الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالـي والبحث العلـمي
جامعة علي لونيسي البليدة 02
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم القانـون العـام

السياسة الجزائية في مواجهة المخدرات

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه
تخصص القانون العام.

إعـداد الطالـب:
طوماش إبراهيم

إشراف الأستاذ الدكتور:
عمارة عبد الحميد

السنة الجامعية: 2019-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالـي والبحث العلـمي
جامعة علي لونيسي البليدة 02
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم القانـون العـام

السياسة الجزائية في مواجهة المخدرات

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

تخصص القانون العام.

إعـداد الطالـب:
طوماش إبراهيم

أعضاء لجنة المناقشة:

مجاهدي إبراهيـم	أستاذ	جامعة البليدة 02	رئيـسـا
عمارة عبد الحميد،	أستاذ	جامعة الجزائر 01	مشرفا ومقررا
بودبة سعيدة	أستـاذة محاضـرة أ	جامعـة البليـدة 02	عضوا مناقشا
ناشف فريـد	أستـاذ محاضـر أ	جامعـة البليـدة 02	عضوا مناقشا
مبروك حورية	أستـاذة محاضرة أ	جامعـة الجزائـر 01	عضوا مناقشا
ريـش محمـد	أستـاذ محاضـر أ	جامعـة الجزائـر 01	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ والَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صَـدَقَ اللهُ العَظِيـمْ

سورة المجادلة، الآيَة 11.

كلمة شكر وتقدير:

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص عبارات التقدير والاحترام والشكر والعرفان إلى كل من كان لي عونا وذخرا لإتمام هذا البحث.

وبداية أشكر الأستاذ الدكتور الموقر **عمارة عبد الحميد** على إشرافه على رسالتي، والذي أمدني من خلالها بالعون الوافر والتوجيهات السديدة، فسأظل أعتبره منبع وفاء وعطاء فجزاه الله عني خير الجزاء وأطال الله في عمره ومتعه بوافر الصحة والعافية.

كما أعبر عن خالص شكري وتقديري واعتزازي لكل الأساتذة الأجلاء الذين تفضلوا بقبولهم مناقشة وإثراء هذا البحث كل باسمه وبصفته ورتبته.

وما دمت في مقام العرفان لا يسعني إلا أن أسجل شكري وتقديري لكل من ساعدني على إتمام هذا البحث المتواضع، لأنه من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله.

الباحث

الإهداء:

الحمـد لله الـذي بحمـده تكتمـل النعـم

إلـى كـل من ضـحى فـي سبيل الوطن

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى كـل إخـوتي وأخواتي

إلى زوجتي العزيزة

الملخص:

إن السياسة الجزائية في مواجهة المخدرات كانت ولازالت من أكبر المواضيع التي تحظى باهتمام دولي كبير لارتباطها بمستقبل الشعوب والأمم، نظرا لانتشار التعامل غير المشروع فيها والإدمان عليها بشكل كبير، والأضرار التي تسببها على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والعالم بأسره، على مختلف النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، نتيجة استفادة العصابات الإجرامية المنظمة في المخدرات من التطورات الكبيرة التي أفرزتها العولمة، ولأجل مواجهة هذه الظاهرة الإجرامية الفتاكة والخطرة التي تهدد المجتمع الإنساني بكامله، اعتمد المشرع الجزائي الجزائري على سياسة مزدوجة بين المكافحة والوقاية، فالأولى تقوم على الردع تجريما وعقابا الذي تبناه المشرع في القانون 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، معتمدا على قواعد إجرائية مناسبة وملائمة ومنسجمة معه لأجل تحقيق هذا الهدف في كل مراحل الدعوى الجزائية، وتقوم الثانية على إستراتيجية وقائية للحيلولة دون انتشار المخدرات، وإعاقة كافة أسباب انتشارها، وإتباع أساليب محددة لخفض الطلب والعرض المتزايد عليها، وقد انتهج المشرع الجزائري في مواجهة آفة المخدرات سياسة جزائية تتصف بالشمولية لمواكبة كافة التغيرات الحاصلة بشأنها، مسخرا كافة أجهزة الدولة ومكونات المجتمع، مع التعاون الدولي والاستفادة من كافة التجارب الناجحة في هذا المجال.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

ملخص

قائمة المحتويات

مقدمة.....13

الباب الأول:السياسة الجزائية لمكافحة المخدرات.....24

الفصل الأول السياسة الجزائية الموضوعية لمكافحة جرائم المخدرات.....26

المبحث الأول: أساس التجريم والعقاب في جرائم المخدرات.....27

المطلب الأول: المادة المخدرة أساس التجريم والعقاب.....27

الفرع الأول: مفهوم المخدرات.....28

أولا: تعريف المخدرات.....28

ثانيا: أنواع المخدرات.....33

الفرع الثاني: تأثير التعامل غير المشروع في المخدرات.....41

أولا: تأثير المخدرات على نواة الفرد والأسرة.....42

ثانيا: تأثير المخدرات على كيان المجتمع والدولة.....47

المطلب الثاني: تطور أسلوب التجريم والعقاب في جرائم المخدرات.....53

الفرع الأول: التطور الفلسفي المحدد لإتجاهات سياسة التجريم والعقاب في مجال المخدرات....54

أولا: الأساس الفلسفي لنظام منع المخدرات.....54

ثانيا:الأساس الفلسفي لنظام إباحة المخدرات.....58

الفرع الثاني: التطور التشريعي للتجريم والعقاب في مجال المخدرات.....63

أولا: تطور التشريع الدولي الرادع للمخدرات.....64

ثانيا: تطور التشريع الوطني الرادع للمخدرات.....70

المبحث الثاني: مظاهر التجريم والعقاب في جرائم المخدرات.....78

المطلب الأول: مظاهر التجريم والعقاب في جنح المخدرات.....78

الفرع الأول: صور التجريم في جنح المخدرات.....79
أولا: جنح المخدرات البسيطة.....79
ثانيا: جنح المخدرات المشددة.....86
الفرع الثاني: مظاهر العقاب في جنح المخدرات.....95
أولا: الصور المقررة لمعاقبة مرتكبي جنح المخدرات.....95
ثانيا: أثر الأعذار والظروف على تطبيق العقوبة في جنح المخدرات.....100
المطلب الثاني: مظاهر التجريم والعقاب في جنايات المخدرات.....105
الفرع الأول: مظاهر التجريم في جنايات المخدرات.....105
أولا: جنايات التعامل والتأطير غير المشروع في المخدرات المحددة في المواد 17 الفقرة 03 و18 و19 من القانون 04-18.....106
ثانيا: جنايات إنشاء وتحضير المخدرات والمؤثرات العقلية المحددة في المادتين 20 و21 من القانون 04-18.....111
الفرع الثاني: مظاهر العقاب في جنايات المخدرات.....115
أولا: الصور المقررة لمعاقبة مرتكبي جنايات المخدرات 116
ثانيا: أثر الأعذار والظروف في تقدير العقوبة في جنايات المخدرات.....122
الفصل الثاني: السياسة الإجرائية لمكافحة جرائم المخدرات.....129
المبحث الأول: التنظيم الإجرائي للهيئات المختصة في مكافحة جرائم المخدرات.....130
المطلب الأول: التنظيم الموسع لهيئات الضبط القضائي المختصة في مكافحة جرائم المخدرات..... 130
الفرع الأول: الزيادة في تعداد الموظفين القائمين على معاينة وإثبات جرائم المخدرات.....131
أولا: إسناد مهمة البحث والتحري عن جرائم المخدرات للضبطية القضائية ذات الاختصاص العام.....131
ثانيا: إسناد مهمة البحث والتحري عن جرائم المخدرات للضبطية القضائية ذات الاختصاص الخاص.....138
الفرع الثاني: توسيع الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي في مكافحة جرائم المخدرات.....145

أولا: إمتداد الاختصاص الإقليمي داخل التراب الوطني.....145
ثانيا: إستبعاد تجاوز الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي خارج التراب الوطني.....147
المطلب الثاني: التنظيم المتنوع للهيئات القضائية الجزائية المختصة في مكافحة جرائم المخدرات.....156
الفرع الأول: تحديد الأجهزة القضائية الجزائية المختصة في مكافحة جرائم المخدرات.....157
أولا: الأجهزة القضائية الجزائية العادية.....157
ثانيا: الأجهزة القضائية الجزائية المتخصصة.....160
الفرع الثاني: قواعد الاختصاص القضائي في جرائم المخدرات.....164
أولا: تحديد الولاية القضائية في مجال مكافحة جرائم المخدرات.....165
ثانيا: إنعقاد الاختصاص القضائي للجهات القضائية الجزائية الوطنية.....170
المبحث الثاني: سلطات الأجهزة المكلفة بمكافحة جرائم المخــدرات.....180
المطلب الأول: سلطات جهاز الضبط القضائي في مكافحة جرائم المخدرات.....181
الفرع الأول: إعادة تنظيم صلاحيات الضبطية القضائية التقليدية في التصدي لجرائم المخدرات.....181
أولا: وضع نظام خاص بالتفتيش في جرائم المخدرات.....181
ثانيا: خصوصية التوقيف للنظر في جرائم المخدرات.....187
الفرع الثاني: الإعتماد على الأساليب الخاصة للتحري والتحقيق في جرائم المخدرات.....194
أولا: أساليب المراقبة الأمنية المادية.....194
ثانيا: وسائل المراقبة العلمية التقنية والإلكترونية.....199
المطلب الثاني: سلطات الجهات القضائية الجزائية في مكافحة جرائم المخدرات.....204
الفرع الأول: تعزيز صلاحيات الجهات القضائية في مكافحة جرائم المخدرات على المستوى الوطني.....204
أولا: تفعيل دور النيابة العامة في تسيير الدعوى العمومية ضد جرائم المخدرات.....205
ثانيا: صلاحيات قضاة التحقيق والحكم المقيدة للحرية في مواجهة جرائم المخدرات.....209
ثالثا: تدعيم العمل القضائي الإجرائي بالوسائل العلمية والتكنولوجية.....215
الفرع الثاني: إعتماد وسائل التعاون القضائي الدولي في مكافحة جرائم المخدرات.....220

أولا: صور التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة جرائم المخدرات.....221
ثانيا: الأحكام المتعلقة بتطبيق وسائل التعاون القضائي الدولي في مكافحة جرائم المخدرات....227
الباب الثاني: السياسة الجزائية الوقائية من المخدرات.....237
الفصل الثالث: السياسة الوقائية الأولية من المخدرات.....239
المبحث الأول: أساس انتهاج نمط الوقاية الأولية في مجال المخدرات.....240
المطلب الأول: الاهتمام بالتوجه نحو الوقاية الأولية من المخدرات.....240
الفرع الأول: مفهوم الوقاية الأولية من المخدرات.....240
أولا: التعريف بالوقاية الأولية من المخدرات.....241
ثانيا: التطور الفلسفي لظهور أسلوب الوقاية الأولية من المخدرات.....247
الفرع الثاني: مبررات الاعتماد على الوقاية الأولية من المخدرات.....255
أولا: المبرر الواقعي للإعتماد على الوقاية الأولية من المخدرات.....256
ثانيا: المبرر القانوني للإعتماد على الوقاية الأولية من المخدرات.....263
المطلب الثاني: الإحاطة بعوامل الخطر أساس للوقاية الأولية من المخدرات.....269
الفرع الأول: العوامل الداخلية لانتشار المخدرات.....269
أولا: الدوافع الفردية الأساسية لانتشار المخدرات.....270
ثانيا: الأسباب الشخصية المساعدة على انتشار المخدرات.....275
الفرع الثاني: العوامل الخارجية لانتشار المخدرات.....280
أولا: العوامل الدولية لانتشار المخدرات.....280
ثانيا: العوامل البيئية متعددة الجوانب لانتشار المخدرات.....286
المبحث الثاني: آليات الوقاية الأولية لمنع انتشار المخدرات.....292
المطلب الأول: دور التربية القاعدية في الوقاية الأولية من المخدرات.....292
الفرع الأول: دور الأسرة في توفير جو وقائي لبناء الفرد.....293
أولا: كيفيات تكوين الأسرة عامل وقائي مهم لبناء الفرد.....293
ثانيا: مرافقة الوالدين للأبناء للوقاية من المخدرات.....298
الفرع الثاني: تعزيز قدرات الفرد خارج الأسرة.....302

أولا: دور المؤسسات التعليمية والبحثية في تعزيز قدرات الفرد لوقايته من المخدرات.....303
ثانيا: دور هيئات المجتمع المدني في وقاية الفرد من المخدرات.....307
المطلب الثاني: دور الوسائل العامة في الوقاية الأولية من المخدرات.....312
الفرع الأول: دور الأمن المجتمعي والرقابي في تحقيق وقاية أولية من المخدرات.....312
أولا: دور الأمن المجتمعي في توفير الوقاية الأولية من المخدرات.....312
ثانيا: دور الأمن الرقابي في توفير الوقاية الأولية من المخدرات.....318
الفرع الثاني: دور الأمن الديني والثقافي في تعزيز الوقاية الأولية في مجال المخدرات.....324
أولا: دور المؤسسة الدينية في تعزيز الوقاية الأولية من المخدرات.....325
ثانيا: دور وسائل الإعلام في تعزيز الوقاية الأولية من المخدرات.....330
الفصل الرابع:السياسة الوقائية البعدية من المخدرات.....337
المبحث الأول: أهمية النمط الوقائي البعدي في مجال المخدرات.....338
المطلب الأول: ماهية الوقاية البعدية من المخدرات.....338
الفرع الأول: التعريف بالوقاية البعدية من المخدرات.....339
أولا: تحديد مضمون الوقاية البعدية من المخدرات.....339
ثانيا: مرتكزات الوقاية البعدية من المخدرات.....343
الفرع الثاني: التطور الفلسفي والقانوني لظهور فكرة الوقاية البعدية من المخدرات.....348
أولا: مساهمة التطور الفلسفي في ظل المدارس الحديثة في ظهور أسلوب الوقاية البعدية....348
ثانيا: التطور التشريعي للوقاية البعدية من المخدرات في ظل القوانين المختلفة 352
المطلب الثاني: الأبعاد القانونية لاعتماد الوقاية البعدية من المخدرات 357
الفرع الأول: الأهداف الوقائية البعدية من المخدرات 357
أولا: الأهداف الوقائية البعدية المرتبطة بالشخص المدمن ومحيطه.....358
ثانيا: الأهداف الوقائية البعدية المرتبطة بالمادة المخدرة.....361
الفرع الثاني: الأسانيد القانونية لاتباع نمط الوقاية البعدية من المخدرات.....366
أولا: الجهود الدولية في وضع أسانيد وقائية بعدية في مجال المخدرات.....367
ثانيا: أسانيد وضع سياسة وقائية بعدية من المخدرات في النطاق الوطني.....372

المبحث الثاني: آليات الوقاية البعدية في مجال المخدرات.....377
المطلب الأول: الوسائل القانونية الوقائية المتعلقة بالرقابة والتصرف في المخدرات.....377
الفرع الأول: الوسائل القانونية الوقائية المتعلقة بالرقابة على المخدرات وسيرورة أموالها.....378
أولا: الرقابة على المواد والمستحضرات السامة ذات الخصائص المخدرة والمؤثرة عقليا.....378
ثانيا: الرقابة على حركة الأموال المتأتية من المخدرات 385
الفرع الثاني: الوسائل القانونية الوقائية المتعلقة بالتصرف في النباتات والمواد المخدرة والزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات.....391
أولا: التصرف القانوني في النباتات والمواد المخدرة المحجوزة والمصادرة.....392
ثانيا: التصرف القانوني في الزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات.....397
المطلب الثاني: الوسائل المتعلقة بالتدابير العلاجية من استهلاك وإدمان المخدرات.....401
الفرع الأول: الوسائل المجتمعية المهيئة لمعالجة مستهلكي ومدمني المخدرات.....402
أولا: دور الأسرة والمحيط الخارجي 402
ثانيا: دور الفرد المدمن في علاج نفسه.....406
الفرع الثاني: الوسائل القانونية لمعالجة مستهلكي ومدمني المخدرات.....408
أولا: التدابير القضائية لعلاج مستهلكي ومدمني المخدرات.....409
ثانيا: التدابير الصحية العلاجية لمستهلكي ومدمني المخدرات على مستوى المصالح الطبية.....415
الخاتمة:.....422
قائمة المصادر والمراجع:.....436
الملحق:.....487
Abstract.....490

مقدمة

لقد كرم الله الإنسان بنعمة العقل، وأعلى شأنه على سائر المخلوقات، لقوله تعالى:(**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً**)[1]، فأحل له الطيبات وحرم عليه الخبائث، وقاية له من كل سوء يصيب جسده ونفسه وعقله، إلاّ أن الغريزة البشرية تجعله يسعى إلى بلوغ ما هو غير مألوف وممنوع للوصول إلى درجات من اللذة والمتعة والابتعاد عن الجهد والمشقة والألم، كأن يلجأ إلى تناول المخدرات التي أصبحت ملاذ الكثير من الناس هروبا من الواقع المزري الذي يعيشونه والدخول في عالم الخيال والنشوة، التي يعتقد أنها تخفف عنهم المعاناة والألم[2].

وقد عرف التعامل في المخدرات في ظل المجتمعات المتعاقبة منذ القديم، وكان استخدامها مشروعا ومباحا في بداية الأمر في الأغراض الطبية والعلاجية لتسكين الآلام، وقد عرفت في الحضارة السومرية الأفيون سنة 4000 قبل الميلاد وكانت تسمى بنبات السعادة، وعند قدماء المصريين الأفيون منذ 1500 قبل الميلاد، كما وجدت أيام الحضارة الإغريقية والإمبراطورية الرومانية تماثيل أطلقوا عليها "إله النوم" مزينة بثمار الخشخاش، إذ تشير العديد من الأساطير الصينية معرفتهم القديمة لنبات الخشخاش، وقد استعمل نبات الخشخاش بعد الميلاد في العلاج ووصفه البيروني في كتابه سنة 1000 بعد الميلاد ووصف أعراض الإدمان عليه، وقد برع كذلك ابن سينا في استخدامه للعلاج، ثم انتشر بعد ذلك كنبات للعلاج في أوروبا وكامل المعمورة[3]، إذ استخدمت المخدرات في معالجة العديد من الأمراض النفسية والعصبية، واستعملت كوسيلة في الطقوس والسحر والشعوذة والمعتقدات الدينية[4]، ولم تظهر خصائصها الإدمانية إلا في النصف الثاني من القرن 16 منذ 1959 أين اعتبرت مختلف دول العالم تدخين الأفيون من الأفعال غير المشروعة[5]، ومع مرور الوقت واكتشاف العلماء لأنواع

1- سورة الإسراء، الآية 70.

2- علي أحمد عبد العال الطهطاوي، معالم الخيرات بشرح أضرار المخدرات، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 2002، ص08، ص09.

3- سعد الدين مسعد هلالي، التأصيل الشرعي للخمر والمخدرات" دراسة فقهية مقارنة"، الكويت، سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية –الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة–، 2001، ص73.

4- سعد المغربي، سيكولوجية تعاطي الأفيون ومشتقاته، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص11، ص12.

5- سعد الدين مسعد هلالي، المرجع السابق، ص73.

أخرى من المخدرات المستخرجة من النباتات واتساع أبحاثهم في هذا المجال العلمي، انتشر استعمالها في غير الأغراض المشروعة المخصصة لها، وأصبحت مصدرا خطرا للبشرية جمعاء وآفة يجب مواجهتها[1].

وعلى الرغم من وجود علاقة بين المخدرات والبشرية منذ القديم، إلا أنها لم تكن تشكل مصدر قلق للمجتمعات التي وجدت واكتشفت فيها النباتات الطبيعية المخدرة كالأفيون والحشيش، فاستطاعت التكيف والاستفادة منها في أغراض مختلفة، واستمرت علاقة الإنسان بالمخدرات على هذا المنوال إلى غاية القرن الثامن عشر عندما بدأت إساءة استعمالها، خاصة عندما شجعت بريطانيا تجارة الأفيون في الصين بالقوة، ومنذ تلك الفترة أصبحت المخدرات من المشكلات الداخلية التي حاولت كل دولة مواجهتها على نطاق محلي وإقليمي[2]، وإلى غاية نهاية القرن التاسع عشر تجاوزت هذه الظاهرة حدود الدولة سيما مع التطور التكنولوجي في كافة المجالات، الأمر الذي فرض على المجتمع الدولي وضع آليات لمواجهتها[3].

وفي العصر الحديث أصبحت المخدرات تشكل آفة خطرة بارزة، ينتج عنها آثار متعددة، تسهم في ذهاب العقل البشري، وتؤثر على الجسد والجهاز العصبي والهضمي وعلى الجانب النفسي للشخص المدمن عليها، وتسبب له فتورا وهذيانا وضعفا، وتلفا على مستوى خلايا المخ وتدميرا للمراكز العصبية فيه، فهي تجعل صاحبها غير قادر على أداء التزاماته كليا، فيقل إنتاجه نتيجة ارتباك تفكيره وعدم توازنه، وهو الأمر الذي ينعكس على أسرته الكبيرة والصغيرة الممتدة والنووية، فيفقد المقدرة على رعايتها وتوفير حاجاتها، فيؤدي ذلك إلى تفكك نظام الأسرة، فينحرف الأبناء، ويتأثر المجتمع ككل بتأثر الأسرة والأفراد بالمخدرات باعتبارهما النواة الأولى والأساسية لتكوينه، فيصبح المجتمع موبوءًا بأخطر الآفات، التي تؤثر على نظام الدولة الذي يؤدي إلى انهيار اقتصادها نتيجة ضعف إنتاج الفرد، وما تخصصه من مبالغ طائلة لمواجهة هذا الخطر الداهم ومكافحة مختلف الجرائم المتعلقة بها

1- عبد السلام بنسليمان، مكافحة المخدرات ووقاية المدمنين عليها في القانون الجنائي المغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص(ماجستير)، المغرب، جامعة الرباط محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 1985-1986، ص02.

2- خالد مختار الفار، سيكولوجية العلاقة بين مفهوم الذات والأمن النفسي لدى متعاطي المخدرات، مصر، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2016، ص 63.

3- سمير محمد عبد الغني، مكافحة المخدرات في عصر العولمة" المخدرات والجريمة والفساد والاقتصاد والإستراتيجية الحديثة للمكافحة، مصر، الإمارات، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، 2014، ص05، 06.

وعلاج المدمنين، فهي تؤثر على النظام العام نتيجة تداولها وتهريبها على نطاق عابر للحدود الوطنية[1].

وقد أجمعت دول العالم لمواجهة تفشي هذه الآفة، فعقدت المؤتمرات والندوات ووقعت الاتفاقيات، لوقف الزحف المخيف والمدمر لتعاطي وإدمان المخدرات، وقد اهتمت الحكومات بما فيها الأجهزة الأمنية، ومختلف هيئات الدولة المعنية، بمواجهة مشكلة المخدرات، وكذا الباحثين والمفكرين في شتى المجالات، وعلى الرغم من ذلك الاهتمام الواسع النطاق، ووجود تشريعات مختلفة محلية وإقليمية ودولية تسعى للحد من انتشارها، إلا أنها لا تزال تأخذ شكلا مقلقا في الوقت الراهن، ولعل سبب القصور في مواجهتها يرجع إلى الاهتمام الكبير بسطحياتها دون التعمق في حل المشكلة، من خلال الاهتمام بمنع نتائجها دون القضاء على أسباب ودوافع انتشارها الحقيقية، خاصة مع التركيز على أساليب التجريم والعقاب أكثر من أساليب الوقاية التي تمثل أساس المواجهة الفعالة.

وقد بات لزاما على الدول تكثيف الجهود في هذا المجال بالاستعانة بالدراسات العلمية الجادة، وإعداد الخطط والإجراءات والتدابير اللازمة والشاملة لمواجهة هذا الدمار الإنساني، لإيجاد حلول عميقة وبدائل ممكنة تحول دون التعامل غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وتبني طرق مكافحتها بتظافر الإرادة السياسية ووضع كل الإمكانات العالمية للقضاء الفعلي على عصابات المخدرات في كل أنحاء المعمورة والتي تعتبر المورد الرئيس لها.

يتبين من دراسة المخدرات أنها تطورت عبر مختلف الأزمنة، فبدأت كظاهرة خطرة غير معروفة، وأصبحت جريمة عابرة للحدود الوطنية بفضل انتشارها واتساع نطاقها، تجرمها كافة التشريعات السماوية[2]، ومختلف التشريعات الوضعية الوطنية والإقليمية والدولية، إذ كانت الشريعة الإسلامية سباقة في تحريم التناول والتعامل في المخدرات نظرا للأضرار التي تنجم عنها، بدليل عمّا رواه أحمد في مسنده وأبو داود في سننه بسند صحيح عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت:" **نهى الرسول صلى الله عيه وسلم عن أكل كل مسكر ومفتر**"، ومع التطور العلمي السريع في شتى المجالات فإنه

1- بريك بن عائض القرني، المخدرات الخطر الاجتماعي الداهم، السعودية، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، 2010، ص204.

2- عبد العال أحمد عطوه، موقف الشريعة الإسلامية من المخدرات، بحوث ومحاضرات، الجزء الثالث، السعودية، الرياض، إدارة مكافحة المخدرات،14 نوفمبر 1974، ص45.

قد أثر سلبا في التعامل غير المشروع بالمخدرات، الأمر الذي فرض على مختلف الدول، منها الجزائر ضرورة إيجاد آليات ووسائل خاصة ومتطورة لمواجهتها من خلال وضع سياسة جزائية ملائمة.

إن السياسة الجزائية لمواجهة الجريمة في إطارها العام تقوم على الإستراتيجية الشاملة للنشاط في المادة الجزائية وتتبع هدفا يتطابق مع التوجهات الكبرى للدولة، تهدف من خلاله مكافحة الإجرام بكل صوره وتحديد طرق الوقاية منه، وهي تدخل ضمن فنيات القرار المحدد لقيمة القانون المعمول به وما ينبغي أن يكون عليه مستقبلا، بما يوجه المشرع واضع القانون والقاضي الذي يطبقه والإدارة العقابية التي تنفذه والمجتمع المكلف بالمشاركة في تجسيده بتحقيق الهدف المنشود المتمثل في الإصلاح والابتعاد عن الإجرام والانحراف، فإذا كانت السياسة الجزائية هي أساس وضع إستراتيجية معينة تهدف إلى مواجهة مختلف الجرائم بأسلوبي المكافحة والوقاية، فإن المخدرات باعتبارها تندرج ضمن هذه الجرائم فإنها تخضع هي الأخرى لسياسة جزائية تعنى بتطبيق كافة الإجراءات والتدابير والمبادئ والأهداف التي تسعى الدولة والمجتمع إلى تكريسها وتجسيدها على أرض الواقع في مرحلة معينة أملا في تحقيق عدالة جزائية في المكافحة والوقاية من المخدرات، انطلاقا من رسم سياسات جزائية قائمة على إستراتيجية متكاملة واضحة المعالم والأهداف بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية والثقافية، التي تعتمد على تفعيل تشريعات الدولة من خلال إشراك مكونات المجتمع في مواجهة آفة المخدرات.

وتقوم السياسة الجزائية لمواجهة المخدرات على أساس مجموعة من الوسائل والإجراءات والتدابير والاستراتيجيات التي تتخذها الدولة، التي تسهم في تحقيق التجريم والعقاب وإجراءات تنفيذ العقاب، في ظل قانون العقوبات بمفهومه الواسع الذي يشمل التجريم والعقاب والتدبير الاحترازي، وقانون الإجراءات الجزائية، وتقوم على ما هو موجود من وسائل، وما يجب أن يكون عليه التشريع الجزائي لحماية المصالح القانونية التي ترى الدولة أنها جديرة بالرعاية والحماية لمواجهة خطر المخدرات، والقائمة على التوجهات والاختيارات المتنوعة، التي تتجسد في كافة الوسائل الوقائية في شقها الأولي التي ترتكز على مقاومة الخطورة الاجتماعية، والتي تحول دون وجود جرائم المخدرات أصلا وتحول دون وصول المخدرات والمؤثرات العقلية إلى مرحلة العرض على الجمهور، والتي ترتبط أساسا بكافة الوسائل المتعلقة بدور الأسرة والمدرسة والجامعة والمجتمع المدني والنوادي الرياضية والمساجد ووسائل الإعلام وغيرها من الفاعلين في مجال التوعية والإرشاد لمنع الذهاب نحو المخدرات والمؤثرات العقلية، وفي شقها البعدي ترتكز على المقاومة والتصدي للخطورة الإجرامية، من خلال إتباع جملة من

التدابير الأمنية والاحترازية التي تسهم في علاج المدمنين علاجا طبيا ونفسيا واجتماعيا في الوسط المجتمعي أو الوسط العقابي لإزالة التسمم الناتج عن الإدمان على المخدرات، والرقابة على سيرورة الأموال الناتجة عن التعامل غير المشروع في المخدرات، والرقابة على كل الفاعلين في مجال التصرف في المواد ذات الخصائص المؤثرة عقليا، والتصرف في المواد المخدرة والزراعات المحجوزة والمصادرة، وذلك وفقا لمبدأي خفض وتقليص الطلب والعرض المتزايد على المخدرات.

وتكمن **أهمية موضوع هذا البحث** أن مشكلة المخدرات أخذت أبعادا قانونية واجتماعية واقتصادية داخلية وخارجية خطرة، فرضت نفسها على الدول وأجهزتها المختصة، وأصبحت تعتبر من الملفات الكبرى التي تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين الذين سارعوا إلى عقد العديد من المؤتمرات والندوات الوطنية والدولية، التي دفعت وحثت كل الدول على وضع العديد من القوانين المتنوعة لمواجهتها.

ويعد اختيارنا لهذا الموضوع **للأهمية العلمية والعملية** الملحة، فتشمل **الأهمية العلمية** دراسة ومعرفة مختلف أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد الصيدلانية ذات الخصائص المخدرة والمؤثرة عقليا ذات الصلة بالتطور التكنولوجي الرهيب في الصناعات الصيدلانية وفي المجال الكيميائي الذي تتمخض عنه آثار سلبية، ومنعرجا خطيرا استغلته العصابات الإجرامية التي ساهمت في تحديث أصناف أخرى للمواد والعقاقير المخدرة، والتي لازالت بعيدة عن رقابة التشريع وعن دائرة التجريم والعقاب لعدم مسايرة السياسة الجزائية لهذه التغيرات السريعة خاصة الدوائية منها، كما أن التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والمواصلات قد جعل كذلك من العالم قرية صغيرة، تم استغلالها من طرف بارونات المخدرات لتسهيل التعامل بها تهريبا وترويجا، والذي ارتبط هو الآخر بظواهر إجرامية أخرى تتمثل في تبيض الأموال والتمرد وتمويل الإرهاب والتهريب ومختلف الجرائم الأخرى العابرة للحدود الوطنية، التي أصبحت تشكل خطرا داهما للمجتمع الدولي والوطني معا.

وتتمثل **الأهمية العملية للموضوع** في اتساع رقعة الاستعمال والتعامل والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر، الذي أصبح يعرف تزايدا مستمرا وملحوظا وبصورة كبيرة وخطرة وتظهر آثارها السلبية على نحو متزايد، خاصة مع الموقع الجغرافي والاستراتيجي لها، وموضعها الجيوستراتيجي في جنوب المتوسط وفي قلب شمال إفريقيا، بأكبر مساحة في إفريقيا بعد انفصال جنوب السودان سنة 2011، إذ تقدر بحوالي 2,4 مليون كيلو متر مربع، وبحدود بحرية تقدر

بـ1644 كلم تطل على المتوسط، وحوالي 6000 كلم من الحدود البرية اللصيقة بسبعة بلدان في المنطقة.

إذ أن شساعة التراب الوطني، ونقص الوسائل والإمكانات المستخدمة في مراقبة الحدود وقربها من مناطق الزراعة غربا وجنوبا ومن مناطق الاستهلاك شمالا، جعل منها منطقة عبور بامتياز في ميدان الاتجار غير المشروع في المخدرات خاصة بوجودها بين منطقتين حساستين لإنتاج القنب واستهلاكه، وذلك لقربها من الدولة المغربية التي تعد أكبر بلد منتج ومصدر للقنب إلى أوروبا، والذي أنتج سنة 2011 من حشيش القنب ما يعادل 38000 طن، موجهة خاصة للبلدان الأوربية، وهذا المخدر أغلبه يجد طريقه عبر الجزائر للوصول إلى مناطق أوروبا الغربية، ومع مرور الوقت أصبحت الجزائر تعرف تطورا ملحوظا في نمط المخدرات[1]، فتحولت من منطقة عبور إلى منطقة استهلاك للقنب والمؤثرات العقلية، التي جعلت المجتمع الجزائري يحول نمط استهلاكها لها، وذلك وفق مخطط مدروس وممنهج من طرف المغرب، أين كشفت عدة تقارير للأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية بتصدر المغرب للمراتب الأولى في زراعة وتصدير الحشيش إلى إفريقيا ودول أوروبية، وقد قامت بإغراق الجزائر بالحشيش، وأقامت مصنعين لصناعة الحبوب المهلوسة قرب حدودها مع الجزائر لاستهداف الجزائريين[2]، وبمساعدة من الشركات الإسرائيلية التي تصنع مخدر الإكستازي، وذلك لإغراق الجزائر بالمهلوسات والسيطرة على أفرادها والقضاء على مقدراتها الشبابية وزعزعة الاستقرار الأمني والاجتماعي بالجزائر وبمساعدة من المغرب[3]، وهو الأمر الذي يبعث على القلق والانزعاج،

1- عبد النوري صالح، وضع المخدرات والإدمان وسياسة مكافحتها، مجموعة التعاون في مكافحة استهلاك المخدرات والاتجار غير المشروع بها، بالشراكة مع مجلس وزراء إيطاليا، دائرة سياسات مكافحة المخدرات، 2014، ص07 وما يليها.

2- أفتيس زايدي، مصنعان للحبوب المهلوسة على الحدود مع الجزائر ومطارات سرية لنقل الكيف المغربي، مقال منشور في جريدة النهار أونلاين، الجزائر، الصادر بتاريخ 23-10-2017، أطلع عليه بتاريخ: 04-08-2018، على الساعة: 23:25، عبر الموقع الإلكتروني التالي:https://www.ennaharonline.com

3- م. بن ترار، شركة إسرائيلية بوجدة وراء إغراق الجزائر بالمخدرات، مقال منشور في جريدة المحور اليومي، الجزائر، الصادر بتاريخ 02-05- 2015، أطلع عليه بتاريخ 05-08-2018، على الساعة :14:25، عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://elmihwar.com/ar/index.php/mobile/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/22989.html، ومسعود أحمد إغبارية، "**الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب 2006 مصادر القوة والضعف**"، **مجلة قضايا إسرائيلية**، إسرائيل، العدد 25، 27 مارس 2007، ص79.

وقد بينت وأظهرت إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، أن الجزائر تحولت إلى منطقة إنتاج وزراعة خاصة في ظل التضييق وارتفاع الطلب المتزايد على المخدرات والمؤثرات العقلية[1].

وتبرز **الأهمية العملية** كذلك لمواجهة المخدرات في الجزائر من خلال دراسة القانون المتعلق بمواجهة المخدرات رقم 04-18، الذي أقر سياسة جزائية متنوعة، تضمنتها نصوص حددت بموجبها آليات البحث والتحري التي من شأنها تعزيز التصدي للمخدرات[2]، تماشيا مع الالتزامات الدولية التي أقرتها الاتفاقيات الدولية خاصة تلك التي صادقت عليها، وهو الأمر الذي يتطلب دراستها بالتحليل والمقارنة، خاصة وأن النظام العالمي لمواجهة المخدرات قد شهد في هذا المجال عدة تحولات متعددة، أفرزت تصورا جديدا قائما على مواجهة المخدرات مع احترام مبادئ حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يرتكز على نظام الرقابة على المخدرات، والاهتمام بمسائل التنمية المستدامة كإستراتيجية وقائية فعالة، ويقوم على الأدلة العلمية والعملية بدلا من الحجج والمبررات الأخلاقية، والتي تمحورت حول سياسة التشديد والتجريم بالنسبة للتجار والمتعاطين على حد سواء، وسياسة المرونة والحد من الضرر، وسياسة التشدد والتدخل التنموي المستدام.

ويعود **اختيارنا لدراسة هذا الموضوع** إلى جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية، أفرزت ضبط مادة البحث وجمع المعلومات حوله، وإخراجه في شكله النهائي، إذ تتمثل **الأسباب الذاتية** في قناعات شخصية، تمثلت في الميل البحثي للموضوع، باعتباره مجالا خصبا للدراسة والبحث العلمي، ونتيجة لخطورته على المجتمع الجزائري واتساع مجاله، والرغبة في فهم أسبابه والتدقيق في تفاصيله، فترسخ الفضول حول معرفة مدى شمولية تلك السياسة الجزائية بين المكافحة والوقاية، هذه الأخيرة التي لم ألحظها في مختلف المراجع والدراسات السابقة والتي عادة تقتصر على المكافحة دون الوقاية، لذا كانت الانطلاقة لمجاراة ذلك الفضول، وفي نفس الوقت تحقيق عمل أكاديمي يتناول السياسة الجزائية من منطلق المواجهة التي تشمل التشريع الردعي والإستراتيجية الوقائية، القائمة على مرتكزات الفلسفة

1- الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة من 2004 إلى غاية 2018، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجزائر، وزارة العدل، عبر الموقع الإلكتروني التالي: https://onlcdt.mjustice.dz

2- القانون رقم 04-18، المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2004.

والفكر الجزائي المستوحاة من العلوم المساعدة للقانون الجنائي كعلم الإجرام وعلم العقاب وعلم الوقاية من الجريمة وعلم الضحية، والتي تبلورت في مواجهة المخدرات.

وتتمثل **الأسباب الموضوعية** في اعتبار آفة المخدرات من مواضيع الساعة، خاصة وأنها لم تعد مقتصرة على شريحة معينة في المجتمع وعلى سن معين وعلى مستوى ثقافي محدد، بل تفاقمت حتى أصبحت مشكلة تعاني منها شرائح المجتمع بمختلف مستوياته، وتغير نمط التعاطي والإدمان من المخدرات الطبيعية إلى العقاقير المتمثلة في المخدرات المصنعة، والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من متطلبات الحياة لغالبية الناس تحت مبررات حضارية واجتماعية وطبية لا حدود لها، الأمر الذي يفرض على الدولة والمشرع تحيين سياسته الجزائية لمواجهة المخدرات بما يتلاءم وتطور واحتياجات العصر خاصة مع ظهور أنواع خطيرة من المخدرات التي لم يجرمها المشرع الجزائري ويفلت أصحابها من العقاب لعدم وجود نص يجرمها، وهو الأمر الذي يحتاج إلى المزيد من التمعن والدراسة والتحليل.

كما تطرح مشكلة المخدرات ضرورة إظهار كيفيات التعامل مع مستعملي المخدرات، خاصة وأنها تتسم بأن لها مظهران أساسيان قانوني وطبي يحددان المركز القانوني لمتعاطي المخدرات، فإذا كان من المستحيل أن ندافع عن المجرمين الذين يروجون ويتاجرون ويهربون ويتعاملون بالمخدرات الذين يدفعهم الكسب الغير المشروع على حساب ضحايا الإدمان، فأي مسؤولية جزائية للمدمن المستهلك الذي يعد ضحية ويكون في حالة نفسية مرضية قاهرة تجعله لا يلتزم بالنصوص القانونية التي حددتها السياسة الجزائية الردعية، فهل يخضع للوقاية والعلاج النفسي والبدني أو يخضع للعقاب، وهو الأمر الذي يحتاج إلى دراسة وتحليل لمعرفة وتبيان السياسة الجزائية للمشرع في تلك الحالات.

إن هذه المتغيرات التي أصبح المجتمع الجزائري يعرفها، فرضت الحاجة إلى ضرورة التحرك بسرعة في رسم سياسة جزائية ناجعة لمواجهة خطر المخدرات تنسجم وتتماشى مع التحولات الحاصلة في عالم الإجرام المنظم الذي استفاد من التطور التكنولوجي، من خلال عصرنة المنظومة التشريعية الردعية والوقائية بشكل دائم ومستمر وسريع.

وتهدف دراسة هذا الموضوع إلى إبراز جملة من الأهداف المتصلة بإثارة هذا الموضوع، ورغبة في الوصول إلى فهم أكاديمي وتأصيل قانوني واستراتيجي للسياسة الجزائية المتبعة من طرف المشرع لمواجهة المخدرات من جهة، ومدى فعالية تلك السياسة من جهة أخرى، إذ يمكن تحديد أهداف الدراسة في تبيان خطورة المخدرات وإظهار الأسباب الحقيقية لانتشارها ومختلف التأثيرات السلبية على الفرد والمجتمع والدولة والعالم، وتقديم معلومات علمية جادة حول مشكلة المخدرات في الجزائر وتأثيرها

على مكونات الدولة، واستعراض لأوضاع مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر، وتحديد سياسة الدولة الجزائرية في مواجهتها وفقا لنمط تحول سياسة المكافحة في ظل القانون الجزائري والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر في هذا الشأن، انطلاقا من مقتضيات النظام الاجتماعي وفلسفة القانون والفكر الجزائي، التي مهدت لصدور مختلف القوانين المعاصرة التي تتأقلم مع ضروريات المرحلة، وإبراز أهمية التعاون الدولي والقضائي بين الجزائر ومختلف دول العالم في مجال المواجهة، وتحليل التشريع الجزائري المخصص لمواجهة المخدرات، وعرض رؤية الباحث للجوانب القانونية والتشريعية والوقائية، وتبيان آليات المواجهة المختلفة التي يمكن أن تحد أو تقضي على المخدرات التي تنخر المجتمع الجزائري يوما بعد يوم، وتقديم الباحث جملة من الاقتراحات التي من شأنها تحقيق إضافة متواضعة للتشريع الجزائي لمواجهة المخدرات التي تعرف تطورا مستمرا، وإيصال رسالة عملية وعلمية إلى صنّاع القرار في الجزائر المكلفين برسم السياسة الجزائية في مواجهة المخدرات بغية إيجاد آليات متطورة ومعاصرة تتماشى مع التغير الحاصل في عالم المخدرات المدمر.

وتعد مشكلة انتشار المخدرات وتداولها وتعاطيها والإتجار فيها من أخطر القضايا التي أصبحت تهدد معظم دول العالم، وإزاء تفاقمها على المستويين الوطني والدولي، أصبح من المتعذر على معظم الدول مواجهتها من طرف كل دولة على حدى، الأمر الذي دعا الدول إلى صياغة وسن اتفاقيات دولية وتشريعات وطنية لمواجهتها والتصدي لها، والجزائر لم تتوان في سن تشريعات ردعية ووقائية وعلاجية لمواجهة المخدرات، نظرا للأضرار المترتبة عنها والظاهرة داخل المجتمع، وعلى الرغم من ذلك فمازالت مشكلة المخدرات بارزة في الساحة الوطنية والدولية، لتصبح من أعقد المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامة، والجزائري بصفة خاصة، وهو الأمر الذي يرجع إلى ابتكار طرق أساليب حديثة للتهريب والترويج وحتى الاستهلاك، وتغير في أماكن التعاطي والاستهلاك وانتقالها إلى مقاهي الانترنت والمدارس والجامعات، وظهور أنواع جديدة للمخدرات وجد خطرة والمتشكلة من مركبات كيميائية، مع اختراع أنواع أخرى حديثة كالمخدرات الرقمية، التي أدت إلى تغير في أنماط التعاطي والإدمان وسهولة الحصول عليها، كل هذه الأسباب وغيرها تفرض على المشرع الجزائي الجزائري وضع ورسم سياسة جزائية متكاملة لمواجهة هذا الخطر الذي يعرف تفاقم واتساعا رهيبا ينخر المجتمع الجزائري، ومن هنا يمكن أن نطرح **الإشكالية التالية:**

ما هي السياسة الجزائية التي انتهجها المشرع الجزائري لمواجهة المخدرات، ومدى فعاليتها في مكافحتها والوقاية منها ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على **المنهج التحليلي الاستقرائي**، استنادا لما يستخلص من النصوص القانونية والتشريعية المتصلة بالسياسة الجزائية لمواجهة المخدرات في الجزائر، مع الاستعانة **بالمنهج الوصفي**، استنادا إلى تأصيل الدراسة وضبط المفاهيم بما يربط المادة العلمية بأهداف الوصف والتحليل لموضوع البحث، لأجل إبراز أهم النقائص والحلول التي توخاها المشرع وتبيان الإستراتيجية التي وضعها لمواجهة آفة المخدرات بكل الوسائل والطرق المتاحة والممكنة.

وقد تناولنا الموضوع ضمن خطة متكونة من بابين شمل الباب الأول السياسة الجزائية لمكافحة المخدرات، في شقها الموضوعي المتضمن أساس ومظاهر التجريم والعقاب في جرائم المخدرات من جهة أولى، وفي شقها الإجرائي المتضمن التنظيم الإجرائي للهيئات المختصة وسلطات الأجهزة المكلفة بمكافحة جرائم المخدرات من جهة ثانية.

كما شمل الباب الثاني من الدراسة السياسة الجزائية الوقائية من المخدرات، في شقها الوقائي الأولي المتضمن أسس انتهاج نمط الوقاية الأولية في مجال المخدرات وآليات الوقاية الأولية لمنع انتشار المخدرات من جهة أولى، وفي شقها الوقائي البعدي المتضمن أهمية هذا النمط الوقائي البعدي في مجال المخدرات، وآليات الوقاية البعدية في التصدي لها من جهة ثانية.

فضلا عن خاتمة تضمنت أهم النتائج والاقتراحات.

الباب الأول

السياسة الجزائية لمكافحة المخدرات

الباب الأول

السياسة الجزائية لمكافحة المخدرات

إن السياسة الجزائية في مواجهة المخدرات، تقتضي أن يكون مجالها أوسع من المكافحة التي تشمل الردع فقط، وقد أثمر تطور الفكر الجزائي في وضع سياسة حديثة تشمل مجال الوقاية إلى جانب الردع، فهي تحقق نتائج جيدة لمجابهة المخدرات، ويتأتى ذلك على نمطين يشملان المكافحة، والوقاية، وسوف نقوم بدراسة نمط المكافحة في الباب الأول الذي يشمل كافة الوسائل والإجراءات القانونية التي تحددها وترسمها الدولة لإقرار العقاب اللازم على مختلف الجرائم والمجرمين الذين يتعاملون في المخدرات بطريقة غير مشروعة، والتي تعتبر ردا للدولة ضد هذا النوع من الإجرام الخطر على الفرد والمجتمع وعلى كيانها، ويتجسد بواسطة الإجراءات والوسائل التي يحددها القانون الجزائي بمفهومه الواسع في شقيه الموضوعي والإجرائي، والذي يشمل فضلا عن ذلك القوانين المكملة له، كقانون مكافحة المخدرات، ومختلف الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الدولة، إذ تشمل السياسة الجزائية لمكافحة المخدرات، كلا من السياسة الجزائية الموضوعية التي تتمثل في المجال الردعي القائم على التجريم والعقاب لكل مجرمي المخدرات من جهة، والسياسة الجزائية الإجرائية التي تتمثل في كافة الجوانب الإجرائية التي يحددها قانون الإجراءات الجزائية في كامل مراحل الدعوى، ومختلف الاتفاقيات الدولية المحددة للإجراءات الدولية التي تسهل التعاون الدولي لمكافحة المخدرات نظرا لاتساع نطاقها عبر مختلف دول العالم من جهة أخرى، وسوف نبين ذلك ضمن الفصلين التاليين:

الفصل الأول: السياسة الموضوعية لمكافحة جرائم المخدرات.

الفصل الثاني: السياسة الإجـرائيـة لمكافحة جرائم المخـدرات.

الفصل الأول

السياسة الجزائية الموضوعية لمكافحة جرائم المخدرات

الفصل الأول

السياسة الجزائية الموضوعية لمكافحة جرائم المخدرات

إن السياسة الجزائية الموضوعية لمكافحة جرائم المخدرات، تشمل مختلف النصوص الجزائية التي سنتها الدولة في مجال مكافحة المخدرات، والتي تبين مختلف أنماط السلوك والصور التي تعد جرائم، وتحدد ما يفترض لها من عقوبات، وهي تحتوي على شقين، شق التكليف الذي يرتبط بمضمون خطاب المشرع المتمثل في الأمر بالقيام بسلوك معين أو النهي عن إتيان سلوك أو عمل معين، وشق الجزاء الذي يعبر عن الأثر القانوني الذي يترتب على مخالفة شق التكليف.

إن السياسة الجزائية الموضوعية ما هي إلاّ تعبير عن الآليات الجزائية التي وضعتها الدولة لمكافحة المخدرات، من خلال تجريم كافة صور التعامل غير المشروع في المخدرات وإقرار عقوبات ردعية لها، وذلك وفقا لمبدأ الشرعية الجزائية الموضوعية الذي لا يترك مجالا للتجريم والعقاب عن الفعل إلا بنص قانوني، على اعتبار أن أي فعل لا يمكن وصفه جريمة تترتب عليه عقوبة، إلا إذا نص القانون على اعتباره جريمة معاقب عليها، وبخلاف ذلك فإن كل فعل لم تتحدد أركانه بوضوح في نص وتوضع له عقوبة مقررة لا يمكن أن يعاقب فاعله، لأن الأصل في الأشياء الإباحة، وكل فعل لم يجرم صراحة بنص لا يجوز المعاقبة عليه ولو خرج على القواعد الأخلاقية وقيم المجتمع، فالخروج على هذا المبدأ يجعل من سياسة التجريم والعقاب سياسة فاشلة لا تحقق مبدأ العدل والإنصاف، الأمر الذي يفرض على المشرع أن يرسم سياسة جزائية موضوعية دقيقة تحدد كل الأفعال والصور المجرمة ولا تجعل مجالا للمساهمة في انتشار خطر المخدرات داخل الدولة، وسوف نبين ذلك فيما يلي:

المبحث الأول: أساس التجريم والعقاب في جرائم المخدرات.

المبحث الثاني: مظاهر التجريم والعقاب في جرائم المخدرات.

المبحث الأول

أساس التجريم والعقاب في جرائم المخدرات

إن كل تشريع يرمي إلى المكافحة الموضوعية للاتصال بالمخدرات لغير الأغراض العلاجية ينبغي أن يبين على وجه التحديد المواد المخدرة غير المشروعة والتي تشكل خطرا على الأمة، والنصوص التشريعية التي تجرم وتعاقب مختلف التعاملات فيها، التي إنبنت على فلسفة وفكر جزائي أسس لقيامها، وذلك انطلاقا من تحديد مختلف الأفعال المنهى عنها وما يسمى بالشق التكليفي، وصولا إلى تحديد العقاب الملائم على المتعاملين بطريقة غير مشروعة في المخدرات وهو ما يعرف بالشق العقابي، انطلاقا من المبدأ الأساسي في القانون الجزائي ألا وهو مبدأ الشرعية الموضوعية التي تقر بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، فلا تجعل مجالا للشك أو القياس أو التفسير أو الاجتهاد، فنجد أن أساس التجريم والعقاب قد حددته كل الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر عبر مختلف التطورات التشريعية في مجال المخدرات التي تبرز الركن القانوني للتعامل غير المشروع في المخدرات، وسنبين أساس قيام السياسة الردعية في مجال المخدرات في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: المـــادة المخـــدرة أســـــاس التجـريـــم والعقـــاب.

المطلب الثاني: تطور أسلوب التجريم والعقاب في جرائم المخدرات.

المطلب الأول

المادة المخدرة أساس التجريم والعقاب

إذا كانت القاعدة القانونية تقضي بأن الأصل في الأشياء الإباحة، وأن أي قيد يرد عليها يجب أن يكون له سنده، فإن مهمة التشريع تتمثل في تحديد المواد المخدرة على وجه دقيق، وتحديد مختلف التعاملات غير المشروعة المجرمة في القانون، وهو الأمر الذي اعتمده التشريعان الدولي والوطني في إدراج المواد المخدرة غير المشروعة ضمن جداول محددة لكي لا يترك مجالا للقياس، وتنظيم مختلف التعاملات المشروعة في المخدرات من طرف الأشخاص المرخص لهم قانونا بذلك كالطبيب والصيدلي، فالمادة المخدرة تعد أساس التجريم والعقاب للأشخاص الذين يتعاملون بها بطريقة غير مشروعة، فهي تمثل الركن الأساس لقيام مختلف جرائم المخدرات، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة تحديد المخدرات وأنواعها وخطورتها على مكونات الأمة، وهو ما سنبينه فيما يلي:

الفرع الأول: مفـــهـــوم المـخـــــــدرات:

إن إيجاد مفهوم جامع ودقيق للمخدرات هو أمر في غاية الصعوبة، خاصة مع تنوع المخدرات وأصنافها وتأثيراتها المختلفة، فعلى الرغم من حصر الاتفاقيات الدولية للمخدرات ضمن جداول محددة في مختلف القوانين الجزائية الداخلية، إلاّ أن الأمر لا زال معقدا مع ظهور أنواع جديدة، ولكن هذه الصعوبة لم تمنع القيام بعدة محاولات لإيجاد مفهوم شامل للمخدرات من مختلف الجوانب، ولهذا سنبين أهم التعاريف التي تتعلق بالمخدرات وسنبرز أهم أنواعها فيما يلي:

أولا: تعريف المخدرات:

إن البحث في المخدرات يتطلب الإطلاع على مختلف التعاريف من الناحية اللغوية والاصطلاحية والقانونية والفقهية، وسوف نبين ذلك فيما يلي:

أ-التعريف اللغوي والإصلاحي للمخدرات:

1-التعريف اللغوي:

إن كلمة مخدرات هي جمع لكلمة مخدّر وهي مشتقة من لفظ خدّر أي ستر، ويقال تخدرت المرأة إذا استترت، وخدر الأسد في عرينه أي لزمه ومكث فيه، وأخدر الأسد عرينه أي ستره وواراه، والخدر ستر يمد للجارية من ناحية البيت، كما جاء الخدر بمعنى الغشاء الذي يغطي به الرِّجل واليد والجسد[1]، ويعني كذلك الفتور والإسترخاء، والثقل والضعف الذي يعتري الشارب من الماء والدواء[2]، وهو يدل أيضا على الكسل والضعف، والظلم، والغموض، والبطء والإفاقة[3].

2-التعريف الاصطلاحي:

لقد وردت عدة تعاريف اصطلاحية تتمحور أغلبها في تحديد المخدر من الناحية العلمية والطبية تتمثل فيما يلي:

1- إبن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، الجزء الرابع، الطبعة الثالثة، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1999، ص35، 36.

2- مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص220.

3- إيمان محمد علي الجابري، خطورة المخدرات ومواجهتها تشريعيا، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف،1999، ص26.

– المخدرات هي كل العقاقير المخدرة والعقاقير التي تسبب النوم أو التخدير[1]، وتساعد على عدم تحمل المسؤولية واللامبالاة[2].

– كما تعد عبارة عن مواد كيماوية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم[3].

– وهي كل مادة خام أو مستحضر تحتوي على عناصر مسكنة أو منبهة، من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية المخصصة لها وبقدر الحاجة إليها دون مشورة طبية أن تؤدي إلى حالة من التعود والإدمان عليها[4].

ب– التعريف القانوني والفقهي للمخدرات:

1–التعريف القانوني: قد نصت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 في المادة الأولى منها بأنه يقصد بتعبير المخدر كل مادة طبيعية أو تركيبية، من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[5].

وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 في المادة الأولى منها بأنه يقصد بتعبير المخدر أية مادة طبيعية كانت، أو اصطناعية من المواد المدرجة في الجدول الأول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961[6]، والمعدلة ببروتوكول 1972[7].

1– حسنين المحمدي بوادي، مكافحة المخدرات بين القانون المصري والقانون الدولي، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2005، ص13.

2– إيمان محمد علي الجابري، المرجع السابق، ص26.

3– سيف الدين حسين شاهين، المخدرات والمؤثرات العقلية،السعودية، الرياض، مطبع شركة العبيكان للطباعة والنشر، 1988، ص21.

4– محمد المدني بوساق، مواجهة خطر المخدرات، الجزائر، القبة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص11.

5– المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، التي اعتمدت وفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر نيويورك المنعقد من 24 جانفي1961 إلى 25 مارس1961، بموجب قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي 689– ي (د 26).

6– المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، التي اعتمدت وفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر فيينا لاعتماد اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية من 25 نوفمبر1988 إلى 20 ديسمبر1988، بموجب قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي 1988/08.

7– اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، التي اعتمدت وفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر فيينا لاعتماد برتوكول بشأن المؤثرات العقلية المنعقد من 11 جانفي1971 إلى 21 فيفري 1971، بموجب قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي 1474 ي (د –48).

وقد عرفت المادة 02 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتضمن قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشرعين بها، المخدر بأنه كل مادة طبيعية أو اصطناعية من المواد الواردة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961[1].

ويلاحظ أنه وعلى الرغم من حصر النصوص القانونية المواد المخدرة ضمن الجدول الأول والثاني للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، إلاّ أنها تركت المجال مفتوحا أمام الدول لتحديد وتصنيف المواد المخدرة الممنوع استعمالها، على اعتبار أنه ما يمكن أن يصنف ضمن المخدرات في دولة من الدول قد لا يعتبر كذلك في دولة أخرى كمادة القات في اليمن.

إن السياسة التجريمية للمخدرات في المنظومات القانونية العالمية عموما تعتمد في تحديد وتعريف المخدرات والمؤثرات العقلية على ثلاثة أنظمة، يتمثل الأول في نظام الجداول الذي يرفق كملحق للقانون الخاص بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، فكل شخص يتعامل بتلك المواد المخدرة المحددة في الجداول يعد مجرما يستوجب العقاب، ولا تحتاج المحكمة في هذا النظام إلى إثبات أن هذه المادة تعتبر مخدرة، ويتمثل الثاني في نظام التغطية الشاملة التي يقوم المشرع فيها بإدراج تعريف واضح ودقيق للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية، ويقع على عاتق المحكمة إثبات اعتبارها مواد مخدرة من عدمها، أما الثالث فيتمثل في النظام المختلط الذي يجمع بين النظامين السابقين ويقوم بتعريف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية مع إدراج في نفس الوقت جداول لتلك المواد المخدرة كملحق بالقانون[2]، فالسياسة التجريمية في الجزائر اعتمدت على نظام الجداول، وهو الأمر الذي يتضح من خلال المادة 02 بفقرتيها 01 و02 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الذي أسند المشرع الجزائي من خلالها تحديد المواد المخدرة

1- علما أن المشرع الجزائري لم يعرف المخدرات في ظل الأمر رقم 75-09 المؤرخ في 17 فيفري 1975 المتعلق بقمع الاتجار والاستهلاك المحظورين للمواد السامة والمخدرات، ولا في ظل القانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، على الرغم من صدورهما قبل القانون 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتضمن قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشرعين بها.

2- وسام محمد خليفه، وعمار رجب معيشر، "**السياسة الجنائية للمشرع العراقي لمواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء القانون رقم (50) لسنة 2017**"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العراق، جامعة ديالي، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد الثامن، العدد 02، 2019، ص330، 331.

والمؤثرات العقلية انطلاقا من الجداول المحددة في الاتفاقيات الدولية[1]، ونظرا لتطور وظهور أنواع جديدة من المخدرات خارج نطاق الجداول أصبح يعتمد كذلك على الجداول التي تحددها وزارة الصحة بصفتها صاحبة الاختصاص الأصيل والمخولة قانونا للقيام بذلك[2]، هذه الأخير على الرغم من صدور قرار مؤرخ في 09 جويلية 2015 متعلق بترتيب النباتات والمواد المصنفة كمخدرات أو مؤثرات عقلية أو سلائف، إلا أنه لم تصدر فيما بعد قائمة محددة لها كملحق وفقا لما حددته المادة 02 من هذا القرار، وهو الأمر الذي يرتب عجزا ويشكل خلالا في نظام الجدولة الأساسي التابع لوزارة الصحة والذي يجعل الكثير يفلت من التجريم والعقاب لاصطدامه بمبدأ الشرعية الموضوعية[3].

وعلى الرغم من إتباع المشرع الجزائي الجزائري لنظام الجداول، إلاّ أنه لم يدرج تلك الجداول في ظل القانون رقم 04-18 كملحق، وهو الأمر يصعّب من عمل القاضي ويجعله يبحث عن هذه المواد المخدرة في مختلف الجداول المحددة في الاتفاقيات الدولية والجداول التي تعدلها وزارة الصحة دوريا[4]، ويبقى النظام المختلط أحسن نظام لتحديد المواد المخدرة إذا ما احتوى على تعريف للمخدرات يتطور باستمرار وأدرج جداول مرفقة ضمن نفس القانون تتغير بتطور هذه المواد المخدرة، وهو الأمر الذي اتبعه كلا من المشرع المصري في القانون رقم 182 لسنة 1960 المعدل بالقانون رقم 122 لسنة 1989 [5]، والمشرع العراقي في القانون رقم (50) لسنة 2017 [6].

1- أنظر إلى مختلف الجداول التي حددتها الاتفاقيات الدولية لسنة 1961 المعدلة ببروتوكول سنة 1972، واتفاقية 1971 التي جاءت لمواجهة مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية.

2- وقد وضعت هذه الوزارة الوصية أربعة جداول تحدد فيها مختلف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وتخضع للتعديل الدوري والمستمر، بموجب قرار من وزير الصحة. المادة 03 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها. وكذا المادة 01 من القرار المؤرخ في 09 جويلية 2015 المتعلق بترتيب النباتات والمواد المصنفة كمخدرات أو مؤثرات عقلية أو سلائف، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 09 سبتمبر 2015.

3- المادة 02 من القرار المؤرخ في 09 جويلية 2015 المتعلق بترتيب النباتات والمواد المصنفة كمخدرات أو مؤثرات عقلية أو سلائف.

4- المادة 02 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها

5- محمود ربيع خاطر، كنوز مصر التشريعية قانون المخدرات معلقا عليه بأحدث أحكام محكمة النقض، مصر، القاهرة، دار محمود، 2015، ص06، ص66.

6- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (50) لسنة 2017، جريدة الوقائع العراقية، منشورات وزارة العدل، العراق، العدد 4446، 08 ماي 2017، ص01، ص30.

ونظرا لصعوبة إيجاد تعريف قانوني موحد للمخدرات ترك المجال واسعا للفقه لاختصاصه الأصيل في البحث عن التعاريف، لاسيما أن معظم القوانين تكتفي بوضع أركان وعناصر وصفات وشروط وجداول تحصر فيها المواد المخدرة.

2-التعريف الفقهي: سنبين التعريف الفقهي للمخدرات من وجهة نظر فقهاء الشريعة الإسلامية وشراح القانون وذلك فيما يلي:

- **تعريف المخدرات في الفقه الإسلامي:** إن تعريف المخدرات في ظل الشريعة الإسلامية لم يرد منذ العهد الأول للنبوة نظرا لعدم وجودها لاسيما أن العرب عرفوا الخمر[1]، إذ يمكن استنباط تعريف المخدرات من خلال ما كتبه الفقهاء من أمثال ابن تيمية رحمه الله الذي يرى في المخدرات حرمة استخدامها، لاعتبارها من المواد المشوشة للذهن والمخلطة للعقل مطلقا، وأنها نجاسة وجب عقاب متناولها عقوبة حدية وهي أربعون أو ثمانون جلدة[2].

كما يرى الإمام القرافي بان المخدر :" كل مفسد ومشوش للعقل مثل الحشيش والأفيون"، وجعل أساس التفرقة بين المسكر والمخدر والمفسد غياب الحواس من عدمها بعد تعاطي المخدر، فإن غابت الحواس كالبصر والسمع و اللمس والشم مع فعل التعاطي فهو مخدر، وإذا حدث مع التعاطي نشوة وسرور وقوة نفس فذلك تعبير واضح على السكر، وإذا لم يحدث ما حدث مع المخدر أو المسكر فذلك هو المفسد[3] .

- **تعريف المخدرات في الفقه القانوني:** هناك من الفقهاء وشرّاح القانون من يعرفها بأنها مجموعة من المواد المسببة للإدمان، وتسمم الجهاز العصبي، وهي من المواد التي يحظر زراعتها أو صنعها أو تداولها إلا للأغراض التي يسمح بها القانون، ولا تستعمل إلا لمن يرخص لهم بذلك[4].

1- فاطمة العرفي، وليلى إبراهيم العدواني، جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع، الجزائر، عين مليلة، دار الهدى، 2010، ص31.

2- محمود زكي شمس، أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي، سوريا، دمشق، نشر خاص، 1995، ص33.

3- عبد العال الديربي، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجهود الدولية للوقاية منها، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016، ص27

4- جابر بن سالم موسى، المعجم العربي للمواد المخدرة والعقاقير النفسية، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2005، ص10.

وهناك من يعرفها بأنها تدخل ضمن المواد التي يضفي عليها المشرع ذلك الوصف استنادا لمبدأ الشرعية الجزائية[1].

ويرى البعض بأنها كل مادة يؤدي استهلاكها إلى التأثير على الحالة الذهنية والعقلية للإنسان، يجرم القانون كل من اتصل بها[2].

ويعرفها البعض الآخر بأنها مجموعة من العقاقير النباتية أو الكيماوية أو الصناعية، تقوم هيئة الصحة العالمية والتشريعات المحلية بحصرها وتعديلها باستمرار، يحظر التعامل بها ماديا وقانونيا لما لها من تأثير سلبي على الفرد والمجتمع[3].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن كل التعاريف اللغوية والاصطلاحية والقانونية والفقهية، قد اتفقت على كون المخدرات تؤدي بالإنسان الذي يتعاطاها إلى حالة غريبة عن حالته الطبيعية، وتجعله في كسل وخمول وفقدان دائم للإحساس الطبيعي، ولذلك يمكن أن نعرف **المخدرات تعريفا إجرائيا** بأنها" كل مادة مسكرة سواء كانت خاما أو مصنعة أو مستحضرة كيميائيا، تسبب نوعا من النشوة وتخفيف الألم، وتؤثر على الفرد صحيا وجسديا ونفسيا واجتماعيا، من شأنها تضعف التوازن العقلي جزئيا أو كليا، وتجعل صاحبها يدمن عليها ويخضع لتأثيرها، مما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي، فتضر بالفرد والمجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى حظر وتجريم ومعاقبة التعامل فيها بصفة غير مشروعة".

ثانيا: أنـــــواع المخـــدرات:

نظرا لتعدد أنواع المخدرات واختلافها من حيث مصدرها، فقد برزت على السطح عدة معايير مختلفة لتصنيفها، ولعل من أهمها تصنيفها وفقا لأصلها، ومعيار تصنيفها من حيث تأثيرها، ومعيار تصنيفها وفقا إلى لونها، بالإضافة إلى معايير أخرى لتصنيفها[4]، ولما كان من الثابت فقها عدم وجود معيار موحد متفق عليه من تلك المعايير، فإنه وفي سياق ذلك يمكن تبيان أنواع المخدرات وفقا للمعيار الأكثر إتباعا لدى الفقهاء، وهو معيار التصنيف طبقا لأصلها، وهو ما سنبينه فيما يلي:

1- نواصر العايش، استهلاك المخدرات ورد الفعل الاجتماعي، الجزائر، باتنة، مطبعة عمار قرفي، 1990، ص06.

2- مصطفى مجدي هرجة، جرائم المخدرات الجديد في ضوء الفقه والقضاء، مصر، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 1996، ص05.

3- علي أحمد راغب، إستراتيجية مكافحة المخدرات دوليا ومحليا، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1998، ص137.

4- إبراهيم مجاهدي، جريمة المخدرات وآليات مكافحتها على ضوء القانون الدولي والتشريع الوطني" دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، جامعة البليدة سعد دحلب، كلية الحقوق، أكتوربر2011، ص26 وما يليها.

أ- المخدرات الطبيعية:

إن هذه المخدرات تمثل المواد المخدرة ذات الأصل النباتي سواء بقيت على حالتها الطبيعية أو ما اشتق منها[1]، وبالرجوع إلى الاتفاقية الدولية الوحيدة للمخدرات المعدلة بموجب البروتوكول الصادر في 25 جانفي1972[2]، ويتضح أن النباتات المخدرة الرئيسة تتمثل في المخدرات التقليدية والمعرفة منذ آلاف السنين والتي تتمثل في مخدر القنب، والأفيون، والقات، والكوكايين[3]، وهو ما سنبينه فيما يلي:

1- القنب: عرف القنب (cannabis sativa) منذ آلاف السنين، وكان هذا النبات ينمو بريا في العديد من المناطق واستخدم كمصدر للألياف[4]، ويرجع تاريخ تعاطي القنب إلى أكثر من خمسة آلاف سنة، ويتميز بأنه نبات خشن الملمس وأحادي الجنس، أي نبات ذكر على حدى ونبات أنثى على حدى، إذ تتميز الأنثى بطولها وتفرعها ولونها الفاتح وزهرتها مورقة عكس الذكر الذي يمتاز برخويته وذبولة زهرته[5]، ويعد القنب من المخدرات التي تكثر زراعتها في المغرب ويتم استهلاكها في الجزائر بكميات كبيرة[6].

ومن أهم مستحضرات ومشتقات القنب هناك عدة أشكال تتمثل فيما يلي:

- الحشيش أو ما يسمى براتنج القنب والذي يتكون من إفرازات صمغية لزجة قليلا تكون عادة على شكل مسحوق مضغوط مختلف من حيث دقة حبيباته، وهي ذات لون بني فاتح أو غامق يميل إلى السواد أو بينهما، إذ لها رائحة متميزة عند حرقها، وله عدة مسميات عامية تختلف من بلد لآخر[7].

1- طارق غلاب، السياسة الجنائية لمكافحة جرائم المخدرات في الجزائر، مذكرة لنيل شهـادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق، 2010-2011، ص12.

2- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

3- أسامة محمد حسن، الوسيط في المواجهة التشريعية لجرائم المخدرات في القانون المصري والأمريكي – دراسة مقارنة-، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2015، ص25.

4- FRYDMAN Nathalie et MARTINEAU Helene, La Drogue : où en sommes-nous ? Bilan des connaissances en France en matière de drogues et de toxicomanies, France, Paris, La Documentation Française ,1998,p114.

5- صلاح محمد عبد الحميد، المراهقة والمخدرات، مصر، القاهرة، دار هيئة النيل العربية، 2007، ص31 وما يليها.

6- أحمد بن دحمان، "**في أنواع المخدرات وطرق تصنيع بعضها والآليات القانونية والدولية لمحاربتها**"، **مجلة الشرطة**، المغرب، العدد 7، جويلية 2005، ص28.

7- وللعلم فإن للحشيش مسميات كثيرة ففي تونس يسمى تاكروري، وفي مصر وسوريا يسمى الحشيش، وفي المغرب والجزائر الكيف، وفي جنوب إفريقيا يسمى بانجي، وفي روسيا يسمى أناشكا، وفي الهند قنب، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يسمى الهشيم الهندي، وفي الدول العربية عامة يسمى الحشيش، أحمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والإدمان، مصر، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2001، ص16.

– البانجو أو الماريجوانا ويطلق عليه حشيش القنب أو عشبة القنب ويحضر من خليط القمم للنبات الجافة المعرضة لأشعة الشمس وكذا أطراف النبات الجافة الهشة وبذور النبات، فعند فركها تصبح مخلوط عشبي يشبه التبغ، ويستهلك عن طريق التدخين[1].

– زيت القنب والذي يعد مادة سائلة، تستخلص عن طريق مذيب عضوي من راتنج القنب أو الحشيش والمادة الفعالة في نبات القنب المتمثلة في تتراهيدروكنابينول، ويعد من المواد الخطيرة التي وضعتها الدول الغربية في خانة المواد المخدرة الخطيرة كالكراك المستخرج من الكوكايين[2].

2- الأفيـون:

هو عبارة عن العصير المجفف اللبني الناتج من كبسولات ثمرات نبات خشخاش الأفيون، يتم الحصول على تلك العصارة اللبنية البيضاء بإحداث شقوق متوازية في عدة مواضيع من سطح غلاف الثمرة قبل نضجها التام، فتنساب العصارة وتتجمد على سطح الغلاف ويتحول لونها الأبيض إلى لون بني مائل للسواد خاصة عند تعرضه للهواء، يتميز برائحة قوية تشبه رائحة النشادر البولية وطعم شديد المرورة، والطريقة الشائعة لتعاطيه هي الاستحلاب مع مشروب ساخن كالقهوة أو الشاي أو عن طريق البلع أو الحقن في الوريد بعد إذابته في الماء الدافئ أو التدخين[3]، وترجع الدراسات العلمية أن الأفيون قد نبت بريا واكتشف في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ نحو خمسة آلاف سنة قبل الميلاد، وانتقلت زراعته إلى غرب ووسط أوروبا وآسيا، استعمل في بداية الأمر لعلاج بعض الأمراض، وبعد ثبوت إضراره على الصحة العامة للإنسان منع الاتجار به واستهلاكه[4].

3- الكوكايين:

إن هذه المادة المخدرة تعد من أكثر المواد والعقاقير المسببة للإدمان، وهي من المخدرات باهضة الثمن ومخصصة للطبقات الغنية، إذ تعد مادة مستخرجة من شجرة الكوكا ذات الأوراق الدائرة دائمة الاحمرار، والتي يبلغ ارتفاعها حوالي 150 سم، وهي تزرع في المناطق الجبلية الغربية من أمريكا

1- أسامة محمد حسن، مرجع سابق، ص26.

2- ويعد زيت القنب من المواد الخطيرة الخاضعة لطلبيات، يتم تحضيرها من خلال وضع قطع من الحشيش قوي التركيز داخل إناء يغلي وتضاف إليه بعض المواد الكيماوية كالكحول والايتروالكولوروفورم وغيرها، لتتبخر من خلال عملية التقطير ليتم الحصول في النهاية على زيت الحشيش أو زيت القنب. أحمد بن دحمان، مرجع سابق، ص30.

3- إدوار غالي الذهبي، جرائم المخدرات في التشريع المصري، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978 ص19 وما يليها .

4- سمير عبد الغني، مبادئ مكافحة المخدرات، مصر، القاهرة، دار الكتب القانونية، 2009، ص47.

الجنوبية والهند، والبيرو وبوليفيا وكولومبيا[1]، ومادة الكوكايين عبارة عن مسحوق أبيض اللون هش الملمس، يتم تعاطيه عن طريق الشم أو الحقن، أو المضغ لأوراقه عندما تكون نبتة[2]، أو التدخين لعجينة الكوكا والتي تحضر من مادة الكوكايين من خلال تجفيف أوراق الكوكا الطازجة تحت أشعة الشمس، ثم تسحق وتفرم، وتحول الأوراق إلى عجينة بعمليات كيماوية بسيطة مثل وضعها بماء الجير (أكسيد الكالسيوم)، ثم يضاف إليها مشتقات البترول مثل الكيروسين وتحرك إلى أن تصبح عجينة يضاف إليها حامض الكبريتيك أو حمض كلور الماء، وتدخن مخلوطة التبغ أو الماريجوانا[3].

4- القـات:

يعد نباتا ذو أوراق تشبه أوراق شجرة الليمون، تمتاز باللون الأخضر مشرب بالحمرة مشرشرة الجوانب لها رائحة عطرية لا يزيد ارتفاع شجرة القات عن المتر الواحد، وترجع زراعتها في الحبشة ثم انتقلت إلى اليمن وانتشرت انتشارا كبيرا هناك[4]، تنمو هذه الشجرة في كل مناح وكل تربة وتتحمل العوامل الطبيعية القاسية ولا تحتاج إلى عناية كبيرة وفائقة، وهي شجرة مربحة على طوال السنة، تعطي ثمارها بعد ثلاث سنوات، وهي بلا أشوك ولها أوراق غضة ذات أعناق قصيرة[5]، وتستهلك مادة القات عن طريق المضغ والتخزين في الفم ليبقى مفعوله [6]، وأول ما يشعر به الشخص عند مضغها الدوخة وألم شديد ومغص في البطن والمعدة، ثم يتحول ذلك تدريجيا إلى شعور بالسعادة والراحة، ويعد عنصرا منبها يعالج أمراض الربو والسكر، والتقليل من السمنة، ولكن مع الوقت كثرة استعمال هذه المادة ينتج عنها أمراض في اللثة، وسوء الهضم والمساك، وإصابة الكبد[7].

1- هناء نزار توفيق أنشاصي، المخدرات "أسبابها، انتشارها، الوقاية منها"، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار الفكر، 2001، ص73.

2- أسامة محمد حسن، مرجع سابق، ص33.

3- سمير عبد الغني، مرجع سابق، ص69.

4- محمد علي المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، الأردن، عمّان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012، ص186.

5- هناء نزار توفيق أنشاصي، مرجع سابق، ص85.

6- إبراهيم مجاهدي، مرجع سابق، ص26.

7- إيمان محمد علي الجابري، مرجع سابق، ص57 وما يليها.

ب- المخدرات التصنيعية أو التخليقية:

تتمثل في المخدرات المصنعة التي لا تستخرج من المواد والنباتات الطبيعية أو المشتقة منها، وإنما تعد مواد مخدرة تصنع في المعامل والمختبرات باستعمال الطرق الكيميائية[1]، وتمتاز بأن لها تأثير مشابه من حيث الخصائص للمخدرات الطبيعية[2]، وهي تشمل الأمفيتامينات، والمهبطات والمهلوسات، والتي تتمثل فيما يلي:

1- الأمفيتامينات:

هي عبارة عن منشطات ومواد تزيد في النشاط الذهني والجسدي، والتي تجعل الشخص الذي يتعاطاها لا يشعر بالتعب، لاحتوائها على مكونات تنبه الجهاز العصبي المركزي وتنشط فعاليته، ولها عدة مسميات كالأمفيتامين، والرينالين، البنزدرين، والأيكسيورين، والماكستون، والبيرفيتين، والميتيدرين، والميراتان، والأوريتدرين، والبيبرادول، والبزيلودين، وعلى الرغم من هذه التسميات العديدة إلا أنها اشتهرت باسم " الأمفيتامينات" لكثرت استعمال الأمفيتامين[3].

ولهذه الأمفيتامينات تأثيرات على الجهاز العصبي وعلى الحالة النفسية خاصة في المساهمة في حالات الإحباط والاكتئاب، وتؤثر على الشهية وتسهم في انقاص الوزن[4]، وظهور أعراض مرضية كثيرة كجفاف الفم والأنف وانبعاث رائحة كريهة من الفم واتساع حدقة العين وارتعاش اليدين، وإفرازات الجسم للعرق والانفعال والقلق والثرثرة والشعور بالعظمة وعدم الاستقرار[5]

2- المهبطات: وهي مواد والعقاقير المخدرة التخليقية، تحضر في المعامل من مركبات كيميائية لا تحتوي على مواد طبيعية، تحدث تأثيرا مهبطا لنشاط الجهاز العصبي، وتسبب الإدمان عليه بدرجات متفاوتة[6]، وتنقسم المهبطات إلى عدة أقسام أشهرها:

1- محمد بشير العامري، الإنسان والبيئة "دراسة إجتماعية تربوية"، الطبعة الثالثة، الأردن، عمّان، دار المأمون، 2012، ص187.

2- محمد إبراهيم زيد، التنظيم التشريعي للمخدرات في الدول العربية، كتاب مكافحة المخدرات، السعودية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1990، ص138.

3- أسامة محمد حسن، مرجع سابق، ص34.

4- إيمان محمد علي الجابري، مرجع سابق، ص32.

5- شيري جونسن وآخرون، ترجمة أمثال هادى الحويلة وآخرون، علم النفس المرضي " استنادا على الدليل التشخيصي الخامس"، مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2016، ص591.

6- عبد الرحمن محمد العيسوي، المخدرات وأخطارها، مصر، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2005، ص97.

- بديلات المورفين:

هذه البديلات وإن كانت لا تماثل التركيبة الأصلية للمورفين إلا أنها تماثله من حيث الآثار التي تفرزها هذه المادة المخدرة، إذ يتم تعاطي هذه المواد عن طريق الفم على هيئة أقراص أو بواسطة الحقن مثل البيتيدينوالديميرول، علما أن بعضها أنشئ لمعالجة حالات الإدمان ولكنه أسيء استخدامه مثل الميثادون، والنالوكسون، والسوسيجون، والبرولوكسيفين[1].

- المواد المهدئة:

وتعد مواد تعطى للمرضى لتسكين آلامهم وإزالة أرقهم وقلقهم، تعطى وترخص لاستعمالها من طرف طبيب، نظرا للآثار الجانبية التي قد تسببها لصاحبها، من أهم هذه العقاقير المهدئة وأكثرها استعمالا الفاليوم، والليبريوم، لفيسباراكس، الإتفان، الروهينول[2]، وهي مهدئات لعلاج التوتر العصبي والاضطراب، توصف كذلك لمعالجة الأمراض العقلية الخطيرة كالبسيكوز[3].

- المنومات:

وهي مواد كيميائية قادرة على جلب النعاس لمن يقوم باستهلاكها، وهي عادة تستخدم طبيا لتخفيف حالات الأرق، ولكن هي الأخرى أسيئ استعمالها، وهي على نوعين:

- نوع يتفاوت تأثيره على الإنسان ما بين مفعول قصير جدا مثل البنتوثال، أو قصي مثل السيكونال والمعروف بالفرولة، أو متوسط المفعول مثل الأميتال، أو طويل المفعول مثل الفيرونال، وكلها تستهلك على شكل أقراص وكبسولات أو على شكل سائل[4] .

- نوع يجلب النوم وأشهرها الماندراكس والميتاطون،علما أن المتعاطون لهذه المواد قد استحدثوا طرقا جديدة لاستهلاكها من خلال سحق الأقراص واستنشاقها لتعطي مفعولا سريعا وقويا، وهناك من يخلطه بالخمر والهيروين، وهو ما يجعلهم في أقصى درجات الخطورة تصل مدها إلى الوفاة[5].

1- عبد الرحمن محمد العيسوي، المرجع السابق، ص98.

2- أسامة محمد حسن، مرجع سابق، ص35.

3- طارق غلاب، مرجع سابق، ص25.

4- هاني عبد القادر عمارة، السموم والمخدرات بين العلم والخيال، الطبعة الأولى، الأردن، عمّان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص189.

5- عبد الرحمن محمد العيسوي، مرجع سابق، ص98.

3- المهلـوسـات:

وهي عبارة عن مجموعة من العقاقير التخليقية المصنعة عادة ما تكون مادة بلورية قابلة للذوبان في الماء والكحول[1]، تمس الجهاز العصبي للإنسان وتؤدي إلى الاضطراب العقلي والاسترخاء العام وتولد الأوهام وانفصام الشخصية، وتؤثر على قدرات الانتباه والسلوك الطبيعي السوي للإنسان، إذ تجعل ردة فعل صاحبها على المؤثرات الخارجية غير طبيعي تؤدي به إلى إحداث أضرار بنفسه [2]، ومن أهم هذه المواد الميساكلين، وحمض اللسيرجيك، وميثيل تريتامين، وميتوكس ميثيل أمفيتامين، والبيسيكلدين، والميثاكوالون، والسيلوسايبين، يتم تعاطيها عادة في شكل كبسولات بداخلها المسحوق المخدر أو عن طريق أقراص صغيرة أو سائل مضاف إليه قطعة من السكر أو على شكل حقن[3].

ج-المخدرات المستحدثة:

إن التطور العلمي في المجال الصيدلاني والمجال الرقمي الإلكتروني أفرز ظهور مخدرات ومؤثرات عقلية جديدة تشمل المواد الصيدلانية ذات الخصائص المخدرة، والمخدرات الرقمية، فعلى الرغم من أن المشرع الجزائي الجزائري لم يجرمها، إلا أن الخبراء والمختصين يجمعون على أنها تدخل ضمن قائمة المخدرات الخطيرة، وتشمل هذه المخدرات المستحدثة ما يلي:

1-المواد الصيدلانية ذات الخصائص المؤثرة عقليا:

إن التطور العلمي في المجالين الكيميائي والصيدلي أفرز ظهور أنواع جديدة وخطيرة للمخدرات بصنف المؤثرات العقلية، لا تشملها سياسة التجريم والعقاب، مثل انتشار تعاطي كل من عقار إكتسازي، وليريكا، وريفوتريل، وبريقابالبين، وباراكيديل، وترامادول، ونوزينون[4]، ومخدر الفلاكا " الزومبي" الذي يعد مخدرا فتاكا[5]، وهو الأمر الذي يدق ناقوس الخطر جراء تأخر المنظمة الجزائية في

1- إيمان محمد علي الجابري، مرجع سابق، ص32.

2- أحمد عكاشة، وطارق عكاشة، الطب النفسي المعاصر، الطبعة السابعة عشر، مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2019، ص119.

3- أسامة محمد حسن، مرجع سابق، ص36، ص37.

4- س ح، " النقابة تطالب بنشر الجداول ورفع التجريم"، مقال صحفي في جريدة النصر، الصادر بتاريخ 31-05-2019، أطلـع عليه بتاريخ 03-06-2019، على الساعـة: 18:24، عبر الموقع الإلكترونـي التالـي: https://www.annasronline.com/index.php

5- س زموش، " الفلاكا مخدر مجهول يدفع للجنون والانتحار ينتشر بين المراهقين في الأحياء الشعبية"، مقال صحفي منشور في يومية الرائد، الجزائر، الصادر بتاريخ 02-10-2017، أطلع عليه بتاريخ 04-05-2018 على الساعة 11:45، عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://elraaed.com/ara/

مكافحة هذه الأنواع الجديدة وعدم مسايرة التطور السريع في هذا المجال، والذي يجعل المتعاملين فيه يفلتون من العقاب لعدم وجود هذه المواد ضمن الجداول المخصصة لها وفقا للمعيار الدولي التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية، أو ضمن الجداول التي تحددها وزارة الصحة[1].

إن ظهور أنواع جديدة من المواد الصيدلانية ذات الخصائص المؤثرة عقليا صعبت من عمل القضاة، فالقاضي من جهة ملزم بتطبيق القانون رقم 04-18 الذي يجرم كل المواد المخدرة والمؤثرات العقلية المحددة في الجداول المبينة في الاتفاقيات أو الجداول التي تقرها وزارة الصحة، التي تكرس تطبيق مبدأ شرعية التجريم والعقاب الذي يفرض على القاضي الالتزام بتلك المواد المحددة في الجداول، وكل خروج عليها يعد خرقا لمبدأ الشرعية الموضوعية، ولذلك فإنه على سبيل المثال فإن المتعاطي لمادة البريقابالیین يجعل من القاضي حائرا بين الإلتزام بالجداول وبمبدأ الشرعية التي تبيح ذلك، أو خرق هذا المبدأ الشرعية وإجراء خبرة علمية بذلك وحبسه على مادة غير مصنفة مؤثرا عقليا أو مادة ضارة بالصحة أو مادة صيدلانية ذات خصائص مؤثرة عقليا، فالقاضي في المادة الجزائية لا يستطيع أن يفسّر النص بما يجعله ينشئ جريمة ويقرر عقوبة فهذا النوع من التفسير محظور شرعا وقانونا ويبقى مهمة القاضي الفصل في النزاع والتقيد بمبدأ الشرعية الموضوعية، فالقاضي عند إجرائه لخبرة علمية يهدف فقط إلى التأكد من أن هذه المادة مخدرة وتدخل ضمن الجداول، فإذا وجدها غير مصنفة ومؤثرة عقليا وذات سمِّية يستطيع في هذه الحالة إعادة تكيف الواقعة إلى حيازة أو استهلاك لمواد ضارة بالصحة، ويقضي بإدانته على هذا الأساس، لأن هذه المواد غير المصنفة ضمن الجداول الرسمية المنوه عنها في الاتفاقيات المحددة لها وجداول وزارة الصحة، لا تعتبر موادا مخدرة بمفهوم القانون رقم 04-18 وإنما مصنفة على أنها مواد مضرة بالصحة، ويقع دائما على عاتق وزارة الصحة طبقا للمادة 03 من القانون رقم 04-18 إمكانية تصنيف أي مادة جديدة ضمن جداولها، لتصبح بعد ذلك مشمولة بالتجريم والعقاب على الوصف الذي نص عليه قانون المخدرات باعتبارها مادة مخدرة معاقب عليها على هذا الأساس، وهو الموقف الذي تبنته المحكمة العليا في القرار الصادر عنها تحت رقم 1245763 المؤرخ في 26-06-2018 والذي جاء في حيثيات أسبابه ردا على وجه مثار من طرف دفاع المتهم الطاعن الذي دفع بأن مادة البريقابالیین لا تعد أقراصا مهلوسة بالوصف الجزائي المنوه عنه في القانون 04-18، على اعتبار أنها غير مصنفة في الجداول، وفي هذا السياق وجهت

1- س ح، " النقابة تطالب بنشر الجداول ورفع التجريم"، المرجع السابق.

المحكمة العليا بعد نقض القرار المطعون فيه المنتقد إلى ضرورة وجوب تحقق قضاة الموضوع بالمجلس القضائي من تصنيف هذه المادة (البريقابالیین) في الجدول والتأكد من ذلك عن طريق الخبرة[1].

2- المخدرات الرقمية:

لقد أفرز التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال خاصة الانترنت نوعا جديدا من المخدرات تسمى المخدرات الرقمية، والتي تتمثل في مقاطع نغمات يتم سماعها عبر سماعات بكل من الأذنين، بحيث يتم بث ترددات معينة في الأذن اليمنى أقل منها في الأذن اليسرى، فتؤدي بصاحبها إلى الإدمان بنفس الآثار المخدرات التقليدية سابقة الذكر، فقد تحولت المخدرات من شكلها المادي الملموس إلى جرعات قائمة على أوعية رقمية مسموعة، وهي سهلة التمكن، ولهذا وجب على المشرع إدراج مثل هذا النوع في سياسته التجريمية والعقابية تطبيقا لمبدأ الشرعية ولعدم إفلات أصحابها من العقاب[2].

إن هذه المتغيرات الحاصلة في عالم المخدرات تفرض تغيير معيار التجريم والعقاب التقليدي الذي كان قائما على معياري النوعية والكمية، إلى الاعتماد كذلك على معيارين آخرين يتمثلان في معيار الخطر ومعيار الضرر .

الفرع الثاني: تأثيــر التعامــل غير المشروع في المخــدرات:

إن التعامل غير المشروع في المخدرات استهلاكا وترويجا واتجارا وبكل الوسائل له خطورة كبرى، وأمام اتساع دائرة التعامل فيها وظهور أنواع جديدة وخطيرة تهدد مكونات الأمة، أدى ذلك إلى وضوح التأثير الكبير لها على نواة الفرد والأسرة، والمجتمع والدولة ككل على حد سواء، وهو الأمر الذي

1- إن الممارسة القضائية أثبت عدم مسايرة المشرع الجزائي الجزائري في رسمه للسياسة التجريمية والعقابية لمكافحة المخدرات للتطورات المستجدة الحاصلة في عالم الأقراص والمواد الصيدلانية، خاصة مع عدم تعديل الجداول المحددة لها بما ينسجم مع تحقيق مبدأ شرعية التجريم والعقاب، وهو الأمر الذي أثبته القرار الصادر عن المحكمة العليا يقضي بعدم اعتبار أقراص من نوع البريقابالیین 150 ملغ والبريقابالیین أل دي أم 150 ملغ مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية، لعدم النص عليها ضمن الجداول الخمس المحددة لها، فقضاة المحكمة العليا في هذه القضية أبطلوا القرار المطعون فيه واحترموا مبدأ الشرعية الموضوعية لكن أفلتوا مجرمين من العقاب، خاصة وأن المختصين يعتبرونها مواد مؤثرة عقليا. القرار الصادر عن المحكمة العليا، غرفة الجنح والمخالفات، ملف رقم 1245763، المؤرخ في 28-06-2018، قرار غير منشور، نسخة مصورة كملحق.

2- عمر عبد المجيد مصبح، "**الإشكالات الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية**"، **مجلة القانون والمجتمع**، الجزائر، جامعة أدرار، المجلد 05، العدد01، 2017، ص217.

يستدعي إعلان حالة الطوارئ القصوى لمساسه بالمكونات الأساسية للأمة، وسنبين في هذا الفرع خطورة المخدرات فيما يلي:

أولا: تأثير المخدرات على نواة الفرد والأسرة: إن التعامل في المخدرات يؤثر سلبا على الفرد والأسرة اللذان يمثلان النواة الأساسية لقيام المجتمع، وسنبين هذه الخطورة فيما يلي:

أ-تأثير المخدرات على الفرد:

تتمثل خطورة المخدرات على الفرد في التأثير على صحته وشخصيته وإرادته، وهو ما سنبينه فيما يلي:

1-تأثير المخدرات صحة الفرد:

إن استهلاك المخدرات يساهم في تحطيم جسم الفرد، ويفقده الشهية للطعام، ويصعب من تنفسه، ويعرضه لأمراض كثيرة كأمراض الكبد، ومختلف الأمراض الجلدية، وأمراض الجهاز المناعي، وأمراض القلب والشرايين، وأمراض الكلى والعيون، فهي تجعل صاحبها فاقدا للتركيز وتمييز الأشياء، كما تسبب له التسمم وتعرضه إلى الموت في أية لحظة[1]، فمستهلك المخدرات يكون معرضا لأمراض السرطان والقرحة المعدية، والغيبوبة، ومرض السل[2]، فكل أنواع المخدرات على اختلافها تسبب عوارضا وآثارا على صحة الفرد تدمر بنيانه الجسمي[3].

إن تعاطي الفرد للمخدرات يجد سببه الأساس في الجانب النفسي الذي يراد منه جلب معاني الرضا والنشوة والسعادة ويرفع عنه معاناة القلق والضيق، وقد أكد الباحثون أن تعاطي المخدرات يحدث حالة انفعالية أو وجدانية قد يحس معها المتعاطي بالراحة والسعادة والنشوة، وبالمقابل فإن هذه الحالات تفرز اضطرابات نفسية متعددة، من أهمها تعريضه لحالة من الإدمان، الذي يعتبر فقدانا جزئيا أو كليا لعقل الإنسان وإرادته، وينتج عنه ميل شديد لتعاطي المخدرات ونشوء عادة لاستعماله بصورة ملحة،

1- سعدة دريفل، تعاطي المخدرات في الجزائر وإستراتيجية الوقاية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر 02، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010-2011، ص100.

2- أحمد أبو الروس، مرجع سابق، ص92، 93.

3- وللعلم فإن مادة الهيروين تسبب الشعور الزائف بالثقة والدفء وعدم الألم، فالجسم يفرز بصفة طبيعية مادة تسمى الأندروفين تخفف الألم، فعند تعاطي الشخص للهروين فإنه يؤدي إلى توقف الجسم عن الإفراز الطبيعي لمادة الأندروفين وهو ما يسبب له آلام شديدة، كم أن تناول المنومات بحد كبير وزائد عن اللزوم التي هي في الأصل تساعد على الاسترخاء، يؤدي إلى نزيف دموي داخلي، وإغماء وحتى الوفاة، عبد الرحمن محمد العيسوي، مرجع سابق، ص178، 179.

واعتبارها شيئا لا يستغنى عنه، إذ يتطلب من المدمن تعاطي مقادير متزايدة منه للحصول على التأثير المطلوب[1].

وهذا الإدمان يجعل من صاحبه واقعا تحت رحمة الحزن والحسرة واللهفة الشديدة للحصول على المادة المخدرة، كما يجعله في مرحلة الاعتماد والتي يصبح فيها المدمن في حاجة ماسة إلى المخدر، لكي يحافظ على الوظائف الفيزيولوجية بحالتها الطبيعية، نتيجة تسلل المادة المخدرة إلى الجهاز العصبي المركزي، والذي يجعل وجودها ضروريا لتنظيم العمل داخل الجهاز العصبي[2]، وهذا الاعتماد[3]، يجعل المدمن على المخدرات يتحاشى الاضطرابات النفسية أو الجسدية التي قد يحدثها التوقف الفجائي، ويستمتع بآثارها النفسية التي تتمثل في الانشراح والراحة وتحقيق النشوة[4]، ولكن هذا لن يدوم، خاصة عند التوقف عن التعاطي وما يسببه من اضطرابات نفسية شديدة الوقع على المدمن[5].

2- تأثير المخدرات على شخصية وإرادة الفرد:

إن استهلاك المخدرات والتعامل فيها يؤدي بالفرد إلى الانحلال الخلقي والتجرد القيمي، إذ لا يهتم بكافة القيم والمبادئ الأخلاقية ولا يحترم الآداب العامة داخل المجتمع، فلا يلتزم بالعبادات الدينية، فيغيب عنه الحياء والحشمة والخجل، ويؤدي به إلى الانحراف وارتكاب جرائم مختلفة كالاغتصاب والدعارة والشذوذ الجنسي والاعتداء على الأصول والمحارم[6]، وذلك لفقدانه لقوة الضبط والإدراك والوعي والفهم على تقدير الأشياء والتمييز بين الخطأ والصواب الحلال والحرام، وتزداد خطورة المخدرات وتأثيرها على شخصية وإرادة الفرد المتعاطي عند زوال عقله وفقدان وعيه ووظيفته التي قد

1- فيصل محمد خير الزّراد، الإدمان على الكحول والمخدرات والمؤثرات في العقل، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، 2009، ص16

2- سعد المغربي، مرجع سابق، ص304.

3- إن الاعتماد على المادة المخدرة له شقين، اعتماد نفسي يتعلق بالشعور والدافع النفسي الذي يفرض على المدمن الاستمرار في فعل التعاطي للحصول على المتعة والارتياح، واعتماد جسدي يتعلق بخلل يصيب الوظائف الطبيعية لجسم الإنسان بسبب استمرار تعاطي المواد المخدرة وبشكل منتظم، وهو ما يعطي ضرورة ملحة للحفاظ على توازن الجسم والقيام بوظيفته الطبيعية لتجنب التوقف الفجائي، إذ يعد الاعتماد النفسي أشد وطأة وأخطر أثرا من الاعتماد الجسدي. وليد سرحان، محاضرات نفسية، سلسلة سلوكيات، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2012، ص218.

4- سعد المغربي، مرجع سابق، ص308.

5- فيصل محمد خير الزراد، مرجع سابق، ص23.

6- سعدة دريفل، مرجع سابق، ص101.

توصله إلى غاية الجنون، سيما أن العقل لدى الفرد يعد مناط التكليف الذي يحدد شخصيته ويوجه تصرفاته النابعة من إدراكه للأمور[1]، فالمخدرات بهذا تسبب اضطرابات عقلية تصيب القوى الذهنية للإنسان، تكون أهم أعراضها الانفصام في الشخصية، والاكتئاب[2]، فينتج عن العارض الأول اضطراب في التفكير، وقوة الانفعال، والاضطراب في الإرادة، وسيطرة الأوهام بسبب الهلوسة المحيطة به، وسيطرة الضلالات والاعتقادات الخاطئة كضلالات الاضطهاد أو العظمة أو الاعتقاد بأنه مصاب ببعض الأمراض، كما ينتج عن العارض الثاني نوبات متعاقبة يسودها مزاج كئيب وأفكار قاتلة وقاتمة، قد تؤدي غالبا إلى الانتحار، أو قتل أقرب الناس إليه[3].

وتعاطي المخدرات باستمرار كذلك يؤدي إلى إصابة الوظائف النفسية لدى الشخص بخلل لما يحدثه المخدر من تأثير على الجهاز العصبي، فيختل الإدراك المسؤول عن العملية العقلية فيصاب الشخص بالهلوسة، ويفقد القدرة على إدراك الزمان والمكان[4]، ويتأثر المخ الذي يحدث خللا بمركز الذاكرة التي تجعل صاحبها غير قادر على استعادة الأحداث الماضية التي مرت في حياته[5]، كما تحدث اضطرابا في الانتباه الذي يجعل الشخص المدمن غير قادر على متابعة النشاط الذي كان يقوم به، فيشعر بالتشتت ويفقد الحماس والاستعداد لمواصلة أي نشاط[6].

ب- تأثير المخدرات على مكونات الأسرة: ويشمل هذا التأثير ما يلي:

1- فاطمة العرفي، وليلى إبراهيم العدواني، مرجع سابق، ص84.

2- يعد إنفصام الشخصية من أخطر أمراض الاضطرابات العقلية، التي تجعل المصاب به شخصا يعيش هلوسات وأوهام، ويتحول إلى إنسان شاذ لا يستطيع العيش في مجتمع ولا يؤدي دوره في الحياة بفعالة مثل الشخص العادي . كريج ستيل، ترجمة مراد علي عيسى، الشيزوفرينيا إنفصام الشخصية "العلاج السلوكي المعرفي = =للمرض والتدخلات القائمة على الأدلة والتوجهات المستقبلية"، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014، ص11 وما يليها.

3- صالح شيخ عمر، الجريمة "الجوانب النفسية والعقلية للجريمة"، العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1989، ص158، ص161.

4- نفس المرجع، ص27.

5- هاني عرموش، المخدرات إمبراطورية الشيطان التعريف الإدمان العلاج، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار النفائس، 1993، ص69.

6- مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع "نظرة تكاملية"، الكويت، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، 1996، ص124.

1- تأثير المخدرات في التفكك الأسري:

إن استهلاك المخدرات والإدمان عليها يؤدي بالشخص إلى عواقب اجتماعية وخيمة، أولها الأضرار التي تصيب الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية لبناء الإنسان وتكوين مجتمع صالح، فهي تتأثر سلبا إذا كان المتعاطي للمادة المخدرة هو من يعيلها، فيساهم ذلك في تفكك مكوناتها التي تتجسد في عدم قدرة بعض أو كل أفراد الأسرة على التفاعل الاجتماعي السوي وعجزهم عن أداء أدوارهم المفترضة، مما يحول دون تحقيقها لوظائفها السامية، ويؤدي إلى عدم تحقيق التماسك والاستقرار بين أفراد الأسرة الواحدة[1]، فتؤثر المخدرات بذلك على الوظيفة التكاثرية للأسرة من خلال تدمير الوظيفة البيولوجية وتغييب الدافع الجنسي وإعاقة الإنجاب والتأثير على الصحة الإنجابية، من خلال ترك الأب أو الأم أو معا المدمنين على المخدرات بصمات على المواليد، قد تسبب مشاكل للجنين كارتفاع الحرارة والموت، أو ينجبون أطفالا يعانون من أمراض وعاهات جسمية وعقلية خطرة[2]، كما تؤثر المخدرات كذلك على الوظيفة العاطفية للأفراد جراء التفكك الأسري الذي ينجر عنه معاملة قاسية من المدمن الذي يؤدي في النهاية إلى الطلاق وتشتت أفراد الأسرة فيصبحون يعيشون في جو يسوده ألاستقرار، كما تؤثر المخدرات على الوظيفة التربوية والتي يكون للأب أو الأم المدمنين دورا على أبنائهم لنقل عادة الإدمان لهم، من خلال إتباع أسلوب غير أخلاقي يساهم في تقليد أبنائهم لتصرفاتهم المنحرفة[3].

إن تعاطي المخدرات من قبل أحد أفراد الأسرة يؤثر على الوظيفة الاجتماعية للأسرة، فيؤدي إلى زعزعة البنية الاجتماعية لها، وتراجع أطر التفاعل الاجتماعي البناء بين أعضائها، إذ تختلف الآثار والنتائج باختلاف مركز الفرد المتعاطي داخل الأسرة سواء كان أبا أو أما أو أحد الأبناء، ونوعية المادة ومستوى التعاطي ومدته، كما يؤثر مستوى التعاطي على العلاقات الاجتماعية للأسرة، فيبتعد وينفر عنهم الأقارب والجيران والأصدقاء بسبب سمعتهم السيئة في تعاملهم بالمخدرات وما تفرزه من أنماط سلوكية منحرفة وسلبية[4].

1- سمير فارح، ظاهرة العودة للإدمان على المخدرات والتفكك الأسري، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الجنائي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2008-2009، ص77.

2- سعدة دريفل، مرجع سابق، ص103.

3- أحمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والإدمان، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1996، ص95.

4- صالح السعد، المخدرات والمجتمع، دار الثقافة للنشر، الأردن، عمان، 1996، ص52،53.

2- تأثير المخدرات في انخفاض الدخل المادي للأسرة:

إن انتشار التعامل بالمخدرات داخل الأسرة يؤثر على الوظيفة الاقتصادية لها، من خلال عدم توفير الحاجيات الضرورية لأفرادها من طعام وإيواء ومختلف الحاجات الأساسية والضرورية للمعيشة، فالمخدرات تؤثر على الحياة المادية، لأن الحصول على المادة المخدرة يستهلك الجانب الأكبر من مدخراته، وهو ما يسبب عجزا في ميزانية الأسرة ويجعلها غير قادرة على سد حاجياتها الأساسية من مسكن ومأكل ومشرب[1]، كما قد تجعل منه إنسانا متذبذبا في العمل وتنقص من كفاءته المهنية، وتضعف قدرته الإنتاجية، والتي قد تعرضه للطرد من العمل الذي يخفض أو يجعله بلا دخل لإعالة نفسه وأسرته، وهو ما يجعله يلجأ إلى الحصول على المال بطرق ملتوية تجعله يقع في دائرة الإجرام فيرتكب جرائم النصب أو الاحتيال أو خيانة الأمانة [2]، فقد يبيع مجوهرات زوجته وأثاث المنزل وحتى المنزل، واستمراره في ذلك يؤدي به إلى الإفلاس الذي يجعله مدينا للغير، فتتراكم ديونه فلا يستطيع الدفع الأمر الذي يجعله يرتكب مختلف الجرائم، لما تسببه حالة الإثارة والهياج الناشئة عن تناول بعض المخدرات فتطلق العنان للغرائز التي تضعف من مقدرة المدمن على الحد من السيطرة عليها، فيندفع إلى ارتكاب بعض الجرائم لاسيما القتل والضرب والجرح والاعتداء على الأعراض سواء تعلق الأمر بالغرباء أو أقرب الناس إليه[3].

وكل الاضطرابات التي تعيشها الأسرة تؤثر على الأطفال الذين يغادرون مقاعد الدراسة بحثا عن عمل يكسبون منه قوت يومهم جراء وضعهم الاقتصادي المزري، وهو ما يؤثر على شخصيتهم ويجعلهم في أغلب الحالات يتجهون إلى الانحراف والجريمة، وهو ما يسبب بالنتيجة انعدام التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة[4].

1- سعدة دريفل، مرجع سابق، ص100.

2- إيمان محمد علي الجابري، مرجع سابق، ص72.

3- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص182.

4- سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني (إشكاليات تأصيل علم الإجرام، التحليل الوصفي لظاهرة الجريمة، التحليل التفسيري لعوامل الجريمة)، مصر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1994، ص382.

ثانيا: تأثير المخدرات على كيان المجتمع والدولة:

إن التعامل في المخدرات يرتب ضررا كبيرا على كيان المجتمع الذي يمثل النسيج الاجتماعي للإنسان، ومختلف مكوناته القيمية والوظيفية من جهة، ويؤثر سلبا على كيان الدولة التي تضمن كامل مكونات الأفراد والمجتمع داخل إقليمها من جهة ثانية، ويتمثل هذا التأثير فيما يلي:

أ- **تأثير المخدرات على المجتمع:** يؤثر التعامل في المخدرات على الصحة العامة للمجتمع من جهة وعلى الأمن العام من جهة أخرى، وهو الخطر المحدق الذي سنبينه فيما يلي:

1- تأثير المخدرات على الصحة العامة للمجتمع:

إن التعامل في المخدرات اتجارا وتعاطيا يؤثر على الصحة العامة للمجتمع، لاعتبارها وباءً تفشى داخل المجتمع كالسرطان، امتاز بسرعة الانتشار في كل اتجاهات المجتمع الواحد وبشكل غير متوقع، فأصبح لا يفرق بين الجنس والدين والقيم ولا يعطيها أية قيمة داخل المجتمع، خاصة مع الظروف الملائمة التي ساعدت على انتشاره كوجود أعداد كبيرة من المدمنين داخل المجتمع وضعف المنظومة الخلقية والتربوية[1]، وهذا الخطر الداهم خلف آثارا على الصحة العامة وذلك ببروز عدة أمراض وبائية داخل المجتمع بصورة كبيرة ومتفاوتة في مدة زمنية طويلة [2].

ووفقا لبيانات منظمة الصحة العالمية، حول التأثير الوبائي للمخدرات على المجتمعات فقد لقي قرابة 450.000 شخص حتفهم نتيجة تعاطي المخدرات سنة 2015، ومن بين هذه الوفيات كانت هناك 167750 حالة مرتبطة ارتباطا مباشرا باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات بجرعات مفرطة، بينما شملت الأعداد المتبقية الوفيات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي من نوع c المنتقلين عبر الحقن غير الآمنة، كما لا تزال المؤثرات الأفيونية تتسبب في أشد أنواع الضرر، فهي مسؤولية عن وفاة ما نسبته 72 % من الوفيات، بسبب اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات بالحقن البالغ عددهم نحو 10 مليون شخص في أنحاء العالم سنة 2016، وهو ما أدى إلى ارتفاع من حالات الإعاقة والاعتلال والوفاة، والتي بلغت فقدان 28 مليون من سنوات الحياة

1- صالح السعد، "**خصائص جريمة المخدرات**"، **مجلة أصداء الأمانة**، مجلس وزراء الداخلية العرب، العدد 11، 2005، ص85.

2- تعرف منظمة الصحة العالمية الوباء بأنه حالة انتشار لمرض معين، يكون عدد حالات الإصابة فيه أكبر مما هو متوقع في مجتمع محدد أو في مساحة جغرافية معينة أو موسم أو مدة زمنية.

الصحية نتيجة تعاطي المخدرات، و17 مليونا من سنوات الحياة الصحية نتيجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات[1].

وقد أصبحت هذه الآفة الخطرة في الجزائر تهدد أكبر فئة مساهمة في تكوين البنية السكانية للمجتمع الجزائري، فحسب الدراسة الوبائية الشاملة لتفشي المخدرات في الجزائر فإن الفئة العمرية الأكثر استخداما لهذه السموم تتراوح ما بين 20 إلى 39 سنة[2]، وهو الأمر الذي ينبئ بكارثة على الصحة العامة للمجتمع الجزائري خاصة وأن انتشار تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في هذه الفئة مؤشر على نمط المجتمع الجزائري في المستقبل الذي يحمل الدمار للأفراد المكونين له.

إن الاستعمال السيئ للأدوية في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة قد أصبح ينبئ بخطر وبائي جراء الاستعمال السيئ لهذه الأدوية، التي لم تصنف بعد على أنها مخدرات في الجداول المحددة لها، وهو الأمر أدى إلى ظهور أنواع من المخدرات غير المجرمة والتي تشكل خطرا كبيرا على صحة المجتمع الجزائري، كاستعمال كل من دواء ليريكا، والبريقابالين، والكيتيل، وريفوتريل[3].

2-تأثير المخدرات على الأمن العام للمجتمع.

إن المجتمع يتكون من مجموعة من الأسر، وتعد الأسرة اللبنة الأساسية لقيام المجتمع، إذا صلحت صلح المجتمع وإذا فسدت فسد المجتمع، فالتعامل في المخدرات بشتى أنواعه يؤدي إلى تفكك الأسر الذي يؤدي إلى انهيار المجتمع كاملا، هذا الأخير الذي سيعاني بدور من ظواهر تمس بالأمن العام

1- تقرير المخدرات العالمي لسنة 2017، خلاصة وافية والاستنتاجات والتبعات السياساتية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ص09، أنظر الموقع الإلكتروني التالي: https://www.unodc.org/wdr2017/field/WDR_Booklet1_Exsum_Arabic.pdf

2- الدراسة الوبائية الشاملة لتفشي المخدرات في الجزائر، مسح وطني شامل حول انتشار وباء الإدمان على المخدرات في الجزائر، تقرير ختامي، المركز الوطني للدراسات والتحاليل في السكان والتنمية، وزارة العدل، الجزائر، 26-06-2007، ص44، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_fr/documents/document8.pdf

3- وللعلم فإن قيادة الدرك الوطني قد طلبت من وزارة الصحة إعادة تصنيف هذه الأدوية ضمن قائمة المؤثرات العقلية، ولكن تأخر تصنيف هذه المهلوسات أدى إلى إفلات أصحابها من العقاب، وهو ما حصل فعلا أين تم إطلاق متعاطيها من خلال إصدار قرار من المحكمة العليا يقر بأن دواء بريغابالين غير مصنف في قائمة المؤثرات العقلية، ولذلك أفرجت على كل المتهمين. ياسمين بوالجدري، حوار صحفي مع رئيس النقابة الوطنية للصيادلة مسعود بلعمبري، حول موضوع الصيادلة في حرب يومية مع مستهلكي المهلوسات، مقال منشور في مجلة حوار النصر، الجزائر، الصادر بتاريخ 31 -05- 2019، أطلع عليه بتاريخ 20-06- 2019، على الساعة :11:26 ، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.annasronline.com/index.php

داخله، عن طريق ظهور حالة التشرد والتسول وهروب الأبناء من المنازل، وارتفاع حالات الاختطاف[1]، فالتعامل في المخدرات يزيد في معدلات الجريمة ومن تنوعها، فتكثر جرائم قتل الأصول والفروع والغير بسبب الحالة الذهنية وغياب الإرادة بالنسبة للمدمن[2]، وجرائم السرقة والنصب والاحتيال بسبب نفاذ الأموال لاقتناء المادة المخدرة، وكثرة الجرائم الأخلاقية والمتمثلة الدعارة والبغاء التي تجد أسبابها في تعاطي المرأة للمخدرات، وذلك لارتفاع ثمن المخدرات، وقد أثبتت إحدى الدراسات التي أجريت حول العلاقة بين الإدمان وممارسة الدعارة أن من عملهن في هذا المجال بعد إدمانهن للمخدرات انحصرت بين 75% و90 %من مجموع عينة الدراسة[3]، كما قد يدفع المرأة إلى ذلك الحاجة إلى الأموال لتربية الأبناء باعتبارها امرأة مطلقة من مدمن مخدرات، ومختلف الجرائم الجنسية الأخرى كالزنا والاغتصاب واللواط والشذوذ الجنسي والاعتداءات الأخرى على الأصول والمحارم، فهو يسهم في ارتفاع نسبة الأطفال غير الشرعيين في المجتمع الذين بدورهم يعانون من عقدة الهوية طوال حياتهم ويسلكون غالبا طريق الجريمة لنسيان آلامهم، كما يؤدي التعامل في المخدرات إلى الانتحار نظرا لاعتبار الشخص الذي يتعاطى المخدرات مسلوب الإرادة، ويعاني من اضطرابات ترتبط بالحزن والكآبة والقلق والخوف وعدم الاتزان الفكري، وهو ما يجعله يلجأ إلى الانتحار كوسيلة للهروب من معاناته[4].

ويؤدي استهلاك المخدرات إلى ارتفاع كبير في حوادث المرور بفعل تأثير المخدر الذي يجعل منه شخصا غير منتبه ولا يتحكم في توازنه وأفكاره، واضطراب في عقله وجهازه العصبي الذي يجعله لا يركز جيدا ولا يقدر المسافات جيدا، فيضر نفسه وغيره بحوادث السير[5].

1- فاطمة العرفي، وليلى إبراهيم العدواني، مرجع سابق، ص87.

2- عبد اللطيف أبو هدمة بشير، الاتجار غير المشروع في المخدرات ووسائل مكافحته دوليا، مصر، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2003، ص270.

3- سعدة دريفل، مرجع سابق، ص101.

4- نفس المرجع، ص102 وما يليها.

5- وقد بينت البحوث العلمية علاقة الحشيش بحوادث المرور التي وقعت من أبرزها ما وقع اصطدام قطار متجه من واشنطن إلى نيويورك سنة 1987 بخط ميترو، والذي نتج عنه وفاة 16 شخص وإصابة 48 آخرين، إذ بينت التحاليل تأثير المخدرات على سائق القطار، الأبحاث الحديثة التي نشرت لأستاذ علم التخدير بجامعة كولومبيا، الأستاذ "جابرييل نحاس" المنشورة ضمن الندوة الدولية الثانية، باريس 8و9أفريل 1992، بإشراف الأكاديمية القومية الطبية بالاشتراك مع بلدية باريس، ص173.

والمخدرات تساهم في ارتفاع معدلات الجريمة العامة، والمتعلقة بجرائم المخدرات أصلا، إذ أن المدمن يدرك أنه يخالف القانون، فهذا ما يجعله يبحث عن أشخاص آخرين يخالفون معه القانون مثله، لتتشكل جماعات إجرامية تنشر الرعب في المجتمع ويذهب ضحيتها أناس أبرياء[1].

كما أدى ظهور أنواع خطيرة من المخدرات إلى إفشاء الرعب داخل المجتمع والإخلال بالأمن العام فيه، كمخدر "الفلاكا" والذي يحول صاحبه إلى مصاص دماء وآكل للحوم البشر" زومبي" ، إذ أكدت دراسة صادرة عن إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية سنة 2016، أن إدمانه يسبب جنون العظمة، ونوبات شديدة من الهلاوس تدفعه إلى قتل أقرب الناس إليه والغرباء[2].

ب- تأثير المخدرات على الدولة:

إن خطورة المخدرات تتجسد من خلال تأثيرها على كيان الدولة في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية التي سنبينها فيما يلي:

1-تأثير المخدرات على الجانب الاقتصادي للدولة:

إن التعامل في المخدرات يؤثر على اقتصاد الدولة، فمتعاطي المخدرات لا يتأثر وحده بانخفاض إنتاجه في العمل، ولكن يؤثر كذلك سلبا على اقتصاد الدولة، فانتشار المخدرات يؤدي بالضرورة إلى زيادة الرقابة من طرف الجهات الأمنية ورجال القضاء ومرفق العدالة والمستشفيات والمصحات الوقائية والعلاجية، وهو ما يفرض وجود طاقم وقوة بشرية ومادية كبيرة لمواجهة انتشار المخدرات، فبدل أن تخصص تلك الموارد في مشاريع مفيدة للدولة، فهي تخسرها نظرا لتخصصها لمطاردة المهربين

1- وهذا ما تجسده كارثة الانتحار الجماعي التي حدثت لأكثر من 775 شخص أمريكي ينتمون لطائفة" معبد الشمس الأمريكي" التي كان يتزعمها " جيم جونس" والذي أجبرهم على مهاجمة مزرعة في نواحي أمريكا اللاتينية، وعندما توجه أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي لتقصي الحقائق بناء عن شكوى من أسر الشبان الذين انظموا إلى هذه الطائفة، قام زعيم الطائفة بقتل عضو الكونجرس وانتحر هو وجميع الطائفة، فائزة يونس الباشا، السياسة الجنائية في جرائم المخدرات" الواقع والأفاق"، رسالة ماجستير، ليبيا، كلية القانون، 1995، ص31.

2- يعد هذا المخدر من المخدرات الخطيرة غير المدرجة ضمن الجداول المحددة للمخدرات، عبد الباقي الفاوي إبراهيم، وقيدت ضد بهلول، مصر، الجيزة، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر، 2018، ص148، وإسلام يعقوب التحيوي، هلاوس روح، مصر، القاهرة، دارك للنشر والتوزيع، 2018، ص182، و محمد فرح أبو العلا، أخطر أنواع المخدرات على الأمن العام، كيف يتحول متعاطي الفلاكا إلى مصاص دماء، مقال منشور في جريدة صوت الأمة، مصر، الصادر بتاريخ 25-07-2018، أطلع عليه بتاريخ 14-02-2019، على الساعة: 22:45 ، عبر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.soutalomma.com/Article/822597

ومحاكمتهم ومعالجة المدمنين ومكافحة المخدرات، وهو ما يجعل الدولة تتكبد خسائر مادية كبيرة تؤثر على اقتصادها[1].

كما أن تعاطي المخدرات ينقص من القدرة على بذل الجهد، ويستنفذ القدر الأكبر من الطاقة ويضعف القدرة على الإبداع والبحث على الابتكار، وهو ما يسبب انتهاكا لكيان الدولة الاقتصادي، وذلك لعدم تسخير الجهود الفكرية والعقلية والبدنية نتيجة ضياعها في آفة المخدرات[2].

إن التعامل في المخدرات يؤدي إلى إضاعة كتلة مالية مهمة، وإنفاق أموال كبيرة عن طريق دفع تكاليف السلع غير المشروعة والمواد المخدرة المهربة، وهو الأمر الذي يكبد الدولة نفقات باهظة لاستهلاك المخدرات تكون الدولة في غنى عنها، سيما أن الدولة وخاصة في العالم العربي غير المنتجة لهذه السموم والتي لا تستثمر فيها، يؤدي ذلك إلى انخفاض كبير في العملة المحلية، لأن نفقات استيرادها تكون من طرف البارونات بالعملة الصعبة وهو ما يحدث فارقا وشرخا كبيرا في استقرار العملة المحلية داخل الدولة[3].

إن زراعة المخدرات داخل إقليم الدولة، يؤدي إلى إضاعة القوى العاملة البشرية وإضاعة مساحة الأرض التي تمثل الثروة القومية للدولة، والتي يفترض استغلالها لزراعة محاصيل أخرى ذات منفعة وتكون مشروعة وغير مضرة، ويفترض استخدام الطاقة العاملة في زيادة وتيرة الإنتاج الذي يقوي اقتصاد الدولة[4].

2- تأثير المخدرات على الجانب السياسي للدولة:

إن التعاملات المختلفة في المخدرات لها آثار سلبية على الجانب السياسي في الدولة تتجسد من خلال الأضرار التي تمس سيادة الدولة ومصالحها العليا سواء المتقدمة أو النامية، وأهم مظاهر الآثار

1- خالد حمد المهندي، المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطر، الدوحة، وحدة الدراسات والبحوث، مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص102 وما يليها.

2- محمد رفعت، إدمان المخدرات" أضرارها وعلاجها"، الطبعة الثالثة، لبنان، بيروت، دار المعرفة للطباعة، 1989، ص175.

3- هناء نزار توفيق أنشاصي، مرجع سابق، ص102.

4- ففي لبنان مثلا قد قام الفلاحون بقلع أشجار التفاح واستبدال نشاطهم بزراعة نبات الخشخاش الذي يستخرج منه الأفيون والهيروين، محمد هلال ناجي، إدمان المخدرات رؤية علمية اجتماعية، مصر، القاهرة، دار المعارف، 1999، ص89، 90.

السياسية للمخدرات حرب الأفيون التي أعلنتها بريطانيا على الصين، أين تم نشر عادة تدخين الأفيون والإدمان عليه بين شبابها، وذلك بغية الاستفادة من خيراتها وموادها الأولية كالحرير والشاي[1]، وبهذا قد أصبحت المخدرات أقوى سلاح مدمر للشعوب، تمثل استعمارا جديد بدون جيش ولا سلاح، تحقق العصابات منه أرباحا مالية طائلة، ودمارا هائلا بالشعوب والأمم، وهي السياسة التي اتبعتها انجلترا في تصدير القات لليمنيين، وكذا الاستعمار الفرنسي في تونس الذي وسع انتشار حشيش التكروري وخشخاش الأفيون [2]، وتحالف الصهاينة مع عصابات المخدرات ضد الأمة العربية بصفة عامة[3]، والجزائر بصفة خاصة، وذلك من خلال إنشائها لشركات لصناعة المهلوسات بوجدة المغربية على حدودها وذلك بغية زعزعة الاستقرار في الجزائر[4]، وهو الأمر الذي تكرر من طرف شبكات إجرامية أدخلت كميات كبيرة من المهلوسات من كل من فرنسا وتونس ونيجيريا في حراك الجزائر 22 فيفري 2019، وذلك بغية استغلال الوضع في الجزائر وجعله أكثر تأزما وإخلالا بالأمن العام والنظام العام[5].

كما استعملت المخدرات وسيلة لاتهام بعض الدول والنيل من سمعتها، وهو الأمر الذي حصل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين أثناء الحرب الباردة، أين اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل المعسكر الرأسمالي الصين التي تنتمي إلى المعسكر الشيوعي، خلال انعقاد الندوة التاسعة للجنة مكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، بتهريب المخدرات وذلك لغرض

1- إن حرب الأفيون قد أعلنتها بريطانيا على الصين بالتعاون مع بعض العملاء الصينيين (1839-1842)، وعندما تمكن الإنجليز من احتلال مدينة شنغهاي اضطرت الحكومة الصينية لقبول التوقيع على معاهدة "نانكين" التي بموجبها تنازلت على سيادة هونج كونغ ، وفتح خمس موانئ صينية أمام الانجليز بما فيها تجارة الأفيون، وتخفيض الجمارك، شين شيزو، ترجمة درية علي الكرار،" **نتائج الرقابة الصارمة على المخدرات في الصين**"، **مجلة العلم والمجتمع**، مصر، القاهرة، العدد 55، السنة14، سبتمبر 1984، ص153.

2- محمد وهبي، عالم المخدرات بين الواقع والخيال الخادع، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1990، ص184.

3- إسماعيل حلمي، الإعلام والمخدرات، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص60.

4- م. بن تـرار، مرجع سابق.

5- تقرير المديرية العامة للجمارك إلى السلطات العليا في الدولة، مفاده وجود شبكة إجرامية دولية لترويج المهلوسات تحاول استغلال الوضع السياسي في الجزائر منذ بداية حراك 22 فيفري 2019، واتهام كل من فرنسا وتونس ونيجيريا. حبيبة محمودي، توقيف 149 شخص وحجز 300 ألف قرص مهلوس منذ بداية الحراك، مقال منشور في جريدة النهار الجديد، الجزائر، العدد 3726، الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 2019، ص05.

الحصول على العملة الصعبة والنيل من كيان المعسكر الرأسمالي بإفساد شبابه، وهو الأمر الذي الاتحاد السوفياتي آنذاك يدافع عن الصين و يدحض كافة الاتهامات التي كان هدفها سياسيا موجها[1].

ولقد كشف تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 1996، بأن تجار المخدرات قد أصبح لهم نفوذ اقتصادي كبير بفضل الثروة الطائلة المحصلة من الاتجار غير المشروع من المخدرات، وهو الأمر الذي ساعدهم على تخريب الإدارة العمومية للدولة بما فيها نظام العدالة الجزائية عن طريق رشوتهم وإفسادهم، أو تهديدهم للانصياع لأوامرهم[2]، هذا الأمر مكنهم من أن يتحكموا في سياسة الدولة عن طريق التدخل في إصدار القرارات السياسية الداخلية التي تمس مصالحهم الخاصة[3]، وحتى القرارات السياسة الدولية لاتساع نشاط ممارستهم غير المشروعة على المستوى الدولي والذي تجسد في الإجرام المنظم العابر للحدود الوطنية[4].

إن التعامل غير المشروع بالمخدرات يزيد من اتساع نطاق الفساد في النظام السياسي، من خلال توفير الأموال غير المشروعة التي تساهم في تمويل الحملات الانتخابية ودوام عمر الفساد في الدولة، وانتشار حركات التمرد والإرهاب والجريمة المنظمة، والحروب الأهلية[5].

المطلب الثاني

تطور أسلوب التجريم والعقاب في جرائم المخدرات

إن تفاقم وانتشار المخدرات عبر أرجاء المعمورة، جعل منها ظاهرة تأقلمت مع مختلف الظروف، وهو ما اضطر بالمشرع في كل دولة إلى التدخل لمكافحة هذه الآفة بواسطة نصوص قانونية تعتمد على سياسة التجريم والعقاب لمختلف التعاملات غير المشروعة في المخدرات، بصورة متطورة

1- وللعلم فإن الصين لم تكن عضوا ضمن لجنة مكافحة المخدرات آنذاك، عبد اللطيف أبو هدمة بشير، الاتجار غير المشروع في المخدرات ووسائل مكافحته دوليا، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق القانون الخاص، المغرب، جامعة الرباط محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 1990-1991، ص251.

2- تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 1996 التابعة للأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، فيينا، ص02.

3- محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1998، ص57، ص58.

4- هاني عرموش، مرجع سابق، ص328 وما يليها.

5- سمير محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص61.

وتدريجية، معتمدة أساسا على الفلسفة والاتجاهات الفقهية والفكر الجزائي، مما ساعد على إيجاد وسن مختلف التشريعات الدولية والوطنية في هذا الشأن وبالمنظور الحالي للتشريع، مع الأخذ بعين الاعتبار مواصفات كل مجتمع وظروفه المختلفة، ولذلك سوف نبين في هذا المطلب تطور سياسة التجريم والعقاب في مجال المخدرات بدءا من التطور الفلسفي إلى غاية إصدار نصوص دولية ووطنية، وذلك فيما يلي:

الفرع الأول: التطور الفلسفي المحدد لاتجاهات سياسة التجريم والعقاب في مجال المخدرات:

إذا كانت القوانين تشرع وتسن وتعدل وفقا لما يحصل داخل المجتمع من قيم مستحدثة ومفاهيم جديدة، فإن مشكلة المخدرات هي الأخرى قد أثارت نقاشا فقهيا حادا وعلميا على درجة كبيرة من الأهمية، وظلت موضوع جدال بين مختلف المدارس الفقهية والفلسفية، وذلك نتيجة الظروف المرتبطة بالمجتمع من جهة أولى وبالمادة المخدرة من جهة ثانية، فاختلفت النظرة إلى سياسة المكافحة إلى نظامين أحدهما يحظر المخدرات والآخر يبيحها، وهذان الاتجاهان هما اللذان حددا سياسة التجريم والعقاب في مختلف التشريعات الجزائية لمكافحة المخدرات، وسوف نبرز هذين الاتجاهين فيما يلي:

أولا: الأساس الفلسفي لنظام منع المخدرات.

يعتبر نظام المنع أول نظام استخدم في التاريخ لحظر استعمال وتداول المخدرات، إذ كان هذا النظام ينادي بمبدأ أساسي يتمثل في القضاء على المخدرات على إطلاقها عن طريق منعها منعا تاما، وهو الاتجاه الذي يلقى له صدى واسعا على المستوى القانوني، إذ يعتمد أنصار منع تعاطي وتداول المخدرات على مجموعة من المبررات تشمل ما يلي:

أ- المبررات الأساسية لنظام منع المخدرات:

يستند أنصار نظام منع المخدرات القائم على ضرورة التجريم والعقاب على كل من يتعامل في المخدرات مهما كان نوعها وشكلها إلى عدة حجج فلسفية تتمثل فيما يلي:

1- المبرر الديني والأخلاقي: إن تداول وتعاطي المخدرات بكافة أشكالها يؤدي بصاحبها إلى نشوء أضرار جسدية ونفسية وعقلية خطرة، ولهذا قامت كل الشرائع السماوية[1]، بتحريمها نظرا لما تلحقه من

1- لقد اجتمعت كافة الشرائع السماوية المختلفة سواء تعلق الأمر بالدين الإسلامي والمسيحي واليهودي، على تحريم المخدرات لما تفرزه من فساد ذاتي وخلقي يؤدي إلى انتشار الآثام والرذيلة في المجتمع مها كان نوعه. أنور الطراونة، تعاطي المذيبات الطيارة بين الأحداث في الوطن العربي، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2017، ص20 وما يليها.

فساد في الوعي والإدراك الشخصي وفساد في الأخلاق وفي القيم، فكانت الشريعة الإسلامية سباقة إلى تحريم كل ما يمس بذاتية الفرد خاصة مستعمل المخدرات، فقد جاء الدين الإسلامي رحمة للإنسانية، ضامنا لها من كافة الاعتداءات الواقعة من الغير أو من الشخص في حد ذاته، إذ أوجبت حماية الإنسان لنفسه والمحافظة عليها وحمايتها من الهلاك مصداقا لقوله تعالى:" **وَلاَ تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**"[1]، ولهذا حرمت جميع أنواع المسكرات والمخدرات ما ظهر في الماضي منها وما سيظهره المستقبل[2].

وقد أرست وأثرت هذه المبادئ الشرعية في موقف الفقه الجنائي، الذي اعتبر أن موقف التشريع من تجريم المخدرات بكل أنواعها دليلا واضحا على أثر القانون في تقويم القيم الأخلاقية ومبررا أساسيا لتجريم المخدرات وتشديد العقاب عليها.

2- المبرر الصحي والاجتماعي:

إن المسببات الصحية والاجتماعية تعد من المبررات التي يستند إليها أنصار نظام منع تداول واستهلاك المخدرات، التي تمس في نظرهم جميع الجوانب الحياتية الشخصية والاجتماعية للفرد والمتمثلة أساسا في الأضرار الصحية والنفسية والعقلية التي تلحق به وبأسرته، فهي تساهم في ضياع الطاقة البشرية لما تخلفه من أضرار صحية مدمرة للجسد يعيق النشاط الإنتاجي المؤثر على الجوانب الاجتماعية للفرد المتعاطي وللمجتمع بأسره[3].

وقد اتخذ أنصار هذا النظام من قاعدة الوباء فلسفة لتقوية حجتهم الرامية إلى منع مطلق للمخدرات مهما كان نوعها، واعتبروا المخدرات آفة ومرضا معديا وجب تجنيد كل المقدرات البشرية والمادية للقضاء عليه، ويبررون توجههم من علم الأوبئة الذي يرى أن تداول المخدرات واستهلاكها المؤدي إلى الإدمان يؤدي إلى انتشارها على شكل وبائي خاصة إذا دفعت إليها الظروف الاجتماعية وساعدتها، إذ

1- سورة النساء، الآية 29.

2- الواقع أن تحريم المخدرات لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة ولا في أقوال الصحابة، وإنما هو من تأصيل الفقهاء للمصالح التي تحميها قواعد التجريم والمتعلقة بالضرورات الخمسة والمتمثلة في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، والمخدرات من المواد التي لها من الأضرار الجسيمة على تلك المصالح. محمد مؤنس محب الدين، السياسة الجنائية في مواجهة المخدرات – دراسة مقارنة – مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1995، ص71.

3- إيمان محمد علي الجابري، مرجع سابق، ص39.

أن الإدمان عليها يزيد من انتشار المرض المعدي وزيادة المدمنين[1] ، وقد أكدت البحوث أن أكبر خطر يهدد المدمنين هو متلازمة نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" ، والتهاب الكبد من نوع c الناتج عن التعاطي بالحقن[2].

3- المبرر القيمي والمصلحي:

إن أهم المبررات التي يعتمد عليها أنصار نظام منع تداول المخدرات هو المحافظة على القيم والمصالح الواجب حمايتها، خاصة لما تشكله المخدرات من أضرار تصيب المصلحة العامة[3]، من خلال ممارسات المدمن على المخدرات الذي قد يعصف بكل القيم المادية وغير المادية من أجل سد احتياجاته وإشباع رغباته، والتي تجعله يشكل خطرا دائما يزعزع مقومات المجتمع والدولة[4].

ب- مظاهر قصور نظام منع المخدرات:

لقد نجح نظام منع المخدرات في بعض دول العالم والتي كانت سباقة إلى تطبيقه من خلال سياستها الجزائية الموضوعية المنتهجة لذلك، ومن تلك الأنظمة نجد منع الأفيون في دولة الصين ما بين 1910 إلى 1920، ومنع تداول الكوكايين بأوروبا، ومنع ترويج عقاقير الأمفيتامينات في اليابان ما بين سنوات 1954 و1958[5]، وعلى الرغم من أن هذا النظام قد دام حوالي ثلاثين سنة، إلا أنه تميز بآثار سلبية بينت عجزه على القضاء على المخدرات، وفي مقابل ذلك فإن أنصار نظام إباحة المخدرات يبررون موقفهم استنادا إلى البعدين الأخلاقي والديني كمبرر لهم، إلا أن هذا النظام يبقى هو الآخر محل جدل، فقد يصلح تطبيقه واعتماده في الدول التي انتهجت الشريعة الإسلامية سبيلا

1- تجدر الإشارة إلى أن علم الأوبئة هو ذلك العلم الذي يدرس الصحة والمرض داخل المجتمعات السكانية. رودولفوساراتشي، ترجمة أسامة فاروق حسن، علم الأوبئة " مقدمة قصيرة جدا"، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص14.

2- يقدر عدد المدمنين المصابين بحوالي 12 مليون شخص في العالم، حسب إحصائيات المقررة في تقرير المخدرات العالمي لسنة 2017، أنظر خلاصة وافية والاستنتاجات والتبعات السياساتية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ماي 2017، أنظر البريد الإلكتروني: Wdr@unodcorg

3- سمير الجنزوري،" **الجوانب الأساسية للقانون الجنائي**"، **المجلة الجنائية القومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والقانونية، مصر، أ جيروم هول، العدد3، 1963، ص55.

4- SZABO Denis, **" Drogue : criminalité et culture : Essai de criminologie comparée "**, **Revue de droit pénal et de criminologie** , n°2, 64eme année, 1985, p86.

5- Brill. H and Hirose.T, **"** The Rise and fall of a methamphetamine epidemic: Japan (1945-1955) ", Seminar in psychiatry 2, 1969,p9.

أساسيا في منظمة حياتها[1]، لكنه غير صالح في الدول الغربية والتي تجد تفسيرها أن هذا البعد الأخلاقي والديني لم يعد صالحا، خاصة وأن هذا الحظر يعد هو الآخر مساسا بحرية الشخص وإجحافا في حقه الطبيعي والمتمثل في التصرف في ذاته[2]، وقد اعتبر هذا النظام أن الإنسان هو الحارس الوحيد لصحته ونفسيته[3].

ومن كل ما سبق فإن سياسة تجريم المخدرات تؤدي في النهاية إلى الزيادة في حجم انتشار الجريمة في المجتمع، خاصة وأن المدمن على المخدرات مهما كان نوعها عند عدم وجود المادة المخدرة تزداد عنده الرغبة القهرية للتخدير، فعجزه المادي على توفير المادة المخدرة تجعله يرتكب الجريمة لإشباع حاجته من المادة المخدرة[4].

إن نظام المنع يعتمد على سياسة تجريم وحظر المخدرات بأسلوب القمع والزجر، الذي سخرت الدول كل الإمكانات المادية والبشرية لمكافحتها (رجال أمن رجال قضاء)، وعلى الرغم من تسخيرها لكل تلك المقدرات، فإن انتشار المخدرات يبقى على نطاق واسع، خاصة مع استغلال العولمة في اتساع نطاقها العابر للحدود الوطنية، ووصول عصابات تهريب المخدرات إلى مراكز صنع القرار، إذ يسهمون في انتشار الرشوة واستغلال النفوذ في أوساط المسؤولين ومختلف أعوان الرقابة والمكافحة، وهو ما جعل تجريم ومنع المخدرات أمرا صعبا[5].

ومن مساوئ نظام المنع خسائر فادحة في ميزانية الدولة تنجر من خلال الأموال الكبيرة التي تنفقها الدولة لتطبيق نظام التجريم خاصة ما تعلق منها بتجهيز كل الوحدات والأجهزة الرقابية[6]، كما يساهم

1- محمد مؤنس محب الدين، مرجع سابق، ص88.

2- علي الحاج مختار الغوج، السياسة التشريعية في مكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات وفق أحكام التشريع المغربي والليبي، أطروحة دكتوراه الدولة في القانون الخاص، المغرب، جامعة الرباط محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 1998-1999، ص221.

3- وللعلم فإن هذا الموقف وهذا التبرير لم يكن محل إجماع الفقهاء الذين يرون ضرورة حماية الشخص لنفسه من المواد المضرة ومنها المخدرات، فحرية مقيدة بعدم المساس بذاته، كما أن حرية الشخص المتعاطي قد تصطدم مع حرية الآخرين، مثلما يخلفه المتعاطي المريض بالإيدز بسبب تبادله الحقن أو كالحامل التي تضر جنينها، أنظر في ذلك:

- HULSMAN. L, " Drug Policy as a source of Drug problems and a vehicle of colonisation and repression", Trigesimo quinto course international de criminologia, Instituto de criminologia, Universidad Central, Quito, Ecudor, Herman rosera cueva ed, 1985,p 23.

4- محمد مؤنس محب الدين، مرجع سابق، ص58 ،59.

5- سمير محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص21 وما يليها.

6- هاني عرموش، مرجع سابق، ص328.

هذا النظام على معاقبة صغار المدمنين وإفلات كبار البارونات من العقاب، وهو ما يجعله غير مجدٍ ويزيد من انتشار حجم المخدرات.

ثانيا: الأساس الفلسفي لنظام إباحة المخدرات:

لقد جاء على أنقاض نظام منع المخدرات تيار آخر ينادي بإباحة تعاطي وتداول المخدرات، وذهب إلى حد الترخيص بالإتجار بها، ويبرر أصحاب هذا النظام موقفهم بحجة مفادها فشل نظام المنع في إيقاف المخدرات على الرغم من الحرب التي شنتها بعض الدول والتي دامت قرابة ثلاثين سنة[1]، ويقود هذا الاتجاه مجموعة من علماء النفس والاجتماع والأطباء، وهم الذين أثروا على بعض فقهاء القانون الجزائي على إباحة المخدرات وتعويض العقوبة بتدابير اجتماعية أقل تكلفة للدولة مقارنة بنظام المنع.

أ- **المبررات الأساسية لنظام إباحة المخدرات:** والتي تشمل ما يلي:

1- المبرر النفسي:

إن أنصار نظام إباحة المخدرات يبررون فعالية هذا النظام من خلال مبدأ نفسي أساسي يتمثل في حرية الشخص في البحث عن سعادته بجميع الوسائل الممكنة، سيما المخدرات التي توفر اللذة والمتعة والحرية التي يبحث عنها الفرد داخل المجتمع، إذ ارتكز أنصار هذا النظام على النظرية العلمية لتيموثي ليري " Timoty Leary " في التفسير النفسي[2]، والتي مفادها التشبث بالحياة والتحرر من كافة القيود والسير نحو فضاء حر، وقد شكلت أفكار هذا النظام في فترة الستينات هاجسا لدى الرأي العام الأمريكي، والتي جسدها بالعصيان والتمرد بواسطة استعمال المخدرات[3]، فاعتبر هذا العالم النفساني أن المخدرات النفسية تعد أفضل وسيلة للتخلص من العقد والتهرب من الفضاء الواقعي للحياة اليومية داخل المجتمع الأمريكي، وقد طور صاحب هذه النظرية بفضل أبحاثه العلمية أنواعا من المخدرات

1- ChRISTIAN de Brie, Réprimer ou légaliser **"Drogue : chronique d'une Guerre perdue",** France, **le Monde Diplomatique**, n°481, Avril 1994, p6 et 7,voir le lien électronique : www.monde diplomatique .fr/ archives.

2- وللإشارة فإن " تيموثي ليري" عالم نفساني وكاتب أمريكي (1920-1996) كان دائما متمردا على القيم الاجتماعية، وبدأت أفكاره تتوسع لما سافر إلى مدينة نيويورك أين أسس جماعة من الهيبيين التفت حوله وحول المخدرات التي يصنعها وأصبح مثلهم الروحي. آندرو هارتمان، ترجمة عمار جمال، حرب من أجل روح أمريكا" تاريخ الحروب الثقافية، مصر، القاهرة، الكتب خان للنشر والتوزيع، 2017، ص26 وما يليها.

3- وللتعمق أكثر في نظرية تيموثي ليري أنظر مؤلف:

- CABALLERO Francis, Droit de La Drogue , France, Paris, Dalloz, 1989,p106 et s.

التي من شأنها تساهم في تحرير الفرد اجتماعيا[1]، وقد نشر عدد من المؤلفات الخاصة حول هذا الموضوع، وقام عبر سنوات طويلة بكثير من التجارب الفردية والجماعية حول استخدام هذه المواد بشكل عقلاني واعتبارها كعقارات شافية لما يواجه المجتمع من مشكلات نفسية عميقة[2]، وحاول بذلك الضغط على المنظومة التشريعية بالسماح بتعاطي تلك المواد من خلال تشكيل جماعات للضغط آملا في تغيير القوانين، خاصة مع سماح القضاء الأمريكي بواسطة حكم قضائي بتعاطي نبات صباري موجود بالمكسيك" بيوت" والذي ربط بالعقيدة الدينية الضرورية للقيام بشعائر طائفة الهنود المحمية دستوريا [3]، ولكن سرعان ما زالت أفكاره بمجرد وفاته لتحل محلها نظريات اجتماعية معاصرة.

2- المبرر الاجتماعي:

يقوم هذا المبرر على أساس الاعتماد على نظرية استعمال المخدرات المقبولة اجتماعيا والتي أكدها عدد من علماء النفس الأمريكيين، على نحو معتدل، واستبعاد العقوبات مادام المجتمع بحد ذاته قادرا على مراقبة تداول المخدرات، ولا يتدخل القانون إلا عند إساءة استعمالها، ويكون تعاطي المخدرات في الأوساط الاجتماعية في إطار الرقابة المجتمعية بعيدا عن تدخل الدولة، ويتجلى ذلك من خلال فتح المجال واسعا للوسط العائلي للقيام بدور المراقب في عدم استعمال المخدرات[4]، كتوعية الآباء بعدم استعمالها في الأجواء الأسرية وعدم السياقة تحت تأثيرها، وعدم تبادل الحقن من متعاطي

1- لقد اكتشف تيموثي ليري من خلال أبحاثه العلمية مخدر " بسيلوسيبين" المشتق من أحد أنواع الفطر المسبب لنشوة خاصة والمعروف عند الهنود المحليين بالمكسيك ، وجرب أبحاثه على طلبته في علم النفس بكل من جامعة هارفارد وبوسطن والتي أعقبها بمخدرLSD قوي المفعول، أين اعتبرت إدارة الجامعة عمله منافيا لأخلاقيات الجامعة والذي تم طرده جراء فعلته. نوربت فراي، ترجمة علا عادل، 1968 الثوار الشباب "موجة تمرد عالمية"، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة ، صفصافة للنشر، 2017، ص52 وما يليها.

2- إن عالم النفس تيموثي ليري تخلى عن الجانب العلمي وطور تجاربه في الجانب الاجتماعي رفقة عدد من الكتاب والباحثين وحتى الفنانين. فؤاد القسوس، دنيا المخدرات وعالم الهلوسة، الأردن، دار البيروني للنشر والتوزيع، 2011، ص47 .

3- يعد نبات" بيوت" نوع من أنواع الصبار المنتشر في المكسيك وجنوب غرب الولايات المتحدة الأمريكية، لا يسبب الإدمان يطلق عليه اسم "C.T.B " وله نفس تأثير " L S D". أنظر في ذلك: نفس المرجع، ص48.

4- وللعلم يبقى المجتمع الأوروبي والمجتمع الأمريكي غير قادرين على ممارسة هذه الرقابة في ظل نشر نمط الاختلاط والحرية والإباحية، الأمر الذي زعزع الأسر والمجتمع وزلزل القيم والأخلاق، وساهم في نشر سلوك تعاطي المخدرات، وهو ما يفرض التراجع في إباحية تعاطي المخدرات. علي أحمد عبد العال الطهطاوي، العلاقات الزوجية في ضوء الكتاب والسنة النبوية وأقوال الأئمة، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 2016، ص88.

لآخر، وقد ساهم علماء الاجتماع في ذلك بصياغة نظريات أكثر تساهلية في إدمان المخدرات[1]، وحاولوا فرض آرائهم على الطبقة المجتمعية، وكذا الوسط القانوني، وهو ما جعل الأفراد داخل المجتمع يتقبلونها اجتماعيا ويتسامحون في تداولها واستهلاكها، ويؤسس هؤلاء العلماء تفسيراتهم على نحو تسامحي مع المادة المخدرة، فهم يعتبرون من جهة أولى أن العقاقير غير المشروعة المؤدية إلى الاعتياد والمؤدي للإدمان لا تختلف عن مواد أخرى عديدة يستهلكها الناس، فجعلوا الفرق بين الهيروين والسكر طفيف واعتبارهما أنهما يتشابهان من حيث الشكل وقابلية الشخص على الإدمان عليهما، واعتبروا أنه لا فرق بين المورفين والشيكولاتة، ويعتبرون من جهة ثانية أنه يمكن للشباب تعلم استخدام المخدرات على نحو معقول لا يقعون فيه إلى حد الإدمان والتعود بدون أن يضرهم، على اعتبار أن الإنسان هو المسيطر على ذاته واحتياجاته[2]، كما ساهم الأطباء في الترويج إلى بعض المخدرات على أنها أدوية كالامفيتامينات التي وزعت على الجنود الأمريكيين[3] والألمانيين في الحرب العالمية الثانية[4]، ولكن سرعان ما اعتبروه من المخدرات غير المشروعة بعد نهاية الحرب.

إن هؤلاء العلماء حاولوا إزاحة الصفة التجريمية من خلال اعتبارها مواد مقبولة اجتماعيا، ونشروا أفكارهم على نطاق واسع من خلال مؤلفاتهم وعن طريق وسائل الإعلام المختلفة، ولكن مع ارتفاع أضرار المخدرات أصبح هذا المبرر غير مجد.

3- المبرر التحرري:

يرى أنصار نظام الإباحة ضرورة اعتماد سياسة رفع التجريم والعقاب عن أفعال كانت في السابق تعد جرائم، ورفع التجريم عن المخدرات واعتبارها أمراضا عضوية أو اجتماعية تقتضي معالجتها طبيا واجتماعيا دون الحاجة إلى إضفاء الطابع الجرمي عليها، وأسسوا مبررهم على ما توصل إليه العالم الهولندي " هولسمان" الذي طالب بإلغاء العقوبة في جرائم المخدرات، والدعوة إلى إلغاء النظام الجزائي برمته والذي يعتمد على مبدأ الشرعية الموضوعية، وذلك لعدم جدوى النظام العقابي الذي يساهم في خلق ووجود جرائم وعقوبات لا تتجاوب مع الواقع، فهو يرى بأن القانون هو الذي يصنع المجرم

1- محمد مؤنس محب الدين، مرجع سابق، ص58.

2- Winifred ROSSEN and Andrew WEIL, From Chocolate to morphine , everything you need to know about mind active drugs, USA, Boston, Houghton Mifflin,1983, p10 et 11 et13.

3- غاي براون، ترجمة أحمد العمري، طاقة الحياة، السعودية، الرياض، العبيكان للنشر، 2003، ص365.

4- سامي عبد القوي، علم الأدوية النفسية الإكلينيكي، الطبعة الثانية، مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2018، ص262.

ويؤدي به إلى السجن وتهميشه وإبعاده عن حظيرة المجتمع، ورفع العقاب ما هو إلا سياسة للتقليل من الصراع داخل المجتمع، ويقترح ضرورة تعويض سياسة العقاب بمختلف التدابير الإدارية والمدنية المتعلقة أساسا بالتعويض[1].

وقد استشهد "هولسمان" بتجربة هولندا واعتمادها على سياسة جزائية خاصة مع المخدرات اللينة، وعاب التجربة الأمريكية في ذلك واعتبرها من الدول المشددة في العقوبات وتعرف في نفس الوقت رواجا كبيرا في تداول المخدرات، وقد حاول وضع خطة تدريجية رفع العقوبات عن المخدرات اللينة والتخفيف من العقوبة في التداول والاتجار وجعل المخدرات تدخل في نطاق المخالفات، إلا أنه عورض من قبل فقهاء القانون الجزائي، وقد حاول أن يمرر اتجاها آخر يبيح تعاطي الحشيش دون غيرها من المواد المخدرة الأخرى وجعل مادة الحشيش على قدم المساواة مع الخمر الذي رفع عنها العقاب[2]، ولقد أثارت أفكار "هولسمان" في رفع العقاب عن مادة الحشيش جدلا فقهيا كبيرا بين مؤيد ومعارض، فقد أيدت من بعض الأطباء والفقهاء الجنائيين وبعض التشريعات والمؤسسات الوقائية للمخدرات، على اعتبار أن المدمن يعد مريضا وجب رعايته[3]، وهذا التبرير لقي هو الآخر معارضة من البعض الآخر الذي اعتبر أن كل ما هو مخدر يجب معاقبته.

1- محمد مؤنس محب الدين، مرجع سابق، ص61.

2- علما أن الفقيه الأمريكي MULLERوالمقرر العام للمؤتمر المنعقد في نيويورك سنة 1973 قد ضمن في تقريره العام إمكانية إلغاء تجريم تعاطي الحشيش، ولكن قوبل بالرفض من طرف الجمعية الدولية لقانون العقوبات لتعارضه مع المبادئ العامة للقانون الجزائي، وخاصة مع أحكام المادة الرابعة من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961،إذ استبعد مناقشته إطلاقا، والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تبقي الحظر على بيع واستهلاك القنب على المستوى الفدرالي فقط، ورخصت استخدامه لدواع طبية في 29 ولاية، وشرعت لتدخينه في 08 ولايات أهمها كاليفورنيا ونيفادا وآلاسكا وكولورادو وواشنطن وأوريجون، إذ يمكن فيها شراء وتعاطي الحشيش بكل حرية حتى وإن اختلفت الكمية المرخص بنقلها واستهلاكها. أمين زرواطي، تشريع الحشيش والماريجوانا علاج أم حل للبطالة ومصدر للعائدات الضريبية؟، مقال منشور في قناة france24، فرنسا، الصادر بتاريخ 17-08-2018، أطلع عليه بتاريخ :20-10-2018، على الساعة:23:52 ، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.france24.com/ar

3- وهو الاتجاه الذي ذهب إليه الطبيب الفرنسي Olivenstein، والذي مفاده أن مكان المدمن في مراكز العلاج لنزع السموم وليس السجن ، أنظر في ذلك :

-OLIVENSTEIN.C, Pourquoi on met en prison les mecs qui se shootent, France, Paris, Seuil éd, 1973, p39.

ب- مظاهر قصور نظام إباحة المخدرات.

إن الإباحة التي نادى بها "تيموثي ليري" لم تلق نجاحا ولم تحظ بالاستمرارية، وكانت محل انتقاد لاذع ، لكونها تهدف إلى الإباحة المطلقة لتداول المخدرات باسم الحرية الشخصية، وقد بقيت هذه النظرية مرتبطة أساسا بجماعات الهيبي في سنوات الستينات، وهو الأمر الذي أدى إلى فشلها.

وما يعاب على نظام الإباحة وضع سياسة لما هو محظور، وهو الأمر سيؤدي إلى مشاكل كبيرة تتمثل في تشجيع الاستهلاك، الذي ينجر عنه زيادة عدد المدمنين، وزيادة في نشاط الاتجار غير المشروع في المخدرات اللينة والتي ستفتح المجال واسعا لانتشار أنواع أخرى من المخدرات الصلبة ذات الخطورة الكبيرة، وهو ما تؤكده نظرية التصعيد أو التدرج، فبمجرد السماح بتعاطي القنب الهندي تحقيقا للنشوة، يؤدي بصاحبها تصاعديا إلى البحث على نشوة أعلى منها بصفة تدرجية، إذ ينتقل من الحشيش إلى مواد خطيرة كالكوكايين أو الهيروبين أو الأمفيتاميين والمواد المخدرة الخطيرة الأخرى[1]، إذ بينت الدراسات البحثية أن طول مدة تعاطي القنب يزداد معه ظهور التصعيد إلى تعاطي مخدر أقوى يتمثل في الأفيون ومشتقاته[2].

إن الأخذ بالمبرر التحرري هو مردود خاصة ما تعلق بإباحة ورفع العقاب على مادة الحشيش المتمثلة في القنب الهندي، على اعتبار أن هذه المادة لها آثار خطيرة أثبتتها الدراسات التي قام بها كل من "آدمز" و"تششر" وتتمثل في الإخلال بالتآزر الحركي، والوهن في ردة الفعل، وفي الإدراك الحسي وهو ما يؤدي بصاحبه إلى القيام بحوادث مرور التي تعد سببا رئيسا في حدوثها[3]، ومن غير المنطقي كذلك رفع العقاب عن الشخص الذي يتعاطي القنب الهندي، وفي نفس الوقت نعاقبه على الحيازة والاتجار به، فهذه الوضعية لا ترتكز على أي سند قانوني يبررها وذلك لغياب الفيصل المحدد بين الاستعمال الشخصي للقنب والحيازة والاتجار غير المشروع لها.

إن رفع العقاب على مادة كالقنب وتركه في المواد الأخرى يجعل من المنظومة القانونية والسياسة الجزائية عرجاء ومتذبذبة لا تستند إلى أي أساس صحيح، فإما تجريم جميع أنواع المخدرات أو تجريمها نظرا لخطورتها على الفرد والمجتمع والدولة والعالم بأسره، وإما إباحتها وهو الأمر الذي سيفتح المجال واسعا لبارونات وعصابات المخدرات لمواصلة نشاطهم والتأثير على السوق وفي العرض

---

1 - JOSIN Lionel, " **La consommation de drogues douces conduit aux drogues dures** ", publié le 26/03/2002, p1,2, sur le cite électronique: www.lecavalierbleu.com.

2- مصطفى سويف، مرجع سابق، ص123.

3- نفس المرجع، ص175.

والطلب، كما أن إضفاء شرعية على استهلاك بعض المخدرات تخدم أساسا كبار المهربين ولا تخدم الأنظمة القانونية التي تحاول جاهدة القضاء على هذه الآفة، إذ تحاول عصابات المخدرات الوصول إلى مركز القرار وإدراج شرعية تداول المخدرات ضمن البرنامج السياسي في الدولة للإفلات من العقاب وتحقيق أرباح طائلة[1].

ويتضح إجمالا من فلسفة تجريم ومنع تداول المخدرات وفلسفة إباحة المخدرات، أنها ساهمت في ظهور فكر جزائي، أدى بدوره إلى رسم سياسة جزائية تتميز بأنها أخذت بنمطين من حيث التجريم والعقاب، يشمل الأول نظام تجريم وعقاب مطلق وكلي يشمل جميع أنواع المخدرات نظرا لخطورتها، ويشمل الثاني تجريم جزئي لأنواع وتعاملات محددة مع إباحة بعض الأنواع، خاصة الحشيش والماريجوانا في بعض الدول، مع اعتماد نظام إباحة كلي في دول قليلة والتي تستفيد من تجارة المخدرات، ويلاحظ في هذا الإطار بأن أغلب الدول قد ضمنت في سياستاها الجزائية الوطنية النهج التجريمي والعقابي المطلق، وهو الأمر الذي أسهم في ظهور سياسة جزائية دولية تتبنى نفس الموقف، ويرجع الفضل لهذه الفلسفة وهذا الفكر الجزائي في إرساء معالم سياسة مواجهة مشكلة المخدرات في إطار المجتمع الدولي بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة.

الفرع الثاني: التطور التشريعي للتجريم والعقاب في مجال المخدرات:

إن تطور فلسفة التجريم والعقاب في مجال المخدرات التي أفرزتها التجاذبات الفقهية، أدت إلى التأثير في الفكر الجزائي، الذي ساهم في رسم سياسة جزائية جسدتها مختلف النصوص الدولية التي شرعها المجتمع الدولي من جهة، والنصوص الوطنية الداخلية ومنها التشريع الجزائري، الذي جرم وعاقب على المخدرات من جهة ثانية، وسوف نبين تطور السياسة الجزائية الردعية في التشريع الدولي والوطني اللذان أثرا على بعضهما البعض في التنصيص على مختلف الأحكام الردعية للمخدرات، وذلك فيما يلي:

1- وهو الأمر الذي حدث فعلا مع بابلو سكوبار وعصابته الذين مولوا الحزب الليبرالي الكولومبي المناصر لإباحة تعاطي المخدرات، بأموال طائلة مصدرها المخدرات لكي يعطوا أعمالهم غير المشروعة الطابع الشرعي، وهي تعد إستراتيجية لكسب أكبر وضمان أوفر من الإفلات من العقاب. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، الأردن، عمّان، دار أسامة، 2003، ص451.

أولا: تطور التشريع الدولي الرادع للمخدرات.

لقد استوعب المجتمع الدولي مبكرا خطورة انتشار المخدرات منذ بداية القرن العشرين، وهو الأمر الذي جعل هذا المجتمع الدولي يفكر جديا في سبل مكافحة هذا الوباء في هذه الدول، من خلال التعاون الدولي، وقد تمخضت هذه الجهود المشتركة بين الدول إلى عقد عدة مؤتمرات دولية، وإبرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات[1]، والتي كان من أهمها الاتفاقيات المعاصرة والتي تعد اتفاقية إطار لمكافحة المخدرات انضمت إليها وصادقت عليها الجزائر، والتي تشمل كل الاتفاقيات الصادرة في سنة 1961 و1971 و1988، المتمثلة فيما يلي:

أ-الاتفاقية الوحيدة لمكافحة المخدرات لسنة 1961 والبرتوكول المعدل لها لسنة 1972:

قرر المجتمع الدولي سنة 1961 إيجاد وإقرار اتفاقية إطار تكافح المخدرات، والتي سرعان ما ألحقت ببروتوكول يعدلها سنة 1972 نتيجة التطورات السريعة الحاصلة في مجال المخدرات، وسوف نبين كلا منهما فيما يلي:

1-الاتفاقية الوحيدة لمكافحة المخدرات لسنة 1961:

إن صدور عدة اتفاقيات دولية منذ إبرام اتفاقية لاهاي لسنة 1912 أدى إلى صعوبة تطبيقها كلها نظرا لكثرتها وتشعبها وكثرة الانتقادات الموجهة إليها، وهو الأمر الذي جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يفكر بصورة جدية لإيجاد اتفاقية جديدة تكون قادرة على احتواء كامل أوجه القصور للاتفاقيات السابقة التي بينتها الممارسات العملية للدول[2]، وجسد ذلك فعليا بتكليفه للجنة المخدرات لمشروع اتفاقية جديدة مع ضرورة الاستعانة بالحكومات والدول الأطراف لإثراء أحكامها، وهو الأمر

1- إن ظهور هذه الاتفاقيات الأولية كان قبل الحرب العالمية الأولى منذ 1909 أين منذ عقد مؤتمر شنغهاي وتوقيع أول معاهدة دولية لمراقبة المواد المخدرة سنة 1912، والتي تلاها سنة 1919 إنشاء عصبة الأمم المتحدة التي= =أوكلتلها إعداد الاتفاقيات لمكافحة المخدرات إلى غاية حلها وحلول محلها منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 بعد الحرب العالمية الثانية والتي أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية بدءا ببرتوكول 1948 المتعلق بالرقابة الدولية على المواد المخدرة، ثم بروتوكول 1953 المتعلق بالحد من إنتاج الخشخاش وتنظيمه، إلى غاية الوصول إلى الاتفاقيات الدولية المؤسسة لنظام رقابي دولي لمواجهة المخدرات والتي صدرت على التوالي في سنة 1961 و1971 و1988.

2- عبد العال الديربي، مرجع سابق، ص60.

الذي تمخض عنه اعتماد وعرض الاتفاقية للتوقيع من طرف الدول في 30 مارس 1961[1]، ولم تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ إلى غاية 13 ديسمبر 1964 [2].

وقد ساهمت الاتفاقية الوحيدة لمكافحة المخدرات لسنة 1961 في وضع تقنين دولي موحد للجوانب الإيجابية للاتفاقيات السابقة التي شملت تسعة اتفاقيات وبروتوكولات، ووضعتها في صك دولي موحد، وبسطت إجراءات أجهزة الرقابة الدولية من خلال القضاء على الازدواجية في العمل[3]، فدمجت كل من اللجنة المركزية الدائمة للأفيون وهيئة الرقابة الدولية على المواد المخدرة، في جهاز واحد يسمى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ووسعت من نطاق الرقابة، وجسدت كل آليات المعالجة والتأهيل بالنسبة للمدمنين، كما انتهجت أسلوبا مرنا فيما يخص مسايرة التطور العلمي الحاصل في مجال المخدرات، ونصت على نظام الجداول المحددة لأنواع المخدرات والتي جعلتها قابلة للتغيير في الإطار الدولي والتشريع الداخلي للدول[4].

إن الانضمام للاتفاقية الوحيدة لمكافحة المخدرات لسنة 1961 فرض على الدول المصادقة عليها[5]، الالتزام على المستوى الداخلي برسم سياسة جزائية تقوم على ضرورة تجريم المخدرات بكل صورها، وقصر إنتاجها المشروع للاحتياجات الطبية والعلمية دون سواها، وحضر زراعة كل من الأفيون، ونبات الكوكا، ومنع تحويل المخدرات إلى الاتجار غير المشروع بها، كما ألزمت ضرورة تحديد صنع المخدرات لأغراض علمية وطبية[6]، مع تحديد الكميات المخصصة لذلك الشأن، وأن كل حيازة يجب أن تكون لسبب مشروع، وكل التعاملات غير المشروعة من زراعة وإنتاج وصناعة واستخراج وحيازة وإحراز وبيع وشراء وتوزيع ونقل وتصدير واستيراد تعد جرائم وجب معاقبتها ضمن

1- علي أحمد راغب، مرجع سابق، ص200.

2- التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة، الجزائر، المنظمة من طرف أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ووزارة الداخلية الجزائرية، المنعقدة في 2005، المنشورة في الطبعة الأولى، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2006، ص18.

3- عبد العال الديربي، مرجع سابق، ص60.

4- الاتفاقية الدولية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

5- ومنها الجزائر التي صادقت على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بموجب المرسوم رقم 343/63 المؤرخ في 11 سبتمبر 1963.

6- المواد 04 و21 و29 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

المنظومة الداخلية للدول بعقوبات سالبة للحرية، مع إمكانية تجريم أي فعل لم تجرمه الاتفاقية تراه تلك الدولة يعد تعاملا في المخدرات في تشريعها الداخلي[1].

2- البروتوكول الصادر في سنة 1972 المعدل للاتفاقية الوحيدة لسنة 1961:

نظرا للتطورات الحاصلة في مجال المخدرات، أبدى المجتمع الدولي من جديد رغبته في تعديل بعض نصوص الاتفاقية الوحيدة لسنة 1961، من أجل تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع للمخدرات، وإيجاد تدابير فعالة للرقابة الدولية نتيجة للتطورات التي صاحبت آفة المخدرات[2]، وذلك عن طريق جملة من التعديلات جاء بها البرتوكول الصادر في سنة 1972، والذي دعم دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وعزز من قدرتها من خلال إعادة تشكيل الهيئة بزيادة أعضائها من أحد عشر عضوا إلى ثلاثة عشر عضوا، وزيادة مدة عضويتهم إلى خمس سنوات بينما كانت ثلاثة سنوات[3]، إذ حاول البروتوكول الوقوف أمام تسرب المخدرات في الأسواق غير المشروعة، كما حاول تلافي أي نقص شاب الاتفاقية الوحيدة لسنة 1961، عن طريق فتح المجال للتشاور مع الدول الأطراف، وإرسال بعثات للتقصي عن الحقائق[4].

لقد حاول هذا البروتوكول الصادر في سنة 1972 تحقيق هذه الأهداف وسد كافة الثغرات التي أفرزتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، لكن لم يحض بالإجماع والقبول خاصة من طرف دول العالم الثالث التي اعتبرته يمس بسيادتها الداخلية، وهو جاء لخدمة الدول المتقدمة على حسابهم، كما رفضت الدول المنتجة تعزيز دور هيئة الرقابة بصلاحيات واسعة، لاسيما أن التعامل بين الدول النامية والمقدمة كان متفاوتا صارما في الأولى، ومرنا في الثانية، وتعتبر الدول العربية من الدول التي تأخرت في التصديق على هذا البروتوكول[5]، الذي دخل بدوره حيز التنفيذ في 08 أوت 1975[6].

1- المادة 36 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

2- محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المصري والقانون المقارن، رسالة دكتوراه في الحقوق، مصر، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1981، ص82.

3- المادتين 02 و03 من برتوكول سنة 1972 المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

4- عبد اللطيف محمد أبو هدمة بشير، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص314.

5- ومنها الجزائر التي صادقت على هذا بروتوكول 1972 المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-61 المؤرخ في 05 فيفري 2002، الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2002.

6- المادة 18 من بروتوكول سنة 1972 المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

ب- اتفاقية فيينا لسنة 1971 المتعلقة بالمؤثرات العقلية والمواد النفسية:

وهي الاتفاقية التي سنبين مبررات صدورها وأهم الأحكام الجزائية الردعية التي تضمنتها في مجال المخدرات فيما يلي:

1-مبررات إبرام اتفاقية مكافحة المؤثرات العقلية لسنة 1971:

إن اكتشاف المؤثرات العقلية والمواد النفسية لم يكن حديث النشأة[1]، لكن استعمالها في نهاية الستينات بطرق غير مشروعة سبب خطرا داهما للمجتمع، الأمر الذي حذر منه أصحاب الخبرة ومن الآثار السلبية لتلك المواد، فالاتفاقيات التي سبقت صدور اتفاقية 1971 لم تعتبر المؤثرات العقلية والمواد النفسية من المخدرات، فكان استعمالها مباحا، ونظرا لخطورة تلك المواد مع التقدم العلمي الذي يساهم بصفة دورية في تطوير أنواعها[2]، فرض على المجتمع الدولي إعادة النظر وتجريمها، إذ قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتكليف لجنة المخدرات، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية في إعداد مشروع اتفاقية يجرم تلك المواد الخطرة، والذي كلل بعقد مؤتمر فيينا في الفترة ما بين 11 و21 فبراير 1971[3]، والتي دخلت حيز التنفيذ إلا في 16 أوت1976[4].

ويتمحور المبرر الأساسي لوجود هذه الاتفاقية في إيجاد صك دولي جديد يمكن الهيئات الدولة المختصة من ممارسة حق الرقابة على المواد الخطرة المتمثلة في المؤثرات العقلية والمواد النفسية المصنعة كيماويا، والتي لم تنص عليها الاتفاقية الوحيدة لمكافحة المخدرات لسنة 1961 وبروتوكولها المعدل لسنة 1972، وللعلم فإن الأحكام الواردة في متن هذه الاتفاقية تعد امتدادا لاتفاقية الوحيدة لمكافحة المخدرات لسنة 1961، والتي اقتبست منها معظم أحكامها[5].

1- تم اكتشاف عقار L .S.D سنة 1938 من طرف الدكتور ألبرت هوفمان بسويسرا بمحض الصدفة خلال تجاربه على أحد أنواع الفطر السامة (أرغوت الشيلم) أين استنشق بخار هذا الحمض وأصيب بهلوسات حادة، واستعمل فيما بعد كأقراص مهلوسة. سعد الدين مسعد هلالي، مرجع سابق، ص 79.

2- عبد اللطيف محمد أبو هدمة بشير، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص316.

3- نصر الدين مروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2004، ص321 وما يليها.

4- ويرجع هذا التأخر إلى القيود التي وضعتها هذه الاتفاقية، والتي تلقت معارضة شرسة من الدول المنتجة للمؤثرات العقلية خاصة وأنها مورد أساسي لهذه الدول، إذ بلغ عدد الأطراف 175 دولة إلى غاية نوفمبر 2004، والتي ضمت مختلف الدول العربية والإسلامية، عبد العال الديربي، المرجع السابق، ص64 ،65.

5- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971.

2- مضمون اتفاقية مكافحة المؤثرات العقلية لسنة 1971 :

نصت هذه الاتفاقية على اقتصار استعمال المواد المدرجة في الجداول الأربعة على الأغراض الطبية، مع وجوب اتخاذ تدابير معينة ضد استعمال المؤثرات العقلية والمواد النفسية بطريقة غير مشروعة، مع ضرورة اتخاذ تدابير زجرية تجريمية وعقابية على سوء استعمالها والاتجار غير المشروع فيها[1]، مع ضرورة تقديم الدول الأطراف تقريرا سنويا إلى الأمين العام عن مدى تنفيذ الاتفاقية في أقاليمها، وإدخالها ضمن تشريعاتها الداخلية[2] وتطويرها مع ما يلائم ووضعها، مع تزويد مختلف الأجهزة الرقابية بالكميات المضبوطة[3].

ويلاحظ من أحكام اتفاقية فيينا لسنة 1971 المتعلقة بالمؤثرات العقلية والمواد النفسية قد جاءت أقل حدة من حيث الردع مقارنة بالاتفاقية الوحيدة لمكافحة المخدرات لسنة 1961، وذلك راجع خدمة لمصالح الدول المقدمة التي تعتبرها مصدرا لاقتصادها، وهذا على حساب الدول النامية، وهو ما جعلها لا تحقق نفس النجاح التي حققته الاتفاقية الوحيدة للمخدرات.

ج- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 :

إن النقص الذي شاب كل الاتفاقيات السابقة التي جاءت لمكافحة المخدرات، أدى إلى ظهور اتفاقيات أخرى تحاول سد ذلك العجز والخلل، ومن أهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، وهو ما سنبينه فيما يلي:

1- مبررات إبرام اتفاقية مكافحة المخدرات لسنة 1988:

لقد شهدت المخدرات انتشارا كبيرا بالرغم من وجود عدة اتفاقيات دولية، حيث فاق إنتاجها الحاجيات الضرورية، وهو الأمر الذي بين كافة التدابير الردعية لم تحد من الاتجار غير المشروع للمواد المخدرة على مستوى العالم، وهو الأمر الذي عقد المشكلة أين ارتبطت بأنواع إجرامية أخرى كالإرهاب وتمويله، والاتجار غير المشروع في الأسلحة، وتبيض الأموال ، كما أن نقص الآليات الرادعة

1- عبد العال الديربي، مرجع سابق، ص64.

2- وهي الاتفاقية التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم رقم 77-177 المؤرخ في 07 ديسمبر 1977 المتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالمواد العقاقيرية النفسية والمبرمة في 21 فيفري 1971 بمدينة فيينا، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 11 ديسمبر 1977.

3- عبد اللطيف محمد أبو هدمة بشير، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص318.

للمكافحة المتزامنة مع التطور الحاصل في المجتمع الدولي أفرز العديد من الإشكاليات القانونية، التي بينت عجزها أمام الانتشار الكبير لها، وهو المبرر الأساسي للتفكير في إيجاد حلول سريعة لمكافحة هذا الوباء الخطير،من خلال صياغة صك دولي جديد قادر على مسايرة المستجدات الحاصلة في اتساع الاتجار غير المشروع للمخدرات[1]، وهو الأمر الذي عجل في عقد مؤتمر لاعتماد اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات بكل أنواعها في 19 ديسمبر 1988[2]، والتي دخلت حيز التنفيذ في 11 نوفمبر 1991[3].

2-مضمون اتفاقية مكافحة المخدرات لسنة 1988:

لقد ألحقت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 مصطلحات جديدة قامت بتحديدها كمصادرة الأرباح الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والناقل التجاري، والمحصلات المتأتية من جرائم المخدرات، إذ أعطت للدول الأطراف فيها صلاحيات واسعة لاتخاذ كافة وضع التشريع الردعي وفقا للالتزامات الدولية التي تقوم عليها هذه الاتفاقية، وقامت بتحديد الجرائم والجزاءات على سبيل الحصر، واشترطت ركن العمد لارتكابها[4]، ووسعت من دائرة التجريم ونوعت العقوبات السالبة للحرية، وتركت هذه الاتفاقية الباب مفتوحا للدول الأطراف في اختيار السياسة التجريمية والعقابية التي تتلاءم وخطورة جرائم المخدرات الواقعة في إقليمها والتي تشمل الزراعة والإنتاج والتصنيع والبيع والتحضير والتوزيع والنقل والاستيراد والتصدير، كما جرمت الاتفاقية تحويل الأموال المتأتية من جرائم المخدرات، وقطعت الطريق على الوسطاء

1- ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

2- عبد العال الديربي، مرجع سابق، ص65.

3- بلغ عدد الأطراف 170 دولة سنة 2004، وهي الإحصائية التي أقرتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2004، وتعد الجزائر من بين هذه الدول التي انضمت إلى اتفاقية 1988 من خلال إصدار المرسوم الرئاسي رقم 95-41 المؤرخ في 28 جانفي1995، المتضمن المصادقة بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الموافق عليها في فيينا بتاريخ 20 ديسمبر 1988، الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1995.

4- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

والناقلين والمؤسسات المالية التي تخفي عدم مشروعيتها ومصدرها، كما جرمت كل الأفعال المرتبطة بالاتجار غير المشروع والتي تتعلق بأفعال التنظيم والإدارة والتمويل [1].

ثانيا: تطور التشريع الوطني الرادع للمخدرات:

نظرا للموقع الإستراتيجي للجزائر الممتاز الذي جعل منها منطقة للتعامل غير المشروع في المخدرات، وإدراكا منها للخطر الكبير الذي يهددها، سارعت إلى الانضمام إلى مختلف الاتفاقيات الدولية والمنظمات المعنية والتي تكافح المخدرات، وهذا ما جعلها تؤسس لمنظومة قانونية وطنية لمكافحتها تطورت في رسم سياستها الجزائية عبر مختلف الفترات، سنبينها فيما يلي:

أ-الأمر رقم 75-09 المتضمن قمع الاتجار والاستهلاك المحظورين للمواد السامة والمخدرات:

ولقد تضمن هذا الأمر الأحكام الموضوعية الردعية وذلك على النحو الذي سنبينه فيما يلي:

1-مبررات إصدار الأمر رقم 75-09:

إن صدور هذا الأمر يجد مبرره وأسبابه في حادثتين مهمتين، تتمثل الأولى في إفصاح ممثل المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري، في فعاليات المنتدى الدولي المنعقد في 16 فيفري 1975 بالجزائر العاصمة، بمناسبة اجتماع مصالح الأمن لأربعة عشر دولة أغلبها من الدول الأوروبية الغربية، عن تسجيل أكبر عملية تهريب مخدرات بالجزائر في الفترة الممتدة بين 1973 و1974[2]، والقبض على 99 شخص ينشطون في شبكات دولية من جنسيات مختلفة[3]، وضبط ثلاثة أطنان من المخدرات من نوع القنب الهندي والتي استعملت لنقلها 48 مركبة، وهي العملية التي لم تشهدها

1- عبد العال الديربي، مرجع سابق، ص 65 وما يليها.

2- عبد المؤمن عبد ربي، "**المخدرات موت يباع للشباب، محاضرة لعميد الشرطة**"، **منشورة في مجلة الشرطة**، الجزائر، العدد 52، جويلية 1995، ص31.

3- وتتشكل العصابة الإجرامية من الجنسيات التالية: 23إيطالي، و16 هولندي، و7 أمريكيين، و10 بريطانيين، و10 دانماركيين، و03 ألمان، و02 نرويجيين، و4 فرنسيين، و2 إسبانيين، و2 من كندا، و01 نمساوي ، و10 مغاربة، وتونسي، و06 سوريين، 02 من ليبيا،وللعلم فإن الجزائر لم تكن لها سياسة ردعية لمثل هذا النوع من الإجرام الذي فرض عليها تأخير متابعة تلك الشبكة الإجرامية المشكلة من عدة جنسيات، وأمام ضغط دولي مارسه محامو العصابة الذي استندوا على مبدأ شرعية التجريم والعقاب، سارعت الدولة بفضل رئيس الجمهورية لكي لا يفلت هؤلاء من العقاب إلى سن نصوص قانونية جديدة لمعاقبة هذه الأفعال، وتوج بإصدار الأمر رقم 75-09 الذي أقر بسريان أحكامه بأثر رجعي، مسعود عبيد الله، إنما الخمر والمخدر رجس، الطبعة الأولى، الجزائر، باتنة، دار الشهاب، 1985، ص150.

الجزائر من قبل[1]، أما الحادثة الثانية فتتمثل في إعلان الدولة الجزائرية عن تخليها نهائيا على الأمر 73-29 الموروث من الحقبة الاستعمارية، ابتداء من 5 جويلية 1975[2].

كما أن التزام الجزائر بتطبيق الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، من خلال النص عليها ضمن المرسوم رقم 63-343 فرض عليها إعادة النظر في سياستها الجزائية لمكافحة المخدرات، وهو الأمر الذي أفرز صدور الأمر رقم 75-09، الذي تم إعداده واقتراحه من طرف ثلاث قطاعات وزارية هي العدل والداخلية والصحة[3].

2- مضمون الأمر رقم 75- 09:

تميز هذا الأمر بشدته، ويتبين ذلك من خلال الأحكام التي نص عليها التي شملت في مجملها عدم تطبيق قاعدة عدم رجعية النص الجزائي من خلال سريان الأمر حتى على الأفعال التي حصلت قبل صدور الأمر بشرط أن لا يكون قد صدر حكم فيه[4]، وتوسيع الأنشطة المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة والتي كانت تحتوي على تجريم أفعال الزراعة والصناعة إلى أفعال إجرامية أخرى تمثلت في التهيئة والتغيير والاستيراد والتصدير والعبور والتخزين والسمسرة والبيع والحمل للمخدرات، كما جرم استهلاك المخدرات بصفة منفردة، أو في جماعة، إذ جرم كل من يسهل استهلاك المخدرات للقاصر أقل من 21 سنة بـ 10 سنوات سجن، واعتبره ظرفا مشددا، كما تميز هذا الأمر بالتشديد في عقوبتي الحبس والغرامة، فرفع الحد الأدنى من ثلاث أشهر وستة أشهر إلى عامين وعشر سنوات، والحد الأقصى من خمس وعشر سنوات إلى عشرة سنوات وعشرين سنة، ورفع الغرامة من 36.000 فرنك إلى 10.000.000دج، كما جرم بأقصى العقوبات كل ضرر جسيم بالصحة

1- بطاهر تواتي، الدفاع الاجتماعي في مجال المخدرات في التشريع الجزائري المقارن، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع ،2008، ص57،

2- نورة حشاني، "**المخدرات في ظل التشريع الجزائري ودور قطاع العدالة في محاربة هذه الآفة**"، **نشرة القضاة**، الجزائر، العدد 54، 1999، ص159.

3- الأمر رقم 75-09 المؤرخ في 17 فيفري1975، المؤرخ بتاريخ 17 فيفري 1975، المتعلق بالاتجار والاستهلاك المحظورين للمواد السامة والمخدرات، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادر بتاريخ 21 فيفري 1975.

4- المادة 09 من الأمر رقم 75-09 المؤرخ في 17 فيفري 1975، المتعلق بالاتجار والاستهلاك المحظورين للمواد السامة والمخدرات.

الأخلاقية للشعب الجزائري بالإعدام، مع وجود عقوبات تكميلية تشملان سحب جواز السفر ورخصة السياقة لمدة معينة[1].

ب- التشريعات المجرمة للمخدرات المتعلقة بقانون الصحة:

إن تشريع الصحة الذي كافح المخدرات في الجزائر عرف تطورا عبر مختلف الفترات، وذلك عبر المراحل التالية:

1-تشريع الصحة لسنة 1976 المجرم للمخدرات:

والذي يشمل كلا الأمر رقم 76-79 المؤرخ في سنة 1976 المتضمن قانون الصحة، وكذا المرسوم رقم 76-140 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976المعدل له والمحدد للمواد السامة، وهو ما سنبينه فيما يلي:

- الأمر رقم 76-79المتضمن لقانون الصحة:

لقد قام المشرع الجزائري على إعادة إدماج النص الخاص بالإجرام المتعلق بالمخدرات ضمن قانون الصحة في الأمر 76-79، لأهمية التصنيفات التي يستطيع هذا القانون تحديدها فيما يتعلق بالمواد السامة، والتي قام بتجريمها والمعاقبة عليها [2]، فتميز هذا الأمر بتوسيع مجال التجريم إلى أفعال أخرى جديدة وجرائم سابقة قد تخلى عنها التشريع السابق، لاسيما ما نص عليه في فعل التحريض، كما كثف من العقاب، وأدرج عقوبة المنع من الدخول إلى التراب الوطني لمدة تتراوح ما بين سنة وعشر سنوات، في حق الأجنبي الذي يرتكب الجرائم المنصوص عليها ضمن المواد 320 إلى 322 من ذلك الأمر[3]، وكان لهذا الأمر أن حدد مصطلح الأماكن والتي شملت كلا من الفنادق والمنازل والنزل والمحلات لبيع المشروبات والمطاعم والنوادي وأماكن العرض وملاحقها والمكان المفتوح للجمهور، وللعلم فإن هذا الأمر خرج عن مبدأ عدم رجعية النص بنصه في المادة 327 منه أن سريان أحكام المواد من 319 إلى 326 على الأفعال المرتكبة بعد 01 أكتوبر 1974 والتي لم

1- أنظر مختلف الأحكام التي أوردها الأمر رقم 75-09 المؤرخ في 17فيفري1975، المتعلق بالاتجار والاستهلاك المحظورين للمواد السامة والمخدرات.

2- المواد 319 إلى 337 من الأمر رقم 76-79 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976، المتعلق بقانون الصحة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد101، الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 1976.

3- المواد 320 إلى333 من الأمر رقم 76-79 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976، المتعلق بقانون الصحة العمومية.

يصدر فيها حكم نهائي في 17 فيفري 1975، ولم يتم تعديله بالرغم من صدور نص دستوري صدر بعده بأيام معدودة يتضمن مبدأ عدم الرجعية[1].

- المرسوم رقم 76-140 المتضمن تنظيم المواد السامة:

لقد حاول المشرع دائما سد اللبس والغموض عن التشريعات السارية المفعول، إذ ساهم في تدعيم الأمر رقم 76-79 بمرسوم رقم 76-140 ينص صراحة وعلى سبيل الحصر على كل المواد السامة، تماشيا مع الاتفاقيات الدولية الملزمة للجزائر في هذا الشأن، فقد صنف المواد السامة في ثلاثة جداول، تضمن الجدول "أ" مواد سامة، والجدول "ب" مواد مخدرة، والجدول "ج" مواد خطرة[2]، وقد حمل هذا المرسوم أحكاما تنظيمية منها ما هي مشتركة للفئات الثلاث ومنها ما يقتصر على كل فئة تنتمي إليها هذه المواد والوظيفة المنوطة بكل منها سواء تعلق الأمر بالوظيفة التجارية أو الوظيفة الطبية، ويحيل هذا المرسوم مسألة تقييد المواد في كل صنف إلى القرارات الوزارية، التي لم تظهر إلى الوجود إطلاقا ، ماعدا ما تعلق منها بالأدوية المحتوية على المخدرات المستخلصة من القنب الهندي، وهو الأمر الذي جعلها مباحة لعدم تحديدها طبقا لقاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص[3].

2- قانون الصحة لسنة 1985 المعدل بالقانون رقم 18-11: وسنبرز أهم معالم التجريم والعقاب التي ميزت القانونين وذلك فيما يلي:

- القانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها:

إن صدور هذا القانون جاء نتيجة إعادة تنقيح وإثراء قانون الصحة العمومية السابق بصفة إجمالية والذي تم معه إجراء تعديلات في الأحكام المتعلقة بالمخدرات، وهو الأمر الذي جعل من المشرع يلغي كافة الأحكام السابقة سواء تعلق بالأمر رقم 75-09 والأمر رقم 76-79 لتفادي التعارض والتضخم

1- المادة 45 من الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 94، الصادرة بتاريخ 24 نوفمبر 1976، والتي نص على أنه :" **لا يعتبر أحد مذنبا إلا بموجب قانون صدر قبل اقتراف الجريمة المتابع من أجلها**".

2- وذلك عبر إصدار المرسوم رقم 77-177 المؤرخ في 07 ديسمبر 1977، المتضمن المصادقة على اتفاقيات المؤثرات العقلية المبرمة في فيينا في 21 فيفري1971.

3- المرسوم رقم 76-140 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976،المتعلق بتنظيم المواد السامة، الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 02 جانفي 1977.

التشريعي[1]، إذ تميز هذا القانون بتطبيق مبدأ عدم رجعية النص، وتجريمه لأفعال غير مشروعة للمخدرات، وتشدده في العقوبات خاصة ما تعلق منها بالإعدام في حالة الإخلال بالصحة العمومية للشعب الجزائري، والتي حصرها في المادتين 243 و244 من القانون رقم 85-05، والمتعلقة أساسا بالاتجار غير المشروع بالمخدرات في إطار الأفعال المتعددة، واستعمال الوصفة الطبية بطريقة غير مشروعة والتسهيل للغير استعمالها، بعدما كانت تشمل كافة الجرائم في الأمر رقم 76-79[2].

وما يعاب على هذا القانون أنه لم يعرف المخدرات ولم يحددها بدقة، وهو الأمر الذي فتح المجال واسعا لاجتهاد المحكمة العليا في هذا الشأن لسد العجز أمام القضاء[3]، سيما مع عدم صدور التنظيم المحدد لها [4]، وظهور أنواع جديدة للأقراص المهلوسة والمواد الصيدلانية التي تدخل في قائمة التخدير وذات الخصائص المؤثرة عقليا [5]، مع عدم دقة مصطلح المتاجرة التي تنطبق على المهرب الكبير والتاجر الصغير، وعدم صحة مصطلح المخالفات الواردة في المادة 243 وهي التي تعبر عن جنايات، وهو الأمر الذي عجل إلى ضرورة إصدار قانون إطار خاص ودقيق بمواجهة المخدرات، وتعديل لقانون الصحة بما يتساير مع خطورة المخدرات على الصحة العامة للمجتمع.

- القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة:

إن المبرر الأساس لتعديل قانون الصحة السالف الذكر بالقانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 كان ضروريا بجعله يتلاءم والمحافظة على الصحة العامة للفرد والمجتمع داخل الدولة بصفة عامة[6]، ومكافحة المخدرات بصفة خاصة، من خلال إدراج الفصل الثامن من الباب الخامس تحت

1- المادة 265 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 17 فيفري 1985.

2- القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.

3- نصر الدين مروك، مرجع سابق، ص73.

4- المادة 190 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.

5- مثل أقراص قارديناال، وديازيبامترنكسان وغيرها من الأقراص المهلوسة، نصر الدين مروك، المرجع السابق، ص32.

6- وللعلم فإن هذا التعديل لقانون الصحة قد شمل تعديلا في الجوانب العامة للصحة والتي شملت تعديلا للمواد الخاصة بالإيقاف العلاجي عن الحمل، والمواد الخاصة بالخدمة المدنية، وأحكام ممارسة الطب الشرعي الخاص بتشريح الجثث غير المتعرف عليها، وغيرها من الأحكام الجديدة، التي أدت إلى حذف مواد وتعويضها بمواد أخرى جديدة، أنظر في ذلك عرض الأسباب لصدور القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018، المتعلق بالصحة= =عبر الموقع الإلكتروني:-http://camra-online.org/wp-content/uploads/2018/05/rapport-preliminaire-pls-2018-arb.pdf

عنوان المواد والمستحضرات السامة، والتي حددها في المواد المخدرة، والمواد المؤثرة عقليا، والمواد المسجلة في القائمة الأولى والقائمة الثانية للمواد والمستحضرات والمنتجات التي تتضمن أخطارا على الصحة طبقا للتصنيف الدولي، وجعل هذه المواد تخضع لمراقبة إدارية وتقنية وأمنية من حيث التعامل فيها واستعمالها، إذ أحالت كيفية تطبيق المادة 244 من القانون رقم 18-11 عن طريق التنظيم، كما نص هذا القانون في الباب الثامن منه تجريم ومعاقبة كل إنتاج واستغلال واستيراد وتوزيع المواد الصيدلانية من طرف مؤسسات غير معتمدة بالحبس من 05 سنوات إلى 10 سنوات وبغرامة من 5.000.000دج إلى 10.000.000دج، كما عاقب كل من يخالف الأحكام المتعلقة بالمراقبة الإدارية والتقنية والأمنية لاستعمال مواد وأدوية ونباتات ذات خصائص مخدرة أو مؤثرة عقليا بالحبس من 10 سنوات إلى 20 سنة وبغرامة من 200.000دج إلى 500.000دج، سواء قام بها شخص طبيعي أو شخص معنوي بالإضافة إلى إمكانية تقرير عقوبات تكميلية، وللعلم فإن صدور هذا القانون قد ألغى القانون 85-05 ماعدا النصوص التنظيمية[1].

والملاحظ في القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة أنه قد خص مكافحة المواد الصيدلانية السامة نظرا لتغير وخطورة هذا النوع من المخدرات ومسايرة للوضع وحماية للصحة العمومية من الوباء، إلا أنه جاء مرنا بعض الشيء مقارنة مع قانون الصحة رقم 85-05 الذي جاء في طياته الحكم بالإعدام، هذا الأمر الذي غاب في قانون الصحة الجديد، ويرجع مرد هذه الليونة ربما في الحكم بالإعدام إلى كون الجزائر قد جمدت تنفيذه.

ج- القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها:

إن المشرع قد أصدر هذا القانون لعدة مبررات وخصه بجملة من الأحكام الردعية نبينها فيما يلي:

1-مبررات إصدار القانون رقم 04-18:

إن صدور القانون رقم 04-18 المتضمن الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، جاء نتيجة لتفاقم مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية رغم تشديد

1- القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018، المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية، العدد46، الصادرة بتاريخ 29 جويلية 2018.

العقوبات فيها[1]، مما جعل الدولة تعيد رسم سياسة جزائية موضوعية لمكافحة المخدرات تتماشى مع سياسة المكافحة العالمية، من خلال الاستناد إلى إتفاقيات 1961 و1972 و1988 ، وهو ما يعبر عن التزام الدولة في التنصيص في تشريعها الداخلي لقانون خاص بمكافحة المخدرات، وتكييف المنظومة التشريعية الجزائية مع ما أبرمته الجزائر من الاتفاقيات السابقة، وتحيينها من خلال تجريم أفعال جديدة تدخل في مجال المخدرات والتي أصبحت فعلا تهدد كيان الفرد والمجتمع [2]، وهو الأمر الذي تجسد في إصدار قانون إطار لمكافحة المخدرات يحدد كل الأفعال التي تدخل في دائرة التجريم والعقاب، وإلغاء كافة النصوص التي جاء بها قانون الصحة رقم 85- 05، الذي أصبح غير فعال بالتزامن مع التغيرات الحاصلة في مجال المخدرات[3].

2-مضمون القانون رقم 04-18:

تميز القانون رقم 04-18 بحذف أحكام، وإضافة أحكام أخرى، فنص على جرائم وجزاءات وظروف مرتبطة بالمخدرات جديدة، وساير الاتفاقيات الدولية خاصة المؤرخة في 20 ديسمبر 1988، فحذف تجريم التحريض فيما تعلق بمخالفة اللوائح التنظيمية، وكذا الظرف المشدد المتمثل في الإخلال بالصحة المعنوية للشعب الجزائري في الجرائم المحددة في المادة 248 من القانون رقم 85-05 المتعلق بقانون الصحة، واستحدث جرائم أخرى كالحيازة من أجل الاستهلاك الشخصي، وتسليم أو عرض المخدرات أو المؤثرات بطريقة غير مشروعة للغير بهدف الاستعمال الشخصي، وتجريم الحصول أو محاولة الحصول على المؤثرات العقلية بواسطة وصفة طبية بقصد البيع بناء على ما عرض عليه، ووضع مخدرات أو مؤثرات عقلية في مواد غذائية أو في مشروبات دون علم المستهلكين، كما جرم كل تسيير أو تنظيم أو تمويل للنشاطات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتجريم الزراعة والصناعة للمواد المخدرة، وتقرير المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية التي تضطلع ببعض جرائم المخدرات، وجرم التعامل في المخدرات في إطار الجريمة المنظمة، ونظم

1- علما أن قد بلغت كميات المحجوزة من القنب الهندي في الفترة ما بين 2002 و2004 حوالي 12,4 طن بارتفاع قدر بحوالي 100 % بحصيلة بلغت 6,2 طن سنة 2002 و 12,4 طن سنة 2004، حسب الإحصائيات المبينة من طرف الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، أنظر الموقع الإلكتروني:https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar

2- أنظر التأسيس القانوني لصدور القانون رقم 04-18، الذي استند فيها إلى الاتفاقيات الدولية المجرمة للمخدرات.

3- المادة 38 من القانون رقم 04-18، المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

ظروف التشديد والأعذار المعفية والمخففة للعقوبة، وألغى عقوبة الإعدام واستبدلها بالسجن المؤبد، فضلا عن أحكام أخرى سنبينها في المبحث الثاني المحدد لصور التجريم والعقاب الذي جاء به القانون رقم 04-18[1].

ويلاحظ أن المشرع في ظل القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، اتبع سياسة جزائية ردعية في مجال التجريم والعقاب على المعيارين النوعي والكمي معا، فاستعمل المعيار النوعي في معظم أحكامه، وهو المعيار القائم على ضرورة وجود مادة مخدرة أو مؤثر عقلي محدد قانونا ضمن الجداول المحددة لها مع عدم تفاوت العقوبة على حسب خطورة المخدر، كما اعتمد على المعيار الكمي في تحديد الحيازة من أجل الاستهلاك والحيازة من أجل البيع أو الإتجار أو الترويج.

1- أنظر في ذلك مختلف الأحكام الردعية المحددة في القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

المبحث الثاني

مظـاهر التجريم والعقاب في جرائــم المخدرات

لقد أخذت أغلب التشريعات الداخلية التي سنت لمكافحة المخدرات سواء من حيث التجريم أو من حيث العقاب منهجا يقوم على أساس المساواة بين كافة أنواعها، وكان أمر تقدير الجزاء متروكا للقاضي يقدره وفقا للأطر العقابية التي يحددها القانون، ولكن مع اتساع دائرة انتشار المواد المخدرة وظهور خطورتها على مقومات الدول، أصبح من الضروري التوسع في رسم سياسة جزائية موضوعية تشمل إحكام دائرة التجريم والعقاب بين الشدة والقوة بسبب ظهور أفعال ومواد جديدة ومواد تدخل في نطاق التجريم تفرض تشديد العقاب عليها، وهو الأمر الذي كان غائبا في مختلف التشريعات المتعاقبة في مجال المخدرات في الجزائر ابتداء من صدور القانون رقم 75-09 إلى غاية صدور القانون رقم 85-05، وفرض إتباع سياسة ردعية تراعى فيها التطورات الجديدة الحاصلة في مجال المخدرات، ومسايرة التشريعات الدولية التي تلتزم بها، وهو ما عجل في ضرورة إصدار قانون إيطار خاص بمكافحة المخدرات في الجزائر المتمثل في القانون رقم 04-18، والذي اتبع سياسة ردعية معالجا فيها كافة صور الجنح والجنايات المتعلقة بالمخدرات، وانطلاقا من هذا الواقع فإن دراسة هذا المبحث تقتضي أن نقسمه إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مظاهر التجريم والعقاب فـي جنـح المخــدرات.

المطلب الثاني: مظاهر التجريم والعقاب في جنايات المخـدرات.

المطلب الأول

مظاهر التجريم والعقاب في جنح المخدرات

لقد تقيد واحترم المشرع الجزائري في سياسته الردعية لمكافحة المخدرات بمبدأ شرعية التجريم والعقاب، فحدد لأجل ذلك كافة الأفعال التي تعد تعاملا وتصرفا واتجار غير مشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وعاقب عليها بجزاءات مختلفة، واعتمد في ذلك على معيار الخطورة الإجرامية لتحديد للصور المجرمة وعقوباتها، والتي توزعت بين جنح وجنايات، وسنبرز في هذا المطلب كافة صور التجريم والعقاب في جرائم المخدرات التي حددها القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، وذلك فيما يلي:

الفرع الأول: صـــور التجريـــم في جنـــح المخـــدرات:

إن المشرع الجزائي الجزائري في ظل القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، اتبع سياسة تجريمية قائمة على تجريم كل من جنح المخدرات العادية والمتمثلة تحديدا في صورها المحددة في المادتين 12و14 منه ، وكذا تجريم كل من جنح المخدرات المشددة والمتمثلة في صورها المحددة في المواد 13 و15 و16 و17 من نفس القانون، انطلاقا من خطورتها والعقوبة التي خصها بها، وهو ما سنبينه فيما يلي:

أولا: جنح المخدرات البسيطة:

تتمثل هذه الصور المجرمة في الجنح المحددة في المادتين 12 و14 من القانون رقم 04-18 وهي كالآتي:

أ- استهلاك المخدرات بصفة غير مشروعة:

يقصد باستهلاك المخدرات هو ذلك الاستعمال الشخصي للمخدرات مهما كان نوعها، وبكافة الطرق الممكنة في الاستعمال سواء عن طريق التدخين أو البلع أو الشم أو الاستنشاق أو الحقن أو أي طريقة أخرى ممكنة [1]، بصفة معتادة أو عرضية[2]، إذ يقوم الشخص بتناولها وإدخالها في جسمه بأية وسيلة كانت لتؤثر على الأجهزة الموجودة بالجسم، وهناك من يصنف دواعي الاستهلاك إلى الصدفة أو المناسبة، فالاستهلاك الذي يكون وليد الصدفة يكون بتأثير واستهواء من معتادي الإدمان على المخدرات أو المؤثرات العقلية وحب الاستطلاع، يكون في بادئ الأمر لمرة واحدة أو بضع مرات ليتحول إلى إدمان مستقبلا، أما الاستهلاك بالمناسبة ويكون تقديم المخدرات بمناسبة حفلات أو أعياد بغرض إدخال الفرحة والسرور[3].

إن المادة 12 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، اشترطت لتجريم صورة استهلاك المادة المخدرة مهما كان نوعها أن تقع بصورة غير مشروعة، وهو ما يبين وجود استهلاك للمخدرات بصفة شرعية بمفهوم

1- فاطمة العرفي، وليلى إبراهيم العدواني، مرجع سابق، ص133.

2- محمد أمين صبحي، "**جرائم المخدرات في الجزائر وفق قانون 04-18**"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، مجلة إلكترونية خاصة تعنى بنشر الدراسات القانونية، الجزائر، قسنطينة، العدد الأول، 2013، ص132، أنظر في ذلك عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://revuenadwa.jimdofree.com

3- أحمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والإدمان، المكتب الجامعي الحديث، مرجع سابق، ص85 و86.

المخالفة، أي أن هناك استهلاك للمخدرات محظور ومعاقب عليه، واستهلاك مباح غير معاقب عليه، إذ أن المعيار المحدد لنوعي الاستهلاك هو الغرض العلاجي فقط المبرر للاستهلاك المشروع، الذي يقوم به الطبيب بصفته الشخص المخول له قانونا بإباحة استهلاك المخدرات للغرض العلاجي كإزالة التسمم[1]، إذ يفترض على الطبيب عدم التلاعب بالمخدرات وإعطاء وصفات طبية لأشخاص أصحاء، لأنه يجعله مسؤولا جزائيا في حالة خروج هذا الاستهلاك عن الغرض العلاجي[2]، ولهذا يجب أن يكون هذا الدواء المخدر ذات الخصائص المؤثرة عقليا موصوفا للمستهلك من طرف طبيب أو شخص ذي اختصاص (خاصة أطباء الأمراض العقلية)، وتوصف تلك الأدوية لمعالجة حالة المريض وتدون في وصفة طبية حقيقية وليست وهمية أو تواطئية[3]، فإذا كان القانون يعطي للأطباء هذا الحق فهو يقيدهم بقيم مهم بألاّ تكون الوصفة قصد مساعدته على الإدمان، وفي حالة ارتكابها يقع تحت طائلة العقاب[4].

وتجدر الإشارة وبالتأمل في نص المادة 12 من القانون رقم 04-18 يلاحظ بأن المشرع الجزائي الجزائري قد أغفل تجريم المستهلك التاجر للمخدرات والمؤثرات العقلية، فهو قد جرم فعل الاستهلاك في المادة 12، وفعل الاتجار أو البيع في المادة 17 الفقرة 01، وذلك بصورتين منفصلتين، ولكن لا ننسى بأن الكثير من المستهلكين يتاجرون في المخدرات، فهو يحمل وصف المستهلك والبائع في نفس الوقت، ففي اعتقادي يا حبذا لو يضيف المشرع فقرة ثانية في المادة 12 من القانون رقم 04-18 تقر بتجريم صورة جديدة تتمثل في المستهلك التاجر، وتحديد له عقوبة خاصة له، لاسيما أن الاتجار في المخدرات يرتبط ارتباطا وثيقا بفعل التعاطي والاستهلاك، فبقدر ما يقبل المتعاطون على المخدرات بقدر ما يكون نشاط المتاجرين فيها وسعيهم إلى زيادة العرض، إذ تشجع هذه الزيادة على الإقبال نحو المخدر ويدفع بالمستهلكين إلى الاعتماد عليها، وهو الأمر الذي يجعل فعل الاستهلاك والاتجار وجهين لعملة واحدة، لاسيما أن بارونات المخدرات يحتاجون إلى استخدام فئة معينة من المستهلكين المدمنين، وذلك لاستغلالهم في الاتجار، انطلاقا من احتياج هؤلاء المستهلكين إلى كسب ربح من أجل الحصول على النقود لاقتناء القدر اللازم للاستعمال، فلذلك يجب التفرقة بين التاجر

1- عبد السلام بنسليمان، مرجع سابق، ص67.

2- المادة 16 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

3- بهية بركات، الإدمان على المخدرات وتأثيره على السلوك الإجرامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي، الجزائر، جامعة الجزائر 01، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2008، ص22.

4- نصر الدين مروك، مرجع سابق، ص42.

والمستهلك، والمستهلك التاجر، وكذا التفرقة بين التاجر البسيط والتاجر المحترف، ولذلك يتعين على المشرع في هذه الصورة بالذات إتباع سياسة جزائية فعالة ومتوازنة، بتجريم المستهلكين التجار، وتفعيل تدابير وقائية للأطفال الذين يقعون ضحايا الإدمان على المخدرات ويستغلون في الاتجار وترويج المخدرات من قبل عصابات المخدرات.

ويتضح من خلال المادتين 12 و 06 من القانون رقم 04-18 بأن المشرع الجزائي قد انتهج في سياسته التجريمية إلى نمطين، نمط التجريم لجنحة استهلاك المخدرات بسياسة تعتمد على التخفيف من العقوبة الجزائية، وذلك من خلال النزول بالحد الأدنى من العقوبة إلى شهرين، ونمط العلاج الوقائي المزيل للتسمم، فالمشرع في هذه الجنحة اعتبر المستهلك مجرما ومستفيدا من الإعفاء من العقوبة في نفس الوقت، مجرما يخضع لعقاب مخفف، ومستفيدا من الإعفاء من العقاب كونه يخضع لعلاج، إرادي أو قضائي، فيقر بعدم متابعة المدمن على المخدرات وعدم رفع دعوى عمومية ضده في حالة استهلاكه للمخدرات بطريقة غير مشروعة وهو يخضع للعلاج المزيل للتسمم، المبين بتقرير طبي من طرف طبيب مختص، وهو ما يدل على أن المعيار العلاجي سواء في الاستهلاك المشروع أو غير المشروع للمخدرات يجعل الشخص لا يخضع للعقاب بشرط أن يكون بمتابعة طبيب مختص [1].

ولذلك فإن الاعتقاد السائد لدى أغلب الفقه الجزائي أن مسألة إيداع الشخص المستهلك للمخدرات بالسجن، ليست الوسيلة المثلى ولمواجهة هذا الفعل المجرم أو الحد من العودة إليه من جديد، خاصة وأن مثل هذه الفئة لا تعد بمجرمين، ولكن تعد من ضحايا عصابات ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية، ولذلك وجب توفير لهم سبل العلاج الوقائي البعدي الضروري وشملهم بالرعاية وإعادة الإدماج الاجتماعي في المجتمع، سيما أن تجريم مثل هذا الفعل يزيد من قابلية أصحابه التعمق في جرائم المخدرات، وهو الأمر الذي يوجب على المشرع الجزائي إعادة النظر في رسم سياسته الجزائية في مثل هذا الفعل الموصوف باستهلاك المخدرات، لأن معظم الدول لاحظت من خلال الواقع العملي أن التجريم لم يحقق نتيجة إيجابية، في حين أن أسلوب العلاج الوقائي قد أعطى ثمارا إيجابية في التقليل

1- المادة 12 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، والمرسوم التنفيذي رقم 07-229 المؤرخ في 30 جويلية 2007 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 06 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 05 أوت 2007.

والقضاء على مسألة استهلاك المخدرات وخفض الطلب عليها، وهو الأمر الذي سوف نوضحه في الفصل الثاني من الباب الثاني.

ب- حيازة المخدرات بهدف الاستعمال الشخصي بصفة غير مشروعة:

إن مفهوم الحيازة قد نشأ في رحاب القانون المدني، والتي يقصد بها السيطرة الفعلية للشخص على شيء يجوز التعامل فيه، ولها ثلاثة صور تتمثل الأولى في الحيازة الحقيقية أو الكاملة أو التامة والتي تعني حيازة المالك وسيطرته الفعلية على الشيء، ومباشرة سلطاته عليه بنية الاستئثار عليه كمالك[1]، أما الصورة الثانية فتتمثل في الحيازة المؤقتة والتي تعني حيازة غير المالك كأن يحتفظ بالمادة المخدرة شخص آخر غير المالك الأصلي على سبيل الوديعة أو الوديعة ليبيعه له[2]، أما الصورة الثالثة فهي تتمثل في الحيازة المادية التي يقصد بها وضع اليد على المنقول بطريقة عابرة وعرضية، دون أن تكون للحائز العرضي سلطة قانونية عليها، لا لحسابه ولا لحساب غيره، ويكون المنقول دائما تحت سلطة مالكه المباشر[3].

بينما مفهوم الحيازة في ظل القانون الجزائي وفي ظل قانون مكافحة المخدرات فهي الاستئثار بالمادة المخدرة مهما كان نوعها على سبيل الملك والاختصاص، دون ضرورة الاستيلاء المادي عليها، وهي تعبير عن امتداد سلطان حائز المخدر عليه ولو لم يكن في حيازته[4]، إذ تتكون الحيازة في المخدرات من عنصرين مادي ومعنوي، فالأول يشمل إحراز وتملك المخدرات، والثاني يتمثل في وجود نية الإحراز، ولا يوجد مانع قانوني من التفرقة بين العنصرين فيمكن أن يتوفر عنصر لدى شخص والعنصر الثاني لدى شخص آخر، كأن تضبط المادة المخدرة عند الزوجة، ويثبت أن ملكيتها كانت للزوج، فالعقاب يشملهما معا حتى لو وجد العنصران لدي شخصيين مختلفين[5]، ومفهوم الحيازة من منظور قانون مكافحة المخدرات مختلف تماما عن مفهومها في القانون المدني، فالمنظور الأول

1- فوزية عبد الستار، شرح قانون مكافحة المخدرات، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1990، ص33، 34.

2- فوزي جيماوي، السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر01، كلية الحقوق، 2012-2013، ص31.

3- نصر الدين مروك، مرجع سابق، ص38.

4- أسامة محمد حسن، مرجع سابق، ص103.

5- نبيل صقر، وقمراوي عز الدين، الجريمة المنظمة- التهريب والمخدرات وتبيض الأموال- في التشريع الجزائري، الجزائر، عين مليلة، دار الهدى،2008، ص88، 89.

اعتبرها محلا للتجريم والعقاب ووسع مفهوم الحيازة حتى ولو لم تكن المادة المخدرة في حيازته المـادية، أما المنظـور الثاني فقد حدد آثـارها وقرر حمايتها لاعتبارها أحد مصادر الحق [1].

والحيازة التي بينها المشرع في المادة 12 من القانون رقم 04-18 هي الحيازة من أجل الاستهلاك والاستعمال الشخصي، أي يتملكها الشخص عادة المدمن من أجل تعاطيها وتناولها، وقد اشترط المشرع نفس الشرط المشمول في الصورة الأولى المتعلقة بالاستهلاك، وهي أن تكون الحيازة من أجل الاستعمال الشخصي غير مشروعة، فالشخص الذي يحوزها بوصفة طبية لغرض العلاج فالقانون لا يعاقبه[2]، كما بين المشرع الغرض من الحيازة فميز وفرق بذلك بين مفهوم الحيازة بغرض الاستهلاك والحيازة بغرض التعامل فيها بكل صورها (التحضير البيع الشراء..) أو الاتجار غير المشروع، من خلال إضافته لمصطلح الاستعمال الشخصي، وذلك حتى لا تختلط الحيازة الواردة في التجريم مع الحيازة التي تعد صفة من صفات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وأهم ما يميز بين غرضي حيازة المخدرات هو مقدارها وكميتها، فيتحدد في الحيازة لأجل الاستهلاك أن لا تتجاوز حدود ما يستهلكه الشخص في وقت زمن قصير، ويكون في الحيازة بغرض التعاملات الأخرى التي تخرج عن النطاق الشخصي بكميات كبيرة وبلا حدود ولفترات طويلة لا تصلح إلا للبيع فيها، وللقاضي السلطة التقديرية في تحديد النوعين والغرضين من الحيازة[3].

وتجدر الإشارة إلى أن تضييق رجال الأمن وتتبع أماكن الزراعة الموجهة للاتجار غير المشروع للمخدرات خاصة مادة الحشيش أو القنب الهندي، أدى إلى إنقاص الكمية المتداولة في السوق، فالإدمان عليها والحاجة إليها باستمرار أدى بالمستهلكين إلى التفكير في حيازة بذورها وزراعتها في حدائق البيوت، وفي أحواض ترابية صغيرة داخل المنازل وذلك من أجل استنباتها لغرض الاستهلاك الشخصي[4]، الأمر الذي يطرح صورة جديدة من صور الحيازة والزراعة من أجل الاستهلاك، خاصة وأن المشرع في المادة 20 من القانون رقم 04-18 فيما يتعلق بالزراعة لم يحدد الغرض منها هل

1- عبد الحميد الشواربي، البراءة في قضايا المخدرات، مصر، المؤسسة الثقافية الجامعية،2003، ص58.

2- المادة 12 من القانون 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

3- بطاهر تواتي، مرجع سابق، ص98.

4- إلهام بوثلجي، مواطنون يحولون حدائق بيوتهم إلى مزارع للكيف، مقال منشور في مجلة بوابة الشروق، الجزائر، الصادر بتاريخ 10-10-2013، أطلع عليه بتاريخ 12-06-2017، على الساعة 12:53، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.echoroukonline.com

الاتجار أو الاستهلاك، على الرغم من اتجاه سياسة التجريم إلى الزراعة من أجل الاتجار غير المشروع نظرا لما تدره من أرباح كبيرة على صاحبها، إذ يتعين على المشرع أن يضيف فقرة جديدة في المادة 13 من القانون رقم 04-18 تتطرق إلى صورة الحيازة من أجل الزراعة المنزلية الموجهة للاستهلاك الشخصي، أو إعادة التميز بين الغرض من الزراعة من أجل الاستهلاك الشخصي أو الاتجار غير المشروع فيها في المادة 18 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، وذلك للتدقيق في فحوى النص وإبعاده عن التفسير احتراما لمبدأ الشرعية الموضوعية الذي يفرض على النص الجزائي الدقة والإلمام بجميع الصور المجرمة.

ويتضح من خلال المادة 12 من القانون رقم 04-18 أن المشرع الجزائي قد اعتمد على المعيار النوعي في تحديده لمحل الجريمة وتمييزه بأنها مادة غير مشروعة وتنتمي إلى المخدرات، والتي تشمل استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة من جهة، ولم يعتمد عليه في تحديده لصنف أو مجموعة من المواد المخدرة المتقاربة في تأثيراتها الضارة بنص جزائي يجسدها في نموذج محدد من النماذج الجرمية في قانون المخدرات، بما يحدد لها عقوبات تتناسب مع درجة خطورتها وجسامة آثارها المضرة، لأنه يبقى تصنيف غير مجدي واقعيا نظرا لتغير المواد المخدرة، وصعوبة التمييز بين المخدرات الخفيفة والثقيلة، كما اعتمد خصوصا من جهة أخرى على المعيار الكمي الذي يتجسد عند اعتبار أن المادة المخدرة المضبوطة لدى الشخص هي التي من خلالها يتحدد التكييف القانوني للواقعة بين جنحة وجناية، تحديد ما يجب فرضه من عقوبة مشددة أو عقوبة مخففة، مع بقاء كامل السلطة التقديرية للقاضي الذي يستخلصه من ظروف وملابسات القضية، خاصة مع عدم وجود رقابة عليهم من المحكمة العليا فيما يخص الكمية المضبوطة.

وفي إطار ظهور مخدرات رقمية [1]، يقتضي على المشرع الجزائري ضرورة إدراج في سياسته التجريمية لهذا النوع من المخدرات، وتجريم الحيازة من أجل الاستهلاك السمعي الذي يستعملها المدمن بواسطة أوعية رقمية وبرامج عبر الانترنت، ونظرا لخطورتها وسهولة الحصول عليها توجب على تجريمها ضمن قانون مكافحة المخدرات.

1- على سيد إسماعيل، مواقع التواصل الاجتماعي بين التصرفات المرفوضة والأخلاقيات المفروضة، مصر، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2019، ص176.

ج- عرقلة أو منع الأعوان المكلفين بمعاينة جرائم المخدرات:

إن العرقلة والمنع يعدان من الأفعال المجرمة التي تستخدم من أجل الإيذاء خاصة رجال الضبط والأعوان المكلفين بمعاينة جرائم المخدرات، هذا الإيذاء يحول بينه وبين أدائهم لمهامهم الموكلة إليهم، وتتمثل أعمال الإيذاء بالتعدي على السلامة الجسدية باستعمال القوة والعنف والسلامة المعنوية ضد الأعوان وكل التصرفات الممارسة ضدهم كالمشاجرة أو إطفاء الإنارة أو إغلاق الطريق وكل التصرفات الأخرى غير المشروعة التي تعرقل مهامهم في مكافحة جرائم المخدرات[1]، ويمكن أن تتحقق العرقلة كتعمد أخفاء المواد المخدرة أو توجيه التحقيق بطريقة سلبية سواء بالفعل أو القول أو الإيحاء، كما يمكن أن يتحقق المنع في رفض المشتبه فيه أو الحائز للمخدرات أو المؤثرات العقلية، إجراء التفتيش في أي مكان يكون محلا للتفتيش أو البحث على المادة المخدرة، كأن يرفض فتح أبواب المساكن والمحلات والعربات أو يرفض اللمس الجسدي بغرض العثور على المخدرات والمؤثرات العقلية في ثيابه[2]، وتستوي أن تكون العرقلة والمنع بطريقة عنيفة أو سلمية[3]، ويشمل هذا الفعل المجرم مختلف الأعوان المكلفين بمعاينة جرائم المخدرات رجال الضبط القضائي المتمثلين في رجال القضاء وضباط الشرطة القضائية وأعوان الضبط القضائي والموظفين والأعوان المنوط بهم قانونا بعض مهام الضبط القضائي[4]، وبمساعدة من المهندسين الزراعيين ومفتشي الصيدلة المؤهلين قانونا الذين يعملون تحت وصاية وسلطة ضباط الشرطة القضائية[5].

1- نبيل صقر وقمراوي عز الدين ، مرجع سابق، ص91.

2- محمد بن وارث، مذكرات في القانون الجزائي الجزائري، القسم الخاص، الطبعة الرابعة، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2009، ص173.

3- وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى تجريم العرقلة والمنع بالنسبة الأعوان المكلفين بمعاينة جرائم المخدرات، قد جرم المشرع في إطار القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته كذلك كل ما من شأنه إعاقة السير الحسن للعدالة خاصة، عن طريق استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب لعرقلة سير التحريات الجارية مثلا فيما يتعلق بجريمة تبيض العائدات الإجرامية المتأتية من المخدرات. المادتين 42 و44 الفقرة 02 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006.

4- المادتين 12 و14 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 10 جوان 1966.

5- المادة 36 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

وبالرجوع إلى نص المادة 14 من القانون رقم 04-18 يتضح جليا بأنه ولوقوع هذا الجرم وجب توفر الشروط التالية وهي:

- أن يؤدي الفعل إلى عرقلة ومنع الأعوان المكلفين من معاينة جرائم المخدرات.
- أن يكون الفعل وقع فعلا على الأعوان المكلفين بمعاينة جرائم المخدرات وفقا لقانون مكافحة المخدرات.
- أن يكون فعل العرقلة والمنع قد وقعا أثناء ممارسة الأعوان لمهامهم المخولة وفقا للقانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

وبحسبه فإنه في حالة عدم توفر هذه الشروط فإن الجريمة لا تحقق أصلا وفقا لمقتضى المادة 14 من القانون رقم 04-18.

ثانيا: جنـــح المخـــدرات المشـــددة:

تتمثل هذه الصور المجرمة في الجنح المشددة للمخدرات المبينة في كل من المواد 13 و15 و16 و17 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، وهي كالآتي:

أ-عرض أو تسليم مخدرات للغير بطريقة غير مشروعة:

إن صورة عرض وتسليم المخدرات تعد من الجنح الخطيرة مقارنة بصورة الحيازة والاستهلاك، لأن الأولى تستهدف خطورتها الغير، أما الثانية فتستهدف صاحبها لا غير، وعرض المخدرات يعد مبادرة أولية لاقتراحات مسبقة على فعل التسليم الحقيقي للغير، فالشخص الذي بحوزته المادة المخدرة يتفاوض مع الشخص الذي سيتعاطاها وذلك بعرضه لها وفي حالة الاتفاق يسلمها له، وهذا ما يدل على أن صورة العرض تسبق صورة التسليم[1]، ويكون العرض بهدف معاينة المادة المخدرة الواجب تسلمها سواء بمقابل أو دون مقابل مادي[2]، بينما صورة التسليم فيكون تقديم المادة المخدرة للغير قصد الاستهلاك والتعاطي، والتي تتمثل في تقديم شخص لآخر مادة مخدرة لكي يتعاطاها في غير الأحوال المصرح بها قانونا، سواء بمقابل فيعد بيعا، أو بدون مقابل أي مجانا، فالجريمة تتم بمجرد التقديم

1- لحسين بن الشيخ آث ملويا، المخدرات والمؤثرات العقلية "دراسة قانونية وتفسيرية"، الجزائر، عين مليلة، دار هومه، 2010، ص55.

2- مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص194.

للغير للاستهلاك حتى وإن لم يعقبها تعاطي المخدر مباشرة بعد التسليم، ففعل التعاطي ليس شرطا لقيام الجريمة[1].

ويتضح أن المادة 13 من القانون رقم 04-18 تشترط لقيام جنحة العرض والتسليم أن تكون المادة المخدرة موجهة للغير للاستهلاك، وأن تتم عملية العرض والتسليم بصفة غير مشروعة مخالفة للقانون، وأن لا تتم بصفة مشروعة بواسطة رخصة قانونية من أصحاب الاختصاص كالأطباء والصيادلة، لاعتبارها أفعالا مباحة لا تشكل جرائم في ظل قانون مكافحة المخدرات والصحة، إذا تمت في الحدود التي رسمها المشرع الجزائري وبرقابة تامة لتصرفاتهم.

وتجدر الإشارة إلى ظهور وسائل حديثة ومتطورة لعرض المخدرات عبر الانترنت، وهو ما يساهم في نشر تعاطي المخدرات على نطاق واسع، ويأتي ذلك نتيجة للتشجيع على استهلاكها في إطار نادي انترنت كبير يشجع بعضهم البعض على تعاطي كافة أنواع المخدرات، فيتعاونون على عرض هذه المخدرات بواسطة الانترنت ويسهلون كيفية الحصول عليها[2]، عبر طرود بريدية، إذ لا يحتاج مستعمل الانترنت سوى جهاز للبحث للاتصال بأشخاص يسلمون له المادة المخدرة[3]، سواء تم ذلك من طرف مدمنين مثله، أو من طرف صيدليات الانترنت غير المشروعة التي تعرض مختلف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، ونظرا لخطورة الوضع وتطور وسائل العرض والتسليم وجب على المشرع إعادة رسم سياسة تجريمية تعتمد على مسايرة الوضع الحالي المتأثر بالعولمة والتطور التكنولوجي، وتجريم مثل هذه الأفعال مع مراقبة جيدة لكل ما يعرض في صيدليات الانترنت غير القانونية أو من طرف الأشخاص، وإدراجها ضمن نص تجريمي مكمل للمادة 13 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها[4].

1- عزت حسنين، المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص208.

2- سمير محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص27.

3- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، " مساهمة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في الاستعراض رفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي، وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب إستراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات،2009، ص83 ، عبر الموقع الإلكتروني التالي:https://www.incb.org/documents/Publications/ePublication/E-Publication_A_FINAL.pdf

4- نفس المرجع، ص82 .

ب- تسهيل الاستعمال غير المشروع للمخدرات ودفع الغير لتعاطيها عبر الغش:

إن تسهيل الاستعمال غير المشروع للمخدرات يتمثل في تمكين الغير دون وجه حق من تعاطي المخدر، من خلال تذليل كافة الصعوبات التي تواجه المتعاطي في سبيل الحصول على المخدر قصد إساءة استعمالها[1]، وعادة ما يكون تسهيل الاستعمال والاستهلاك غير المشروع في المخدرات أو المؤثرات العقلية، بإحدى الطريقتين، إما عن طريق قيام المسهل بدور إيجابي من خلال تذليل كافة الموانع القانونية والصعوبات التي تعيق تلبية الراغب في الحصول على المادة المخدرة، أو بواسطة اتخاذ موقف سلبي يتمكن من خلاله المدمن على المخدرات من إشباع حاجاته الإدمانية[2]، ووفقا للمادة 15 الفقرة الأولى من القانون رقم 04-18 فإن جنحة تسهيل الاستعمال غير المشروع للمخدرات تتخذ عدة أشكال، تتمثل في توفير المحل لغرض تسهيل للغير من الاستعمال الغير المشروع للمخدرات، وذلك من خلال الإعداد وتخصيص مكان معين للجمهور لتعاطي المخدرات سواء كان صاحبه مالكا أو مستأجرا [3]، وسواء كان ذلك بمقابل مادي أو بصفة مجانية[4]، وتهيئة المكان للتعاطي من خلال تزويده بما قد يحتاجه المتعاطون أثناء وجودهم فيه وذلك لإضفاء جو ملائم للمتعة، ويستوي أن يكون المكان عاما أو خاصا، ويستوي أن يكون غرفة أو كوخا أو خربة أو كهفا أو بيت مهجور[5]، إذ يدخل ضمن تهيئة المكان للتعاطي التزويد بمختلف الأدوات التي يتعاطون بها المخدرات كمادة الحشيش، والحقن ولوازمها بالنسبة لمن يتعاطون الأفيون أو المورفين، وتتسع كلمة التهيئة لتشمل كل نشاط من شأنه جعل المكان صالحا لاستقبال رواده، وبذلك يدخل في عموم التهيئة أفعال التنظيف والإنارة والتهوية، ولكن ظرف التهيئة يفرض عدم التوسع في المفهوم الذي يجب أن يتطابق مع مقصود

1- أسامة محمد حسن، مرجع سابق، ص127.

2- عبد اللطيف محمد أبو هدمة بشير، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص97.

3- وقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة بين المكان وانتشار تعاطي المخدرات، خاصة النوادي الرياضية التي يلتقي فيها البعض ويشجعون بعضهم على تعاطي المخدرات، كما بينت الدراسات كذلك إلى أن أطفال الشوارع هم أكثر الناس عرضة للتدخين والحصول على المخدرات، نظرا لإمكانية التعرف على أماكن البيع والشراء، فيكونون من بين الذين يبيعونها للشباب الآخرين خاصة في المقاهي والتجمعات الأخرى، منتصر محمد عبد الحميد محمد عويضة، جريمة إدارة أو تهيئة مكان لتعاطي المواد المخدرة "دراسة مقارنة"، رسالة لنيل دكتوراه في الحقوق، مصر، جامعة القاهرة، كلية الحقوق الدراسات العليا، 2012، ص "ج".

4- المادة 15 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

5- مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص181، 182.

المشرع الجزائي، فمن غير المنطقي أن يتساوى من يقوم بتنظيف مكان أعد لتعاطي المخدرات مع من يسهل لهم ذلك بمقابل مادي، ولذلك فإن الأخذ بمفهوم التهيئة يكون انطلاقا من التفسير الضيق للمعنى الذي يقتصر مدلولها على الأفعال اللازمة لتعاطي المخدرات والمرتبطة به ارتباطا وثيقا، إذ يبقى تحديد فعل التهيئة وكافة الأعمال التي تدخل ضمنه متروكا للسلطة التقديرية للقاضي[1]، ويعاقب القانون كل الأشخاص الذين سهلوا وهيأوا الأماكن لاستعمال المخدرات، والتي تقع تحت إدارتهم وتصرفهم سواء كانوا من الملاك والمسيرين والمديرين والمستعملين، وبأية صفة كانت للفنادق أو المنازل المفروشة أو النزل، أو الحانات أو المطاعم أو النوادي، أو أي مكان للعرض، أو مخصص للجمهور[2]، إذ تعد إدارة المكان للتعاطي من قبل المدير أو المالك أو الحائز أو أي شخص آخر جريمة مستمرة، تنتهي بتوقف الجاني عن إدارة المكان المخصص للمخدرات[3].

وتشترط المادة 15 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18 لاعتبار هذا الفعل المذكور جنحة مشددة أن يكون التسهيل وقع بطريقة غير مشروعة وللاستعمال غير المشروع للمخدرات، وبمفهوم المخالفة فلا يعاقب القانون الأطباء والصيادلة الذين سهلوا تعاطي المخدرات المشروعة في الحدود والأماكن القانونية المسموحة.

وأما بالنسبة للصورة الثانية المبينة في الفقرة الثانية من المادة 15 من القانون رقم 04-18 والمتمثلة في دفع الغير لتعاطي المخدرات بصفة غير مشروعة بواسطة الغش، أي عندما يستعمل الجاني فيها مسلكا احتياليا يدفع الغير لحسن نيته أو جهالة إلى استهلاك المخدرات والإدمان عليها من خلال دسها في المواد الغذائية والمأكولات ومختلف المشروبات[4]، ويستعمل فيها الجاني الغش الذي يوهم الغير بغير حقيقة الشيء لحمله على تعاطي المخدرات، وهذا الدفع للتعاطي يدل على وجود

1- إيهاب عبد المطلب، الموسوعة الجنائية الحديثة في جرائم المخدرات" التعليق على نصوص قانون المخدرات"، المجلد الأول، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011، ص349.

2- المادة 15 الفقرة 01 من القانون 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

3- فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص50.

4- المادة 15 الفقرة 02 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

عيب يشوب إرادة الغير[1]، ويكون الهدف من استعمال وسائل الغش هو دفع الغير للاستهلاك والتعود على نوعية المواد الغذائية والمأكولات والمشروبات، وإيهامه بأنه زبون عادي، وجعله يبحث عليها مستقبلا وإدخاله إلى عالم المخدرات ويصير زبون غير عادي دون أن يشعر، ويمارس هذا الفعل المجرم عادة على تلاميذ المدارس والثانويات، وعلى الأطفال المنتمين إلى عائلات غنية قصد جعلهم يشكلون لهم مصدر رزق وترويج دائم.

ج-التصرف في العقاقير المخدرة لغير الغرض الشرعي باستعمال وصفة طبية صورية:

إن المادة 16 من القانون رقم 04-18 تجرم كل تقديم أو تسليم أو تلقي للمؤثرات العقلية في إطار مخالف للقانون وبصفة غير مشروعة من خلال تحرير وتقديم وصفات طبية صورية لغير أصحابها الفعليين الذين يعانون من المرض، وبصورة قصدية لا تحتمل الخطأ، وتستعمل لأغراض غير طبية وغير علاجية، يكون الهدف الأساس من تلك الوصفات الطبية الصورية تحقيق أرباح مالية عادة، وهذه الجريمة تأخذ ثلاثة صور تتمثل في ما يلي:

1- تقديم عن قصد وصفة طبية صورية تحتوي على مؤثرات عقلية على سبيل المحاباة[2]، وهذه الصورة قد خصها المشرع للأطباء وحدهم لاعتبارهم أصحاب الاختصاص الأصيل في تحرير وتقديم الوصفات الطبية، كون الطبيب يخول له القانون تقديم وصفة لغرض العلاج[3]، أما إذا خرج عن الغرض العلاجي والطبي ومنح عن طريق المحاباة وصفة طبية صورية بقصد تسهيل للمدمن الحصول على المخدر، فالقانون سيعاقبه لخروجه عن أخلاقيات مهنة الطب وخروجه عن الهدف العلاجي الطبي[4].

1- مجدي محمود محب حافظ، قانون المخدرات وفق أحدث التعديلات معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار العدالة، 1992، ص183.

2- لحسين بن شيخ آث ملويا، مرجع سابق، ص62.

3- المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 19-379 المؤرخ في 31 ديسمبر 2019، المحدد لكيفيات المراقبة الإدارية والتقنية والأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص الإدمانية، الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 05 جانفي 2020.

4- المادة 16 الفقرة01 من القانون رقم 04- 18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

2- تسليم مؤثرات عقلية بدون وصفة أو مع العلم بالطابع الصوري أو المحاباة للوصفات الطبية[1]، وهذه الصورة قد خصها المشرع للصيادلة الذين منحهم القانون اختصاص أصيل ورخصة قانونية في حيازة المؤثرات العقلية[2]، على أن يقدموها لصاحبها الذي يحمل وصفة طبية لهدف علاجي محض، فإن الخروج عن أخلاقيات مهنة الصيدلي وتسليمها دون وصفة وعن طريق المحاباة وبصورة صورية يجعله عرضة للمساءلة الجزائية والعقاب بعقوبة شديدة لاعتبارهم من الأشخاص المؤتمنين على هذه المواد الخطيرة[3].

3- الحصول على المؤثرات العقلية قصد البيع أو محاولة الحصول عليها بواسطة وصفات طبية وصفات صورية وتتعلق هذه الصورة بالمريض الذي يتعاطى المؤثرات العقلية وله رخصة للحصول عليها، ولكن يستغل هذا الظرف العلاجي لإعادة بيعها لأشخاص آخرين، أو للشخص غير المريض والمدمن الذي يحاول الحصول عليها بواسطة وصفة صورية، للحصول عليها من المستشفى أو الصيدلية أو مريض فعلي، ويكون القصد من الحصول عليها إما استهلاكها بصفته مدمنا أو بيعها[4].

د- التعامل غير المشروع في المخدرات:

إن المشرع طبقا لنص المادة 17 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18 قد جرم التعامل غير المشروع في المخدرات من خلال الصور التي حددها والتي تشمل كلا من الإنتاج أو الصنع أو الحيازة أو العرض أو البيع أو الوضع للبيع أو الحصول أو الشراء قصد البيع أو التخزين أو الاستخراج أو التحضير أو التوزيع أو التسليم بأية صفة كانت، أو السمسرة أو الشحن أو النقل عن طريق العبور أو نقل المواد المخدرة[5]، والمشرع في هذه المادة بالذات تفادى **مصطلح المتاجرة**، لاعتباره فعلا يستلزم التكرار، فالقيام بهذا السلوك يكون بصفة عرضية أو مرة واحدة وبالتالي فهو لا يدخل ضمن المتاجرة،

1- لحسين بن شيخ آث ملويا، مرجع سابق، ص63.

2- المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 19-379 المؤرخ في 31 ديسمبر 2019، المحدد لكيفيات المراقبة الإدارية والتقنية والأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص الإدمانية.

3- المادة 16 الفقرة 02 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

4- المادة 16 الفقرة03 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

5- المادة 17 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

وهو ما يجعل صاحبه يفلت من العقاب، وهو ما تنبه له المشرع الجزائري في هذا النص وعوضه بمصطلحات البيع أو الشراء من أجل البيع أو العرض للبيع لكي لا يتملص الجاني من العقوبة[1]، والتي تعد أفعالا مجرمة مستقلة عن بعضها البعض، إذ يكفي وجود فعل واحد لارتكاب الجريمة وتحمل العقاب[2].

وعلى الرغم من تفادي مصطلح المتاجرة الذي كان قد أقره القانون رقم 85- 05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها في المادة 243 منه، والذي ألغي بموجب المادة 38 من القانون 04-18 وعوّض بصور أكثر دلالة لعدم إفلات أي شخص من العقاب[3]، إلا أنه يعاب على المشرع الجزائي أنه لم يساير هذا التعديل مع القوانين الأخرى المرتبطة بالقانون رقم 04-18، فهو لم يغير مصطلح المتاجرة في المخدرات الذي أعاد إقراره في كل من المادتين 51 الفقرة 05 البند 03 من و51 مكرر 01 الفقرة من قانون الإجراءات الجزائية الصادر بموجب الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 يوليو2015، وهذا ما يتعارض جملة وتفصيلا مع السياسة الجزائية التجريمية التي تحاول دائما حصر الصور المجرمة بدقة وفقا لمبدأ الشرعية موضوعية منسجمة مع شرعية إجرائية، سيما أن القانون رقم 04-18 الصادر في سنة 2004، كان سباقا على تعديل نص المادة 51 الفقرة 05 البند 03 و51 مكرر 01 الفقرة 04 من قانون الإجراءات الجزائية التي كانت سنة 2015[4]، والتي سبق وأن عدلت في سنة 2006 بموجب القانون 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، أين كانت تنسجم مع تعديل القانون رقم 04-18 الذي أقر بعدم وجود مصطلح المتاجرة، إذ أقرت المادة 51 الفقرة 05 البند 03 منه على

1- لقد تجنب المشرع الجزائري في ظل نص المادة 17 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها مصطلح **المتاجرة** في المخدرات، لكون هذا الفعل يتطلب تكرار الفعل المتمثل في تصرف البيع والشراء، القرار الصادر عن المحكمة العليا، الغرفة الجزائية، ملف رقم 0913552، المؤرخ في 20-03-2014، المجلة القضائية للمحكمة العليا، العدد الثاني، 2014، ص384.

2- القرار الصادر عن المحكمة العليا، الغرفة الجزائية، القسم الأول، ملف رقم 1001049، المؤرخ في 23-04-2015، المجلة القضائية للمحكمة العليا، العدد الأول، 2015، ص389.

3- المادتين 17 و38 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

4- المادتين 51 الفقرة 05 البند 03 و51 مكرر 01 الفقرة 04 من الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015.

مصطلح جرائم المخدرات وليس المتاجرة في المخدرات[1]، وبحسبه يقع على عاتق المشرع الجزائري إلغاء مصطلح المتاجرة في مختلف النصوص الجزائية الأخرى المرتبطة بقانون مكافحة المخدرات.

إن المشرع في المادة 17 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18 يجرم كل أفعال التعامل بالمخدرات بصفة غير مشروعة، والتي تتم بغير ترخيص قانوني يخضع إلى الأحكام المنصوص عليها في المادتين 04 و05 من نفس القانون، والتي تبين أن الترخيص لا يسلم للقيام بالعمليات المذكورة في المادة 17 منه، إلا إذا كان استعمال النباتات والمواد والمستحضرات موجها لأغراض طبية وعلمية محضة، ويكون منح الترخيص بناء على تحقيق اجتماعي مسبق حول السلوك الأخلاقي والمهني للشخص طالب الترخيص، ونظافة سوابقه العدلية من الجرائم التي لها علاقة بهذا القانون، إذ يكلف وزير الصحة شخصيا بمنح وتسليم هذا الترخيص[2].

وتجدر الإشارة إلى أن نص المادة17 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18، قد نصت على فعل الحيازة معتبرة إياها جنحة مشددة مستقلة عن غيرها من الجنح الأخرى المنصوص عليها في نفس المادة وهي المذكورة على سبيل الحصر والمتمثلة في الإنتاج أو الصنع أو العرض أو البيع أو الوضع للبيع أو الحصول أو الشراء قصد البيع أو التخزين أو الاستخراج أو التحضير أو التوزيع أو التسليم بأية صفة كانت، أو السمسرة أو الشحن أو النقل عن طريق العبور ونقل للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وهذا ما يجعلنا أمام التنصيص على فعل الحيازة مرتين ضمن نفس القانون مرة بصفتها جنحة بسيطة وهي المحددة في المادة 12 من نفس القانون والتي سبق ذكرها، ومرة بصفتها جنحة مشددة وهي المحددة في المادة 17 الفقرة 01، فبالمقارنة بين نصي المادتين نستشف بأن إقرار المشرع للحيازة في المادة 12 هي مبررة وفي مكانها الصحيح لأنها جاءت لغرض الاستهلاك، بينما الحيازة المذكورة في المادة 17 الفقرة 01 جاءت بدون ذكر الغرض منها، ولذلك فإن المشرع لم يضعها في مكانها الصحيح وبالتالي لا تؤدي دورها كفعل مجرم، فلا يعقل ذكر فعل الحيازة مرتين كتجريم

1- المادة 51 الفقرة 05 البند الثالث من القانون رقم 06-02 المؤرخ في 20 ديسمبر2006، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد84، الصادرة في 24 ديسمبر 2006.

2- المواد 17 الفقرة 01 و 04 و05 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

وبوصف مختلف مع عدم تبيان مآلها هل وجودها مرتبط بذاتها أو من أجل غرض معين غير مشروع.

ولمعرفـة سبب إغفال المشرع في ذكر الغرض من الحيـازة في المـادة 17 من القانون رقم 04-18 يتعين الرجوع إلى الأصل الحقيقي لصدور هذه المادة بالتحديد، وهو ما وجدناه في المادة 3 (أ) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الموقعة في 20 ديسمبر 1988 بفيينا، وهي الاتفاقية التي صادقت عليها الجزائر والتزمت بتطبيق بنودها بتاريخ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-41 المؤرخ في 28 يناير 1995، وقد نصت المادة 3 (أ) من الاتفاقية على أنه يجب على الدول الأطراف تجريم أفعال " حيازة أو شراء أية مخدرات أو مؤثرات عقلية لغرض ممارسة أي نشاط يتعلق بإنتاج أية مخدرات أو مؤثرات عقلية أو صنعها، أو استخراجها أو تحضيرها أو عرضها أو عرضها للبيع أو توزيعها أو بيعها أو تسليمها بأي وجه كان أو السمسرة فيها، أو إرسالها، أو إرسالها بطريق العبور، أو نقلها أو استيرادها وتصديرها"، وهذه الاتفاقية قد ألزمت الدول الأطراف فيها على اتخاذ كافة التدابير لتجريم تلك الأفعال في قوانينها الداخلية، في حالة ارتكابها عمدا، وهو الأمر الذي قامت به الجزائر بإدراجها ضمن منظومتها الجزائية الداخلية التزاما منها ببنود الاتفاقية الدولية، والملاحظ هنا أن الاتفاقية وضحت الغرض من الحيازة، وهو الأمر الذي لم تبينه المادة 17 من القانون رقم 04-18، وبحسبه فيجب عند الاعتماد على التفسير الضيق من طرف القاضي الجزائي في التمييز بين الحيازتين انطلاقا من المادة الأم أي من النص الأصلي، لاسيما أن الاتفاقيات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية وفقا للشرط القانونية تسموا على القانون، ويربط فعل الحيازة المجرم بالأغراض الأخرى، باعتبارها أنها لم تصدر لذاتها وإنما لتحقيق غرض يتمثل في الأفعال المجرمة الأخرى والمحصورة، إذ يجب على قضاة المحكمة العليا إصدار اجتهاد قضائي يفرق ويميز بين الحيازة كجنحة والحيازة كجناية ويبين الغرض من وجودهما، كما يجب أساسا كذلك إعادة تعديل هذه المادة بما يتلاءم وفحواها الحقيقي الذي يبين الغرض من وجود فعل الحيازة، بنفس سياسة التجريم المحددة للأفعال المذكورة ضمن الاتفاقية وباختلاف في العقاب لأنه من صميم خصوصية المجتمع الذي ترتكب في إقليمه تلك الجرائم، سيما أن جل الاتفاقيات تترك مسألة العقاب للدولة الطرف المنضمة إليها.

وللإشارة فقد جرم المشرع بالإضافة إلى ارتكاب الصور المحددة في المادة 17 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18، الشروع أو المحاولة في ارتكاب مثل هذه الجنح، وفقا لنص خاص في المادة

17 الفقرة 02 من نفس القانون، احتراما منه للقواعد العامة التي تنص على عدم وجود الشروع في الجنح إلا بنص خاص وفقا للمادة 31 من قانون العقوبات، إذ تتمثل العبرة من تجريم الشروع في ارتكاب الجنح المحددة في المادة 17 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18 نظرا لخطورتها، وأن المشرع قام بتجنيحها وأن الأصل فيها جنايات، كما أن الجنايات لا تحتاج إلى نص خاص لتجريم الشروع في ارتكابها، لوجود نص صريح وفقا للقواعد العامة يجرمها والمتمثل في المادة 30 من قانون العقوبات.

وقد جرّم المشرع وفقا للمادة 23 من القانون رقم 04-18 كذلك فعل المشاركة ذات وصف جنحي، والتي عادة ما تشترط لتحقيقها أو لقيامها اجتماع الإرادة بين الفاعل الأصلي والشريك في ارتكاب جنحة المخدرات، وتحقق إحدى هذه الجنح نتيجة الاتفاق المبرم بينها، إذ تكمن الغاية من تجريم فعل المشاركة في تمكين ضباط الشرطة القضائية ورجال الأمن وكل الأعوان المكلفين بملاحقة الفاعلين الأصلين ومشاركيهم للبحث عن الأدلة المثبتة لارتكابهم للحيلولة دون طمس معالم الجريمة، لأن القبض على الفاعل الأصلي يترك المجال كافيا ليطمس شركاؤه معالم الجريمة وإخفائها[1].

الفرع الثاني: مظـــاهر العقـــاب في جنـــح المخـــدرات:

لقد حدد المشرع الجزائري أنواع العقوبات المقررة والواجبة تطبيقها على من تثبت إدانته في أي جنحة من جنح المخدرات المقررة في القانون رقم 04-18، فالمشرع مثلما وضع مواد تجرم الأفعال الجنحية المتعلقة بالمخدرات، والمتمثلة في الجنح البسيطة المحددة في المادتين 12 و14 والجنح المشددة المحددة في كل من المواد 13 و15 و16 و17 الفقرة 01، فقد خصها بالمقابل بعقوبات تختلف بحسب نوعها ودرجة خطورتها، تطبيقا لمبدأ شرعية التجريم والعقاب، إذ نجد أنه قسم هذه العقوبات إلى عقوبات أصلية وأخرى تكميلية، ويختلف تقديرها باختلاف الفعل الجنحي المجرم، وذلك إتباعا لنمط العقاب المقرر في القواعد العامة في المحددة في قانون العقوبات في المواد من 05 إلى 18، وسنوضح مظاهر العقاب في جنح المخدرات التي أقرها القانون 04-18 فيما يلي:

أولا: الصور المقررة لمعاقبة مرتكبي جنح المخدرات.

لقد أقر المشرع الجزائي الجزائري في ظل القانون رقم 04-18 عقوبات لجنح المخدرات، تنوعت بين عقوبات أصلية، وأخرى تكميلية، سوف نبينها فيما يلي:

1- المختار أعمرة، "**السياسة الجنائية ودورها في الحد من الاتجار في المخدرات وتعاطيها دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون**"، **المجلة المغربية للإدارة والتنمية**، المغرب، العدد المزدوج99-100، أكتوبر 2011، ص171.

أ- العقوبات الأصلية المقررة لجنح المخدرات.

إن المشرع في ظل القانون رقم 04-18 قد أقر عقوبات أصلية في جنح المخدرات للشخص الطبيعي والشخص المعنوي على حد سواء، فهي تختلف باختلاف الجنح المجرمة، فقد شملها بعقوبات متفاوتة بحسب الفعل المرتكب في مادة الجنح كالآتي:

- عاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة مالية من 5.000 دج إلى 50.000 دج أو بإحدى هتين العقوبتين كل من يرتكب جنحة الاستهلاك أو الحيازة من أجل الاستهلاك الشخصي للمخدرات بصفة غير مشروعة.

وكان يتعين على المشرع الجزائي الاتجاه نحو سياسة جزائية تلح على استبدال مسألة العقاب على المستهلك، إلى سياسة تتبنى تدابير وقائية وعلاجية فعالة تسهم في عدم عودته إلى استهلاكها والتعامل فيها بصفة غير مشروعة.

- وعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 200.000 دج كل من يعرقل أو يمنع بأي شكل من الأشكال الأعوان المكلفين بمعاينة جرائم المخدرات أثناء ممارستهم لوظائفهم أو مهامهم .

- وعاقب بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة من 100.000دج إلى 500.000 دج كل من يسلم أو يقوم بعرض المخدرات بطرق غير مشروعة للغير بهدف الاستعمال الشخصي.

- عاقب بالحبس من خمسة سنوات إلى خمس عشرة سنة وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج على كل من يسهل للغير الاستعمال غير المشروع للمخدرات بمقابل أو مجانا، سواء بتوفير المحل لهذا الغرض أو بأية وسيلة أخرى، وكذلك الأمر بالنسبة لكل الملاك والمسيرين والمديرين والمستغلين للفنادق والمنازل والحانات والمطاعم والنوادي والأماكن المخصصة للجمهور، الذين يسمحون باستعمال المخدرات داخل المؤسسات وملحقاتها وكافة الأماكن المذكورة، وكل من يضع المخدرات في مواد غذائية أو مشروبات للغير دون علمه وباستعمال طرق الغش.

- عاقب كذلك بالحبس من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة وبغرامة من 500.000دج إلى 1.000.000دج كل من قدم وسلم وصفة طبية صورية على سبيل المحاباة تحتوي على مؤثرات عقلية، أو حاول الحصول عليها لغرض البيع بواسطة وصفات طبية صورية.

- عاقب بالسجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة وبغرامة من 5.000.000 دج إلى 50.000.000 دج، كل من قام أو شرع بالقيام بطريقة غير مشروعة بإنتاج أو صنع أو حيازة أو

عرض أو بيع أو وضع للبيع أو حصول أوشراء قصد البيع أو تخزين أو استخراج أو تحضير أو توزيع أو تسليم بأية صفة كانت، أو سمسرة أو شحن أو نقل عن طريق العبور أو نقل للمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية[1].

وللعلم فالمشرع قد عاقب على فعل الشروع في الجنح المحددة في المادة 17 الفقرة 01 بنفس العقوبات المقررة على الجريمة المرتكبة فعلا، كما عاقب على المحرض والمشجع، والشريك في ارتكاب الجنح السابقة للمخدرات والمذكورة في المواد من 12إلى 17 الفقرة 01 من القانون 04-18، بنفس العقوبات المقررة للجنح وبنفس عقوبة الفاعل الأصلي[2].

ولنجاح السياسة العقابية في مكافحة الجنح المشددة المحددة في المادة 17 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18، كان يتعين على المشرع إعادة النظر في الوصف الجزائي للصور المحددة في هذه المادة وإعتبارها جنايات والعقاب عليها بالسجن المؤبد، بالنسبة للأشخاص الذين يقومون بمثل هذه الأفعال، سواء كانوا فاعلين أصلين أو محرضين أو مشجعين أو شركاء، نظرا لعدم فعالية هذه النصوص وانتشار هذه الجنح المشددة في الجزائر وعدم انخفاضها.

وبغض النظر عن العقوبات الأصلية المقررة للشخص الطبيعي قد خص المشرع عقوبة للشخص المعنوي[3]، الذي يرتكب جنح المخدرات المبينة في المواد من 13 إلى غاية 17 من القانــون رقم 04-18، تتمثل في الغرامة[4]، والتي تعادل خمس مرات المقررة للشخص الطبيعي[5]، فتحديد المشرع للغرامة بخمس مرات للشخص المعنوي في جنح المخدرات ما هو إلا تحقيقا للمساواة في العقوبة بينها

1- المواد 12 و14و13و15و16و17 الفقرة 01 بالترتيب من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

2- المادتين 22 و23 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

3- وللإشارة فإن الشخص المعنوي يعد مجموعة من الأشخاص والأموال تتحد فيما بينها لتحقيق غرض معين، يعترف لها بالشخصية القانونية والذمة المالية وأهلية التقاضي، عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الجزء الأول، الجزائر، دار ريحانة، 1999، ص52.

4- تعد الغرامة التي أقرها المشرع في المادة 25 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، من العقوبات الأصلية التي تدخل في مادة الجنح والتي تتجاوز 20.000دج استنادا للمادة 05 الفقرة 02 ، والمادة 18 مكرر من قانون العقوبات.

5- المادة 25 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

وبين الشخص الطبيعي، هذا الأخير الذي تكون الغرامة مرتبطة بعقوبة أخرى سالبة للحرية، الأمر الذي لا يتوافق مع طبيعة الشخص المعنوي، وهو ما أدى بالمشرع إلى مضاعفة الغرامة المالية إلى خمس مرات.

ب-العقوبات التكميلية المقررة لجنح المخدرات.

إن المشرع الجزائي قد أقر في ظل القانون رقم 04-18 المتعلق بمكافحة المخدرات عقوبات تكميلية لجنح المخدرات بالنسبة للشخص الطبيعي مكملة للعقوبات الأصلية المتمثلة في السجن والغرامة، ففي حالة الإدانة بجنح المخدرات، فإن القانون يخول للجهة القضائية المختصة أن تقتضي بعقوبة الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية والعائلية من خمس سنوات إلى عشر سنوات [1]، وتتمثل هذه الحقوق المختلفة طبقا للقواعد العامة وفي ظل المادة 09 مكرر 01 من قانون العقوبات، والتي تشمل العزل أو الإقصاء من جميع الوظائف والمناصب العمومية التي لها علاقة بالجريمة، والحرمان من حق الانتخاب أو الترشح ومن حمل أي وسام، وعدم الأهلية لأن يكون مساعدا محلفا، أو خبيرا، أو شاهدا على أي عقد، أو شاهدا أمام القضاء إلا على سبيل الاستدلال، والحرمان من حمل الأسلحة، والتدريس، وإدارة مدرسة أو الخدمة في مؤسسة للتعليم بوصفه أستاذا أو مدرسا أو مراقبا، وعدم الأهلية ليكون وصيا أو قيما، وسقوط حقوق الولاية كلها أو بعضها، تسري من تاريخ انقضاء العقوبة الأصلية أو الإفراج عن المحكوم عليه.

ويمكن للقاضي الحكم على الجاني بعقوبة المنع من ممارسة المهنة التي ارتكبت بمناسبتها لمدة لا تقل عن خمس سنوات، فالمشرع أقر هذه العقوبة للأشخاص الذين خول لهم القانون التعامل المشروع بالمخدرات من أطباء وصيادلة لمخالفتهم للقانون[2]، ويمكنه كذلك إصدار عقوبة المنع من الإقامة بالنسبة للمواطن الجزائري لارتكابه جنح المخدرات لمدة لا تفوق خمس سنوات ، من خلال حظر تواجد الجاني والمحكوم عليه في بعض الأماكن، طبقا لما تنص عليه الأحكام المنصوص عليها في قانون

1- المادة 29 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

2- المادة 29 الفقرة02 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

العقوبات في المادة 12 منه[1]، وبالنسبة للأجانب يجوز للمحكمة أن تقر عقوبة المنع من الإقامة بصفة نهائية أو مؤقتة لمدة لا تقل عن 10 سنوات، يترتب عليها بقوة القانون منعه من الإقامة وطرد المحكوم عليه بعد انقضاء العقوبة، إذ يعاقب الشخص الأجنبي الذي خالف عقوبة المنع من الإقامة بالتراب الوطني المحكوم بها عليه، بالحبس من 03 أشهر إلى 03 سنوات وبغرامة من 25.000 دج إلى 300.000 دج [2] .

ومن ضمن العقوبات التكميلية التي يقرها القانون رقم 04-18 على مرتكب لجنح المخدرات عقوبة سحب جواز السفر وسحب رخصة السياقة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وذلك لسد الطريق عن كل من ينقل ويشحن عبر العبور أو يسمسر في المواد المخدرة، وكذا المنع من حيازة أو حمل سلاح خاضع للترخيص لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وبمجرد الحكم عليه تصبح الحيازة على السلاح محظورة، والترخيص بحمله منعدم ولا يجدد.

كما أقر المشرع عقوبة تكميلية أخرى بمصادرة الأشياء التي استعملت أو كانت ستستعمل في ارتكاب جنح المخدرات، أو الأشياء الناجمة عنها، إذ يتضح أن المشرع في فلسفته الجزائية وفي إطار قانون رقم 04-18 اعتمد على إقرار المصادرة كعقوبة تكميلية محددة في المادة 29، وكتدبير وقائي بعدي احترازي في ظل المادتين 06 و32 من نفس القانون.

وأقر أيضا عقوبة الغلق لمدة لا تزيد عن 10 سنوات بالنسبة للفنادق والمنازل المفروشة ومراكز الإيواء والحانات والمطاعم والنوادي وأماكن العروض أو أي مكان مفتوح للجمهور أو مستعمل من قبل الجمهور، حيث ارتكب المستغل أو شارك في ارتكاب جنح المخدرات[3]، وحتى العيادات والصيدليات

1- المادة 29 الفقرة 02 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، والمادة 12 من قانون العقوبات.

2- إن القانون رقم 04-18 كان سباقا في إقرار عقوبة تكميلية المتعلقة بالمنع من الإقامة بالنسبة للأجانب في 2004، ثم نظمها بعد ذلك قانون العقوبات في 2006. أنظر في ذلك :المادة 13 من القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2006.

3- المادة 29 الفقرة الأخيرة من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها.

التي سهلت الحصول على هذه المواد بطرق غير مشروعة[1]، طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادتين سابقا في المادتين 15 و16 من القانون رقم 04-18 .

وأما بالنسبة للعقوبات التكميلية المقررة للشخص المعنوي فهي تشمل ضرورة الحكم بحل المؤسسة الذي ينتج عنه إعدام الوجود القانوني للشخص المعنوي أي المؤسسة، الذي يؤدي إلى زوال الترخيص القانوني الممنوح لها من طرف الدولة، وزوال المؤسسة المطلق والنهائي[2]، أو الحكم بغلق المؤسسة مؤقتا لمدة لا تتجاوز خمس سنوات[3]، والذي ينتج عنه توقيف الشخص المعنوي أو المؤسسة عن مزاولة نشاطها المعتاد لمدة زمنية محددة وبصفة مؤقتة دون المساس بالوجود القانوني لها[4].

ثانيا: أثر الأعذار والظروف على تطبيق العقوبة في جنح المخدرات:

لقد أقر المشرع الجزائي في ظل القانون رقم 04-18 سياسة عقابية في جنح المخدرات تتخذ من الأعذار المعفية والمخففة والظروف المخففة والمشددة أداة في تطبيق العقوبة وتقديرها، وهو ما سنبينه فيما يلي:

أ- الأعذار المعفية والمخففة من العقاب في جنح المخدرات:

لقد أقر المشرع في ظل القانون رقم 04-18 أعذارًا معفية ومخففة للعقاب[5]، فنص على عذرين معفيين من العقاب في جنح المخدرات، يشمل الأول العلاج من الإدمان والتسمم، والثاني عند التبليغ عن جنح المخدرات، فبالنسبة للعذر المعفي الأول فإنه يشمل جنحة الاستهلاك للمادة المخدرة بصفة غير مشروعة المنوه عنها في المادة 12 من نفس القانون، فهذا القانون من أولوياته اتجاه المستهلكين

1- لحسين بن الشيخ آث ملويا، مرجع سابق، ص84.

2- عمر سالم، المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية وفقا لقانون العقوبات الفرنسي الجديد، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1995، ص58.

3- المادة 25 الفقرة 03 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها.

4- عمر سالم، المرجع السابق، ص72 و73.

5- تتشكل الأعذار القانونية من نوعين تتمثل في الأعذار المعفية والأعذار المخففة، فتمثل الأولى مانعا للعقاب، وهي أعذار لا تقرر إلا بنص، ولا يجوز القياس فيها، يهدف منها المشرع إلى تشجيع مرتكبي الجرائم على التراجع والإبلاغ والكشف عن الجرائم قبل وقوعها والإخبار عن المجرمين، بينما تمثل الثانية الأعذار القانونية المخففة التي يحددها القانون على سبيل الحصر، أشرف توفيق شمس الدين، شرح قانون العقوبات-القسم العام- النظرية العامة للجريمة والعقوبة، الطبعة الثالثة، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2013 -2014، ص512، ص518، وعبد الله أوهايبية، شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام، الجزائر، دار موفم للنشر، 2015، ص443.

هو الوقاية والعلاج من التسمم والإدمان، ولهذا أقر بأنه لا يجوز متابعة مستهلكي المخدرات والذين استعملوها بطرق غير مشروعة، إذا ثبت أنهم خضعوا للعلاج مزيل التسمم أو كانوا تحت المتابعة الطبية منذ حدوث الوقائع المنسوبة إليهم، ولا تمارس الدعوى العمومية ضد الأشخاص الذين امتثلوا للعلاج الطبي الموصوف لهم لإزالة الإدمان والتسمم وتابعوه حتى النهاية، كما يمكن لقاضي التحقيق أو قاضي الأحداث إخضاع المتهم بجنحة استهلاك المخدرات لعلاج التسمم في ظل تدابير المراقبة الطبية والخبرة المتخصصة التي تبرز مدى ضرورة العلاج، وفي حالة استمرارية تنفيذ قرار العلاج الطبي يمكن للجهة القضائية المختصة أن تعفي الشخص من العقوبة المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 04-18، وفي حالة امتناعه عن تنفيذ قرار الخضوع للعلاج المزيل للتسمم تطبق عليه العقوبات المقررة في جنحة الاستهلاك[1].

ويعفى من العقاب المقرر لجنح المخدرات كل من يبلغ عنها السلطات الإدارية والقضائية، قبل البدء في تنفيذها أو الشروع في ارتكابها[2]، وهذا الإعفاء يمثل نوعا من المكافأة يمنحها المشرع للشخص المبلغ الذي يجب على تبليغه أن يكون سابقا لوقوع الفعل، حتى يمنح للسلطات المختصة من رجال شرطة ودرك ورجال قضاء من اتخاذ كافة التدابير الأمنية والإستراتيجية على القبض على الجناة متلبسين بجرمهم، ويجب أن تكون المعلومات التي يبلغ بها صادقة ودقيقة وإلا انقلب هذا التبليغ على المبلغ واعتبر بلاغا كاذبا يتحمل عنه مسؤولية جزائية.

وقد أقر المشرع عذرا قانونيا مخففا للعقوبة في جنح المخدرات المحصورة في المواد من 12 إلى 17، يتمثل في حالة تخفيض عقوبة مرتكب الجريمة أو شريكه إلى النصف، متى تمكن من إيقاف

1- وللإشارة فإن شروط الإعفاء من العقوبة في جنحة استهلاك المخدرات بصفة غير مشروعة تتمثل في :
-وجود خبرة طبية متخصصة تثبت أن حالته الصحية تستوجب العاج من التسمم، - صدور أمر من قاضي التحقيق أو قاضي الأحداث يقضي بإخضاعه للعلاج المزيل للتسمم، -صدور حكم من الجهة القضائية المختصة بإلزامه بالخضوع للعلاج المزيل للتسمم. المواد من 06 إلى 11 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

2- المادة 30 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

الفاعل الأصلي أو الشركاء في ارتكاب جنح المخدرات وجرائم أخرى من نفس الطبيعة، وذلك بشرط أن يتم بعد تحريك الدعوى العمومية[1].

ب- الظروف المخففة والمشددة في جنح المخدرات:

لقد أقر المشرع في ظل القانون رقم 04-18 ظروفا مخففة وأخرى مشددة للعقوبة في جنح المخدرات، تشمل الظروف المخففة كل العناصر أو الوقائع التي تضعف من جسامة الجريمة، بشرط أن لا يكون التخفيف في العقوبة أقل من الحد الأدنى لها، إذ يتمتع القاضي بسلطة تقديرية في تقريرها[2]، وتطبق أحكام المادة 53 من قانون العقوبات على جنح المخدرات[3]، بشروط أن يتقيد القاضي في إصدار العقوبة بالحدود المبينة في ظل القانون رقم 04-18 بأن لا يتجاوز التخفيض 3/2 من العقوبة المقررة في كل الحالات، وأن لا يرتبط بالحالات التي حددتها المادة 26 من القانـون رقم 04-18 والتي تتمثل في استخدام الجاني للعنف أو الأسلحة، أو ارتكب الجنحة أثناء ممارسته وتأديته لوظيفة عمومية، أو إذا كان الجاني من ممتهني الصحة أو من المكلفين بمكافحة المخدرات أو استعمالها، أو إذا تسببت المخدرات في وفاة شخص أو عدة أشخاص أو إحداث عاهة مستديمة، أو في حالة إضافة الجاني لمواد تزيد من خطورتها[4].

أما بالنسبة للظروف المشددة [5]، فقد أقر المشرع تطبيقها في حالتين، تتمثل الأولى في حالة تسليم أو عرض المخدرات بطريقة غير مشروعة على الغير بهدف الاستعمال الشخصي، بشرط أن يكون من القصر أو المعوقين أو شخص يخضع للعلاج من الإدمان أو أي شخص يكون ضمن مراكز تعليمية

1- المادة 31 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

2- عبد الحميد الشواربي، الظروف المشددة والمخففة للعقاب، مصر،الإسكندرية، منشأة دار المعارف، 1998، ص33.

3- يمكن للقاضي تطبيق أحكام المادة 53 من قانون العقوبات في فقرتيها 03 و04، وألا تخرج سلطته التقديرية عن القيود المبينة في المادتين 26 و27 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

4- المادتين 28 و26 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

5- إن الظروف المشددة للعقاب تقترن بظروف الجريمة، يعاقب من خلالها المجرم بعقوبات أشد من حيث النوع والمقدار من العقوبة المقررة في الجريمة البسيطة، وتتميز هذه الظروف بأن المشرع يحددها سلفا كظرف العود، عبد الله أوهايبية، مرجع سابق، ص449 و450.

أو تربوية أو تكوينية أو صحية أو اجتماعية أو داخل هيئات عمومية، فنص المشرع في هذه الحالة على تشديد العقوبة إلى الضعف فتصبح العقوبة بالحبس من سنتين إلى عشرون سنة، وبغرامة من 100.000دج إلى 1.000.000دج[1]، ولمضاعفة العقوبة يشترط القانون أن تقع تلك الجنح على أشخاص محددين بذواتهم يشملون كلا من:

– القصر وهم الأشخاص الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشر وفقا للمنظور الجنائي[2].

– المعاقون مهما كان سنهم أو جنسهم، والذين يعانون من عجز أو أكثر وراثي أو خلقي أو مكتسب يحد من قدرتهم على ممارسة أي نشاط يرتبط بحياتهم اليومية والشخصية والاجتماعية نتيجة إصابة وظائفهم الذهنية أو الحركية أو العضوية الحسية[3].

– المدمن المعالج لحالات التسمم والذي يمثل الشخص الخاضع للعلاج لغرض إزالة التبعية النفسانية أو التبعيات النفسانية الجسمانية تجاه المادة المخدرة[4].

– أن يتم التسليم والعرض في إحدى الأماكن الآتية والمتمثلة في المراكز التعليمية أو التربوية أو التكوينية مثل المدارس الجامعات ومراكز التكوين المهني، أو المراكز الصحية كالمستشفيات والمراكز الصحية، والمراكز الاجتماعية كدور الشباب، والهيئات العمومية التابعة للدولة كالبلديات ومختلف مقرات الإدارات ومراكز الأمن.

ويظهر أن الحد الأقصى لهذه العقوبة والمتمثلة في 20 سنة حبسا يبقى غير كاف ولا يؤدي دوره، خاصة وأنها تستهدف فئات هشة غير واعية بخطورة المخدرات، يجب على المشرع إعادة النظر في الوصف الجزائي لهذه الجنح وإعتبارها جنايات وإقرار عقوبة تتلاءم وطبيعة هذه الفئات، تتمثل في السجن المؤبد.

1– المادة 13 الفقرة 02 من القانون رقم 04–18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها.

2– المادة 02 التي تعرف الطفل القاصر من القانون رقم 15–12 المؤرخ في 15 جويلية 2015، المتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية، العدد39، الصادرة في 19 جويلية 2015.

3– المادة 02 من القانون رقم 02–09 المؤرخ في 08 ماي 2002، المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 14 ماي 2002.

4– المادة 02 الفقرة 10 و11 من القانون رقم 04–18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

وتتمثل الحالة الثانية في ظرف العود[1]، الذي أقر له المشرع في جنح المخدرات في ظل القانون رقم 04-18 عقوبات مشددة تشمل عقوبة السجن المؤبد بالنسبة للجنح المعاقب عليها بالحبس من 10 سنوات إلى 20 سنة، والسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة بالنسبة للجنح المعاقب عليها بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات، بالإضافة إلى تضعيف العقوبة بالنسبة لباقي الجنح[2]، وذلك لا يكون إلا إذا اقترنت هذه الجنح بظرف العود، الذي يشترط لتوفره أحكام قانونية تتمثل في أن يصدر ضد المتهم بجريمة جديدة حكم جنائي سابق بسبب ارتكاب جريمة ما، يوصف بالنهائية ويكون متعلقا بعقوبة أصلية، وصادرا عن جهة قضائية مختصة وطنية، وأن لا يكون الحكم السابق موقف التنفيذ أو زال أثره بالعفو، وأن يرتبط العود بارتكاب جريمة جديدة مستقلة عن الأولى أو من نفس نوع الجرم الأول ومهما كانت خطورتها[3]، وتمثل صحيفة السوابق العدلية الوسيلة القضائية المبينة للجرائم السابقة والمرتكبة والتي صدر خلالها حكم سابق والتي تسهل على القاضي معرفة تطبيق ظرف العود المشدد من عدمه.

وتجدر الإشارة أن سياسة العقاب على جنح المخدرات لا تخرج على القواعد العامة في العقاب، خاصة في مسألة تقادم العقوبة في الجنح، خاصة وأن القانون رقم 04-18 باعتباره قانونا خاصا لم يشر إلى هذه المسألة[4]، الأمر الذي يفرض تطبيق القواعد العامة المحددة في قانون الإجراءات الجزائية، التي أقرت صراحة في المادة 612 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية بأن الجنح التي لا تتقادم عقوبتها هي الجنح المتعلقة بأفعال إرهابية وتخريبية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والرشوة[5]، وبما أن الجنح البسيطة والمشددة المحددة في المواد من 12 إلى غاية 17 الفقرة 01 من

1- ويفيد العود ارتكاب شخص لجريمة أو أكثر بعد الحكم عليه حكما باتا من أجل جريمة سابقة، يترتب على توفر هذا الظرف تشديد العقوبة إلى ما يزيد على الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجرم المرتكب. أشرف توفيق شمس الدين، مرجع سابق، ص526.

2- المادة 27 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

3- عبد الله أوهايبية، مرجع سابق، ص455 وما يليها.

4- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

5- المادة 612 مكرر من القانون رقم 04-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد71، الصادرة بتاريخ 10 نوفمبر 2004.

القانون رقم 04-18 لا ترتبط بهذه الأنواع من الجرائم، فهي من الجنح التي تتقادم وفقا للقواعد العامة المحددة في المادة 614 من قانون الإجراءات الجزائية وذلك بعد مضي خمس (05) سنوات كاملة ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه هذا القرار أو الحكم نهائيا، وفي حالة ما إذا كانت عقوبة الحبس المقضي بها تزيد على الخمس سنوات فإن مدة تقادم العقوبة تكون مساوية لهذه المدة[1]، أي أن الصور المحدد في القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، وفي كل من المادتين 12 و14 تكون مدة تقادم العقوبة 05 سنوات كاملة، بينما الصور المحددة في المادة 13 فتكون مدة التقادم فيها 10 سنوات تبدأ كاملة، أما الصور المحددة في المادتين 15 و16 فتكون مدة التقادم فيها 15 سنة كاملة، وأما الصور المحددة في المادة 17 الفقرة 01 فتكون مدة التقادم فيها 20 سنة كاملة، وتبدأ مدة التقادم في جميع هذه الحالات الجنحية من تاريخ صدور حكم أو قرار نهائي.

المطلب الثاني

مظاهر التجريم والعقاب في جنايات المخدرات

إن المشرع الجزائري في ظل القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، وفضلا عن سنه سياسة تجريمية وعقابية في جنح المخدرات فقد أقر كذلك صورا ومظاهر تجريمية وعقابية لجنايات المخدرات، انطلاقا من معيار جسامة وخطورة جرائم المخدرات، وذلك انطلاقا من الجرائم الخطرة المنتشرة في الجزائر، والتزاما من الجزائر بالاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الخصوص خاصة، والتي ترتبط أساسا بالإجرام المنظم العابر للحدود الوطنية، وسنبرز أهم مظاهر التجريم والعقاب في جنايات المخدرات التي أقرها القانون رقم 04-18 فيما يلي:

الفرع الأول: مظاهر التجريم في جنايات المخدرات:

لقد أقر المشرع الجزائي الجزائري في إطار نصه على القانون رقم 04-18 صورا مختلفة تدخل في إطار وصف الجنايات، وقد خصها بسياسة تجريمية متنوعة على حسب الفعل المرتكب، وذلك في

1- المادة 614 من الأمر رقم 75-46 المؤرخ في 17 جوان 1975، المتضمن تتميم وتعديل الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد53، الصادرة بتاريخ 04 جويلية 1975.

إطار البعد الإستراتيجي التجريمي للمجتمع الدولي، الذي يحث كافة الدول الأعضاء إلى تجريم مختلف الأفعال الإجرامية الخطيرة ذات البعد العابر للأوطان، والذي يشمل عادة كل الأفعال المرتبطة بالتصدير والاستيراد والزراعة والتهريب وغيرها من الأفعال المجرمة، وهي الجنايات التي سنبينها فيما يلي:

أولا: جنايات التعامل والتأطير غير المشروع في المخدرات المحددة في المواد 17فقرة 03 و18و19 من القانون رقم 04-18: وتشمل هذه الجنايات مختلف الصور المجرمة التالية:

أ- التعامل غير المشروع في المخدرات من طرف جماعة إجرامية منظمة:

إن المشرع الجزائري في ظل الفقرة 03 من المادة 17 من القانون رقم 04-18 قد أقر تجريم كل صور التعامل المذكور سابقا والمحددة في الفقرة الأولى من المادة 17 من نفس القانون، والمتمثلة في القيام بطريقة غير مشروعة بإنتاج أو صناعة أو حيازة أو عرض أو بيع أو وضع للبيع أو حصول وشراء قصد البيع أو التخزين أو استخراج أو تحضير أو توزيع أو تسليم بأية صفة كانت، أو سمسرة أو شحن أو نقل عن طريق العبور أو نقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، واعتبرها جناية لارتكابها من قبل جماعة إجرامية منظمة.

ويتضح من ذلك بأن المشرع الجزائري قد أبدى اهتماما بضرورة مكافحة هذا النوع من الجنايات، انطلاقا من الواقع العملي من جهة، الذي أثبت ظهور هذا النوع من الجرائم الخطيرة، خاصة في القبض على 99 شخص ينشطون في شبكات دولية من جنسيات تعمل في تهريب المخدرات مختلفة في الفترة الممتدة بين 1973 و1974 [1]، ووصولا إلى الالتزامات الدولية من جهة أخرى، خاصة وأن المجتمع الدولي قد أدرك خطورة ارتباط الاتجار غير المشروع بالمخدرات كنشاط إجرامي دولي وما يتصل به من أنشطة إجرامية أخرى منظمة، وذلك لما يهدده من أمن واستقرار وسيادة الدول، وهو الأمر الذي أبرزته ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، والتي كان لها الفضل في ظهور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية "باليرمو" لسنة 2000[2].

1- مسعود عبيد الله، مرجع سابق، ص150.

2- أنظر لأسباب إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، والتي اعتمدها المؤتمر في جلسته العامة السادسة المنعقدة في ديسمبر1988.

ولقد اشترط القانون رقم 04-18 لاعتبار هذا التعامل غير المشروع بجميع صوره جناية ارتكابه من قبل جماعة إجرامية منظمة، هذه الأخيرة التي لم يعرفها المشرع الجزائري في منظومته الوطنية الداخلية، وإنما اقتصر على تعريف قريب منها من حيث الالتقاء مع بعض خصائصها، فقد عرف جمعية الأشرار في المادة 176 من القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل للأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات بأنها" كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته وعدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الإعداد لجناية أو أكثر أو لجنحة أو أكثر، معاقب عليها بخمس سنوات حبس على الأقل، ضد الأشخاص أو الأملاك تكون جمعية أشرار، وتقوم هذه الجريمة بمجرد التصميم المشترك على القيام بالفعل"، فهذه المادة تحدد وتبين ركنين أساسين في تكوين جمعية أشرار يتمثل الأول في حصول تفاهم واتفاق بين شخصين أو أكثر، أما الركن الثاني فيتمثل في أن يكون الغرض من هذا الاتفاق هو تحضير أو ارتكاب لجناية أو جنحة ضد الأشخاص أو الأموال.

ولكن يبقى هذا التعريف مشوبا بالنقص مقارنة مع اتساع مصطلح الجماعة الإجرامية المنظمة، الذي بينته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 والتي صادقت عليها الجزائر في 2002، معتبرة بأنها جماعة محددة البنية مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة زمنية، وتقوم بفعل مدبر بهدف ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم الخطيرة المحددة في هذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية[1]، إذ تتميز الجريمة المنظمة عبر الوطنية مقارنة مع تكوين جمعية أشرار بأنها من الجرائم الخطيرة الذات الوصف الدولي والتي تمتاز بالتدبر والتخطيط وتتعدى حدود الدول أو الدولة الواحدة، بينما تقتصر جمعية الأشرار داخل النطاق الوطني[2] .

وتجدر الإشارة أنه في صورة البيع للمخدرات والمؤثرات العقلية في إطار الجماعات المنظمة، قد أصبحت عصابات المخدرات تستغل العولمة لتسهيل معاملاتها غير المشروعة وذلك عبر استخدام شبكة الانترنت في تسهيل البيع للمخدرات والنباتات المخدرة، ونظرا لاتساع هذه الممارسات واحتراما

1- المادة 02 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي عرضت للمصادقة من قبل الجمعية العامة في الدورة 55 في نوفمبر 2000، وهي الاتفاقية التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 10 فيفري 2002، الجريدة الرسمية، العدد09، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2002.

2- وللعلم فإن المشرع الجزائري عرف مصطلح الجماعة الإجرامية المنظمة في 2002 بمصادقته على الاتفاقية المكافحة لها، قبل تحديده لتكوين جمعية أشرار وقبل إصداره للقانون رقم 04-18 المتعلق بالمخدرات الذي كان في سنة 2004.

لمبدأ الشرعية التي تفرض ضرورة حصر كافة الأفعال الإجرامية في نصوص محددة ومضبوطة، يقع على عاتق المشرع إضافة مادة في القانون رقم 04-18 يقر فيها بتجريم ومعاقبة كل بيع أو معاملة غير مشروعة للمخدرات أو المؤثرات العقلية أو النباتات المخدرة والخاضعة للرقابة عبر الانترنت، لكي لا يفلت أصحاب هذه الممارسات من دائرة التجريم والعقاب.

ب- تسيير أو تنظيم أو تمويل التعامل غير المشروع بالمخدرات المحدد في المادة 17 من القانون رقم 04-18:

لقد جرم القانون رقم 04-18 في ظل المادة 18 كل الأفعال المتعلقة بتسيير أو تنظيم أو تمويل كل النشاطات المذكورة سابقا في المادة 17 في فقرتها الأولى، وهنا يخاطب القانون رؤساء العصابة الإجرامية وكبار المجرمين الذين يتعاملون في المخدرات بطرق غير مشروعة، والذين عادة يعملون في خفاء وسرية تامة ولا يظهرون في المعاملات المذكورة، فهم الأشخاص الذين يقومون بالأعمال التالية:

- التسيير من خلال إدارة المعاملات واختيار الأماكن والوقت الملائم وتحضير كافة الظروف المناسبة وإعطاء التوجيهات مع ممارسة السلطة[1].

- التنظيم الذي يدل على التخطيط المحكم والتحضير والتنسيق بين الأفراد لتحقيق الأهداف المنشودة[2].

- التمويل وهو التكفل بالمصاريف المادية وتوفير كل الدعم اللوجستيكي الذي يسهل التعاملات المختلفة في المخدرات بالطرق غير المشروعة[3].

إن كل هذه النشاطات يقوم بها من له السلطة على باقي الأفراد المنظمين في الدولة الواحدة أو عبر مختلف دول العالم، والتي تتسم أعمالهم بالإحكام والسرية لعدم تعقبهم وتتبعهم والإفلات من العقوبة.

وللعلم فإن المشرع في المادة 18 من القانون رقم 04-18 قد بنى أرضيتها في التجريم على جنايات التسيير والتنظيم والتمويل بالنسبة للتعاملات غير المشروعة للمخدرات المحددة في المادة17 الفقرة 01، من المادة 03 البند أ الفقرة 05 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع

1- بطاهر تواتي، مرجع سابق، ص152.

2- محمد أمين صبحي، مرجع سابق، ص137.

3- فاطمة العرفي، وليلى إبراهيم العدواني، مرجع سابق، ص144.

في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، والتي نصت على نفس التعاملات غير المشروعة التي بينتها المادة 17 في الفقرة 01 من البند أ من المادة 03 من نفس الاتفاقية[1].

ج- التصدير أو استيراد المخدرات أو المؤثرات العقلية:

إن التعامل والاتجار غير المشروع في المخدرات أصبح في ظل ظهور العولمة لا يعترف بالحدود المرسمة دوليا، نظرا لتمكن تلك العصابات الدولية من اختراق واجتياح وتفادي مراكز المراقبة وكل المعابر والحدود بسهولة، والتي وسعت من نطاق تعاملها المتمثل في التصدير والاستيراد للمواد المخدرة، هذا ما فرض على المجتمع الدولي وضع الاتفاقية الوحيدة لمكافحة المخدرات لسنة 1961، والتي أقرت وألزمت الدول الأعضاء فيها بتجريم وتخصيص أشد العقوبات بالنسبة لاستيراد وتصدير المواد المخدرة[2]، وهو الأمر الذي أكدته الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988[3].

والجزائر من الدول المصادقة على تلك الاتفاقيات، وقد التزمت بتجريم أفعال التصدير والاستيراد ضمن منظومتها الجزائية الداخلية، خاصة في ظل قوانين الصحة المتعاقبة[4]، والقانون رقم 04-18 الذي اعتبر الفعل جنايتين خطيرتين، لما تؤديه من انتشار واتساع نطاق ومجال تداول المخدرات، عن طريق النقل المادي لها من دولة إلى أخرى[5].

1- علما أن المادة 03 من الاتفاقية بينت أن الدول المنظمة لها ملزمة باتخاذ كافة التدابير لتجريم الأفعال في قوانينها الداخلية في حالة ارتكابها عمدا، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لـ20 ديسمبر 1988، والتي صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-41 المؤرخ في 28 فيفري 1995.

2- المادة 36 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

3- المادة 03 الفقرة أ البند 01 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات و المؤثرات العقلية المعتمدة في 20 ديسمبر 1988.

4- قانون الصحة لسنة 1962، وكذا 1975، و1976، و1985 والتي جرمت الاتجار غير المشرع بالمخدرات في صور التصدير والاستيراد.

5- المادتين 02 الفقرة 15 و19 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

ويقصد بالتصدير في مجال المخدرات إخراج المادة المخدرة من أراضي الجمهورية الجزائرية إلى أي دولة وبأية كيفية كانت[1] .

بينما يقصد بالاستيراد إدخال المخدرات إلى أراضي الدولة الجزائرية بأية وسيلة كانت[2]، وتتم الجناية سواء وقعت كلها أو بعضها في الإقليم الجزائري أو خارجه وهذا طبقا للأحكام العامة التي نص عليها قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية الجزائري[3].

ويشترط لقيام جنايتي التصدير والاستيراد أن يتما بطريقة غير مشروعين وبدون رخصة قانونية[4]، فيتم النقل المادي للمخدرات عبر مختلف الطرق والمنافذ البرية والبحرية والجوية وبالوسائل المواتية حتى عن طريق البريد[5]، كما جرم فعل الاستيراد على إطلاقه فلم يضع القانون رقم 04-18 حدا أدنى للكمية غير المعاقب عليها[6]، إذ يدخل في نطاق التجريم في الأعمال التحضيرية للتصدير أو الاستيراد كتوضيب المواد المخدرة بغية نقلها[7].

ويلاحظ أن المشرع الجزائي الجزائري في ظل السياسة التجريمية قد عالج جناية التصدير والإستيراد للمخدرات أو المؤثرات العقلية ضمن القانون 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها[8]، وكذلك ضمن الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب، الذي يحيل طبقا للمادة 02 منه[9] إلى القانون رقم 79-07 المتضمن قانون الجمارك تعريف التهريب في المادة 324 على أنه "كل إستيراد وتصدير للبضائع خارج المكاتب الجمركية خرقا لأحكام

1- نصر الدين مروك، مرجع سابق، ص34.

2- نبيل صقر وقمراوي عز الدين، مرجع سابق، ص108.

3- المادة 03 من قانون العقوبات، والمواد من 582 إلى 589 من قانون الإجراءات الجزائية. وكذا عبد الله أوهايبية ، مرجع سابق، ص146.

4- وللعلم وبمفهوم المخالفة فإن المشرع قد نظم عمليات التصدير والاستيراد بصفة مشروعة للأغراض الطبية والعلمية في ظل المرسوم التنفيذي رقم 07-228 المؤرخ في 30 جويلية 2007 المتضمن لكيفيات منح الترخيص باستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية لأغراض طبية أو علمية، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 05 أوت 2007.

5- بطاهر تواتي، مرجع سابق، ص156.

6- نصر الدين مروك، مرجع سابق، ص34،35.

7- محمد أمين صبحي، مرجع سابق، ص137.

8- المادة 19 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

9- المادة 02 من الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية، العدد59، الصادرة بتاريخ 28 أوت 2005، المعدل والمتمم.

المواد 51 و53 مكرر و60 و62 و64 و221 و222 و223 مكرر و226"[1]، والتي تعد المخدرات والمؤثرات العقلية من البضائع المهربة[2]، وباستقراء هذه النصوص يتبين أن المشرع الجزائي الجزائري قد اتبع سياسة تجريمية لم تترك مجالا لإفلات أي مجرم من العقاب، وفرق بين وصف جناية التصدير والإستيراد غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية المبين في المادة 19 من القانون رقم 04-18 والمعبر عنه في المادة 02 من نفس القانون بأنه كل نقل مادي للمخدرات والمؤثرات العقلية من دولة لأخرى، وبيّن وصف جناية التهريب المحددة في المادة 15 من الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب الذي يدخل ضمن أفعاله التصدير والإستيراد، ووضع معيارا للتفرقة بينهما على أساس دخول وخروج البضاعة عبر المكاتب الجمركية أو خارجها، فإذا تم التصدير والإستيراد عبر المكاتب الجمركية تطبق عليه المادة 19 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، وإذا تم التصدير والإستيراد خارج المكاتب الجمركية يوصف بأنه جناية تهريب ويطبق عليه المادة 15 من الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب.

ثانيا: جنايات إنشاء وتحضير المخدرات والمؤثرات العقلية المحددة في المادتين 20 و21 من القانون رقم 04-18:

أ- زراعة المخدرات:

إن الاكتفاء بتجريم إنتاج المخدرات دون تجريم فعل الزراعة للنباتات المخدرة المنتجة لها يؤدي إلى نقص الحلقة الأهم من سلسلة التجريم وإفلات أصحابها من التجريم والعقاب، خاصة أو مصطلح الإنتاج يختلف اختلافا كبيرا على مصطلح الزراعة، إذ أنه لا يمكن اعتبار كل إنتاج هو زراعة مع

1- القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979، المتعلق بقانون الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد30، الصادرة بتاريخ 24 جويلية 1979، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فيفري 2017، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2017.

2- لقد اعتبرت المحكمة العليا أن المخدرات بضاعة وتدخل ضمن تعريف البضائع المحددة في المادة 05 الفقرة ج من القانون رقم 79-07 المتضمن قانون الجمارك والمعدلة في المادة 02 من القانون رقم 17-04 المعدل والمتمم للقانون 79-07. القرار الصادر عن المحكمة العليا، الغرفة الجنائية، ملف رقم 686852، المؤرخ في 19-05-2011، مجلة المحكمة العليا، العدد الأول، 2012، ص388.

إمكانية اعتبار أن الإنتاج جزء من أعمال الزراعة، ولا يمكن اعتبار بذر البذور وغرس الشتلات ورعاية النباتات المخدرة من ضمن الأعمال التحضيرية للإنتاج، هذا الأمر الذي فرض ضرورة تجريم فعل الزراعة لاعتباره أساس وجود المخدرات ومنشأها الطبيعي الأول، وهو ما سرع في تجريمه، والذي وجد أساسه الردعي في النصوص الدولية التي كانت سباقة على تجريمها نظرا لخطورتها على نفسية الإنسان، لاسيما اتفاقية جنيف في 1925 وبانكوك بتيلاندا في 1931، والاتفاقية الدولية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، وصولا إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988 التي أقرت أشد العقوبات[1]، وهو ما تأثر به المشرع الجزائري وأقره في منظومته الجزائية المتعاقبة، مما أدى به إلى تجريم زراعة المخدرات فيها، بصفة غير مشروعة أي المستخدمة لغير الأغراض الطبية والعلمية طبقا للمادة 20 من القانون رقم 04-18، وقد خص بالزراعة المتعلقة بخشخاش الأفيون، وشجرة الكوكا ونبات القنب، واعتبرها من الجنايات لما تمثله الزراعة من مصدر للإنتاج المحلي داخل الدولة والذي سيتم تحويله إلى دول أخرى، وقد خص المشرع هذه الأنواع الثلاث لخطورتها والمشتقات التي يمكن أن تحضر منها لمواد ومؤثرات عقلية أكثر خطورة وسمية.

ويقصد بالزراعة في مفهوم هذا النص وضع النبات أو الشجرة المخدرة في الأرض والتعهد برعايتها إلى حين النضج وحصاد الزرع [2]، إذ تشمل كل العمليات والمراحل من الزرع إلى الجني لبذور مخدرات الأفيون والكوكا والقنب، زراعة تتسم بعدم مشروعيتها وعدم ترخصيها، وهو الفعل المحدد في المادة 02 الفقرة 12 والمتعلق بأي نبات من جنس القنب والذي يشمل الأطراف المزهرة أو المثمرة من نبتة القنب، وكل شجيرة من فصيلة الخشخاش المنوم، وكل نوع من أشجار الكوكا ومن جنس إريتروكسيلون[3]، إذ يعتبر البعض أن فعل الزراعة يعد صورة من صور الإنتاج بالمفهوم الواسع، ولكن تخصيص المشرع مادة منفردة للزراعة عن الإنتاج سببه أن الزراعة هي المرحلة الأولية في التعامل، وليست شروعا في الإنتاج، فإن لم يعاقب عليها بصورة منفصلة سيؤدي ذلك إلى الإفلات عدد كبير من المجرمين من العقاب [4].

1- بطاهر تواتي، مرجع سابق، ص158.

2- فاطمة العرفي، وليلى إبراهيم العدواني، مرجع سابق، ص146، وفوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص21.

3- المادتين 20 و02 الفقرة 05 و06 و07 و08 و12 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

4- محمد أمين صبحي، مرجع سابق، ص138.

ويتضح من خلال المادة 20 من القانون رقم 04-18 أن المشرع في جناية الزراعة لم يأخذ بعين الاعتبار أسلوب الزرع، ولا كمية المزروعات لتحديدها، ولم يعطي أهمية للمرحلة التي بلغتها مزروعات المخدرات المحددة في النمو، إذ جرم وعاقب على جناية الزرع مهما كانت المرحلة التي وصل إليها الزرع أو النبات في النمو، كما أنه اشترط لقيام الجريمة أن يضبط الشخص وهو في حالة يباشر فيها عملية الزراعة للمواد والنباتات المخدرة ، فحيازته لتلك النباتات وحدها يعد من قبل الأعمال التحضيرية المجرمة بموجب فعل حيازة مواد محظورة لا بموجب جناية زراعة مواد ونباتات مخدرة.

ب- صناعة أو نقل أو توزيع سلائف أو تجهيزات أو معدات لهدف استعمالها في زراعة المخدرات أو إنتاجها أو صناعتها بطريقة غير مشروعة:

إن أول من قام بتجريم هذه الأفعال هو الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، والتي أقرت في مادتها الأولى الفقرة 01 "أ" البند الرابع بأن تتخذ الدول الأطراف فيها كل التدابير وتجريم كل الأفعال ضمن قوانينها الداخلية في حالة ارتكابها عمدا كل صنع أو نقل أو توزيع معدات أو مواد، أو مواد كانت مدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني، والتي تستخدم من أجل الزراعة أو الإنتاج أو صنع المخدرات أو المؤثرات العقلية بشكل غير مباشر[1].

ونظرا لالتزام المشرع الجزائري بالاتفاقية الدولية أدرج تلك الجرائم بصورها المختلفة في منظومته الداخلية وبالتحديد في نص المادة 21 من القانون رقم 04-18، إذ قام بتجريم كل أفعال صناعة أو نقل أو توزيع سلائف أو تجهيزات أو معدات لهدف استعمالها في زراعة المخدرات أو إنتاجها أو صناعتها بطريقة غير مشروعة، واعتبرها من الجنايات الخطيرة لما تشكله من تفاقم لآفة المخدرات في الدولة أو في دول العالم.

ويقصد بالسلائف وفقا للمادة 02 الفقرة 03 من القانون رقم 04-18 بأنها كل المنتجات الكيماوية التي تستخدم في عمليات صنع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وهي المنتجات التي حصرتها وضبطتها الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 في المادة 03 الفقرة الأولى البند "أ" 04، ضمن فئتين من مقسمة على إثنين وعشرون مركبا كيماويا[2]،

1- المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات و المؤثرات العقلية المعتمدة في 20 ديسمبر 1988.

2- تشمل هتين الفئتين كل من المواد الموجودة ضمن الجدول الأول والجدول الثاني والتي يمكن تعديلها من حين لآخر.

وتمتاز هذه السلائف بأنها عبارة عن المواد التي تساعد على تصنيع مخدرات بأشكال بسيطة وغير مكلفة، نذكر منها عللا سبيل المثال لا الحصر حمض الليبسرجيك وحمض الكبريتيك وحمض فنيل الخل والسافرول[1]، يتم إضافتها إلى المادة المخدرة مثل برمنجات البوتاسيوم والتي تدخل في صناعة الكوكايين، كما يتم إضافتها إلى مواد غير مخدرة لتعطي بالنتيجة مواد مخدرة كعقار الأمفيتامينات[2]، وهي من المواد سهلة التهريب من دولة لأخرى لصعوبة إثبات سوء استخدامها، سيما أنها تستخدم في نشاطات مشروعة كصناعة المنتجات الغذائية ومستحضرات التجميل[3]، وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولي وقصد تلافي خطورة هذه السلائف، يقوم دوريا بمراقبة تصديرها واستيرادها، وكل الآثار التي قد تنتجها[4]، ومدى مساهمتها في صناعة المخدرات[5].

ويقصد بالتجهيزات والمعدات كل الآليات والوسائل المنقولة وغير المنقولة كمختلف المعدات المستعملة للزراعة كالجرار أو مختلف الأجهزة الأخرى المساعدة في الصناعة والإنتاج كالأجهزة المخبرية وآلات التغليف والتقطيع...ألخ[6].

وقد اشترط المشرع لقيام جناية صناعة أو نقل أو توزيع تلك السلائف والتجهيزات والمعدات أن تكون بهدف استعمالها من قبل الجاني شخصيا أو من طرف الغير المتحصل عليها من الجاني بعلم منه لأغراض الزراعة المتعلقة بخشخاش الأفيون، ونبتة الكوكا والقنب، أو الإنتاج الذي يشمل عملية

1- محمود زكي شمس، أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي "فقها – تشريعا–اجتهادا– قضاء" الجزء الثاني، سوريا، دمشق، نشر خاص، 2000، ص763.

2- طارق غلاب، مرجع سابق، ص26.

3- عماد ظاظا، "**السلائف الكيمياوية**"، **مقال منشور في مجلة أصداء الأمانة**، الصادر عن مجلس وزراء الداخلية العرب، العدد 11، 2005، ص88.

4- وذلك عن طريق إنشاء كل من نظامي حاسبيين عالميين، يتمثل الأول في نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر" بن أونلاين" الذي أطلق في مارس 2006، ليصبح العمود الفقري لمراقبة السلائف على الصعيد الدولي، ويتمثل الثاني في نظام الإخطار بحوادث السلائف " بيكس" وهو نظام حاسوبي مكمل لنظام " بن أونلاين" أطلق سنة 2012. أنظر في ذلك: الأمم المتحدة، تقرير 2016، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ص 45.

5- علما أنه في أكتوبر 2016 قد أبلغت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الأمين العام، بمقترح يخص إدراج مادة N– فينيتيل–4– بيبريدون (NPP) ومادة 4–أنيليتو N – فينيتيل بيبريدين(ANPP) ، وهما سليفتان للفينتانيل " المحورة" ، في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988. أنظر في ذلك: الأمم المتحدة، تقرير 2016 حول" السلائف والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة 2016، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ص01.

6- بطاهر تواتي، مرجع سابق، ص162.

فصل الأفيون وأوراق الكوكا والقنب وراتينج القنب عن نباتها، أو الصناعة للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية والتي تشمل جميع العمليات غير الإنتاج كعمليات التنقية وتحويل المخدرات إلى مخدرات أخرى، وأن تكون تلك الأنشطة المتمثلة في الصناعة والنقل والتوزيع تتسم بالصفة غير المشروعة، وانعدام الرخصة القانونية لمباشرتها[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الجنايات سابقة الذكر والمتعلقة عموما بكافة التعاملات غير المشروعة في المخدرات أو المؤثرات العقلية، والمتعلقة بالصور المحددة في المواد من 17 الفقرة 02 و03 و18و19 و20 و21 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين به، والمرتبطة أساسا بكافة التعاملات المتصلة بجماعات إجرامية منظمة، وكل ماله علاقة بتسيير أو تنظيم أو تمويل مثل هذه التعاملات، وكل تصدير أو استيراد أو زراعة للمخدرات، أو صناعة أو نقل أو توزيع للسلائف أو مختلف التجهيزات أو المعدات المستخدمة في الزراعة أو الإنتاج أو الصناعة، تمتاز بطبيعة أنها تتجاوز النطاق الإقليمي للدولة الجزائرية، واكتساب هذه الأفعال الموصوفة بجنايات الطابع غير الوطني سواء ما تعلق الأمر في مصدرها أو مروجيها أو في مستهلكها تعاطيا وإدمانا، أو في ارتكاب أفعالها من رعايا دول مختلفة، يحقق لها صفة الدولية بالمفهوم الواقعي الفعلي، إذ تمتاز هذه الجنايات بالانتقال المباشر من دول المصدر إلى دول الاستهلاك، أو الانتقال غير المباشر من خلال العبور داخل إقليم دولة إلى أخرى، لتصل إلى دولة المستقر، فالواقع العملي أثبت وجود عنصر الدولية في مثل هذه الجنايات والتي تتعدد فيها جنسيات الفاعلين من زراعيين أو موردين أو متعاملين غير شرعيين في المخدرات أو المؤثرات العقلية.

الفرع الثاني: مظاهر العقاب في جنايات المخدرات:

لقد خص المشرع الجزائي الجزائري وفقا للقانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، وفي إطار احترام مبدأ الشرعية الموضوعية القائمة على أساس التجريم والعقاب لا يكون إلا بقانون ووفقا له، لكل الجنايات المجرمة سابقة الذكر عقوبات تتلاءم مع خطورتها وصفتها، وهو ما سنبينه فيما يلي:

1- المادتين 21 و02 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

أولا : الصور المقررة لمعاقبة مرتكبي جنايات المخدرات:

لقد أقر المشرع الجزائي الجزائري في هذا الخصوص عقوبات بالنسبة للفاعلين الأصلين والشركاء والمساهمين والمحرضين والمشجعين، تتراوح بين عقوبات أصلية وأخرى تكميلية سوف نبينها فيما يلي:

أ- العقوبات الأصلية المقررة في جنايات المخدرات:

إن القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، قد أقر لمعاقبة الشخص الطبيعي عقوبة السجن المؤبد في جنايات المخدرات العبر الوطنية والمتمثلة أساسا في قيام جماعة إجرامية منظمة بطريقة غير مشروعة بإنتاج أو صنع أو حيازة أو عرض أو بيع أو وضع للبيع أو حصول أو شراء قصد البيع أو التخزين أو استخراج أو تحضير أو توزيع أو تسليم بأية صفة كانت، أو سمسرة أو شحن أو نقل عن طريق العبور أو نقل للمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، كما عاقب بنفس عقوبة السجن المؤبد كل من قام بتسيير أو تنظيم أو تمويل كل النشاطات المذكورة سابقا والمحددة في المادة 17 في فقرتها الأولى[1].

كما عاقب بعقوبة السجن المؤبد كل من قام بطريقة غير مشروعة بتصدير أو استيراد مخدرات أو مؤثرات عقلية، إذ يتبين بأن معالجة المشرع الجزائي الجزائري لهذه الجناية كانت في ظل المادتين 19 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها[2]، و15 من الأمـر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب[3]، وقد اتبع سياسة عقابية زجرية فعاقب على جناية الإستيراد والتصدير للمخدرات أو المؤثرات العقلية بالسجن المؤبد سواء تمت عبر المكاتب الجمركية أو خارجها مع اختلاف الوصف أو التكييف القانوني لها، فعاقب عليها بالمؤبد سواء بوصفه استيرادا أو تصديرا أو وصفه تهريبا متى توافرت أركانها المنوه عنها في المادتين المذكورتين أعلاه، فقد بيّنا فيما سبق في سياسة التجريم لهذه الجناية بأن كلا الوصفين يختلفان عن بعضهما انطلاقا من معيار ارتكابهما داخل أو خارج المكتب الجمركي، فالأول يتعلق بجناية تصدير واستيراد داخل المكاتب الجمركية، والثاني يتعلق بتصدير واستيراد ذات وصف تهريب

1- المادتين 17 الفقرة 03 و 18 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

2- المادة 19 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

3- المادة 15 من الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب.

خارج المكاتب الجمركية، وعلى أساس هذا المعيار يكيف القاضي ويعاقب على هذه الجناية، ويقرر أي القانونين واجب التطبيق، فحتى لو أخطأ القاضي في التكييف الملائم في الوصف القانوني لكل منهما، فإن العقوبة واحدة ولا ينتج عن هذا الخطأ في التكييف أي أثر، لاعتبار أن العقوبة تكون مبررة طبقا لأحكام المادة 502 من قانون الإجراءات الجزائية التي قد أقرت صراحة بأنه:" لا يتخذ الخطأ في القانون المستشهد به لتدعيم الإدانة بابا للنقض متى كان النص الواجب تطبيقه فعلا يقرر العقوبة نفسها ".

إن المشرع في ظل نفس القانون قد عاقب بعقوبة السجن المؤبد في الجنايات الواقعة في الإقليم الجزائري كل من قام بطريقة غير مشروعة بزراعة خشخاش الأفيون أو شجيرة الكوكا أو نبات القنب، وكل من قام بصناعة أو نقل وتوزيع سلائف أو تجهيزات أو معدات، إما بهدف استعمالها في زراعة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو في إنتاجها أو صناعتها بطريقة غير مشروعة، وإما مع علمه بأن هذه السلائف أو التجهيزات أو المعدات المختلفة ستستعمل لهذا الغرض غير المشروع[1].

وللعلم فإن المشرع في هذا المجال قد خصص نفس عقوبة السجن المؤبد للمحرض أو المشجع أو الشخص الذي يحث على ارتكاب مختلف الجنايات سابقة الذكر، وعاقب بنفس عقوبة الفاعل الأصلي الشريك أو من قام بعمل ولو تحضيري في جنايات المخدرات.

ويعد السجن المؤبد من العقوبات المقررة لجنايات المخدرات نظرا لخطورتها، وهي تمثل أقصى العقوبات الأصلية السالبة للحرية، والتي يتحقق منها الإيلام عن طريق حرمان المحكوم عليه بها من التمتع بالحرية بصفة مطلقة ونهائية ولمدة مؤبدة غير محددة الأجل[2]، وهي تستغرق حياة المحكوم عليه كلها[3]، وتقرر في الجرائم الخطرة[4]، وهي عقوبة تلي عقوبة الإعدام في المادة الجزائية، المقررة لجرائم أقل خطورة من الجرائم المقررة لها عقوبة الإعدام، وتنفذ في المؤسسات العقابية التي حددها قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين[5]، وعلى الرغم من ترتيب عقوبة السجن

1- المادتان 20 و21 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

2- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص415.

3- أشرف توفيق شمس الدين، مرجع سابق، ص448.

4- براء منذر كمال عبد اللطيف، "**عقوبة السجن مدى الحياة دراسة مقارنة**"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، العراق، المجلد 14، العدد08، سبتمبر 2007، ص317.

5- عبد الله أوهايبية، مرجع سابق، ص407.

المؤبد في ظل قانون العقوبات الجزائري ضمن المرتبة الثانية في العقوبات الأصلية السالبة للحرية مقارنة مع عقوبة الإعدام[1]، إلا أن عقوبة السجن المؤبد تعد أخطر من عقوبة الإعدام لأن هذه الأخيرة تنهى حياة المحكوم عليه نهائيا، بينما العقوبة الثانية تجعله يموت ميتة بطيئة، والملاحظ أن الأخذ بعقوبة السجن المؤبد عوض الإعدام مفاده الاتجاهات الفلسفية المنادية إلى إلغاء عقوبة الإعدام والتحفظ على تطبيقها نظرا لمساسها بحياة الإنسان.

وعلى الرغم من انتشار هذا التوجه الذي يعتبر أن السجن المؤبد له أثر ردعي في نفس صاحبه، إلا أنه في تقدير بعض الفقهاء يجب على المشرع إعادة رسم سياسة عقابية يتم فيها إدراج عقوبة الإعدام فيما يخص الجنايات الخطرة السابقة الذكر، ولا يتقيد بمنظمات حقوق الإنسان التي تضغط على الجزائر فيما يتعلق بعدم تطبيق حكم الإعدام، خاصة وأن هذا الأخير له واقع بليغ الأثر في نفس صاحبه وغيره من الذين يفكرون في السير في هذا الاتجاه، وانطلاقا من فكرة ومعيار الضرر الذي يسببه مثل هؤلاء الأشخاص على النظام العام والصحة العامة والأمن العام وعلى الاقتصاد الوطني، لذلك يتعين استئصال هذه الفئة ليكون ذلك عبرة لمن يعتبر في الخضوع لسلطان الدولة وقوتها.

ب- العقوبات التكميلية المقررة في جنايات المخدرات:

لقد نص القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، على عقوبات تكميلية للشخص المعنوي وجوبية تتمثل في الغرامة وحل المؤسسة أو غلقها والمصادرة، إذ أن عقوبة الغرامة[2] وفقا للمادة 25 الفقرة 02 قد خصها المشرع للشخص المعنوي المرتكب للجنايات المحددة سابقا في المواد من 18 إلى 21 من نفس القانون، بمبالغ تتراوح من 50.000.000دج إلى 250.000.000دج.

وكان يتعين على المشرع أن يعدل المادة 25 بفقرتيها، فيضيف إلى الفقرة الثانية منها إلى المواد من 18 إلى 21 من القانون رقم 04-18 ما تضمنته المادة 17 الفقرة 03 نظرا لخطورتها والموصوفة بالجنايات مثلها مثل المواد المشار إليها، ويعدل في الفقرة الأولى الجرائم المشمولة بالغرامة وتحديدها

1- المادة 05 من قانون العقوبات الجزائري التي تنص :" العقوبات الأصلية في مادة الجنايات هي:1- الإعدام، 2- السجن المؤبد، السجن المؤقت تتراوح بين 05 سنوات و20 سنة، ماعدا في الحالات التي يقرر حدود أخرى قصوى".

2- إن عقوبة الغرامة في جنايات المخدرات تعد عقوبة تكميلية وجوبية يلزم القاضي الحكم بها ويصدر حكما شاملا لها وإلا كان حكما معيبا. محمد علي سكيكر، الوجيز في قانون المخدرات، " تشريعات، تعليقات"، مصر، ددن، 2010، ص78.

بالمواد من 13 إلى المادة 17 الفقرة 01، وبعبارة أدق يفصل الغرامات في مادة الجنح عن الغرامات في مادة الجنايات، فالجنح تبدأ من المواد 13 إلى غاية 17 الفقرة 01، والجنايات تبدأ من 17 الفقرة 03 إلى 21 من القانون رقم 04-18.

فالمادة 25 الفقرة 03 من القانون رقم 04-18 قد نصت على عقوبة تكميلية وجوبية بالنسبة للشخص المعنوي تتمثل بضرورة الحكم بحل المؤسسة الذي ينتج عنه إعدام الوجود القانوني للشخص المعنوي أي المؤسسة، أو غلقها مؤقتا لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، وهي العقوبة التكميلية التي يجب على القاضي النطق بها بجانب العقوبة الأصلية.

ولأجل التمييز بين العقوبة التكميلية في الجنايات والجنح كان يتعين على المشرع أن يخص الجنح بعقوبة الغلق المؤقت، ويخص الجنايات بالغلق النهائي بالنسبة للشخص المعنوي المتورط في جرائم المخدرات، لا سيما أن جنايات المخدرات تبقى من الجرائم الخطرة مقارنة بالجنح ولا مجال لصدور عقوبة تكميلية متشابهة، لأن فلسفة السياسة العقابية تفرض أن تكون هنالك عقوبة متفاوتة بقدر الخطورة وجسامة الفعل، وإلا ما المغزى من التقسيم الثلاثي للعقوبة، ويكون التمييز بين الغلق النهائي والمؤقت وفقا لشروط يحددها القانون بدقة ووضوح.

أما عقوبة المصادرة فهي تشمل مصادرة كافة الأشياء[1]، والمتمثلة كل المواد المخدرة والنباتات المضبوطة التي استعملت أو كانت ستستعمل في ارتكاب جنايات المخدرات[2]، وكل الأموال المحصلة من ارتكاب جنايات المخدرات المتمثلة في النقود أو الأشياء التي حصل عليها الجاني مقابل الجريمة كمقابل بيع المادة المخدرة، أو المبلغ المتحصل من الاتجار فيها أو من تصديرها أو كل مقابل للمادة المخدرة، ويدخل في مفهوم الأشياء كذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة كالمركبات التي استخدمت في ارتكاب جنايات المخدرات، وأدوات ووسائل للزراعة والجني والحفظ والوزن والإنتاج، ويدخل في

1- وللعلم فإن المصادرة تتمثل في نزع ملكية المال جبرا من مالكه وإضافته إلى ملك الدولة بدون مقابل، فهي تمثل عقوبة ناقلة للملكية جوهرها حلول الدولة محل الجاني المحكوم عليه أو غيره في ملكية المال، نظام توفيق المجالي، شرح قانون العقوبات القسم العام، الطبعة الأولى، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004، ص430.

2- المادة 29 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

مفهوم الأشياء مصادرة الأراضي التي زرعت فيها النباتات المخدرة والمحددة بخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا ونبات القنب[1].

ولقد أقر القانون رقم 04-18 المتعلق بمكافحة المخدرات عقوبات تكميلية جوازية في جنايات المخدرات بالنسبة للشخص الطبيعي مكملة للعقوبات الأصلية المتمثلة في السجن والغرامة، ففي حالة الإدانة بجنايات المخدرات، فإن القانون يخول للجهة القضائية المختصة أن تقتضي بعقوبة الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية والعائلية من خمس سنوات إلى عشر سنوات [2]، وتتمثل هذه الحقوق المختلفة في ما نصت عليه القواعد العامة في ظل المادة 09 مكرر 01 من قانون العقوبات، والتي تشمل العزل أو الإقصاء من جميع الوظائف والمناصب العمومية التي لها علاقة بالجريمة، والحرمان من حق الانتخاب أو الترشح ومن حمل أي وسام، وعدم الأهلية لأن يكون مساعدا محلفا، أو خبيرا، أو شاهدا على أي عقد، أو شاهدا أمام القضاء إلا على سبيل الاستدلال، والحرمان من حمل الأسلحة، والتدريس، وإدارة مدرسة أو الخدمة في مؤسسة للتعليم بوصفه أستاذا أو مدرسا أو مراقبا، وعدم الأهلية ليكون وصيا أو قيما، وسقوط حقوق الولاية كلها أو بعضها، تسري من تاريخ انقضاء العقوبة الأصلية أو الإفراج عن المحكوم عليه.

ويمكن للقاضي الحكم على الجاني بعقوبة المنع من الإقامة بالنسبة للمواطن الجزائري لارتكابه جنايات المخدرات لمدة لا تفوق عشر سنوات، من خلال حظر تواجد الجاني والمحكوم عليه في بعض الأماكن، طبقا لما تنص عليه الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات في المادة 12 منه[3]، إذ أن القانون رقم 04-18 في المادة 24 منه أجاز للمحكمة بالنسبة للأجانب الذين يرتكبون جنايات المخدرات أن تقر عقوبة المنع من الإقامة بصفة نهائية أو مؤقتة لمدة لا تقل عن 10 سنوات، يترتب عليها بقوة القانون منعه من الإقامة وطرد المحكوم عليه بعد انقضاء العقوبة، وهي ما يتوافق مع المادة 13 من قانون العقوبات سواء في الجنح أو الجنايات.

1- المادتين 33 و34 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، وأسامة محمد حسن، مرجع سابق، ص191 وما يليها.

2- المادة 29 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

3- المادتين 29 الفقرة 02 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، والمادة 12 من قانون العقوبات.

كما أقر القانون رقم 04-18 على مرتكب جنايات المخدرات عقوبة سحب جواز السفر وسحب رخصة السياقة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وذلك لسد الطريق عن كل من ينقل ويشحن عبر العبور أو يسمسر في المواد المخدرة، وكل من يشرف على عمليات التصدير والاستيراد للمواد المخدرة، وكذا عقوبة المنع من حيازة أو حمل سلاح خاضع للترخيص لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

والملاحظ أن العقوبات التكميلية على العموم في جنايات المخدرات هي نفسها باختلاف طفيف مع العقوبات التكميلية بالنسبة لجنح المخدرات، كما أن العقوبات الوجوبية ضرورية، بينما الجوازية تبقى غير ضرورية، سيما أن المحكوم عليه في الجنايات سيقضي عقوبة أصلية تتمثل بالسجن المؤبد.

ج- الفترة الأمنية في جنايات المخدرات:

إن المشرع الجزائي الجزائري في ظل سياسة العقاب لم يتطرق إلى مسألة تطبيق الفترة الأمنية أصلا، والتي تعد ضرورية في جنايات المخدرات لاتسامها بخطورة أصحابها وخصوصية أفعالهم الجرمية في ظل القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروعين بها[1]، وفي مقابل ذلك قد أقر المشرع بها في المادة 23 من الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب بصفة وجوبية على جنايات التصدير والإستيراد للمخدرات عن طريق التهريب التي تمس بالأمن الوطني والاقتصاد الوطني والصحة العمومية، بالنسبة للأشخاص المدانين بعشرين(20) سنة سجنا في الجرائم المعاقب عليها بالسجن المؤبد[2].

وبالرجوع إلى القواعد العامة التي أقرت الفترة الأمنية وفقا للمادة 60 مكرر من القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المتضمن قانون العقوبات، يتبين من الفقرة الأخيرة منها أن الجرائم التي لم ينص القانون فيها صراحة على الفترة الأمنية، يجوز لجهة الحكم أن تحدد فترة أمنية لا يمكن للمحكوم عليه أن يستفيد من خلالها من أي تدبير من تدابير التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة، والوضع في الورشات الخارجية أو البيئة المفتوحة، وإجازات الخروج، والحرية النصفية، والإفراج المشروط، لمدة أقصاها عشرين سنة في حالة الحكم بالسجن المؤبد[3]، وباستقراء المادة المذكورة أعلاه يتبين أنها

1- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

2- الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب.

3- القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم للأمر 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات.

جوازية للقاضي وتخضع للسلطة التقديرية له، فإذا كان القانون رقم 04-18 لم ينص صراحة على تطبيق الفترة الأمنية، فإن المشرع يجيز للقاضي في هذه الحالة تطبيق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 60 مكرر من قانون العقوبات، في غير جناية التهريب التي نص المشرع على وجوب أن تكون مشمولة بفترة أمنية وفقا لأحكام وشروط المادة 23 من الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب، وكان يتعين على المشرع إعادة تعديل القانون رقم 04-18، والنص صراحة بوجوب تطبيق الفترة الأمنية على جنايات المخدرات كلها دون استثناء، لكونها لا تقل خطورة جناية تهريب المخدرات المنوه عنها في المادة 23 من الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب، وجواز تطبيقها في الجنح الأخرى المتعلقة بالمخدرات، بنص صريح بحيث لا يترك المجال لسلطة القاضي التقديرية الواسعة التي قد يخرق بها مبدأ مساواة الخصوم أمام القضاء.

وللعلم فإن المشرع في حالة النص على الفترة الأمنية في قانون مكافحة المخدرات يجعله فعلا يتلاءم مع الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 التي أقرت في المادة 03 الفقرة 07 منها على أن:" تعمل الأطراف على أن تضع محاكمها أو سلطاتها المختصة الأخرى في اعتبارها الطبيعة الخطيرة للجرائم المذكورة في الفقرة 01 من المادة 03 والظروف المذكورة في الفقرة 05 من نفس المادة، لدى النظر في احتمال الإفراج المبكر أو الإفراج المشروط عن الأشخاص المحكوم عليهم لارتكاب تلك الجرائم " لاسيما الجرائم المتعلقة بالزراعة والتصدير والإستيراد والجرائم المرتكبة من قبل عصابات إجرامية، والجرائم المصحوبة بعنف واستخدام الأسلحة، فباستقراء هذه المادة من الاتفاقية يتبين أنها منحت استفادة المجرمين من تدابير الإفراج المبكر والمشروط من عدمها إلى الدولة التي لها حق إصدار العقوبة الملائمة والتدبير المناسب والفترة الأمنية المناسبة، فلم تحدد العقوبة التي من خلالها يستفيد صاحبها من تلك الإجراءات، وإنما أقرت معيارا محددا لها يتمثل في الخطورة الإجرامية[1].

ثانيا: أثر الأعذار والظروف في تقدير العقوبة في جنايات المخدرات:

لقد أقر المشرع الجزائي الجزائري في ظل القانون رقم 04-18 إتباع سياسة عقابية تعتمد على تطبيق مسألة الأعذار المعفية والمخففة والظروف المخففة في تقدير العقوبة في جنايات المخدرات، وهو الأمر الذي سنبينه فيما يلي:

1- المادة 03 الفقرة 07 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

أ-الأعذار المعفية والمخففة من العقاب في جنايات المخدرات:

إن المشرع في القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، قد أعفى من العقاب المقرر لجنايات المخدرات كل شخص يبلغ عنها السلطات الإدارية والقضائية، قبل البدء في تنفيذها أو الشروع في ارتكابها، وينقسم هذا الإبلاغ إلى نوعين، الإبلاغ عن الجناية للسلطات قبل علمها بها، والإبلاغ بعد علمها بها، فيشترط في الأول أن يخبر السلطات المختصة من رجال شرطة ودرك ورجال قضاء بمعلومات تفيد وقوع جنايات المخدرات معاقب عليها في القانون، وأن يكون المبلغ في موقف مبلغ وليس معترف بالجريمة، وأن يتم بكافة الطرق شفاهة أو كتابة، وأن يتم الإبلاغ بجنايات المخدرات قبل علم السلطات المختصة بها[1]، أما النوع الثاني من الإبلاغ والمتمثل في إبلاغ السلطات المختصة الإدارية والقضائية بجنايات المخدرات بعد علمها بها وهو يشترط لوجوب الإعفاء من العقاب أن يسهم المبلغ إسهاما إيجابيا ومنتجا وجديا في مساعدة السلطات المختصة للتوصل إلى جناة آخرين، ويعد هذا الإعفاء نوعا من المكافأة للقضاء والقبض على المجرمين والجناة [2].

وهذا الإعفاء من العقوبة يمثل نوعا من المكافأة يمنحها المشرع للشخص المبلغ الذي يجب أن يكون تبليغه سابقا لوقوع الفعل، وله أثر بالغ على القبض على الجناة، حتى يمنح للسلطات المختصة الوقت الكافي لاتخاذ كافة التدابير الأمنية والإستراتيجية على القبض على الجناة متلبسين بجرمهم، ويجب أن تكون المعلومات التي يبلغ بها صادقة ودقيقة، وإلا انقلب هذا التبليغ على المبلغ واعتبر بلاغا كاذبا يتحمل عنه مسؤولية جزائية، والملاحظ أن هذا الإعفاء من العقوبة في جنايات المخدرات هو نفسه الذي خصه بالنسبة لجنح المخدرات .

ويعد الإعفاء من العقاب في جرائم المخدرات عذرا شخصيا لا يستفيد منه إلا من توافرت فيه الشروط القانونية المتعلقة بالتبليغ، وقد لا يقتصر على شخص واحد ويشمل آخرين إذا توفرت لديهم شروط الإبلاغ[3]، وعلى الجهة القضائية المختصة في حالة توافر شروط الإعفاء أن تحكم ببراءة المبلغين استنادا إلى الإعفاء الذي نصت عليه المادة 30 من القانون رقم 04-18.

1- مجدي محمود محب، مرجع سابق، ص300.

2- إدوارد غالي الذهبي، مرجع سابق، ص163.

3- نفس المرجع، ص164.

وقد دعمت المادة 27 من الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب مبدأ الإعفاء من المتابعة بالنسبة لكل من أعلم السلطات العمومية عن جنايات التهريب المتعلقة بالمخدرات والتي تمس الأمن العام والاقتصاد الوطني والصحة العمومية بشرط أن تكون قبل ارتكابها أو محاولة ارتكابها[1].

كما أقر المشرع في المادة 31 الفقرة 02 من القانون رقم 04-18 عذرا قانونيا مخففا للعقوبة في جنايات المخدرات المحصورة في المواد في المواد من18 إلى 23، يتمثل في حالة تخفيض عقوبة مرتكب الجريمة أو شريكه من عقوبة السجن المؤبد المقررة لجنايات المخدرات في ظل القانون رقم 04-18 إلى السجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة، متى تمكن من إيقاف الفاعل الأصلي أو الشركاء في ارتكاب جنايات المخدرات وجرائم أخرى من نفس الطبيعة، ويكون ذلك بعد تحريك بعد تحريك الدعوى العمومية[2]، والعبرة من هذا العذر المخفف حتى وإن كان بعد تحريك الدعوى العمومية هو مواجهة جنايات المخدرات ومحاولة الوصول إلى الفاعلين الأصليين أو الشركاء وعدم إفلاتهم من العقوبة .

ب- الظروف المخففة من العقاب في جنايات المخدرات:

إن المشرع قد أقر في ظل القانون رقم 04-18 ظروفا مخففة في جنايات المخدرات، تشمل الظروف المخففة كل العناصر أو الوقائع التي تضعف من جسامة الجريمة، بشرط أن لا يكون التخفيف في العقوبة أقل من الحد الأدنى لها، إذ يتمتع القاضي بسلطة تقديرية في تقريرها، إذ تتعلق بظروف قضائية مخففة ترتبط بوقائع عارضة يتولى تحديدها القاضي في كل جريمة ويقدر أثرها القانوني على العقوبة الواجب تطبيقها، وهي تعبر عن أقصى درجات السلطة التقديرية للقاضي المرتبطة بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات[3]، وترتبط هذه الظروف المخففة بالعقوبات الأصلية ولا تؤثر في العقوبات التكميلية[4]، وتطبق أحكام المادة 53 من قانون العقوبات على جنايات المخدرات، بشرط أن يتقيد القاضي في إصدار العقوبة بالحدود المبينة في المادة 28 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18 بأن لا يتجاوز الحد الأدنى للتخفيض عن 20 سنة سجنا حين تكون العقوبة المقررة السجن المؤبد في

1- الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب.

2- والمقصود بتحريك الدعوى العمومية مطالبة النيابة العمومية بتوقيع العقاب على المتهم في جريمة ما بواسطة القضاء الجزائي. عبد الحميد عمارة، ضمانات الخصوم أثناء مرحلة المحاكمة الجزائية في التشريعين الوضعي والإسلامي، الجزائر، القبة، دار الخلدونية، 2010، ص58.

3- مأمون محمد سلامة، قانون العقوبات القسم العام، مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1983، ص555.

4- حسن ربيع، شرح قانون العقوبات المصري القسم العام، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996، ص615.

كل الجنايات، وأن لا يرتبط بالحالات التي حددتها المادة 26 من القانون رقم 04-18 مثلها مثل الجنح، والتي تتمثل القيود التالية المانعة من التخفيض من العقوبة والمتمثلة في استخدام الجاني للعنف أو الأسلحة، أو ارتكب الجنحة أثناء ممارسته وتأديته لوظيفة عمومية، أو إذا كان الجاني من ممتهني الصحة أو من المكلفين بمكافحة المخدرات أو استعمالها، أو إذا تسببت المخدرات في وفاة شخص أو عدة أشخاص أو إحداث عاهة مستديمة، أو في حالة إضافة الجاني لمواد تزيد من خطورتها.

ويلاحظ أنه لا وجود للظروف المشددة في جنايات المخدرات المحددة في المواد 17 الفقرة 02 إلى غاية المادة 21 من القانون رقم 04 -18، على اعتبار أن العقوبات المقررة لها هي في حد ذاتها مشددة وتتعلق بأقصى العقوبات السالبة للحرية والمتمثلة في السجن المؤبد، ولا تحتاج إلى تشديد خاصة مع تجميد عقوبة الإعدام، ولهذا قد اقتصر المشرع مناط التشديد في جنح المخدرات لا غير باعتبار أن العقوبة فيها قابلة للتشديد والارتفاع.

وللإشارة فإن هنالك مظاهر للتقييد تخضع لتطبيق القواعد العامة للعقاب في جنايات المخدرات، والتي تخرج عن تطبيق القانون رقم 04-18 تشمل ما يلي:

1- إن مسألة التقادم في جنايات المخدرات لم ينص عليها القانون رقم 04-18، وهو الأمر الذي يرجع تطبيقه إلى القواعد العامة والتي أقرها قانون الإجراءات الجزائية، فالمشرع في سياسته العقابية وفي انقضاء العقوبة بالتقادم نحى منحيين، فأقر في بعض الجنايات التي ترتبط بالجريمة المنظمة عدم تقادم العقوبة، وفقا للمادة 612 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية التي تبين عدم تقادم العقوبة في الجنايات المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[1]، ويلاحظ أن كل من الجنايات المحددة في المادة 17 الفقرة 03 من القانون رقم 04-18 والتي تقوم بها جماعة إجرامية منظمة وجنايات التسيير أو التنظيم أو التمويل لتلك النشاطات المحددة في نفس المادة، وجنايات التصدير والاستيراد المعبر عنها بالنقل المادي للمخدرات من دولة لأخرى[2]، تدخل في نطاق الجرائم الخطرة العابرة للحدود الوطنية والتي لا تتقادم، سيما أن المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المتضمن التصديق على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 قد بين مدلول الجرائم الخطرة التي تقوم بها الجماعات

1- المادتين 08 مكرر و612 مكرر من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

2- المواد 17 فقرة 03 و18 و19 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

الإجرامية المنظمة لأغراض ذات طابع عبر وطني والتي تكون ضمن الحالات التالية الجرائم المرتكبة في أكثر من دولة واحدة، والجرائم المرتكبة في دولة واحدة ولكن جانبا كبيرا من الإعداد أو التخطيط له أو التوجيه أو الإشراف يجري في دولة أخرى، والجرائم المرتكبة في دولة واحدة، من طرف جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطتها في أكثر من دولة واحدة، والجرائم المرتكبة في دولة واحدة وآثارها تكون قوية وشديدة الوقع في دولة أخرى، وهذا ما ينطبق على بعض جنايات المخدرات المحددة سابقا التي تنحى نفس المنحى، نظرا لخطورتها واستمراريتها وامتيازها بأنها عبر وطنية قوامها الإجرام المنظم[1]، وأما بالنسبة لباقي الجنايات التي لا ترتبط بالجريمة المنظمة فهي تخضع لنظام تقادم العقوبة وفقا للمادة 613 من قانون الإجراءات الجزائية بعد مضي عشرين 20 سنة كاملة ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائيا، ويخضع المحكوم عليه بعقوبة مؤبدة إذا تقادمت عقوبته بقوة القانون لحظر الإقامة مدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ اكتمال مدة التقادم[2].

ويلاحظ أن مسألة عدم تقادم جنايات المخدرات المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وجود تعارض بين نصي المادتين 612 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، والمادة 54 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، خاصة وأن المادة 612 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية تقر صراحة بعدم تقادم جنايات المخدرات المرتبطة بالجريمة المنظمة، بينما المادة 54 من قانون مكافحة الفساد، أكدت عدم تقادم العقوبة بالنسبة لتحويل عائدات الجريمة من الجزائر إلى خارج الوطن خاصة إذا ارتبطت بعائدات جرائم المخدرات، فبمفهوم المخالفة فتحويل العائدات الإجرامية المتأتية من المخدرات من الخارج إلى الجزائر لا تخضع إلى قاعدة عدم تقادم العقوبة، وإلاّ ما المغزى من إضافة هذا الشرط في المادة 54 من القانون رقم 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد، إذا كان قانون الإجراءات الجزائية تقر صراحة بعدم تقادم العقوبة في الجرائم المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي تدخل ضمنها تحويل عائدات الجريمة سواء من الداخل إلى الخارج أو العكس، فمن الأحسن ترك المادة 612 مكرر من قانون الإجراءات مادة سارية التطبيق حتى على قانون الفساد، وذلك من

1- المادة 03 الفقرة ب من المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتضمن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ليوم 15 نوفمبر 2000.

2- المادة 613 من الأمـر رقم 75-46 المؤرخ في 17 جوان 1975، المتضـمن تتميم وتعديل الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

خلال إعادة صياغة هذا النص وإضافة إليه جرائم الفساد وحتى جنايات المخدرات سواء التي لها ارتباط بالجريمة المنظمة أو التي تكون على مستوى وطني.

2- عدم سريان نظام العفو الرئاسي في جنايات المخدرات في كثير من المناسبات والأعياد الدينية، وعدم استفادة الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا بسبب ارتكابهم جنايات المخدرات المحددة في القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، نظرا لخطورة تلك الجرائم [1].

3- مسألة الإفراج المشروط في ظل أحكام قانون تنظيم السجون جاءت عامة، ولم تستثن أية فئة من المحبوسين المرتكبين لجنايات المخدرات، مثلما ورد في المراسيم الرئاسية المتعلقة بالعفو التي استثنتهم كذلك، فالنص في ظل قانون تنظيم السجون مطلق يفسر على إطلاقه، فالمواد من 134 الفقرة 04 إلى 143 من القانون رقم 05-04 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج للمحبوسين، لم تستثن مرتكبي جرائم المخدرات من الاستفادة من نظام الإفراج المشروط، خلافا لتطبيق شروط الاختبار المحددة في النصوص السابقة[2]، على عكس ما أقره المشرع المصري الذي أقر على عدم سريان نظام الإفراج المشروط في بعض جنايات المخدرات طبقا 46 مكرر "أ" فقرة 02 من قانون المخدرات المصري[3].

1- المادتين06 فقرة 08 و07 الفقرة 06 على التوالي من المرسومين الرئاسيين رقم 18-182 المؤرخ في 04 جويلية 2018 المتضمن إجراءات العفو بمناسبة الذكرى 56 لعيد الاستقلال والشباب، والمرسوم 18-183 المؤرخ 04 جويلية 2018 المتضمن إجراءات العفو بمناسبة الذكرى 56 لعيد الاستقلال والشباب لفائدة المحبوسين الذين تحصلوا على شهادات في التعليم والتكوين، الجريدة الرسمية، العدد41، الصادرة في 11 جويلية 2018.

2- القانون رقم 05-04 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 13 فيفري 2005.

3- محمود ربيع خاطر، مرجع سابق، ص58.

الفصل الثانـي

السياسة الإجرائية لمكافحة جرائم المخدرات

الفصل الثاني

السياسة الإجرائية لمكافحة جرائم المخدرات

إن التصدي لجرائم المخدرات يتطلب إتباع خطة إجرائية، من شأنها تفعيل القواعد الموضوعية في التجريم والعقاب وتحقق المكافحة الفعالة لهذه الجرائم الخطرة، ولذلك فإنه بدون سياسة جزائية إجرائية موازية للقواعد الموضوعية فإن المكافحة لجرائم المخدرات تكون غير مجدية وتؤدي إلى إفلات المجرمين من العقاب.

ولما كانت السياسة الجزائية تشكل رافدا فكريا في سن القواعد القانونية والأحكام التشريعية في مجال التجريم والعقاب للمشرع الوطني للمواجهة الفعالة للإجرام، فإن السياسة الإجرائية أيضا تشمل الأحكام الإجرائية التي تحدد الهيئات والموارد البشرية المعنية بمكافحة هذه الجرائم والإجراءات الواجب اتخاذها منذ وقوع الجريمة وتبين كيفية البحث والتحري والتحقيق بشأنها ومحاكمة مرتكبيها إلى أن يتم اقتضاء حق الدولة في العقاب بشأنها، وتتجلى هذه الإستراتيجية الإجرائية لمكافحة جرائم المخدرات في مجموعة من الآليات الإجرائية التي وضعها المشرع الوطني في قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروعين بهما، وقانون الصحة والنصوص التنظيمية المتعلقة بها في مجال التصدي لجرائم المخدرات، بالإضافة إلى قانون الإجراءات الجزائية ومختلف القوانين الأخرى التي ترتبط بصفة غير مباشرة بجرائم المخدرات، وهي القوانين التي يسعى من خلالها المشرع إلى مواكبة الالتزامات الدولية التي جاءت بها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، وكذلك مسايرة الجهود الدولية المبذولة الرامية إلى التصدي الفعال لهذه الجرائم الخطرة، وهو ما يظهر من خلال مختلف التعديلات والإصلاحات التشريعية التي استحدثت أحكاما إجرائية خاصة إلى جانب القواعد الإجرائية العامة، والعمل على تنقيح هذه الأخيرة بما يحقق الفعالية والنجاعة في مكافحة الإجرام وإقامة التوازن بين حقوق الإنسان والمواطن واحترام الحرية الشخصية من جهة، وتحقيق المصلحة العامة باقتضاء حق الدولة في العقاب وحفظ النظام العام من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس سيتم توضيح الأحكام الإجرائية الموضوعة لمواجهة جرائم المخدرات، وتقييمها وتبيان مدى فعاليتها في المساهمة في مكافحة المخدرات، وذلك ضمن المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التنظيم الإجرائي للهيئات المختصة في مكافحة جرائم المخدرات.

المبحث الثاني: سلطـــات الأجهــزة المكلفـــة بمكافحـــة جرائـــم المخـــدرات.

المبحث الأول

التنظيم الإجرائي للهيئات المختصة في مكافحة جرائم المخدرات

إن مكافحة جرائم المخدرات من الناحية الإجرائية، يتم من خلال إتباع الإجراءات اللازمة المنصوص عليها قانونا منذ ارتكاب الجريمة إلى غاية استيفاء حق الدولة في العقاب، ولأجل ذلك اعتمد المشرع على تظافر جهود الأجهزة المادية والبشرية المكلفة بمكافحة جرائم المخدرات في مختلف مراحل الدعوى في البحث والتحري والمحاكمة، مع مراعاة الاختصاص الشخصي، والنوعي والإقليمي، ووفقا للقواعد العامة والخاصة، من أجل خلق نظام إجرائي قادر على إثبات الوقائع الإجرامية، والبحث عن مرتكبي جرائم المخدرات، وتسليط الجزاء المناسب لهم، والذي يتميز بالتنظيم الموسع لهيئات الضبط القضائي من جهة، والتنظيم المتنوع للهيئات القضائية الجزائية المختصة من جهة أخرى، وهو ما يظهر من خلال الدور الذي يقوم به كل جهاز حسب مراحل الدعوى العمومية بكل نجاعة وفعالية، في إطار احترام مبدأ الشرعية الإجرائية وتوفير ضمانات الحرية الشخصية، وسيتم تبيان ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: التنظيم الموسع لهيئات الضبط القضائي المختصة في مكافحة جرائم المخدرات.

المطلب الثاني: التنظيم المتنوع للهيئات القضائية الجزائية المختصة في مكافحة جرائم المخدرات.

المطلب الأول

التنظيم الموسع لهيئات الضبط القضائي المختصة في مكافحة جرائم المخدرات

إن مكافحة جرائم المخدرات في مرحلة البحث والتحري تتولاها الأجهزة شبه قضائية المنوط بها مهمة المعاينة والإثبات والتحري عن جميع الجرائم، ولما كانت من الجرائم الخطرة، التي لا تعترف بالحدود، وتؤثر على اقتصاد الدول، وتهدد أمنها واستقرارها، قد أصبغ عليها المشرع نظاما إجرائيا خاصا، وذلك من خلال انتهاج نوع من التوسع في الاختصاص من خلال زيادة تعداد الموظفين القائمين على معاينة وإثبات جرائم المخدرات على المستوى الوطني من جهة، وتوسيع الاختصاص الإقليمي للضبطية القضائية من جهة أخرى[1]، وسيتم تبيان ذلك فيما يلي:

1- طارق غلاب، مرجع سابق، ص 152.

الفرع الأول: الزيادة في تعداد الموظفين القائمين على معاينة وإثبات جرائم المخدرات:

إن جهاز الضبط القضائي هو الذي له أهلية النظر والبحث والتحري عن جرائم المخدرات، ويشمل العامل البشري المؤهل للكشف عن جرائم المخدرات ومعاينتها، ولذلك فإن المشرع الجزائري لم يضيق من دائرة المكلفين بمكافحة المخدرات ووسع في صفة الضبط القضائي أو المكلف بمهام الضبط القضائي، إذ منح اختصاص البحث والتحري عن هذه الجريمة إلى الضبطية القضائية ذات الاختصاص النوعي العام، وكذلك الضبطية القضائية ذات الاختصاص النوعي الخاص، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أولا: إسناد مهمة البحث والتحري عن جرائم المخدرات للضبطية القضائية ذات الاختصاص العام:

تتمثل في جهاز الضبط القضائي الذي له أهلية النظر والبحث والتحري عن جرائم المخدرات، وهم حسب القواعد العامة رجال الضبط القضائي الذين يقومون بمساعدة القضاء في مراحل الدعوى العمومية[1]، ويتميز هؤلاء بتنظيم هيكلي ووظيفي إداري موسع، وسيتم تبيان ذلك فيما يلي:

أ-تحديد أجهزة الضبط القضائي ذات الاختصاص العام المكلفة بمكافحة جرائم المخدرات:

تشمل أجهزة الضبط القضائي ذات الاختصاص العام المكلفة بمكافحة جرائم المخدرات ضباط الشرطة القضائية، وأعوان الضبط القضائي:

1- ضباط الشرطة القضائية:

يقصد بضباط الشرطة القضائية أولئك الموظفون القائمون بأعمال الإستدلال والمعاينة والبحث عن الأدلة وكشف الجرائم، لتهيئة القضية وتقديمها إلى النيابة العامة ممثلة في وكيل الجمهورية الذين يعملون تحت إشرافه، ليتخذ ما يراه مناسبا بشأن أعمالهم وتحرياتهم وفقا لسلطة الملاءمة[2]، ويتمتعون بالولاية العامة في البحث والتحري في جميع الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات، والقوانين المكملة له بما فيها جرائم المخدرات.

1- نصت المادة 12الفقرة 03 من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة بموجب المادة 4 من القانون رقم 17-07 المؤرخ في 27 مارس 2017، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية لسنة 2017، العدد 20، الصادرة بتاريخ 29 مارس 2017 ، على أنه :" **ويناط بالشرطة القضائية مهمة البحث والتحري عن الجرائم المقررة في قانون العقوبات وجمع الأدلة عنها والبحث عن مرتكبيها ما دام لم يبدأ فيها تحقيق قضائي** "، كما نصت كذلك المادة 13 من نفس القانون على أنه " **إذا ما افتتح التحقيق فإن على الضبط القضائي تنفيذ تفويضات جهات التحقيق، وتلبية طلباتها.** "

2- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الجزء الأول، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2017-2018، ص 246.

ولقد قام المشرع الجزائري بتعدادهم في المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية بصفتهم ضباط الشرطة القضائية، إذ يتمتع بصفة ضابط الشرطة كل من رؤساء المجالس الشعبية البلدية، ضباط الدرك الوطني، الموظفون التابعون للأسلاك الخاصة للمراقبين، ومحافظي وضباط الشرطة للأمن الوطني، وضباط الصف الذين أمضوا في سلك الدرك الوطني ثلاث (3) سنوات على الأقل، وتم تعيينهم بموجب قرار مشترك عن وزير العدل حافظ الأختام، ووزير الدفاع الوطني، بعد موافقة لجنة خاصة، والموظفون التابعون للأسلاك الخاصة للمفتشين وحفاظ وأعوان الشرطة للأمن الوطني الذين أمضوا (3) ثلاثة سنوات على الأقل بهذه الصفة، والذين تم تعيينهم بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الداخلية والجماعات المحلية بعد موافقة لجنة خاصة، وضباط وضباط الصف التابعين للمصالح العسكرية للأمن الذين تم تعيينهم خصيصا بموجب قرار مشترك صادر عن وزير الدفاع الوطني ووزير العدل[1]، وهم بذلك ينقسمون إلى ضباط يتمتعون بصفة الشرطة القضائية بقوة القانون، وإلى ضباط شرطة قضائية بناء على قرار وزاري مشترك بعد موافقة لجنة خاصة.

2-أعوان الضبط القضائي:

حددت المادة 19 قانون الإجراءات الجزائية أعوان الضبط القضائي، وهم الذين يقومون بمعاونة ضباط الشرطة القضائية في مباشرة وظائفهم ويثبتون الجرائم المقررة في قانون العقوبات ممتثلين في ذلك لأوامر رؤسائهم مع الخضوع لنظام الهيئة التي ينتمون إليها ويقومون بجمع كافة المعلومات الكاشفة عن مرتكبي تلك الجرائم[2]، ويتمثلون في موظفي مصالح الشرطة، وضباط الصف في الدرك الوطني، ومستخدمي المصالح العسكرية للأمن الذين ليست لهم صفة ضباط الشرطة القضائية[3].

وبالرجوع للمادة 26 من قانون الإجراءات الجزائية يتبين أنها تعتبر ذوي الرتب في الشرطة البلدية الذين يقومون بتحرير محاضر يتم إرسالها إلى وكيل الجمهورية المختص عن طريق ضباط الشرطة القضائية الأقرب، رغم أن المادة 19 من قانون الإجراءات الجزائية لم تشملهم بالذكر على أنهم أعوان الضبط

1- المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة بموجب المادة 4 من الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، والمادة 2 من القانون رقم 19-10 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2019.

2- المادة 20 من القانون رقم 85-02 المؤرخ في 26 يناير 1985 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 27 جانفي 1985.

3- وللعلم فإن المادة 19 عدلت بموجب المادة 2 من القانون رقم 19-10 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

القضائي، وقد تأكد ذلك بعد أن تم إلغاء الفقرة 02 من المادة 19 من قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 95-10 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، ومع ذلك فقد أضفى المرسوم التنفيذي رقم 96-265 المتضمن إنشاء سلك الحرس البلدي صفة عون الشرطة القضائية لهذه الفئة وهو الذي غير من تسمية الشرطة البلدية إلى الحرس البلدي طبقا للمادتين 01 و06 منه[1]، وعلى أساس هذه المادة من هذا المرسوم وطبقا للمادة 26 من قانون الإجراءات الجزائية فهم يتمتعون بصفة عون ضابط الشرطة القضائية، رغم عدم ذكرهم في المادة 19 من قانون الإجراءات الجزائية.

ب-التنظيم الإداري والهيكلي الموسع لأجهزة الضبط القضائي ذات الاختصاص العام:

أضفى المشرع صفة الضبط القضائي للأجهزة الأمنية، وجعلها تضطلع بمهام ردعية بناء على مجموعة الإجراءات الواجب اتخاذها بهدف الكشف عن الجريمة وتعقب مرتكبيها وإقامة الدليل عليهم وتقديمهم للجهات القضائية المختصة لمحاكمتهم، وتنقسم الأجهزة الأمنية حسب الجهة الوصية إلى جهاز أمني مدني، وجهاز أمني عسكري، وسيتم تبيان ذلك فيما يلي:

1-الجهاز الأمني المدني:

يعتبر جهاز الشرطة من الأجهزة ذات الطابع المدني في مجال مكافحة الجريمة بصفة عامة بما فيها جرائم المخدرات لارتباطها بالحياة العامة للأشخاص المتواجدين على الإقليم الوطني، ويقود هذا الجهاز المديرية العامة للأمن الوطني تحت إشراف ورعاية وزارة الداخلية، ويكلف موظفوا هذا الجهاز بأداء جميع المهام المسندة للأمن الوطني كما هي محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما[2].

وقد منح المشرع عند تعديله لقانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 15-02 صفة الضبط القضائي إلى الموظفين التابعين للأسلاك الخاصة للمراقبين، بالإضافة إلى محافظي الشرطة وضباط

1- المرسوم التنفيذي رقم 96-265 المؤرخ في 03 أوت 1996، المتضمن إنشاء سلك الحرس البلدي المحدد لمهامهم وتنظيمهم، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 07 أوت 1996.

2- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 10-322 المؤرخ في 22 ديسمبر 2010، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2010.

الشرطة[1]، وهم ينتمون إلى سلك مراقبي الشرطة، وهو سلك يضم رتبتين رتبة مراقب شرطة ورتبة مراقب عام للشرطة[2].

وبالرجوع لهيكلة جهاز الشرطة القضائية باعتبارها جهازا يختص بمكافحة جرائم المخدرات، ويختص أعضاؤها بالضبط القضائي سواء كانوا ضباط شرطة قضائية أو أعوان الضبط القضائي، وقد أنشئت مديرية الأمن الوطني العديد من المصالح والفرق ذات الاختصاص العام، التي تهدف إلى الكشف عن الجرائم ومطاردة المجرمين، من بينها المصلحة المركزية لقمع الإجرام، والفرق المتنقلة للشرطة التي أضيفت لها فرقة البحث والتدخل "BRI" التي تعتبر إحدى وحدات الشرطة القضائية التي أنشئت في سبتمبر 2005، لتدعيم فرقة مكافحة اللصوصية بالعاصمة، وهي التي تعمل على تفكيك الجماعات الإجرامية ومراقبة الأشخاص المشتبه فيهم، حفاظا على الأمن العام وجمع المعلومات في أوساط المنحرفين، ومطاردة المجرمين وملاحقتهم وتحديد أوكارهم، بالإضافة إلى الوحدة الجوية للأمن الوطني، وكذلك الشرطة العلمية والتقنية التي تعمل في المخبر العلمي ومصلحة الطب الشرعي وهي المصالح المركزية بالجزائر العاصمة، والتي دعمت أيضا بمخابر جهوية بوهران، وقسنطينة وبشار وتمنراست، بالإضافة إلى فرقة الأنياب التي تتكون من 15 عون شرطة مرفق بكلب بوليسي مدرب وممرن للبحث والكشف عن الجرائم والمجرمين بما فيها جرائم المخدرات والجرائم المنظمة[3]، وكذلك شرطة الحدود التي تهتم بأمن الحدود التي تتواجد بالموانئ والمطارات والحدود البرية والتي تقوم بمراقبة حركة الأشخاص والممتلكات عبر الحدود والبحث عن المجرمين وجمع المعلومات في المناطق الحدودية وكذلك تفتيش البواخر والسفن وإشعار أي حركة مشبوهة والتصدي لها[4]، وتدعيما لهذه الفرق تم استحداث وحدة خاصة في 2016 تحمل تسمية جمهرة العمليات الخاصة للشرطة تتمثل مهمتها في التدخل في البيئة الحضرية

1- يضم سلك محافظي الشرطة رتبة محافظ شرطة، ورتبة عميد شرطة، ورتبة عميد أول للشرطة، وسلك ضباط الشرطة يضم رتبة ملازم أول للشرطة، أنظر في ذلك المواد 90 و 94 وما يليها من المرسوم التنفيذي رقم 10-322 المؤرخ في 22 ديسمبر 2010، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني.

2- المواد 104 و105 و106 من المرسوم التنفيذي رقم 10-322 المؤرخ في 22 ديسمبر 2010، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني.

3- المقال المعنون بـ " شرطة الجزائر"، منشور على موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، أطلع عليه بتاريخ 20-08-2017 على الساعة: 15:00، عبر الرابط الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki.

4- المقال المعنون بـ، شرطة الحدود والهجرة، المديرية العامة للأمن الوطني، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 28-09-2017، على الساعة: 19:56 عبر الموقع الإلكتروني التالي: WWW.DGSN.COM

عن طريق التفاوض أو القوة وتتكفل بالعمليات النوعية والصعبة والخطرة، وتقوم بمختلف العمليات النوعية ذات المخاطر الكبرى، التي تصب في مكافحة مختلف الجرائم لاسيما جرائم المخدرات والجريمة المنظمة[1].

2-الجهاز الأمني العسكري:

تتمتع الأجهزة الأمنية ذات الطابع العسكري بصفة الضبط القضائي أيضا، وهو ما يخولها صلاحية مكافحة جميع أشكال الجرائم لا سيما جرائم المخدرات والجريمة المنظمة، وبالرجوع لأحكام المادتين 15 و19 من قانون الإجراءات الجزائية اللتان حددتا من يتمتع بصفة الضبط القضائي، وأعوان الضبط القضائي، يتبين أنها تنحصر في أجهزة ومصالح الدرك الوطني، والجيش الوطني الشعبي، وكذلك مستخدمي المصالح العسكرية للأمن من ضباط وضباط صف الذين تضفى عليهم صفة ضابط شرطة قضائية بقرار مشترك بين وزيري الدفاع والعدل، وكذلك مستخدمي المصالح العسكرية الذين ليس لهم صفة ضابط شرطة قضائية، وإنما صفة عون شرطة قضائية.

ويعتبر جهاز الدرك الوطني الجناح الأمني العسكري الذي يتعامل مع المدنيين، وهو قوة عسكرية تناط بها مهمة الحفاظ على الأمن العمومي، ويخضع إلى القوانين والتنظيمات الجاري العمل بهما في وزارة الدفاع الوطني، والتنظيمات المتعلقة بمهمة الأمن العمومي، ويتضمن الدرك الوطني لتنفيذ مهامه قيادة الدرك الوطني، الوحدات الإقليمية، الوحدات المشكلة، الوحدات المتخصصة، وحدات الإسناد، هياكل التكوين، المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام، والمصالح والمراكز العلمية التقنية والمصلحة المركزية للتحريات الجزائية والمفرزة الخاصة للتدخل[2].

ويعتبر المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني، وتخضع للتنظيمات المطبقة على المؤسسات العسكرية، ويقوم بإجراء الخبرات بناء على طلب من القضاة والمحققين والسلطات المؤهلة، وكذلك الفحوص العلمية بغرض إقامة الأدلة التي تسمح بالتعرف على مرتكبي الجنايات والجنح بصفة عامة بما فيها جرائم المخدرات، وتقديم المساعدات العلمية أثناء القيام بالتحريات

1- المقال المعنون بـ" الإعلان رسميا عن استحداث شرطة خاصة "GOSP"، منشور في مجلة الخضرة، الجزائر، صادرة بتاريخ 23 جويلية 2016، أطلع عليه بتاريخ 01-10-2017، على الساعة: 15:30، عبر الموقع الإلكتروني التالي: https://www.elkhadra.com/fr

2- المادتين 02 و13 من المرسوم الرئاسي رقم 09-143 المؤرخ في 27 أفريل 2009، المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادرة بتاريخ 03 ماي 2009.

المعقدة باستخدام مناهج الشرطة العلمية والتقنية، وتصميم بنوك معطيات لتكون في متناول المحققين والقضاة بغرض وضع مقاربات واستخلاص العلاقة والروابط المحتملة بين المجرمين وأساليب النشاط الإجرامي[1]، فجهاز الدرك الوطني ومن خلال هذا المعهد يعمل على استخدام وسائل البحث العلمية والتقنية لتحقيق المكافحة الفعالة، وله دور في كشف الجريمة وإعداد الإستراتيجية الكفيلة لضمان الوقاية من الجريمة ومكافحتها استنادا إلى البحث العلمي ومن خلال التحكم في التكنولوجيا واستخدامها ووسائل البحث العلمي الحديثة التي أصبحت الجماعات الإجرامية تستعملها خصوصا الجماعات الإجرامية المنظمة في التخطيط والتنظيم والتنفيذ بدل الوسائل التقليدية.

ولقد ألحقت وحدات حرس الحدود بقيادة الدرك الوطني[2]، وعلى أساس ذلك يتمتع هؤلاء بصفة الضبط القضائي، وهو ما يساهم في مكافحة الجريمة المنظمة، وكذلك جرائم المخدرات لاسيما الاتجار غير المشروع في المخدرات أو المؤثرات العقلية واستيرادها وتصديرها وتهريبها، إذ يضطلع هؤلاء بمهام الضبط القضائي من خلال المراقبة المستمرة وتكثيف نقاط التواجد والمراقبة[3]، وتسهر المصلحة الوطنية لحرس السواحل بالتعاون مع مصالح الأمن والدرك والجمارك، على مراقبة المجال البحري طبقا للقانون[4]، لإرباك الجماعات الإجرامية المنظمة والتصدي لتهريب المخدرات.

وقد منح المشرع طبقا للمادتين 15 و19 من قانون الإجراءات الجزائية لمستخدمي المصالح العسكرية للأمن، صفة الضبط القضائي وأعوان الضبط القضائي للقيام بالبحث والتحري عن جرائم المخدرات، وجعلهم من الضبطية القضائية ذات الاختصاص العام، وقد استحدث المشرع بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-52 مصلحة مركزية للشرطة القضائية للمصالح العسكرية للأمن بصلاحيات واسعة طبقا للمادة

1- المادتين 02 و04 من المرسوم الرئاسي رقم 04-184 المؤرخ في 26 جوان 2004، المتضمن إحداث المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2004.

2- المادة 17 من المرسوم الرئاسي رقم 09-143 المؤرخ في 27 أفريل 2009، المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه.

3- محمد الحبيب عباسي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص القانون العام، الجزائر، جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016-2017، ص 451.

4- المادتين 10 و11 من المرسوم الرئاسي رقم 17-01 المؤرخ في 02 جانفي 2017، المتضمن مهام المصلحة الوطنية لحرس السواحل وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 04 جانفي2017.

03 منه[1]، وهي المصلحة الملغاة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13-309 المؤرخ في 08 سبتمبر 2013[2]، وفي سنة 2014 أنشئت مصلحة التحقيق القضائي لمديرية الأمن الداخلي بدائرة الإستعلام والأمن، التي أسندت إليها ممارسة أنشطة مصلحة التحقيق القضائي لمديرية الأمن الداخلي تحت مراقبة النائب العام ورقابة غرفة الإتهام بإقليم الاختصاص، التي من مهامها مكافحة جرائم المخدرات من خلال التصدي للجريمة المنظمة عندما ترتكب في إطار جماعة إجرامية منظمة، وكل ما يمس بالأمن الوطني[3]، إلا أن تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب القانون رقم 17-07 جعل من اختصاص هذه المصالح العسكرية اختصاصا خاصا ينحصر في الجرائم الماسة بأمن الدولة المنصوص والمعاقب عليها في قانون العقوبات، فقط دون غيرها من الجرائم، وهو ما ورد ضمن المادة 15 مكرر قانون الإجراءات الجزائية[4].

وبتعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب القانون رقم 19-10 تم إلغاء المادة 15 مكرر التي حصرت مهمة الشرطة القضائية لضباط وضباط الصف التابعين للمصالح العسكرية للأمن في الجرائم الماسة بأمن الدولة، وانتهج المشرع التوسع في الاختصاص لتسترد هذه المصالح الاختصاص العام[5]، ليشمل جميع الجرائم بما فيها جرائم المخدرات كل ذلك لأهمية هذه المصالح في الكشف وإثبات الجرائم الماسة باستقرار الدولة والمخلة بالنظام العام لاسيما جرائم المخدرات والجريمة المنظمة، لأن تضييق مهام هذه الفئة وتقليصها أثر سلبا على السير الحسن للتحريات والتحقيق في قضايا القانون العام، وعلى أساس

1- المرسوم الرئاسي رقم 08-52 المؤرخ في 09 فيفري 2008، المتضمن إحداث مصلحة مركزية للشرطة القضائية للمصالح العسكرية للأمن التابعة لوزارة الدفاع الوطني والمحدد لمهامها، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 13 فيفري 2008.

2- المرسوم الرئاسي رقم 13-309 المؤرخ في 08 سبتمبر 2013، المتضمن إلغاء المرسوم الرئاسي رقم 08-52 المؤرخ في 09 فيفري 2008، المتضمن إحداث مصلحة مركزية للشرطة القضائية للمصالح العسكرية للأمن التابعة لوزارة الدفاع الوطني والمحدد لمهامها، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر 2013.

3- المواد 04 و05 و06 و09 من المرسوم الرئاسي رقم 14-183 المؤرخ في 11 جوان 2014، المتضمن إنشاء مصلحة التحقيق القضائي لمديرية الأمن الداخلي بدائرة الإستعلام والأمن ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 12 جوان 2014.

4- المادة 05 من القانون رقم 17-07 المؤرخ في 27 مارس2017، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

5- المادة 3 من القانون رقم 19-10 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

أن مهام الشرطة القضائية لا يمكن حصرها في نوع واحد من الجرائم وإنما يتوجب أن تمتد لجميع الجرائم، لاسيما المصالح العسكرية لما لها من دور فعال في ذلك[1].

والملاحظ أن المشرع الجزائري ومن خلال تعديل قانون الإجراءات الجزائية أنه قد ألغى إجراء تأهيل النائب العام لضباط الشرطة القضائية للممارسة الفعلية للصلاحيات المرتبطة بهذه الصفة من خلال إلغاء المادتين 15 مكرر1 و 15 مكرر 2 من قانون الإجراءات الجزائية[2]، بموجب المادة 05 من القانون رقم 17-07 المؤرخ في 27 مارس2017، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، لما أفرزه من الإشكالات التي أثرت على السير الحسن لمصالح الشرطة القضائية في البحث والتحري لطول إجراءات التأهيل، وتجديده عندما يتحول ضابط الشرطة القضائية من مجلس قضائي إلى آخر، فضلا عن إقصاء عدد كبير منهم من التأهيل بسب العقوبات التي تطالهم من طرف السلطة الإدارية التي يتبعونها، وتقصيرهم في مهامهم الشرطة القضائية بصفة مستمرة[3].

ثانيا: إسناد مهمة البحث والتحري عن جرائم المخدرات للضبطية القضائية ذات الاختصاص الخاص:

لم يكتف المشرع الجزائري بإسناد مهمة البحث والتحري عن جرائم المخدرات إلى الضبطية القضائية ذات الاختصاص العام، بل أسندها أيضا إلى الضبطية القضائية ذات الاختصاص النوعي الخاص التي تختص بالبحث والتحري عن جرائم معينة، والتي يمتد اختصاصها إلى جرائم المخدرات، وسيتم تبيان ذلك في ما يلي:

أ-تحديد أجهزة الضبط القضائي ذات الاختصاص الخاص المكلفة بمكافحة جرائم المخدرات:

لم يحصر قانون الإجراءات الجزائية صفة الشرطة القضائية في المواد 15 و19 منه، إلا أنه وسع في منحها إلى فئات أخرى من الموظفين والأعوان، فمنح صفة عون في الشرطة القضائية على صنف من الموظفين مباشرة من جهة، وأحال من جهة أخرى إلى قوانين خاصة أضفت على بعض الموظفين صفة المكلف ببعض مهام الضبط القضائي، فقرر لهم القانون اختصاص البحث والتحري وصفة الضبط

1- وزارة العدل، عرض الأسباب لمشروع قانون يعدل الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2019، ص 1.

2- المادة 03 من القانون 19-10 المؤرخ في 11 ديسمبر2019، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

3- وزارة العدل، عرض الأسباب لمشروع قانون يعدل الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2019، ص 2.

القضائي بالنسبة للجرائم التي تختص وظائفهم[1]، كما يمتد اختصاصهم إلى البحث والتحري في جرائم المخدرات، سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، بالنظر لتقاطع هذه الأخيرة مع الجرائم التي يختصون بها، وذلك لطبيعة المادة المخدرة، أو بسبب الركن المادي لجرائم المخدرات.

وعلى أساس ذلك يمكن تعداد هذه الأصناف التي يمكن أن يمتد اختصاصها إلى جرائم المخدرات، وهم أعوان الجمارك، والمهندسون الزراعيون، ومفتشوا الصيدلة ، وأعوان المصلحة الوطنية لحرس السواحل، الذين نص القانون صراحة على تمتعهم بصلاحيات الضبط القضائي في جرائم المخدرات.

وقد نصت المادة 27 من قانون الإجراءات الجزائية على مباشرة الموظفين وأعوان الإدارات والمصالح العمومية بعض سلطات الضبط التي تناط بهم بموجب قوانين خاصة وفق الأوضاع وفي الحدود المبينة في تلك القوانين.

ب-ثبوث أهلية الضبطية القضائية ذات الاختصاص الخاص في التحري عن جرائم المخدرات:

تثبت أهلية الضبطية القضائية في التحري عن جرائم المخدرات لبعض عناصر الضبط القضائي ذات الاختصاص الخاص صراحة بموجب القوانين والتنظيمات الخاصة، وذلك بحكم عملهم، كما اتجه المشرع نحو خلق جهاز متخصص يقتصر دوره على كشف المخدرات دون غيرها، إلا أنه أغفل منح صلاحيات الضبطية القضائية لفئة أخرى رغم أنها يمكن أن تساهم بفعالية في الكشف عن بعض جرائم المخدرات، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

1-تمتع الأجهزة ذات الاختصاص الخاص بصلاحية التحري عن جرائم المخدرات بصفة صريحة:

ينتمي أعوان الجمارك إلى جهاز الجمارك، الذي هو أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في حماية الاقتصاد الوطني وتمويل الخزينة العمومية ومحاربة الغش والتهريب، والسهر على احترام النظام الجمركي، وهي جهاز إداري تابع مركزيا إلى وزارة المالية[2]، ويتمتع فيه أعوان الجمارك بصفة عون من أعوان الشرطة القضائية أو الضبطية القضائية، وذلك من خلال ما نصت عليه المواد 41 و42 و50

1- دارين يقدح، ونصر الدين هنوني، الضبطية القضائية في القانون الجزائري، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2009، ص 32.

2- لقد تم تحديد الهيكل الإداري والسلمي لجهز الجمارك على المستوى الوطني دون تعريفه، المرسوم التنفيذي رقم 93-329 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد 86، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1993.

و241 من قانون الجمارك، وهي المواد التي خولتهم القيام بأعمال الضبط القضائي لاسيما المعاينة، التفتيش، الإيقاف، والإحضار، ومراقبة هوية الأشخاص[1].

والملاحظ أن المشرع الجزائري قد وسع اختصاص البحث والتحري إلى جهاز الجمارك، وهو ما اتضح جليا من خلال تعديل المادة 03 من قانون الجمارك التي أسندت صلاحية التنسيق للجمارك مع المصالح المختصة بمكافحة التهريب والجريمة العابرة للحدود والاستيراد والتصدير غير المشروعين للبضائع التي تمس الأمن العمومي والنظام العام، والتي تعتبر المخدرات من بين هذه البضائع، إذ يفهم منها توسيع صلاحية الضبط القضائي للجمارك من خلال مراقبة الواردات والصادرات لكونها جهاز يباشر صلاحيته على الحدود لاسيما مراقبة التصدير والاستيراد للأشياء المحظورة كما هو الحال بالنسبة للمخدرات والمؤثرات العقلية[2]، وهي المادة التي أكدت صلاحية الجمارك للتصدي لهذه الجريمة خصوصا، وأنه في ظل قانون الجمارك قبل تعديله اختلف الفقه حول ذلك لاسيما وأنه كان هناك جانب من الفقه لا يعتبر المخدرات بضاعة، رغم وجود نص المادة 21 من قانون الجمارك التي عرفت البضائع المحظورة بكل البضائع التي يمنع استيرادها وتصديرها بأية صفة كانت، إذ استند هؤلاء إلى تعريف المادة 05 الفقرة ج التي عرفت البضائع بأنها كل المنتوجات والأشياء التجارية وغير التجارية المعدة لعبور الحدود الجمركية، وبصفة عامة جميع الأشياء القابلة للتداول والتملك، ومنه اعتبروا أن المخدرات لا تعتبر بضاعة لعدم مشروعية محلها غير القابل للتداول والتملك ولعدم وجود مقابل لها بالسوق يمكن الاستناد إليه في تقدير التعويض، وعلى أساس ذلك انتهى الفقه إلى عدم جواز تنصيب إدارة الجمارك كطرف مدني في قضايا تهريب المخدرات، أو الاستيراد والتصدير[3]، وهو الرأي الذي لا يمكن الاعتداد به سيما بوجود المؤثرات العقلية أيضا التي يمكن أن تكون محلا للتداول والتملك، وإمكانية مخالفة أحكام الرقابة في مجال استيراد وتصدير المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا التي نظمها المشرع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19-379 الذي يحدد كيفيات المراقبة الإدارية والتقنية والأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة

1- القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979، المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم.

2- المادة 2 من القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فيفري 2017 المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 المتضمن قانون الجمارك.

3- نصر الدين مروك، " **جريمة المخدرات في القانون الجزائري**"، بحث مقدم لطلبة ما بعد التدرج بالمدرسة الوطنية للصحة العمومية يوم 14 ديسمبر 1984، **منشور في نشرة القضاة**، الجزائر، العدد 55، 1999، ص 128.

عقليا[1]، كما أن اجتهاد المحكمة العليا اعتبر المخدرات تدخل ضمن التعريف الوارد في المادة 05 من قانون الجمارك، وعلى أساس ذلك أعطت لجهاز الجمارك الحق في التنصيب كطرف مدني في مادة المخدرات، وذهب أيضا إلى القول بأن المخدرات تعتبر من البضائع المحظورة مطلقا وحيازتها تشكل جريمة تعطي الحق في التعويض المالي لصالح إدارة الجمارك ويتم حسابها حسب السوق الداخلي وفقا لمقتضيات المادة 338 من قانون الجمارك[2]، وعلى أساس ذلك اعتبرت المخدرات بضاعة وجريمة مختلطة عادية وجمركية تخضع لقانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما، ولقانون الجمارك[3].

وبالرجوع لنص المادة 15 من الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب التي نصت على أن أفعال التهريب ذات الخطورة هي التي تهدد الأمن الوطني أو الاقتصاد الوطني أو الصحة العمومية[4]، ولعل تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية يعتبر من قبيل هذه الأفعال، سيما وأن هذه المواد تخلف آثارا سلبية على صحة المواطنين بسبب الإدمان، وكذلك الأعباء المالية الضخمة التي تتكبدها الدولة جراء الرعاية الصحية وعلاج المدمنين، والمحافظة على الأمن الوطني[5]، ومنحت المادة 32 منه أيضا لأعوان الجمارك وأعوان المصلحة الوطنية لحراس الشواطئ صلاحية إثبات جرائم التهريب بما فيها تهريب المخدرات[6].

وأما المهندسون الزراعيون وهم الذين ينتمون إلى سلك المهندسين في الزراعة برتبة مهندس تطبيقي في الزراعة، وهي في طريق الزوال، مهندس دولة في الزراعة، مهندس رئيسي في الزراعة، ورئيس

1- المرسوم التنفيذي رقم 19-379 المؤرخ في 31 ديسمبر2019، المحدد لكيفيات المراقبة الإدارية والتقنية والأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا.

2- القرار الصادر عن المحكمة العليا، الغرفة الجزائية، ملف رقم 32919، المؤرخ بتاريخ 19-02-1991، المجلة القضائية للمحكمة العليا، العدد 02، 1993، ص 167.

3- مختار سيدهم، " **تهريب المخدرات في قانون الجمارك**"، بحث مقدم بملتقى الجمارك والعدالة الأول، **منشور في مجلة الجمارك**، الجزائر، عدد خاص، مارس 1992، ص 32 وما يليها.

4- الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب المعدل والمتمم.

5- صالح بوكروح، واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2012، ص 17.

6- الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب.

المهندسين في الزراعة[1]، ومفتشو الصيدلة وهم ينتمون إلى أسلاك الممارسين الطبيين المفتشين في الصحة العمومية، ويطلق عليهم " سلك الصيادلة المفتشين في الصحة العمومية " ، وهم برتبة صيدلي مفتش في الصحة العمومية، ورتبة صيدلي مفتش رئيس في الصحة العمومية[2]، إذ يقومون بمهام المراقبة والتفتيش طبقا للمادة 165 من القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة[3]، وقد نصت المادة 189 من قانون الصحة أيضا على إنشاء لدى المصالح الخارجية التابعة للوزارة المكلفة بالصحة سلك ممارسين مفتشين مؤهلين لبحث ومعاينة المخالفات والقوانين في مجال الصحة، دون المساس بالصلاحيات المخولة لضباط الشرطة القضائية المنصوص عليها في التشريع المعمول به[4]، وإلى حين إنشاء هذه المصالح يبقى المرسوم التنفيذي رقم 10-77 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الممارسين الطبيين المفتشين في الصحة العمومية ساري المفعول[5]، وعلى أساس ذلك فإن مفتشي الصيدلة، والمهندسين الزراعيين المؤهلين قانونا من وصايتهم يتمتعون بصفة المكلف بمهام الضبط القضائي، وهي الصفة التي أضفيت إليهم إستنادا إلى المادة 36 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، من خلال ما خولتهم تحت سلطة ضباط الشرطة القضائية البحث عن جرائم المخدرات ومعاينتها[6].

1- المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-286 المؤرخ في 17 سبتمبر 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالفلاحة، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 2008.

2- المادتين 13 و20 من المرسوم التنفيذي رقم 10-77 المؤرخ في 18 فيفري 2010، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الممارسين الطبيين المفتشين في الصحة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 21 فيفري 2010.

3- القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018، المتعلق بالصحة.

4- القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018، المتعلق بالصحة.

5- نصت المادة 449 من القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018، المتعلق بالصحة على أنه " تلغى أحكام القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم، غير أن النصوص المتخذة لتطبيقه تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التنظيمية المنصوص عليها في هذا القانون ".

6- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

وأما أعوان المصلحة الوطنية لحرس السواحل، وهي التسمية الجديدة لحراس الشواطئ الذين نص عليهم الأمر رقم 73-12 المتضمن إحداث المصلحة الوطنية لحراسة الشواطئ[1]، وهي المكونة من مكونات قيادة القوات البحرية، الذين يتولى قيادتها ضابط من فئة العمداء، يسمى قائد المصلحة الوطنية لحرس السواحل، يعين طبقا للتنظيم المعمول به في وزارة الدفاع الوطني، وتحكمها القوانين والنظم المعمول بها في وزارة الدفاع الوطني، والنظم المتعلقة بالمهام الموكلة إليها، فهي تابعة لوزارة الدفاع الوطني وتشمل ممثلا لنشاط القوة العمومية للدولة في البحر، ويتولى مراقبة دائمة للمجال البحري الوطني[2]، وتساهم في حدود صلاحيتها في المراقبة الساحلية البرية بالتعاون مع مصالح الدرك الوطني والأمن الوطني والجمارك، وفي مجال الشرطة تسهر على الأمن العمومي في البحر بعمل وقائي وردعي يتميز بمعاينة الجرائم ومتابعة المخالفين، في المجال الجزائي والجمركي، والملاحة البحرية[3].

2- وضع جهاز متخصص في البحث والكشف عن جرائم المخدرات:

لقد قامت المديرية العامة للأمن الوطني بإنشاء مصالح جهوية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك لتوحيد الخطط بين المصالح المختصة بمكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بجميع مناطق الوطن، ولتسهيل القيام بعمليات البحث والتحري، والعمل على تأهيل الكوادر العاملة في هذا الاختصاص[4].

1- المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 17-01 المؤرخ في 02 جانفي 2017، المتضمن مهام المصلحة الوطنية لحرس السواحل وتنظيمها.

2- المادتين 03 و04 من المرسوم الرئاسي رقم 17-01 المؤرخ في 02 جانفي 2017، المتضمن مهام المصلحة الوطنية لحرس السواحل وتنظيمها.

3- المادتين 10 الفقرة 02 و11 الفقرة 3-1 من المرسوم الرئاسي رقم 17-01 المؤرخ في 02 جانفي 2017، المتضمن مهام المصلحة الوطنية لحرس السواحل وتنظيمها.

4- توجد مصلحتان جهويتان لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات واحدة في غرب الجزائر بولاية تلمسان، وأخرى في شرق الجزائر بولاية عنابة، تعملان على التصدي لجميع مخططات وشبكات بارونات الترويج، جميلة. أ، " تدشين المصلحة الجهوية لمكافحة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات في عنابة"، مقال منشور في جريدة المساء، الجزائر، صادر بتاريخ 23-05-2012، أطلع عليه بتاريخ 15-10-2017، على الساعة: 11:00، عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.djazairess.com

3-إغفال منح أهلية البحث والتحري عن جرائم المخدرات لبعض فئات الضبط القضائي ذات الاختصاص الخاص:

بالرغم من أن المشرع ضمّن في ديباجة القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، بالإشارة إلى القانون رقم 87-17 المتعلق بحماية الصحة النباتية[1]، وإلى القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[2]، إلا أنه لم ينص على إعطاء صفة الضبط القضائي في مكافحة جرائم المخدرات لأعوان الصحة النباتية، كما أنه بالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 08-198 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالصحة النباتية[3]، لم ترد في مهامهم الموكلة إليهم صلاحية معاينة وضبط المخدرات أو الاستعانة بهم للتعرف على المواد المخدرة ونفس الشيء فيما يخص مفتشي البيئة، وفيما يخص الأعوان والموظفين المختصين في الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها الذي خولهم المشرع ممارسة مهام الضبط القضائي بموجب المادة 21 من قانون الإجراءات الجزائية، إلا أنهم يختصون بالبحث والتحري ومعاينة جرائم قانون الغابات، ولم يعطهم المشرع اختصاص البحث والتحري والمعاينة في جرائم قانون المخدرات فهو لم يضف عليهم صفة الضبط القضائي في جرائم المخدرات لا في قوانينهم الخاصة، ولا في القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها بموجب المادة 36 منه، على عكس المهندسين الزراعيين، ومفتشي الصيدلة المؤهلين قانونا، وعلى أساس ذلك لا يمكن لهم القيام بإجراء معاينة جرائم المخدرات وتحرير محاضر بشأنها، وكان يتعين على المشرع الجزائري التدخل لإعطائهم الاختصاص في ذلك خاصة في جريمة زراعة المخدرات التي تجد في الأوساط البيئية والصحراوية والريفية مجالا لها وهي التي تضر بالصحة

1- القانون رقم 87-17 المؤرخ في 01 أوت 1987، المتعلق بحماية الصحة النباتية، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 05 أوت1987.

2- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003.

3- المرسوم التنفيذي رقم 08-198 المؤرخ في 06 جويلية 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالصحة النباتية، الجريدة الرسمية، العدد 38، الصادرة بتاريخ 09 جويلية 2008.

العامة والبيئة، والاستعانة بهم للكشف عن طبيعة النباتات الضارة التي قد تكون مخدرات أو مؤثرات عقلية لاسيما وأن هذه المواد الخطرة هي كل مادة طبيعية نباتية كانت أو اصطناعية[1].

الفرع الثاني: توسيع الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي في مكافحة جرائم المخدرات:

الأصل في الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي أنه يتحدد طبقا للقواعد العامة في الدائرة التي يباشرون فيها وظائفهم المعتادة، إلا أنه إذا تعلق الأمر بالبحث والتحري عن جرائم المخدرات، فإن المشرع الوطني مدد ذلك الاختصاص داخل التراب الوطني، واستبعد التمديد إلى خارج التراب الوطني حتى ولو ارتكبت جرائم المخدرات في إطار جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أولا: امتداد الاختصاص الإقليمي داخل التراب الوطني:

يثبت الاختصاص الإقليمي لجهاز الضبط القضائي في البحث والتحري عن جرائم المخدرات، وفقا للقواعد العامة، ويتمدد إلى اختصاص الدائرة الإقليمية للمجلس القضائي، ويكون اختصاصاً وطنيا في البحث والتحري عن جرائم المخدرات، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أ-القواعد العامة للاختصاص الإقليمي للضبط القضائي:

إن الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي هو ذلك المجال أو النطاق الجغرافي الذي يباشر فيه عضو الشرطة القضائية مهامه في التحري والبحث عن الجريمة والمجرمين، وهو الذي يتحدد بناء على القانون، والأصل أن الاختصاص الإقليمي لضباط الشرطة القضائية وأعوانهم يتحدد عادة حسب مقتضيات المادة 16 الفقرة 01 قانون الإجراءات الجزائية بحدود الدائرة التي يباشرون فيها وظائفهم المعتادة، وفي المدن المقسمة إلى عدة دوائر للشرطة فإن اختصاص محافظي وضباط الشرطة القضائية يشمل كافة المجموعة السكنية [2]، أي أنهم يتبعون الاختصاص المحلي للوحدات التي ينتمون إليها والتي تم تحديدها بموجب التنظيم، سواء كان ينتمي إلى الأجهزة الأمنية المدنية أو العسكرية أو الفئات الخاصة، وينعقد الاختصاص الإقليمي إما بمكان وقوع الجريمة أو محل إقامة أخد الأشخاص المشتبه فيهم أو محل القبض على أحدهم ولو حصل ذلك لسبب آخر، وهو الاختصاص الضيق أو العادي، ولذلك فإن تجاوز

1- المادة 02 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

2- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مرجع سابق، ص 280.

الاختصاص الإقليمي المخصص والمنصوص عليه قانونا يؤدي إلى بطلان الإجراءات، لأن قواعد الاختصاص في المسائل الجزائية من النظام العام[1].

وأما ضباط الشرطة القضائية التابعين لمصالح الأمن العسكري فإن لهم اختصاصاً وطنيا حسب مقتضيات المادة 16 الفقرة 06 من قانون الإجراءات الجزائية.

ب- تمديد الاختصاص المحلي إلى اختصاص الدائرة الإقليمية للمجلس القضائي:

أجازت المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية في فقرتها الثانية على جواز تمديد الاختصاص الإقليمي لضباط الشرطة القضائية لمباشرة مهمتهم في كافة اختصاص المجلس القضائي المختص قانونا، سيما عند تنفيذ التفويضات القضائية المختصة وذلك عند التحقيق وتلبية طلباتها عندما يفتتح التحقيق طبقا للمادتين 13 و18 من قانون الإجراءات الجزائية، ويجب على ضابط الشرطة القضائية الذي يمارس وظائفه في المجموعة السكنية المعنية أن يساعدهم، كما يتعين عليهم إخبار وكيل الجمهورية الذي

1- اختلف الفقه حول طبيعة قواعد الاختصاص في المواد الجزائية، لأن المشرع الجزائري لم ينص بنص صريح في قانون الإجراءات الجزائية على اعتبارها من النظام العام، فهناك جانب من الفقه من اعتبرها من النظام العام إذ اعتبرها تتعلق بالصالح العام وحسن سير العدالة، كما أنها تدخل ضمن قواعد التنظيم القضائي. مأمون محمد سلامة، شرح قانون الإجراءات الجزائية، الجزء الثاني، مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1988، ص 58 وما يليها،

-LEVASSEUR.G, STEFANI.G, BOULOUC.B, Procédure pénale, FRANCE, PARIS, Dalloz, 16éme é, 1996, p 403.

وهناك من اعتبر قواعد الاختصاص الإقليمي لا تعتبر من النظام العام وإنما تتعلق بمصلحة الخصوم، ذلك أن مخالفتها لا تحرم المتهم من أي ضمانات ووضعت لتسهيل العمل القضائي، مأمون محمد سلامة، شرح قانون الإجراءات الجزائية، المرجع السابق، ص 60.

واستقر قضاء المحكمة العليا باعتبارها الجهة الأعلى في القضاء، وجهة رقابية على صحة الإجراءات، وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على اعتبار قواعد الاختصاص من النظام العام، وضعها، فهي قواعد جوهرية وضعت من أجل تحقيق السير الحسن للعدالة ، ولضمان حقوق المتهم أو المشتبه فيه والمجتمع معا، ولأن مصلحة المشتبه فيه أو المتهم هي جزء من المصلحة العامة أيضا، كما أن المادة 500 الفقرة 01 من قانون الإجراءات الجزائية نصت على أن المحكمة العليا تنقض كل القرارات المخالفة لقواعد الاختصاص، عبد الحميد عمارة، ضمانات الخصوم أثناء مرحلة المحاكمة الجزائية في التشريعين الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص 632، =

=- القرار الصادر عن المحكمة العليا، الغرفة الجنائية الأولى، ملف رقم 10132، الصادر بتاريخ 17-06-1975، جيلالي بغدادي، الاجتهاد في المواد الجزائية، الجزء الأول، الجزائر، الرويبة، المؤسسة الوطنية للاتصال والشهر والإشهار، 1996 ص 138.

يباشرون مهمتهم في دائرة اختصاصه مسبقا طبقا للفقرة الثالثة من المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية، وهذا التمديد المنصوص عليه في هاتين الفقرتين يشترط توافر حالة الإستعجال كحالة التلبس[1].

ج-الاختصاص الوطني للضبط القضائي:

إن المشرع الوطني اتجه إلى تمديد الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي خروجا عن القواعد العامة، وذلك من خلال مباشرتهم لمهمتهم في كافة الإقليم الوطني إذا طلب منهم أداء ذلك من القاضي المختص قانونا في حالة الإستعجال، ويجب على ضابط الشرطة القضائية الذين يمارس وظائفه في المجموعة السكنية المعنية مساعدتهم، و كذلك تمديد الاختصاص الإقليمي لضباط الشرطة القضائية الذين يعملون تحت إشراف النائب العام لدى المجلس القضائي المختص إقليميا، ويعلمون وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك في جميع الحالات، إذا تعلق الأمر بالبحث والتحري ومعاينة الجرائم الخطرة الواردة على سبيل الحصر في الفقرة السابعة من المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية، وهو النص الإجرائي الذي يشمل جرائم المخدرات الدولية، الذي خول هذه المهمة لجميع هيئات الضبط القضائي دون استثناء، سعيا منه لإزالة كافة العراقيل والقيود التي من شأنها أن تحد وتقلل من سرعة مواجهة جرائم ومجرمي المخدرات الذين تطورت أساليبهم وتسارعت وتيرتهم الإجرامية، خصوصا لما تعرفه الجزائر من تدفق كبير للمواد المخدرة نظرا لموقعها الإستراتيجي.

ثانيا: استبعاد تجاوز الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي خارج التراب الوطني:

قد تتميز بعض جرائم المخدرات بالطابع العابر للحدود الوطنية، إذا ارتكبت في إطار الجريمة المنظمة، وهي بذلك لا تعترف بالحدود السياسية للدول، ولا تقف عندها، وهو ما يفترض التوجه نحو تمديد الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي خارج الحدود الوطنية، إلا أن القوانين الإجرائية للدول لم تتوجه في سياستها الإجرائية إلى ذلك، لأنه يصطدم ببعض المعوقات التي تشكل مبادئ أساسية للأنظمة القانونية للدول، وهو ما أدى إلى إيجاد بدائل قانونية لذلك، حتى لا يتمكن الجناة من تنفيذ نشاطاتهم الإجرامية والإفلات من العقاب، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

1- دارين يقدح، ونصر الدين هنوني، مرجع سابق، ص51.

أ-مبررات التوجه نحو تمديد الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي خارج الحدود الوطنية:

تعتبر العولمة مجموعة من الإجراءات التي تجعل العالم أكثر اندماجا واعتمادا بعضه على بعض كدولة واحدة أو قرية صغيرة[1]، فعلى الرغم من إيجابياتها الكثيرة إلا أن لها آثار سلبية، سيما أنها يرجع لها الفضل في ظهور الجريمة المنظمة المرتبطة بجرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والتي تتجلى أساسا في الأفعال المجرمة في المواد من 17 إلى 19 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما التي أحد صورها، بل القطاع الأقدم والأكبر فيها، ويعد من المصادر الأساسية للأرباح التي تجنيها العصابات الإجرامية المنظمة[2].

وقد انعكست العولمة سلبا على المجتمعات الإنسانية، والأنظمة القانونية والإجرائية، وذلك في التصدي للجماعات الإجرامية التي تسيء استعمال التكنولوجيات الحديثة، والتي سهلت تنقل الأشخاص والمعلومات والأموال[3]، وفي ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت العولمة لا يمكن لأي دولة وحدها مهما بلغت قوتها ودرجة تقدمها، أن تواجه الجريمة وحدها داخل حدودها الوطنية فقط، لاتساع رقعة الجرائم، وامتدادها عبر القارات، فأصبحت الجرائم تتسم بالعالمية وتجاوزت الأعمال التنفيذية الأفعال الفردية والتلقائية إلى الجماعية المنظمة، وانطوت ضمن دائرة الجرائم العابرة للحدود الوطنية لكون التخطيط يكون في دولة، والتنفيذ في دولة أخرى مرورا بعدة دول[4]، سيما وأن جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية من أبرز الجرائم العابرة للحدود التي تتميز بخطورتها[5].

كل ذلك يفرض اللجوء إلى تمديد الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي إلى خارج الحدود الوطنية للبحث والتحري وملاحقة المجرمين وتتبعهم والحصول على المعلومات المتعلقة بارتكاب جرائم المخدرات العابرة للحدود الوطنية، من أجل تدعيم جهود الدول في مجال متابعة الأنشطة الإجرامية وإزالة العوائق التي تفرضها الحدود الوطني في إطار مبدأ إقليمية النص الجزائي الذي يبقى عاجزا أمام الجريمة المنظمة

1- TIMMONS.ROBERTS.J, " From modernization to globalization: perspectives on developments and social change", USA, Blackwell publishers, 2000 , p33.

2- شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001، ص 117.

3-هشام بخوش، "**عولمة القوانين الجنائية لمواجهة عالمية الجريمة**"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، الجزائر، جامعة الأغواط عمار ثليجي، العدد 05، جانفي 2017، ص 118.

4- أحمد جلال عز الدين، الملامح العامة للجريمة المنظمة، السعودية، الرياض، منشورات المركز العربي للعلوم الأمنية، 1999، ص 91.

5- سمير محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص 19.

العابرة للحدود الوطنية، إذ ليس من المعقول أن تتمتع أعضاء الجماعات الإجرامية المنظمة بحرية وسهولة التنقل عبر الحدود الوطنية بفضل تطور وسائل الاتصال والمواصلات، بينما يكون تنقل عناصر الأجهزة الأمنية المكلفة بالبحث والتحري عن جرائم المخدرات في دولة أخرى أمر في غاية الصعوبة[1].

إن التصدي لجرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية التي تتميز بالطابع العابر للحدود الوطنية والمنظم يتطلب تظافر جهود كافة الأجهزة الوطنية، ولا يقتصر على المستوى الوطني خاصة، أمام الانتشار الهائل للجماعات الإجرامية المنظمة وما تمتلكه من قوة ونفوذ من جهة، وأمام صعوبة الفصل بين أمن الدولة عن أمن باقي الدول بين دول الجوار، إذ يتطلب التصدي لهذا الخطر الأمني والتهديدات الإجرامية الانتقال من الحدود الوطنية إلى مراقبة الحدود إلى تسيير الحدود[2]، بل توسيع اختصاص الضبط القضائي في البحث والتحري وملاحقة المجرمين عن هذه الجرائم الخطرة إلى خارج الحدود الوطنية، لتحقيق الفعالية في ضبطها وتتبع مقترفيها، خاصة وأن موقع الجزائر الإستراتيجي المتميز يجعلها بلدا يستهوي الجماعات الإجرامية باعتبارها بوابة متميزة لربط العديد من دول إفريقيا بقارة أوروبا[3].

ب- معوقات امتداد الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي في التحري خارج الحدود الوطنية:

إن امتداد الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي في البحث والتحري خارج الحدود الوطنية، تعترضه عدة مشكلات، لا تسمح بتجسيده في السياسة الجزائية الوطنية لمكافحة المخدرات، وعلى أساس ذلك لم يتجه المشرع الوطني في هذا الاتجاه الذي يعتبر مظهرا من مظاهر مبدأ العالمية.

ويرجع السبب في ذلك لعدة عوامل تتمثل في ضعف تنظيم التعاون الأمني بين الدول لاسيما دول الجوار، وكل الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر لم تنظم إمكانية تمديد الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي خارج الحدود الوطنية، كما أن التشريع الإجرائي الجزائي الداخلي لم ينظمه، إذ امتنع عن إقرار إمكانية تطبيق إجراءات الملاحقة وتتبع المجرمين خارج إقليم الدولة في إطار أحكام التعاون القضائي، نظرا لصعوبة ذلك بالنظر لاختلاف الإجراءات والنصوص القانونية بين الدول، ولعدم وجود تشريع جزائي موضوعي وإجرائي اتفاقي موحد يعالج المسألة، وهو ما يؤدي إلى عجز السلطات المختصة

1- أحمد البدري، دور الشرطة في مكافحة جريمة غسل الأموال، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 2012، ص 328.

2- محمد الحبيب عباسي، مرجع سابق، ص 520.

3- نفس المرجع، ص 523.

على القيام بالإجراءات اللازمة لتحديد المشتبه فيهم وتعقبهم، والقيام بالاستدلالات، خاصة وأن بعض قضايا الاتجار غير المشروع بالمخدرات ترتكب في إطار الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[1]، فالقواعد الموضوعية والإجرائية تختلف من دولة لأخرى، ولكل واحدة من ناحية التطبيق التقيد بتطبيق قانونها داخل الحدود السياسية، ولا يجوز لغيرها من سلطات الدول الأخرى أن تشاركها في ذلك، وهو مظهر من مظاهر السيادة الوطنية، إذ أن المشرع الوطني تبنى مبدأ إقليمية القانون الجنائي.

والسيادة الوطنية هي المعيار الحقيقي للدولة، وهي ركن من أركانها، تمثل أهلية ممارسة اختصاصات مطلقة وهي تعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[2]، والسيادة مفهوم قانوني سياسي يرتبط بوجود الدولة الحديثة، وهي التنظيم السياسي والاجتماعي الذي يحق له وحده دون غيره أن يحتكر أدوات القوة التي يحتاجها بما في ذلك أدوات القمع والإكراه لفرض سلطته على الإقليم الذي يشكل حدوده السياسية[3]، والسيادة تعبر عن السلطة المهيمنة النهائية على الأفراد والجماعات في نطاق الدولة، وعدم التبعية والاستقلال مع الدول الأخرى[4].

والسيادة الوطنية تؤثر على امتداد الاختصاص الإقليمي إلى خارج الحدود الوطنية، لأنها استئثار الدولة وانفرادها دون غيرها بالسلطة، وحرية التصرف في حدود إقليمها على الجرائم التي ترتكب في نطاق حدودها، وهو ما ينتج عنه المساواة والاستقلال الدولي الذي بموجبه لا تخضع أي دولة لسيادة أعلى، بل تؤدي إلى قيام العلاقة بين الدول على أساس المساواة، وهو ما يترتب عليه تطبيق القانون الوطني على إقليم الدولة واستبعاد أي قانون آخر وعدم جواز تمديد الاختصاص الإقليمي للهيئات المختصة بالبحث والتحري والاستدلال خارج حدود الدولة[5].

وهو ما جعل المشرع الجزائري يستبعد تمديد الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي خارج الحدود الوطنية، وهو بذلك لم يخالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسايرها،

1- عبد الله دغيش العجمي، المشكلات العلمية والقانونية للجريمة الإلكترونية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون العام، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص 20

2- ماهر بديار، وم م سلام مؤيد شريف، وم م منار عبد المحسن عبد الغني،" **الاختصاص العالمي لمحاكم الجنايات الوطنية** "، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العراق، المجلد الخامس، العدد 17، 2013، ص 132.

3- طلال ياسين العتيبي،" **السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر: دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر**"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، سوريا، المجلد 26، العدد 01، 2010، ص 51 وما يليها.

4- ماهر بديار وآخرون، المرجع السابق، ص 133.

5- RUZIE David, droit international public, France, Paris, Dalloz, 19 éd, 2008 , p02.

التي أكدت في الفقرة الثانية والثالثة من المادة 02 منها على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بها بشكل يتماشى مع مبدأ السيادة الوطنية والمساواة والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في الشؤون التنفيذية الداخلية للدول، ولا يجوز لأي طرف أن يقوم في إقليم طرف آخر بممارسة وأداء المهام التي ينظر الاختصاص بها على سلطات ذلك الطرف الآخر بموجب قانونه الداخلي، وهو ما أكدت عليه المادة 04 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وقد أجازت بعض الدول تمديد الإختصاص لاعتبارات التعاون الأمني، إذ اعترفت لقوات الأمن التابعة لدولة معينة حق مداومة المراقبة داخل الإقليم التابع لدولة أخرى، وحق ملاحقة المجرمين خارج الحدود الوطنية، ألا وهي دول الإتحاد الأوروبي التي تشكل نموذجا فريدا من نوعه في التعاون الأمني الدولي لاسيما تمديد الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي من خلال هذين الإجراءين، الذين أقرتهما "**اتفاقية شنجن**" التي ألغت الرقابة التدريجية على الحدود السياسية المشتركة بين بعض الدول الأوروبية، وإقرار وسائل التعاون للحفاظ على الأمن والنظام العام[1]، إذ نصت المادة 40 في فقرتها الأولى صراحة على جواز تمديد العون التابع لإحدى الدول المتعاقدة في إطار التحقيق القضائي الذي يراقب في بلده شخصا مشتبها في ارتكابه جريمة نطاق الرقابة إلى إقليم تابع لدول أخرى تجيز المراقبة العابرة للحدود وذلك بناء على طلب وقبول صادر عن الهيئات المعنية لهذا الغرض، كما أن الفقرة الثانية منها نصت على أنه في حالة توافر ظروف خاصة مستعجلة يجوز له أيضا تجاوز الحدود الإقليمية لدولته وتمديد الرقابة إلى إقليم دولة أخرى دون توجيه الطلب والحصول على إذن، بشرط أن تتعلق الضرورة بإحدى الجرائم الواردة في الفقرة السابعة من المادة 40 على سبيل الحصر، والتي من بينها الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وهو ما يساهم في نجاعة وفعالية البحث والتحري وضبط المجرمين في الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويشترط عدم اتخاذ الإجراءات الماسة بشخص المتهم والقبض والإستجواب، وأن يلتزم العون بالقانون الوطني للدولة التي يوجد على إقليمها، ونصت في المادة 41 في فقرتها الأولى والرابعة على تمتع أعضاء الضبطية القضائية التابعين لدولة معينة طرف في الاتفاقية حق ملاحقة المجرمين خارج الحدود الوطنية، وذلك في حالة التلبس بإحدى الجرائم الخطيرة الواردة في الفقرة السابعة من المادة 40، والتي من بينها جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وفي

---

1 – محمد الحبيب عباسي، مرجع سابق، ص 541.

حالة هروب شخص محبوس[1]، ومع ذلك تركت الاتفاقية مهمة تحديد هذه الإجراءات للدول، وكذلك الزمان والمكان الذي يمارس فيه، استنادا إلى اقتناع كل دولة بهذا الإجراء لتعلقه بسيادة الدول[2].

ج- بدائل تمديد الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي في التصدي لجرائم المخدرات:

لما كانت الأجهزة الأمنية الوطنية غير مؤهلة ومختصة للقيام بالتحريات خارج الحدود الوطنية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، لاسيما جرائم المخدرات والاتجار غير المشروع بها، استلزم ذلك اللجوء إلى التعاون الدولي الأمني كبديل لتمديد الاختصاص الإقليمي، وسيتم تبيان ذلك فيما يلي:

1-أهمية التعاون الأمني الدولي في مكافحة جرائم المخدرات:

لما كانت جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية تعتبر الجريمة النموذجية التي يشاع استخدامها من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة[3]، التي تتميز بأنها لا تقف عند حدود الدول، وأمام عدم إمكانية امتداد الاختصاص الإقليمي للضبط القضائي إلى خارج الحدود الوطنية في مجال البحث والتحري والإستدلال عن جرائم المخدرات، احتراما لمبدأ السيادة الوطنية، يتم التوجه نحو البحث عن بدائل أخرى تتصدى لتدويل الجريمة، بتدويل إجراءات المكافحة، من خلال اللجوء إلى إبرام الاتفاقيات الدولية التي تشتمل على مقتضيات التعاون الأمني الدولي في مجال مكافحة المخدرات، وإنشاء أجهزة دولية متخصصة في مكافحة جرائم المخدرات والجريمة المنظمة، من أجل التصدي لهذه الجرائم الخطرة.

ويعرف التعاون الأمني الدولي بأنه " مجموعة من الإجراءات التي تتخذها سلطة دولة ما أو جهاز منظمة دولية حكومية بناء على طلب دولة أو منظمة دولية حكومية بناء على طلب دولة أو منظمة دولية أخرى سواء كانت إجراءات في المجال القضائي، القانوني الشرطي استنادا إلى المصادر القانونية الدولية المختلفة"[4]، فهو تعريف شمولي يتطلب تحقيقه تبادل المساعدة وتظافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة أو مصلحة مشتركة في مجال التصدي لمخاطر الإجرام المنظم العابر للحدود

1- Convention d' application de l' accord de Schengen du 14/03/1985, entre les gouvernements des ETATS de l' Union économique Benelux de la République fédérale d' Allemagne, la République Française, relatif à la suppression graduelle des contrôles aux frontières communs, voir le lien :eur-lex.europa.eu.

2- PROUVEZE Rémy **," la coopération policière des Etats membres de l'Union européenne : Quelle place pour les accords bilatéraux ?", Revue de l' Union européenne**, n°598, du 11/05/2016, p 271.

3- السعيد عمراوي، الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسبل مكافحته، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، 2016-2017، ص 147.

4- القحطاني خالد بن مبارك القروي، التعاون الأمني الدولي ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أطروحة دكتوراه، السعودية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، قسم فلسفة العلوم الأمنية، 2006، ص38.

الوطنية في مجال العدالة الجزائية، لتخطي مشكلات الحدود والسيادة التي قد تعترض الجهود الوطنية وأعمال الضبطية القضائية سواء في مرحلة البحث والتحري أو عند تنفيذ الإنابات القضائية لملاحقة المجرمين وتتبع مصادر التهديد سواء اقتصرت على دولتين أو امتدت إقليميا أو عالميا[1]، لتحقيق التكامل بين الدول في رصد التنظيمات الإجرامية، ورصد خططها وأساليبها في ارتكاب الجريمة لحرمانها من العثور على ملاذات آمنة، وكذلك التنسيق بين القدرات البشرية والإمكانيات المادية والمالية والخبرات التقنية والتجارب الواقعية[2].

فهو يسمح بتبادل المعلومات وتوفير البيانات التي يعجز توفيرها على مستوى الدولة الواحدة، ويساعد في المتابعة الجزائية، لأن الطابع العابر للحدود الوطنية الذي تتميز به جرائم المخدرات يفرض وجود قنوات واسعة ومستمرة واسعة على مستوى جمع المعلومات والاستعلامات وبطريقة تساهم في زيادة قدرة وكفاءة الأجهزة الأمنية، من خلال مدها بالوسائل التقنية الحديثة المستعملة من قبل دولة أخرى وتدريبها على ذلك بإشراف ومباشرة من قبل هيئات تابعة لدولة أخرى، خصوصا وأن الوسائل التقليدية أثبتت فشلها في مكافحة الجريمة[3].

2-اللجوء إلى إبرام اتفاقيات التعاون الدولي:

يتجسد التعاون الأمني الدولي من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية وذلك بشكل توافقي ودون المساس بالسيادة الوطنية، فاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، التي أكدت على اتخاذ إجراءات منسقة في إطار التعاون الأمني الدولي الذي يعتبر أحد نوعي التعاون الدولي للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية[4]، كما أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة نصت على ضرورة اتخاذ

1- أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، مصر، القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، 2006، ص 294.

2- آسية ذنايب، الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، فرع علاقات دولية وقانون المنظمات الدولية، الجزائر، جامعة قسنطينة الإخوة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010، ص 106، 107.

3- محمد الحبيب عباسي، مرجع سابق، ص 521.

4- الفقرة التاسعة من ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

الدول الأطراف تدابير تساعد على التنفيذ الأمثل قدر الإمكان من خلال التعاون الدولي آخذة بعين الاعتبار ما للجريمة المنظمة من آثار سلبية، بشكل عام وفي التنمية المستدامة بشكل خاص[1].

وقد أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات دولية، من أجل اتخاذ التدابير الحدودية وتحديد نطاق التعاون الأمني الدولي، بشكل توافقي ودون المساس بالسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة في مجال القضاء على الجريمة المنظمة لاسيما الاتجار غير المشروع بالمخدرات، من أهمها الإتفاقيات الدولية الثنائية، بينها وبين إيطاليا في مجال التعاون الأمني[2]، وبينها وبين فرنسا لاجل التعاون في مجال الأمن ومكافحة الإجرام[3]، وبينها وبين إسبانيا في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والإجرام المنظم[4].

3-إنشاء أجهزة دولية متخصصة في التعاون الدولي:

اهتمت الدول بتعزيز وسائل التعاون الأمني الشرطي وهو ما تجسد من خلال إنشاء أجهزة دولية وإقليمية قادرة على مواجهة فعالة وسريعة للجريمة المنظمة وجرائم المخدرات والاتجار غير المشروع بها، في إطار حماية مصالح الدولة وحقوق وحريات الأشخاص واحترام سيادة الدول، وتكريس هيمنة الدولة ونفوذها على إقليمها، إذ تتولى مساعدة الأجهزة الوطنية والتنسيق معها في التصدي للجريمة وضبط مقترفيها.

1- المادة 30 الفقرة 01 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000.

2- الديباجة والمادة الأولى من الاتفاقية الثنائية للتعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال محاربة الإرهاب والإجرام المنظم والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية، الموقعة بالجزائر في 22 نوفمبر 1999، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 07-374 المؤرخ في 01 ديسمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2007.

3- الديباجة والمادة الأولى والثانية من الاتفاقية الثنائية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلقة بالتعاون في مجال الأمن ومكافحة الإجرام المنظم، الموقعة بالجزائر في 25 أكتوبر 2003، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 07-375، المؤرخ في 01 ديسمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2007.

4- الديباجة والمادة الأولى من الاتفاقية الثنائية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومملكة إسبانيا في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والإجرام المنظم، الموقعة بالجزائر في 15 جوان 2008، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-427، المؤرخ في 28 ديسمبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد05، الصادرة بتاريخ 21 جانفي 2009.

وتعد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "**الأنتربول**" من الهيئات العالمية التي انضم إليها العديد من الدول، لأن الأجهزة الأمنية الوطنية العاملة داخل الحدود السياسية للدولة لا يمكنها أن تقوم بالتحريات خارج الحدود لتعارض ذلك مع السيادة الوطنية للدول، وهو ما أدى إلى إنشائها لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة بصفة عامة والإجرام المنظم العابر للحدود الوطنية وجرائم المخدرات، لاسيما الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتؤدي هذه المنظمة دورا هاما في مكافحة الجريمة من خلال التنسيق بين الأجهزة الأمنية التابعة للدول الأعضاء في هذه المنظمة بالإضافة إلى تدخلها في مجال التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة وأنواعها سواء كان تعاونا أمنيا أو قضائيا، فهي كيان دولي يأخذ على عاتقه القيام بمهمة التعاون الدولي وتتعاون من خلاله أجهزة الشرطة في الدول المختلفة عن طريق تبادل المعلومات المتعلقة بالجريمة والمجرم وبأقصى سرعة ممكنة، لاستقصاء المجرمين والبحث عنهم وتعقبهم وملاحقتهم، والتثبت من هوياتهم والكشف عنهم، والبحث عن الأدلة وكل الإجراءات المتعلقة بالمتابعة الجزائية[1]، فهي تهدف إلى تجميع وتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالجريمة وتحقيق التعاون الشرطي وتمكين السلطات من الحصول على الأدلة من الخارج بطريقة مشروعة، وتقديم العون لهيئات الشرطة التابعة للدول الأعضاء بصورة مباشرة عبر المكاتب المركزية الوطنية المتواجدة في هذه الدول الأعضاء[2]، وتساهم في الجانب العملياتي من خلال الإشراف على العمليات الأمنية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية التابعة للدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها من أجل ضمان مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بما فيها جرائم المخدرات[3].

وهي أداة وصل بين سائر إدارات الشرطة من خلال إنشاء مكتب مركزي للشرطة الجنائية الدولية في كل دولة عضو في الأنتربول، إذ يعتبر أداة وصل بين سائر إدارات الشرطة في الدولة، وتقوم كل دولة بتنظيمه بالطريقة التي تتراءى لها وفي إطار تشريعها وتعتبر هذه المكاتب مسؤولة أمام السلطة الوطنية في الدول التابعة لها، فهي تستهدف صحة إجراءات البحث وضبط الفارين بواسطة المكتب المركزي الوطني للشرطة الجنائية الدولية الموجودة في إقليمها بعد إرسال مذكرة للأمانة العامة للأنتربول، التي تتكون من القسم الشرطي المسؤول على تجميع وتركيز المعلومات الضرورية لأعمال التعاون الدولي في

1- عبد العزيز حسن الحمادي، نشاط المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول وأنشطتها على ضوء القانون الدولي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، إدارة مركز بحوث الشرطة، 2013، ص 58.

2- حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص 245، 246.

3 - LOUBOUTIN Jean Michel, Interpol et la lutte contre la criminalité organisé : la criminalité organisé droit français et droit international et comparé, France, Paris, lexis nexis, 2012 , p 263.

مجال مكافحة الإجرام المنظم والجريمة والمجرم، والذي يحتوي على شعب فرعية من بينها شعبة المعلومات المتعلقة بالتجارة غير المشروعة بالمخدرات[1].

وتوجد كذلك المنظمة الإفريقية للشرطة الجنائية "**أفريبول**" باعتبارها منظمة دولية إقليمية، وهي أكبر منظمة شرطة في القارة الأفريقية، يقع مقرها في الجزائر[2]، وتتكون من 41 دولة من الإتحاد الأفريقي، أنشئت في 13 ديسمبر 2015، واعتمدت 30 جانفي 2017، وتعمل هذه المنظمة على تسهيل تبادل المعلومات بين قوات الشرطة الوطنية للدول بخصوص الجريمة الدولية وجرائم المخدرات والاتجار غير المشروع بها والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في إفريقيا، وتعزيز التنسيق الشرطي الإفريقي على المستويات الإستراتيجية والعملياتية والتكتيكية من خلال تقييم التهديدات وتحليل المعلومات الاستخبارية الجنائية والتخطيط وتنفيذ الإجراءات لأهمية التعاون الشرطي من خلال تبادل المعلومات بين الدول ومواءمة الأساليب الشرطية وتبادل أفضل الممارسات وتوسيع نطاقها من حيث التدريب والوقاية وتقنيات التحري والتحقيقات والخبرات، ودعم القدرات الشرطية الإفريقية، وخصوصا التنسيق والتعاون مع الأنتربول[3].

المطلب الثاني

التنظيم المتنوع للهيئات القضائية الجزائية المختصة في مكافحة جرائم المخدرات

يقصد بالأجهزة القضائية الجزائية المكلفة بمكافحة جرائم المخدرات، الهيئات القضائية والقضاة الذين يقومون بإجراءات المتابعة الجزائية ابتداء من تحريك الدعوى العمومية إلى مرحلة التحقيق القضائي وصولا إلى مرحلة المحاكمة في جرائم المخدرات، ويتميز التنظيم الإجرائي للهيئات الجزائية المختصة

1- عبد الحميد عمارة، " **نظام تسليم المجرمين في ظل التعاون القضائي الدولي**"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، الجزائر، جامعة باتنة الحاج لخضر، العدد 11، جوان 2017، ص 746.

2- الديباجة والمادة 24 من الإتفاق المبرم بين حكومة الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومفوضية الإتحاد الإفريقي المتعلق بمقر آلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "آفريبول"، المحرر بالجزائر بتاريخ 14 ماي 2017، والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 18-140 المؤرخ في 21 ماي 2018، الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادرة بتاريخ 27 ماي 2018.

3- النظام الأساسي لآلية الإتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي "آفريبول"، المعتمد في الدورة العادية الثامنة والعشرون للإتحاد الإفريقي، في المؤتمر المنعقد بأديس بابا، أثيوبيا، بتاريخ 30 جانفي 2017.

بمكافحة المخدرات بالتنوع، لأن الاختصاص القضائي ينعقد لعدة أجهزة قضائية مختلفة، حسب طبيعة الجرائم وجسامتها، وكذلك حدود الولاية القضائية لضمان عدم إفلات المجرمين والجماعات الإجرامية المنظمة من المتابعة الجزائية وتطبيق العقاب، سيما وأن جرائم المخدرات يمكن تكييفها ضمن الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي ينعقد فيها الاختصاص لأكثر من دولة واحدة ، وطرق اتصال هذه الهيئات بالدعوى العمومية ضد جرائم المخدرات، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: تحديد الأجهزة القضائية الجزائية المختصة في مكافحة جرائم المخدرات:

تختص الأجهزة القضائية الجزائية العادية والأجهزة القضائية الجزائية المتخصصة في مكافحة جرائم المخدرات، وفقا لقانون الإجراءات الجزائية الذي يبين طرق اتصال هذه الهيئات بالدعوى العمومية، وفقا لسلطة الملاءمة التي تتمتع بها النيابة العامة، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أولا: الأجهزة القضائية الجزائية العادية:

تتم المتابعة الجزائية في الجرائم العادية بما فيها جرائم المخدرات من طرف أجهزة قضائية جزائية عادية تمثل في مجموعها القضاء العادي الجزائي، وسوف نبين ذلك فيما يلي:

أ-الأجهزة القضائية الجزائية العادية المادية:

بالرجوع إلى القانون العضوي رقم 05-11 المتعلق بالتنظيم القضائي الجزائري[1]، الذي يحدد الجهات القضائية العادية وتنظيمها وكيفية سيرها، يتبين أن الجهات القضائية العادية تشمل محاكم الدرجة الأولى، والمجالس القضائية درجة ثانية للتقاضي، وهو ما نصت عليه المادتان 10 و05 من القانون المذكور[2]، وتعرف المحكمة بأنها قاعدة الهرم القضائي، باعتبارها أول درجة للتقاضي، طبقا لمبدأ التقاضي على درجتين بما فيه القضاء الجزائي، المكرس بموجب المادة 160 الفقرة 02 من الدستور الجزائري المعدل والمتمم التي تنص على " يضمن القانون التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية ويحدد كيفيات

1- القانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 17 جويلية 2005، المتعلق بالتنظيم القضائي، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2005.

2- القانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 17 جويلية 2005، المتعلق بالتنظيم القضائي.

تطبيقها "[1]، وهو النص الذي جسده قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم في المادة 1 الفقرة 07 منه التي تنص على " أن لكل شخص حكم عليه، الحق في أن تنظر في قضيته جهة قضائية عليا "[2].

والأصل أن المحكمة هي الجهة القضائية التي يعرض عليها النزاع في البداية، لتفصل فيه بحكم قابل للاستئناف أمام المجلس القضائي، ولقد حددت المادة 13 من القانون العضوي رقم 05-11 المتعلق بالتنظيم القضائي، بـ 10 أقسام، من بينها قسمي الجنح والمخالفات، اللذان يختصان بالفصل في الأفعال المجرمة التي يرتكبها البالغون، والتي توصف بأنها مخالفة أو جنحة طبقا لقانون العقوبات والقوانين المكملة له، فالتنظيم القضائي قسم القضايا الجزائية التي تختص بها المحاكم العادية إلى قسم المخالفات وقسم الجنح، ولما كانت جرائم المخدرات في جزء منها تأخذ وصف الجنحة ، لاسيما الأفعال المنوه والمعاقب عليبها بموجب المواد 12 و13 و14 و15 و16 و17 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، متى تم تكييفها جنحا، يختص بها قسم الجنح لدى المحكمة الابتدائية المختصة إقليميا، وذلك طبقا لما نصت عليه المادة 328 من قانون الإجراءات الجزائية، ما لم تكن المخالفات والجنح مرتبطة بجناية تتم إحالتها بموجب قرار نهائي من غرفة الإتهام طبقا لأحكام المادة 248 من قانون الإجراءات الجزائية، علما أن الجنح المتعلقة بالمخدرات بإمكان النائب العام أن يطلب إحالتها على القطب الجزائي للتحقيق بشأنها على الوصف الجنحي والجنائي، وفي هذه الحالة الأخيرة تتم الإحالة إلى محكمة الجنايات التابعة لمجلس القضاء التابع له القطب الجزائي لما يختص القسم الجزائي للأحداث بمقر المجلس القضائي الفصل في هذه الجنايات، وتختص باقي الأقسام الأخرى التابعة للمحاكم بالمجلس القضائي في الفصل في المخالفات والجنح التي يرتكبها الأحداث.

ويعد المجلس القضائي الجهة القضائية ذات الدرجة الثانية التي يتم فيها استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم، ويفصل بتشكيلة جماعية، ويتضمن المجلس القضائي عشرة أنواع من الغرف[3]، ويتم استئناف الأحكام الصادرة عن قسم الجنح أمام الغرفة الجزائية التي تنظر في الاستئناف في جميع أحكام محكمة

1- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.

2- المادة 2 من القانون رقم 17-07 المؤرخ في 27 مارس2017، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08-06-1966 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

3- المادتين 05 و06 من القانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 17 جويلية 2005، المتعلق بالتنظيم القضائي.

الجنح الواقعة في دائرة الاختصاص الإقليمي للمجلس القضائي، بما فيها الأحكام الفاصلة في جنح المخدرات، إذ نصت المادة 416 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه " تكون قابلة للإستئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنح،..."، كما توجد بكل مجلس قضائي غرفة الاتهام، تختص بالتحقيق القضائي، وتعتبر جهة تحقيق درجة ثانية في الجنايات، التي يملك الحق في إعادة تكييف الوقائع الإجرامية من الوصف الجنائي إلى الجنحي، فهي لا تتقيد بتكييف وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق في الوقائع المعروضة عليها، وتعتبر جهة استئناف لأوامر قاضي التحقيق طبقا للمواد من 170 إلى 174 من قانون الإجراءات الجزائية، وتعتبر جهة مراقبة لأعمال الشرطة القضائية، وتختص بإبطال الإجراءات تطبيقا للمواد من 157 إلى 161 من قانون الإجراءات الجزائية، وغيرها من الاختصاصات الأخرى، أما المحكمة العليا فهي محكمة قانون تنظر في مدى تطبيق القانون من طرف قضاة الدرجة الأولى والثانية، وتعمل على توحيد الإجتهاد القضائي طبقا لنص المادة 171 من الدستور الجزائري[1].

ب-التشكيلة القضائية الجزائية البشرية:

يقصد بالتشكيلة البشرية القضاة الذين يتولون النظر والفصل في جرائم المخدرات، وهم قضاة النيابة العامة، وقضاة التحقيق وقضاة الحكم، ووكيل الجمهورية هو ممثل النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية أمام المحاكم، وهو الذي يتصرف في الملفات والمحاضر التي تصله من الضبطية القضائية، التي يتولى إدارتها والإشراف عليها، أو عن طرق الشكاوى وفقا لمبدأ الملاءمة،طبقا للمادة 35 و36 من قانون الإجراءات الجزائية، ويمثل النيابة على مستوى كل مجلس قضائي نائبا عاما الذي لا توجد علاقة تبعية بينه وبين النائب العام لدى المحكمة العليا باعتبارها محكمة قانون، ويختص ممثلي النيابة العامة على مستوى المجالس والمحاكم بالتبعية التدرجية فوكيل الجمهورية يخضع لإشراف النائب العام لدى المجلس في علاقة تبعية المرؤوس برئيسه، كما أن النائب العام يخضع لرئاسة وزير العدل وهو ما أكدته المواد 30 و33 و34 من قانون الإجراءات الجزائية، ويعتبر قاضي التحقيق هو القائم بوظيفة التحقيق على مستوى المحكمة، إذ يناط بإجراءات البحث والتحري، ولا يجوز له أن يشترك في الحكم في قضايا نظرها بصفته قاضيا للتحقيق وإلا كان الحكم باطلا، ولا يجوز له أن يجري تحقيقا في غير الإدعاء المدني إلا بموجب طلب افتتاحي من وكيل الجمهورية لإجراء التحقيق حتى ولو كان ذلك بصدد جناية أو جنحة متلبس بها، وبالرجوع لنص المادة 3 من القانون العضوي رقم 04-11 المتضمن القانون

1- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري.

الأساسي للقضاء، ويتبين أن تعيين القضاة يكون بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح وزير العدل وبعد مداولة المجلس الأعلى للقضاء، وتعتبر كل من وظيفتي وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق من الوظائف النوعية طبقا للمادة 50 من نفس القانون، وقد نصت المادة 02 منه على تقسيم القضاة إلى قضاة نيابة وقضاة حكم فقط، ويميل غالبية الفقه إلى اعتبار قاضي التحقيق من قضاة الحكم لعدة اعتبارات قانونية[1]، ويتصل قاضي التحقيق بالدعوى العمومية المتعلقة بجرائم المخدرات عندما يحرك وكيل الجمهورية الدعوى العمومية عن طريق الطلب الافتتاحي طبقا لنص المادة 67 الفقرة 01 من قانون الإجراءات الجزائية، ويتولى الفصل في جنح المخدرات قسم الجنح لدى المحكمة الإبتدائية بقاض فرد يساعده كاتب ضبط، ويقوم بوظيفة النيابة العامة وكيل الجمهورية أو أحد مساعديه طبقا لنص المادة 340 قانون الإجراءات الجزائية، ويفصل المجلس القضائي في استئنافات مواد الجنح والمخالفات مشكلا من ثلاثة قضاة على الأقل، ويقوم بوظيفة النيابة النائب العام ويساعده في ذلك النواب العامون المساعدون، وأعمال قلم الكتاب يؤديها كاتب الجلسة طبقا لنص المادة 429 من قانون الإجراءات الجزائية.

ثانيا: الأجهزة القضائية الجزائية المتخصصة:

إن مكافحة جرائم المخدرات تختص بها أيضا جهات قضائية جزائية متخصصة، وهي جهات قضائية مشكلة من قضاة متخصصين للفصل في قضايا معينة، وبإجراءات خاصة تختلف عن الإجراءات المعتمدة أمام القضاء العادي، ويمكن تصنيف هذه الأجهزة إلى محكمة الجنايات الابتدائية، ومحكمة الجنايات الإستئنافية، والمحاكم ذات الاختصاص الموسع أو الأقطاب الجزائية المتخصصة، والجهات الجزائية المتخصصة بالأطفال.

أ-محكمتا الجنايات الابتدائية والإستئنافية:

بالرجوع للمادة 18 من القانون العضوي رقم 05-11 المتعلق بالتنظيم القضائي المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 17-06[2]، يتبين أنها صنفت محكمة الجنايات الابتدائية ومحكمة الجنايات الإستئنافية ضمن الجهات القضائية الجزائية المتخصصة صراحة، فهي حتى قبل تعديل القانون كانت تصنف محكمة الجنايات ضمن الجهات القضائية الجزائية المتخصصة، ومنذ اعتراف المؤسس الدستوري

1- لتفاصيل أكثر، فوزي عمارة، قاضي التحقيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم، الجزائر، جامعة قسنطينة الإخوة منتوري، كلية الحقوق، 2009-2010، ص 9، وما يليها.

2- القانون العضوي رقم 17-06 المؤرخ في 27 مارس2017، المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 17 جويلية 2005، المتعلق بالتنظيم القضائي، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 29 مارس 2017.

الجزائري بتطبيق مبدأ التقاضي على درجتين في المادة الجزائية لاسيما في الجنايات طبقا لنص المادة 160 الفقرة 02 من الدستور الذي تم تكريسه من طرف المشرع الجزائري أمام محكمة الجنايات التي كانت قبل تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب القانون 17-07[1] لا يمكن استئناف أحكامها، وهو ما نصت عليه المادة 248 الفقرة 01 من قانون الإجراءات الجزائية "يوجد بمقر كل مجلس قضائي محكمة جنايات ابتدائية ومحكمة جنايات استئنافية، تختصان بالفصل في الأفعال الموصوفة جنايات وكذا الجنح والمخالفات المرتبطة بها "، إذ نصت الفقرة الثالثة من المادة 248 قانون الإجراءات الجزائية " وتكون أحكام محكمة الجنايات الابتدائية قابلة للإستئناف أمام محكمة الجنايات الإستئنافية"، وتختص هاتان المحكمتان بالفصل في جنايات المخدرات والجنح المرتبطة بها، والجنح التي تكيف جنايات إذا اقترنت بظرف التشديد سيما عندما ترتكبها جماعة إجرامية منظمة أو غيرها من ظروف التشديد المنصوص عليها في القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين به، وهي الجنايات التي عاقب عليها المشرع بعقوبات سالبة للحرية هي السجن المؤبد وغرامات مالية تمتاز بالشدة، وذلك لخطورة هذه الجرائم على النظام العام والصحة العمومية والأمن العمومي، إذ صنفها المشرع ضمن الجنايات[2]، وهو بذلك يجعلها من اختصاص محكمتي الجنايات الابتدائية والإستئنافية، فتفصل محكمة الجنايات الابتدائية في جنايات المخدرات المحالة عليها بقرار نهائي من غرفة الاتهام، وهي تتقيد بقرار غرفة الاتهام ولا تختص بالنظر في أي اتهام غير وارد في هذا الأخير، وتختص محكمة الجنايات الإستئنافية بالفصل في إستئنافات أحكام محكمة الجنايات الابتدائية التي يكون لها أثر ناقل للدعوى في حدود التصريح بالإستئناف وصفة المستأنف، إذ تعيد الفصل في القضية دون التطرق إلى ما قضى به الحكم المستأنف في الدعوى العمومية لا بالتأييد ولا بالتعديل ولا بالإلغاء وذلك حسب مقتضيات المادة 322 مكرر07 من قانون الإجراءات الجزائية، وتتقيد بقرار الإحالة شأنها شأن محكمة الجنايات الابتدائية وبحدي الدعوى العيني والشخصي طبقا للمادة 250 من قانون الإجراءات الجزائية، ولا يجوز لها النظر في أي اتهام غير وارد في قرار الإحالة الصادر عن غرفة

1- القانون رقم 17-07 المؤرخ في 27 مارس2017، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

2- لقد حصر المشرع الجزائري جنايات المخدرات في الصور الواردة في المواد 17 الفقرة 03 و18 و19 و20 و21 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

الاتهام[1]، وتفصل محكمتا الجنايات الإبتدائية والإستئنافية في جرائم المخدرات بتشكيلة ثلاثية من القضاة فقط دون المحلفين فالأولى أي محكمة الجنايات الإبتدائية تتشكل من قاض برتبة مستشار بالمجلس القضائي على الأقل رئيسا وقاضيين مساعدين، ومحكمة الجنايات الإستئنافية تتشكل من قاض برتبة رئيس غرفة بالمجلس القضائي على الأقل رئيسا طبقا للمادة 258 من قانون الإجراءات الجزائية نصت إستثناء على تشكيلتي محكمتي الجنايات الإبتدائية والإستئنافية على العنصر القضائي وحده فقط في أحوال حددها قانون الإجراءات الجزائية والتي من بينها الفصل في الجنايات المتعلقة بالإرهاب والمخدرات والتهريب، وذلك ما يتوافق مع المادة 164 من الدستور الجزائري التي نصت " يختص القضاة بإصدار الأحكام، ويمكن أن يعينهم في ذلك مساعدون شعبيون حسب الشروط التي يحددها القانون"،[2] ويساعد كلتا التشكيلتين أمين ضبط، ويقوم بمهام النيابة العامة النائب العام أو أحد قضاة النيابة العامة، وتعقد دورات محكمتا الجنايات جلستهما بمقر المجلس، أو في أي مكان آخر بقرار من وزير العدل، كل ثلاثة أشهر ويجوز تمديدها بموجب أوامر إضافية، أو انعقاد دورة إضافية أو أكثر متى دعت الحاجة لذلك[3].

ب- المحاكم ذات الاختصاص الموسع:

إن المحاكم ذات الاختصاص الموسع أو ما يطلق عليه الأقطاب الجزائية المتخصصة، هي المحاكم التي جاء بها قانون الإجراءات الجزائية بموجب تعديله بالقانون رقم 04- 14 بخصوص المواد 37 الفقرة 02 ، و40 الفقرة 02، و329 الفقرة 05 [4]، التي نصت على بعض الأحكام المتعلقة بجواز تمديد الاختصاص المحلي لوكيل الجمهورية وقاضي التحقيق والمحكمة إلى دائرة اختصاص محاكم أخرى عن طريق التنظيم، وتوسيع الاختصاص إلى دائرة اختصاص محاكم أخرى، وذلك في الجرائم الواردة على سبيل الحصر والتي من بينها جرائم المخدرات، وذلك في إطار حرص المشرع الجزائري على غرار الكثير من التشريعات الأجنبية على وضع الآليات القانونية اللازمة لمواكبة التطورات التي عرفتها الظواهر

1- عبد الحميد عمارة، " **الأثر الناقل لاستئناف حكم محكمة الجنايات** " **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجزائر، جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر، المجلد 10، العدد02، سبتمبر 2019، ص 233.

2- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري.

3- المواد 252 و253 و254 و256 و257 قانون الإجراءات الجزائية المعدلة والمتممة بموجب المادة 06 من القانون العضوي رقم 17-06 المؤرخ في 27 مارس2017، المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 17 جويلية 2005، المتعلق بالتنظيم القضائي.

4- المادتين 03 و 08 من القانــون رقم 04-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

الإجرامية لاسيما الجرائم الإرهابية وجرائم المخدرات وجرائم تبييض الأموال وجرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وجرائم الصرف، وجرائم الفساد، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية[1]، وعلى أساس ذلك يعتبر هذا القانون الأساس القانوني لإنشاء المحاكم ذات الاختصاص الموسع.

ولقد تم إطلاق تسمية الأقطاب الجزائية المتخصصة على هذه المحاكم لأول مرة في قانون التنظيم القضائي قبل عرضه على المجلس الدستوري، الذي نص صراحة على إمكانية إنشاء أقطاب متخصصة في الجانب الجزائي والمدني في المادة 24 منه التي إذ نصت " يمكن إنشاء أقطاب قضائية متخصصة ذات اختصاص إقليمي موسع لدى المحاكم ويتحدد الاختصاص النوعي لهذه الأقطاب حسب الحالة في قانون الإجراءات المدنية أو قانون الإجراءات الجزائية "[2]، ورغم كون هذه التسمية لم تعد موجودة بعد إلغاء المادة 24 والمواد التي تليها من قانون التنظيم القضائي من طرف المجلس الدستوري إلا أنها لا تزال تستعمل واقعا سيما في البيانات الصحفية التي تصدرها وزارة العدل، وفي كل المناسبات المتعلقة بهذه الجهات القضائية[3]، كما أن وزارة العدل كجهة رسمية تستعمل المصطلح من خلال بوابتها الإلكترونية[4]، وحتى بالرجوع للأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم ذات الاختصاص الموسع نجدها تتضمن تسمية القطب الجزائي المتخصص في ديباجة الحكم أو القرار تحت الجهة القضائية الإقليمية المختصة.

ج- الجهات القضائية الجزائية المتخصصة في حماية الأطفال:

إذا ارتكب جريمة من جرائم المخدرات طفل أو ساهم فيها، فإن الجهات القضائية الجزائية المتخصصة في الأطفال التي نظمها قانون حماية الطفل، والتي تختص بالفصل في القضايا الجزائية التي يرتكبها الأطفال الجانحين، طبقا للمادة 56 الفقرة 01 من القانون رقم 15-12 المتعلق بحماية الطفل[5]، التي

1- بومدين لباز، الأقطاب الجزائية المتخصصة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الجنائي، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، 2011-2012، ص 51.

2- رأي المجلس الدستوري، رقم 01/ ر.ق. ع / م د/05 المؤرخ في 17 جوان 2005، المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي للدستور، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2005.

3- بومدين لباز، المرجع السابق، ص 59.

4- أنظر موقع بوابة وزارة العدل www.majustice.dz

5- القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 جويلية 2015، المتعلق بحماية الطفل.

تقضي بأن لا يكون محلا للمتابعة الجزائية الطفل الذي يرتكب فعلا مجرما الذي لم يكمل عشر(10) سنوات، وعندما يكون سنه يتراوح من عشر (10) سنوات إلى أقل من ثلاثة عشر (13) سنة عند تاريخ ارتكابه الجريمة، لا يكون إلا محل للحماية والتدابير طبقا لأحكام المادة 57 من القانون رقم 15-12 المتعلق بحماية الطفل، إذ يختص قسم الأحداث في كل محكمة بنظر الجنح والمخالفات التي يرتكبها الأحداث طبقا للمادة 59 الفقرة 01 من قانون حماية الطفل، الذي يعين رئيسه من بين قضاة الأحداث بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي لمدة ثلاث سنوات حسب المادة 61 من قانون حماية الطفل، ويختص هذا القسم على مستوى محكمة الدرجة الأولى برئاسة قاضي الأحداث ومحلفين، ويعاون قسم الأحداث أمين ضبط، ويقوم وكيل الجمهورية بمهام النيابة، وفيما يخص جنايات المخدرات التي يرتكبها الأطفال فيختص بالفصل فيها قسم الأحداث الذي يوجد على مستوى مقر كل مجلس قضائي، بتشكيلة ثلاثية من قاضي الأحداث الذي لا تقل رتبته عن رتبة نائب رئيس محكمة على الأقل بقرار من وزير العدل حافظ الأختام لمدة ثلاث سنوات طبقا للمادة 61 من قانون حماية الطفل، ومن محلفين إثنين، ويضاف لهذه الجهات غرفة الأطفال بالمجلس القضائي، وهي التي تعتبر درجة ثانية للتقاضي كجهة إستئنافية سواء لأحكام أقسام الأحداث أو الصادرة عن قسم الأحداث لمقر المجلس القضائي، وتتشكل من رئيس ومستشارين اثنين يعينون بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي من بين قضاة المجلس المعروفين باهتمامهم بالطفولة أو الذين مارسوا قضاة للأحداث، بالإضافة للنيابة العامة وأمين الضبط طبقا للمادتين 91 و92 من قانون حماية الطفل.

الفرع الثاني: قواعد الاختصاص القضائي في جرائم المخدرات:

إن الاختصاص القضائي هو الأهلية الإجرائية للجهات القضائية للنظر في الدعوى الجزائية المطروحة عليه[1]، ولقد توجه المشرع الجزائري نحو إرساء القضاء الجزائي المتخصص، من خلال انعقاد الاختصاص للمحاكم ذات الاختصاص الموسع في المتابعة الجزائية ضد جرائم المخدرات، بالتنسيق مع جميع الجهات القضائية، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

1- محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1988، ص 359.

أولا: تحديد الولاية القضائية في مجال مكافحة جرائم المخدرات:

إن جرائم المخدرات تخضع من ناحية الاختصاص القضائي لمبدأ الإقليمية كأصل عام، احتراما لمبدأ سيادة الدولة، واحتياطيا يخضع لمبدأي الشخصية والعينية دون مبدأ العالمية، وإقرار أحكام التعاون القضائي الدولي، وهو ما يؤدي إلى امتداد الاختصاص القضائي الوطني إلى الخارج، وذلك بسبب تميز بعض جرائم المخدرات بالطابع المنظم العابر للحدود الوطنية، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أ-الاختصاص القضائي وفقا لمبدأ الإقليمية:

نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 في المادة 04 منها على قواعد الاختصاص القضائي، فيما يتعلق بسريان الولاية القضائية للدولة أو الجهات القضائية الوطنية على جرائم المخدرات، وهي نفس الأحكام التي وردت في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وهي التي تتماشى مع القواعد العامة المقررة في قانون الإجراءات الجزائية المحددة للاختصاص القضائي للجهات القضائية في جميع الجرائم، بما فيها جرائم المخدرات، المنوه عنها في القانون 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

وطبقا لذلك يختص القضاء الوطني بالنظر والفصل في جميع الجرائم المرتكبة في الإقليم الجزائري، من بينها جرائم المخدرات، سواء ارتكبت في الإقليم البري أو الجوي، أو البحري، وذلك بارتكاب أحد الأفعال المشكلة للسلوك الإجرامي المكونة للركن المادي لجرائم المخدرات في الجزائر، وبخصوص المجال البحري فإن الدولة تبسط سيادتها على المياه التي تقع ضمن الخط الذي يبتدئ منه قياس المياه الإقليمية التي تخضع لها السفن المتواجدة فيه إلى قانونها وإختصاصها القضائي، وقد حدد المرسوم الرئاسي رقم 63-403 طولها بـ 12 ميلا بحريا[1]، ولم يجز العرف الدولي للدولة الساحلية إتخاذ أي إجراء على ظهر السفينة المارة في بحرها الإقليمي بقصد إلقاء القبض على شخص ما أو التحقيق معه في أية جريمة، إلا إذا أخلت السفينة بنظام المرور في البحر الإقليمي، أو طلب ربان السفينة أو قنصل الدولة التي ترفع السفينة علمها مساعدة الدولة الساحلية، أو كان الإجراء ضروريا لمكافحة المخدرات[2].

1- إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة بتاريخ 10 ديسمبر 1982، التي أنشأت من قبل الجمعية العامة بموجب قرار 3067، والتي دخلت حيز التنفيذ في 16 نوفمبر 1994.

2- محمد المجدوب، الوسيط في القانون الدولي العام، لبنان، بيروت، الدار الجامعية، 1999، ص 394.

وينعقد الاختصاص للقضاء الوطني بالنسبة للجرائم المتصلة بالمجال الجمركي والتهريب في المياه الإقليمية لاسيما تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، وللسلطات المختصة أن تفتش السفن الموجودة في المياه الإقليمية، وأن تحتجزها في حال المخالفة، وحتى تعقبها في البحر في حال المطاردة المستمرة، وعملا بنص المادة 586 من قانون الإجراءات الجزائية لا يشترط أن يتحقق الركن المادي بجميع عناصره على إقليم الدولة الجزائرية، إذ يكفي أن يقع السلوك الإجرامي في الجزائر مع تحقق النتيجة في دولة أخرى، كما يكفي أن يتحقق جزء من النتيجة في الجزائر على الرغم من وقوع السلوك الإجرامي في الخارج، كما ينعقد أيضا الاختصاص القضائي للجهات الوطنية إذا وقع فعل من أفعال الاشتراك على الإقليم الجزائري حتى لو تحقق سلوك الفاعل خارج هذا الإقليم، ويشترط لإمكانية معاقبة الشريك أن تكون الجريمة جناية أو جنحة معاقب عليها في كل من القانون الجزائري والأجنبي وأن يثبت ارتكاب الواقعة بقرار نهائي من الجهة القضائية الأجنبية تطبيقا لأحكام المادة 585 من قانون الإجراءات الجزائية.

ويؤول الاختصاص أيضا للجهات القضائية الجزائرية بالنظر في جنايات وجنح المخدرات التي ترتكب في عرض البحر في المياه الدولية على متن السفن والبواخر التي تحمل الراية الجزائرية أيا كانت جنسية مرتكبيها، ويعد مصدر الاختصاص الإقليمي لمحكمة رسو المركبة، أي المحكمة التي يوجد بدائرة اختصاصها الميناء التي رست به الباخرة أو مكان إلقاء القبض عليه[1]، وكذلك إذا ارتكبت في ميناء جزائري على ظهر السفن الأجنبية، ويؤول الاختصاص بالنظر في جنايات وجنح المخدرات التي ترتكب على متن طائرة جزائرية مدنية أو عسكرية أيا كانت جنسية مرتكبها جزائريا أو أجنبيا، ويمكن أن تختص بالجرائم التي ترتكب على طائرة أجنبية في حالة كون الجاني أو المجني عليه جزائريا، أو إذا هبطت الطائرة بالجزائر بعد وقوع الجناية والجنحة حسب مقتضيات المادتين 590 و591 من قانون الإجراءات الجزائية، ويعد مصدر اختصاص المحكمة مكان هبوط الطائرة، وهو مكان إلقاء القبض على الجاني وقت الهبوط، أو مكان القبض عليه، إن كان قد ارتكب الجريمة على متن طائرة جزائرية في حالة ما إذا وقع القبض بالجزائر فيما بعد تطبيقا للمادة 591 من قانون الإجراءات الجزائية[2].

1- عبد الحميد عمارة، ضمانات الخصوم أثناء مرحلة المحاكمة الجزائية في التشريعين الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص 350.

2- نفس المرجع، ص350.

ب-الاختصاص القضائي وفقا لمبدأ الشخصية والعينية:

أمام عدم كفاية مبدأ الإقليمية في مكافحة جرائم المخدرات لخصوصيتها وخطورتها وإمكانية وقوعها من أفراد وجماعات إجرامية تنتمي لأكثر من دولة واحدة،وترتكب أيضا في أكثر من إقليم دولة واحدة، أخذ المشرع الجزائري أيضا بمبدأ الشخصية والعينية أيضا كمبادئ احتياطية مكملة لمبدأ الإقليمية، وهو ما أشارت إليه كل من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، وهي نفس الأحكام التي وردت في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

ويقتضي مبدأ الشخصية أن تختص الجهات القضائية الجزائية الجزائرية على كل من يحمل الجنسية الجزائرية ولو ارتكب جريمته خارج التراب الوطني، عندما ترتكب جرائم المخدرات في الخارج، تجنبا لفرار المجرم، وإفلاته من العقاب[1]، وهو اختصاص الجهات القضائية الوطنية عندما يتعلق الأمر بأحد مواطنيها حتى لو ارتكب الجرائم في الخارج[2].

وأخذ المشرع أيضا بمبدأ العينية من خلال المادة 35 من قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما التي نصت على متابعة كل أجنبي يوجد على أرض الوطن، ويكون ارتكب جرائم متعلقة بالمخدرات وهو خارج التراب الوطني أو أن بعض عناصر الجريمة كان بالداخل وبقيتها بالخارج، وذلك مسايرة للاتفاقية الدولية حول المؤثرات العقلية لسنة 1971 المصادق عليها في الجزائر التي نصت في المادة 22 الفقرة 04 منها، وكذلك ما نصت عليه المادة 04 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، فهو ساوى بين الأجانب والمواطنين إذ أن تطبيق مبدأ العينية ينحصر على جناية أو جنحة تمس بأمن الدولة الداخلي والخارجي أو تزييفا لنقود أو أوراق رسمية، وبموجب المادة 35 توسع النطاق الموضوعي إلى جرائم المخدرات أيضا، إذا لم يتم تسليمه، وفي حالة الإضرار بالمصلحة الخاصة للدولة لاسيما الاقتصاد والأمن الوطنيين والصحة العامة.

1- المواد 582 و583 و584 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

2- محمد الحبيب عباسي، مرجع سابق، ص 358.

ج- استبعاد الولاية القضائية وفقا لمبدأ العالمية:

يقصد بمبدأ العالمية أو ما يسمى بالاختصاص العالمي أنه ذلك " النظام الذي يعطي المحاكم الجزائية الوطنية حق ممارسة ولايتها القضائية في متابعة ومحاكمة المتهم بارتكاب جريمة تكيف على أنها خطيرة دوليا بغض النظر عن جنسية ومكان ارتكابها"[1]، وهو مبدأ تكميلي، جاء لمواجهة عدم كفاية مبدأ الإقليمية بالنسبة للجرائم الخطرة التي من بينها جرائم المخدرات التي تعدت حدود الدولة الواحدة والتي مست بالمصلحة المشتركة والضمير العالمي، ووفقا لمبدأ العالمية يكون للقضاء الوطني الصلاحية الشاملة بالنظر في الجرائم المرتكبة من قبل أشخاص تم القبض عليهم في إقليم الدولة بغض النظر عن ارتكابها وعن جنسية مرتكبها أي على جرائم ارتكبت في الخارج من قبل أشخاص أجانب، دون اشتراط مساسها بالمصلحة الخاصة للدولة، إذ أن فلسفة هذا المبدأ التي تقوم على فكرة التضامن في مكافحة الإجرام، تتمثل في تمكين السلطات القضائية للدولة من ملاحقة الجرائم الخطرة التي تمس الضمير العالمي بإلغاء القيود المتصلة بمبدأ الإقليمية التي تكرس احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كل ذلك لوضع مكافحة فعالة وللتقليل من فرص ارتكاب الجرائم الخطرة لاسيما جرائم المخدرات الماسة بالضمير الإنساني، بالقضاء على إمكانية إفلات المجرمين من العقاب[2].

وبالرجوع لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري وحتى قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما، يلاحظ أن المشرع الجزائري لم يتبن مبدأ العالمية ولم ينص عليه، في إطار مكافحة الجريمة المنظمة وجرائم المخدرات، واكتفى فقط بمبدأ الإقليمية والشخصية والعينية.

د- إعتماد أسلوب التعاون القضائي الدولي:

اتجه المشرع الوطني نحو اعتماد أسلوب التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الإجرام المعاصر الخطر، مع احترام السيادة الوطنية للدول، إدراكا منه عدم قدرة الدولة لوحدها على مواجهته، ويعرف التعاون القضائي الدولي بأنه تدويل إجراءات المتابعة الجزائية، وهو تعاون بين السلطات القضائية في الدول المختلفة لمكافحة الإجرام المنظم لاسيما جرائم المخدرات ذات الطابع المنظم العابر للحدود الوطنية، ويهدف إلى التقريب بين الإجراءات الجزائية المتعلقة بالتحقيق القضائي إلى حين صدور الحكم

1- عبد المؤمن بن الصغير، " **تطبيق النص الجنائي بين الإقليمية والعالمية في ظل عولمة مكافحة الجرائم المستحدثة**"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجزائر، جامعة الوادي حمه لخضر، المجلد10، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 70.

2- نفس المرجع، ص 71.

على المحكوم عليه، وعدم إفلاته من العقاب نتيجة لارتكابه جرائم المخدرات في عدة دول، وأن يتم التنسيق بين السلطات القضائية للاتفاق على معايير موحدة في سبيل ذلك[1]، وهو يهدف إلى تحقيق التكامل لحل المشاكل الناجمة عن تنازع الاختصاص الخارجي بين الدول التي تأخذ بمبدأ الإقليمية والشخصية، الذي قد يثار بين جهتين قضائيتين لدولتين مختلفين، والذي يكون إيجابيا بتمسك محاكم أكثر من دولة باختصاصها وولايتها في ملاحقة الجناة أو الجريمة، وهو ما يؤدي إلى محاكمة الشخص عن الفعل مرتين[2].

ويستند إعمال التعاون الدولي أساسا إلى الاتفاقيات الدولية العالمية أو الإقليمية المتعددة الأطراف أو الثنائية مثله مثل التعاون الدولي الأمني الشرطي، وهي التي تخفف من غلو مبدأ السيادة الوطنية وتنظم آليات التعاون القضائي الدولي وطرقه لاسيما ما تعلق بتسليم المجرمين وتنفيذ الأحكام الجزائية الأجنبية، وذلك بطريقة توافقية تحمي المصالح المشتركة، وبالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات لسنة 1988، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالتعاون القانوني والقضائي التي صادقت عليها الجزائر، التي سبق الإشارة إليها في مجال التعاون الأمني الشرطي والتي تشتمل على آليات التعاون القضائي الدولي أيضا، توجد اتفاقيات متعددة الأطراف تتمثل في اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي[3]، واتفاقية التعاون القضائي والقانوني بين دول إتحاد المغرب العربي[4]، كما توجد اتفاقيات ثنائية نذكر منها الاتفاقية القضائية بين الجزائر وتركيا التعاون القضائي[5].

1- هدى حامد قشقوش، الجريمة المنظمة، الطبعة الثانية، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2006، ص 85.

2- نفس المرجع، ص 75.

3- اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي الموقعة في الرياض بتاريخ 06 أفريل 1983، وكذا تعديل المادة 69 من الاتفاقية الموافق عليه في 26 نوفمبر 1997 من طرف مجلس وزراء العدل العرب في دور انعقاده العادي الثالث عشر، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-47 المؤرخ في 11 فيفري 2001، الجريدة الرسمية ، العدد 11، الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2001.

4- إتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا)، في 09 و 10 مارس 1991، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 94-181 المؤرخ في 27 جوان 1994، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 1994.

5- اتفاقية التعاون القضائي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية تركيا الموقعة بالجزائر في 14 ماي 1989، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000-370 المؤرخ في 16 نوفمبر 2000، الجريدة الرسمية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 21 نوفمبر 2000.

كما يرتكز أيضا على التشريعات الداخلية التي تنظم آليات التعاون القضائي الدولي التي وردت في قانون الإجراءات الجزائية، أو في قوانين خاصة، تكرس أحكام وشروط إجراءات التعاون القضائي الدولي، التي تعتمد على الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، والتي تدمجها داخل قوانينها الداخلية لخصوصية القانون الجزائي، تماشيا مع إدماج نصوص الاتفاقيات الدولية في القوانين الداخلية، ومن الملاحظ أن المشرع في قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما لم ينص على إجراءات التعاون القضائي الدولي، وعلى أساس ذلك يتم الرجوع للقواعد العامة طبقا لقانون الإجراءات الجزائية، أما في قانون التهريب فقد نص عليها، مع العلم أن الأولوية في التطبيق تكون للاتفاقيات الدولية التي تعتبر مصدرا أصليا له، إلا في حالة عدم وجودها يتم الرجوع إلى التشريعات الداخلية حتى لا يكون هناك تعارض، وهو ما أقره المشرع في المادة 694 من قانون الإجراءات الجزائية[1]، خصوصا وأن مبدأ المعاملة بالمثل الذي يعني التزام الدولة برد الفعل المماثل الإيجابي للدولة التي تستجيب لطلبها الذي يستند أساسا للدبلوماسية وحسن النية والثقة المتبادلة بين الأطراف، الذي تقتضي أن تتعهد الدولة الطالبة بأن تقدم للدولة متلقية الطلب النوع نفسه من المساعدة في المستقبل، وقد يخضع أيضا للاعتبارات السياسية والضغوطات السلبية في حالة خروج دولة على حق الدولة الثانية[2]، وهو ما يؤثر سلبا على التعاون القضائي الدولي، ويؤدي إلى إفلات المجرمين من العقاب، وعلى أساس ذلك تعتبر الاتفاقيات الدولية في مجال التعاون القضائي الدولي هي الوسيلة الفعالة في التصدي للجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية لاسيما جرائم المخدرات.

ثانيا: انعقاد الاختصاص القضائي للجهات القضائية الجزائية الوطنية:

ينعقد الاختصاص القضائي في مكافحة جرائم المخدرات وفقا لقانون الإجراءات الجزائية لكل من الجهات القضائية العادية، وللجهات القضائية الجزائية المتخصصة، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أ-انعقاد الاختصاص للجهات القضائية العادية في مكافحة جرائم المخدرات:

إن للجهات القضائية الجزائية العادية صلاحية التحقيق والفصل في قضايا جرائم المخدرات، فالأصل في جرائم المخدرات أنها تخضع للقواعد العامة في الاختصاص سواء جهات التحقيق أو جهات الحكم.

1- عبد الحميد عمارة، " **نظام تسليم المجرمين في ظل التعاون القضائي الدولي**"، مرجع سابق، ص 744.

2- عبد الرحمن زيدان الحواجري، المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية في الفقة الإسلامي، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن، فلسطين، الجامعة الإسلامية غزة، كلية الشريعة، 2002، ص 7.

ويتحدد الاختصاص الإقليمي لوكيل الجمهورية باعتباره سلطة الإتهام بمكان وقوع الجريمة، وبمحل إقامة أحد الأشخاص المشتبه في مساهمتهم فيها، أو بالمكان الذي تم في دائرته القبض على أحد هؤلاء الأشخاص طبقا للقواعد العامة حسب مقتضيات المادة 37 قانون الإجراءات الجزائية.

والتحقيق الجزائي يتولاه قاضي التحقيق كدرجة أولى، وغرفة الإتهام كدرجة ثانية في حالة الوصف الجنائي للوقائع، وكل من ساهم في اقترافها، واتخاذ المقرر النهائي على ضوئها، وذلك بإحالة الدعوى على جهة الحكم إذا توافرت أدلة الإتهام وكان الجرم قائما ومرتكبه معروف، أو من خلال إصدار أمر بألا وجه للمتابعة، في حالة ما إذا كان الجرم غير قائم أو بقي مرتكبه مجهولا، أو لم تتوافر أدلة الإتهام، وتوافرت أدلة النفي[1]، وذلك في مرحلة لاحقة على تحريك الدعوى العمومية، إذ أنه لا يمكن لقاضي التحقيق القيام بأعمال التحقيق من تلقاء نفسه، بل لا بد أن تحال إليه القضية من طرف الغير، تطبيقا لمبدأ الفصل بين وظيفتي الإتهام والتحقيق[2]، من خلال طرق تحريك الدعوى العمومية في اتجاه قاضي التحقيق واتصاله بملف الدعوى المنصوص عليها في المادة 38 الفقرة 03 من قانون الإجراءات الجزائية، فقاضي التحقيق ينعقد له الإختصاص في الحدود التي يمارس فيها ولاية التحقيق بالنسبة للدعوى الجزائية المعروضة عليه[3]، وهو وجوبي في جنايات المخدرات، واختياري في جنح المخدرات.

ويتمتع وكيل الجمهورية بسلطة الملاءمة في إصدار طلب إفتتاحي لقاضي التحقيق أو الإحالة على جهة الحكم للفصل في القضية متى كان الوصف جنحي[4]، ولقاضي التحقيق صلاحية التحقيق مع جميع المتهمين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين فاعلين أصليين أو مساهمين شركاء أو محرضين أو فاعلين معنويين، أيا كان وضعهم، حالتهم العائلية، وظيفتهم أو جنسيتهم[5]، ما لم تختص جهات قضائية أخرى بالتحقيق، مع أشخاص معينين، أو انعقد الاختصاص لقاضي التحقيق المتخصص[6]، ذلك أن المادة 35

1- جيلالي بغدادي، التحقيق "دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية"، الطبعة الأولى، الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1999، ص 61.

2- محمد محده، ضمانات المتهم أثناء التحقيق الإبتدائي، الطبعة الأولى، الجزائر، عين مليلة، دار الهدى، 1991-1992، ص 158.

3- جيلالي بغدادي، التحقيق" دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية"، المرجع السابق، ص 100.

4- علي شملال، الدعاوى الناشئة عن الجريمة، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2010، ص 68.

5- جيلالي بغدادي، التحقيق" دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية"، مرجع سابق، ص 100.

6- عبد الحميد عمارة، ضمانات الخصوم أثناء مرحلة المحاكمة الجزائية في التشريعين الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص 316.

من قانون الوقاية من المخدرات نصت على متابعة من يوجد على أرض الوطن جزائريا كان أو أجنبيا، تطبيقا لمبدأ عينية النص الجزائي، ذلك استثناء على مبدأ الإقليمية، حتى ولو ارتكب جرائم المخدرات خارج التراب الوطني، أو أن بعض عناصر الجريمة كانت بالداخل والبقية بالخارج إذا كان تسليمه غير مقبول بمقتضى قوانين الدولة الطرف التي طلب إليها التسليم، أو إذا لم يحاكم مرتكب الجريمة[1]، كما يباشر التحقيق مع شخص مسمى أو غير مسمى طبقا للمادة 67 الفقرة 02 من قانون الإجراءات الجزائية، فهو غير مقيد بمبدأ شخصية الدعوى الجزائية، لأن التحقيق ينصب على الوقائع ويتقيد بها دون الأشخاص[2].

ويتحدد الاختصاص الإقليمي لقاضي التحقيق في المجال الجغرافي الوطني[3]، بواحد من المعايير سواء بمكان وقوع الجريمة، أو مكان إقامة أحد المتهمين، أو محل القبض، طبقا للمادة 40 من قانون الإجراءات الجزائية[4]، وفي غياب النص الذي يحدد الأولوية بين القضاة الثلاث في انعقاد الاختصاص، وفي ظل الاختلاف الفقهي الذي ذهب جانب منه إلى إتباع الترتيب الوارد في النص القانوني[5]، فقد ذهب الجانب الآخر منه إلى اعتبارها على قدم المساواة دون أفضلية لقاض آخر[6]، وقد تبنت المحكمة العليا اتجاه الأسبقية في رفع الدعوى الجزائية[7]، ومبدأ ثنائية الاختصاص الإقليمي فيما يخص الأشخاص المعنوية الذي قد يتحدد بمكان ارتكاب الجريمة أو مكان وقوع المقر الاجتماعي للشخص المعنوي، وقد نص المشرع الجزائري صراحة في المادة 65 مكرر 01 على أن قاضي التحقيق المختص إقليميا هو الذي يقع المقر الاجتماعي للشخص المعنوي بدائرة اختصاصه.

1- مختار سيدهم، من الإجتهاد القضائي للغرفة الجنائية بالمحكمة العليا، محاضرات- قرارات، الجزائر، موفم للنشر، 2017، ص 248.

2- فوزي عمارة، مرجع سابق، ص 60.

3- نفس المرجع، ص 50.

4- جيلالي بغدادي، التحقيق" دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية"، مرجع سابق، ص 107.

5-FAUSTIN Hélie, Traité de l' instruction criminelle ou théorie du code de l'instruction criminelle, 5éme volume, de l'instructionn écrite et de la détention préalable, France, PARIS, éd Charles Hingray librairie, p250.

6- حسن صادق المرصفاوي، المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1996، ص 506.

7- القرار الصادر عن المحكمة العليا حاليا، المجلس الأعلى سابقا، الغرفة الجنائية الأولى، ملف رقم 18826، مؤرخ في 17 أفريل 1979، المجلة القضائية للمحكمة العليا، العدد الرابع، 1989، ص 262، وكذا = =القرار الصادر عن المحكمة العليا حاليا، المجلس الأعلى سابقا، الغرفة الجنائية الأولى، ملف رقم، 18829 مؤرخ في 15 ماي 1979، المجلة القضائية للمحكمة العليا، العدد الثالث، 1989، ص 244.

ويختص قسم الجنح للمحكمة العادية المختصة بالنظر والفصل في جنح المخدرات، المحالة عليه من طرف وكيل الجمهورية بالنسبة للمخدرات ولو كانت في غير حالة التلبس طبقا لمقتضيات المادة 36 الفقرة 05 من قانون الإجراءات الجزائية، وفي حالة التلبس المتهم يحال عليه مباشرة وفقا لإجراءات المثول الفوري طبقا لأحكام المواد 339 مكرر إلى 339 مكرر 07، والمادة 334 من قانون الإجراءات الجزائية، وينعقد الاختصاص الإقليمي لقسم الجنح طبقا للمادة 329 من قانون الإجراءات الجزائية.

ب-انعقاد الاختصاص للجهات القضائية الجزائية المتخصصة في مكافحة جرائم المخدرات:

إن المواجهة الإجرائية الفعالة ضد جرائم المخدرات باعتبارها تتسم بالتنظيم والتخطيط والتنسيق والتطور، تتطلب الاعتماد على مبدأ التخصص، وهو ما اتجه المشرع نحو تجسيده، إلا أن الجهات القضائية الجزائية المتخصصة المجسدة في النظام الإجرائي تتميز بالقصور في تطبيق قواعد التخصص في إسناد الاختصاص، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

1- مفهوم مبدأ تخصص الجهات القضائية الجزائية:

إن مبدأ التخصص القضائي هو ذلك المبدأ العالمي الذي اتجهت إلى تكريسه الأنظمة القضائية الإجرائية في جميع الدول، وهو ما اتجه عليه المشرع رغبة منه في إصلاح العدالة لاسيما قواعد التنظيم القضائي وخلق قضاء متخصص لمحاربة فعالة ضد أشكال الإجرام الخطير العابر للحدود الوطنية، سيما جرائم المخدرات والاتجار غير المشرع بالمخدرات عبر الحدود الوطنية، وتبييض العائدات الإجرامية التي تعرف تزايدا في السنوات الأخيرة[1]، الذي ساهم التطور العلمي ووسائل تكنولوجيا الإعلام والإتصال الذي جعل العالم قرية صغيرة، إذ أصبحت الجريمة أكثر تنظيما، وأصبح المجرمون يستفيدون من هذه الوسائل العلمية الحديثة في ارتكاب الجرائم لاسيما جرائم المخدرات التي أصبحت تهدد الاقتصاد الوطني، إذ ترتبط ارتباطا وثيقا بجرائم تبييض الأموال، فيلجأ المجرمون إلى تبييض الأموال غير المشروعة الناتجة عن جرائم المخدرات والاتجار غير المشروع فيها، وتحويلها إلى أموال في مظهر شرعي تضرب الاقتصاد الوطني وتضعفه[2].

1- الأمم المتحدة، تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2015، و2014، فيينا، على الموقع الإلكتروني التالي: www.unov.org

2- باسل عبد الله الضمور، غسل الأموال في المصارف" دراسة مقارنة"، السعودية، الرياض، مكتبة القانون والإقتصاد، 2013، ص 52، 53.

وأمام عدم استجابة الجهات القضائية الجزائية العادية لمتطلبات مكافحة جرائم المخدرات باعتبارها أحد أنواع الجرائم الخطرة التي تفرض ضرورة وجود تعامل خاص معها يهدف إلى قمعها بالسرعة والفعالية القصوى والاحترافية والتحكم في الأساليب الحديثة، لكونها تنطوي على خصوصيات من حيث نوعيتها واعتمادها على التنظيم والتخطيط وسرعة التنفيذ، وهو ما يجعلها تستأهل إنشاء أجهزة قضائية متخصصة لمكافحتها سواء على مستوى الضبطية القضائية أو جهات الإتهام والتحقيق والمحاكمة، باستعمال وسائل مادية وبشرية متمكنة ومتطورة يمكنها الإطلاع على مستجدات وتطورات الإجرام، وهو ما تفتقر إليه الجهات القضائية العادية مما يجعلها تساهم في توفير الفرصة الكبيرة لإفلات المجرمين من العقاب نظرا لعجزها وبطئها ومحدوديتها، بسبب قواعد انعقاد الاختصاص المحلي المحدود للقضاء الجزائي العادي، التي وضعت من أجل السير الحسن للعدالة والتي أصبحت عائقا أمام فعالية الجهات القضائية عند مكافحة جرائم ترتكبها شبكات وجماعات إجرامية منظمة تنشط في نطاق إقليمي أوسع من ذلك المحدد للقاضي الجزائي العادي، وقد يؤدي ذلك إلى انعقاد الاختصاص لعدة جهات قضائية جزائية عادية تنتمي إلى أكثر من محكمة وأكثر من دائرة اختصاص أو أكثر من مجلس قضائي، سواء بالتحقيق والمحاكمة[1]، مما يؤدي إلى حدوث تنازع في الاختصاص سواء ايجابيا أو سلبيا، وينتج عن ذلك ضياع الوقت، وعدم الحد من جرائم المخدرات في الوقت المناسب[2]، كما يعود السبب أيضا إلى عدم تكوين القضاة تكوينا تخصصيا يعتمد على منهجية علمية تتجاوب مع المعطيات الحديثة في عالم الجريمة المنظمة[3].

ويقصد بتخصص القضاء الجزائي تولي جهات قضائية جزائية معينة مشكلة من قضاة متخصصين للفصل في قضايا جزائية معينة، ويعتمد مبدأ التخصص على تخصص العامل البشري المكون للعنصر المادي المتمثل في الجهات القضائية الجزائية المتخصصة، وفقا لنظام إجرائي خاص، يقتصر على نوع محدد من القضايا والمنازعات على أساس تشريع خاص ينص على إنشاء قضاء متخصص، وتكون ممارسة العمل القضائي قاصرة على فئة مؤهلة تأهيلا علميا متخصصا في فرع معين[4]، ويتمثل العنصر البشري في أمناء ضبط وقضاة نيابة أو تحقيق أو حكم متخصصين، لهم الإلمام بجميع العلوم القانونية والمعرفة المتعمقة لأصول القانون، والإحاطة بمختلف التشريعات التي يطبقها القاضي والوقوف على آراء

1- بومدين لباز، مرجع سابق، ص 8 وما يليها.

2- جيلالي بغدادي، التحقيق" دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية"، مرجع سابق، ص 41، 42.

3- بومدين لباز، مرجع سابق، ص 11، 12.

4- السلطة القضائية، القضاء المتخصص ودوره بالإرتقاء بالعدالة، فلسطين، 2013، ص 3.

القضاء وتعليقات وتفسيرات الشّراح، والقدرة على التحليل والاستقراء والاستنباط في معالجة المسائل القضائية وتحليل الأحكام والنصوص القانونية الخاصة، والتمتع بالخبرة المعززة بكافة الغمكانات والوسائل المادية اللازمة لتسهيل وتفعيل مكافحة الجريمة[1].

ولقد عرف المشرع الجزائري أيضا بعض أنواع القضاء الاستثنائي الذي يختلف عن القضاء المتخصص، لكون هذا الأخير تتوفر فيه ضمانات المحاكمة العادلة على عكس القضاء الاستثنائي الذي لا يتوفر على ذلك وهو ما جعل المشرع يلجأ إلى إلغائه نظرا لالتزامات حقوق الإنسان، ولكون هذه الجهات أنشأت في ظرف غير عادي وغير مستقر، والتي تتميز بإجراءات خاصة لا تحترم ضمانات المحاكمة العادلة والحقوق الأساسية للإنسان، وهو ما يؤدي إلى عدم إمكانية الاعتماد عليها في محاربة نوع معين من الإجرام مهما كانت خطورة الجرائم ومبرراتها[2]، وتشمل هذه الجهات القضائية الجزائية الاستثنائية المجالس القضائية الخاصة بقمع الجرائم الاقتصادية[3]، والأقسام الاقتصادية بمحاكم الجنايات[4]، ومحكمة أمن الدولة[5]، والمجالس القضائية الخاصة بمكافحة الإرهاب والتخريب[6]، إلا أن هذه المحاكم نص المشرع صراحة على تميزها باختصاص مانع، إذ أن الاختصاص ينعقد لها دون غيرها من الجهات القضائية الأخرى[7]، وهو أحد المقومات أو العناصر التي يقوم عليها مبدأ التخصص القضائي، وهي في الواقع محاكم غير دستورية لكون المؤسس الدستوري لم ينص على وجودها[8].

1- السلطة القضائية، القضاء المتخصص ودوره بالإرتقاء بالعدالة، فلسطين، المرجع السابق، ص 4، 5.

2- بومدين لباز، مرجع سابق، ص 13.

3- أنشئت بموجب الأمر رقم 66-180 المؤرخ في 21 جوان 1966، المتضمن إنشاء المجالس القضائية الخاصة بقمع الجرائم الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد32، الصادرة بتاريخ 24 جوان 1966.

4- حلت محل المجالس القضائية الخاصة بقمع الجرائم الاقتصادية بعد إلغائها، وذلك من خلال تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 75-46 المؤرخ في 17 جوان 1975، المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية.

5- أنشئت بموجب الأمر رقم 75-46 المؤرخ في 17 جوان 1975، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

6- أنشئت بعد إلغاء مجالس أمن الدولة بموجب القانون رقم 89-06 المؤرخ في 25 أفريل 1989، المتضمن إلغاء مجلس أمن الدولة، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 26 أفريل 1989، وذلك بالمرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في 30 سبتمبر1992، المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، الجريدة الرسمية، العدد 70، الصادرة بتاريخ 01 أكتوبر 1992.

7- كريمة علة،"**الجهات القضائية الجزائية ذات الإختصاص الموسع**"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، الجزائر، جامعة بجاية عبد الرحمن ميرة، المجلد 11، العدد01، 2015، ص 125.

8- عبد الحميد عمارة، ضمانات الخصوم أثناء مرحلة المحاكمة الجزائية في التشريعين الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص325.

ويضم النظام الإجرائي الجزائي الجزائري أنواعا من الجهات القضائية الجزائية المتخصصة، تشمل الجهات القضائية الجزائية العسكرية، وقضاء الأحداث، ومحكمة الجنايات والأقطاب الجزائية المتخصصة أو المحاكم ذات الاختصاص الموسع.

ولما كانت المحاكم ذات الاختصاص الموسع من أهم الجهات القضائية الجزائية المتخصصة في الوقت الراهن التي تختص بمكافحة جرائم المخدرات والتي جاءت كبديل وكحل للجهات القضائية الاستثنائية التي مهما كانت نجاعتها في ردع المجرمين إلا أنها لا تحترم ضمانات المحاكمة العادلة، تدخل المشرع من خلال إنشاء المحاكم ذات الاختصاص الموسع لإعطاء دفع قوي للقضاء وتعزيز فعاليته في التحقيق ومحاكمة المجرمين الخطرين سيما المتورطين في جرائم المخدرات[1].

وفيما يخص الجهات القضائية الجزائية العسكرية وقضاء الأحداث أو الأطفال، فهي منظمة بقوانين مختلطة بعضها يتعلق بالقانون العام والبعض الآخر منفصل عنه بوجود أحكام ذات صلة بكل القضاء العسكري وقضاء الأحداث نظرا لخصوصية كل منهما، وأما محكمة الجنايات والمحاكم ذات الاختصاص الموسع فهي جهات خاصة في الجهاز القضائي العام وتخضع لقانون الإجراءات الجزائية، وهي جهات قضائية تتميز بخصائص معينة.

ومن خلال هذه الجهات القضائية الجزائية المتخصصة الموجودة في النظام الإجرائي الجزائري، ومن خلال فحص أحكامها القانونية يتبين أن المفهوم الخاص للجهات القضائية الجزائية المتخصصة يرتكز على اعتماد جهات قضائية تختص أصلا في مكافحة جرائم معينة بحد ذاتها دون غيرها، أو تختص بمتابعة أشخاص متهمين معينين دون غيرهم، أو تعتمد على اختصاص إقليمي موسع مقابل اختصاص نوعي محدود، كما أن بعض الجرائم التي تختص بها يحكمها قانون خاص، أو تحكمها إجراءات خاصة منصوص عليها إما في قانون خاص، أو في قانون الإجراءات الجزائية، أو في قانون العقوبات، وتتميز بوجود عامل بشري متخصص، وتوفر نظام إجرائي خاص[2]، وهذه العناصر قد تتوفر كلها أو بعضها في هذه الجهات القضائية الجزائية المكرسة في النظام الإجرائي الحالي.

1- بومدين لباز، مرجع سابق، ص 30.

2 - TOGHRANEGAN Hassan, la politique criminelle iranienne à l'épreuve du crime organisé, thèse de doctorat en droit, université Panthéon, PARIS, Paris1, Sorbonne, 30/06/2012, p 35.

2- قصور تطبيق مبدأ التخصص القضائي في مكافحة جرائم المخدرات:

لقد سبق تبيان أن الاختصاص القضائي في مكافحة جرائم المخدرات يعود للعديد من الجهات القضائية الجزائية سواء كانت جهات قضائية عادية أو جهات قضائية جزائية متخصصة، ورغم أن المشرع الجزائري اتجه نحو إرساء قواعد القضاء الجزائي المتخصص لاسيما من خلال إنشاء المحاكم ذات الاختصاص الموسع بموجب القانون رقم 04-14 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، ورغم أنه جمع الأحكام الموضوعية والإجرائية الخاصة بالوقاية والردع وقمع جرائم المخدرات في قانون خاص، إلا أن مكافحة جرائم المخدرات كغيرها من الجرائم الخطيرة التي تتميز بالتنظيم والتخطيط والسرعة التي تتطلب وجود قضاء متخصص نظرا لطبيعتها وخطورتها فإنها تتميز بالضعف في تطبيق مقومات مبدأ التخصص، لأنه لاتوجد جهات قضائية جزائية متخصصة مستقلة تختص بمكافحة جرائم المخدرات دون غيرها، بل ينعقد الاختصاص في مكافحة جرائم المخدرات للعديد من الأجهزة القضائية الجزائية المتخصصة.

وتعد المحاكم ذات الاختصاص الموسع من أهم مظاهر تجسيد المشرع لمبدأ التخصص القضائي في النظام الإجرائي الجزائري التي تختص بالنظر في نوع محدد من الجرائم من بينها جرائم المخدرات، والتي اعتمد فيها على أسلوب تمديد الاختصاص المحلي خروجا عن مبدأ ثلاثية الاختصاص الإقليمي، وذلك بتوسيع الاختصاص المحلي لعدد من المحاكم إلى اختصاص محاكم مجالس قضائية أخرى للفصل في نوع معين من الجرائم، أي تركيز اختصاصات إقليمية لجهات قضائية متفرقة على عديد المناطق في جهة قضائية واحدة، شريطة أن يتعلق الأمر بالجرائم المحددة على سبيل الحصر في المواد 37 و40 و329 من قانون الإجراءات الجزائية، والمادة 34 من الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب، والمادة 24 مكرر 01 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، التي تشكل الاختصاص النوعي لهذه الجهات القضائية، التي زودها المشرع بالوسائل المادية والبشرية والقانونية اللازمة لأجل تحقيق مكافحة فعالة ضد جرائم المخدرات[1]، باعتبارها إحدى الجرائم الخطرة التي تدخل في اختصاص هذه المحاكم، وأساسا على ذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 06-348 المتضمن تمديد الاختصاص المحلي لبعض المحاكم ووكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق لبعض المحاكم إلى محاكم أخرى بموجب المواد 02 و03 و04 و05 منه، إذ حدد الجهات القضائية التي سيوسع اختصاصها المحلي

1- محمد بكرارشوش، " **الإختصاص الإقليمي الموسع في المادة الجزائية في التشريع الجزائري**"، **دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر، جامعة ورقلة قاصدي مرباح، العدد14، جانفي 2016، ص 305.

ونطاق ذلك، والتي تتمثل في (4) أربعة محاكم على المستوى الوطني وهي محكمة سيدي امحمد، ومحكمة قسنطينة، ومحكمة وهران ومحكمة ورقلة[1].

ولا تعد هذه الجهات القضائية جهات قضائية قائمة بذاتها في هيكل التنظيم القضائي، وإنما هي توسيع للاختصاص الإقليمي[2]، كما أن القانون لم يشمل بصفة صريحة تمديد غرفة الإتهام، والغرفة الجزائية، ومحكمة الجنايات بمجلس قضاء التابع له محكمة القطب الجزائي المتخصص سيما وأن جرائم المخدرات تنقسم إلى جنح وإلى جنايات[3]، على عكس المشرع الفرنسي الذي نص في المادة 706-75 من قانون الإجراءات الجزائية التي نصت صراحة على توسيع الاختصاص المحلي لمحاكم الجنايات إلى جانب المحاكم الابتدائية، ومن المنطق أن اختصاص الأقطاب الجزائية لا يقتصر فقط غلى مرحلة معينة وإنما يشمل جميع مراحل الدعوى العمومية، فإذا تمدد الاختصاص الإقليمي فإنه يشمل جميع درجات التقاضي[4].

كما أن المشرع لم ينص على تشكيلة متخصصة من الناحية العددية لأن مبدأ التخصص القضائي يشترط وجود قضاة متخصصين، فالمشرع يعتمد على مبدأ وحدة القضاء ولا يميز بين القضاة الفاصلين في المادة المدنية والجزائية[5]، إلا أنه وبالرجوع للبرنامج الخاص الذي سطرته وزارة العدل يتبين أن هذه الأخيرة وضعت تكوينا مكثفا يعتمد على التخصص في أساليب التحري والتحقيق والمحاكمة بخصوص الجرائم الخطرة، معتمدة على منهجية تعتمد على التكوين القاعدي والمستمر والتخصصي، داخل الوطن وخارجه[6]، كما خصصت لها من مواردها المادية مبالغ معتبرة بهدف تجسيد هذه المحاكم ميدانيا من

1- المرسوم التنفيذي رقم 06-348 المؤرخ في 05 أكتوبر 2006، المتضمن تمديد الاختصاص المحلي لبعض المحاكم ووكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة بتاريخ 08 أكتوبر 2006، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 16-267 المؤرخ في 17 أكتوبر2016، الجريدة الرسمية، العدد 62، الصادرة بتاريخ 23 أكتوبر 2016.

2- محمد بكرارشوش، المرجع السابق، ص 313.

3- بومدين لباز، مرجع سابق، ص 66.

4- محمد بكرارشوش، مرجع سابق، ص 319.

5- كريمة علة، مرجع سابق، ص 123،124.

6- الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الإنجاز التحدي، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2008، ص 143،144.

خلال تكوين القضاة وأمناء الضبط حول التجهيزات التكنولوجية والإعلام الآلي، بالإضافة إلى التطبيقة القضائية للتتبع الملفات وتسهيل وتسريع عمل هذه الجهات القضائية الجزائية المتخصصة[1].

كما أن المشرع لم يجعل اختصاص هذه الجهات القضائية ذات الاختصاص الموسع اختصاصاً مانعا، أي أنه عقد لها دون غيرها، وإنما ترك المشرع الأمر بين يدي النائب العام لدى المجلس القضائي التابعة له هذه المحاكم سواء للمطالبة الفورية بالإجراءات قبل تحريك الدعوى العمومية أو بالتخلي عن الإجراءات بعد تحريك الدعوى العمومية طبقا للمواد 40 مكرر 01 إلى 40 مكرر 05، إذ يتعين على ضابط الشرطة القضائية متى رأى أن الملف المكون من طرفه في مرحلة البحث والتحري يدخل ضمن جرائم المخدرات أن يخبر فورا وكيل الجمهورية لدى المحكمة الكائن بها مكان الجريمة، ويقدم له أصل ملف الإجراءات مرفوقاً بنسختين ثم يقوم وكيل الجمهورية فورا بإرسال النسخة الثانية إلى النائب العام لدى المجلس القضائي التابعة له المحكمة المختصة ذات الاختصاص الموسع، وبعد إطلاعه على الملف والتأكد من الوقائع أنها تدخل في اختصاص المحكمة ذات الاختصاص الموسع يحيل الملف على وكيل الجمهورية لدى المحكمة ذات الاختصاص الموسع، وبعد تمسك الجهة القضائية باختصاصها يتلقى ضابط الشرطة القضائية التعليمات من طرف وكيل الجمهورية، كما يجوز للنائب العام لدى المجلس القضائي التابعة له المحكمة ذات الاختصاص الموسع أن يطالب بالإجراء في جميع مراحل الدعوى، وحتى إن تم فتح تحقيق قضائي أمام قاضي التحقيق لدى المحكمة مكان ارتكاب الجريمة، وإذا تبين أن الوقائع تشكل جريمة مخدرات فإنه يتعين على قاضي التحقيق الأول أن يصدر أمرا بالتخلي لفائدة قاضي التحقيق لدى المحكمة ذات الاختصاص الموسع، وعلى أساس ذلك فإن الاختصاص يخضع لمبدأ الملاءمة وعلى سبيل الجواز، إذ ينعقد للنائب العام الاختصاص وفقا للقواعد العامة، أو للجهات القضائية ذات الاختصاص الموسع.

كما يلاحظ أن هذه الجهات القضائية ذات الاختصاص الموسع تجمع بين جرائم من أصناف مختلفة وليست مقتصرة على جرائم المخدرات فقط، خاصة وأن هذه الأخيرة لها قانون خاص مستقل بها، نظرا لخصوصيتها، ولكونها تجمع بين جرائم تضر بصحة الإنسان المستهلك الذي يعد مجرما وضحية[2]، ونظرا لمساس هذه الجرائم بالاقتصاد الوطني والصحة العامة والنظام العام، فإنها تمتاز بإجراءات خاصة

1- بومدين لباز، مرجع سابق، ص 63.

2- كريمة علة، مرجع سابق، ص 129.

تتضمن أحكاما وقائية وعلاجية وأحكاما ردعية عقابية، وهو ما يستدعي وجود قضاء متخصص ذوي اختصاص مانع وتشكيلة متخصصة في جرائم المخدرات لوحدها.

ومن خلال ما سبق ذكره، يتبين أن المشرع الجزائري حاول اعتماد مبدأ التخصص القضائي وإرساء دعائمه في مكافحة جرائم المخدرات، وعبر عن توجهه ورغبته في ذلك من خلال محاولته لملاءمة أسس ومقومات هذا المبدأ ضمن الجهات القضائية ذات الاختصاص الموسع، وكذلك أحكام محكمة الجنايات التي جعلها تفصل بتشكيلة قضائية إحترافية إذا ما تعلق الأمر بجرائم المخدرات، أي دون حضور المحلفين وإجراءاتها الخاصة، إلا أنه لم يستحدث جهة قضائية متخصصة ذات اختصاص مانع تتولى النظر في جرائم المخدرات على مستوى الدرجة الأولى والثانية، بفرع جنح، ومحكمة جنايات متخصصة في جرائم المخدرات فقط، مع تمديد الاختصاص الإقليمي، فالمشرع اكتفى فقط بتمديد الاختصاص الإقليمي، وجعل انعقاد الاختصاص للمحاكم ذات الاختصاص الموسع مقيدة بسلطة الملاءمة للنائب العام جوازا ودون إلزامية انعقاد الاختصاص وجوبا.

المبحث الثاني

سلطات الأجهزة المكلفة بمكافحة جرائم المخدرات

تعتبر جرائم المخدرات جرائم داخلية، وجرائم منظمة عابرة للحدود الوطنية، وهو ما ألزم المشرع الوطني اتخاذ إستراتيجية إجرائية تشمل الاعتماد على منح أجهزة الضبط القضائي والأجهزة القضائية الإجراءات والسلطات اللازمة التي يتعين مراعاتها بشأن الإستدلال والتحقيق والمحاكمة القادرة على مكافحتها، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات واللجوء إلى استخدام كافة الأساليب والوسائل للكشف عنها ومتابعة مرتكبيها جزائيا بصفة فعالة من خلال تحيين إجراءات البحث والتحري التقليدية المقيدة لحرية المشتبه فيه أو المتهم، ووضع أساليب ووسائل خاصة للكشف عنها وإثباتها ضمانا لفعالية حسن سير إجراءات الدعوى العمومية في التصدي لها، فضلا عن وجوب اتخاذ مجموعة من الوسائل والآليات ذات الطابع العالمي أو الدولي في إطار التعاون الدولي، للحد من هذه الجرائم الخطرة التي تتميز بالتنظيم والاحترافية واستعمال مرتكبيها للوسائل التكنولوجية الحديثة في مجالي الإعلام والاتصال، واتساع نطاقها المكاني داخل الحدود الوطنية والعابر لها، وذلك على ضوء الإستراتيجية الدولية لمكافحة جرائم المخدرات التي تعتبر من الجرائم المنظمة عبر الحدود الوطنية، وفي ظل احترام الضمانات الكفيلة بحماية الأشخاص، احتراما لمبدأ الشرعية الإجرائية، وضمانا لعدم إفلات المجرمين من العقاب، وسيتم توضيح ذلك ضمن المطلبين التاليين:

المطلب الأول: سلطات جهاز الضبط القضائي في مكافحة جرائم المخدرات

المطلب الثاني: سلطات الجهات القضائية الجزائية في مكافحة جرائم المخدرات.

المطلب الأول

سلطات جهاز الضبط القضائي في مكافحة جرائم المخدرات

وضع المشرع الجزائري نصوصا إجرائية منظمة لسلطات الضبط القضائي أثناء مرحلة التحريات الأولية تحت إشراف وكيل الجمهورية، وعند فتح التحقيق القضائي تحت إشراف قاضي التحقيق، وقام بتعديل وتحيين بعض إجراءات البحث والتحري لعدم كفايتها بصورتها التقليدية للتصدي للجرائم الخطرة لاسيما جرائم المخدرات، واعتمد على أساليب خاصة للتحري والتحقيق، لأجل السماح للضبطية القضائية التصدي لها وفق إستراتيجية إجرائية تتناسب وتستجيب لتطلعات مكافحة جرائم المخدرات، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: إعادة تنظيم صلاحيات الضبطية القضائية التقليدية في التصدي لجرائم المخدرات:

قام المشرع الوطني بتعزيز صلاحيات الضبطية القضائية التقليدية في الكشف عن جرائم المخدرات، إذ خرج عن القواعد العامة للتفتيش والتوقيف للنظر سواء في إطار التحريات الأولية، أو في حالة التلبس، أو في حالة تنفيذ الإنابة القضائية، حتى تكون أكثر نجاعة في مواجهة جرائم المخدرات الخطرة، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أولا: وضع نظام خاص بالتفتيش في جرائم المخدرات:

يعتبر التفتيش عملا من أعمال التحقيق القضائي الذي يخوله القانون لقاضي التحقيق أصلا، كما يسمح به لضباط الشرطة القضائية في الحالات المحددة قانونا ووفقا للضوابط القانونية[1]، للبحث عن الأدلة القانونية لإثبات وقوع الجرائم، ولقد خرج المشرع الوطني عن القواعد العامة للتفتيش سواء بخصوص المساكن أو الأشخاص وقلص من ضماناته عندما يتعلق الأمر بالكشف عن جرائم المخدرات، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أ-مفهوم التفتيش:

يعتبر التفتيش من أخطر الصلاحيات لمساسه بحقوق وحريات المواطن المكفولة له دستوريا، لاسيما حرمة المسكن، إذ نصت المادة 47 الفقرة 01 من الدستور الجزائري " **تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة**

1- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مرجع سابق، ص 344.

المنزل"، وكذلك حرمة الإنسان، إذ نصت المادة 40 من الدستور الجزائري على أنه " **تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان**"، فالمشرع يجمع بين حقيين متعارضيين إجراء تقييد المشتبه فيه أو المتهم، وإجراء جمع الأدلة عند وقوع الجريمة[1].

ولم يعرف المشرع الجزائري التفتيش في قانون الإجراءات الجزائية، وترك ذلك للفقه الذي تضمن عدة تعارف منها " البحث والإستقصاء، وهو عبارة عن الإطلاع على محل منح له القانون حرمة خاصة، الغاية منه البحث عن الأشياء المتعلقة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات عنها أو حصول التحقيق بشأنها، وهو خاص بالإثبات في المادة الجنائية دون المدنية"[2]، كما عرف أيضا بأنه " إجراء من إجراءات التحقيق التي تؤدي إلى ضبط أدلة الجريمة موضوع التحقيق، وهو ما يفيد في كشف الحقيقة"[3]، ومحل التفتيش هو المسكن أو الأشخاص أو الرسائل، وما عدا ذلك فهي أشياء مكشوفة ليس لها حرمة، والإطلاع عليها لا يعد تفتيشا، وإنما معاينة[4].

وقد نص الدستور الجزائري في المادة 47 الفقرة 02 و03 على أنه " لا تفتيش إلا بمقتضى القانون، وفي إطار إحترامه، ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة "، ووضع قانون الإجراءات الجزائية في المواد 44 و45 و46 و47 منه، الضوابط القانونية الواجب احترامها والتقيد بها وعدم تجاوزها، فيما يخص إجراء التفتيش، واعتبر كل مخالفة لها يترتب عليها قيام المسؤولية الجزائية والتأديبية لضابط الشرطة القضائية، إلى جانب الحكم ببطلان الإجراء طبقا للمادة 48 من قانون الإجراءات الجزائية.

وفيما يخص تفتيش المساكن فإن قانون الإجراءات الجزائية يسمح لضابط الشرطة القضائية القيام بذلك في حالة التلبس حسب المادة 44 منه، وفي حالة التحريات الأولية طبقا لنص المادة 64 منه، وفي حالة الإنابة القضائية طبقا للمادة 138 منه، ويقصد بتفتيش المسكن البحث في مستودع السّر عن أدلة تفيد إثبات الجريمة أو نسبتها إلى متهم معين[5]، ويقصد بالمسكن حسب نص المادة 355 من قانون العقوبات

1- أسامة محمد حسن، مرجع سابق، ص 306.

2- نصر الدين مروك، محاضرات في الإثبات الجنائي، النظرية العامة للإثبات الجنائي، الجزء الأول، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2009، ص 337.

3- أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجزائية، الطبعة السابعة، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996، ص 544.

4- أسامة محمد حسن، مرجع سابق، ص 307.

5- جيلالي بغدادي، التحقيق" دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية"، مرجع سابق، ص 31.

أنه " كل مبنى أو دار أو غرفة أو خيمة أو كشك ولو متنقل متى كان معد للسكن، وإن لم يكن مسكونا وقت ذلك، وكافة توابعه مثل الأحواش وحظائر الدواجن ومخازن الغلال والإسطبلات والمباني التي توجد بداخلها مهما كان استعمالها حتى ولو كانت محاطة بسياج داخل السياج أو السور العمومي ".

ب-نظام تفتيش المساكن في الكشف عن جرائم المخدرات:

وضع المشرع الجزائري للتفتيش عن جرائم المخدرات نظاما إجرائيا خاصا يتضمن الخروج عن القواعد العامة المجسدة لحماية حرمة المسكن، فيجد ضابط الشرطة القضائية نفسه محررا من جميع الشروط القانونية المتعلقة بتفتيش المساكن، باستثناء الحصول على إذن كتابي من السلطة القضائية المختصة، وذلك لدواعي تحقيق المصلحة العامة المتمثلة في مكافحة هذه الجرائم الخطرة التي تمس أمن واستقرار المجتمع وتهدد الصحة العامة، إذ أزال كافة العقبات التي من شأنها أن تؤدي إلى إفلات المجرمين من العقاب[1].

وقد خرج المشرع الجزائري بموجب الفقرة السادسة من المادة 45 من قانون الإجراءات الجزائية عن قاعدة حضور المعني بتفتيش مسكنه أو أي شخص يعينه لذلك، أو استدعاء شاهدين من غير الموظفين الخاضعين لسلطته يشهدان عملية التفتيش، فلم يلزم ضابط الشرطة القضائية باحترام هذه الضمانات المنصوص عليها في المادة 45 من قانون الإجراءات الجزائية عندما يتعلق الأمر بالبحث والتحري أو تنفيذ الإنابة القضائية عن جرائم المخدرات، واستثنى عن ذلك المحافظة على السر المهني وجرد الأشياء وحجز المستندات.

كما خرج أيضا بموجب المادة 47 الفقرة 02 و03 من قانون الإجراءات الجزائية على قاعدة احترام الميقات القانوني الذي يلزم القائم بتفتيش المساكن ومعاينتها بعدم جواز البدء في التفتيش قبل الساعة الخامسة صباحا، وبعد الثامنة مساء طبقا للمادة 47 الفقرة 01 من قانون الإجراءات الجزائية، إذ يجوز لضابط الشرطة القضائية إجراء التفتيش والحجز في كل محل سكني أو غير سكني أو داخل فندق أو منزل مفروش أو فندق عائلي أو محل لبيع المشروبات أو ناد أو منتدى أو مرقص أو أماكن المشاهدة العامة وملحقاتها، وفي أي مكان مفتوح للعموم أو يرتاده الجمهور إذا تحقق أن أشخاصا يستقبلون فيه عادة لممارسة الدعارة، في كل ساعة من ساعات النهار أو الليل إذا ما تعلق الأمر بجرائم المخدرات بناء على إذن مسبق من وكيل الجمهورية المختص، أو من قاضي التحقيق المفوض، كما يمكن لهذا الأخير

1- طارق غلاب، مرجع سابق، ص 161.

أن يقوم بأية عملية تفتيش أو حجز ليلا أو نهارا وفي أي مكان على امتداد التراب الوطني ويأمر ضباط الشرطة القضائية بذلك بموجب المادة 47 الفقرة 04 من قانون الإجراءات الجزائية.

ج-نظام تفتيش الأشخاص في الكشف عن جرائم المخدرات:

إن تفتيش الأشخاص المشتبه فيهم أو المتهمين عندما يتعلق بجرائم المخدرات، فإن قانون الإجراءات الجزائية لم ينص على ذلك صراحة وترك ذلك للقواعد العامة معتبرا ذلك من الإجراءات الوقائية والأمنية، وقد خول ذلك لضباط الشرطة القضائية أثناء مرحلة الإشتباه، ولقاضي التحقيق أو من يفوضه أو ينيبه من إجراءات التحقيق الإبتدائي بغرض جمع الأدلة عن الجريمة موضوع البحث أو التحقيق[1]، كما أن القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الإستعمال غير المشروع بهما لم يتطرق إلى ذلك، إلا أن قانون الجمارك المعدل والمتمم نظم تفتيش الأشخاص في المادة 41 منه التي سمحت لأعوان الجمارك في إطار الفحص والمراقبة الجمركية تفتيش الأشخاص والبضائع ووسائل النقل، كما قررت الفقرة الأولى من المادة 42 على أنه في إطار تفتيش الأشخاص عند مظنة وجود معالم حقيقية يفترض من خلالها أن من يعبر الحدود يحمل مواد مخدرة مخبأة داخل جسمه يخضع الشخص المفتش لفحوص طبية، للكشف عنها بعد الحصول على رضاء صريح منه، وفي حالة الرفض يقدم عون الجمارك طلبا لرئيس المحكمة المختصة إقليميا للترخيص له بذلك، وكذلك يمكن الرجوع إلى القواعد العامة المستخلصة من المادتين 51 الفقرة 04 و61 من قانون الإجراءات الجزائية التي يستخلص منها أنه يمكن لضابط الشرطة القضائية عند إلقائه القبض على المشتبه فيه بارتكابه جناية أو جنحة متلبس بها، أو مساهمته في ارتكاب أي منهما أو بناء على أمر قضائي من قاضي التحقيق تطبيقا لحكم المادة 120 من قانون الإجراءات الجزائية، أن يقوم بتفتيش المقبوض عليه تفتيشا قانونيا صحيحا منتجا لآثاره القانونية، فيعتبر الدليل المتحصل منه صحيحا، وهو الإجراء الذي لا يجوز لأعوان الشرطة القضائية القيام به، كما أنه في إطار تفتيش المسكن إذا قامت دلائل قوية على أحد متواجد بالمسكن سواء كان صاحبه أو من الغير تقوم دلائل قوية على حيازته أو إخفائه شيئا أو أوراقا تتعلق بالجريمة موضوع البحث يجوز تفتيشه، ولو أن الأصل في تفتيش المساكن إجراء مستقل عن تفتيش الأشخاص[2].

وأما إذا كان المشتبه فيه أو المتهم من جنس الأنثى فإن قانون الإجراءات الجزائية لم يتضمن قاعدة تحظر صراحة تفتيش المرأة من قبل رجال الضبطية القضائية، فالمشرع الوطني في قانون الإجراءات

1- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مرجع سابق، ص 360.

2- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، نفس المرجع، ص 360،361.

الجزائية لم ينص على قاعدة تفتيش الأنثى بواسطة أنثى مثلها[1]، ولم يرتب أي جزاء إجرائي على مخالفة هذه القاعدة، وإن كان من الناحية العملية يتم إحضار إناث من جهاز الضبط القضائي للقيام بذلك، حماية لحرمة المرأة وحيائها لأنها تتميز بتكوين جسماني خاص سيما وأن ذلك يتم عن طريق التحسس الخارجي للملابس أو لمس العورة أو بواسطة آلة إلكترونية تكشف عن عورة لها[2]، على عكس التشريعات العربية الأخرى[3]، ويبدوا أن المشرع الجزائري قد تأثر بالمشرع الفرنسي إلى وقت قريب، الذي تلافى مؤخرا ذلك القصور، في تعديله لقانون الإجراءات الجزائية الفرنسي بالقانون 2001-392، إذ أصبحت المادة 63-07 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي التي نصت على قاعدة أن القائم بالتفتيش يكون من نفس جنس المفتش سيما فيما يتعلق بالتفتيش الكامل، إذ ينفذ في مكان مغلق سواء عن طريق التحسس أو بواسطة آلة إلكترونية[4].

ومن الملاحظ أن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري لم ينص بنص صريح على إجراء غسيل المعدة والأمعاء والتفتيش في الأماكن الحساسة من الجسم[5]، لاسيما استعمال أجهزة إكس من نوع جهاز الأشعة الطبي الذي يتكون من جهاز مصدر للأشعة ومستقبل للصورة ووسيلة لحمل جسم الإنسان الجاري فحصه، الذي يكشف حالات إخفاء المخدرات والمؤثرات العقلية بجسم الإنسان، وهما من أهم الوسائل العلمية التي تستعمل في التفتيش للحصول على دليل في الكشف عن جرائم المخدرات وضبطها بالبحث عن المواد المخدرة داخله لأن الجاني يقوم بإخفائها عن طريق البلع بالفم أو بالإيلاج من فتحة الشرج[6].

1- زينب عمارة، "**الحماية الجزائية للمرأة بين الخصوصية ومبدأ المساواة**"، **مجلة آفاق للعلوم**، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، المجلد 02، العدد 06، 01 جانفي2017، ص 169،170.

2- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مرجع سابق، ص 362.

3- كالتشريع المصري والإماراتي والعراقي، أحمد عبد الظاهر، تفتيش الأنثى في التشريعات العربية، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2016، ص 14 وما يليها.

4 - l' article 63-7 du code de procedures pénal crée par l' article 11 du loi 2011-392 du 14/04/20011 dit « Lorsqu'il est indispensable pour les nécessités de l'enquête de procéder à une fouille intégrale d'une personne gardée à vue, celle-ci doit être décidée par un officier de police judiciaire et réalisée dans un espace fermé par une personne de même sexe que la personne faisant l'objet de la fouille. La fouille intégrale n'est possible que si la fouille par palpation ou l'utilisation des moyens de détection électronique ne peuvent être réalisées. Lorsqu'il est indispensable pour les nécessités de l'enquête de procéder à des investigations corporelles internes sur une personne gardée à vue, celles-ci ne peuvent être réalisées que par un médecin requis à cet effet », voir le lien électronique :legifrance.fr

5- أسامة محمد حسن، مرجع سابق، ص 310.

6- فوزي جيماوي، مرجع سابق، ص 96.

واختلف الفقهاء حول اللجوء إلى هذه الوسائل لاسيما جواز استعمالها من طرف ضابط الشرطة القضائية وذلك بين معارض ومؤيد، إذ ذهب جانب إلى إيجازها إذا توافرت ظروف تحمل على الاعتقاد بأنه يخفي المواد المخدرة داخل جسمه، كل ما هناك أنه يجب إجراؤه بمعرفة تقني متخصص وبطريقة لا يترتب عليها ضرر بصحة الفرد ولا يسبب له إيلاما أو انتهاكا لكرامته[1]، بينما ذهب جانب آخر من الفقه لعدم جوازه ولو توافرت دلائل كافية، ويرجعون ذلك إلى أن صيانة كرامة الإنسان أولى بالرعاية والاعتبار من ضبط الجريمة، إذ لا يجوز إهدارها[2].

ومادام المشرع قد تبنى مبدأ حرية الإثبات كقاعدة عامة، وأمام غاية المشرع وحرصه الشديد على مكافحة جرائم المخدرات والتصدي لخطورتها، وأمام التقدم العلمي في المجال الطبي وما أفرزه من أساليب علمية حديثة تؤدي إلى تفتيش الجسم حتى من الداخل ودون لمسه، فإن اللجوء إلى هذه الأساليب مسموح به لضباط الشرطة القضائية باحترام ضمانات الكرامة الإنسانية لاسيما عندما يقوم طبيب مختص بذلك، خصوصا وأن الجاني قد اعتدى أولا على حرمة جسده من خلال ابتلاع المواد المخدرة ووضعها في أماكن حساسة من جسمه، ويجد ذلك أساسه من خلال منح المشرع الوطني للنيابة العامة من خلال المادة 35 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية المستحدثة بالأمر رقم 15-02، صلاحية الإستعانة في مسائل فنية بمساعدين متخصصين، الذين يساهمون في مختلف مراحل إجراءات الدعوى العمومية تحت مسؤولية النيابة العامة التي تطلعهم على ملف الإجراءات لإنجاز المهام المسندة إليهم لاسيما مساعدة ضباط الشرطة القضائية في المسائل الفنية، أثناء مرحلة البحث والتحري، والذين يقدمون أعمالهم في شكل تقارير تلخيصية أو تحليلية[3]، كما أجازت المادة 68 من قانون الإجراءات الجزائية لقاضي التحقيق اتخاذ جميع الإجراءات التي يراها ضرورية للكشف عن الحقيقة بالتحري عن أدلة الإثبات وأدلة النفي، لاسيما تفويض ضباط الشرطة القضائية في إطار الإنابة القضائية.

1- إدوار غالي الذهبي، جرائم المخدرات، الطبعة الثانية، مصر، القاهرة، مكتبة غريب، 1988، ص291.

2- أسامة محمد حسن، مرجع سابق، ص 311.

3- المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 17-324 المؤرخ في 08 نوفمبر2017، المحدد لشروط وكيفيات تعيين المساعدين المتخصصين لدى النيابة العامة وقانونهم الأساسي ونظام تعويضاتهم، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة بتاريخ 15 نوفمبر 2017.

وفي المقابل نص صراحة على استخدام الضبطية القضائية لجهاز تحليل اللعاب الذي هو جهز يسمح بالكشف عن وجود مواد مخدرة أو مواد مهلوسة عن طريق تحليل اللعاب[1]، للكشف عن استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية في حالة وقوع حادث مرور جسماني، وذلك على كل سائق أو مرافق للسائق المتدرب والمتسبب في وقوع حادث مرور، وعندما يتبين من عمليات الكشف عن احتمال الوقوع تحت تأثير المخدرات أو المواد المهلوسة، أو عندما يعترض السائق أو السائق المتدرب أو يرفض إجراءها، يقوم ضباط الشرطة القضائية بإجراء عمليات الفحص الطبي والاستشفائي والبيولوجي للوصول إلى إثبات ذلك[2]، ويتم اللجوء إلى استخدام هذه الوسيلة لإثبات جنحة الضرب والجرح الخطأ وجنحة قيادة أو مرافقة السائق المتدرب تحت تأثير مواد وأعشاب تدخل ضمن أصناف المخدرات، وهما الفعلين المجرمين والمعاقب عليهما في المادتين 70 و74 من قانون تنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها[3].

ولأجل ضمان عدم إخفاء وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، يستعين ضباط الشرطة القضائية من الناحية العملية بالكلاب البوليسية المدربة تدريبا متخصصا في مجال مكافحة جرائم المخدرات، لما لها من قدرة فائقة في الكشف عن تواجد المواد المخدرة والكشف عن رائحتها[4].

ثانيا: خصوصية التوقيف للنظر في جرائم المخدرات:

منح قانون الإجراءات الجزائية للضبطية القضائية سلطات إستثنائية إلى جانب الإجراءات الإستدلالية التي تدخل في العمل العادي لها، ومن أهم هذه الإجراءات التي يباشرها رجال الضبط القضائي تلك التي تمس بحرية المشتبه فيه أو المتهم وتقيد حرية التنقل المضمونة لجميع المواطنين إجراء التوقيف للنظر، الذي يلجأ إليه في الكشف عن جرائم المخدرات، وهو يخضع للقواعد العامة، كما يجوز تمديد مدة التوقيف للنظر لمدة إضافية لضرورة البحث والتحري عن بعض أنواع جرائم المخدرات، وسوف يتم توضيح ذلك فيما يلي:

1- المادة 3 من الأمر رقم 09-03 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المعدلة والمتممة للمادة 2 من القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أوت2001، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 29 جويلية 2009.

2- المادة 8 من الأمر رقم 09-03 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المعدلة والمتممة للمادة 19 من القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19أوت2001، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها.

3- الأمر رقم 09-03 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المعدل والمتمم للمادة للقانون رقم 01-14 المؤرخ في 19أوت2001، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها.

4- فوزي جيماوي، مرجع سابق، ص 97.

أ-مفهوم التوقيف للنظر:

لم يعرف المشرع الوطني التوقيف للنظر، وعرفه الفقه بأنه " إجراء قانوني سالب للحرية يقوم به ضابط الشرطة القضائية لضرورة التحريات الأولية أو في الحالات التي حددها القانون، بموجبه يوضع المشتبه فيه تحت تصرف مصالح الضبطية القضائية ريثما تتم عملية التحري وجمع الأدلة وذلك في مكان معين وطبقا لشكليات ومدة زمنية يحددها القانون"[1].

كما عرّف التوقيف للنظر أيضا بأنه " الحد المؤقت من حرية الشخص المشتبه فيه بارتكاب الجريمة أو محاولة ارتكابها بوضعه في مركز الشرطة أو الدرك بمعرفة ضابط الشرطة القضائية لغرض سماع أقواله، بحثا عن الحقيقة متى رأى ضابط الشرطة القضائية ضرورة لذلك"[2].

وبالرجوع إلى المواد 51 و65 و141 من قانون الإجراءات الجزائية، فإن ضابط الشرطة القضائية يتقرر له إجراء التوقيف للنظر في ثلاثة حالات، وهي حالة الجناية أو الجنحة المتلبس بها، وفي حالة التحريات الأولية، يتوجب عليه إخطار وكيل الجمهورية فورا، وفي حالة تنفيذ الإنابات القضائية يتعين عليه إخطار قاضي التحقيق.

ولقد حدّد المشرع الجزائري مدة التوقيف للنظر بدقة في المواد 51 و65 و141 من قانون الإجراءات الجزائية تجسيدا لمبدأ الشرعية الإجرائية، وأظفى صفة عدم المشروعية على كل توقيف تجاوز المدة المقررة قانونا بـ 48 ساعة، وهي المدة المحددة في الدستور الجزائري في المادة 60 الفقرة 01 منه التي نصت " يخضع التوقيف للنظر في مجال التحريات الجزائية للرقابة القضائية، ولا يمكن أن تتجاوز مدته ثمان وأربعين (48) ساعة ".

ولقد رتب المشرع الوطني قيام المسؤولية الجزائية والتأديبية لضابط الشرطة القضائية متى ثبت تعسف أو خرق للضمانات التي وضعت لحماية الحرية الفردية للموقوف للنظر معتبرا ذلك إقترافا لجناية الحبس التحكمي الفعل المنوه والمعاقب عليه في المادة 107 من قانون العقوبات.

1- عبد المجيد جباري، دراسات قانونية في المادة الجزائية على ضوء أهم التعديلات الجديدة، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2012، ص 19.

2- حورية مبروك، ضمانات الحرية الفردية أثناء التوقيف للنظر، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، 2011-2012، ص 13.

ب-خضوع التوقيف للنظر للقواعد العامة في الكشف عن جرائم المخدرات:

إن التوقيف للنظر عندما يتعلق بالبحث والتحري عن جرائم المخدرات يخضع للقواعد العامة كأصل عام، إذ أنه يمكن لضابط الشرطة القضائية أن يتخذ إجراء التوقيف للنظر إذا كانت جرائم المخدرات توصف بأنها جنحة أو جناية متلبس بها، إذا كانت مرتكبة في الحال أو عقب ارتكابها، أو إذا كان الشخص المشتبه في ارتكابه إياها في وقت قريب جدا من وقت وقوع الجريمة قد تبعه العامة بالصياح أو وجدت في حيازته أشياء أو وجدت آثار أو دلائل تدعو إلى افتراض مساهمته في الجناية أو الجنحة، أو حتى إذا ارتكبت في منزل وكشف صاحب المنزل عنها عقب وقوعها وبادر في الحال باستدعاء أحد ضباط الشرطة القضائية لإثباتها وذلك طبقا لمقتضيات المادة 41 من قانون الإجراءات الجزائية، إذا رأى ضابط الشرطة القضائية لمقتضيات التحقيق أن يوقف للنظر شخصا من الذين منعهم من مبارحة مكان الجريمة ريثما ينتهي من إجراء تحرياته أو أي شخص يبدو له ضروريا في مجرى استدلالاته القضائية التعرف على هويته أو التحقق من شخصيته، من الذين توجد ضدهم دلائل تحمل على الاشتباه في ارتكابهم جناية أو جنحة يقرر لها القانون عقوبة سالبة للحرية وجرائم المخدرات سواء كانت جنايات أو جنحا، فإن العقوبات المقررة لها هي عقوبات سالبة للحرية، وعليه تبليغ الشخص المعني بالقرار، ويطلع وكيل الجمهورية بذلك ويقدم له تقريرا عن دواعي التوقيف للنظر، ولا يجوز كقاعدة عامة أن تتجاوز مدة التوقيف للنظر48 ساعة، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية، كما يمكن توقيف الشخص للنظر الذي توجد ضده دلائل تحمل على الاشتباه في ارتكابه جناية أو جنحة من جرائم المخدرات، في إطار إجراء التحريات الأولية خارج حالات التلبس إذا دعت مقتضيات التحقيق الأولي كذلك مدة لا تزيد عن 48 ساعة، وعليه تقديم الشخص الموقوف قبل انقضاء هذا الأجل إلى وكيل الجمهورية بعد سماعه طبقا لمقتضيات المادة 65 من قانون الإجراءات الجزائية، كما يمكن أن يلجأ إليه ضابط الشرطة القضائية إذا اقتضت الضرورة لتنفيذ الإنابة القضائية عند التحقيق في جرائم المخدرات، أي عندما يفوض قاضي التحقيق صلاحية من صلاحياته لضابط الشرطة القضائية ما عدا الاستجواب والمواجهة وسماع أقوال الطرف المدني، وعليه كقاعدة عامة أن يقدمه خلال 48 ساعة إلى قاضي التحقيق طبقا للمواد 138 و141 من قانون الإجراءات الجزائية.

ج-حالات تمديد التوقيف للنظر في الكشف عن جرائم المخدرات:

إن ضابط الشرطة القضائية يتعين عليهم كقاعدة عامة الإلتزام بالمدة القانونية للتوقيف للنظر، إلاّ أنه استثناء يجوز له طلب تمديدها بإذن مكتوب من السلطة القضائية، حسب المواد 51 و65 و141 من

قانون الإجراءات الجزائية وذلك تماشيا مع مقتضيات المادة 60 الفقرة 04 من الدستور التي نصت " لا يمكن تمديد مدة التوقيف للنظر إلا استثناء وفقا للشروط المحددة بالقانون"، وذلك بطريقتين مختلفتين تتعلق الأولى بالتمديد بوجه عام، وتتعلق الثانية بالتمديد في جرائم موصوفة بصفة عامة[1]، والتي تشمل على وجه الخصوص تمديد التوقيف للنظر إذا تعلق الأمر بالكشف عن جرائم المتاجرة بالمخدرات.

إن المشرع الجزائري منح إمكانية تمديد مدة التوقيف للنظر 03 مرات في حالة التلبس، إذ نصت المادة 51 الفقرة 05 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه " يمكن تمديد آجال التوقيف للنظر بإذن مكتوب من وكيل الجمهورية المختص ثلاثة مرات إذا تعلق الأمر بجرائم المتاجرة بالمخدرات...."[2]، كما أجاز التمديد في غير حالة التلبس، وذلك في حالة التحريات الأولية، إذ نصت المادة 65 الفقرة 03 من قانون الإجراءات الجزائية " غير أنه يمكن تمديد المدة الأصلية للتوقيف للنظر بإذن كتابي من وكيل الجمهورية المختص ثلاث مرات إذا تعلق الأمر بجرائم المتاجرة بالمخدرات..."[3]، والتي كانت قبل تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون العقوبات في ظل القانون رقم 06-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية لا تشمل التمديد فيما يخص جرائم المخدرات، واكتفى المشرع الوطني بالمادة 37 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها التي نصت على أحكام التوقيف للنظر وتمديده، إذ أجازت لضباط الشرطة القضائية إذا دعت ضرورات التحقيق الإبتدائي المتعلق بالبحث عن جرائم المخدرات المنصوص عليها قانونا ومعاينتها، توقيف أي شخص مشتبه فيه لمدة 48 ساعة كمدة أصلية، كما يتعين تقديم الشخص الموقوف للنظر إلى وكيل الجمهورية قبل انقضاء هذا الأجل، وبعد أن يقوم وكيل الجمهورية باستجواب الشخص المقدم إليه يجوز له بإذن كتابي تمديد حجزه إلى مدة لا تتجاوز ثلاث مرات المدة الأصلية بعد فحص ملف التحقيق، كما يجوز بصفة استثنائية منح هذا الإذن بقرار مسبب دون تقديم الشخص إلى النيابة، أما في حالة الإنابة القضائية وبالرجوع للمادة 141 من قانون الإجراءات الجزائية فإن قاضي التحقيق يمارس نفس الصلاحيات المخولة لوكيل الجمهورية بمقتضى المادتين 51

1- حورية مبروك، نفس المرجع، ص 136.

2- المادة 09 المعدلة والمتممة للمادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية، بالأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

3- المادة 09 المعدلة والمتممة للمادة 65 من قانون الإجراءات الجزائية، بالأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

و52، إذ يجوز له منح إذن مكتوب لتمديد التوقيف للنظر بعد استماع قاضي التحقيق إلى أقوال الشخص المقدم له، أو يجوز بصفة استثنائية إصدار الإذن بقرار مسبب دون أن يقتاد الشخص أمام قاضي التحقيق.

ويلاحظ من خلال هذه المواد أن المشرع الجزائري مدّد مدة التوقيف للنظر إذا تعلق الأمر بجرائم المخدرات إلى ثلاثة مرات وهو نفسه بالنسبة للجريمة المنظمة وتبييض الأموال وجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف وذلك لارتباط هذه الجرائم فيما بينها التي تمس بالإقتصاد الوطني، وهي مدة طويلة تصل إلى 8 أيام باحتساب مجموع المدة الأصلية وتمديدها ثلاث (03) مرات، وجاءت بعد أطول مدة تمديد المقدرة بـ 12 يوما المتعلقة بالجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية، ولقد سمح المشرع بموجب المادة 51 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية للموقوف للنظر الاختيار بين الإتصال بأحد أفراد عائلته، أو محاميه، كما منح لضابط الشرطة القضائية السلطة التقديرية في السماح له بالإتصال بمحاميه لمدة لا تتجاوز 30 دقيقة في غرفة خاصة توفر الأمن وسرية المحادثة تحت مرأى ضابط الشرطة القضائية، وبعد انقضاء نصف المدة القصوى المنصوص عليها في المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية.

ولقد منح المشرع صلاحية تمديد مدة التوقيف للنظر للضبطية القضائية بإذن مكتوب من السلطة القضائية لاستكمال تحرياتها التي تتطلب وقتا أطول، لأنه قد لا تكفي مدة 48 ساعة للبحث والتحري والكشف والمعاينة في جرائم المخدرات، وذلك لكون التحري عن جرائم المخدرات يمتاز بالصعوبة والتعقيد، لما تمتاز به من التنظيم سواء كانت في إطار جماعة إجرامية منظمة أو في شكل جمعية أشرار، كما أنها تمتاز بتعدد الفاعلين والمتورطين والمخططين والمنفذين، والمهربين والمخزنين، والمروجين، وتعدد أماكن ارتكابها، إذ ترتكب داخل الإقليم الوطني، أو تكون عابرة للحدود الوطنية، نظرا لطبيعة جرائم المخدرات وحركيتها[1]، كما أنها تحتاج إلى الخبرة الفنية للتعرف على طبيعة المادة المخدرة وفحصها، وهو ما يجعل ضابط الشرطة القضائية لضرورة التحريات يحتاج إلى وقت أكبر لتحضير ملف القضية.

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك ملاحظة ذات الأهمية برزت من خلال التحليل المنهجي لتطور هذه النصوص القانونية الإجرائية المتعلقة بتمديد مدة التوقيف للنظر، أن المشرع الجزائري بعد تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 15-02، اقتصر التمديد على جرائم المتاجرة بالمخدرات، ولم يشمل كل جرائم المخدرات، وذلك حسب ما ورد في المادتين 51 و 65 من قانون الإجراءات الجزائية،

1- طارق غلاب، مرجع سابق، ص 160.

والجدير بالذكر أن المشرع في ظل القانون رقم 06-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات باللغة العربية شمل جميع جرائم المخدرات بموجب المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية في حالة التلبس، أما باللغة الفرنسية فإن المشرع استعمل عبارة "le trafic de drogue " أي المتاجرة بالمخدرات، ولما كانت اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الجزائر فإن النص باللغة العربية هو المعمول به إلى غاية صدور الأمر رقم 15- 02 الذي قصر التمديد في جرائم المتاجرة بالمخدرات وفيما يتعلق بحالة التلبس، ذلك أنه في حالة التحريات الأولية وإن اقتصرت المادة 65 على جرائم المتاجرة بالمخدرات إلا أن نص المادة 37 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروعين بها هو الذي يطبق لكون القانون الخاص يقيد القانون العام.

ولعل استعمال المشرع لمصطلح المتاجرة بالمخدرات يجعل من نص المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية في فقرتها الخامسة يقتصر تمديد التوقيف للنظر فقط على جرائم المتاجرة بالمخدرات، دون الجرائم الأخرى، لاسيما حيازة المخدرات من أجل الاستهلاك الشخصي عندما تكون في حالة التلبس، وأمام عدم ورود جريمة المتاجرة في المخدرات في القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروعين بها، فإن ذلك يوجب البحث حول المقصود بجرائم المتاجرة بالمخدرات؟؟

إن المشرع الوطني قبل صدور القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروعين بها، وفي ظل القانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها استعمل مصطلح المتاجرة في المخدرات بموجب المادة 243 منه التي تعاقب على صناعة المخدرات بطريقة غير شرعية أو تحضيرها أو تحويلها أو استيرادها أو تولي عبورها أو تصديرها أو استيداعها أو القيام بالسمسرة فيها أو بيعها أو إرسالها أو نقلها أو عرضها للتجارة بأي شكل كان، وهو النص الوحيد الذي ورد فيه مصطلح عرضها للتجارة، والمشرع عند إصداره للقانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروعين بها، تجنب استعمال مصطلح المتاجرة في المادة 17 منه، وجاء خاليا من ذكر الاتجار في جميع مواده، واقتصر استعمال مصطلح الاتجار غير المشروع في عنوان القانون فقط، وأنه طبقا لما ذهب إليه الفقهاء، فإن عملية المتاجرة لا تتحقق إلا إذا احترف المتهم التعامل في المخدرات أي اتخذه نشاطا معتادا له، سواء باشره أم لم يبدأ بعد، طالما انصرفت نيته إلى اتخاذ هذا العمل حرفة معتادة له، فلا يكفي لثبوت الإتجار عملية واحدة أو عدة عمليات منصرفة إلى عدة أعمال متفرقة في أوقات متباعدة، وإنما يلزم فضلا عن تعدد العمليات أن

ينظمها غرض محدد[1]، وهو ما ذهب إليه قضاء المحكمة العليا التي فسرت أن المشرع الجزائري لم يستعمل هذا المصطلح لكون المتاجرة تتطلب تكراراً لفعل الشراء والبيع، واستندوا في ذلك على المادة الأولى من القانون التجاري، في تحديد مفهوم الإتجار والمتاجرة والتي تعني التكرار في البيع والشراء من أجل الربح[2]، وهو ما يجعل وقوع الأفعال بصفة عرضية يخرج من دائرة العقاب، ويفلت الجناة من العقاب، الأمر الذي جعل المشرع يجرم جميع الأفعال حتى ولو لم تصل إلى درجة المتاجرة، فذكر في المادة 17 البيع أو الشراء قصد البيع حتى يعاقب الفاعل على قيامه ولو بعملية واحدة في هذا المجال بما فيه المحاولة[3].

وبالرجوع لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 فالإتجار غير المشروع في المخدرات في المادة الأولى منها قد اشتملت على التعاريف في الفقرة (م) بأنه " الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين 1-2 من المادة 3 من الإتفاقية "[4]، وهو المفهوم الواسع للإتجار غير المشروع في المخدرات، وهو ما يطابق في القانون الداخلي الأفعال المجرمة بالقانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروعين بها، المنصوص عليها في المواد 17 و18 و19 و20 و21 منه، وعرفت الإتفاقية الدولية لسنة 1988 في ديباجتها الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية بأنه " نشاط إجرامي دولي"، وأكدت على ذلك في المادة 2-1 بنصها " تهدف هذه الإتفاقية إلى النهوض بالتعاون فيما بين الأطراف حتى تتمكن من التصدي بمزيد من الفعالية لمختلف مظاهر مشكلة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الذي له بعد دولي"، وهو ما يستشف منه أنه عندما ترتكب في إطار جماعة إجرامية منظمة، وعابرة للحدود الوطنية، وذلك لكون الاتفاقية الدولية لسنة 1988 هي مصدر من مصادر القانون رقم 04-18، والذي يتعين الرجوع إليها في التفسير.

1- نصر الدين مروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والإتفاقيات الدولية، مرجع سابق، ص 37.

2- القرار الصادر عن المحكمة العليا، الغرفة الجزائية، ملف رقم 0913552، المؤرخ في 20-03-2014، المجلة القضائية للمحكمة العليا، العدد الثاني، 2014، ص384.

3- مختار سيدهم، " **المخدرات والمؤثرات العقلية**"، **مجلة المحكمة العليا**، الجزائر، العدد 02، 2010، ص 36.

4- المادة 03 في فقرتها الأولى والثانية من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات لسنة 1988.

وانطلاقا من هذا التحليل للنصوص الإجرائية يتبين أن المشرع قد حصر تمديد التوقيف للنظر حسب ما ورد في المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية التي تعنى بالتوقيف للنظر في حالة الجنح والجنايات المتلبس بها على جرائم المتاجرة بالمخدرات دون الجرائم الأخرى، والتي يمكن أن تشمل الأفعال المجرمة في المواد من 17 إلى 21 من القانون رقم 04-18، وذلك إذا فسرت المادة بالمفهوم الواسع للإتجار دون الجنح الأخرى، وذلك بعد تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر رقم 15-02، وهو ما يتعين على المشرع أن يعدل المادة لتصبح كما كانت من قبل في ظل القانون رقم 06-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية حتى تشمل جميع جرائم المخدرات لتحقيق فعالية ونجاعة أكبر.

الفرع الثاني: الإعتماد على الأساليب الخاصة للتحري والتحقيق في جرائم المخدرات:

نظرا لخطورة جرائم المخدرات وطبيعتها الخاصة، أقر المشرع أساليب خاصة للتحري والتحقيق تتناسب مع خصوصية هذه الجرائم، وهي مجموعة من العمليات أو الإجراءات أو التقنيات التي تستخدمها الضبطية القضائية تحت مراقبة وإشراف السلطة القضائية للتحري والتحقيق في الجرائم الخطرة، وجمع الأدلة، دون علم ورضا الأشخاص المعنيين، ويمكن تصنيفها إلى أساليب المراقبة الأمنية المادية، وإلى أساليب المراقبة العلمية التقنية والإلكترونية، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أولا: أساليب المراقبة الأمنية المادية:

تعتبر أساليب المراقبة الأمنية المادية أحد الوسائل التي يستعملها جهاز الضبط القضائي بشكل روتيني على جميع المستويات لكشف الجرائم الغامضة وجمع الأدلة التي تم تنظيمها وتطويرها بموجب قانون الإجراءات الجزائية لتتماشى مع متطلبات مكافحة الجرائم الخطرة لاسيما جرائم المخدرات[1]، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أ-التعريف بالمراقبة الأمنية المادية:

يقصد بالمراقبة الأمنية المادية وضع أشخاص تحت الملاحظة السرية باستخدام وسائل مادية شخصية تعتمد على مساعي وجهود العنصر البشري المشكل لجهاز الضبطية القضائية وتسخيره لكافة قدراته الذاتية في التسلل واختراق المنظمات الإجرامية والنشاط الإجرامي، من خلال استخدام الحواس لتسجيل كل ما يصدر منهم من تصرفات في جو من السرية التامة لتفادي وقوع جريمة أو للحصول على دليل

1- مصطفى محمد الدغيدي، التحريات والإثبات الجنائي، مصر، دار الكتب القانونية، 2006، ص 244.

مادي معين ضد شخص مشتبه فيه أو متهم[1]، والتأكد عن صحة المعلومات التي تكون قد وصلت إلى علم الضبطية القضائية من مختلف المصادر[2]، فتقوم بدراستها وتحليلها، وعند الضرورة الانتقال للمعاينة، للتحقق منها والتصدي للجرائم المزمع ارتكابها أو ضبط المجرمين والحصول على أدلة الإثبات بنجاح.

ب-صور أساليب المراقبة الأمنية المادية:

تتمثل صور المراقبة الأمنية المادية في مراقبة الأشخاص، ومراقبة تنقل الأشياء والأموال أو التسليم المراقب، والتسرب.

ونص المشرع الوطني على مراقبة الأشخاص بموجب المادة 16 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، تنفيذا من لالتزاماته التي صادق عليها، التي أقرتها المادة 20 الفقرة 01 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وهي وضع الأشخاص الذين يوجد ضدهم مبرر مقبول أو أكثر يحمل على الإشتباه فيهم بارتكاب جنايات وجنح المخدرات باعتبارها أحد الجرائم الخطرة الواردة على سبيل الحصر، تحت الملاحظة المستمرة لضباط الشرطة القضائية وتحت سلطتهم أعوان الشرطة القضائية من خلال تمديد اختصاصهم الإقليمي إلى كافة التراب الوطني، ما لم يعترض على ذلك وكيل الجمهورية المختص بعد إخباره، وذلك قصد القيام بتتبعهم ورصد تحركاتهم، والأماكن التي يترددون عليها واتصالاتهم ونمط معيشتهم، ومعرفة أدق التفاصيل عنهم وعن نشاطهم الإجرامي، وقد تكون مراقبة راجلة أو باستعمال مركبة، وذلك لمنع وقوع الجرائم أو لجمع الأدلة والكشف عن جميع المضطلعين فيها[3].

ولقد نص المشرع على مراقبة الأموال والمتحصلات العائدة من جرائم المخدرات بموجب المادة 16 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، وتتمثل في قيام عناصر الضبطية القضائية بترصد حركة الأموال وتتبعها لمعرفة مصادر والوجهة الحقيقية لها، ذلك أن الجماعات الإجرامية تعتمد في تمويل ارتكاب جرائم المخدرات على أموال طائلة وذات مصادر مختلفة وتعمل على إخفاء مصدر الأموال المتحصل عليها، خاصة وأن جرائم الإتجار غير المشروع لها علاقة وطيدة بجريمة تبييض الأموال، التي تتم مواجهتها من

1- أحمد بسيوني أبو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، مصر، دار الكتب القانونية، 2006، ص 244.

2- مجراب الدوادي، الأساليب الخاصة للبحث والتحري في الجريمة المنظمة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2015-2016، ص 21.

3- طارق كور، آليات مكافحة جريمة الصرف على ضوء أحدث التعديلات والأحكام القضائية، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2013، ص 150، وقدري عبد الفتاح الشهاوي، " **المراقبة الشرطية إحدى درجات السلم الاستدلالي** "، البحرين، مركز الإعلام الأمني، وزارة الداخلية البحرينية، ص02، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.naef.com

طرف خلية الاستعلام المالي التابعة لوزير المكلف بالمالية[1]، والتي تهدف إلى مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال من خلال مراقبة دخول وخروج الأموال للبنوك بشكل دقيق، وعند توافر شروط المتابعة ترسل الملفات إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميا[2].

كما نص أيضا على مراقبة تنقل الأشياء والأموال أو التسليم المراقب بموجب المادة 16 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، وكذلك بموجب المادة 40 من القانون رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب المعدل والمتمم، وكذلك بموجب المادتين 2/ك و56 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[3]، وعرفته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 في المادة الأولى/ز بأنه " أسلوب السماح للشحنات غير المشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية أو المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني المرفقين بهذه الاتفاقية أو المواد التي أحلت محلها، بمواصلة طريقها إلى خارج إقليم بلد أو أكثر أو عبره أو إلى داخله بعلم سلطاته المختصة وتحت مراقبتها، بغية كشف هوية الأشخاص المتورطين في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 3 من الإتفاقية "، ولم ينص عليه ولم يعرفه القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، ولقد عرفته المادة 2/ك بأنه " الإجراء الذي يسمح لشحنات غير مشروعة أو مشبوهة بالخروج من الإقليم الوطني أو المرور عبره أو دخوله بعلم السلطات المختصة وتحت مراقبتها، بغية التحري عن جرم وكشف هوية الأشخاص الضالعين في ارتكابه"، وكذلك المادة 56 منه نصت على أنه " من أجل تسهيل جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يمكن اللجوء إلى التسليم المراقب أو إتباع أساليب خاصة كالترصد الإلكتروني أو الاختراق، على النحو المناسب وبإذن من السلطة القضائية المختصة"، وأما المادة 40 من القانون رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب نصت على أنه " يمكن للسلطات المختصة بمكافحة التهريب أن ترخص بعلمها وتحت رقابتها حركة البضائع غير المشروعة أو المشبوهة للخروج أو المرور أو الدخول إلى الإقليم الجزائري بغرض البحث عن أفعال التهريب ومحاربتها بناء على إذن من وكيل الجمهورية المختص "، وعرفه الفقه انطلاقا من هذه النصوص القانونية بأنه " تقنية من تقنيات التحري

1- المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 07 أفريل 2002، المتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي، الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادرة بتاريخ 07 أفريل 2002.

2- مجراب الدوادي، مرجع سابق، ص 43.

3- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

والبحث التي يسمح بموجبها لشحنة غير مشروعة من المخدرات أو المؤثرات العقلية، بعد اكتشافها من طرف مصالح الشرطة أو الجمارك، بمواصلة مسارها والخروج من أراضي بلد أو أكثر من بلد أو عبورها أو دخولها، بعلم السلطات المختصة في تلك البلدان وتحت إشرافها، بهدف معاينة المخالفات والكشف عن الفاعلين والمتواطئين معهم والقبض عليهم، وحجز شحنات المخدرات والمؤثرات العقلية"[1].

ومن خلال هذه النصوص القانونية والتعريف الفقهي يتبين أن هناك اختلاف بين المادة 16 مكرر والمواد الأخرى، ذلك أن الأولى تشمل فقط تمديد عمليات المراقبة للأشياء والبضائع داخل الإقليم الوطني، وأما المواد الأخرى فهي تشمل التسليم المراقب ضمن الإطار الوطني والدولي، وعلى أساس ذلك فإن هناك نوعان، النوع الأول هو التسليم المراقب الوطني، وهو الذي يتم فيه مراقبة تنقل الأشياء أو المخدرات داخل الإقليم الوطني الذي تتمتع بموجبه الضبطية القضائية بتمديد إختصاصها على كافة الإقليم الوطني، وأما المواد الأخرى فتناولت النوعين معا الوطني والدولي، والملاحظ أن المادة 16 مكرر لا تشترط الحصول على إذن من وكيل الجمهورية المختص وإنما إخباره فقط، بينما المواد بموجب القانون الخاص تشترط الحصول على إذن من وكيل الجمهورية.

والتسليم المراقب الدولي أو الخارجي فهو الإجراء الذي يسمح بموجبه باستيراد وتصدير الشحنات غير المشروعة أو المشبوهة من المخدرات أو الكوكايين والأموال المتحصل عليها بعد كشف أجهزة المكافحة لها من دولة معينة أو إلى دولة أخرى أو عبر دولة ثالثة بناء على اتفاق وتنسيق بين السلطات المختصة مع جميع الدول إذا ما سمحت تشريعاتها بذلك او في حالة وجود اتفاقيات التعاون القانوني والقضائي، وذلك للتوصل إلى مقصدها النهائي[2]

ونص المشرع الوطني على استعمال التسرب في التحري والتحقيق في جرائم المخدرات بموجب المادتين 65 مكرر 05 من قانون الإجراءات الجزائية، وقد عرفه المشرع في المادة 65 مكرر12 بأنه " قيام ضابط أو عون الشرطة القضائية تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية المكلف بتنسيق العملية، بمراقبة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جناية أو جنحة بإيهامهم أنه فاعل معهم أو شريك لهم أو خاف"،

1- صالح عبد النوري، التعاون الدولي في مجال التسليم المراقب للمخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول" التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات"، المنظمة من طرف جامعة نايف للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية للجماعات المحلية بالجزائر، في الفترة الممتدة من 20 إلى 22 جوان 2005، المنشور في مؤلف مشرك التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، الطبعة الأولى، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص 96.

2- السعيد عمراوي، مرجع سابق، ص 223، 224.

وهو إجراء خطير يطلق عليه أيضا في القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بالإختراق، ويعد من أهم أساليب التحري والتحقيق الناجعة التي عرفت انتشارا سريعا لمواجهة جرائم المخدرات، لأنه في الأصل عمل أمني تقوم به أجهزة أمنية مختصة من خلال اختراقها والتوغل داخل الجماعات الإجرامية باستعمال الحيلة والسرية التامة لتميز الجماعات الإجرامية بالتنظيم المحكم والهرمي، وباحترافية أعضائها، ولصعوبة جمع المعلومات من خلال المراقبة البعيدة، إذ يتطلب التقرب منها والتسلل داخلها والاندماج معها ويقف على أدق خصوصياتها وتفاصيلها للتعرف على طبيعة نشاطها الإجرامي ومخططاتها[1]، بانتحال هوية مستعارة مزيفة لا علاقة لها بهويته الحقيقية طبقا للمادة 65 مكرر 12 الفقرة 02 من قانون الإجراءات الجزائية، كما يرخص له بارتكاب بعض الأفعال الإجرامية دون أن تقوم مسؤوليته الجزائية حتى يكتسب ثقتهم من خلال اقتناء أو حيازة أو نقل أو تسليم أو إعطاء مواد أو أموال أو منتجات أو وثائق أو معلومات متحصل عليها من ارتكاب الجرائم أو مستعملة في ارتكابها، أو استعمال أو وضع تحت تصرف مرتكبي جرائم المخدرات الوسائل ذات الطابع القانوني أو المالي وكذا وسائل النقل أو التخزين أو الإيواء أو الحفظ أو الإتصال حسب ما نصت عليه المادة 65 مكرر 14، ويشترط للقيام بالتسرب الحصول على الإذن القضائي من طرف وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بعد إخطار وكيل الجمهورية حسب ما نصت عليه المادة 65 مكرر 11 من قانون الإجراءات الجزائية، إذ يحرر ضابط الشرطة القضائية المكلف بتنسيق عملية التسرب تقريرا يتضمن العناصر الضرورية لمعاينة جرائم المخدرات غير تلك التي قد تعرض للخطر أمن الضابط أو العون أو الأشخاص المسخرين لذلك طبقا للمادة 65 مكرر 13 من قانون الإجراءات الجزائية، ويجب أن يكون الإذن القضائي مكتوبا ومسببا تذكر فيه الجريمة التي تبرر اللجوء إلى مثل هذا الإجراء والتي تكون جريمة المخدرات باعتبارها من بين الصور المحددة قانونا، وهوية ضابط الشرطة القضائية التي تتم العملية تحت مسؤوليته، كما أن مدة التسرب يجب أن لا تتجاوز أربعة أشهر، يجوز تجديدها مراعاة لمقتضيات التحقيق ضمن نفس الشروط ويجوز للقاضي الذي رخص بإجرائها أن يأمر بوقفها قبل انقضاء المدة حفاظا على السلامة الجسدية للمتسرب حسب المادة 65 مكرر15، كما أنه طبقا للمادة 65 مكرر 17 من قانون الإجراءات الجزائية يجوز للقاضي الذي أمر بالتسرب أن يأمر في أي وقت بوقفه قبل انقضاء المدة المحددة، إذا وصلت إلى علمه معلومات تفيد بأن عملية التسرب من المحتمل أن تكشف من العناصر الإجرامية وهو ما يعرض

1- فوزي لواتي، التحقيق في جرائم المخدرات على ضوء أساليب التحري الخاصة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع القانون الجنائي، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، 2014-2015، ص 58.

حياة المتسرب للخطر، أو أصبحت دون جدوى، وعندما يقرر وقف العملية أو عند انقضاء المهلة المحددة في الإذن وفي حالة عدم تمديدها يمكن للمتسرب مواصلة النشاطات الإجرامية المسموح له بها للوقت الضروري الكافي لتوقيف عمليات المراقبة في ظروف تضمن أمنه ودون أن يكون مسؤولا جزائيا، على أن لا يتجاوز مدة 4 أشهر مع وجوب إخطار القاضي المانح للإذن، وإذا انقضت المهلة دون أن يتمكن المتسرب من توقيف نشاطه في ظروف تضمن أمنه وسلامته يجوز للقاضي الذي منح الإذن أن يجدد المهلة 4 أشهر على الأكثر، ويجوز طبقا للمادة 65 مكرر 18 سماع ضابط الشرطة القضائية الذي تجرى عملية التسرب تحت مسؤوليته دون سواه شاهدا عن العملية، وأقر المشرع حماية جزائية للمتسرب في المادة 65 مكرر 16 من خلال تجريم إظهار الهوية الحقيقية لضباط الشرطة القضائية وأعوانهم الذين باشروا عملية التسرب تحت هوية مستعارة، على أن تضاعف إذا تسبب ذلك في أعمال العنف والضرب ضدهم، وأزواجهم وأبنائهم وأصولهم المباشرين.

ثانيا: وسائل المراقبة العلمية التقنية والإلكترونية:

أناط المشرع للضبطية القضائية في مجال مكافحة جرائم المخدرات إستخدام وسائل المراقبة العلمية التقنية والإلكترونية، وحدد شروط وكيفية ذلك، وسيتم توضيحه فيما يلي:

أ-شروط استخدام وسائل المراقبة العلمية التقنية والإلكترونية:

يقصد بها مجموعة الوسائل التقنية التكنولوجية المتطورة للتجسس السمعي البصري والوسائط الإلكترونية ووسائل تكنولوجيا الإعلام والإتصال القادرة على التقاط ونقل ما يدور بين الناس من خصوصيات عن بعد وبسهولة التي يتم استخدامها في المجال الجنائي للحصول على الدليل لإثبات الجرائم الخطرة لاسيما جرائم المخدرات، وذلك دون علم أصحابها ودون رضاهم[1].

وقد أقر المشرع لأعضاء الضبطية القضائية صلاحيات استخدام وسائل المراقبة العلمية التقنية والإلكترونية تماشيا مع المادة 20 من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000، والتي تتمثل في اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور إذا اقتضت ضرورات التحري أو التحقيق الابتدائي في جرائم المخدرات وذلك بناء على إذن من وكيل الجمهورية، وعند فتح التحقيق القضائي بناء على إذن من قاضي التحقيق وتحت مراقبته المباشرة، طبقا للمادة 65 مكرر 05 من قانون الإجراءات الجزائية،

1- كاظم عبد الله نزال المياحي، حجية المراقبة الإلكترونية للصوت والصورة في الإثبات الجنائي، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2017، ص 73 وما يليها، ومحمد أمين فلاح الخرشة، مشروعية الصوت والصورة في الإثبات الجنائي، الأردن، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015، ص 42.

الذي يتوجب أن يكون مكتوبا، وأن يتضمن كل العناصر التي تسمح بالتعرف على الاتصالات المطلوب التقاطها والأماكن المقصودة سكنية أو غيرها، والجريمة التي تبرر اللجوء إلى مثل هذه التدابير ومدتها، وأن تحدد مدته بـ04 أشهر قابلة للتجديد حسب مقتضيات التحري أو التحقيق وفقا للمادة 65 مكرر 07 من قانون الإجراءات الجزائية، كما يتوجب على ضابط الشرطة القضائية الالتزام بكتمان السر المهني، ومتى اكتشفت جرائم أخرى غير جرائم المخدرات التي لم يتم ذكرها في الإذن فلا يكون ذلك سببا لبطلان الإجراءات العارضة طبقا للمادة 65 مكرر 06 من قانون الإجراءات الجزائية، حتى لا يعتبر ذلك مساسا بحق الفرد في حرمة الحياة الخاصة، سيما وأن الدستور أكد في المادة 46 منه على عدم جواز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه المحمي قانونا، وعلى سرية المواصلات وضمان الاتصالات الخاصة بكل أشكالها، واشترطت للمساس بها الحصول على أمر معلل من السلطة القضائية.

وقد رتب المشرع المسؤولية الجزائية لضابط الشرطة القضائية على كل انتهاك لحرمة الحياة الخاصة للأفراد، إذا لم يحترم الضوابط الإجرائية وتعسف في ذلك، من خلال تجريم انتهاك حرمة الأحاديث الشخصية والحصول غير المشروع على صورة شخص في مكان خاص الفعل المنوه والمعاقب عليها بموجب المادة 303 مكرر من قانون العقوبات، وكذلك تجريم الإحتفاظ أو نشر التسجيل أو الصور أو الوثائق الفعل المنوه والمعاقب عليه بموجب المادة 303 مكرر01 من قانون العقوبات، كما أن عدم احترام هذه الضوابط الإجرائية يؤدي إلى عدم مشروعية الدليل الناتج عن هذه الإجراءات.

ب-كيفية تنفيذ المراقبة العلمية التقنية والإلكترونية:

يتم تنفيذ المراقبة العلمية التقنية والإلكترونية من خلال اعتراض المراسلات التي تتم عن طريق وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية، ومن خلال وضع الترتيبات التقنية من أجل التقاط وتثبيت وبث وتسجيل الكلام المتفوه به بصفة خاصة أو سرية من طرف شخص أو عدة أشخاص في أماكن خاصة أو عمومية أو التقاط صور لشخص أو عدة أشخاص يتواجدون في مكان خاص.

ويقصد باعتراض المراسلات تلك المراقبة السرية للمراسلات السلكية واللاسلكية في إطار البحث والتحري والتحقيق القضائي عن جرائم المخدرات وجمع الأدلة للحصول على معلومات حول الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أو مشاركتهم في ارتكاب الجريمة [1]، وعلى أساس ذلك فإن اعتراض المراسلات السلكية واللاسلكية لا ينصب على المراسلات التي تتم عن طريق البريد العادي، وإنما على المراسلات

1- مجراب الدوادي، مرجع سابق، ص 209.

السلكية واللاسلكية التي عرفتها المادة 08 -21 قانون البريد والمواصلات المراسلات السلكية واللاسلكية بأنها " كل تراسل أو إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو معلومات مختلفة عن طريق الأسلاك والبصريات واللاسلكي الكهربائي أو أجهزة أخرى كهربائية مغناطيسية "[1]، وعلى أساس ذلك يشكل اعتراض المراسلات كل تنصت وتسجيل وإطلاع على المراسلات النصية أو الصوتية التي يتم إرسالها عبر شبكة اتصالات عامة عن طريق وسائل المواصلات السلكية أو اللاسلكية سواء عن طريق الهاتف الثابت أو المحمول كالمكالمات الهاتفية ورسائل SMS وmms أو عن طريق الفاكس والتلغراف والتلكس وغيرها ودون علم أصحابها[2].

ونظرا للتطور التكنولوجي الذي مس قطاع الاتصالات وظهور وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال والعالم الرقمي السريع، التي استفادت منها الجماعات الإجرامية، واكب المشرع أيضا ذلك من خلال النص على مراقبة الاتصالات الإلكترونية، وذلك من خلال اعتراض المراسلات أو الإتصالات الإلكترونية التي عرفتها المادة 02/و من القانون رقم 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها والمادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261 الذي يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال بأنها " أي تراسل أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة بواسطة وسيلة إلكترونية بما في ذلك الهاتف الثابت والنقال"[3]، وعرفتها المادة 10 الفقرة 01 من القانون رقم 18-04 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية بأنها " كل إرسال أو تراسل أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو بيانات أو معلومات مهما كانت طبيعتها عبر الأسلاك أو الألياف البصرية أو بطريقة كهرومغناطيسية"[4]، وهو تعريف دقيق وشامل وعلى

1- القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية، العدد، 48، الصادرة بتاريخ 06 أوت 2000.

2- كاظم عبد الله نزال المياحي، مرجع سابق، ص 94 وما يليها.

3- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009، والمرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 08 أكتوبر 2015، المحدد لتشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الجريدة الرسمية، العدد53، الصادرة بتاريخ 08 أكتوبر 2015.

4- القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 13 ماي 2018.

أساسه فإن مراقبة الإتصالات الإلكترونية هي التي تنصب على كل المراسلات سواء كانت شفوية أو مرئية أو مسموعة عن طريق الوسائط والبرامج الإلكترونية سواء الشات أو المسنجر أو السكايب أو الإيميل باستخدام الحاسوب الآلي أو أجهزة الهاتف، أو اللوحات الإلكترونية وغيرها المتصلة بشبكة الإنترنت والأقمار الصناعية، ويتم اللجوء إليها طبقا للمادة 03 من القانون رقم 09-04 التي أجازت وضع ترتيبات تقنية لمراقبة الإتصالات الإلكترونية وتجميع وتسجيل محتواها في حينها والقيام بإجراءات التفتيش والحجز داخل منظومة معلوماتية، واعتبرت المادة 04 منه أنه يسمح باللجوء إلى المراقبة الإلكترونية لمقتضيات التحريات والتحقيقات القضائية عندما يكون من الصعب الوصول على نتيجة تهم الأبحاث الجارية دون اللجوء إليها، ويتم ذلك بإذن مكتوب من السلطة القضائية المختصة، إذ يجوز لضابط الشرطة القضائية طبقا للمادتين 05 و06 من القانون رقم 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها، الدخول إلى المنظومة المعلوماتية بغرض التفتيش ولو عن بعد ويمكن تسخير كل شخص له دراية بعمل المنظومة المعلوماتية محل البحث لمساعدتها وتزويدها بكل المعلومات الضرورية، كما أنه عند اكتشاف معلومات مخزنة تكون مفيدة في الكشف عن الجرائم أو مرتكبيها ويتم نسخ المعطيات اللازمة على دعامة تخزين الكترونية تكون قابلة للحجز والوضع في أحراز مختومة[1]، وتكلف الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها ممثلة في مديرية المراقبة الوقائية واليقضة الإلكترونية بتنفيذ عمليات المراقبة الوقائية للإتصالات الإلكترونية من أجل الكشف عن الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال، بناء على رخصة مكتوبة من السلطة القضائية سواء وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق، بينما تتولى مديرية التنسيق التقني بإنجاز الخبرات القضائية في مجال اختصاص الهيئة[2]، فالمشرع توجه نحو تطوير أساليب البحث والتحري بما يتماشى مع تطور الإجرام، ومتى استعملت تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ارتكاب جرائم المخدرات يجوز لضباط الشرطة القضائية اللجوء إلى استخدام هذه الوسائل بموافقة السلطة القضائية حسب مراحل الدعوى العمومية.

1- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها.

2- المادتين 11 و12 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261، المحدد لتشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وأما تسجيل الأصوات والتقاط الصور وطبقا للفقرة الثالثة من المادة 65 مكرر 05 يتم دون موافقة المعنيين بعد الحصول على إذن من طرف السلطة القضائية المختصة، لوضع الترتيبات التقنية بالدخول إلى المحلات السكنية أو غيرها ولو خارج الميقات القانوني للتفتيش، سيما وأن جرائم المخدرات تستثنى من قيد احترامه، وبغير علم أو رضا الأشخاص الذين لهم الحق على تلك الأماكن، إذ يتم ذلك بسرية.

ويقصد بتسجيل الأصوات قيام ضباط الشرطة القضائية بوضع جهاز للتنصت كالميكروفونات صغيرة الحجم بطريقة سرية في مكان خاص أو عمومي لالتقاط الأصوات والكلام المتفوه به للمشتبه فيه أثناء مرحلة التحريات أو للمتهم عند فتح التحقيق القضائي، وحفظه على جهاز معد لذلك حتى يشكل دليلا للإستعانة به في مجال الإثبات عن جرائم المخدرات[1].

وأما التقاط الصور فهو المراقبة المرئية باستخدام وسائل الرؤية والمشاهدة والتسجيل باستخدام أجهزة التصوير الفوتوغرافية والكاميرات المتطورة المحمولة والمتنقلة التي أنشأت خصوصا لالتقاط صور ومقاطع فيديو على مسافات بعيدة وأخرى تعمل بالأشعة الحمراء للتصوير ليلا والتقاط صور حتى في الظلام الدامس خصوصا أو من خلال تثبيت هذه الآلات داخل الأماكن المغلقة التي تعمل من خلال زجاج شفاف وتلسكوب وعدسات صغيرة لا يمكن رؤيتها حتى بالعين المجردة والتي يمكن تثبيتها حتى على الملابس، وذلك لضبط المشتبه فيهم والمتهمين في جرائم المخدرات أثناء ارتكابهم للجريمة مع تحديد المكان والزمان الذي التقطت فيه هذه الصور لتستعمل في الإثبات أمام الجهات القضائية[2].

كما تم استحداث النظام الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو الذي يعتبر أداة تقنية للاطلاع والاستباق بهدف الحفاظ على النظام العام والوقاية من الأعمال الإجرامية، الذي يوجه للمراقبة بواسطة الفيديو لمساعدة ودعم الترتيبات البشرية للأمن أو ضباط الشرطة القضائية لتزويدهم بالمعلومات والأخبار الكفيلة بمنع ارتكاب الجرائم ومكافحتها وتسهيل التعرف على مرتكبيها وإلقاء القبض عليهم وذلك في الأماكن العامة والأماكن المفتوحة للجمهور والموانئ والمطارات والتجمعات الحضرية الكبرى وضواحي المدن والمنشآت الرياضية الكبرى، والفضاءات العمومية خارج المناطق الحضرية، الذي يشتمل على مركز وطني للمراقبة بواسطة الفيديو يوضع تحت سلطة الوزير الأول، الذي يفوض تشغيله الدائم إلى المديرية العامة للأمن الوطني ومراكز ولائية وشبكات كاميرات فيديو منصبة في الأماكن العامة والمفتوحة للجمهور التي يتم انتقاؤها مسبقا التي لا يخضع تنصيبها إلى رخصة إدارية مسبقة في الأماكن العامة

1- مجراب الدوادي، مرجع سابق، ص 243

2- محمد أمين فلاح الخرشة، مرجع سابق، ص 147.

والمفتوحة للجمهور، ويتم ربط المركز الوطني بالمركز الوطني لعمليات الحراسة في البحر وبكل هيئة عملياتية وهو ما يحقق مكافحة فعالة لجرائم المخدرات لاسيما تهريبها أو استيرادها وتصديرها عن طريق البحر والموانئ، كما يتولى أمن الولاية تسيير النظام المحلي للمراقبة على مستوى الولاية، الذي تطلع عليه بقوة القانون المصالح الإقليمية للدرك الوطني ومديرية الأمن الداخلي[1].

فالمراقبة المرئية تعزز من الحصول على أدلة الإثبات في جرائم المخدرات سواء ما تعلق بالترويج والاستهلاك والاتجار والزراعة والإنتاج، إذ تصبح كافة الفضاءات العمومية والخاصة تحت المراقبة لضرورات التحري والتحقيق القضائي.

ويلتزم ضباط الشرطة القضائية طبقا لأحكام المادة 65 مكرر 09 بتحرير محضر خلال وضع الترتيبات التقنية، وكل عملية تستدعي تحرير محضر مفصل يذكر فيه تاريخ وساعة بداية هذه العمليات والانتهاء منها، كما تنسخ المراسلات والصور والمحادثات المسجلة والمفيدة في إظهار الحقيقة في محضر يودع في الملف، وتنسخ وتترجم المكالمات والمحادثات باللغة الأجنبية بمساعدة مترجم.

المطلب الثاني

سلطات الجهات القضائية في مكافحة جرائم المخدرات

لقد قام المشرع في إطار تعزيز دولة القانون وإصلاح العدالة وتدعيم سلطات الجهات القضائية وتعزيز صلاحياتها بما يتلاءم مع التطور الحاصل في مكافحة ومواجهة الجرائم الخطرة بصفة عامة وجرائم المخدرات على المستوى الوطني وكذا الخارجي، من خلال الإعتماد على وسائل التعاون القضائي الدولي بغية تظافر الجهود الوطنية والدولية معا في هذا الشأن، لضمان عدم إفلات المجرمين من المتابعة القضائية، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول:تعزيز صلاحيات الجهات القضائية في مكافحة جرائم المخدرات على المستوى الوطني:

لقد عزز المشرع صلاحيات الجهات القضائية من خلال تفعيل دور النيابة العامة في تسيير الدعوى العمومية، وتفعيل صلاحيات قضاة التحقيق والحكم المقيدة لحرية المتهم بما لا يتعارض مع ضمانات المحاكمة العادلة، كما بادر إلى تدعيم العمل الإجرائي القضائي بالوسائل العلمية والتكنولوجية، مسايرة

1- أنظر في ذلك لأحكام مواد المرسوم الرئاسي رقم 15-228 المؤرخ في 22 أوت 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بتنظيم النظام الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 23 أوت 2015.

منه للتطورات التي عرفتها الجريمة على العموم، وجرائم المخدرات على الخصوص، وذلك لضمان حسن سير الدعوى العمومية، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أولا: تفعيل دور النيابة العامة في تسيير الدعوى العمومية ضد جرائم المخدرات:

اتجه المشرع نحو تفعيل وتوسيع صلاحيات النيابة العامة لما لها من دور هام وفعال باعتبارها ممثلة للمجتمع، والحامي لمصالحه، وتطالب بحق الدولة في تطبيق القانون والجزاء، من خلال تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها للحفاظ على النظام العام، بمواجهة الجرائم بصفة عامة وجرائم المخدرات بصفة خاصة، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أ-نظام تقادم الدعوى العمومية في مكافحة جرائم المخدرات:

إن المشرع من خلال النص على التقادم أراد الضغط على النيابة العامة للسرعة في تحقيق الردع وتقديم الجناة إلى المحاكمة، وهو تعبير على ضرورة حسم الدعوى العمومية في اقرب وقت، فإذا تماطلت يسقط حقها في المتابعة الجزائية، وتنقضي الدعوى العمومية وهو يعد جزاء لها على عدم إسراعها في ملاحقة الجاني[1].

وتخضع جرائم المخدرات كأصل عام للقواعد العامة في التقادم المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية طبقا للمادتين 07 و08 منه، وقد خلا القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها من النص على أحكام التقادم في الشق المتعلق بالأحكام الإجرائية منه، وتختلف مدة تقادم الدعوى العمومية باختلاف نوع الجريمة وجسامتها، إذ تتقادم الدعوى العمومية في جنايات المخدرات بانقضاء 10 سنوات كاملة تسري من يوم اقتراف الجريمة إذا لم يتخذ في تلك الفترة أي إجراء من إجراءات التحقيق والمتابعة، أما بالنسبة للجنح فتتقادم الدعوى العمومية بمرور ثلاث سنوات كاملة.

إلا أنه بالرجوع إلى المادة 8 مكرر الفقرة 01 من قانون الإجراءات الجزائية التي استثنت الدعوى العمومية المتعلقة بالجنايات والجنح الموصوفة بأفعال إرهابية وتخريبية وتلك المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والرشوة واختلاس الأموال العمومية من التقادم، قد أغفلت جنايات وبعض جرائم المخدرات من التقادم، وتبقى فقط جناية تهريب المخدرات المجرمة والمعاقب عليها بالسجن المؤبد طبقا للمادة 15 من القانون رقم 05-06 المتعلق بالتهريب المعدل والمتمم وذلك من خلال ما نصت عليه

1- إيمان محمد علي الجابري، مرجع سابق، ص 126، 127.

المادة 34 منه التي نصت على تطبيق نفس القواعد الإجرائية المعمول بها في مجال الجريمة المنظمة، وعليه فإن الدعوى العمومية المتعلقة بجناية تهريب المخدرات لا تنقضي بالتقادم، كما أن جرائم المخدرات تكون مستثناة أيضا من التقادم متى اتخذت طابع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وانطبقت عليها معايير تعريف الجريمة المنظمة التي وضعتها اتفاقية باليرمو لسنة 2000 [1].

ويتعين على المشرع الوطني النص صراحة على عدم انقضاء الدعوى العمومية في جنايات وجنح المخدرات التي تنطوي ضمن الإتجار غير المشروع بالمخدرات، لاسيما الأفعال المجرمة والمعاقب عليها في المواد 17 و18 و19 و20 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، حتى ولو لم ترتكب في إطار الجريمة المنظمة، وذلك لخطورتها، لأن التساهل في إجراءات الدعوى العمومية من خلال التقادم وإن كان لحسن سير العدالة وتحقيق السرعة في الإجراءات، فهو يشجع على الاستمرار في ارتكابها والبحث عن كافة الطرق والحيل حتى تنقضي الدعوى العمومية، ويسهل إفلات المجرمين من العقاب وتملصهم من الجرائم، كما أن لها آثار خطيرة لا يمكن نسيانها أو تداركها لمساسها بالأمن والصحة العموميين وكذلك الاقتصاد الوطني.

ب-تنفيذ النيابة العامة للسياسة الجزائية لوزير العدل في مكافحة جرائم المخدرات:

تتمتع النيابة العامة أصلا بسلطة الملاءمة والاستقلالية إلا أنها تتميز أيضا بالتبعية التدرجية، ويسوغ لوزير العدل إخطار النائب العام بالجرائم المتعلقة بقانون العقوبات، ويسوغ له أيضا تكليفه كتابة بمباشرة متابعات أو إخطار الجهة القضائية المختصة بما يراه ملائما من طلبات كتابية، وتلتزم النيابة العامة بتقديم طلبات مكتوبة طبقا للتعليمات التي ترد لهم عن الطريق التدرجي، وذلك حسب مقتضيات المادتين 30 و31 من قانون الإجراءات الجزائية، وهو ما يمثل مظهرا من مظاهر عدم استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، وتعززت هذه التبعية وعدم الاستقلالية أيضا من خلال ما نص عليه المشرع الوطني في المادة 33 الفقرة 03 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر رقم 15-02، التي منحت النيابة العامة صلاحية تنفيذ السياسة الجزائية التي يعدها وزير العدل، والتي تلتزم برفع تقرير دوري له عن ذلك.

إلا أن هذه التبعية لها جانب هام وإيجابي في تحقيق الفعالية في مكافحة الجرائم، وتحقيق أهداف السياسة الجزائية، إذ أن وزير العدل يقوم بإعداد السياسة الجزائية وتتولى النيابة العامة تنفيذ هذه السياسة

1- المادة 02 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000.

من الجانب العملي القضائي على أرض الواقع، سيما وأن السياسة الجزائية هي جزء من السياسة العامة الوطنية للدولة، إذ يلتزم وزير العدل وطاقمه من مديريات وزارة العدل بالقيام بإعداد السياسة الجزائية التي تتلاءم والتوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للدولة وتحقيق أهدافها لاسيما في جانب الحفاظ على الأمن العمومي والنظام العام، إذ يقوم باعتباره أحد عناصر السلطة التنفيذية في التكفل بجوانب السياسة الجزائية التي تخرج عن اختصاص القضاء، من خلال المهام الموكلة إلى قطاعه المتمثلة في الإشراف على حسن سير العمل القضائي وإعداد مخطط سياسة القطاع ودراسة وتحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، ومطابقتها للاتفاقيات الدولية ومتابعة تقييم الإصلاحات والتعاون القضائي الداخلي والخارجي، إذ يهدف من خلال إعداد السياسة الجزائية إلى مطابقتها مع برنامج العمل الذي وضعته القيادة السياسية والإدارية للشؤون العامة للحكومة، إذ أوكلت له صلاحية التصرف في السلطات العامة في المادة الجزائية[1]، من خلال وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الجريمة ومنعها في ظل احترام القانون وتحديد الأهداف المتوخاة والأولويات الواجب احترامها وتحقيقها في الكشف عن الجرائم وسير الدعوى العمومية، والذي يعد مسؤولا عنها سياسيا أمام رئيس الجمهورية والبرلمان، عن مدى تحقق أهدافها على أرض الواقع، وذلك من خلال توجيه وإلزام النيابة العامة على تنفيذها، وضمان توحيد السياسة وأساليب المكافحة ومواجهة الإجرام على مستوى كل الجهات القضائية والأمنية عبر كامل التراب الوطني، كما تعززت هذه الصلاحية أيضا من خلال ما جاءت به الفقرة الرابعة من المادة 12 المستحدثة بموجب القانون رقم 17-07 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، التي منحت للنيابة العامة صلاحية تحديد التوجيهات العامة اللازمة للشرطة القضائية لتنفيذ السياسة الجزائية بدائرة اختصاص المجلس القضائي، كما تلتزم برفع التقرير الدوري الذي يتضمن بيان كيفية تنفيذ السياسة الجزائية والنتائج المتحصل عليها والإمكانات المادية، والبشرية والعوائق والثغرات، والإحصائيات والاقتراحات والتوصيات لتحسين العمل القضائي وإصلاح العدالة.

وفي إطار مكافحة جرائم المخدرات يتكفل الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها الذي ينشأ لدى رئيس الحكومة، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يتكفل بإعداد السياسة الوطنية واقتراحها لمكافحة المخدرات وإدمانها في مجال الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج والقمع والسهر على تطبيقها، كما يعد مخططا توجيهيا ويصادق عليه في مجال مكافحة

1- سفيان عبدلي، دور النيابة العامـــة واستقلاليتهـــا " تحـــولات أوروبية جديدة "، د د ن،2013، ص06 وما يليها، على الموقع الإلكتروني التالي:www.google.books.dz

المخدرات وإدمانها، ويسهر على التنسيق بين القطاعات وتطوير وسائل المكافحة لدى المصالح المختصة، ويطور ويرقي ويدعم التعاون الجهوي والدولي، ويسيره مدير عام ولجنة التقويم والمتابعة يوجد ضمن أعضائها ممثل عن الوزير المكلف بالعدل، وعن المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الوطني والجمارك، والتي تعمل وفقا لتوجيهات الحكومة وأولوياتها وقراراتها، وتقوم بدراسة العناصر السنوية لتطبيق السياسة الوطنية لتطوير مكافحة المخدرات والمصادقة عليها[1].

ومن خلال ما سبق فإن وزير العدل في مجال مكافحة المخدرات يتولى وضع المناهج وتحديد الوسائل والأساليب التي تتفق مع الإستراتيجية التي يضعها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، إذ يقوم بتقديم التوجيهات للنيابة العامة التي تتولى ترجمتها من الناحية القضائية الميدانية، كما يتضمن تقريرها الدوري الذي ترفعه التطور الميداني لمكافحة المخدرات وكل المسائل التي تتعلق بتنفيذ الإستراتيجية العامة للدولة في التصدي لها.

ج-استحداث صلاحية المنع من مغادرة التراب الوطني:

لقد منح المشرع للنيابة العامة ممثلة في وكيل الجمهورية صلاحية المنع من مغادرة التراب الوطني بموجب المادة 36 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجزائية، وهو إجراء من الإجراءات الاحتياطية في مواجهة المشتبه فيه في مرحلة البحث والتحري، وهو صلاحية مستحدثة بموجب المادة 07 من الأمر 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، إذ يجوز لوكيل الجمهورية منع كل شخص توجد ضده دلائل ترجح ضلوعه في جناية أو جنحة من مغادرة التراب الوطني خلال تسيير مرحلة البحث والتحري، وباحترام الشروط الواردة في المادة 36 مكرر 01 التي تشكل ضمانات للمشتبه فيه يجب احترامها، فإصدار المنع من مغادرة التراب الوطني يحظر على المشتبه فيه الخروج من إقليم دولته، ويكون بناء على تقرير مسبب من طرف ضابط شرطة قضائية، الذي يخضع قبول إصداره لإشراف وللسلطة التقديرية لوكيل الجمهورية، ويوقع ضد المواطن أو الأجنبي، ويتخذ لمنع المشتبه فيه من التهرب من المسؤولية والإفلات من العقاب، ويتشابه هذا الإجراء مع التزام الرقابة القضائية المتمثل في عدم مغادرة المتهم للحدود الإقليمية التي يحددها قاضي التحقيق إلا بإذن هذا الأخير المنصوص عليه في المادة 125 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجزائية، أو يقررها قاضي الجنح وفقا لإجراءات المثول الفوري، وكذا تسليم الوثائق التي تسمح بمغادرة التراب الوطني إلى أمانة ضبط المحكمة أو مصلحة يعينها

---

1 - المواد 01 و02 و04 و08 و10 من المرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 09 جوان 1997، المتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 15 جوان 1997.

قاضي التحقيق مقابل جواز السفر، إذ يلتقيان من حيث تقييد حرية الشخص في التنقل في صورة الخروج من الإقليم الوطني التي كفلها الدستور بموجب المادة 55 منه، وذلك محافظة على النظام العام والمصلحة العامة، ويسري المنع من مغادرة التراب الوطني لمدة 3 أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة[1].

ويتبين من استقراء المادة 36 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجزائية أن المشتبه فيه في جرائم المخدرات سواء كانت جنحا أو جنايات قد تطاله أحكام هذه المادة، وعليه يجوز لوكيل الجمهورية إذا توافرت شروط المادة 36 مكرر 01 أن يأمر بمنعه من مغادرة التراب الوطني، حتى لا يفلت من العقاب، ويتهرب من المسؤولية، فجرائم المخدرات تخضع للأحكام العامة لهذا المنع على عكس الجرائم الإرهابية وجرائم الفساد التي سمح المشرع بتمديد المنع إلى غاية الانتهاء من التحريات، ويعاب على المشرع في هذا الإطار أنه لم يشمل جرائم المخدرات من المنع، خاصة وأنها جرائم لا تقل خطورة عن تلك الجرائم المذكورة لما تسببه من ضرر للصحة العامة والنظام العام والاقتصاد الوطني لارتباطها بجرائم الفساد، والجرائم الإرهابية، التي تتخذها التنظيمات الإجرامية سبيلا لاستمرارها في نشاطها، المتعلق بعمليات تبييض الأموال وغسيلها[2]، وتساهم في تمويلها وتجارة الأسلحة وتهريبها[3].

ثانيا: صلاحيات قضاة التحقيق والحكم المقيدة للحرية في مواجهة جرائم المخدرات:

يعتبر الحبس المؤقت والرقابة القضائية من أخطر الإجراءات المقيدة لحرية المتهم، التي تمس بقرينة البراءة، إذ أن كل إنسان بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي نهائي وبات، إذ لا يجوز حرمانه من حريته قبل ذلك، إلا أنه ولأجل حماية أمن المجتمع، وحرصا على عدم ضياع الأدلة جراء محاولة المتهم الطليق طمسها، أو خوفا من فراره أو من تأثيره على الشهود، وحماية له من الانتقام منه أو تصفيته لكونه يخفي معلومات ضرورية للتحقيق، منح المشرع لقاضي التحقيق وقاضي الحكم صلاحية الأمر بالحبس

1- عبد الحميد عمارة وزينب عمارة، " **الحرية الفردية في ظل أمر المنع من مغادرة التراب الوطني**"، **حوليات جامعة الجزائر**، الجزء الأول، العدد 33، مارس 2019، ص 283 وما يليها.

2- سمير محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص 80، 81، 104.

3- القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 09 فيفري 2005، وكذا المادتين 14 و15 المتعلقتين بجنايات تهريب الأسلحة وتهريب المواد المشكلة خطرا على الأمن الوطني والاقتصاد الوطني والصحة العمومية، من الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب، وكذا: شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 117.

المؤقت أو الرقابة القضائية، لاسيما في جرائم المخدرات، باحترام الضمانات المنصوص عليها قانونا، وسيتم تبيان أحكامهما وتطبيقهما في مجال مكافحة جرائم المخدرات فيما يلي:

أ- أحكام الرقابة القضائية في مجال مكافحة جرائم المخدرات:

تعتبر الرقابة القضائية إجراء وسطا بين الحبس المؤقت والإفراج، إذ تهدف إلى الإبقاء على حرية المتهم في حدود معينة ووضعه تحت تصرف القضاء ومراقبته من خلال الالتزام المأمور به[1]، ويتم وضع المتهم في جرائم المخدرات رهن الرقابة القضائية وفقا للقواعد العامة لقانون الإجراءات الجزائية بموجب أمر قضائي صادر عن قاضي التحقيق أو قاضي الحكم من خلال ما نصت عليه المادة 125 مكرر 03 من قانون الإجراءات الجزائية، إذ أنه في حالة إحالة المتهم أمام جهة الحكم وأجلت الجهة القضائية الحكم في القضية إلى جلسة أخرى، أو أمرت بتكملة التحقيق يمكن لها إبقاء المتهم في حالة رقابة قضائية لأن قاضي التحقيق إذا ما قرر الرقابة القضائية ثم قام بإحالة المتهم أمام جهة الحكم ولم يرفعها تبقى الرقابة القضائية قائمة إلى أن ترفعها الجهة القضائية المعنية أو الأمر بوضعه تحت الرقابة القضائية، كما أنه يمكن لقاضي الجنح في الجنح المتلبس بها وفي إطار المثول الفوري أن يأمر بالرقابة القضائية حسب المادة 339 مكرر 06 من قانون الإجراءات الجزائية، ويشترط أمر الرقابة القضائية أن يتخذ ضد المتهم أي إلتزام من إلتزاماتها بعد توجيه التهمة له واستجوابه، وأن تكون الجريمة معاقب عليها بالحبس أو بعقوبة أشد طبقا للمادة 125 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجزائية.

ويخضع المتهم في جرائم المخدرات إلى الالتزامات المنصوص عليها في المادة 125 مكرر 02، والتي تشمل الالتزامات العامة التي يأمر بها قاضي التحقيق في جميع الجرائم، ما عدا التزام المكوث في إقامة محمية وهو الخاص فقط بالجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية وتخريبية، وهي الالتزامات التي تقيد من حرية المتهم في التنقل، لتأكيد حضور المتهم أمام العدالة وعدم فراره، والالتزام بعدم مغادرة الحدود الإقليمية التي حددها قاضي التحقيق إلا بإذن منه، والمثول دوريا أمام المصالح والسلطات المعينة من طرف قاضي التحقيق، وتسليم كافة الوثائق التي تسمح بمغادرة التراب الوطني إما إلى أمانة الضبط أو مصلحة أمن يعينها قاضي التحقيق مقابل وصل، وعدم مغادرة مكان الإقامة إلا بشروط وفي مواقيت محددة، ولضمان حسن سير التحقيق حتى لا يعرقل إجراءات الكشف عن الجرائم التي تتمثل في عدم الذهاب إلى بعض الأماكن المحددة من قبل قاضي التحقيق والامتناع عن رؤية الأشخاص الذين يعينهم

1- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مرجع سابق، ص 536، 537.

قاضي التحقيق أو الاجتماع ببعضهم، كما نص على بعض الالتزامات الأخرى لتفادي ارتكاب جريمة جديدة ويتمثل ذلك في منعهم من القيام ببعض النشاطات المهنية عندما ترتكب الجريمة إثر ممارسة هذه النشاطات وعندما يخشى من ارتكاب جريمة جديدة، وإلزام المتهم بوضع نماذج الصكوك لدى أمانة الضبط، وعدم استعمالها إلا بترخيص من قاضي التحقيق، وتسليم كافة الوثائق التي تسمح بممارسة مهنة أو نشاط يخضع إلى الترخيص إما إلى أمانة الضبط أو مصلحة أمن يعينها قاضي التحقيق مقابل وصل، وأقر المشرع الوطني التزاما خاصا بالمتهم المدمن على استهلاك المخدرات وهو التزام إخضاعه إلى بعض إجراءات الفحوص العلاجية في المستشفى لا سيما بغرض إزالة التسمم[1]، ويمكن لقاضي التحقيق طوال فترة التحقيق أن يضيف أو يعدل التزامات الرقابة القضائية بقرار مسبب طبقا للمادة 68 الفقرة 01 و 125 فقرتها ما قبل الأخيرة من قانون الإجراءات الجزائية.

وقد استحدث المشرع بموجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 15-02 إجراء المراقبة الإلكترونية لضمان حسن تنفيذ التزامات الرقابة القضائية، ومراقبة مدى التزام المتهم بالتدابير المفروضة عليه المذكورة في المادة 125 في البند 01 و02 و03 و06 و09 و10، وهي المقيدة لحرية التنقل.

ب-أحكام الحبس المؤقت في مجال مكافحة جرائم المخدرات:

لم يعرف المشرع الجزائري الحبس المؤقت في قانون الإجراءات الجزائية، واقتصر فقط على تحديد أحكامه وضوابطه وطبيعته القانونية، إذ يعتبر إجراء إستثنائيا حسب ما نصت عليه المادة 123 الفقرة 03 من قانون الإجراءات الجزائية، فالأصل أن يبقى المتهم حرا اثناء إجراءات التحقيق، وإذا اقتضت الضرورة اتخاذ إجراءات لضمان مثوله أمام القضاء، يمكن إخضاعه لإلتزامات الرقابة القضائية، وإذا تبين أن هذه الإلتزامات غير كافية يمكن بصفة إستثنائية الأمر بالحبس المؤقت، وهو ما أكد عليه الدستور الجزائري في المادة 59 منه التي نصت على أن " الحبس المؤقت إجراء إستثنائي يحدد القانون أسبابه ومدته "، ولقد عرفه الفقه بأنه " سلب حرية المتهم مدة من الزمن تحددها مقتضيات التحقيق ومصلحته، وفق ضوابط يحددها القانون"[2].

والأصل أن يصدر الحبس المؤقت عن جهات التحقيق طبقا للمدة 123 من قانون الإجراءات الجزائية، ويعتبر قاضي التحقيق هو المخول بذلك، كما يمكن لغرفة الإتهام باعتبارها الدرجة الثانية في

1- فوزي عمارة، مرجع سابق، ص 283.

2- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مرجع سابق، ص 543.

التحقيق أن تصدره لمن كان محبوسا من قبل، إذا رفض قاضي التحقيق طلب النيابة بالحبس المؤقت التي تستأنفه هذه الأخيرة أمام غرفة الإتهام التي قد تقر أمر رفض قاضي التحقيق أو ترفضه وتصدر أمرا بالحبس المؤقت طبقا للمادة 192 قانون الإجراءات الجزائية، وفي حالة ما إذا ظهرت أدلة جديدة تقضي بوضع المتهم في الإيداع، وكانت غرفة الإتهام قد أصدرت أمرا بألا وجه للمتابعة، إذ يجوز لرئيسها ريثما تنعقد غرفة الإتهام، إصدار أمرا بالقبض بناء على طلب النائب العام على المتهم وإيداعه الحبس طبقا للمادة 181 من قانون الإجراءات الجزائية، ولقضاة الحكم أيضا سلطة أمر الايداع سواء على مستوى المحكمة أو المجلس، وذلك في حالة عدم حضور المتهم وعدم امتثاله بعد الإفراج عنه إذا طرأت أدلة جديدة أو خطيرة تجعل من الضروري حبسه طبقا للمادة 131 الفقرة 02 من قانون الإجراءات الجزائية، كما يؤمر به أيضا حسب المادة 295 من قانون الإجراءات الجزائية إذا أخل المتهم بالنظام في جلسة في حال إبعاده من قاعة الجلسة بعد أمر القاضي بذلك ولم يمتثل له وأحدث شغبا، كما يجوز لقضاة الحكم إصداره في حالة الحكم بعدم الإختصاص طبقا للمادتين 362 و437 من قانون الإجراءات الجزائية إذا كانت الواقعة المطروحة على المحكمة أو المجلس القضائي في حالة الإستئناف توصف بأنه جنحة، ثم تبين من طبيعتها أنها تستأهل عقوبة جنائية بعد قضاء قسم الجنح أو الغرفة الجزائية بعدم الإختصاص، وإحالتها على النيابة العامة لما تراه مناسبا، إذ يجوز أن يصدر إلى جانب الحكم لعدم الإختصاص أمر إيداع المتهم في الحبس أو القبض عليه، وبالرجوع للمادة 339 مكرر 06 الفقرة 03 من قانون الإجراءات الجزائية يتبين أنها خولت لجهات الحكم أيضا عند تحريك الدعوى العمومية عن طريق المثول الفوري في حالة الجنح المتلبس بها إذا لم تكن القضية تقتضي إجراء تحقيق قضائي، إذا قررت تأجيل القضية يمكنها بعد الإستماع إلى طلبات النيابة والمتهم ودفاعه، وضع المتهم في الإيداع.

وتخضع جرائم المخدرات للقواعد العامة بخصوص الحبس المؤقت، فيشترط لإصدار الحبس الأمر بالحبس المؤقت في حق المتهم أن تكون تدابير الرقابة القضائية غير كافية، ووجوب تأسيس أمر الوضع في الحبس المؤقت على معطيات مستخرجة من ملف القضية التي تعتبر حججاً ومبررات يستند عليها قاضي التحقيق في تأسيسه طبقا للمادة 123 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية وتتمثل في انعدام موطن مستقر للمتهم أو عدم تقديمه لضمانات كافية للمثول أمام القضاء أو كانت الأفعال جد خطيرة، وأن الحبس المؤقت هو الإجراء الوحيد للحفاظ على الحجج أو الأدلة المادية أو لمنع الضغوط على الشهود أو الضحايا، أو لتفادي تواطؤ بين المتهمين والشركاء قد يؤدي إلى عرقلة الكشف عن الحقيقة، وأن الحبس ضروري لحماية المتهم أو وضع حد للجريمة أو الوقاية من حدوثها من جديد، أو عدم تقيد

المتهم بالالتزامات المترتبة على إجراءات الرقابة القضائية دون مبرر جدي، لأن غرفة الإتهام تبسط رقابتها على أمر الوضع بالحبس المؤقت باعتبارها الجهة التي يستأنف أمامها، إذ أنه بعد تبليغ المتهم الأمر شفاهة له الحق في استئنافه في أجل ثلاثة أيام من تبليغه، كما يشترط أن يتم استجواب المتهم إذ يجب على قاضي التحقيق أن يوجه التهمة للمتهم عند مثوله الأول أمامه طبقا للمادة 100 من قانون الإجراءات الجزائية، بعد أن يتحقق من هويته ويحيطه علما بالوقائع المنسوبة إليه، وحتى يتمكن من تحضير دفاعه، كما ينبهه إلى حقه في عدم الإدلاء بأي تصريح، وإلى حقه بالاستعانة بمحامي للدفاع عنه، الذي إذا طلبه لا يمكن استجوابه إلا بحضور محاميه بعد استدعائه قانونا.

كما أن المشرع بموجب المادة 124 من قانون الإجراءات الجزائية، استثنى في مواد الجنح أن يحبس المتهم المقيم بالجزائر حبسا مؤقتا إذا كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون هو الحبس لمدة تساوي أو تقل عن ثلاث سنوات، باستثناء الجرائم التي نتجت عنها وفاة إنسان أو التي أدت إلى إخلال ظاهر بالنظام العام، وفي هذه الحالة لا تتعدى مدة الحبس المؤقت شهرا واحدا غير قابل للتجديد، وعلى أساس ذلك فإن جنحة الاستهلاك أو الحيازة من أجل الاستهلاك الشخصي مخدرات أو مؤثرات عقلية بصفة غير مشروعة الفعل المجرم والمعاقب عليه بموجب المادة 12 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، لا يمكن أن يحبس فيها المتهم حبسا مؤقتا إذا لم ينتج عنها وفاة إنسان أو لم تؤدي إلى إخلال ظاهر بالنظام العام، وهذه الأخيرة تخضع للوقائع وكذا السلطة التقديرية للقاضي، كما أنه لو أمر قاضي التحقيق إذا تم تحريك الدعوى العمومية في اتجاهه بناء على سلطة الملاءمة التي تتمتع بها النيابة العامة التي يعتبر فيها التحقيق اختياريا، بأمر وضع المتهم في الحبس المؤقت فإن مدته تكون شهر واحد غير قابل للتجديد.

أما فيما يخص الجنح التي يتجاوز حدها الأقصى ثلاث سنوات، فتكون مدة حبس المتهم مؤقتا عنها لا تتجاوز 04 أشهر، التي تكون قابلة للتجديد مرة واحدة لمدة 04 أشهر أخرى فقط، بعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية المسبب، وعلى أساس ذلك فإن أقصى مدة الحبس المؤقت في جنح المخدرات المنصوص عليها في المواد 13 و14 و15 و16 و17 الفقرة 01 من القانون رقم 04- 18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها هي 08 أشهر حسب ما نصت عليه المادة 125 من قانون الإجراءات الجزائية.

أما فيما يخص جنايات المخدرات المنصوص عليها في المواد 17 الفقرة 03 و18 و19 و20 و21 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير

المشروعين بها المعاقب عليها بالسجن المؤبد، فإن مدة الحبس المؤقت فيها هي أربعة اشهر كمدة أصلية طبقا للمادة 125-1 من قانون الإجراءات الجزائية، التي يجوز تمديدها إذا اقتضت الضرورة من طرف قاضي التحقيق استنادا إلى عناصر الملف وبعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية المسبب ثلاث مرات، وكل تمديد لا يمكن أن يتجاوز 04 أشهر في كل مرة، أي مدة 12 شهرا تضاف إليها مدة 04 أشهر الأصلية فتصبح المدة الإجمالية 16 شهرا، طبقا للمادة 125-1 الفقرات 01 و02 و03، وبذلك أصبحت أقل من المدة المقررة قبل تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 15-02 الذي خفف وقلص من مدة الحبس المؤقت تعزيزا لقرينة البراءة في مواجهة تعسف السلطة القضائية التي تفرط في اللجوء إلى تمديد الحبس المؤقت.

وقد أجاز المشرع لغرفة الإتهام تمديد الحبس المؤقت لمدة أربعة أشهر أخرى كاملة بطلب من قاضي التحقيق في أجل شهر قبل انتهاء المدد القصوى للحبس المؤقت طبقا للمادة 125-1 الفقرة 04 و10 من قانون الإجراءات الجزائية، فتصبح بذلك المدة 20 شهرا، كما يجوز لها تمديد الحبس المؤقت لمدة 04 أشهر قابلة للتجديد أربع مرات، وكل تمديد لا يمكن أن يتجاوز 04 أشهر في كل مرة، وذلك في حالة ما إذا أمر قاضي التحقيق بإجراء خبرة واتخذ إجراءات لجمع أدلة أو تلقي شهادات خارج التراب الوطني وكانت نتائجها تبدو حاسمة لإظهار الحقيقة طبقا للمادة 125 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية[1]، حيث تصبح المدة 32 شهرا، أي 16 شهرا الأولى التي تتضمن المدة الأصلية من طرف قاضي التحقيق بالإضافة إلى تمديد لأربع مرات لمدة 04 أشهر ولمدة أقصاها 06 أشهر.

ومن خلال استقراء الأحكام السابقة يتبين أن المشرع أخضع جرائم المخدرات للقواعد العامة للحبس المؤقت فيما يتعلق بمدته، إذ ساوى بينها وبين جرائم القانون العام، إذ لم يخصص أحكاما خاصة لجرائم تهريب المخدرات، أو الإتجار غير المشروع بالمخدرات، وجرائم المخدرات التي تتميز بالطابع المنظم العابر للحدود الوطنية، رغم خطورتها لما تشكله من تهديد خطير للاقتصاد الوطني والأمن العمومي والصحة العمومية، إذ أن المشرع الجزائري قبل تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر رقم 15-02 كان يجيز لقاضي التحقيق تمديد مدة الحبس المؤقت الأصلية المحددة بـ 04 أشهر إلى 11 مرة إذا ما تعلق

1- عدلت المادة 125 مكرر بموجب المادة 12 من الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

الأمر بالتحقيق في الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية[1]، وبعد التعديل منح صلاحية تمديد مدة الحبس المؤقت لغرفة الإتهام وغل يد قاضي التحقيق إذا ما تعلق الأمر بالجرائم العابرة للحدود الوطنية مع جعله متعلقا فقط بحالة اللجوء إلى المساعدة القضائية المتبادلة في إطار التعاون الدولي تحت السلطة التقديرية لغرفة الإتهام، فتخضع جنايات تهريب المخدرات، وجنايات المخدرات ذات الطابع العابر للحدود الوطنية لإمكانية التمديد التي تصل لمدة 32 شهرا، وبمفهوم المخالفة في حالة عدم اللجوء إلى التعاون الدولي لا يمكن تمديد الحبس المؤقت.

ثالثا: تدعيم العمل القضائي الإجرائي بالوسائل العلمية والتكنولوجية:

توجه المشرع نحو تدعيم العمل القضائي الإجرائي بالوسائل العلمية والتكنولوجية نتيجة للتطور العلمي الحاصل على جميع المستويات، وهو ما تجسد من خلال النص على استخدام البصمة الوراثية في إثبات جرائم المخدرات، وكذلك من خلال استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة، وسيتم تبيان ذلك فيما يلي:

أ-استخدام تقنية البصمة الوراثية في إثبات جرائم المخدرات:

إن ظهور الإكتشافات العلمية البالغة الدقة في النتائج التي تسهل الوصول والعثور على الجناة، وتوفير الدليل الذي يساعد في الكشف عن الحقيقة والقبض السريع على المتهم، وأمام استخدام المجرمين للوسائل العلمية في ارتكاب الجريمة أصبح من الضروري اللجوء إلى الوسائل العلمية للحصول على أدلة الإثبات الجزائي، وذلك لعدم كفاية وسائل التحقيق القضائي من استجواب ومواجهة لوحدها في إثبات جرائم المخدرات، إذ ليس من العدالة حرمان الأجهزة القضائية المسؤولة على توفير الأمن للمجتمع والمحافظة على الاقتصاد الوطني والصحة العمومية من اللجوء إليها، بل يقتضي أن تتفوق أساليب مكافحة الجريمة على أساليب ارتكابها[2].

ولما كان للإثبات الجزائي من أهمية في الكشف عن الحقيقة من خلال المتابعة الجزائية وتوقيع الجزاء على الجناة بعد الحصول على دليل يثبت ارتكابهم للجريمة، وفي لإطار ذلك خول المشرع الوطني

1- المادة 10 من القانون رقم 01-08 المؤرخ في 25 جوان2001 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، التي تضمنت المادة 125 مكرر قبل تعديلها بموجب الأمر رقم 15-02، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ27 جوان 2001.

2- ياسر حسين بهنس، التحقيق الجنائي باستخدام الوسائل العلمية الحديثة " دراسة مقارنة"، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2017، ص 08 وما يليها.

للقاضي الجزائي سلطات واسعة تبيح استخدام كافة وسائل الإثبات التقليدية والحديثة، إذ تبنى مبدأ حرية الإثبات طبقا للمادة 212 قانون الإجراءات الجزائية، مع الحرص على أن لا يتعارض البحث عن الدليل مع احترام ضمانات الكرامة الإنسانية للمتهم حتى لا يعتبر باطلا[1]، ومن أهم الوسائل والتقنيات العلمية الحديثة التي نص المشرع صراحة على استخدامها في مجال إثبات جرائم المخدرات من طرف السلطات القضائية البصمة الوراثية.

والبصمة الوراثية هي "التسلسل في المنطقة غير المشفرة من الحمض النووي الذي هو مجموعة من النيكليوتيدات التي تتكون كل واحدة من قاعدة آزوتية أدنين والغوانينو السيتوزينو التايمين ومن سكر ريبوز منقوص الأوكسجين ومجموعة فوسفات"[2]، وهي موجودة في خلايا الإنسان وتجعله متميزا عن غيره، إذ لكل إنسان بصمته الوراثية التي تخصه دون غيره، ولا تتشابه مع أي إنسان إلا في حالة التوائم المتماثلة، ولذلك فهي الوسيلة العلمية الدقيقة للتعرف على الشخص والتحقق منه، وتساهم في الكشف عن العديد من الجرائم لأنها أصل كل المعلومات الوراثية التي تتحكم في وظائف جميع خلايا الإنسان وتعطيه تكوينا عضويا خاصا به، وتمتاز بأنها مقاومة لعوامل التحلل والتعفن والعوامل المناخية المختلفة من حرارة وبرودة ورطوبة وجفاف ولفترات طويلة، وأنها تظهر على شكل خطوط عريضة سهلة القراءة والحفظ ويمكن تخزينها في أجهزة الكمبيوتر كقاعدة بيانات ولفترات طويلة من أجل الرجوع إليها لمقارنتها مع أي عينات بيولوجية، ولا تتغير ولا تختلف من خلية إلى أخرى في جسم الإنسان بل هي متطابقة تماما في أي مادة حيوية في كل خلايا الجسم[3].

وهي تعتبر من أدق الأدلة العلمية وأفضل الأساليب في العالم للتعرف على الأشخاص وكشف ألغاز الجريمة سيما الاعتماد عليها في الوصول إلى أفضل النتائج، وقد فرضت نفسها في الميدان العملي، فأصبح القضاء يلجأ إليها خاصة في الإثبات الجزائي الذي يعتمد على حرية الإثبات بكافة الوسائل، الأمر الذي جعل المشرع الجزائري يتدخل وينظم هذه الوسيلة عن طريق تحديد قواعد استعمالها في الإجراءات القضائية وإجراءات التعرف على الأشخاص، فأصدر القانون رقم 16-03 المتعلق باستعمال

1- نصر الدين مروك، محاضرات في الإثبات الجنائي، مرجع سابق، ص 168.

2- المادة 02 من القانون رقم 16-03 المؤرخ في 19 جوان 2016، المتعلق بالبصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 22 جوان 2016.

3- عبد الحميد عمارة وزينب عمارة، " أثر الإثبات الجزائي بالبصمة الوراثية على الحرية الفردية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي والمدني، الجزائر، المنظم من طرف جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق، بتاريخ 05 أفريل 2017، غير منشورة، ص 01.

البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، ونظرا لأهمية استخدام البصمة الوراثية كدليل علمي في الإثبات الجزائي أحاطها المشرع بقيود الشرعية الجزائية حماية لحقوق الإنسان وحريته الشخصية، قصد إحداث التوازن بين مصلحتي المجتمع والفرد، خاصة أن استخدام البصمة الوراثية دليل إثبات أو نفي قد يمس بجسم الإنسان ويشكل اعتداء صارخا على حريته الشخصية المكرس حمايتها في الدساتير والإعلانات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والقوانين[1].

وخول المشرع مهمة الأمر بإجراء التحاليل واستعمال البصمة الوراثية للهيئات القضائية، طبقا للمادة 04 الفقرة 01 من القانون رقم 16-03 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص وبموجبه منح صلاحية إصدار الأمر لأخذ البصمة الوراثية لوكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق وقضاة الحكم من خلال أخذ العينات البيولوجية وإجراء التحاليل الوراثية على تلك العينات المأخوذة من الأشخاص المتورطين في أفعال إجرامية وهذا وفقا للأحكام والشروط المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية والقانون المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص[2]، وأجاز لضباط الشرطة القضائية في إطار تحرياتهم، طلب أخذ ذلك بعد الحصول على إذن مسبق من السلطة القضائية المختصةالتي يعملون تحت إشرافها سواء كان وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو جهة الحكم حسب مرحلة الدعوى، وقد نصت المادة 05 الفقرة 12 على ضرورة الحصول على الأمر القضائي أو رخصة من القاضي المختص باستثناء المتطوعين، فهو بذلك يجعل المساس بالإرادة الشخصية للمتهم خاضعة للأمر القضائي في سبيل الكشف عن الحقيقة، كما يسهر القضاء على أخذ العينات البيولوجية وفقا للمقاييس العلمية المتعارف عليها من قبل ضباط وأعوان الشرطة القضائية من ذوي الاختصاص، والأشخاص المؤهلين لهذا الغرض تحت إشراف ضباط الشرطة القضائية، والأشخاص المسخرين من طرف السلطة القضائية وذلك طبقا لأحكام المادة 06 من القانون 16-03، ونص كذلك على أن المصلحة المركزية للبصمات الوراثية التي تنشأ لدى وزارة العدل يديرها قاض بمساعدة خلية تقنية طبقا للمادة 09 من نفس القانون، وأن المعطيات الوراثية تحفظ بالقاعدة الوطنية بإنشاء بطاقة خاصة لكل فئة وبطاقية خاصة بالأدلة الجنائية تحت إشراف القضاء عن طريق القاضي مدير المصلحة المركزية الذي يقوم بالتأشير عليها قبل تسجيلها والذي يسهر بدوره على تسجيل

1- عبد الحميد عمارة وزينب عمارة، المرجع السابق، ص1.

2- القانون رقم 16-03 المؤرخ في 19 جوان 2016، المتعلق بالبصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص.

المعطيات وضمان حفظها بكامل معلوماتها الصحيحة والدقيقة، وهو القاضي الذي يشرف على إجراء عمليات المقارنة، كما نصت المادة 15 من نفس القانون كذلك على ضرورة إتلاف العينات البيولوجية بأمر من الجهة القضائية إذا لم يعد الاحتفاظ بها ضروريا وعند صدور حكم نهائي في الدعوى، وعلى أساس ذلك فهي تخضع للإشراف القضائي للسلطة القضائية، حماية لمبدأ السلامة الجسدية وحرمة الحياة الخاصة ضمانا للحرية الشخصية للأفراد التي يسهر القضاء على حمايتها وعلى رقابة إجراءات الحصول على البصمة الوراثية[1].

ولقد أجاز المشرع طبقا للمادة 05 الفقرة 01 و05 من القانون رقم 16-03، أخذ العينات البيولوجية من أجل الحصول على البصمة الوراثية من الأشخاص المشتبه في ارتكابهم الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات، وكذلك من المحبوسين المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لمدة تتجاوز ثلاث سنوات لارتكابهم الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات، إذ أعطى للسلطة القضائية المختصة السلطة التقديرية في استخدام البصمة لاسيما إذا تعلق الأمر بجرائم المخدرات، إذ أن المادة 05 من القانون رقم 16-03 جاءت بصيغة الجواز لا الأمر، وكان يتعين على المشرع النص على إلزامية إجراء استخدام البصمة الوراثية إذا ما تعلق الأمر بجرائم المخدرات لخطورتها، خاصة وأن المشرع نص على معاقبة كل شخص مشتبه فيه أو متهم أو محكوم عليه بموجب الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات، يرفض الخضوع للتحاليل الوراثية حسب ما نصت عليه المادة 16 من القانون رقم 06-03 وهو ما يضمن عدم إفلات المجرمين من العقاب والوصول إلى الحقيقة في ظل احترام مبدأ الشرعية الإجرائية والشروط الإجرائية واحترام السلامة الجسدية وكرامة الإنسان[2].

ب-استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية:

لقد قام المشرع بعصرنة وتطوير مرفق العدالة من خلال إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ورقمنة قطاع العدالة بتحويل العمل القضائي الإداري والإجرائي التقليدي إلى عمل قضائي إلكتروني[3]، ووضع

1- عبد الحميد عمارة وزينب عمارة، " أثر الإثبات الجزائي بالبصمة الوراثية على الحرية الفردية"، مرجع سابق، ص 10،11.

2- إبراهيم طوماش، "الشروط القانونية لاستخدام البصمة الوراثية في التشريع الجزائـي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي والمدني، الجزائر، المنظم من طرف جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق، بتاريخ 05 أفريل 2017، غير منشورة، ص 07 و08.

3- محمد العيداني ويوسف زروق، "**رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03**"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، الجزائر، جامعة باتنة الحاج لخضر، المجلد 07، العدد01، جانفي 2020، ص 504.

الإطار القانوني لذلك من خلال إصدار القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة الذي وفر الأرضية القانونية والغطاء التشريعي لذلك، الذي يهدف إلى عصرنة سير العدالة لاسيما من خلال استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية[1].

وخصص الفصل الرابع من هذا القانون لتنظيم استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية من خلال وضع منظومة معلوماتية مركزية تابعة لوزارة العدل تسمح باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية وذلك بسبب عائق بعد المسافة عن مكتب التحقيق وجلسة المحاكمة أو لحسن سير العدالة، إذ يمكن للجهات القضائية استجواب وسماع الأطراف مع مراعاة القواعد والحقوق المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية مع ضمان الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته، إذ يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات، مع تدوين التصريحات كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط، ويعتبر استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد إجراءً جوازيا، لأن الأصل أن يكون التحقيق والمحاكمة حضوريا فعليا، إذ يمكن لقاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص أو في إجراء مواجهات بين عدة أشخاص، ويمكن لجهة الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود أو الأطراف المدنية والخبراء، كما يمكن لجهة الحكم التي تنظر في قضايا الجنح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات متهم محبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة على ذلك، على أن يتم الاستجواب أو السماع أو المواجهة باستعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته، بحضور أمين الضبط ووكيل الجمهورية المختص إقليميا الذي يتحقق من هوية الشخص الذي يتم سماعه ويحرر محضرا عن ذلك، وإذا كان الشخص المسموع محبوسا تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس[2]، كما أن المادة 65 مكرر 27 من قانون الإجراءات الجزائية نصت على جواز استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد من طرف جهة الحكم من تلقاء نفسها أو بطلب من الأطراف لسماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة صورة الشخص وصوته، وأنه

1- المادة 01 من القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.

2- المواد من 14 إلى 16 من القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري، المتعلق بعصرنة العدالة.

إذا كانت تصريحات الشاهد المخفي الهوية هي أدلة الإتهام الوحيدة يجوز للمحكمة السماح بالكشف عن هويته بعد موافقته شريطة توفير الضمانات والتدابير الكافية لحمايته[1].

وتعرف تقنية المحادثة المرئية عن بعد بأنها " وسيلة تكنولوجية من وسائل الإتصال والمحادثة المرئية والمسموعة التي يستخدمها مجموعة من الأفراد فيما بينهم من خلال كل تراسل أو إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة عن طريق الأسلاك أو البصريات أو اللاسلكي الكهربائي أو أجهزة أخرى كهربائية مغناطيسية وبأية وسيلة إلكترونية تضمن الإتصال"[2].

ولقد انعكس التطور العلمي والتكنولوجي إيجابا على المجال القضائي وذلك لتسريع الإجراءات، وتقليص الحدود والمسافات، ويتم استخدام تقنية المحادثة المرئية من خلال إرسال بيانات ومعلومات مسموعة ومرئية من أي مكان وفي وقت قصير، إذ جسدت الحضور الإلكتروني بدل الحضور الفعلي لبعض الأشخاص أثناء التحقيق والمحاكمة، وذلك باستخدام أجهزة متطورة تعتمد على الإنترنت ووسائل المعلوماتية ووسائل الإتصال المسموعة والمرئية ذات السرعة العالية بواسطة كاميرات وميكروفونات ذات جودة عالية مراقبة من طرف وزارة العدل، وهو ما يساهم في توفير الوقت والجهد وتقليص النطاق الجغرافي داخل الدولة الواحدة أو خارجها نظرا لعالمية الجريمة والإجرام المنظم العابر للحدود الوطنية، الذي تعتبر جرائم المخدرات من أهم صوره النموذجية[3].

الفرع الثاني: إعتماد وسائل التعاون القضائي الدولي في مكافحة جرائم المخدرات:

إن الإعتماد على وسائل التعاون القضائي الدولي في مكافحة جرائم المخدرات، يعتبر من أهم الإجراءات التي تلجأ إليها السلطات القضائية للدولة للتعاون مع السلطات القضائية للدول الأخرى، في سبيل الكشف عنها وضبط مقترفيها وإخضاعهم للجزاء، حسب ما تقتضيه الاتفاقيات الدولية وما هو

1- المادة 10 الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

2- الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

3- عبد الحميد عمارة، " **استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية** "، **مجلة دراسات وأبحاث**، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 58 و59.

منصوص عليه في القانون الإجرائي، لاسيما إذا ارتكبت من طرف جماعة إجرامية منظمة أو كانت عابرة للحدود الوطنية، وذلك لتطويق جرائم المخدرات والحد منها، ولضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أولا: صور التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة جرائم المخدرات:

يتخذ التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة جرائم المخدرات عدة صور، تتمثل في المساعدة القضائية المتبادلة، وتسليم المجرمين، وهي الصور التي يعتمد عليها في مكافحة الجريمة بصفة عامة، وجرائم المخدرات على وجه الخصوص، وسيتم تبيان ذلك فيما يلي:

أ-المساعدة القضائية المتبادلة في مجال مكافحة جرائم المخدرات:

تعرف المساعدة القضائية المتبادلة بأنها تعاون السلطات القضائية في الدول المختلفة لمكافحة الجريمة، بهدف التقريب في إجراءات التحقيق والمحاكمة إلى غاية صدور حكم على المجرم وعدم إفلاته من العقاب، إذ تتطلب بعض إجراءات التحقيق والمحاكمة في جرائم المخدرات اتخاذ إجراء من الإجراءات في دولة غير الدولة التي يتابع فيها الجاني جزائيا، على أن يتم التنسيق بين السلطات القضائية في الدول المختلفة للاتفاق على معايير موحدة في مكافحة الجريمة، وهو ما يتجسد من خلال التشريعات الوطنية الملائمة للإلتزامات الدولية، والإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو من الإتفاقيات الثنائية[1]، ولقد حظي التعاون القضائي الدولي في المساعدة القضائية المتبادلة في مجال مكافحة المخدرات، باهتمام ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع لسنة 1988، التي أكدت في المادة 07 منها على إلتزام الدول الأطراف بعضها ببعض بتقديم أكبر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة في أي إجراءات قضائية، كما أن المعاهدة النموذجية للأمم المتحدة بشأن تبادل المساعدة في المسائل الجنائية[2]، قد قررت أحكاما تعالج اتفاقات الدول الأطراف حول المساعدة القضائية المتبادلة في التحقيقات وإجراءات المحاكمة المتعلقة بجرائم يكون العقاب عليها وقت طلب المساعدة داخلا في اختصاص السلطة القضائية في الدولة

1- محمد علي سويلم، الأحكام الموضوعية والإجرائية للجريمة المنظمة العابرة للحدود في ضوء السياسة الجنائية المعاصرة" دراسة مقارنة بين التشريع والإتفاقيات الدولية والفقه والقضاء"، مصر، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2008، ص 900.

2- المعاهدة النموذجية للأمم المتحدة، بشأن تبادل المساعدة في المسائل الجنائية، المعتمدة بموجب القرار 117/45، المؤرخ في 14 ديسمبر 1990.

الطالبة، وهو ما أكدت عليه المادة 18 الفقرة الأولى من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000.

ولقد حددت المادة 07 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات مجالات المساعدة القضائية المتبادلة في أي إجراءات قضائية تتعلق بأي جريمة منصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة منها، والتي تتمثل في أخذ شهادات وإقرارات الأشخاص، وتبليغ الأوراق القضائية، وإجراء التفتيش والضبط، وفحص الأشياء وتفقد المواقع، والإمداد بالمعلومات والأدلة، وتوفير النسخ الأصلية أو الصور المصدق عليها من المستندات والسجلات، بما في ذلك السجلات المصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أو العمليات التجارية، وتحديد المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو غيرها من الأشياء أو اقتفاء اثرها لأغراض الحصول على أدلة، ولا يجوز الامتناع عن تقديم المساعدة بحجة سرية العمليات المصرفية، وتعتبر هذه الإتفاقية أساسا ما لم تتفق الدول الأخرى في معاهدات خاصة بالمساعدات القانونية المتبادلة، سيما وأن الجزائر طرف في هذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول، ومن ذلك الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية، إذ نصت المادة الأولى منها على إلزامية تبادل التعاون القضائي الأوسع حسب أحكام هذه الاتفاقية في كل متابعة جزائية فيما يخص تبليغ التكليف أو العقود القضائية الأخرى واستجواب الأشخاص المشتبهين أو المتهمين، وإنجاز الإجراءات المتعلقة بجمع الأدلة وتحويل المحبوسين، وإرسال الأحكام والقرارات الجزائية، ومستخرجات صحيفة السوابق العدلية وكذا المعلومات المتعلقة بالعقوبات وأي شكل آخر من أشكال التعاون الذي يسمح به تشريع الطرف المطلوب منه[1].

ولقد تناول المشرع الجزائري عدة مظاهر للمساعدة القضائية المتبادلة نذكر منها الإنابة القضائية الدولية التي نظمها في المواد 721 إلى 725 من قانون الإجراءات الجزائية، والمساعدة القضائية المتبادلة في جمع الأدلة الإلكترونية من خلال ما نصت عليه أحكام المواد 04 و05 و16 من القانون رقم 09-04 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بجرائم تكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتهما، وكذلك من

1- الإتفاقية الثنائية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطالية، المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي، الموقعة بالجزائر في 22 جويلية 2003، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-73 المؤرخ في 13 فيفري 2005، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 16 فيفري 2005.

خلال المادة 36 من الأمر رقم 05- 06 المتعلق بمكافحة التهريب المعدل والمتمم، وهي الصور التي تتعلق بجميع الجرائم، لا سيما جرائم المخدرات.

وتعرف الإنابة القضائية الدولية بأنها طلب من السلطة القضائية المنيبة إلى السلطة القضائية للدولة المنابة للقيام بإجراء من إجراءات التحقيق أو جمع أدلة من الخارج[1]، فهي طلب اتخاذ إجراء قضائي من إجراءات الدعوى العمومية تتقدم به الدولة الطالبة إلى الدولة المطلوب إليها لضرورة ذلك في الفصل في مسألة معروضة على السلطة القضائية في الدولة الطالبة ويتعذر عليها القيام به بنفسها[2]، وبالرجوع للإتفاقيات الدولية والقانون الداخلي فتشمل الإنابة القضائية بصفة خاصة سماع الشهود، وتلقي تقارير الخبراء ومناقشاتهم، وإجراء المعاينة، والتفتيش وغيرها من الإجراءات القضائية.

أما المساعدة القضائية المتبادلة في مجال جمع الأدلة الإلكترونية، فالقانون رقم 09-04 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بجرائم تكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتهما في المادة 04 فقرة د قد أجازت القيام بعمليات المراقبة الإلكترونية في إطار تنفيذ طلبات المساعدة القضائية الدولية المتبادلة، وكذلك في إطار التفتيش فقد نصت المادة 05 منه على أن الحصول على المعطيات المبحوث عنها، التي يمكن الدخول إليها من المنظومة الأولى مخزنة في منظومة معلوماتية تقع خارج الإقليم الوطني يكون بمساعدة السلطات الأجنبية المختصة طبقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة ووفقا لمبدأ المعاملة بالمثل، وقد نصت المادة 16 منها على أن نظمت المساعدة القضائية المتبادلة تتضمن جمع الأدلة الرقمية الخاصة بالجريمة في إطار التحريات والتحقيقات القضائية لمعاينة جرائم المخدرات عندما يكون من الصعب الوصول إلى نتيجة تهم الأبحاث دون اللجوء إلى المراقبة الإلكترونية[3]، وذلك لأهمية الدليل الإلكتروني في الكشف عن هذه الجرائم لا سيما أمام التطور العلمي واستفادة العصابات الإجرامية للمخدرات منه في ارتكاب جرائمهم.

1- إيمان محمد علي الجابري، مرجع سابق، ص 225.

2- سي يوسف قاسي، إستراتيجية مكافحة جرائم المخدرات على المستويين الدولي والعربي، أطروحة دكتوراه دولة في الحقوق، تخصص القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2007-2008، ص 214.

3- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها.

ب-تسليم المجرمين في مجال مكافحة جرائم المخدرات:

إن نظام تسليم المجرمين يعتبر من أهم صور التعاون القضائي الدولي، التي تلجأ إليها الدول في إطار مكافحة الجرائم بصفة عامة وجرائم المخدرات بصفة خاصة، وهو آلية ناجعة للتصدي لجرائم المخدرات العابرة للحدود الوطنية، إذ يساهم في ضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب رغم مغادرتهم لمكان ارتكاب الجريمة إلى إقليم دولة أخرى[1].

ولقد نظمت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988 في مادتها 06 تسليم المجرمين، إذ اعتبرت جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات جرائم يجوز فيها التسليم طبقا للمعاهدات السارية والتي ستعقدها الأطراف، ووضعت الأمم المتحدة بغرض توحيد إجراءات تسليم المجرمين معاهدة نموذجية بشأن ذلك[2]، وأكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في مادتها 16 الفقرة 17 منها على اللجوء إليه أيضا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وكذلك في الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف والثنائية المتعلقة بالتعاون القضائي الدولي، والتي نذكر منها الإتفاقية المتعلقة بتسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية لسنة 2006[3]، وأما المشرع الوطني فقد نظم أحكامه في المواد من 694 إلى 719 قانون الإجراءات الجزائية، إذ يخضع تسليم المجرمين في جرائم المخدرات إلى القواعد الإجرائية العامة.

ويقصد بتسليم المجرمين بأنه ذلك الإجراء الذي بموجبه تقوم الدولة المطلوب منها التسليم تسليم الشخص المطلوب سواء كان متهما أو محكوما عليه إلى الدولة الطالبة التي يثبت اختصاصها القانوني والقضائي في محاكمته أو تنفيذ عقوبة صادرة في حقه، ويتم ذلك بموجب نص تشريعي أو تعاهدي أو بمقتضى العرف الدولي أو غير ذلك[4]، وعلى أساس هذا التعريف يتم اللجوء إلى تسليم المجرمين في

1- عبد الحميد عمارة، " **نظام تسليم المجرمين في ظل التعاون القضائي الدولي** "، مرجع سابق، ص 733.

2- الإتفاقية النموذجية للأمم المتحدة لتسليم المجرمين لسنة 1990، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 116/45 بتاريخ 14 ديسمبر 1990.

3- الإتفاقية الدولية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، المتعلقة بتسليم المجرمين، الموقعة بلندن بتاريخ 11 جويلية 2006، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-464 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 2006.

4- عبد الحميد عمارة، " **نظام تسليم المجرمين في ظل التعاون القضائي الدولي** "، مرجع سابق، ص 735.

إطار مكافحة جرائم المخدرات في حالتين، الأولى تتعلق بالمتهم الذي ارتكب أحد جرائم المخدرات المجرمة بموجب القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، وكذلك جريمة تهريب المخدرات الفعل المجرم والمعاقب عليه بموجب المادة 15 من قانون مكافحة التهريب الذي نص أيضا على ضرورة التعاون القضائي الدولي في المادة 35 منه من خلال إقامة علاقات تعاون قضائي على أوسع نطاق ممكن مع الدول بهدف الوقاية والبحث ومحاربة جرائم التهريب مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل وفي حدود ما تسمح به المعاهدات والاتفاقات والترتيبات ذات الصلة والقوانين، متى ثبت الاختصاص القضائي للمحاكم الجزائرية، واستطاع المتهم الفرار خارج الإقليم الوطني، وهو ما يجعل الدولة الجزائرية تطلب تسليمه من الدولة الأخرى التي هرب إليها، وذلك من أجل محاكمته، وأما الحالة الثانية فهي تتعلق بالشخص الهارب إلى دولة أخرى والذي يكون محكوما بحكم صادر ضده عن جرائم المخدرات من المحاكم الجزائرية، إذ تطلب هذه الأخيرة التي أدانته تسليمه لتنفيذ الجزاء المحكوم به عليه.

وتعتبر الإتفاقيات الدولية الأساس القانوني والمصدر الأصلي الذي يستمد منه إجراء تسليم المجرمين مشروعيته وقوته الإلزامية تطبيقا لمبدأ عدم جواز الإحتجاج بالتشريعات الدولية أمام الإتفاقيات الدولية، إذ يتم اللجوء إليه في وجود اتفاقية دولية، وبمقتضاها يتم قبول طلب التسليم أو رفضه، وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988 أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة أساسين لتسليم المجرمين المتهمين أو المحكوم عليهم عن جرائم المخدرات العابرة للحدود الوطنية في غياب الاتفاقيات الثنائية، متى كانتا الدولتين طرفين فيها، ذلك أن المادة 694 من قانون الإجراءات الجزائية نصت على أولوية تطبيق الاتفاقيات الدولية[1]، على أن يبقى التشريع الوطني مصدرا احتياطيا لتطبيقه على أساس المعاملة بالمثل وبالنظر لعلاقات الدول، إذ يجوز التسليم في حالة عدم امكانية تطبيق الاتفاقية الدولية بسبب كون الدولة الأخرى التي هرب إليها المتهم أو المحكوم عليه ليست طرفا فيها، وفي حالة غياب اتفاقية ثنائية للتعاون القضائي بين الدولتين، وذلك لأجل ضمان عدم إفلات أي شخص من العقاب، إذ يتعين على كل دولة أن يشتمل قانونها الإجرائي على تنظيم إجراءات تسليم المجرمين بما يتوافق ويتلاءم مع الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر[2].

1- عبد الحميد عمارة، " **نظام تسليم المجرمين في ظل التعاون القضائي الدولي** "، مرجع سابق، ص 739.

2- نفس المرجع، ص 740.

ج-تنفيذ الأحكام الجزائية الأجنبية في مجال مكافحة جرائم المخدرات:

يعتبر تنفيذ الأحكام الجزائية الأجنبية صورة من صور التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة جرائم المخدرات، ذلك أن قيمة الحكم الصادر في الدعوى العمومية الناشئة بمناسبة ارتكاب جريمة يصبح بدون فائدة أو قيمة إذا لم يتم تنفيذه[1].

وقد نصت على ذلك إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات في المادة السادسة فقرة 10، التي اعتبرته إجراء مكملا لإجراءات تسليم المجرمين إذ يتم اللجوء إليه في حالة رفض طلب التسليم الرامي إلى تنفيذ عقوبة ما بسبب أن الشخص المطلوب تسليمه من مواطني الطرف متلقي الطلب، إذ ينظر الطرف متلقي الطلب إذا كان قانونه يسمح بذلك وطبقا لمقتضيات القانون، وبناء على طلب من الطرف الطالب، في تنفيذ العقوبة المحكوم بها بموجب قانون الطرف الطالب، أو ما يتبقى من تلك العقوبة المحكوم بها، وهو ما أكدت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في الفقرة الثانية من المادة 16 أيضا، وأما المشرع الوطني فلم ينظم إجراءات تنفيذ الأحكام الجزائية الأجنبية واكتفى فقط بتنظيم إجراءات تسليم المجرمين على عكس قانون الإجراءات المدنية والإدارية الذي نظمها بموجب المواد من 605 إلى 608 منه[2]، وتخضع أحكام تنفيذ الأحكام الأجنبية إلى الاتفاقيات الدولية.

وقد اتجهت السياسية الجزائية الجزائرية في مكافحة جرائم المخدرات من خلال إبرام الجزائر لعدة اتفاقيات دولية متعددة الأطراف وثنائية تتعلق بالتعاون القضائي الدولي، وذلك حتى لا تصبح ملجأ لحماية المجرمين الذين يفرون إليها، سيما وأن مكافحة جرائم المخدرات لا تفرق بين الأجنبي والوطني ولا تعترف بالحدود الوطنية، وعلى أساس ذلك فإن المشرع في القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، قد أخذ بمبدأ العينية، الذي جاء ملائما للإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها غالبية الدول، سيما اتفاقية مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988، وإتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة، وهي التي تشكل الإطار القانوني

1- محمد الحبيب عباسي، مرجع سابق، ص 644.

2- القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 23 أفريل 2008.

المشترك بين جميع الدول بهدف مكافحة جرائم المخدرات الخطرة، إذ يضمن عدم إفلات المجرمين من العقاب، ومبدأ عدم جواز معاقبة الشخص على الفعل مرتين.

ثانيا: الأحكام المتعلقة بتطبيق وسائل التعاون القضائي الدولي في مكافحة جرائم المخدرات:

يخضع تطبيق وسائل التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة جرائم المخدرات إلى أحكام الاتفاقيات الدولية الثنائية، وإلى الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، وإلى القوانين الداخلية في حالة غياب الاتفاقيات الدولية، وسيتم تبيان إجراءات تنفيذ وسائل التعاون القضائي الدولي فيما يلي:

أ-إجراءات تنفيذ المساعدة القضائية المتبادلة في مجال مكافحة جرائم المخدرات:

إن تنفيذ الإنابة القضائية باعتبارها صورة من صور المساعدة القضائية المتبادلة، يخضع لمختلف الاتفاقيات الدولية للتعاون القضائي، ويبقى التشريع الداخلي مصدرا إحتياطيا في حالة غياب الإتفاقيات الدولية.

ولقد نصت المادة 07 الفقرة 06 و07 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات على أن أحكام الإتفاقية لا تخل بالإلتزامات المترتبة على أية معاهدة أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف تنظم أو سوف تنظم كليا أو جزئيا المساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجنائية، وأنه يتم تطبيق أحكام الفقرات من 08 إلى 19 من هذه المادة، ما لم تكن الأطراف المعنية مرتبطة بمعاهدة للمساعدة القانونية المتبادلة، أما إذا كانت هذه الأطراف مرتبطة بمعاهدة من هذا القبيل فتطبق الأحكام المقابلة في تلك المعاهدة، ما لم تتفق الأطراف على تطبيق الفقرات من 08 إلى 19 من هذه المادة بدلا منها، وهو ما سايرته إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في الفقرة 7 من المادة 18، بل أجازت للسلطات المختصة للدولة بموجب الفقرة الرابعة من المادة 18 تقديم معلومات متعلقة بمسائل جنائية دون المساس بالقانون الداخلي ودون تلقي أي طلب مسبق، سيما دون التدخل في شؤون الدول الداخلية والمساس بالمصلحة الوطنية والسيادة الوطنية، إذا ما رأت أن المعلومات يمكن أن تساعد تلك السلطة على القيام بالتحريات والإجراءات الجنائية وإتمامها بنجاح، أو أنها قد تؤدي بالدولة الأخرى بصوغ طلب من أجل المساعدة القضائية المتبادلة، وهو ما أقره المشرع في المادة 37 من الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب المعدل والمتمم التي نصت على إمكانية تقديم المساعدة من طرف السلطات المختصة تلقائيا إلى دولة أجنبية مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل، وفي إطار الاتفاقيات الثنائية ذات الصلة، ودون أجل في حالات التهريب التي قد تهدد بشكل خطر الاقتصاد أو الصحة العمومية أو الأمن

العمومي أو أمن الشبكة اللوجيستية الدولية أو أي مصلحة حيوية لدولة أجنبية، وهو ما ينطبق على جرائم تهريب المخدرات باعتبارها تشكل تهديدا خطيرا للأمن العمومي والإقتصاد الوطني والصحة العمومية.

ومن خلال ما سبق بيانه فإن المساعدة القضائية المتبادلة في جرائم المخدرات تتم من خلال تقديم طلب من الدولة التي لجأت إلى المساعدة القضائية المتبادلة في إطار مكافحة جرائم المخدرات، وتتفق كل من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، على توافر شرط عدم إخلال الطلب بالسيادة أو الأمن أو النظام العام أو المصالح الأساسية الأخرى للطرف متلقي الطلب، وعلى رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة إذا كان القانون الداخلي للطرف متلقي الطلب يحظر على سلطاته تنفيذ الإجراء المطلوب بشأن أي جريمة مماثلة، وذلك متى كانت هذه الجريمة خاضعة لتحقيق أو لملاحقة أو لإجراءات قضائية بموجب اختصاصه القضائي، أو كانت اجابة الطلب منافية مع النظام القانوني للطرف متلقي الطلب فيما يتعلق بالمساعدة القضائية المتبادلة[1]، وقد أوجبت أن يكون التجريم مزدوجا في كلا الدولتين[2]، وإلى جانب هذه الشروط تركت هذه الإتفاقيتين المجال للدول لوضع أي شروط أخرى رسمية حسب الإتفاق بين الدول المتعاونة فيما بينها لاسيما من خلال الإتفاقيات الدولية للتعاون القضائي الثنائية[3].

وقد اشترطت كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة أن يكون طلب المساعدة القضائية مكتوبا وبلغة مقبولة لدى الطرف متلقي الطلب، والتي يتعين إبلاغ الأمين العام باللغة واللغات المقبولة لكل طرف، كما أنه تسهيلا وتسريعا وتشجيعا للتعاون القضائي الدولي وفي الحالات العاجلة يمكن باتفاق من الأطراف أن

1- المادة 07 الفقرة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988، والمادة 18 الفقرة 21 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000.

2- المادة 07 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988 والفقرة 09 من المادة 18 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000.

3- مثل الشروط التي وضعتها الجزائر وإيطاليا، ولمزيد من التفصيل: أنظر في ذلك للمادتين 01 و02 من الإتفاقية الثنائية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية، المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي، الموقعة بالجزائر في 22 جويلية 2003، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-73 المؤرخ في 13 فيفري 2005.

يكون الطلب شفاهة مع ضرورة تأكيده كتابة على الفور[1]، كما يتوجب أن يتضمن طلب المساعدة القضائية المتبادلة تحديد هوية السلطة التي تقدم الطلب، وموضوع وطبيعة التحقيق أو الملاحقة أو الإجراءات القضائية التي يتعلق بها الطلب واسم واختصاصات السلطة القائمة بهذه التحقيقات أو الملاحقات أو الإجراءات القضائية، وملخصا للوقائع ذات الصلة بالموضوع، باستثناء الطلبات المقدمة لغرض تبليغ المستندات القضائية، وبيانا للمساعدة الملتمسة وتفاصيل اي إجراء خاص يود الطرف الطالب أن يتبع، وتحديد هوية أي شخص معني ومكانه وجنسيته عند الإمكان، والغرض الذي تطلب من أجله الأدلة والإجراءات والمعلومات[2]، وأكدت كلا الاتفاقيتين على رفض الطلب إذا لم يتم وفقا للأحكام المنصوص عليه سواء الشكلية أو الموضوعية[3]، كما أجازتا للطرف متلقي الطلب أن يطلب معلومات إضافية عندما يتبين أنها ضرورية لتنفيذ الطلب وفقا للقانون الداخلي أو عندما يكون من شانها تسهيل التنفيذ[4]، أما فيما يخص الإتفاقية الثنائية للتعاون القضائي في المجال الجزائي بين إيطاليا والجزائر فقد نصت على تحرير طلبات التعاون القضائي الدولي والعقود والوثائق الصادرة في هذا الإطار بلغة الطرف الطالب مرفقة بترجمة إلى اللغة الفرنسية[5].

ولقد نصت كل من الاتفاقيتين الصادرتيين عن الأمم المتحدة المتعلقتين بمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988، وكذا مكافحة الجريمة المنظمة، على تنفيذ طلب المساعدة القضائية المتبادلة وفقا للقانون الداخلي للطرف متلقي الطلب، وبالقدر الذي لا يتعارض مع القانون الداخلي للطرف

1- المادة 07 الفقرة 09 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988، والمادة 18 الفقرة 14 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000.

2- المادة 07 الفقرة 10 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988، والمادة 18 الفقرة 15 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000.

3- المادة 07 الفقرة 15 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988، والمادة 18 الفقرة 21 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000.

4- المادة 07 الفقرة 07 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988، والمادة 18 الفقرة 16 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000.

5- المادة 14 من الإتفاقية الثنائية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية، المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي، الموقعة بالجزائر في 22 جويلية 2003، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-73 المؤرخ في 13 فيفري 2005.

متلقي الطلب، وحيثما أمكن وفقا للإجراءات المحددة في الطلب[1]، ولقد حدد القانون الجزائري طرق وإجراءات المساعدة القضائية المتبادلة من خلال نصه في المادة 721 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه في حالة المتابعات الجزائية القضائية الصادرة من السلطة الأجنبية بالطريق الدبلوماسي وترسل إلى وزارة العدل بالأوضاع المنصوص عليها في المادة 703 من قانون الإجراءات الجزائية المتعلقة بتسليم المجرمين وتنفذ الانابات القضائية إذا كان لها محل وفقا للقانون الجزائري وكل ذلك بشرط المعاملة بالمثل، وفي حالة المتابعات الجزائية الواقعة في الخارج وطبقا لما نصت عليه المادة 722 من قانون الإجراءات الجزائية فّإنه إذا رأت حكومة أجنبية أنه من الضروري تبليغ الأوراق والأحكام إلى شخص مقيم في الأراضي الجزائرية فيرسل المستند وفقا لما تنص عليه أحكام المادتين 702 و703 من قانون الإجراءات الجزائية، مصحوبا بترجمة عند الاقتضاء ويحصل التبليغ بناء على طلب النيابة العامة بواسطة المندوب المختص، ويعاد الأصل المثبت للتبليغ إلى الحكومة الطالبة بنفس الطريق، شرط المعاملة بالمثل، وأما فيما يخص إرسال الأوراق والمستندات سواء تعلق الأمر بإرسال أدلة الإثبات أوو غيرها توجد تحت يد السلطات الجزائرية أو إذا ما تعلق الأمر بضرورة مثول شاهد في الجزائر فإن الحكومة الأجنبية التي تحقق في الدعوى الجزائية في الخارج تقدم طلبها بالطريق الدبلوماسي، على أن تجاب الحكومة الجزائرية في أقصر أجل عليه مالم تحل اعتبارات أخرى، كما أنها تسلم الاستدعاء للشاهد وتدعوه للاستجابة للشهادة بشرط عدم جواز متابعة الشاهد أو حبسه عن أفعال أو أحكام سابقة، وأما طلب تقديم الأشخاص المحبوسين بغرض إجراء مواجهة يكون أيضا بالطريق الدبلوماسي شريطة إعادتهم في أقصر أجل، ويخضع تنفيذ هذه الإجراءات لشرط المعاملة بالمثل من جانب الدولة الصادرة منها الطلبات[2].

ب-إجراءات تسليم المجرمين في مجال مكافحة جرائم المخدرات:

إن تسليم المجرمين في مجال جرائم المخدرات يستوجب توافر عدة شروط نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات طبقا لأحكام المادة 06 الفقرة 05 منها، وهي الشروط التي أكدت عليها أيضا أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في المادة 16 الفقرة 07 منها.

1- المادة 07 الفقرة 12 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988، والمادة 18 الفقرة 02 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000.

2- المواد من 723 إلى 725 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

ومن خلال استقراء أحكام الإتفاقيات الدولية فإنه يتوجب تقديم طلب مكتوب من طرف الدولة الطالبة إلى الدولة متلقية الطلب عن طريق اتباع الطرق الدبلوماسية بصفة رسمية وهو ما أكدت عليه المادة 06 الفقرة 02 من الإتفاقية المتعلقة بتسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية[1]، كما أن المادة 702 من قانون الإجراءات الجزائية نصت على أن طلب تسليم الشخص إلى الحكومة الجزائرية يوجه عن طريق اتباع الطريق الدبلوماسي مرفقا بالحكم الصادر بالعقوبة سواء كان حضوريا أو غيابيا وإما بأوراق الإجراءات الجزائية التي صدر بها الأمر رسميا بإحالة المتهم إلى الجهة المختصة، وإما بأمر القبض، أو أية وثيقة صادرة عن السلطة القضائية، والتي تتضمن شرحا وافيا للفعل وتاريخ وقوعه وأن تكون رسمية سواء بتقديم أصولها أو نسخة رسمية فيها، كما اشترطت على الحكومة الطالبة للتسليم أن تقدم أيضا في الوقت نفسه نسخة من النصوص المطبقة على الفعل المكون للجريمة وإرفاقها ببيان وقائع الدعوى.

ولقد نص المشرع الجزائري في المادة 698 من قانون الإجراءات الجزائية على عدم قبول التسليم إذا كان الشخص المطلوب تسليمه جزائري الجنسية والعبرة في تقدير هذه الصفة بوقت وقوع الجريمة المطلوب التسليم من أجلها، كما يجب أن يكون الشخص المطلوب تسليمه متهما أو محكوما عليه، ويشترط أن تكون الواقعة مجرمة ومعاقب عليها في كلا قانوني البلدين الطالبة والمطلوب منها، وهو ما أكدت عليه أحكام المادة 06 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988، كما يجوز للدولة متلقية الطلب أن ترفض تسليم الشخص المطلوب تسليمه المتواجد على إقليمها في حالة اعتقادها أنه تم طلبه بسبب جنسه أو عرقه أو ديانته، ولقد انتهج المشرع الجزائري معيار جسامة الجريمة طبقا للمادة 697 من قانون الإجراءات الجزائية فاشترط أن يكون الشخص متابعا بوقائع تحمل وصف الجنحة والجناية وأن تكون العقوبة المراد تنفيذها تساوي أو تتجاوز شهرين حبسا، وهو ما ينطبق على جل جرائم المخدرات، واشترط أن لا تكون قد انقضت بالعفو أو بالتقادم، كما أخذ المشرع الجزائري أيضا بمبدأ ازدواجية التجريم، أي أن تكون جناية أو جنحة في قانون الدولة طالبة التسليم ومعاقب عليها في القانون الجزائري وأن تكون الدولة مختصة لها ولاية النظر طبقا للمادة 696 أي إذا وجد الشخص في

1- الاتفاقية الثنائية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية، المتعلقة بتسليم المجرمين، الموقعة بالجزائر في 22 جويلية 2003، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-74 المؤرخ في 13 فيفري 2005، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 16 فيفري 2005.

أراضي الجمهورية واتخذت بشأنه إجراءات المتابعة باسم الدولة الطالبة أو إذا صدر في حقه حكم ضده من محاكمها، واشترط أن تكون الجريمة قد ارتكبت في أراضي الدولة الطالبة من أحد مواطنيها أو من أحد الأجانب أو خارج اراضيها من أحد الأجانب عن هذه الدولة، وأخذ المشرع بأفضلية طلب الدولة التي ارتكبت الجريمة في اراضيها باعتبارها المتضررة مصالحها من الجريمة والتي لها الأولوية في إنزال العقاب عليه[1]، كما لا يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تفرض مبادرة إجراءاتها الداخلية على الشخص المطلوب تسليمه بل تتولى الدولة متلقية الطلب الرجوع إلى جميع أحكام دستورها وقوانينها الداخلية، وتعود لها كامل السلطة التقديرية على الرغم من وجود اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف[2]، كما لا يجوز محاكمة أو معاقبة الشخص المطلوب تسليمه عن جريمة سابقة ومحاكمته على الجريمة محل التسليم فقط، وهو ما نص عليه المشرع في المادة 700 من قانون الإجراءات الجزائية إذ لا يقبل التسليم إلا بشرط أن لا يكون الشخص المسلم موضوع متابعة أو أن لا يحكم عليه في جريمة خلاف تلك التي بررت التسليم[3].

وبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية الجزائري فقد نص على تولي وزير الخارجية تحويل طلب التسليم بعد فحص المستندات مرفقا بالملف إلى وزير العدل الذي يتحقق من سلامة الطلب ويحدد الطريق الذي يسلكه[4]، غير أنه إذا تعلق الأمر بالتسليم بين الجزائر وإحدى دول اتحاد المغرب العربي فإنه يتم بين وزارتي العدل للدولتين الطرفين مباشرة[5]، وبعد ذلك يقوم النائب العام المختص باستجواب الشخص المراد تسليمه بعد فحصه للمستندات، وذلك خلال 24 ساعة التالية للقبض عليه، ويحرر محضر بهذه الإجراءات[6]، وينقل الأجنبي في أقصر أجل ويحبس في سجن العاصمة[7]، ويحول في الوقت ذاته المستندات المقدمة تأييدا لطلب التسليم إلى النائب العام لدى المحكمة العليا الذي يقوم باستجواب الأجنبي

1- عبد الحميد عمارة، " **نظام تسليم المجرمين في ظل التعاون القضائي الدولي** "، مرجع السابق، ص 739 وما يليها.

2- سي يوسف قاسي، مرجع السابق، ص 227.

3- عبد الحميد عمارة، " **نظام تسليم المجرمين في ظل التعاون القضائي الدولي** "، مرجع السابق، ص 736، 740.

4- المادة 703 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

5- المادة 54 من اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول إتحاد المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف(ليبيا) في 09 و10 مارس 1991، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 94-181 المؤرخ في 27 جوان 1994.

6- المادة 704 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

7- المادة 705 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

ويحرر بذلك محضر خلال 24 ساعة[1]، وترفع المحاضر المشار إليها وكافة المستندات الأخرى في الحال إلى الغرفة الجنائية بالمحكمة العليا ويمثل الأجنبي أمامها في ميعاد أقصاه 8 أيام بدلا من تاريخ تبليغ المستندات ويجوز منح أجل 8 أيام بناء على طلب النيابة العامة أو من الشخص الأجنبي المراد تسليمه، ويجرى بعد ذلك استجوابه وتحرير محضر بذلك، وتكون الجلسة علنية مالم يتقرر خلاف ذلك بناء على طلب النيابة العامة أو الشخص المراد تسليمه، ويجوز للشخص المطلوب تسليمه الإستعانة بمحام وبمترجم، كما يجوز الإفراج عنه مؤقتا في أي وقت أثناء الإجراءات[2]، وإذا تنازل الشخص عن التمسك بالنصوص السابقة وقبل رسميا تسليمه عند مثوله إلى سلطات الدولة الطالبة يتم إثبات ذلك الإقرار من طرف المحكمة وتحول نسخة منه من غير تأخير إلى وزير العدل عن طريق النائب العام لاتخاذ ما يراه مناسبا[3]، أما إذا أصر الأجنبي على عدم تسليمه تبدي المحكمة العليا رايها المعلل في طلب التسليم والذي قد يكون في غير صالح الطلب إذا قدرت وجود خطأ أو أن الشروط القانونية غير مستوفاة، كما تلتزم بإعادة الملف إلى وزير العدل خلال 8 أيام من انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المادة 707 من قانون الإجراءات الجزائية، ويكون قرار المحكمة العليا رأيا مسببا برفض التسليم نهائيا ولا يجوز قبول التسليم[4]، أما إذا أصدرت المحكمة العليا رأيها بالتسليم، فيوقع وزير العدل مرسوما بالإذن بالتسليم يبلغ إلى حكومة الدولة طالبة التسليم دون أن تستلم الشخص نفسه، وعليها أن تستلمه خلال شهر من تاريخ تبليغها بهذا المرسوم، وإذا انقضت المدة لا يجوز لها المطالبة للمرة الثانية لنفس السبب[5].

كما يجوز إجراء تسليم المجرمين وفقا للإجراء الاستعجالي، إذ يمكن لوكيل الجمهورية لدى المجلس القضائي في حالة الإستعجال، وبناء على طلب مباشر من السلطات القضائية للدولة طالبة التسليم، أن تتخذ إجراء الأمر بالقبض المؤقت على الأجنبي، مع إلزامية إرسال إخطار قانوني عن الطلب إلى وزارة الخارجية بواسطة الطريق الدبلوماسي أو بالبريد أو بالبرق أو بأي طريق من طرق الإرسال المكتوبة مع وجوب إعلام كل من وزير العدل والنائب العام لدى المحكمة العليا بإجراء القبض من طرف النائب

1- المادة 706 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.
2- المادة 707 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.
3- المادة 708 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.
4 المادة 710 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.
5- المادة 711 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

العام[1]، كما يمكن اللجوء إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول التي تؤمن السرعة في القبض عن طريق إجراء القبض المؤقت بواسطة وسائل الإتصال السريعة بالتنسيق بين المكتب المركزي بوزارة الخارجية طبقا لميثاق الأنتربول[2].

ويمكن الإفراج عن الشخص المقبوض عليه مؤقتا إذا لم تتلق الحكومة الجزائرية المستندات اللازمة الواردة في المادة 702 خلال 45 يوما من تاريخ إلقاء القبض عليه، ويتقرر ذلك بناء على عريضة توجه إلى المحكمة العليا، التي تفصل فيها خلال 8 أيام بقرار غير قابل لأي طعن فيه، أما إذا وصلت جميع المستندات بعد ذلك يمكن استئناف الإجراءات، ويتقرر البطلان على كل مخالفة وعدم احترام للشروط والإجراءات الواجب اتباعها، ويثار ذلك البطلان تلقائيا، كما لا يقبل طلب البطلان من الشخص المطلوب تسليمه إلا إذا قدمه خلال 3 أيام من تاريخ الإنذار الذي يوجهه له النائب العام أثناء القبض عليه، ويتم الإفراج ايضا على الشخص المطلوب تسليمه إذا لم تكن الحكومة التي سلمته تطالب به، ولا يجوز إعادة القبض عليه سواء بسبب أفعال سابقة باستثناء ما إذا قبض عليه في الإقليم الجزائري خلال 30 يوما التالية للإفراج عليه[3]

وقد أجاز المشرع الوطني حسب مقتضيات المادة 719 من قانون الإجراءات الجزائية في حالة العبور الترانزيت الإذن بتسليم شخص مهما كانت جنسيته مسلم إلى حكومة أخرى بناء على الطريق الدبلوماسي المؤيد بالمستندات اللازمة بالمرور عبر الأراضي الجزائرية أو بواخر الخطوط البحرية الجزائرية، وفي حالة الهبوط الإضطراري إذا كان الطريق الجوي الذي استعمل، وينتج عن ذلك آثار القبض المؤقت المنصوص عليها في المواد من 712 إلى 719 قانون الإجراءات الجزائية.

ج-إجراءات تنفيذ الأحكام القضائية الجزائية الأجنبية في مجال مكافحة جرائم المخدرات:

إن تنفيذ الأحكام القضائية الجزائية الأجنبية في مجال مكافحة جرائم المخدرات يخضع للإتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي التي أبرمتها الجزائر مع غيرها من الدول، سيما وأن قانون الإجراءات الجزائية لم ينظم ذلك، وذهب الفقه إلى اشتراط عدة شروط لاعتبار الحكم الجزائي

1- المادة 712 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

2- لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الحميد عمارة، " **نظام تسليم المجرمين في ظل التعاون القضائي الدولي** "، مرجع سابق، ص 747 وما يليها.

3- المواد 713 و714 و716 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

الصادر عن جهة قضائية قابلا للتنفيذ في غير الدولة التي أصدرته، وهي الشروط الواجب توافرها في الحكم الجزائي بصفة عامة في الدولة التي أصدرته، إذ يستلزم أن يكون الحكم فاصلا في الموضوع لا سيما إذا تعلق الأمر بأحكام الإدانة، وأن يكون الحكم باتا اي استنفذ جميع طرق الطعن العادية وغير العادية، إذ لا يجوز إعادة النظر فيه إلا إذا ظهرت معطيات جديدة، كما يتوجب أن يكون الحكم صادرا وفقا لإجراءات صحيحة وبمراعاة مبادئ المحاكمة العادلة، ومحترما لمبدأ الشرعية الإجرائية[1].

لقد أوجبت الوثائق الدولية ذات الصلة بجريمة تبييض الأموال المرتبطة بجرائم المخدرات المرتكبة من طرف العصابات الإجرامية، على الدول الأطراف الإلتزام بتقديم المساعدة لبعضها البعض في تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية التي تقضي بمصادرة العائدات الإجرامية المتأتية من تبييض الأموال، وهو ما نصت عليه أحكام المادة 13 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وهو ما أقره المشرع الجزائري في المادة 63 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم التي اعتبرت الأحكام القضائية الأجنبية التي أمرت بمصادرة ممتلكات اكتسبت عن طريق إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد أو الوسائل المستخدمة في ارتكابها نافذة بالإقليم الجزائري طبقا للقواعد والإجراءات المقررة في المواد 64 و65 و66 و67 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، إذ يمكن للجهات القضائية أثناء نظرها في جرائم تبييض الأموال أن تأمر بمصادرة الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي والمكتسبة عن طريق هذه الجريمة أو تلك المستخدمة في ارتكابها، حتى في انعدام الإدانة بسبب انقضاء الدعوى العمومية أو لأي سبب آخر.

1- جمال سيف الدين فارس، التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007، ص 28 وما يليها.

الباب الثاني

السياسة الجزائية الوقائية من المخدرات

الباب الثاني

السياسة الجزائية الوقائية من المخدرات

إن مدلول مواجهة المخدرات لا يقتصر على سياسة المكافحة بشقيها الموضوعي والإجرائي، المتعلق أساسا بردع كافة أفعال التعاطي والتهريب والزراعة والإنتاج والترويج والإنتاج والتصنيع ومختلف التعاملات الأخرى غير المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية، وتشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم فحسب، خاصة في ظل عدم كفاية سياسة المكافحة لوحدها في احتواء هذه الآفة الخطرة وعدم تحقيق فعالية واقعية، وهو الأمر الذي يتطلب الاتجاه نحو إستراتيجية وقائية للتصدي لمشكلة المخدرات والتي يحقق تكاملا وفعالية أفضل، وذلك من خلال الإحاطة الشاملة بعوامل الخطورة الاجتماعية ومعرفة الظروف والمتغيرات المختلفة المؤدية إلى تعاطي المخدرات، وإيجاد سبل إعاقتها في ظل رؤية تقوم على التوعية بخطورتها على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع ومؤسسات الدولة المختلفة، والتركيز على التدابير الاحترازية المبنية على الخطورة الإجرامية المرتبطة بها من خلال معالجة المدمنين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم في إطار وقائي لاحق يرتكز على خفض الطلب والعرض على حد سواء، وتقوم هذه السياسة الجزائية الوقائية على نمطين، يتمثلان في الوقاية الأولية التي تكون قبل ارتكاب جرائم المخدرات، والوقاية البعدية التي تكون لاحقة عليها بعد ارتكاب جرائم المخدرات، وهو الأمر الذي سنبينه فيما يلي:

الفصل الأول: السياسة الوقائية الأولية من المخدرات.

الفصل الثاني: السياسة الوقائية البعدية من المخدرات.

الفصل الثالث

السياسة الوقائية الأولية من المخدرات

الفصل الثالث

السياسة الوقائية الأولية من المخدرات

إن التعبير عن السياسة الوقائية الأولية في مجال المخدرات يشمل كافة التدابير والإجراءات والوسائل والاستراتيجيات المسطرة من طرف الدولة ومكونات المجتمع، التي تسهم في تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي والاجتماعي والصحي والتربوي والأخلاقي والثقافي وغيرها، وإعداد برامج تبث التوعية والإرشاد بخطورة المخدرات في جميع النواحي، وهي السياسة التي تحول دون انتشار المخدرات وتعيق وتحد من انتشارها في مهدها يهدف أساسا إلى الحيلولة دون وقوع جرائم المخدرات أصلا وتجنبها والحد والقضاء من خطورتها على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والعالم بأسره، وهذا النوع من الوقاية تسمى بالأولية نظرا للتدابير القبلية المخطط لها والتي تحد من انتشار المخدرات، فهي تسهم في خلق رد فعل سلبي اتجاه المخدرات من كافة مكونات أفراد المجتمع الواحد، وذلك قبل الالتجاء إليها، ولنجاح برامج السياسة الوقائية الأولية يتطلب الإحاطة الكاملة بعوامل الخطر والظروف والمتغيرات المختلفة الشخصية والاجتماعية والوطنية والدولية التي أدت إلى انتشار المخدرات، وذلك للتوصل إلى الحلول الواقعية والمفيدة والأساليب الفعالة للوقاية من المخدرات، التي تتفاوت بحسب طرق ومستويات هذه المشكلة وأساليب مواجهتها، والتي يفترض فيها أن تقوم بإعاقة العوامل المؤدية إلى انتشار التعامل غير المشروع في المخدرات، وتنشيط العوامل الإيجابية التي تؤدي إلى عدم الاقتراب منها، وسنبين السياسة الوقائية الأولية في مجال المخدرات من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول:أساس انتهاج نمط الوقاية الأولية في مجال المخدرات.

المبحث الثاني:آليات الوقاية الأولية لمنع انتشار المخدرات.

المبحث الأول

أساس انتهاج نمط الوقاية الأولية في مجال المخدرات

إن الاتجاه نحو أسلوب الوقاية الأولية في مجال المخدرات، كان نتاج عدم كفاية وفعالية أساليب المكافحة والردع، فلما كانت ظاهرة المخدرات بأنماطها وصورها الإجرامية تعني في الحقيقة نمطا من أنماط السلوك البشري الذي يصدر عن شخصية إنسانية، أصبحت الوقاية الأولية تمثل أساس منع قيام شخصية المستهلك أو المتعامل في المخدرات، وذلك عن طريق مقاومة العوامل والأسباب الدافعة إلى التعامل فيها بطرق غير مشروعة، ولإتباع هذا الأسلوب الوقائي القبلي يتعين اتخاذ الاتجاه المعاصر الذي يعتمد على هذا النوع من السياسة الجزائية، وتحديد وتشخيص أهم العوامل المؤدية إلى انتشارها لإعاقتها في مهدها قبل ارتكاب الجرائم التي تتعلق بالمخدرات، ويظهر أساس انتهاج هذا النمط الوقائي فيما يلي:

المطلب الأول: الاهتمام بالتوجـــه نحـو الوقايـــة الأوليـــة من المخـدرات.

المطلب الثاني: الإحاطة بعوامل الخطر أساس للوقاية الأولية من المخدرات.

المطلب الأول

الاهتمام بالتوجه نحو الوقاية الأولية من المخدرات

إن الوقاية الأولية من المخدرات تعد الأسلوب الحديث والمعاصر الذي تتميز به السياسة الجزائية، والذي توفر به الدول مسافة طويلة في مواجهة مشكلة تزايد انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية، ولقد أدى تطور الفلسفة والفكر الجزائي المعاصر إلى الاهتمام بهذا النوع من الوقاية وظهورها، والتي ترتكز أساسا على التصدي للخطورة الاجتماعية وتمنع كافة الأسباب والعوامل المؤدية إليها، وهو الأمر الذي أثر في رسم السياسات الجزائية الوقائية على الصعيدين الوطني والدولي، ولإبراز مظاهر الاهتمام بهذا الأسلوب الوقائي الأولي في التصدي للمخدرات لا بد من تحديد لمفهوم الوقاية الأولية وإظهار مرتكزاتها ومبررات الاعتماد عليها، والضرورة الملحة لتشخيص وتحليل العوامل الخطرة المؤدية إلى انتشارها لإعاقتها قبل ارتكاب أي جريمة ترتبط بالمخدرات، وهو الأمر الذي سنبينه فيما يلي:

الفرع الأول: مفهـــوم الوقايـــة الأوليـــة من المخدرات:

إن الوقاية الأولية من المخدرات تعد من المفاهيم الحديثة التي تحتاج إلى توضيح لإزالة الغموض واللبس، بالرغم من الاستعمال الواسع لها، ولأجل ذلك يتعين تحديد مفهومها من خلال إبراز أهم التعاريف المحددة لمضمونها، وذلك فيما يلي:

أولا:التعريف بالوقاية الأولية من المخدرات:

إن إيجاد تعريف محدد وشامل للوقاية الأولية من المخدرات يقتضي التدقيق في مضمونها في مختلف الجوانب به، وذلك فيما يلي:

أ- تحديد مضمون الوقاية الأولية من المخدرات: إن تحديد مضمون هذه الوقاية يقتضي التطرق إلى إبراز المضمون اللغوي والاصطلاحي من جهة، والمضمون الفقهي من جهة أخرى، وهو ما سنبينه فيما يلي:

1-المضمون اللغوي والاصطلاحي:

إن تعريف الوقاية بصفة عامة **لغة** مأخوذة من الفعل وقي بمعنى وقاه الله وقيا ووقاية وواقية بمعنى صيانة وصونا، وفي الحديث من استطاع منكم أن يقي وجهه من النار ولو بشق تمرة فليفعل، ويقال وقاك الله شر فلان وقاية ووقاه الله وقاية أي حفظه وحماه[1]،فتكون بكسر الواو وتدخل في معنى الصون والسترة عن الأذى أي حفظ الشيء من التلف أو الآفات الضارة، وحمايتها منها[2].

وتعرف الوقاية الأولية من الجريمة اصطلاحا على أنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة والأفراد والتي بدورها تحول دون قيام الشخصية الإجرامية في المجتمع، إذ تدخل هذه الوسائل والإجراءات والتدابير المتخذة ضمن السياسة الاجتماعية الأولية المناهضة للخطورة الاجتماعية والتي تواجه مختلف الدوافع والأسباب والعوامل التي تهيء فرص ارتكاب الجريمة بصفتها ظاهرة اجتماعية مرضية تنتج عن عوامل ذاتية من جهة وعوامل بيئية واجتماعية من جهة أخرى، إذ تمكن اتخاذ هذه التدابير والإجراءات من تحقيق وقاية أولية تسبق الفعل الإجرامي أصلا[3].

وقد استغل هذا التعريف الاصطلاحي العام للوقاية الأولية من الجريمة في إيجاد مضمون خاص يتعلق بالوقاية الأولية من المخدرات، وهو النهج الذي سار عليه المجتمع الدولي في إطار النظرة الإستراتيجية الحديثة للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الذي اعتبر أنها مختلف التدابير الرامية إلى الوقاية من تناول المخدرات والمؤثرات العقلية وخفضها لدى الفئات السكانية التي لا تتناول المخدرات البتة أو

1- إبن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد الخامس عشر، الطبعة الثالثة، لبنان، بيروت، دار صادر، 1993، ص401، 402.

2- مركز الملك فهد بن عبد العزيز للجودة، في المقدمة، 18 ديسمبر 2012، عبر الموقع الإلكتروني التالي:trans@hasaedu.info

3- محمد السعيد تركي، ونسيغة فيصل، **سياسة الوقاية والمنع من الجريمة**، **مجلة البحوث والدراسات**، الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد01، 2018، ص235.

التي لا تتناولها بشكل خطير تؤدي إلى الإدمان عليها، والتي تعتمد على إستراتيجية معاصرة قائمة على أدلة علمية، وتظافر جهود الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني المحلي بجميع مكوناته[1].

2-المضمون الفقهي:

لقد ساهم الفقه انطلاقا من المضمون العام للوقاية الأولية من الجريمة في تحديد مدلول الوقاية الأولية من المخدرات، فقد عرف فقهاء الشريعة الإسلامية الوقاية الأولية بأنها "كل ما من شأنه يحافظ على الشيء ويستره ويصونه من الأذى، فهي تعبير عن سياسة اجتماعية تغطي كل الجوانب المختلفة لحياة المسلم في الدنيا والآخرة، وتشمل كل الإجراءات التي تهدف إلى الوقاية عما نهى الله عنه من أقوال وأفعال لتحقيق المصالح ودرء المفاسد وكل المحظورات الشرعية"[2]، إذ نصت الشريعة الإسلامية الغراء على كل ما يمكنه من وقاية وحماية للكليات الخمس من أي ضرر أو هلاك، فللحفاظ على مقصد الدين دعت إلى إقامة العبادات وأوجبت حد الردة كوقاية من تبدل الدين بعد اعتناقه، وللحفاظ على مقصد النفس دعت إلى تناول كل ما هو مباح وترك المحرمات، وللحفاظ على مقصد العقل حرمت تناول المسكرات والمخدرات والمؤثرات العقلية ودعت إلى طلب العلم ووقاية للعقل من الهلاك والجهل، وللحفاظ على مقصد المال دعت إلى الكسب الحلال والشريف، وللحفاظ على مقصد النسل فقد دعت إلى الزواج الشرعي[3].

وقد كانت الشريعة الإسلامية سباقة على التشريعات الوضعية في مجال الوقاية الأولية من المخدرات والمؤثرات العقلية في تقديمها حلولا اجتماعية حاسمة لمنع الكثير من الجرائم قبل وقوعها حفاظا على الكيات الخمس التي تمنع التعامل بالمسكرات والمخدرات.

وقد عرف علماء الاجتماع الوقاية الأولية عموما بأنها كل التدابير والإجراءات المخطط لها المتخذة دون وقوع مشكلة متوقع حدوثها، بقصد إعاقتها، أو مواجهة مشكلة في مرحلة معينة وإعاقتها جزئيا أو

1- الاستعراض رفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب إستراتيجيــة متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، الجزء الأول" الوقاية الأولية من تعاطي المخدرات"، مساهمة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الأمم المتحدة، ص45، عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.incb.org/documents/Publications/ePublication/E-Publication_A_FINAL.pdf

2- مدحت محمد أبو النصر، الاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية، مصر، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2008، ص81 وما يليها.

3- منى سمير محمد أبو عريبان، تدابير الدولة للوقاية من الجريمة" دراسة فقهية"، رسالة ماجستير في الفقه والقانون، فلسطين، غزة ، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، 2016، ص12.

كليا، أو الحد من أضرار وتطورات مشكلة قائمة داخل المجتمع والحيلولة دون مضاعفتها، إذ تختلف سبل الوقاية باختلاف حجم المشكلة وتحدياتها وأنماطها ودوافعها[1]، ويسميها علماء الاجتماع بالوقاية الاجتماعية القبلية، والتي تشمل ضرورة إتباع جملة من الإجراءات لتحقيق وقاية شاملة، وذلك للتعامل مع الإرادة الإجرامية، من خلال الاعتماد على المعالجة القبلية للظروف والعوامل والأسباب والشروط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وغيرها، التي تؤدي أو قد تؤدي بالأفراد إلى ارتكاب الجريمة، والتي تهدف إلى تقليل وتحييد العوامل والمتغيرات المؤدية إلى بروز الشخصية الإجرامية قدر الإمكان، وتحجيم الإرادة الجرمية وكبحها وتقوية وتعزيز الإرادة الرافضة لدى الفرد[2].

وقد اتخذ علماء الاجتماع الجنائي التعريف العام للوقاية الأولية من الجريمة نهجا مماثلا لتحديد مضمون الوقاية الأولية من المخدرات التي اعتبروها بأنها كافة التدابير والإجراءات التي تحيط بكافة الظروف والأسباب والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية والثقافية والقيمية المسببة للتعاطي والتعامل في المخدرات والمؤثرات العقلية، والتي من خلالها تتحدد وسائل الوقاية وتفاوتها[3]، والمشمولة أساسا بالمواجهة المجتمعية المركزة على التوعية والتوجيه بأضرار ومخاطر المخدرات على جميع الأصعدة[4]، إذ ترتبط هذه الوقاية الأولية من المخدرات بمختلف العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي من شأنها أن تقي الشخص من الوقوع في تعاطي المخدرات، وتتعلق بكل التأثيرات التي تحد أو تنقص من التعامل فيها بصفة غير مشروعة، ومختلف العوامل التي تلغي تأثير الخطر الاجتماعي[5].

إن الوقاية الأولية من المخدرات قد وجدت لها مستقرا لدى علماء الإجرام والوقاية من الجريمة، إذ يرون بأنها تتجه إلى وقاية من العوامل المختلفة، ولها أثر شامل وبعيد المدى، نظرا لدورها في تغيير

1- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص03.

2- محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي، الوقاية من الجريمة بين الوقاية الموقفية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الأمنية، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، 2011، ص05.

3- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، المرجع السابق، ص03، ص04.

4- DRIFEL Saada, **" Les drogues :Le danger et les modes de prévention "**, journal du développement des sciences sociales, algerie, université de Djelfa, Vol 01, n ° 01, 2011, p185,p186.

5- فريدة قماز، عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، الجزائر، جامعة قسنطينة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، 2009، ص89.

الظروف البيئية والاجتماعية التي تفرز أشخاصا مجرمين[1]، وأنها تعبير واضح على مجموعة من التدابير المانعة التي تواجه الخطورة الاجتماعية، وتكون سابقة على وقوع الجريمة[2]، وهذه الوقاية تقوم على حفظ الشيء مما يضره، عن طريق كافة الإجراءات والتدابير الحمائية المأمور بها للدفاع عن كافة المصالح الأساسية واجبة الحماية، وهي خلافا للردع، فهي تقوم بنزع الجريمة والإنقاص منها سلفا بالتصدي لأسبابها ودوافعها، وذلك لعدم الوقوع في المحظور وفي الإجرام أصلا[3].

وقد عرفها بعضهم بأنها كافة التدابير الخاصة التي تتدخل مباشرة للحيلولة دون نمو عوامل معينة خطرة مؤدية للإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، والتي تهدف إلى إيقاف مشكلة المخدرات قبل بدايتها، من خلال التصدي لها والاهتمام بغير المجرمين ممن لم يتعاملوا فيها أصلا، والذين يبقون معرضين للوقوع في براثين الإدمان عليها بسبب جملة من الظروف المساعدة والمحيطة بهم[4].

كما عرفها البعض الآخر على أنها مجموعة الأساليب والتدابير التي تعتمدها الدولة والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع بهدف السيطرة أفضل على المخدرات وعلى إعاقة كافة العوامل المؤدية إلى انتشارها داخل المجتمع[5].

ويتبين من خلال هذه التعاريف السابقة أن مدلول الوقاية الأولية من المخدرات قد أخذ مضمونه من التعاريف المختلفة للوقاية الأولية من الجريمة عموما، التي نهجت نفس النهج المحدد لها مع الاحتفاظ بخصوصيتها في التصدي إلى جريمة محددة ألا وهي المخدرات، والاختلاف في أسباب انتشارها، وطرق ووسائل الوقاية منها، ومن خلال كل هذه التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الوقاية الأولية من المخدرات **تعريفا إجرائيا** بأنها: كافة التدابير والإجراءات ذات الطابع الإستراتيجي والبعد المستقبلي، التي تقوم بها كافة مكونات المجتمع والمؤسسات الرسمية للدولة وغير الرسمية وكافة هيئات المجتمع الدولي، والتي

1- عبد السلام بنسليمان، مكافحة المخدرات بالمغرب دراسة قانونية اجتماعية، المغرب، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 1993، ص184.

2- محمد أحمد حامد، التدابير الإحترازية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص286.

3- منى سمير محمد أبو عريبان، مرجع سابق، ص13.

4- صفوت درويش، الوقاية من المخدرات بين النظرية والتطبيق، مصر، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، 2005، ص94.

5- سعدة دريفل، مرجع سابق، ص19.

تتخذ أسلوبا علميا وبعدا شموليا يعتمد على تحليل ودراسة وتشخيص الدوافع والعوامل والشروط والظروف المؤدية إلى التعاطي والتعامل غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، والتي تساعد على بروزها، وتساهم في التدخل المبكر للقضاء عليها أو التقليل من مفعولها مع انتظار القضاء عليها نهائيا بالقضاء على ظروفها، وتمثل خط الدفاع الأول الذي يقي الفرد، قبل ارتكاب أي جريمة متعلقة بالمخدرات أصلا، عن طريق استعمال وسائل فعالة تحول وتمنع وجود خطورة اجتماعية ترتبط بالمخدرات.

ب- مرتكزات الوقاية الأولية من المخدرات:

تقوم الوقاية الأولية من المخدرات على جملة من المرتكزات تتمثل فيما يلي:

1- وجود خطورة اجتماعية:

إن قيام وقاية أولية قبلية من المخدرات يفترض وجود خطورة اجتماعية تكون سابقة على وقوع الجريمة أصلا، تعبر عن حالة الفرد أو مجموعة من الأفراد، وتنذر بوجود ضرر اجتماعي عموما أو ضرر إجرامي خصوصا، يشترك في تكوينها مجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، تنم عن احتمال قيام الفرد بارتكاب أفعال غير مشروعة تتعلق بالمخدرات[1]، فهذه الخطورة الاجتماعية تتوافر في الشخص قبل حدوث أي فعل يعتبر خارجا عن القانون، ويتم تقدير توافرها قبل وقوع الجريمة وذلك انطلاقا من واقع ما تتميز به شخصية الفرد من صفات وعلامات تنبئ بوجود مثل هذه الخطورة [2]، وتختلف هذه الخطورة الاجتماعية عن الخطورة الإجرامية في أن هذه الأخيرة تنم عن حالة تتوافر لدى الفرد تفيد أن لديه احتمالا واضحا نحو ارتكاب جرائم المخدرات أو العود إلى ارتكابها مستقبلا[3].

ويتم التأكد من الخطورة الاجتماعية من خلال فحص علمي دقيق يشمل كافة النواحي البيولوجية والنفسية والاجتماعية للفرد، لا يقبل فيها الافتراض، يستخلص منه شخصية الفرد والظروف المحيطة به قبل ارتكابه الفعل المجرم، وهذا الفحص يبين التجوه نحو مسار الوقاية الأولية القبلية من المخدرات[4].

1- عادل عازر، "**طبيعة الخطورة وأثارها الجزائية في مشروع قانون العقوبات لسنة 1966**"، **المجلة الجنائية القومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، القاهرة، المجلد 11، العدد 01، مارس 1968، ص190.

2- أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1972، ص22.

3- أحمد فتحي سرور، "**نظرية الخطورة الإجرامية**"، **مجلة القانون والاقتصاد**، مصر، كلية الحقوق القاهرة، العدد 34، 1964، ص499، ص500.

4- علي حسن الطوالبه، دراسة في الخطورة الإجرامية، مملكة البحرين، مركز الإعلام الأمني ، وزارة الداخلية، د د ن، د س ن، ص12.

وعند اعتبار مشكلة المخدرات ذات خطورة اجتماعية، أصبح من الضروري اعتماد القانون على كافة العلوم الأخرى المساعدة خاصة العلوم الاجتماعية خاصة وأن من خصائص القاعدة القانونية بأنها قاعدة اجتماعية، وذلك لكي لا يكون تشريع قانون خاص بالوقاية من المخدرات قانونا جامدا من حيث التطبيق بعيدا عن الهدف الاجتماعي المرجو تحقيقه.

2-قيام الوقاية الأولية من المخدرات على تخطيط استراتيجي قومي:

إن الاتجاه الحديث للوقاية الأولية من المخدرات أوجب التحول في المنهج المتبع في الميدان الجزائي، من خلال وضع سياسة وقائية قبلية تقوم على التخطيط والبرمجة القائمين على المعطيات العلمية التي وفرتها مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية والإستراتيجية في مجال علوم الإجرام والضحية، والاقتصاد، والصحة، والعمران، والعلوم الأمنية، وباقي العلوم المساعدة على توفير الفضاء الخصب لإيجاد حلول وقائية أولية تحد من انتشار جرائم المخدرات ووجودها أصلا، فبعدما كان التصدي للجريمة عموما وللمخدرات خصوصا يعتمد على وسائل تقليدية قائمة على الردع، أصبح من الضروري التوجه نحو مواجهة المخدرات والوقاية منها وفق نظرة إستراتيجية أكثر واقعية قائمة على التخطيط، يحقق نموا اجتماعيا واقتصاديا داخل الدولة، ويوفر من خلالها أمنا اجتماعيا يكون آلية وقائية أولية من اتساع دائر انتشار المخدرات[1].

إن وضع خطة إستراتيجية قومية يفترض الاهتمام المنظم بالمعرفة والمهارات لغرض تحقيق التنمية المتكاملة وفقا للإمكانيات الموجودة، وقبول ذلك من طرف المجتمع والاستجابة للخطة ومشاركته فيها لتتحقق نتائجها على أرض الواقع، ولكي يكون هذا التخطيط الاستراتيجي القومي فعالا يجب أن يتم في فترة زمنية محددة، وتحليل شامل ومنظم لمختلف الطاقات الكامنة والموجودة فعليا، وإعداد وتدريب كافة الأفراد القادرين على القيام بمهام متخصصة في برامج تنموية، مع إعادة تنظيم الهياكل والإجراءات حتى تتوافق مع أهداف الخطة الإستراتيجية القومية داخل الدولة للوقاية الأولية من المخدرات[2].

1- مصطفى العوجي، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة، المملكة العربية السعودية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1986، ص27، ص28.

2- محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007، ص150.

3- اعتماد الوقاية الأولية من المخدرات على البحث العلمي:

إن البحث العلمي يعبر عن نشاط علمي منظم يسعى إلى الكشف عم مجمل الحقائق والاعتماد على المناهج الموضوعية لمعرفة الارتباط بين هذه الحقائق واستخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية، فهو يشكل محاولة دقيقة ومنظمة للوصول إلى حلول لمختلف المشاكل المطروحة التي تواجه الإنسان، وإستقراء منظم لكشف المعارف والتأكد من صحتها بواسطة الاختبار العلمي الدقيق[1].

ويعتبر البحث العلمي من الركائز المساعدة على وضع سياسة وقائية أولية فعالة في منع انتشار المخدرات، لما يقدمه من معلومات دقيقة موثوق بها من شأنها المساعدة على معرفة مختلف الحقائق عن الوضع الاجتماعي للفرد أو مجموعة الأفراد، إذ يساهم في اختيار سياسة وقائية أولية تؤدي غرضها لقيامها على أساس متين قوامه تحليل ودراسة الواقع والوصول إلى دقة الحقائق، إذ يشكل حجر الأساس في دراسة مشكلة المخدرات وسبل وآليات الوقاية الأولية القبلية منها في العصر الحالي، من خلال وضع الأسس السليمة للحد منها والسيطرة عليها وفق أسس علمية مدروسة تعالج مختلف الأسباب وتساهم في الحيلولة دون تفاقمها مستقبلا، وذلك في إطار سياسة وقائية أولية تسترشد بقيم المجتمع وتقاليده وعاداته ومثله العليا وتحافظ على خصوصيته[2]، إذ أن البحث العلمي الحقيقي يساهم في الوصول إلى تشريع وقائي أولي قائم على حقائق علمية تستمد من الدراسات والبحوث الميدانية والإحصاءات الحقيقية المختلفة سواء الجنائية أو الاجتماعية أو السكانية.

ثانيا:التطور الفلسفي لظهور أسلوب الوقاية الأولية من المخدرات:

لقد حاول العلماء والباحثون استخلاص العلاقة السببية التي تؤدي بالفرد إلى استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية والتعامل فيها بصورة غير مشروعة، وعبروا عن ذلك بعدة نظريات علمية فسرت انتشار هذه الظاهرة وساعدت في رسم سياسة وقائية أولية للحد منها، وهو ما سنبينه فيما يلي:

أ- ملامح ظهور الوقاية الأولية من المخدرات في ظل المدارس الأولى:

إن التطور الفلسفي للوقاية الأولية من المخدرات يجد أساس تنظيره الأول في النظريات السابقة التي أسست لوجود الوقاية الأولية من الجريمة عموما، وسنبرز ذلك فيما يلي:

1- أحمد حويتي، دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة والانحراف، المملكة العربية السعودية، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2001، ص10.

2- عبد السلام بنسليمان، مكافحة المخدرات بالمغرب دراسة قانونية اجتماعية، مرجع سابق، ص179.

1-التطور الفلسفي للوقاية الأولية في ظل المدرسة التقليدية:

لقد نشأت وتأسست هذه المدرسة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لمواجهة النظام الجزائي آنذاك الذي كان يتسم بقسوة العقوبات واستبداد القضاة، من طرف فلاسفة ومفكرين أبرزهم الإيطالي "بكاريا"، والبريطاني "بنتام"، والألماني "فويرباخ"، الذين أرسوا دعائم فكرية تواجه النظام الجزائي القاسي والأعرج آنذاك[1]، وعلى الرغم من أن أفكارهم كانت تتمحور حول العقوبة والجريمة إلا أنها كانت تمثل نواة ظهور فكرة الوقاية الأولية من الجريمة.

ولقد حاول الفقيه "بكاريا" بث أفكار تحث على إعادة النظر في نظام العدالة والعقوبة، أين تكون للعقوبة هدفا تحققه مستقبلا وبأثر فعال على الفرد والمجتمع، وقد طالب باحتواء العقوبة على صفات تحقق العدل والمساواة[2]، وهو ما جعله يساهم في إبراز أهمية الأهداف الوقائية المسبقة المترتبة من العقوبة، خاصة ما كان يرمي إليه من هدف وقائي يمنع دخول أفراد أسوياء وجدد عالم الانحراف والإجرام[3]، إذ قام في هذا الشأن بتقديم بحوث متعددة تركز حول أولوية الوقاية في سياسة إنفاذ القانون[4]، وقد وضع عدة معايير لمشروع يساهم في تحسين وتطوير مستمر للجودة في تنفيذ مبادرات الوقاية من الجريمة[5].

وقد برز في المدرسة التقليدية قطب ثان يتمثل في المفكر البريطاني "جريمي بنتام" والذي نهج خطى الفقيه "بكاريا"، من خلال مناداته بتجسيد مبدأ العدالة المطلقة ومبدأ المنفعة الفردية من منظور وقائي واضح، ونهج نهجا مفاده أن لا فائدة من التشريع الجزائي إن لم يكن له هدف مستقبلي للمجتمع[6]، وطالب

1-عبد القادر القهوجي، وفتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام والعقاب، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية،1998، ص296.

2- تشيزاري بكاريا، رسالة في الجرائم والعقوبات، لعام 1764 في ليقورنو، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار النهار للنشر،2008، ص25، ص26.

3- محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي، مرجع سابق، ص33.

4- ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، إدارة الجودة في مشاريع الوقاية من الجريمة، " قراءة في أوراق مؤتمر بيكاريا الأول للجودة في مجال الوقاية من الجريمة – رؤى لجودة أفضل للوقاية من الجريمة-، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، إدارة مركز بحوث الشرطة، 2015، ص 51، ص52.

5- وشملت معايير بكاريا مختلف التدابير الملزمة ومتطلبات التخطيط والتقويم لبرامج ومشاريع الوقاية من الجريمة، والتي تتمثل في سبعة خطوات تشمل : شرح المشكلة، وتحديد شروط تكون المشكلة، تحديد أهداف الوقاية من= =الجرائم، وضع إجراءات الوصول إلى الهدف، تخطيط المشروع وتنفيذه، تقييم النتائج، الاستنتاج والتوثيق، برنامج بكاريا، الكيفية النوعية في الوقاية من الجرائم وفقا لمعايير بكاريا، لجنة الوقاية المحلية لولاية سكسونيا السفلى، ألمانيا،2007، ص04.

6- رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، الطبعة الخامسة، مصر، القاهرة، مطبعة الاستقلال الكبرى،1981، ص63 وما يليها.

بضرورة اتخاذ معيار أخلاقي في التشريع يمزج بين مصالح الجماعة والأفراد، وقد طبقت أفكاره في مجال التشريع الجزائي عن طريق نقلها ببعدها الوقائي الجوهري إلى الواقع الملموس، وهو الأمر الذي جسده فعلا عبر اقتراحه على الحكومة في مشروع المدونة الدستورية لعام 1841 تشكيل مجموعة من المؤسسات الرسمية التابعة للحكومة تقوم بتقديم خدمات وقائية تمنع انتشار الآفات الاجتماعية خاصة المخدرات.[1]

ويتضح من خلال ما سبق أن ما جاء به الفقيهان "بكاريا" و"بنتام" هو مساهمة في مراجعة الأفكار المتعلقة بالجريمة والعقوبة، من خلال نزع مكامن النقص فيهما، خاصة ما تعلق الأمر بالهدف من العقوبة، سيما أنهما اتفقا حول اعتبار أن العقوبة لا تكون هادفة إلا إذا حقق لصالح المجتمع لا غير، وأن الغاية القصوى من العقوبة هو تحقيق الردع على المستوى الفردي والجماعي، وهو الأمر الذي يحقق هدفا وقائيا يرمي إليه المجتمع، وقد اعتبرت هذه الأفكار لكل من الفقيهين نواة وحجر أساس لبداية تشكيل الأفكار الوقائية بشكلها الخام الأولي، وهي ذات الأفكار الفلسفية التي طورها الفكر الجزائي واستخدمها في رسم السياسات الجزائية في الوقاية الأولية القبلية في مجال المخدرات.

2-التطور الفلسفي للوقاية الأولية من المخدرات في ظل المدرسة الوضعية.

لقد أرست المدرسة الوضعية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى ظهور علم الإجرام الحديث الذي اعتمد على المنهج الوضعي في دراسة المجرم دراسة علمية ومنظمة، ويبحث عن العوامل والأسباب الحقيقية لانتشار الجريمة، ويمهد إلى إيجاد حلول ذات بعد وقائي قبلي، ولقد كان من أبرز مؤسسي هذه المدرسة كل من الباحثين " شيرازي لومبروز" و"أنريكو فيري" و"رفائيل جاروفالو" [2].

ولقد اهتم الطبيب الإيطالي " لومبروزو" (1835-1909) بدراسة المجرم بدل دراسة الجريمة، من خلال دراسة وتحليل مرتكب الجريمة وفحص شخصيته، ومختلف الخصائص الفردية والسمات البيولوجية، وغيرها من العوامل المؤثرة في شخصية الفرد، والذي أبرز من خلالها أن مرتكب الجريمة يعد شخصا غير سوي، ويتسم بصفات بيولوجية ونفسية مزاجية، واهتمامه بالمجرم فقط جعله محل نقد كبير[3]، وعلى الرغم من ذلك فإنه يحسب له أنه كان سببا في إرساء معالم فكرية وقائية من الجريمة سواء بطريقة مباشرة

1- أحسن مبارك طالب، الوقاية من الجريمة، لبنان، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2001، ص33 وما يليها.
2- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مصر، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية،2007، ص291.
3- علي عبد القادر القهوجي، أصول علمي الإجرام والعقاب، لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص49 وما يليها.

أو غير مباشرة، خاصة أنه أعتمد على المنهج العلمي في دراسة تكوين وتقويم المجرم، سواء في البحث عن أسباب ارتكاب الجريمة من طرف الفرد، أو البحث في كيفيات الوقاية لمعالجة تلك الأسباب، فطالب المجتمع صراحة بمواجهة الاستعدادات الإجرامية، والتعرف على الأفراد الذين يتسمون بالنوازع والصفات الجرمية من خلال التشخيص المبكر، ليحول المجتمع دون وقوع الجريمة، وقد رسخ بذلك كيفيات الاستعانة بالخبراء والأبحاث في الوقاية من الجريمة، وهو الأمر الذي يعد من مرتكزات الوقاية الأولية في العصر الحالي والتي تجسدت نواتها من أفكار لومبروزو[1]، خاصة ما ارتبط حتى بدراسة السمات الشخصية لدى المدمنين للمخدرات، وهو ما تجسد بظهور نظرية الدواخل الشخصية التي تدرس مساهمة سمات شخصية الفرد ومهاراته السلوكية في تعاطي المخدرات والتعامل غير المشروع فيها، وتلح على العمل على تعزيز السمات الإيجابية للفرد وتغيير السمات السلبية من أجل تحقيق وقاية أولية من المخدرات والمؤثرات العقلية[2].

كما ركز العالم الإيطالي "أنريكو فيري" (1856-1928) على مفعول العوامل الاجتماعية في إفراز الجريمة، فطالب بذلك معالجتها من طرف المجتمع ككل للوقاية من الجريمة وآثارها، إذ أسس بذلك لمفهوم الوقاية الاستباقية من خلال معالجة المصدر الذي له من الدور الكبير في بروز الشخصية الإجرامية لدى صاحبها، واقترح بعض الإجراءات الوقائية القبلية لمعالجة بعض الظواهر الاجتماعية التي تساعد على بروز الانحراف والجريمة وتؤثر على الأفراد الأسوياء، كحرية التجارة، وتوفير العمل، والتعليم الإلزامي، ومراقبة استهلاك الكحول والمخدرات[3].

وقد أبرز الفقيه الإيطالي "جاروفالو" (1852-1934)[4] الوقاية الأولية من خلال تصنيفه للمجرمين، الأمر الذي أدى إلى تصنيف العقوبات، التي تصل بهم إلى العزل، فقد توصل بأن الاكتشاف المبكر

1- أحسن مبارك طالب، مرجع سابق، ص39.

2- Evidence-Based Practice for Adolescent Substance Abuse: A Primer for Providers and Families. UNCG Center for Youth, Family, and Community Partnerships, JULY 2008, look this link : http://www.azdhs.gov/bhs/guidance/catsu_attach_c.pdf.

3- محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي، مرجع سابق، ص36.

4- يعد أحد مؤسسي علم الإجرام الوضعي وأول من استخدم مصطلح علم الإجرام جاعلا منه عنوانا لكتابه في تورينو عام 1885. طلال أبو عفيفة، أصول علمي الإجرام والعقاب وآخر الجهود الدولية والعربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، فلسطين، القدس، دار الجندي للنشر والتوزيع، 2013، ص28.

والتصنيف القبلي للمنحرفين يؤدي إلى تحقيق وقاية قبلية لحدوث الجريمة، فطالب بدوره المجتمع بالتدخل وقائيا من خلال التخلص من العناصر غير القادرة على التأقلم مع المجتمع والقانون[1].

ويتبين أن الأفكار التي جاء بها رواد المدرسة الوضعية قد أضافت لبنة أخرى إلى جانب ما وضعه رواد المدرسة التقليدية، وقد أرست ظهور معالم الوقاية الأولية القبلية والتي لاقت استحسان لدى العلماء والباحثين آنذاك، وساعدت على تطوير مفهوم الوقاية الأولية بشكلها النهائي والمعاصر، وبادرت إلى ظهور وقائية أولية في منع انتشار المخدرات.

3- التطور الفلسفي للوقاية الأولية في ظل حركة الدفاع الاجتماعي:

إن إنشاء حركة الدفاع الاجتماعي يعود إلى كل من الفقهاء "بران"، و"جرامتيكا"، و"مارك أنسل"، الذين أسهموا في إرساء قواعد جديدة في السياسة الجزائية[2]، فعلى الرغم من اختلاف كل من "جرامتيكا" و"مارك أنسل" حول تطبيق فلسفة الدفاع الاجتماعي على أرض الواقع[3]، إلا أنهما يتفقان على ضرورة إيجاد تدابير دفاع اجتماعية وقائية تحمي الفرد والمجتمع، وتقي النزعة الإنسانية التي تعيد الثقة للإنسان وتشعره بالقيم التي تجعله فردا صالحا في المجتمع يعيش من أجله، ويسعد بسعادته ويتألم لألمه[4]، فسياسة الدفاع الاجتماعي تهدف إلى منع الخطورة الاجتماعية والوقاية من الوقوع أصلا في الجريمة[5]، من خلال القضاء على كافة العوامل المؤدية أو المساعدة في ظهور الجريمة[6]، وتنفيذ ذلك عن طريق رفع مستوى المعيشة، وعلاج كافة المشاكل الاجتماعية للقضاء على أسباب الإجرام، فقد ساهمت سياسة الدفاع الاجتماعي في تطوير قوانين الصحة والتعليم والإعلام، وجعلت منها أداة للوقاية الأولية لمنع الظاهرة الإجرامية من الانتشار عموما، وظاهرة المخدرات خصوصا[7].

1- أحسن مبارك طالب، مرجع سابق، ص41.

2- أمين مصطفى محمد، مبادئ علم الإجرام" الظاهرة الإجرامية بين التحليل والتفسير"، مصر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1996، ص374.

3- خاصة في فكرة إلغاء القانون الجزائي وإحلال فكرة الدفاع الاجتماعي محل الجزاء الجنائي التي اعتمد عليها "جرامتيكا"، والتي لم يتقيد بها "مارك أنسل" الذي أصر على إتباع تدابير الدفاع الاجتماعي وفقا للقانون الجزائي ليكون لها تطبيق فعلي مضبوط ومحدد. فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق ، ص355 وما يليها.

4- محمد أحمد حامد، مرجع سابق، ص162.

5- نفس المرجع، ص286.

6-أحسن مبارك طالب، مرجع سابق، ص13.

7- محمد أحمد حامد، مرجع سابق، ص162، ص163.

ويحسب لحركة الدفاع الاجتماعي لتطبيق الوقاية الأولية من الجريمة أن أقرت بضرورة إتباع خطط وبرامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تدحض كافة السلوكات الاجتماعية المشينة في مهدها، وتحول دون وقوع الجريمة من أصلها، وتعيق أسباب الجريمة[1]، وهذه المبادئ التي جاءت بها هذه الحركة قد ساهمت في تأسيس فكر جزائي للوقاية الأولية من المخدرات، وفي ظهور نظرية الأصول الإنمائية عام 1989 في إحدى معاهد البحوث الأمريكية التي تقر بأهمية التنمية للوقاية من المخدرات وضرورة توفير الدعم والتمكين والتعليم والقيم للأفراد ليجعلهم منتجين ومبدعين وأصحاء بعيدين عن المخدرات[2]، والتي تجسدت نتائجها في قوانين داخلية واتفاقيات دولية وثنائية طبقت فعليا مبادئ الدفاع الاجتماعي في الوقاية من الخطورة الاجتماعية التي تسببها مشكلة المخدرات.

ب-التطور الفلسفي للوقاية الأولية من المخدرات في ظل التنظير الحديث:

إن صعوبة الوصول إلى تنظير وتفسير شامل وموحد للسلوك الإجرامي، دفع بعض العلماء المتخصصين في علم الإجرام وعلم الاجتماع الجنائي إلى طرح نماذج جزئية لتفسير السلوك الإجرامي، والتي ساهمت إلى حد كبير في تطوير مدارس علم الإجرام وعلم الوقاية من الجريمة، ومختلف الأبحاث العلمية التي رسمت معالم جديدة تكرس وسائل الوقاية الأولية من الجريمة عموما والتي طورت أساليب الوقاية من المخدرات، وتمنع وقوع الجريمة أصلا، وذلك عبر محاولة الوصول إلى وسائل وإجراءات علمية وتطبيقية مفادها الوقاية القبلية من الجريمة، وهو ما سنبينه فيما يلي:

1-التنظير المتعدد الجوانب للوقاية من المخدرات في إطار الدواخل الفردية:

لقد مهدت النظريات السابقة المكرسة للوقاية الأولية من الجريمة في ظل المدارس الفقهية الأولى إلى ظهور عدة نظريات ترتبط بالوقاية من المخدرات في جانبها الشخصي، والتي من أهمها **نظرية الالتزام بالتقاليد والارتباط الاجتماعي** التي تلح على ضرورة وجود ارتباط عاطفي لدى المراهقين بأقرانهم وبكافة

1- وقد عبر عن هذا الدور بوضوح الأستاذ " جان بيناتل" السكرتير العام للجمعية الدولية لعلم الإجرام في كلمته التي افتتح بها أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة في القاهرة في القاهرة سنة 1963، والتي كان موضوعها " التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعي"، إذ ذكر أنه إذا ما أردنا أن نستلخص آثار التطورات الاقتصادية والاجتماعية على السلوك الإجرامي وعلى الوقاية من الجريمة، فلا بد من تحليل هذه التطورات من وجهة النظر الاجتماعية والإنسانية، قبل أن ننظر إليها من زاوية علم الإجرام، السيد يس، السياسة الجنائية المعاصرة" دراسة تحليلية" لنظرية الدفاع الاجتماعي، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار الفكر العربي،1973، ص179، ص180.

2 -RICHARD.M Lerner, PROMOTING POSITIVE YOUTH DEVELOPMENT: THEORETICAL AND EMPIRICAL BASES, Institute for Applied Research in Youth Development Tufts University, look this link: http://ase.tufts.edu/iaryd/documents/pubPromotingPositive.pdf.

أفراد أسرهم، للمساهمة في تحسين وتطوير كافة الروابط الإيجابية، من خلال تزويدهم بكافة القيم والمهارات التي تمنعهم وتبعدهم من الخوض في تجربة المخدرات والمؤثرات العقلية[1]، وكذا **نظرية الأمان النفسي** والتي تعد مبدأ تفسيريا يساهم في القضاء على الظواهر السيكولوجية المرضية، التي تعد المخدرات من أهمها، فقد ساهمت هذه النظرية في تفسير المتغيرات والعوامل التي تجعل الشخص أكثر قابلية واستعدادا للتأثر بثقافة تعاطي المخدرات، والبحث عن الأساليب التي يمكن أن تقي أو تعدل أو تخفف من الأضرار السلبية للمخدرات، المتجسدة في مصادر المقاومة النفسية للوقاية من العوامل التي تدفع إلى استهلاك المخدرات[2].

ومن أهم النظريات المعاصرة للوقاية الأولية من المخدرات والمرتبطة بشخصية الفرد، نجد **النظرية المعرفية العاطفية** التي تقر على مستوى المعرفة المتشكلة لدى الأفراد عن المخدرات وأضرارها تؤثر على قرار إقدامهم لتجربتها، فكل من يمتلك معتقدات مضادة لتعاطي المخدرات تقل في وسطهم بشكل ملحوظ عملية الإقدام على تعاطي المخدرات، والعكس صحيح ، إذ تقر هذه النظرية بأن كل التدخلات الوقائية والتوعوية المستخدمة وفق منهج علمي تزيد من معتقدات الفرد المعرفية حول الآثار السلبية للتعاطي والتعامل في المخدرات والمؤثرات العقلية، والتي تعمل على تصحيح التقديرات الخاطئة عن المخدرات[3]، كما ساهمت كذلك **نظرية التعلم الاجتماعي** في تحقيق وقاية أولية من المخدرات، والتي تقر بأن الإنسان يتعلم من محيطه الاجتماعي، ويتأثر كثيرا بمن حوله بالمحاكاة والتقليد، والتي يكتسب منها الأفكار والعادات وأنماط التصرف، خاصة ما ارتبط بالقدوات المؤثرة في حياته كالوالدين والأخوة والكبار والأصدقاء، إذ تلح هذه النظرية على ضرورة حصول الفرد على أفكار تعليمية تكسبه مقاومة وتقيه من الاتجاه نحو المخدرات والمؤثرات العقلية[4].

---

1 -Erich GOOD, McGraw-HILL, Theories of Drug Use , *Drugs in American Society*, 8th editions, 2012, Chapter 3/6 look this link : http://www.umsl.edu- keelr/180/theordrg.html.

2- هاني الجزار، الأمان النفسي وتعاطي المخدرات لدى المراهقين "دراسة في سيكولوجية الإدمان"، مصر، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد للنشر، 2018، ص95، ص96.

3- - Gang Lee and other, **"Social Learning and Structural Factors in Adolescent Substance Use"**, **Western Criminology Review**, 5(1) 2004,p17-34, look this link: http://wcr.sonoma.edu/v5n1/manuscripts/lee.pdf .

4- عبد الإله بن عبد الله المشرف، ورياض بن علي الجوادي، المخدرات والمؤثرات العقلية أسباب التعاطي وأساليب المواجهة، الطبعة الأولى، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص73.

2-التنظير للوقاية الأولية من المخدرات في إطار المحيط الخارجي:

إن تحقيق فعالية في الوقاية الأولية من المخدرات فرض ضرورة إيجاد حلول واقعية وجذرية، وهو ما جعل الباحثين يساهمون في ذلك، وهو ما تجسد على مستوى المحيط الخارجي للفرد في إيجاد تنظير جديد يتعلق **بالنظرية الوقائية التكاملية** التي اعتمدت وجمعت بين مختلف النظريات التي قيلت في الوقاية من المخدرات، وشكلت نمطا وقائيا شموليا[1]، وطرحت ضرورة وجود تدابير أولية شاملة تسهم في زيادة فعالية الفرد في مواجهة المخدرات، من خلال تنمية قدرته على منعها قبل وقوعها، وذلك بإتباع جملة من البرامج القائمة على التخطيط والتدخل المبكر على جميع الأصعدة المجتمعية المرتبطة أساسا بالجانب التوعوي في الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام والمسجد وكافة مؤسسات الدولة[2].

وقد ارتبط التنظير الحديث في الوقاية من المخدرات على المستوى الخارجي بمدى مساهمة التخطيط العمراني في الوقاية من المخدرات، فظهرت **نظرية المحيط الآمن**، والتي ساهم الباحثان "جين جاكوبس" و"أوسكار نيومان" في التنظير المعاصر للوقاية الأولية من الجريمة، من خلال فكرة المحيط الآمن أو الفضاء الآمن[3]، والتي تبرز في فحواها أن طبيعة تصميم وبناء البيئة العمرانية للمدن والأحياء والمباني السكنية والشوارع وكل ما له علاقة بالمحيط العمراني له دور كبير في الوقاية الأولية من الجريمة[4]، فحسن اختيار هذا التصميم يجعل المحيط السكاني خاليا من الجريمة، فهو يساهم في التخفيف من معدلات الجريمة والسيطرة على المجرمين المحتملين من خلال التقليل من فرصهم الإجرامية[5].

كما تعتبر الصحفية والكاتبة "جين جاكوبس" التي كانت مهتمة بالهندسة المعمارية من أوائل المنظرين لفكرة المحيط الآمن، من خلال إصدارها لكتاب معنون بـ" حياة وموت المدن الأمريكية الكبرى" سنة 1961، انتقدت من خلاله أسلوب التصميم العمراني الموجود في المدن، لمساهمة شكلها الهندسي في مساعدة المجرمين على ارتكاب جرائمهم، نظرا لما توفره المسالك من سهولة الدخول والخروج، وقلة إمكانيات المراقبة للممرات والشوارع، ووجود أماكن منعزلة ومنزوية[6].

1-Further Discussion of Comprehensive Theory of Substance Abuse Prevention, March, 2011, look this link: http://www.jointcommission.org/assets/1/6/Further_Discussion_Comp_Theory_bhc.pdf.

2- سعدة دريفل، مرجع سابق، ص120.

3- محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي، مرجع سابق، ص60.

4- طارق علي أبو السعود، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة، الكويت، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، مركز الإعلام الأمني، د س، ص04.

5- محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي، مرجع سابق، ص60.

6- أحسن مبارك طالب، مرجع سابق، ص53.

وقد تبعها في هذا الطرح الباحث " أوسكار نيومان" الذي اعتمد على الدراسات الميدانية القائمة على التحليل الإحصائي للشكل الظاهري للمساكن في نيويورك، وتحليل سجلات وحوادث الإجرام، والتي بين من خلال مؤلفه المعنون بـ" منع الجريمة من خلال التصميم العمراني" المنشور في 1973، أن غياب المشاهدة والمراقبة تزيد من ارتفاع الجريمة في المدن، ويرى ضرورة تجهيز التجمعات بأجهزة إنذار وتوفير إضاءة لكي لا تدع مجالا للجريمة[1]، كما ألف كتاب ثاني معنون بـ " مجتمع المصلحة" في سنة 1981 يبرز فيه ضرورة الإتصال بين سكان الحي لضمان مراقبة الجميع لمساكن بعضهم البعض[2]، إذ أن توفير نمط سكني يتوفر على كافة الشروط يوفر وقاية من التعامل غير المشروع في المخدرات.

وللعلم فإن نظرية المحيط الآمن لا تقتصر على الوقاية من جرائم السرقة، وإنما وجود تصميم عمراني جيد يمنع من انتشار الجماعات الإجرامية التي تستغلها في الترويج والتعاطي والانتقال بسهولة وإفلات من رجال الأمن بسهولة، لا سيما أن وجود سكنات هشة أو سكنات قصديرية تسهم في انتشار التعامل في المخدرات.

الفرع الثاني: مبررات الاعتماد على الوقاية الأولية من المخدرات:

إن اتجاه الدولة والمجتمع نحو رسم وتطبيق سياسة جزائية وقائية أولية من المخدرات والمؤثرات العقلية، يجد أساسه ومبرره في الجزائر من خلال واقع انتشار المخدرات فيها وعدم فعالية سياسة المكافحة لوحدها، وهو الأمر الذي بينته الإحصائيات المختلفة للحصيلة السنوية لانتشار هذا الوباء والمحددة من طرف الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها من سنة 2004 إلى 2018 من جهة أولى، ومدى التزام الدولة الجزائرية بتنفيذ التزاماتها الدولية من خلال انضمامها إلى مختلف الاتفاقيات التي تلح على تطبيق سياسة وقائية أولية في ظل منظومتها الجزائية الجزائرية، وسنبرز ذلك فيما يلي:

1- محمد صغير سعداوي، السياسة الجزائية لمكافحة الجريمة" دراسة مقارنة بين التشريع الجنائي الدولي والشريعة الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 2009-2010، ص246.

2- محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي، مرجع سابق، ص65.

أولا: المبرر الواقعي للاعتماد على الوقاية الأولية من المخدرات:

إن إتباع أسلوب الوقاية الأولية من المخدرات في الجزائر يتأسس على واقع الإحصائيات الرسمية لانتشار التعامل غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وهو الواقع الذي سنبرزه من خلال المؤشرات الإحصائية المحللة من سنة 2004 إلى 2018، وذلك فيما يلي:

أ-المؤشرات الواقعية للمجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات :

نبين ذلك من خلال جداول وبالتحليل مختلف الإحصاءات الرسمية للمجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2018 والموضحة فيما يلي:

1-إحصاءات المجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات[1]: (الجدول رقم 01):

الكميات المحجوزة	التصنيف حسب نوعية المخدرات			
	القنب: "راتنج وحشيش"	الكوكايين	الهيروين	الأفيون"خشخاش"	الأقراص المهلوسة
2004	19331,993 كغ	151,9غ	26,8 غ	3016,1غ	227701 قرص
2005	9644,131 كغ	66,55غ	88,736غ	480غ	426617 قرص +325 قارورة
2006	10046,813كغ	7772,7غ	25,30غ	12.2غ	319014 قرص +2542 مليلتر
2007	16640,476كغ	22000,5 غ	381,79غ	47,10 غ	233950 قرص +5960 مليلتر
2008	38040,513 كغ	716,418غ	109,57 غ	15022,3 غ	924398 قرص +2050مليلتر +982 كبسولة +57 قارورة
2009	74644,817كغ	1026,36غ	708,359غ	200غ	90630قرص +990 مليلتر
2010	23041,701كغ	1177,72 غ	191,05غ	79غ	304319 قرص +32 قارورة

1- أنظر إلى المجموع العام للكميات المحجوزة، الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها من سنة 2004 إلى 2018، عبر موقع الديوان التالي: https://onlcdt.mjustice.dz

2011	53323,093 كغ	10901,023 غ	2496,65 غ	850,10 غ	262074قرص +10 قارورة +98 كبسولة +56 علبة
2012	157382,643كغ	174821,7غ	6073,659غ	15 غ	937660 قرص +36 قارورة +09 كبسولة +42 علبة
2013	211512,773 كغ	3790,487غ	868,299غ	500غ	1175974 قرص +3410 كبسولة +127 قارورة +02 علب
2014	181942,901كغ	1245,626غ	339,11غ	41325غ	1050612قرص +13 قارورة
2015	126685,774كغ	88287,395 غ	2573,754غ	00 غ	637961قرص +328قارورة
2016	109089,130كغ	59099,411غ	1403,823غ	00غ	1072394 قرص +741 قارورة +32 كبسولة
2017	52638,748كغ	6279,407غ	2120,965غ	00غ	1201792 قرص+284قارورة +355كبسولة +12 علبة
2018	31937,532كغ	671887,093غ	4324,220غ	371,240غ	1807843 قرص +895 قارورة +6421 كبسولة +18 حقنة
المجموع	**1115903,038كغ**	**1049940.708 غ**	**21732,085غ**	**61918,04غ**	**10672939قرص +11542مليلتر +2848قارورة +11307كبسولة +112 علبة**

2- تحليل لمؤشرات المجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات:

يتبين من خلال الجدول رقم (01) الارتفاع الكبير للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر طيلة 15 سنة منذ صدور القانون 04-18 في سنة 2004 إلى غاية 2018، أين بلغ المجموع العام للكميات المحجوزة من القنب المتمثل في راتنج القنب وحشيش القنب طيلة السنوات 15 سنة 1.115.903,038 كغ، بما يعادل 11.159,30 قنطار و1.115,90 طن، أين عرفت ارتفاعا ملحوظا في الفترات من 2012 إلى غاية 2017 وعرفت تفاوتا بين الارتفاع النسبي والانخفاض في باقي السنوات، كما بلغ المجموع العام للكميات المحجوزة من الكوكايين 1.049.940,708غ، أين بلغت ارتفاعا كبيرا في السنوات من 2011 إلى 2016، وقد عرفت سنة 2018 ارتفاعا كبيرا بلغ 671.887,093 غ، وتفاوت في باقي الفترات، وبلغ المجموع العام للكميات المحجوزة من الهيروين 21.732,085غ، أين لوحظ ارتفاع كبير في الفترات 2007 -2009-2011-2012-2013-2015-2016-2017-2018، كما عرفت سنة 2012 ارتفاعا كبيرا للكميات المحجوزة من الهيروين لم تعرفها الجزائر عبر 15 سنة بلغت 6.073,659 غ، وكذا سنة 2018 التي بلغت فيها كميات الهروين .4.324,220غ، وبلغ المجموع العام للكميات المجوزة من خشخاش الأفيون 61.918,04غ، أين عرف ارتفاعا في السنوات 2004 -2005-2008-2011-2013-2014-2018، وقد بلغ أكبر ارتفاع له سنة 2014 بكمية تقدر بـ41325 غ، وبلغ المجموع العام للكميات المجوزة من الأقراص المهلوسة 10.672.939قرص و11.542مليلتر و 2.848 قارورة و 11.307كبسولة و 112 علبة، وقد لوحظ ارتفاع في الكميات المحجوزة في السنوات 2008، ومن 2012 إلى غاية 2018 التي عرفت أعلى كمية من الأقراص المهلوسة بلغت 1.807.843 قرص و895 قارورة و6.421 كبسولة و18 حقنة.

ويلاحظ من خلال العدد الإجمالي للمجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات المتمثلة في القنب (راتنج وحشيش) والكوكايين والهيروين وخشخاش الأفيون والأقراص المهلوسة، الحجم الكبير للسموم المتداول في بلادنا والتي حجزت من قبل مصالح الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في 15 سنة.

ب- المؤشرات الواقعية للقضايا المعالجةعلى حسب الأصناف والأشخاص المتورطين في المخدرات:

نبين ذلك من خلال جداول تتضمن إحصاءات رسمية لها وتحليل لمؤشراتها في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2018 :

1-إحصاءات القضايا المعالجة على حسب الأصناف والأشخاص المتورطين[1]:(الجدول رقم 02):

القضـــايا المعالجـــة خـــــلال السنـــوات التاليـــة	التصنيف على حسب نوعية المخدرات						الأشخاص المتورطون		
	القنب	الكوكايين	الهيروين	الأفيون	المؤثرات العقليـــة		الأجانب	المواطنون	الفارين
2004	4932	02	11	04	792		97	8215	282
2005	5322	03	08	01	851		85	8613	309
2006	5727	08	07	01	1137		90	9789	218
2007	5849	17	09	07	799		102	9772	190
2008	6777	13	05	00	562		121	10833	305
2009	7057	16	15	00	588		82	11286	248
2010	6226	06	09	00	6866		56	9645	148
2011	6547	12	18	00	894		123	10451	264
2012	10129	25	23	00	1930		136	16536	420
2013	11651	27	12	00	2299		96	19071	338
2014	9116	30	06	02	1976		183	15265	398
2015	16414	70	09	01	3197		129	25987	583
2016	24277	100	27	01	5707		226	37388	934
2017	24896	102	62	00	7883		274	42158	642
2018	28542	124	65	01	10771		260	49489	1048
المجموع	**173462**	**555**	**286**	**18**	**46252**		**2060**	**284498**	**6327**

2-تحليل لمؤشرات القضايا المعالجة على حسب الأصناف والأشخاص المتورطين:

يتبين من خلال الجدول رقم (02) وجود ارتفاع كبير في القضايا المعالجة في جرائم التعامل في مادة القنب، في السنوات الممتدة من 2004 إلى 2018، وانخفاض في السنوات 2010 -2011- 2014،

1- أنظر إلى المجموع العام للقضايا المعالجة، الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها من سنة 2004 إلى 2018، عبر موقع الديوان التالي: https://onlcdt.mjustice.dz

أين بلغ إجمالي عدد القضايا المعالجة في 15 سنة في القنب 173.462 قضية، ويلاحظ كذلك ارتفاعا كبيرا في قضايا التعامل غير المشروع في الكوكايين في السنوات الممتدة من 2004 إلى 2018، وانخفاضا في عددها في السنوات 2008- 2010- 2011، إذ بلغ إجمالي عدد القضايا في الكوكايين555 قضية، ويلاحظ ارتفاع في عدد القضايا المعالجة في التعامل في الهيروين في السنوات 2004-2009 -2011 -2012-2016 -2017 -2018، وانخفاض في باقي السنوات الأخرى، إذ بلغ إجمالي عدد القضايا المعالجة في الهيروين في 15 سنة 286 قضية، ويلاحظ ارتفاع في عدد القضايا المعالجة في التعامل في الأفيون في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2007، وانعدامها في الفترات من 2008 إلى 2013 وانخفاضها في باقي السنوات، أين بلغ إجمالي عدد القضايا في الأفيون في 15 سنة 18 قضية، كما يلاحظ ارتفاع عدد القضايا المعالجة في التعامل في المؤثرات العقلية في الفترات من 2004 إلى 2018 وانخفاض في السنوات التالية 2007-2008- 2009، إذ بلغ عدد إجمالي القضايا المعالجة في المؤثرات العقلية في 15 سنة 46.252 قضية، وهو ما يدل على الانتشار الكبير لهذا النوع من المخدرات الذي يعرف تطورا مستمرا قد يفلت أصحابه من العقاب خاصة في إطار المؤثرات غير المصنفة وغير المذكورة في الجداول.

كما يلاحظ أن ارتفاع عدد الأشخاص المتورطين للفترة الممتدة من 2004 إلى 2018 في التعامل في القنب والكوكايين والهيروين والأفيون والمؤثرات العقلية، أين بلغ العدد الإجمالي للأجانب المتورطين 2.060 أجنبي، وهو ما عرف ارتفاعا كبيرا خاصة 2011 إلى 2018، كما بلغ العدد الإجمالي للمواطنين المتورطين 284.498 مواطنا، والذي يشكل رقما كبيرا مقارنة بالأجانب نظرا للعدد الكبير من المواطنين المستهلكين داخل الإقليم الجزائري مقارنة مع الأجانب، والذي عرف ارتفاعا ملحوظا منذ 2008 إلى غاية 2018، بينما بلغ العدد الإجمالي للفارين 6.327 هاربا، والذي عرف ارتفاعا كبيرا من 2015 إلى غاية 2018، مع تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في باقي الفترات الأخرى.

ج- المؤشرات الواقعية للقضايا المعالجة على حسب طبيعة الجريمة :نبين ذلك من خلال جداول تتضمن إحصاءات رسمية وتحليل لمؤشراتها في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2018 :

1-إحصاءات القضايا المعالجة على حسب طبيعة الجريمة[1]: (الجدول رقم 03):

القضـايا المعالجة خـــلال السنـوات التـاليـــة	طبيعة الجريمة المحصورة في الأنواع التالية:(القنب، الكوكايين، الهيروين، الأفيون، المؤثرات العقلية)								
	التهريب والإتجار			الحيازة والاستهلاك			الزراعـــــــــــــة		
	عـــــــدد القضـــايا المعالجة	الأشخاص الموقوفين		عـــدد القضـايا المعالجة	الأشخاص الموقوفين		عـــدد القضـايا المعالجة	الأشخاص الموقوفين	
		المواطنين	الأجانب		المواطنين	الأجانب		المواطنين	الأجانب
2004	1618	2560	48	4115	5638	49	08	17	00
2005	2097	3105	51	4082	5496	34	06	12	00
2006	1974	2856	24	4891	6663	66	15	12	00
2007	1767	2679	52	4890	7032	50	24	59	00
2008	1973	3437	68	5359	7327	38	25	69	00
2009	1936	3292	30	5722	7962	40	18	29	00
2010	1647	2749	20	5203	6871	36	16	25	00
2011	1939	3168	70	5522	7271	52	10	11	00
2012	2946	4895	81	9156	11637	53	05	04	00
2013	3592	6178	57	10384	12876	39	13	17	00
2014	3097	4624	132	8019	10621	51	14	20	00
2015	4675	7978	81	15007	18002	46	09	07	00
2016	6772	11325	151	23329	26052	74	11	11	00
2017	8068	13571	173	24853	28544	101	22	28	00
2018	9725	16545	168	29747	32906	90	31	37	02
المجموع	**53826**	**88962**	**1206**	**160279**	**194898**	**819**	**227**	**358**	**02**

2-تحليل لمؤشرات القضايا المعالجة على حسب طبيعة الجريمة:

يتبين من خلال الجدول رقم (03) ارتفاع القضايا المعالجة للمخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر والمتعلقة بالقنب والكوكايين والهروين والأفيون والمؤثرات العقلية طيلة 15 سنة الممتدة من سنة 2004

1- أنظر إلى القضايا المعالجة حسب طبيعة المخالفة، الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها من سنة 2004 إلى 2018، عبر موقع الديوان التالي: https://onlcdt.mjustice.dz

إلى غاية 2018، فقد بلغ عددها في جرائم التهريب والاتجار تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من سنة 2004 إلى 2010، وارتفاعا ملحوظا بزيادة معتبرة من سنة 2011 إلى غاية 2018، أين بلغ عدد القضايا المعالجة 1.939 قضية سنة 2011، وبلغ عددها 9.725 سنة 2018، كما يلاحظ وجود تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في عدد الأشخاص الموقوفين من المواطنين الجزائريين في قضايا التهريب والاتجار في الفترة من 2004 إلى 2010، وارتفاع محسوس خاصة في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018، إذ بلغ عدد المواطنين الموقوفين بـ3.168 موقوفا سنة 2011، وكذا 16.545 موقوفا سنة 2018، ويلاحظ ارتفاع عدد الموقوفين الأجانب الموقوفين في قضايا التهريب والاتجار في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018، إذ بلغ عددهم 70 أجنبيا سنة 2011، و168 أجنبيا سنة 2018، ويلاحظ ارتفاع كبير في مستوى المجموع العام للسنوات الخمسة عشر في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2018 في عدد القضايا المعالجة في جرائم التهريب والاتجار إذ بلغ 53.826 قضية، تتوزع بين 88.962 موقوفا من المواطنين الجزائريين و1.206 موقوفا أجنبيا.

بينما شهدت عدد القضايا المعالجة في جرائم الحيازة والاستهلاك في الفترة الممتدة من 2004 إلى2018 ارتفاعا كبيرا بلغ 4115 قضية سنة 2004، و29747 قضية سنة 2018، مع انخفاض معتبر في السنوات 2005، 2010،2011، كما شهد عدد الموقوفين من المواطنين ارتفاعا كبيرا في السنوات من 2004 إلى 2018 ، إذ بلغ عدد الموقوفين من المواطنين بـ5.638 موقوفا سنة 2004، وكذا 32.906 موقوفا سنة 2018، كما يلاحظ وجود تذبذب وانخفاض طفيف في السنوات 2005-2010-2011 لعدد الموقوفين من المواطنين، بينما شهد عدد الموقوفين من الأجانب تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وارتفاعا ملحوظا سنة 2017 يقدر بـ101 أجنبيا، و90 أجنبيا سنة 2018، وفي إطار المجموع العام لعدد القضايا المعالجة في جرائم الحيازة والاستهلاك في السنوات 15 والممتدة من 2004 إلى 2018 يلاحظ وجود ارتفاع كبير بلغ بـ160.279 قضية، تتوزع بين 194.898 موقوف من المواطنين الجزائريين و819 أجنبيا.

ويلاحظ أن عدد القضايا المعالجة في جرائم الزراعة شهدت ارتفاعا في 2007 الذي بلغ 24 قضية، إذ بلغ 25 قضية سنة 2008، وفي 2017 بلغ 22 قضية، وفي 2018 بلغ 31 قضية، وتذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في الفترات الأخرى، كما شهد عدد الموقوفين من المواطنين ارتفاعا في السنوات 2004 إذ بلغ 17 مواطنا، وفي سنة 2007 بلغ 59 مواطنا، وفي سنة 2008 بلغ 69 مواطنا، وفي سنة 2009 بلغ 29 مواطنا، وفي سنة 2010 بلغ 25 مواطنا، وفي سنة 2017 بلغ 28 مواطنا، و2018

في سنة بلغ 37 مواطنا، وتذبذبا في الفترات الأخرى، بينما لم تشهد الموقوفين من الأجانب سوى شخصين فقط في سنة 2018، وذلك راجع لممارسة الزراعة أساسا من أصحاب الأرض والمواطنين الجزائريين لا غير، ويلاحظ ارتفاع المجموع العام لعدد القضايا المعالجة عموما في جرائم الزراعة في 15 سنة والممتدة من 2004 إلى 2018، إذ بلغ المجموع الإجمالي لعدد القضايا المعالجة 227 قضية، تتوزع بين 358 موقوف من المواطنين، و02 من الأجانب.

ويتبين من كل ما سبق من تحليل للجداول الثلاث أن الكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية، وعدد القضايا المعالجة حسب الأصناف ونوعية الأشخاص المتورطين، والقضايا المعالجة على حسب طبيعة الجريمة المرتكبة التي أظهرتها الإحصائيات والحصيلة لـ 15 سنة الممتدة من 2004 إلى 2018 أي منذ صدور القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، أن سياسة الردع والمكافحة المتمثلة في التجريم والعقاب التي تبناها المشرع خلال هذه الفترة تبقى غير كافية لوحدها بالنظر للتزايد المستمر لانتشار المخدرات في الجزائر، سيما وأن هذه الإحصائيات تشير إلى ما تم الحصول عليه، وأن ما خفض قد يكون أزيد مما هو ظاهر إذ تكون الجرائم المتعلقة بالمخدرات التي لم تصل إلى علم الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها قد تفوق هذه النسب بكثير، وأمام هذا التزايد في حجم انتشار المخدرات في الجزائر، فإنه يقع على عاتق المشرع إعادة النظر في سياسة المواجهة، من خلال تفعيل واعتماد سياسة وقائية أولية تساهم في الحيلولة دون وقوع جرائم المخدرات أصلا وتحمي الفرد والأسرة والمجتمع والدولة من هذا الوباء الذي أصبح يعصف بها.

ثانيا: المبرر القانوني للإعتماد على الوقاية الأولية من المخدرات:

إن إتباع أسلوب الوقاية الأولية من المخدرات يجد أساس ومبرر تطبيقه من خلال الالتزام بمختلف الاتفاقيات الدولية المبرمة، ومختلف النصوص القانونية الوطنية، وهو ما سنبينه فيما يلي:

أ-المبرر القانوني في ظل الاتفاقيات الدولية:

إن المتأمل في بنود الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 يلاحظ عدم وجود إشارة واضحة لوضع إستراتيجية أو أي إتباع لمنحى وقائي أولي في مضمونها، أين أشارت فقط في سياستها الجزائية إلى التجريم والردع والمكافحة وإلى إمكانية إتباع تدبير العلاج والرعاية والتأهيل بالنسبة لمدمني المخدرات،

وغياب كامل لإستراتيجية أو سياسة الوقاية الأولية التي تكون قبل الردع وقبل العلاج[1]، ماعدا القرار الثالث المعنون بالأحوال الاجتماعية والحماية من إدمان المخدرات والتي خرجت به الاتفاقيات لتعديل يشملها في المستقبل يشمل الرغبة إلى اتخاذ خطوات أكثر فعالية للحيلولة دون إدمان واستهلاك المخدرات أصلا، فأوصت الدول الأطراف بتحسين الظروف الاجتماعية واستحداث أنشطة للترفيه وغيرها للمحافظة على الصحة البدنية والنفسية للشباب[2].

وبالرجوع إلى اتفاقية مكافحة المؤثرات العقلية لسنة 1971، يتبين بأن المجتمع الدولي في ظل هذه الاتفاقية قد اتبع سياسة جزائية تتسم بالمكافحة والعلاج والرعاية والتأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع، إذ بدأ يطالب في بنود هذه الاتفاقية بتوعية الجمهور بخطر المؤثرات العقلية، وهو الأمر الذي يتبين من خلال نص المادة 20 الفقرة 03 المعنونة بالتدابير إزاء استعمال المؤثرات العقلية، والتي أقرت تقديم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية المساعدة للأشخاص الذين يعملون في سبيل مواجهة المؤثرات العقلية كل الدعم لتفهم مشاكل إساءة استعمال المؤثرات العقلية وكيفيات الوقاية منها، وتعزيز كل ما يوعي عامة الجمهور خشية من تفشي إساءة استعمال هذه المواد المخدرة غير المشروعة، وبهذا يكون المجتمع الدولي بدأ ينحو نحو التدابير الوقائية الأولية خاصة في مجال التوعية وإعلام الجمهور بخطورة المخدرات[3].

كما يتجلى إتباع الوقاية الأولية جليا في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، أنها أقرت التدابير الوقائية الأولية من خلال تقديم الدعم لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة لتوفير بدائل تكون مجدية اقتصاديا وتوفير الموارد ومختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ مختلف التدابير المناسبة الوقائية للتعاون في التصدي للمخدرات، وتركت للدول الأطراف ما تراه ملائما من التدابير للقضاء والتقليل من المخدرات، وأجازت لها أن تستند إلى توصيات الأمم المتحدة ومختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات المتخصصة في مجال الوقاية من المخدرات[4]، إذ أكدت منظمة الصحة العالمية على ضرورة وأهمية الوقاية الأولية من المخدرات، من خلال تقريرها حول البعد الصحي العمومي لمشكلة

1- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، بصيغتها المعدلة ببروتكول 1972.

2- القرار الثالث الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للنظر في تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

3- المادة 20 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971.

4- المادة 14 الفقرتين 03 (أ) و04 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

المخدرات العالمية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المنعقدة في أفريل 2016، أين تطرقت إلى ضرورة انتهاج سياسة وقائية تعتمد على الحد من أوجه الضعف والمخاطر، التي يجب تنفيذها في إتباع نهج متكامل يشمل مختلف القطاعات مستهدفا عوامل الخطر والعوامل الوقائية في مختلف الفئات العمرية، التي تعنى بمختلف التدابير التي تشمل الاهتمام بالأسرة والمجتمعات المحلية والاستخدام الوقائي لشبكة الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وسائر المنصات الإلكترونية، وتصميم برامج مختلفة لتعزيز الصحة والوقاية من تعاطي المخدرات تكيف حسب السياق وتدابير الحد من العرض، وتتناسب هذه الإستراتيجية الوقائية مع سن الفئة السكانية، وأن لا تتجزأ عن السياسات وخطط العمل الوطنية لمواجهة المخدرات في إطار أطر قانونية ملائمة ومشاركة قطاعية حكومية ومجتمعية تساهم في القضاء على التهميش والبطالة، كما أقرت منظمة الصحة العالمية لتعزيز الوقاية الأولية ضرورة توفير معالم الرفاه الصحي والاجتماعي وتقليص التكاليف البشرية والمجتمعية الناجمة عن تعاطي المخدرات وتوفير الأطر القانونية للحيلولة دون وقوع الأطفال والمراهقين والشباب في المخدرات[1].

ولقد أكدت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التي أُنشئت بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 والمعدلة ببروتوكول سنة 1972، وفي إطار التوصيات التي تقدمها في مجال مواجهة المخدرات[2]، من خلال الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب إستراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية الذي جرى في مارس 2014 في إطار الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة لعام 2016 بشأن مشكلة المخدرات العالمية، والتي أكدت من خلاله الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على ضرورة إتباع إستراتيجية دولية ووطنية قوامها الوقاية الأولية الشاملة من المخدرات تهدف إلى منع أو

1- منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية 69، البند 12-6 من جدول الأعمال المؤقت، تقرير منظمة الصحة العالمية، حول البعد الصحي العمومي لمشكلة المخدرات العالمية، في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المنعقدة في أفريل 2016، ص04، عبر الرابط التالي:http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA69/A69_12-ar.pdf

وأنظر إلى المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2015، عبر الرابط الإلكتروني:https://www.unodc.org/unodc/en/prevention/prevention-standards.html

2- المادتين 01 الفقرة أ، و23 الفقرة 01 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

تأخير تناول المخدرات لأول مرة، تتمحور حول القضاء على طلب المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك عن طريق الاهتمام بالفرد داخل الأسرة والاهتمام بتكوين الأسرة، ومرافقة الفرد في مختلف المراحل العمرية، وتحسين البنية المدرسية، وتدعيم وسائل الإعلام والمجتمع المدني لدعم الوقاية الأولية من المخدرات، ووضع برامج تشجع الشباب في الانخراط في الأندية الرياضية لملأ الفراغ، وذلك لتتشكل لديه مناعة أولية من التعامل غير المشروع في المخدرات[1].

ب-المبرر القانوني في ظل التشريع الوطني:

يتبين من النصوص القانونية أن المشرع الجزائري قد انتهج سياسة وقائية أولية لمنع انتشار التعامل غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، ويتضح ذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 09 يونيو1997، المتعلق بإنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الذي يتضمن النص على التعاون مع القطاعات المحددة في المادة 08 منه، في إعداد واقتراح السياسة الوطنية لمواجهة المخدرات في أبعادها الثلاثة الردعية والوقائية والعلاجية، فهو يبرز في تدعيم الوقاية الأولية من المخدرات، من خلال الدعوة إلى ضمان تنفيذ المخطط التوجيهي على التدابير التي من شأنها ترقية عمليات الوقاية، وتقويم مجموع الأعمال التي تم القيام بها في إطار الوقاية[2]، ولقد تم تعزيز عمل ونشاط الديوان المذكور بإنشاء مديرية الدراسات والتحليل والتقييم التي تسهر بالتعاون مع مديريات الديوان الأخرى على تحضير المخطط التوجيهي العام الذي يتضمن الأنشطة المقررة بها في مجال الوقاية، وإعداد عناصر السياسة الوطنية للوقاية، كما تم إنشاء لجنة التقييم والمتابعة التي تضم معظم القطاعات الوزارية

1- توصيات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الاستعراض رفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب إستراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، الذي جرى فيمارس 2014 في إطار الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام 2016 بشأن مشكلة المخدرات العالمية، ص45، ص46، ص53، ص54، أنظر في ذلك عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.incb.org/documents/Publications/ePublication/E-Publication_A_FINAL.pdf

2- المواد 04 و08 و10 من المرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 09 جوان1997، المتعلق بإنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

التي تشمل 14 قطاعا وزاريا لدراسة البرامج الوقائية وتقييمها[1]، ومديرية الوقاية والاتصال داخل الديوان[2]، التي تقوم مهمتها على تنفيذ برامج الوقاية بالتعاون مع القطاعات المعنية، والمبادرة بالأعمال الخاصة بالاتصال والإعلام التي من شأنها تعبئة الطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، وإقامة علاقات مع الجمعيات والهيئات الوطنية المعنية بمواجهة المخدرات ومتابعتها وتيرة تنفيذ البرامج الوقائية، وبرمجة أنشطة وقائية مع القطاعات المعنية، وإعداد برنامج مفصل للوقاية يحدد الأهداف والأوليات، وإقامة علاقات مع الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لتدعيم الوقاية الأولية من المخدرات، لتحسيس الجمهور بأخطار المخدرات وتعبئة كافة شرائح السكان ضدها[3].

وفي إطار انتهاج البعد الوقائي الأولي في المنظومة التشريعية الجزائرية لمنع انتشار التعامل غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، يستوجب التمعن في سياسة الدولة التي أدت إلى إصدار قانون إطار لمواجهة المخدرات، والمبررات وعرض الأسباب لصدوره، لفهم طبيعة السياسة المنتهجة، وهو الأمر الذي نلمسه من خلال صرح به وزير العدل في الفترة التشريعية الخامسة في الدورة العادية السادسة بتاريخ 26 أكتوبر 2004 عند دراسة مشروع القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، "أن من أهم مبررات إيجاد قانون خاص بالوقاية من المبررات هو ضرورة إيجاد وسائل الوقاية والعلاج، وتجنيد ما نملك من طاقات وقدرات وطنية وفق إستراتيجية متكاملة لاجتثاث هذا المرض، وسد المنافذ أمامه إذ أن إدراج آليات التصدي في قانون حماية الصحة لم تعد ناجعة ولا تفي بالغرض، ولا تحيط بالظاهرة بجميع جوانبها، كون العلاج وحده ليس كافيا، بل لابد أن يحتوي القانون على نظرة أكثر شمولية تجمع بين الوقاية والعلاج[4]"،

1- غزالة خاير، "**الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها**"، **مجلة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها**، الجزائر، العدد00، سبتمبر 2014، ص07.

2- المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 03-133 المؤرخ في 24 مارس2003، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 09 جوان 1997، المتعلق بإنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 26 مارس2003.

3- القرار المؤرخ في 20 أوت2003، المتعلق تنظيم وسير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجريدة الرسمية، العدد 58، الصادرة بتاريخ 28 سبتمبر2003.

4- كلمة وزير العدل التي يقدم فيها مشروع القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، محضر الجلسة العلنية الثالثة عشر، الفترة التشريعية الخامسة، الدورة العادية السادسة، المنعقدة يوم الثلاثاء 26 أكتوبر 2004، مساء، الجريدة الرسمية للمداولات، السنة الثالثة، رقم 131، الصادرة بتاريخ 10 نوفمبر 2004، ص08.

وكذا تصريح مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات، الذي بين ضرورة صدور هذا القانون بما يضمن تدعيم الآليات الوقائية الأولية من خلال التوعية والتحسيس بمختلف الأطر وتكوين موظفين متخصصين يضمنون البعد الوقائي[1]، إلا أنه بعد صدور القانون اتضح أنه لا يتضمن آليات ووسائل الوقاية الأولية من المخدرات، سوى ما تضمنه عنوان هذا القانون المتمثل في **قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها**، وكذا أحكام المادة الأولى منه التي تبين أن الهدف من إيجاد هذا القانون هو الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين، واستحداث الفصل الثاني المعنون بالتدابير الوقائية والعلاجية الذي لا يعبر على الوقاية بمفهومها الأولي القبلي بل على الوقاية البعدية العلاجية[2]، وهو الأمر الذي جعل مشروع هذا القانون في تلك الفترة ينتقد انتقادا شديدا لخروج مضمونه عن الإستراتيجية والسياسة الوقائية، وعدم توافق عنوان القانون وأهدافه مع نصوص القانون الساري إلى غاية اليوم[3]، وتبين تفوق مناقشة نواب البرلمان على المتخصصين القانونين لوزارة العدل نظرا للاقتراحات الممتازة في استحداث وتدعيم آليات الوقاية الأولية من المخدرات.

ويتبين من خلال إصدار القانون رقم 04-18 أنه جاء خاليا من السياسة الجزائية الوقائية متبعا نهجا ردعيا وعلاجيا، وتاركا سياسة الوقاية من المخدرات للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها والمؤسسات الفاعلة في المجال الوقائي، ولكن ما يعاب على القانون الإطار لمواجهة المخدرات في الجزائر أنه لم يتضمن سياسة الوقاية الأولية ولم يضع فصلا خاصا بها، ولم يبرز الدور الوقائي للديوان في محتوى القانون ولا دور المؤسسات الفاعلة في هذا المجال، كما أن المشرع لم يصب في تسمية الديوان الوطني، خاصة وأن محتواه يشمل المواجهة التي تشمل المكافحة والوقاية بأسلوبيها الأولي والبعدي العلاجي، فالمشرع اقتصر تسميته في المكافحة بالرغم من أن المضمون يشير إلى عكس ذلك.

1- كلمة مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات، محضر الجلسة العلنية الثالثة عشر، الفترة التشريعية الخامسة، الدورة العادية السادسة، المنعقدة يوم الثلاثاء 26 أكتوبر 2004، ص11.

2- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

3- كلمة السيد بن طاهر بن عيسى، وباقي نواب المجلس الشعبي، الذي أبدى ملاحظة جوهرية في عدم تطابق عنوان النص مع محتوى أحكامه، بعدم تضمن أية تدابير وقائية أولية، محضر الجلسة العلنية الثالثة عشر، الفترة التشريعية الخامسة، الدورة العادية السادسة، المنعقدة يوم الثلاثاء 26 أكتوبر 2004، ص16.

لقد ساهمت الدولة الجزائرية من خلال القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة في تدعيم الإستراتيجية الوقائية الأولية من المخدرات من خلال انتهاجها سياسة وقائية تشمل دعم الدولة لنشاطات التربية الصحية والبدنية والرياضية التي تشجع الأفراد على تجنب السلوكات التي قد تعرض صاحبها للخطر وعلى الوقاية من الأمراض غير المنتقلة كالمخدرات، وحماية صحة المواطنين من خلال القضاء على التدخين الذي يعد من مسببات الإدمان، كما تسهر الدولة على تطوير المصالح المناسبة للوقاية من السلوكات الإدمانية[1].

ويتضح من خلال المبررات القانونية الوطنية أن الدولة الجزائرية في إطار سياستها الجزائية والتزاماتها الدولية في تدعيم الجانب الوقائي الأولي، قد اتبعت الجزائر سياسة وطنية وقائية معتبرة في القطاعات المختلفة بصفة تشاركية، على الرغم من عدم التنصيص القانوني الذي يؤسس لوقاية أولية ذات بعد قانوني وليس اجتماعي في القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، وهو ما يقتضي تداركه من طرف المشرع الجزائري، وتجسيد التكاملية في الطرح السياسي الاستراتيجي لمواجهة المخدرات.

المطلب الثاني

الإحاطة بعوامل الخطر أساس للوقاية الأولية من المخدرات

إن الاعتماد على الوقاية الأولية لمنع المخدرات يجد أساس تطبيقه في ضرورة الإحاطة والتشخيص العلمي والواقعي والمنطقي للدوافع والعوامل والأسباب الحقيقية المؤدية إلى انتشار التعامل غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، والتي تعطي لراسمي السياسات الجزائية الوقائية نصف الحلول والفعالية في الحيلولة دون وجود جرائم متعلقة بالمخدرات أصلا، إذ يشمل دراسة عوامل الخطورة الاجتماعية في مجال المخدرات عدة دوافع وأسباب تتشابك مع بعضها، خاصة وان بعضها يعد سببا في وجود الآخر ونتيجة له في نفس الوقت، وقد تنوعت هذه الأسباب بين داخلية وخارجية، سنقوم بإبرازها فيما يلي:

الفرع الأول: العوامل الداخلية لانتشار المخدرات:

إن انتشار استهلاك والتعامل غير المشروع في المخدرات يرجع إلى عدة عوامل داخلية تتعلق بالفرد وشخصيته وتكوينه، وتتنوع بين الدوافع المتمثلة في الوراثة والتكوين النفسي والتكوين العضوي، وأسباب داخلية مختلفة تتعلق بنوع وجنس وسن الفرد، سوف نبينها فيما يلي:

1- المواد 46 و49 و62 من القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018، المتعلق بالصحة.

أولا: الدوافع الفردية الأساسية لانتشار المخدرات: وتتمثل فيما يلي:

أ- **الوراثة:** إن علماء الوراثة يشيرون إلى أن انتقال الكائنات الحية تخضع إلى قوتين متعارضتين هما قوة التغير وقوة الوراثة، فتسعى الأولى إلى تحوير وتغيير شكل ووظائف الكائن الحي بقطع الصلة عن أصله، وتعمل الثانية على المحافظة على الأصل من خلال بقاء الفرع امتدادا للأصل عبر مسار الحياة وتعاقب الأزمان[1]، وذلك من خلال المحافظة على انتقال بعض الخصائص والصفات الجسمية أو النفسية من السلف إلى الخلف لحظة تكوين الجنين، وهذا ما تداركه الناس عبر الأزمان قبل أن يمكن العلم الحديث من إثبات وجود هذا الانتقال للخصائص من الخلف إلى السلف[2]، وهذا ما أثبته علماء الوراثة وعلى رأسهم العالم النمساوي "مندل" [3]، الذي بين أن الوراثة عملية جد معقدة، من خلال انتقال عدد من الخصائص لحظة التكوين من الأبوين إلى الأبناء عن طريق الإخصاب، الذي يقوم على اتحاد خلية منوية للذكر مع بويضة للأنثى، اللتان بدورها يحتويان على كروموزومات تحمل الخواص الوراثية للفرد، فهذا التماثل بين الجينات ينتج عنه الصفة الوراثية للأب أو الأم حسب تغلب أحدهما على الآخر[4]، وهذه الجينات قد تكون متماثلة وقد تكون متباينة، فإن اتفقت جينات الأبوين في صفة وراثية معينة ظهرت هذه الصفة في الابن حتما، وأن اختلفت جينات الأبوين لخاصية معينة وقع الصراع ليتفوق أحدهما على الآخر، وهذا هو التباين، فتظهر وتبرز خصائص المتفوق وتبقى الأخرى ساكنة، وهذا ما يفسر التشابه والاختلاف بين الأصل والفرع في الصفات والخصائص والمرض والصحة[5].

إن ربط الصلة بين الوراثة والجريمة من خلال التأثير على الشخصية الإجرامية للابن من خلال انتقال الخصائص الإجرامية من الآباء، قد شكل بصفة عامة مجالا يلفه الغموض بين العلماء والباحثين من

1- عبد الرحمن محمد أبو توتة، علم الإجرام، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص154.

2- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص75.

3- غريغور يوهان مندل (1822-1884) يعد العالم النمساوي أول من أسس لعلم الوراثة والذي بين ظاهرة الاختزال التي تتعرض لها الكروموزومات.

4- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص104 وما يليها.

5- عبد الرحمن محمد أبو توتة، مرجع سابق، ص156.

خلال ما شابه من اختلاف في الآراء حول دور الوراثة في مجال الإجرام، فهناك فريق أول[1]، يعتقد بأن الخلف المجرم يرث سلوكه الإجرامي من سلفه، وكان الطبيب الإيطالي "لومبروزو" سباقا إلى إثارة الصلة بين الوراثة والجريمة عندما أعلن في كتابه" المجرم بالفطرة" على أن المجرم يولد بسمات وخصائص إجرامية تتعلق بالوراثة، وفريق ثاني ينتقد الفريق الأول بقيادة العالم الأمريكي " سذرلاند" [2]، الذي أكد عدم وجود أية صلة بين الوراثة والسلوك الإجرامي، واعتبر أن البيئة الاجتماعية هي المسؤولة عن السلوك الإجرامي للفرد، وفريق ثالث يرى أن المجرم يرث الاستعداد لارتكاب الجريمة بحدود متفاوتة من سلفه، تهيئ صاحبها استعداد إجراميا إذا ما صادف ظروفا أخرى تحركه[3].

أما فيما يخص صلة وتأثير الوراثة بمتعاطي المخدرات والإدمان عليها، فقد بينت بعض الدراسات أن الشخص ذو السوابق الإدمانية على المخدرات يؤثر على التركيبة الأولية لأبنائه عن طريق نمو خاصية الإدمان لديهم بمعدل أربع مرات عن غيرهم الذين لا يتصفون بتلك الصفات، ويكون انتقال هذه الخصائص الإدمانية بالوراثة عند الذكور أكثر من الإناث[4]، كما أن تعاطي المرأة للمخدرات أثناء حملها يولد لدى الطفل أمراضا وراثية وسلوكا وراثيا بتعاطي المخدرات مستقبلا[5]، ومع ذلك تبقى هذه الدراسات يشوبها بعض من النقص خاصة أن مسألة إثبات الوراثة يحتاج إلى دراسة إدمان الأصول والفروع عبر أجيال متعددة ومتتابعة حتى يثبت انتقال هذه الخصائص الإدمانية من السلف إلى الخلف عن طريق الوراثة، خاصة وأن الذين يؤكدون على أن أولاد المدمنين هم أكثر استعدادا من غيرهم للإدمان على

1- وعلى رأسهم العالم والطبيب الإيطالي " تشيزري لومبروز " (1835-1909)، والطبيب الإنجليزي " تشارلز جورنج" (1870-1919)، والعالم الأمريكي " أرنست هوتون" (18887-1954)، والذين أكدوا أن السمات والخصائص المنتقلة من السلف إلى الخلف لها علاقة بارتكاب الجريمة.

2- إدوين سذرلاند (1883-1950) يعد عالم اجتماع أمريكي أسس للمذهب الاجتماعي كسبب أساسي في ارتكاب الجريمة وانتشار الإجرام، ويعد من أكبر منتقدي الطبيب الإيطالي لومبروزو.

3- يقصد بالاستعداد الإجرامي الاحتمال السابق على ارتكاب الجريمة وهو يوجد لدى كافة البشر، إذ يحتمل أن يحاط أي فرد بظروف معينة تكون سببا لارتكابه الجريمة، وهذا الاستعداد يتدرج من حيث قوته ، ويتطلب تضافر عوامل ينتج عن تفاعلها معه السلوك الإجرامي الذي ينتقل بدوره من حالة السكون إلى حالة الحركة. فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص107.

4- إبراهيم طوماش، **تأثير الأسرة بين الدفع والمنع في قضايا المخدرات" من منظور علمي الإجرام والوقاية"**، **مجلة آفاق للعلوم**، جامعة الجلفة زيان عاشور، العدد 06، 2017، ص143.

5- فتوح عبد الله الشاذلي، دراسات في علم الإجرام،" الظاهرة الإجرامية تفسيرها وعواملها، مصر، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2001، ص161.

المخدرات من خلال عامل الوراثة، حجتهم كانت بعيدة عن البشر فهي كانت نتاج دراسات وأبحاث أجريت على سلالة متتالية من الجرذان أثبتت تأثر البقية على الرغم من عدم تدريبها أو إعطائها الأفيون.

ب- التكوين العضوي:

لقد ساد لدى الناس منذ القدم اعتقاد أن المظهر الخارجي يعكس سريرة المرء، فلجأوا إلى الفراسة للاستدلال على سلوك الأفراد[1]، إذ ربط الفلاسفة اليونان كأبوقراط فساد الخلق بعيوب الخلقة[2]، فلم يستطيعوا في عصرهم أن يبرزوا مسألة التكوين العضوي وعلاقتها بالجريمة، إلا في القرن التاسع عشر وهو ما أبرزه الطبيب الايطالي لومبروزو (1835-1909) والذي اهتم بالتكوين العضوي للمجرم وبين ذلك من خلال فرضية الاختلافات والعيوب العضوية الخلقية التي تؤدي إلى الاختلافات السلوكية، إذ رسم نموذجا بين فيه الأعضاء المساعدة على إرتكاب الجريمة[3].

غير أن نظرية "لومبروزو" لم تصمد أمام البحث العلمي الذي أجراه العالم الانجليزي " جورنج"(1870-1919) الذي أنجز دراسة على 3000 مجرم انجليزي وعدد آخر من غير المجرمين، لمدة ثمانية سنوات مركزا على الجمجمة ، ونشر نتائج بحثه في كتابه " السجين الانجليزي" سنة 1913 أثبت من خلالها أنه لا علاقة للسمات العضوية التي ذكرها "لومبروزو" بدفع الشخص لارتكاب الجريمة وإنما تأثير الوزن والحجم هو ما يؤثر على ارتكاب الإجرام[4]، علما أنه وبتاريخ 1931 أصدر عالم الانثربولوجيا الأمريكي

1- وللعلم فإن الفراسة تعد علما تعرف به بواطن الأشياء من ظواهرها، والاستدلال على الصفات الداخلية وتكوين الإنسان الخلقي من خلال البحث في الظواهر الخارجية، وبها يستطيع التوصل إلى سلوكيات الفرد ورغباته وردود أفعاله ونظرته للأشياء والوصول إلى محركات هذه الأفعال في شخصية هذا الفرد، فيتم مثلا بالاستدلال بالخَلق على الخُلق كالاستدلال بصغر الرأس الخارج عن العادة على صغر العقل، سفيحي فاطمة، الفراسة في التراث العربي في ضوء الدرس السيميائي المعاصر، مذكرة لنيل رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة تيزي وزو مولود معمري، كلية الأدب، 2010، ص79.

2- يعد أبوقراط (460 قبل الميلاد -377 قبل الميلاد) أشهر طبيب في التاريخ اليوناني القديم، واعتبر 19 سبتمبر2003 تاريخا يحدد اليوم العالمي للاحتفال به من كل عام.

3- أمين مصطفى محمد، مرجع سابق، ص159.

4- بين تشارلز جورنج (1870-1919) بين بتجاربه أنه لا توجد سيمات تميز المجرم عن غيره، ولا يوجد فرق في مقاييس الجمجمة والعظام بين المجرمين وغرهم من الأسوياء، إذ قارن بين طلبة وأساتذة جامعة لندن وأكسفورد وكامبردج وبين المجرمين السجناء ولم يلحظ أي فرق سوى الاختلاف في الطول والوزن الذي أرجعه إلى الوضعية= =الاقتصادية المعيشية التي تتحكم في نمو أجسامهم ، وبهذا أقر بأن هيئة الإنسان الخارجية لا علاقة لها بالسلوك الإجرامي.

"أرنست هوتون"(1887–1954) كتابا بعنوان " الجريمة والإنسان" يؤيد بها ما توصل إليها الطبيب الإيطالي "لومبروزو"[1].

ولتحديد الصلة بين التكوين العضوي وتعاطي المخدرات نلاحظ أن الدراسات العلمية المختلفة لم تتوصل إلى نتائج قاطعة تبين العلاقة بين السمات والخصائص العضوية للفرد وتعاطيه أو إدمانه على للمخدرات، فلم يثبت علميا أن تعاطي المخدرات لها علاقة بأعضاء الجسم كالجمجمة أو لها علاقة بالوزن أو الطول، ما عدا ما تعلق الأمر بمدى قوة الأعضاء على تحمل المشقة في العمل، فالشخص ضعيف البنية لا يسعفه تكوينه العضوي على الاستمرار في العمل وبالتالي سد حاجاته والذي يؤدي به إلى تعاطي المخدرات لتسد عجزه العضوي بالمخدرات والمنشطات، وهو ما أثبتته الأبحاث الميدانية التي قام بها كل من "كارتر وباركرسون" على ظاهرة تعاطي مخدر الكوكا في بوليفيا، والتي شملت عينة عشوائية تمثلت في 271 عاملا في المناجم و271 مزارعا وفلاحا، وقد بينت نتائج البحث أن ما يعادل 81 % من مجموع العينة يتعاطون مخدر الكوكا بسبب الرغبة في زيادة قدرة التكوين العضوي على تحمل مشاق العمل وذلك لكسب وسد احتياجاتهم المالية والاقتصادية، وهو نفس الشيء بالنسبة لسائقي شاحنات نقل البضائع الذين يتعاطون الأمفيتامينات لزيادة التكوين العضوي لإكمال الطريق[2] .

ج– التكوين النفسي:

لقد ظهرت نظرية تعارض تفسير السلوك الإجرامي لدى الفرد المعتمد على أساس التكوين العضوي لديه، مفادها الاتجاه في تفسير السلوك الإجرامي إلى النفس البشرية من خلال التحليل النفسي للفرد، والذي قادها العالم وطبيب الأعصاب النمساوي "سيغموند فرويد" (1856–1939)[3]، وقسم النفس البشرية إلى ثلاثة أقسام تتعلق بالذات والأنا والأنا العليا، وفسر السلوك الإجرامي من منطلق عجز الأنا عن تكييف الميول الفطرية والنزعات الغريزية لدى الشخص مع متطلبات الحياة الاجتماعية، أو عن إخمادها وكبتها في اللاشعور، وإما لانعدام وجود الأنا العليا أو عجزها عن أداء وظيفتها في الردع والمراقبة[4]،

1– عبد الرحمن محمد أبو توتة، مرجع سابق، ص98.

2– محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، السعودية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 1988، ص187.

3– فتوح عبد الله الشاذلي، دراسات في علم الإجرام "الظاهرة الإجرامية تفسيرها وعواملها"، مرجع سابق، ص113.

4– فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص44 وما يليها.

فالفرد في ظل نظرية التحليل النفسي يقع بين قوتين متضاربتين، تطلب القوة الأولى تحقيق الرغبات وإشباع الغرائز ولو بطريقة غير مشروعة تكون منافية للمبادئ والقيم المجتمعية، وتمثل القوة الثانية الجانب المثالي للنفس البشرية المأخوذة من المبادئ السامية المستمدة من تعاليم الدين والأخلاق، فإذا استطاع الفرد كبح جماح الذات والشهوات ووازن بينها وبين أوامر الذات العليا عن طريق تكيفه مع القيم المكتسبة من المجتمع، وفي حالة عجزه عن ذلك أدى به إلى الإجرام[1].

إن الصلة بين التكوين النفسي للفرد وتعاطيه وإدمانه على المخدرات قديمة تتعلق ببحث الإنسان عن المتعة وعن كل الأشياء التي تخفف ألمه وتعبه وتنسيه مشاكله، فكان استعمال المخدرات كالقنب والأفيون والكوكا هدفه الأساس لمستخدمين منذ ظهور هذه المواد هو البحث عن السعادة والسرور وتحقيق النشوة [2]، وقد تنبه العلماء والباحثون إلى أن الأمراض النفسية على أنها هي أحد أسباب تعاطي وإدمان المخدرات على اعتبار أن كل سلوك بشري مرده دافع نفسي[3]، ودافع تعاطي المخدرات هو تخفيف التوتر والقلق والاكتئاب والبحث عن اللذة والسعادة والفرح، فالإنسان لديه حاجيات نفسية متنوعة يريد إشباعها، فإذا عجز عن توفيرها تعرض إلى أزمات نفسية من آثارها القلق والتوتر والاكتئاب، تضر بتكوينه النفسي، فعجزه يؤدي إلى اختلال للتوازن واللجوء إلى تعاطي وإدمان المخدرات متوهما بأنه الحل الناجع لمواجهة ذلك الاختلال، وقد بينت الدراسات أن نسبة معتبرة من الأشخاص المدمنين على الكوكايين والحشيش كانوا بدافع البحث عن السعادة وخفض التوتر والقلق وعدم التوازن النفسي[4].

1- سامية الساعاتي، الجريمة والمجتمع، الطبعة الثانية، لبنان، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1982، ص99.

2- إن استخدام المخدرات قديم قدم البشرية عرفتها أقدم الحضارات في العالم فقد وجدت لوحة سومرية يعود تاريخها إلى الألف الرابعة قبل الميلاد تدل على استعمال السومريين للأفيون، وكذلك الأمر بالنسبة للهنود والصينيين الذين عرفوا الحشيش منذ الألف الثالث قبل الميلاد، وكانوا يطلقون عليه نبات السعادة. نسرين محمد جميل، ظاهرة تعاطي المخدرات، حلقات وأبحاث الإدمان على المخدرات، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية،2005، مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي: www.alwatanvoice.com

3- وللعلم فإن هناك فرق بين الدافع والباعث ، فبالنسبة **للدافع** فهو تعبير عن حالة فسيولوجية وسيكولوجية داخل الفرد تجعله ينزع إلى القيام بأنواع معينة من السلوك في اتجاه معين، يهدف إلى خفض حالة التوتر وإزالة كل الظروف المثيرة المشكلة لعدم التوازن، كما يعبر عن قوة داخلية خفية متغيرة من شخص لآخر ذات طبيعة نفسية وذهنية لها صفة التأثير في التصرف الإداري، بينما يمثل **الباعث** قوة خارجية تعبر عن موقف خارجي مادي أو اجتماعي، لا يؤثر على الفرد إلا بوجود دافع لديه يرضيه ويشبعه في آن واحد.

4- محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، مرجع سابق، ص196.

إن الشخص الذي يكون تكوينه النفسي غير متوازن ومصاب بمرض نفسي، يكون الدافع إلى إدمان المخدرات كبيرا خاصة إذا ما تعلق الأمر بمرض نفسي كالذهان[1]، الذي يبحث صاحبه على حب عيش الحياة على شيء يحاول من خلاله سد الفراغ الذي يشعر به، فإذا صادفته المادة المخدرة في طريقه يكتشف هويته من خلال المتعة وتخفيف مشاعر الاكتئاب[2].

ثانيا: الأسباب الشخصية المساعدة على انتشار المخدرات: وتشمل هذه الأسباب ما يلي:

أ- الجنس: إن أغلب الباحثين قد فسروا تأثير عامل الجنس الذكري أو الأنثوي في ارتكاب السلوك الإجرامي وفرقوا بين إجرام الرجل والمرأة، واتفقوا على اعتبار إجرام المرأة يختلف من الناحية الكمية والنوعية والزمنية عن إجرام الرجل، فهو أقل بكثير من إجرام الرجل بنسبة إجرام تعادل 10 % ، ويرجع الباحثون سبب انخفاض الإجرام عند المرأة مقارنة بالرجل إلى ثلاثة أسباب أساسية مختلفة، يتمثل الأول في السبب الخلقي والوجداني الذي يجعل من المرأة أكثر عاطفة وحنانا وأثرة نظرا لرابطة الأمومة اللصيقة بها وأقل عنفا من الرجل، أما السبب الثاني فهو يتعلق بالتكوين العضوي والفيزيولوجي النفسي للمرأة الذي يجعلها كائنا أو مخلوقا ضعيفا، بينما يتمثل السبب الثالث في العامل الاجتماعي الذي يجنبها عادة الدخول في مواجهات من أجل العيش مثلها مثل الرجل الذي يخوض غمار تلك المصاعب، والمرأة العزباء تزيد لديها احتمال الوقوع في الإجرام أكثر من المرأة المتزوجة لحاجتها إلى العائل[3].

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإجرام عند الرجل مقارنة بالمرأة، إلا أن الواقع أثبت أن هناك جرائم خاصة بالمرأة دون الرجل تقوم بها بكل جرأة، إذ تمتاز جرائمهن بالمكر والخديعة وصعوبة الإثبات، وعادة ما تكون جرائمها غير مبلغ عنها، وهي تدخل ضمن الرقم الأسود، غير المصرح به، مما يوفر لها الكثير من فرص الإفلات من العقاب، ومن أهم الجرائم الخاصة بالمرأة الإجهاض وقتل الطفل حديث العهد بالولادة والدعارة والزنا والقتل بالتسميم، كما أن غريزة الحسد والطمع لديها يجعلها ترتكب جريمة السرقة

1- الذهان يعد مرضا يصيب القوى الذهنية يجعل صاحبه يعيش حالة من الوهم وخيال عادة ما يلجأ أصحابه إلى المخدرات محاولين القضاء على مشاعر الاكتئاب لديهم. أنظر المقصود بالذهان عبر الموقع الإلكتروني التالي:http://www.multiculturalmentalhealth.ca

2- أم السعود إبراهيمي، "**الإدمان على المخدرات بين التحليل النفسي والاجتماعي**"، **مجلة تطوير**، جامعة الجلفة، كلية العلوم الاجتماعية، العدد12، جوان 2015، ص357.

3- رمسيس بهنام، ومحمد زكي أبو عامر، علم الإجرام والعقاب، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف،1999، ص178 وما يليها.

في المحلات أو في المساكن التي تعمل بداخلها، فهذا الواقع يجعل من المرأة تفوق بإجرامها الرجل كما ونوعا، وهو ما يدحض كل الدراسات السابقة [1].

ومع مرور الزمن تطور معه إجرام المرأة إلى أن وصل إلى ارتكابها مختلف جرائم المخدرات، التي لم تعد حكرا على الرجل فقط، بل تعداه الأمر إلى ارتكابه من قبل المرأة ، ويرجع السبب في ذلك إلى دخول المرأة معترك الحياة اليومية مثلها مثل الرجل، إذ تتعرض لنفس الضغوط التي يتعرض لها الرجل ولم تعد محصنة تحصينا اجتماعيا، كما أن تعاطي المخدرات والإدمان عليها لا يحتاج قوة عضلية أو جسدية أو تركيبة عضوية خاصة ، كما أن دخول المرأة عالم الاتجار في المخدرات يكون بسبب اعتباره اختيارا عقلانيا وأهون الأضرار للتغلب على الظروف الاقتصادية وعلى قهر الفقر، والتغلب على قهر الرجل، والخروج من أسر النوع " الأنوثة" خاصة وأنهم ينظرون لأنفسهم بمشاركتهم في جرائم المتاجرة بأنهم رجال من الناحية الاجتماعية[2]، كما تشير الدراسات إلى أن للمرأة دورا مهما في الاتجار بالمخدرات يماثل دور الرجل، بل أنها أطول عمرا منه في هذا المجال، وأقل تعرضا لخطر القبض، بمتوسط ستة سنوات قبل القبض عليها واكتشافها[3].

وقد أكد تقرير لوزارة الصحة الأمريكية بأن النساء اللائي يتعاطين مخدر الهيروين تبلغ بـ20 %، وتزيد النسبة في الأنواع الأخرى من المخدرات[4]، كما أن تأثير المرض المرتبط بالاضطرابات الناتجة عن تعاطي المخدرات بالنسبة للمرأة هو الضعف بالنسبة للرجل بحوالي 29.5 مليون امرأة عالميا، فالمرأة عند بدئها تعاطي المخدرات كالقنب والأفيون والكوكايين تميل إلى الزيادة في معدل استهلاكها بسرعة وهو ما

1- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص 157 وما يليها.

2- سهير عبد المنعم، الشباب وجرائم المخدرات لدى عينة من الإناث، مداخلة مقدمة في المؤتمر السنوي الثامن حول قضايا الشباب في مطلع القرن الحادي والعشرين، مصر، القاهرة، المنظم من طرف المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، في الفترة الممتدة من 22 إلى 25 ماي 2006، ص12 وما يليها.

3- عبد الله عبد الغني، عن المرأة وتجارة المخدرات" دراسة في أنثروبولوجيا الجريمة، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1991، ص85 وما يليها.

4- نفس المرجع، ص20.

يجعلها عرضة للإصابة أسرع من الرجل[1]، كما أفاد التقرير الأممي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2016 أن النساء يمثلن خمس من متلقي العلاج من الإدمان[2].

وفي الجزائر قد بينت الإحصائيات أن عدد المدمنين الذين تلقوا العلاج بها في المصحات المختصة من النساء في تزايد مستمر بلغ 50 %، واستفادت حوالي 1520 امرأة من العلاج من المخدرات في سنة 2015[3]، وقد بينت إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بأن علاج المدمنين من الرجال قد بلغ سنة 2012 ما نسبته 95.32 %من الرجال، مقارنة بـ04.68 %، إذ أنه إلى غاية سنة 2018 تبرز هذه الإحصائيات تفوق الرجل على المرأة في قضايا استهلاك وحيازة المخدرات والتهريب مقارنة بالمرأة، مع زيادة ملحوظة في انتداب وعلاج المدمنات ففي سنة 2018 بلغت نسبة الرجال 89.96 % والنساء بـ10,04 % [4]، والملاحظ أنه وبالرغم من الأعداد المعتبرة التي تبين تعاطي المرأة ودخولها عالم المخدرات، إلا أنها مقارنة مع الرجل يبقى هذا الأخير مسيطرا على هذه الأنواع من الجرائم.

ب- السن:

إن الإجرام يرتبط نوعا وكما بسن الفرد، ويتطور بتغير المراحل العمرية التي يمر بها، بدءا بمرحلة الطفولة التي تتكون فيها ملامح الشخصية، إلى المراهقة التي تبرز فيها التغيرات العضوية والنفسية والعقلية، ثم مرحلة النضج التي تكتمل فيها ملامح الشخصية، وصولا إلى مرحلة الشيخوخة التي تتصف

1- وللإشارة فإنه بلغت نسبة الاضطرابات الناتجة عن تعاطي الأفيون والكوكايين عام 2015 لدي النساء بنسبة تتراوح من (25 % إلى 40%) ولدي الرجال بنسبة تتراوح من (17 % إلى 26 %) على التوالي، وهي تمثل الضعف، أنظر إلى تقرير المخدرات العالمي 2017، خلاصة وافية والاستنتاجات والتبعات السياساتية ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ص13، عبر الموقع الالكتروني التالي: https://www.unodc.org

2- التقرير الأممي الصادر عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2016 عبر الموقع الالكتروني التالي:www.unodc.org.

3- وهي الإحصاءات التي أكدها كل من السيد بن حالة محمد عبدو، المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، والبروفيسور نذير بوربون، الأمين العام للجمعية الجزائرية للطب العقلي، والدكتورة أمينة أمالو، الأخصائية النفسانية بمستشفى فرانس فانون بالبليدة، كريمة خلاّص، مختصون في الأمراض العقلية يكشفون خلال ملتقى دراسي بأن 50 من المائة من المدمنين على المخدرات في الجزائر نساء، مقال منشور في مجلة بوابة الشروق، الجزائر، الصادر بتاريخ 14-05-2017، أطلع عليه بتاريخ 18-09-2018، على الساعة: 14:58، عبر الموقع الالكتروني التالي: https://www.echoroukonline.com

4- إحصاءات الأشخاص المحكوم عليهم بالإدانة من الرجال والنساء في قضايا الحيازة والاستهلاك والتهريب وصور التعامل الأخرى وانتداب وعلاج المدمنين من 2012 إلى 2018، الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح الديوان، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، عبر الموقع: https://onlcdt.mjustice.dz

بتغيرات جسدية ونفسية تفرزها عدة أمراض وضعف ووهن لقوى الفرد، فهذه المراحل العمرية المختلفة قد تشكل مصدرا للإجرام[1].

إن الباحثين في علم الإجرام قد قسموا عمر الإنسان إلى أربعة مراحل وبينوا صلتها بالإجرام، تتمثل الأولى في الطفولة التي تمتد من فترة الميلاد إلى غاية فترة البلوغ تمتاز بأنها مرحلة يكون فيها الطفل شخصيته، يحتاج فيها إلى توجيه طاقته البدنية الزائدة إلى أنشطة تنفعه وتبعده عن مسار الانحراف والجريمة، وهي مرحلة تسمى بمرحلة الطهر والنقاء لقلة حجم الجرائم فيها لطبيعة الطفل البيولوجية وضيق علاقاته الاجتماعية[2]، وتتمثل المرحلة الثانية في المراهقة التي يمتد البلوغ فيها إلى الثامنة عشرة، تمتاز بأنها المرحلة التي يبدأ فيها الفرد الإجرام ويتطور مع ارتفاع سنه خاصة مع التغيرات الفيزيولوجية، وإفرازات الغدة الدرقية والطاقة الزائدة، ونمو ملكة التخيل وحب المغامرة والتقليد وضعف المقدرة على كبح جماح النفس، هذه التغيرات تقوده إلى طريق الانحراف وانتهاج سلوكات غير سوية تجعله يعيش في عالم غير عالمه، إلا أن الدراسات تبين أن هذه المرحلة أقل إجراما من مرحلة النضج نظرا لسهولة احتواء أي انحراف من طرف الأسرة أو المدرسة من خلال التنشئة الاجتماعية والبيئة المحيطة بالفرد المراهق[3]، وتتمثل المرحلة الثالثة في النضج والتي تمتد من سن الثامنة عشر إلى سن الخمسين، وهي تشمل أخطر مرحلة في نظر علماء الإجرام بالنسبة لعمر الإنسان لتجذر الإجرام نظرا للظروف الخارجية المحيطة به، وهي تنقسم إلى نوعين نضج مبكر ونضج حقيقي، فالأول يمتد من سن الثامنة عشر إلى الخامس والعشرين، والثاني يمتد من الخامس والعشرين إلى الخمسين، أما المرحلة الرابعة في تتمثل في الشيخوخة التي تمتد من الخمسين إلى نهاية العمر، وتوصف بأنها من المراحل الأقل خطورة وتأثيرا على الظاهرة الإجرامية [4].

إن الصلة بين المراحل العمرية للفرد وتعاطي المخدرات أو مختلف التعاملات غير المشرعة فيها تبينها مختلف الدراسات والأبحاث التي أبرزت أن أهم مرحلة عمرية تتمثل في مرحلة المراهقة لتميزها بخصوبتها لما يتسم به المراهق من سرعة انفعال وتقلب وجداني وعقلي وانبهار بالجديد، يحتاج إلى من يصغي إليه ويشجعه، فإن فشل المراهق في محاكاة رفقائه في مهاراتهم وقدراتهم، ولم يجد من يأخذ بيده فإنه سيغالي

1- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص147.

2- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص106.

3- رغدة رشيم، سيكولوجية المراهقة، الطبعة الأولى، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009، ص23 وما يليها.

4- عبد الرحمن أبو توتة، مرجع سابق، ص 210 وما يليها.

في الظهور الذي يدفعه إلى المخدرات، وخاصة جرائم تعاطي واستهلاك المخدرات [1]، كما أن الجرائم الأخرى كالمتاجرة والجلب للمواد المخدرة ترتبط بمرحلة النضج الحقيقي لتطلب ارتكاب هذه الجرائم نوعا من الخبرة لكي لا يكون فريسة سهلة للقبض والعقاب[2] .

ومما لاشك فيه أن سلوك الإدمان لدى الأطفال الصغار والمراهقين، يختلف عن سلوك الإدمان لدى المدمنين الكبار في مرحلة النضج والرجولة ما بين 30 و50 سنة، وهذه الفروق في السلوك الإدماني للمخدرات غالبا ما ترجع إلى طبيعة مرحلة كل طفل أو مراهق، أو شاب ناضج، والعوامل المؤدية إلى سلوك الإدمان، ونوعية المادة المخدرة وشدة عادة الإدمان، وما يصاحبه سلوك الإدمان من مشاعر وأفكار، إذ تشير بعض الدراسات النفسية إلى التمييز بين الفروق الفردية بين السلوك في الإدمان لدى الصغار ولدى الكبار، فيمتاز سلوك الإدمان لدى الصغار والمراهقين بأنه عادة تكون غير قوية وغير ثابتة يسهل التخلص منها أو علاجها، والتعاطي يكون على فترات متقطعة وفي مناسبات محددة، كما يكتفي المدمن الصغير المراهق بمادة واحدة، والدافعية نحو السلوك على إدمان المخدرات تكون ضعيفة ومتذبذبة، ويقدم مبررات واهية وطفيلية حول أسباب مشكلته، وقلما يصحب الحالة مرض عضوي أو مرض أو أعراض سيكوباتية، ويكون احتمال الانتكاس بعد العلاج قليل، وأعراض سحب المادة تكون أقل شدة وأقل إيلاما والتحمل الفسيولوجي يكون ضعيفا، ويتقبل النصح والإرشاد والعلاج، ويستجيب للعقوبة ويستفيد من التشجيع، بينما السلوك الادماني للمخدرات لدى الكبار يختلف عن سابقه ويمتاز بأن تكون عادة الإدمان قوية ومزمنة، والتعاطي يكون بشكل مستمر أو متكرر، ولأنواع مختلفة للمخدرات في وقت واحد أو أوقات مختلفة، وتكون الدافعية نحو سلوك الإدمان قوية يصحبها عنف ولامبالاة بالقيم والأخلاق، يتصف بأنه منكر ومكذب بأن لديه مشكلة، ويسبب له هذا السلوك أمراض في الكبد والقلب والايدز والاضطرابات العقلية، وتظهر عليه أعراض السيكوباتية، ويصاب بالانتكاسة بعد العلاج، وتكون أعراض سحب المادة شديدة ومؤلمة، ولا يتقبل النصح والإرشاد، ولا يستفيد من العقوبة ولا السجن[3].

وبينت الدراسات المختلفة أن بدايات التعاطي تكون في مرحلة المراهقة وفي سن مبكرة، وهذا ما أقرته الإحصاءات التي قدمتها القوات المسلحة النرويجية لسنة 1975 فيما يتعلق بتعاطي المخدرات أين وجدت نسبة 50 % من المتعاطين قد بدأوا التعاطي قبل سن 15 سنة، ودراسة أمريكية بينت أنه ما يقارب

1- فاطمة العرفي، وليلى إبراهيم العدواني، مرجع سابق، ص53، 54.

2- عبد الله عبد الغني، مرجع سابق، ص322.

3- فيصل محمد خير الزراد، مرجع سابق، ص 327 وما يليها.

25 % من تلاميذ المدارس التي تتراوح أعمارهم بين 13 و17 سنة يتعاطون المخدرات، ودراسة أسترالية وفلبينية بينت كذلك أن نسبة 20 %من التلاميذ البالغين سن 13 إلى 17 يتعاطون المخدرات[1].

إن المدى العمري للمدمنين المنتدبين للعلاج في الجزائر لسنة 2014 يبين وجود 451 مدمن منهم لم يتجاوزوا سن 15 سنة، و3.728 مدمن تتراوح أعمارهم ما بين 16-25 سنة، و3.883 مدمن وبنسبة 38,07 % للفئة الأكثر التي تتراوح أعمارهم بين 26- 35 سنة، و2.137 مدمن للفئة البالغة من العمر أزيد من 35 سنة[2]، كما بينت إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها لسنة 2018 أنه فيما يخص الأشخاص البالغين من العمر بين 18-25 سنة أنهم أكثر نسبة تقوم بحيازة واستهلاك المخدرات بنسبة 43,15%، وأن المرحلة العمرية بين 26-35 سنة هي المرحلة الخطرة والأعلى نسبة في تعامل أصحابها في التهريب والتعاملات غير المشروعة المتمثلة في البيع والشراء بنسبة 43,68%، كما بينت الإحصاءات أن الفترة العمرية من 26-35 سنة هي أكثر نسبة تعالج من تبعات الإدمان لسنة 2018 بنسبة تقدر بـ 41. 38 % [3]، ويلاحظ في هذا الإطار أن الفترة العمرية الأكثر تعرضا لخطر المخدرات حسب إحصاءات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في الجزائر من السنوات 2012 إلى 2018 هي الممتدة من 26- 35 سنة.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية لانتشار المخدرات:

لقد تعددت عوامل انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية الخارجية تعاطيا واستعمالا غير مشروع، وتنوعت بين عوامل دولية عابرة للأوطان وللحدود الإقليمية للدول، وبين عوامل بيئية ترتبط بالمحيط القريب للفرد في شتى المجالات المتعددة، وسيتم تبيان ذلك فيما يلي:

أولا: العوامل الدولية لانتشار المخدرات: وهي تشمل ما يلي:

1- محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، مرجع سابق، ص201.

2- تقرير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها لسنة 2014، عبر الموقع الالكتروني التالي : https://onlcdt.mjustice.dz

3- أنظر حصيلة 2018 بالنسبة للأشخاص المحكوم عليهم بالإدانة في قضايا الحيازة والاستهلاك والتهريب، والمعالجين من الإدمان حسب المراحل العمرية، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، عبر الموقع التالي: https://onlcdt.mjustice.dz

أ- العوامل التشريعية الدولية :

إن من أهم الأسباب القانونية الدولية التي ساهمت في انتشار المخدرات هو تباطؤ العديد من الدول في المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمواجهة المخدرات[1]، فالتعامل بالمخدرات ينتعش في الدول التي لم تصادق على مختلف الاتفاقيات الدولة التي تكافح المخدرات، فهؤلاء المجرمون ينتهزون فرصة عدم إخضاع تلك الدول للمواد المخدرة للحضر والتجريم على اعتبار أنها لم تنضم إلى تلك الاتفاقيات الدولية التي تحضر هذه المواد المخدرة ضمن جداول محددة ، فهذه الدول تبقى جداولها خالية من أي مواد مخدرة مجرمة، وهو ما يستغله تجار المخدرات باعتبارهم يفلتون من العقاب ولا يعرضون على المساءلة الجزائية خاصة وأنها مواد مشروعة لم تجرم بعد، ولهذا وجب على جميع دول العالم دون استثناء المصادقة على كافة الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات [2]، وسد كل الفجوات القانونية التي تواجهها أجهزة المكافحة الدولية، وعلى الدول التي تبني اقتصادها على تجارة المخدرات أن تضحي بمصالحها الاقتصادية والسياسية لإنجاح مكافحة المخدرات دوليا.

كما يعد عدم توحيد السياسة العقابية لمكافحة المخدرات من الأسباب الدولية القانونية التي تساهم في انتشار المخدرات، فتباين التشريعات واختلافها من دولة لأخرى يسهل ويساعد المجرمين الممتهنين للتعامل وتجارة وترويج المخدرات الذين يقوم بدورهم بدراسة عميقة للمناطق والدول من الناحية القانونية والتشريعية والتقنية والعلمية، فهم غالبا ما يختارون المناطق التي تمتاز بالعقوبات المخففة، مثلما هو الحال في التشريع السويسري الذي كان يعاقب على الاستهلاك الشخصي بثلاثة أشهر، ولم يكن يحدد كمية الاستهلاك، وهو ما كان يساعد المهربين والمتاجرين على اتخاذ الاستهلاك الشخصي وسيلة للإفلات من العقوبة الطويلة والمشددة[3]، كما قرر البرلمان السويسري في 2012 عدم تقديم الشخص

1- وللعلم فإن العديد من الدول لم تصادق على اتفاقيات مشتركة في إطار الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات فقد وصل عدد أطراف الدول التي تسعى جاهدة إلى مكافحة المخدرات إلى أزيد من 124 دولة سنة 2018، وهذا ما= =يعني وجود أزيد من 72 دولة خارج الرقابة الدولية على المخدرات، وهو ما تبين من خلال اجتماع العمل العالمي بشأن مشكلة المخدرات المنعقد في الدورة 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة، أنظر الموقع الإلكتروني:news.un.org

2- سواء تعلق الأمر بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، والاتفاقية الخاصة بالمؤثرات العقلية المبرمة لسنة 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات لسنة 1988.

3- COROZ.B, **" l'expérience d'une nouvelle loi sur les stupéfiants "**, **R.I.C.P,** n 4,1975, P332

البالغ للقضاء إذا ما قبض في حيازته كمية من الحشيش لا تزيد عن 10 غرامات ولكنه يعاقب بغرامة مالية[1].

ويمثل الفساد الإداري والمالي لرجال السلطة من الأسباب التي تسهم في انتشار المخدرات من خلال تواطء بعض القائمين بمهام المكافحة مع بارونات التهريب والمتاجرة في المخدرات، مقابل الحصول على مبالغ وأموال غير مشروعة طائلة، إذ يرجع سبب فساد تلك الأجهزة الأجور المتدنية غير الكافية لسد الحاجيات اليومية والضرورية ، والإغراءات المستمرة لبارونات المخدرات التي لا تجعل منهم موظفين لدى الدولة وإنما موظفين لصالح مهربي المخدرات، وقد شمل هذا الفساد أعلى هرم في السلطة وكل من قطاع الجمارك والقضاء[2]، وحتى رجال الشرطة المفترض فيهم المكافحة والمواجهة لانتشار المخدرات[3].

وقد ساهم التطور العلمي السريع في عدم تعرف رجال مكافحة المخدرات على المواد المخدرة، وهو ما أدى إلى انتشارها واتساع دائرة التعامل فيها، خاصة مع نقص الأطر القانونية لمكافحة هذه الأنواع الجديدة والمستحدثة، وهذا ما يعتبره بارونات المخدرات فضاء خصبا لممارساتهم غير المشروعة ، إذ توجب أن يخضع رجال مكافحة المخدرات لدورات تدريبية في علم الكيمياء للتعرف على الأنواع المستحضرة والمشكلة للمخدرات والاستفادة من تجارب الدول والمشاركة في الدورات التدريبية المخصصة لهذا الشأن[4].

1- لويجي جوريو، سوق المخدرات استهلاك القنب في سويسرا بين الحظر والتغاضي، مقال منشور في وحدات الإنتاج التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية"SWISSINFO.CH"، سويسرا، الصادر 22- 07- 2012، أطلع عليه بتاريخ 25-09-2019، على الساعة: 12:13، عبر الموقع الإلكتروني التالي:www.swissinfo.ch

2- سمير محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص86 وما يليها.

3- مصطفى ق، قضية البارون"تيايا" تطيح بـ09 أعوان شرطة من بينهم ضابط بوهران، مقال منشور في مجلة النهار أونلاين، الجزائر، الصادر بتاريخ 24-07-2018، أطلع عليه بتاريخ 03-09-2018 ، على الساعة 12:36، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.ennaharonline.com/?p=470169

4- وللعلم فإن التطور العلمي قد أفرز أنواعا جديدة وحديثة للمخدرات تسبب الوفاة لا تدخل ضمن الجداول المحددة قانونا مثل الكريستال ميث(الشبو)، وقطرة الميدرابيد، ومخدر الاستروكس، مخدر الفلاكا، وحبة الفيل الأزرق، والمخدرات الرقمية. أنظر في ذلك: المقال المعنون بـ: "أخطر 5 مخدرات حديثة تسبب الوفاة لا يعرفها أحد"، مستشفى الأمل للطب النفسي وعلاج الإدمان، مصر، أطلع عليه بتاريخ 18-07-2018، على الساعة 10:46، منشور عبر الموقع الالكتروني التالي: https://www.hopeeg.com/blog/show/modern-drugs

ب- العوامل الدولية المهيئة لتداول المخدرات:

إن التفاوت الكبير في الأسعار بين مناطق الإنتاج والعبور والاستهلاك يعد من العوامل المساهمة والمهيئة لتداول المخدرات ومن الأسباب المشجعة لازدياد حجم الظاهرة، فقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت بكندا عن التفاوت الكبير بين أسعار المواد المخدرة بين المناطق المختلفة للإنتاج والترويج والاستهلاك، وقد بينت أن فئة منتجي المواد المخدرة تعد من الفئات التي لا تستفيد من الأرباح مقارنة مع فئة المهربين والمروجين، نظرا للمخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها جراء توصيلها والتعامل فيها[1].

كما أن وفرة المواد المخدرة بسبب الزراعات غير المشروعة للنباتات المخدرة هي الأخرى تعد من بين الأسباب المهيئة لتداول المخدرات، إذ أصبحت في الوقت الحاضر المساحات المزروعة للمواد المخدرة ذات الاستعمال غير المشروع أكثر بكثير من المساحات المزروعة ذات الاستعمال الطبي والعلمي والعلاجي، وتعد الأرباح المحصل عليها من زراعة هذه المواد المخدرة من العوامل الأساسية في التوجه نحو زراعتها والعزوف عن الزراعات الأخرى الغذائية والمشروعة[2]، مثلما هو حاصل بالمغرب التي تقوم بتصدير منتجاتها إلى الجزائر لإنعاش اقتصادي المتأتي من الزراعات غير المشروعة للمخدرات.

1- حسب الدراسة التي أنجزت في كندا فإن إنتاج كيلو واحد من الهروين يحتاج إلى 10 كيلو من الأفيون الخام ، ويبلغ ثمن الكمية من الخام في منطقة الإنتاج مابين 500 إلى 800 دولار كندي، وبعد تحويله الى هروين يباع في مناطق التصنيع بحوالي 5000 دولار كندي، وبعد تهريبه الى كندا يباع بالجملة بحوالي 75000 دولار كندي، ويباع بالتجزئة من قبل الموزعين الذين يقومون بإضافة مواد مغشوشة تقلل من نقاء المادة بحوالي بحوالي 12000.000 دولار كندي، وهو نفس التفاوت الكبير في الأسعار المقرر في مصر، إذ بلغ ثمن كيلو الحشيش عند المهربين بـ30 ألف جنيه وعند المروجين ب 60 ألف ويصل إلى المستهلك ب120 ألف، مصطفى المليجي، تحقيق حول سوق المخدرات تحت الحصار ، سعر الترامادول تضاعف ب70 مرة ، مقال منشور في مجلة الأهرام المصرية، مصر، الصادر بتاريخ 09 -04- 2019، أطلع عليه بتاريخ 25-06-2019، على الساعة: 12:28، عبر الموقع الالكتروني التالي:www.ahram.org

2- وتعد المغرب من أولى الدول في زراعة القنب بمساحة مقدرة في مدى 10 من 2009 إلى 2019 بحوالي 50 ألف هكتار بعدما كانت تقدر بحوالي 134 ألف هكتار سنة 2003، وهذا ما بينته الإحصاءات الصادرة من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، أمال كنين، خريطة زراعة إنتاج الأطنان من القنب الهندي شمال المغرب، مقال منشور الجريدة الإلكترونية هسبريس، المغرب، الصادر بتاريخ 17-01-2019، أطلع عليه بتاريخ 20- 03- 2019، على الساعة: 19:12، عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.hespress.com، كما تعد لبنان هي الأخرى من الدول المصدرة لمادة الحشيش في الأسواق العالمية خاصة المزروعة في منطقة البقاع، وهذا الانتعاش في الزراعة غير المشروعة للمخدرات جعل المزارعين يقلعون أشجار التفاح ويستبدلونها بزراعة القنب الهندي نظرا للأرباح التي توفرها لهم وتشجيع الدولة لهم، محمد فتحي عيد، ورياض هاشم، تجارة الهيروين والكوكايين في مصر والعالم، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، ص06.

وتمثل الهجرة الداخلية والخارجية من الأسباب المهيئة لتداول المخدرات، سواء كانت بسبب تحسين الظروف المعيشية أو طلب العلم أو بسبب الحروب أو الظروف السياسية، إذ أن الهجرة قد تجعل صاحبها غير قادرا على التكيف مع البيئة الجديدة بسبب الاختلافات المعيشية والحضارية المختلفة، وهو ما يسبب له تصارعا داخليا بين القيم الموروثة والقيم الجديدة، ففي حالة فشله في إحقاق التوازن بينهما ، فسوف يلجأ إلى الانحراف وإتباع سبيل المخدرات لكي يثبت ذاته في مجتمع يعتبره غريبا عنه[1].

وتعد السياحة هي الأخرى سلاحا ذو حدين، فبقدر ما لها من دور ايجابي يتمثل في الاتصال بين الشعوب والحضارات والاستفادة من الخبرات واعتبارها مصدرا لمداخيل الدول[2]، فإن لها مقابل ذلك دورا سلبيا يتمثل في اكتساب تصرفات سيئة لبعض فئات الشباب بالخصوص أهمها استهلاك المخدرات بأنواعها والاتجار بها وترويجها، كما أن بعض السواح يقومون بتهريب المخدرات لتغطية تكاليف الرحلة السياحية، والبعض الآخر يختار المناطق السياحية التي تنتج فيها أنواع معينة من المخدرات بقصد استهلاكها وجلب معه كميات معتبرة [3].

ج- العوامل الدولية المساعدة على تسيير وتنظيم شبكات المخدرات:

من أهم الأسباب الدولية التي تساعد على تسيير وتنظيم الجماعات الإجرامية المختصة في مجال المخدرات، التقدم التكنولوجي الذي شهده العصر الحالي في مجال المواصلات، الذي قد أثر في زيادة حجم التعامل والاتجار غير المشرع في المخدرات، فهذا التقدم التكنولوجي جعل من ظاهرة المخدرات تتجاوز الطابع المحلي داخل الدولة الواحدة، سيما أن سرعة الاتصال بين الدول والشعوب جعلت التعامل فيها لا تعترف بالحدود المرسومة بين الدول، وقربت بذلك المسافات بينها، وهو ما رسم حدودا جديدة

1- فرج أحمد فرج، المخدرات كعامل معوق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تعاطيا واتجارا، مداخلة مقدمة في المؤتمر الإقليمي السادس للمخدرات، السعودية، الرياض، السعودية، المنظم من طرف المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، في الفترة الممتدة من 09 إلى 14 نوفمبر 1974، ص142.

2- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، الجزائر، جامعة سطيف فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2011-2012، ص13 وص36 وما يليها.

3- أحمد أبو زيد، الهجرة الخارجية والداخلية وتأثيرها على مشكلة المخدرات تعاطيا واتجارا، مداخلة مقدمة في المؤتمر الإقليمي السادس حول المخدرات، السعودية، الرياض، المنظم من طرف المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، في الفترة الممتدة من 09 إلى 14 نوفمبر 1974، ص154.

للدول بين منتجة ومصدرة ومستهلكة ومصنعة[1]، وقد ساعد هذا التقدم التكنولوجي الرهيب في مجال المواصلات على إفلات المجرمين من العقاب، كاستخدام الطائرات الخاصة في عمليات التهريب ونقل شحنات المخدرات الكبيرة عبر مناطق الحدود بين الدول وإلقائها في مناطق معروفة [2].

كما تعد المافيا[3] من العوامل الدولية المساعدة في تسيير وتنظيم الجماعات الإجرامية المختصة في المخدرات التي تساهم في انتشار التعامل غير المشروع فيها، إذ يعد القرن التاسع عشر مهدا أوليا لاتساع نطاق المافيا في مجال المخدرات، إذ أصبحت مجتمعا قائما على الجريمة لا يحترم أي شكل من أشكال السلطة، وهو التاريخ الذي جعل من المافيا الجديدة تتعامل في نطاق واسع والذي جعلها تطور من حركتها الاقتصادية لجني قدر كبير من الأرباح في أسواق باليرمو الداخلية عبر تهريب المخدرات إلى خارجها، وهو الأمر الذي كان يتنافى مع قواعد وأعراف المافيا الأم التي حرمت ومنعت منذ البداية التعامل والاتجار في المخدرات، إلا أن هذا الأخير تحول لاحقا إلى مورد أساسي من موارد عائدات المافيا داخل صقلية وخارجها[4]، ومع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وخاصة بعد قيام الحرب العالمية الأولى التي شجعت تلك العصابات إلى التوجه نحو أمريكا، أين توسعوا في تجارة المخدرات إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها[5]، إذ ساهمت المافيا العالمية في زيادة حجم انتشار التعامل غير المشروع في المخدرات على الصعيد الدولي وهو ما ساهم في ظهور الإجرام المنظم في هذا الشأن الذي اتسم بالتنظيم الهيكلي المحكم والتسيير المنظم لمجمل العصابة أينما كان موقعها،

1- منتصر محمد عبد الحميد محمد عويضة، مرجع سابق، ص "هـ".

2- وفي دراسة لإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية فقد تبين أن عمليات التهريب بواسطة الإلقاء من الطائرات قد بلغت 109 حالة خلال فترة الدراسة البالغة 28 شهرا، علي أحمد راغب، مناطق زراعة وإنتاج المخدرات عالميا، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014، ص47.

3- إن كلمة مافيا ترجع إلى كلمة "mafiusu" باللهجة السيسيلية والتي بدورها تعود إلى كلمة عربية مهياص التي تعني أن صاحبها عدواني وعنيف ومتشدق، وأنه شخص مرفوض، وحسب الرواية الشعبية فإن التفسير الأكثر شيوعا يرجح تاريخ كلمة مافيا إلى القرن 13 مع الغزو الفرنسي لأراضي صقلية عام 1282، إذ تكونت في هذه الجزيرة منظمة سرية لمكافحة الغزاة الفرنسيين كان شعارها MORTE ALLA FRANCIA ITALIA ANELA ويعني (موت الفرنسيين هو صرخة إيطاليا) فجاءت كلمة (مافيا :MAFIA) والتي تكونت من أول كلمات الشعار السابق، أنظر في ذلك الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org

4- ممدوح الزوبي، عصابات المافيا جرائمها وتاريخ زعمائها، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار الرشيد، 1996، ص31.

5- هدى الفضلي، "المافيا دولة الجريمة"، مقال منشور في المجلة العربية، السعودية، العدد514، الصادرة بتاريخ 19-02-2015، أطلع عليه بتاريخ 12-09-2018، على الساعة: 17:56، عبر الرابط الإلكتروني التالي:http://www.arabicmagazine.com

وسرية التعامل، والمعاملة غير المشروعة في المخدرات في نطاق واسع عابر للحدود الوطنية للدول، مستفيدين في ذلك من التطور السريع في مجال العولمة والرقمنة والاتصالات التي أثرت على عولمة الجريمة بالشكل العابر للقارات[1] .

ويعد التعامل غير المشروع في المخدرات مصدرا أساسيا لتمويل الإرهاب وسببا دوليا مساعدا لتسيير وتنظيم الجماعات الإرهابية في مختلف دول العالم، ومن بين الأسباب المساعدة على وجود التكامل بين التعامل بالمخدرات والإرهاب وجودهما في نفس النطاق الجغرافي الذي يعزز التعاون بين المتاجرين والإرهابيين سواء على مدى طويل أو قصير، وإنشاء بعض الدول للجماعات الإرهابية ممولة بأموال غير مشروعة ناتجة عن التعامل بالمخدرات لزعزعة الاستقرار السياسي لبعض الدول[2]، مثلما كان عليه الحال في دولة كولومبيا أين كانت هناك علاقة وطيدة بين الإرهابيين والمتمردين وتجار المخدرات في نهاية السبعينات أين عرف آنذاك بإرهاب المخدرات[3]، والذي انتشر هو الآخر في الجزائر ودول مجاورة لها[4].

ثانيا: العوامل البيئية متعددة الجوانب لانتشار المخدرات: وتتمثل فيما يلي:

أ-الأسباب الاجتماعية:

إن الأسباب الاجتماعية ترتبط بالظروف التي تحيط بفرد معين دون سواه من ولادته إلى مجمل حياته، وتتعلق بتفاعله مع أشخاص آخرين، يختلط معهم اختلاطا وثيقا يجعله يكتسب منهم أفكارهم وسلوكاتهم، وهو الأمر الذي يتعلق بالأسرة وزملاء المدرسة والأصدقاء.

وتعد الأسرة الخلية المفروضة الأولى التي يبدأ فيها الفرد حياته ويقضي فيها معظم وقته، وهي الوسط الوحيد الذي لا يملك فيه خيارا ، أول لبنة أو مؤسسة تحتضن الطفل من لحظة رؤيته نور الحياة وهي الجماعة التي تؤثر عليه وتجعله مهيأ للصقل والتربية كيفما شاءت، ولها دور حاسم في تكوين شخصية

1- حميد ياسر الياسري، "**ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في جغرافية السياسة**"، **مجلة البحوث الجغرافية**، العراق، جامعة الكوفة، كلية التربية، العدد 21، ص256.

2- عبد الفتاح سعد منصور، النظرية العامة للإرهاب" دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، مصر، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2011، ص271، ص274.

3- وللعلم فإن أول من أطلق تسمية إرهاب المخدرات هو رئيس البيرو " فرناندو بيلاوندي تيري" سنة 1983 أثناء محاولات تجار المخدرات التأثير على السياسات الجزائية للدولة أو المجتمع من خلال استعمال العنف والإرهاب وإعاقة تنفيذ قوانين مكافحة المخدرات بواسطة التهديد والعنف المنتظم، محمد فتحي عيد، الإرهاب والمخدرات، السعودية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005، ص188.

4- عبد النوري صالح، وضع المخدرات والإدمان وسياسة مكافحتها، مرجع سابق، ص10.

الفرد وتوجيه سلوكه وتحديد مستقبله[1]، وهي تعد جماعة من نوع خاص يرتبط أفرادها بعلاقة الشعور الواحد الأليف المترابط والتعاون والمساعدة المتبادلة[2]، فعدم استقرار هذه اللبنة ينتهي بتفككها بشتى الطرق[3]، وهو ما يدفع بالأطفال إلى الخروج والهروب عن إطار الأسرة لاعتبارها بيئة مضطربة غير مستقرة، يبحثون عن الإشباع العاطفي الذين يجدونه عند رفقاء السوء الذين يقودونهم نحو الجريمة بصفة عامة وإلى التعاطي والإدمان على المخدرات على وجه الخصوص[4]، إذ بينت العديد من الدراسات أنه كلما كانت العلاقة بين الأبناء والوالدين غير صلبة وتعاني من الوهن والفتور كلما ارتفعت نسبة تعاطي المخدرات لديهم[5]، وبالإضافة إلى عامل التفكك الأسري، فالتغيرات السريعة في نمط الحياة انعكست على حياة الأطفال خاصة خروج المرأة للعمل وغياب الضبط الاجتماعي الوالدي يؤدي بالأبناء إلى تعاطي المخدرات[6]، كما أن عدم استقامة أحد الوالدين أو كلاهما وتعاطيهما للمخدرات يعد من الأسباب الرئيسية لانحراف الأبناء والسير بنفس المنهاج وهذا ما بينته الدراسات العلمية في هذا الشأن[7].

كما يعتبر مجتمع الأصدقاء المجتمع المختار للفرد، أين تنشأ علاقات بين الأطفال والمراهقين من نفس السن بحكم الرفقة في المدرسة أو العمل، وهذا المجتمع الثاني يوفر لهم إشباع الحاجيات ويحقق لهم المغامرات التي عجزوا عن تحقيقها في داخل الأسرة كمجتمع أول مفروض، فمجتمع الأصدقاء يعد فضاء مناسبا لحدوث التفاعل الاجتماعي، يتم فيه التأثير المتبادل بين الأصدقاء إذ يؤثر كل طرف على الآخر

1- إبراهيم طوماش، **تأثير الأسرة بين الدفع والمنع في قضايا المخدرات" من منظور علمي الإجرام والوقاية"**، مرجع سابق، ص141.

2- علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص26.

3- وذلك من خلال انحلال الروابط الأسرية سواء بين الرجل والمرأة أو بين الوالدين والأبناء، ويكون ذلك إما للتفكك المادي الراجع إلى الموت أو الطلاق أو الانفصال، أو التفكك المعنوي الراجع إلى الشقاق وعدم التوافق اللذان يولدان النزاع والكراهية ويؤثران على تماسك الأسرة، سمير فارح، مرجع سابق، ص16.

4- محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، مرجع سابق، ص221.

5- أنظر الدراسة التي قام بها عدلي محمود السمري والتي حصل من خلالها على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع حول سوء استخدام المخدرات، وكذا مصطفى سويف اللذان بينا العلاقة بين التفكك والإدمان على المخدرات، مصطفى سويف، مرجع سابق، ص88.

6- حسن سامية الساعاتي، النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية السادسة حول الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى، السعودية، الرياض، المنشور في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1986، ص110.

7- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص169، ص170، وعبد الرحمن أبو توتة، مرجع سابق، ص192.

بسلوكه مما يؤثر على تكوين شخصيتهم، فإذا كان سلوك مجتمع الأصدقاء يتميز بالانضباط وسيادة القيم الاجتماعية الحميدة فهم بذلك قد أمنوا من خطر الانحراف[1]، أما إذا كان سلوكهم يتميز بالانحراف ووجود قائد لتلك الجماعة يقودهم ويوجههم إلى الانحراف والدخول في منعرج المخدرات[2]، فهو بذلك يؤدي إلى انقياد الطفل خوفا من العقوبة المتمثلة في النبذ والحرمان من الجماعة، وهو ما يجعله يحرص على الالتزام بسلوك مجتمع الأصدقاء مما يجعله تحت سيطرتهم التي تصبح أقوى من سيطرة الأسرة، وهو ما يجعل هذه الجماعة تهيء وسائل إشباع الرغبات في المغامرة وتخطي الحدود والضوابط الأسرية والتوجه نحو الجريمة والدخول في عالم المخدرات[3]، كما أن الأصدقاء والرفقاء الذين يرتبطون ببعضهم وجدانيا لهم تأثير قوي وخطير على بعضهم خاصة إن كانوا منحرفين، فالفرد إذا امتاز بضعف الشخصية وعدم معرفته لخطورة المخدرات وعاشر المدمنين ورفقاء السوء أصبح منهم[4]، وتؤكد الدراسات أن مجتمع الأصدقاء يعد المصدر الأساس لمنح المعلومات عن كل ما يتعلق بالمخدرات سواء بالرؤية أو السماع أو التعاطي[5].

ب-العوامل الاقتصادية:

إن الجانب الاقتصادي له تأثير على الظاهرة الإجرامية[6]، فهو من ضمن الأسباب الأساسية في دخول الفرد عالم الجريمة بصفة عامة[7]، وتعاطي والإدمان على المخدرات بصفة خاصة، إذ يلعب الفقر سببا

1- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص261.

2- علي أحمد خضر المعماري، وأحمد عبد العزيز الهسنياني، دراسات في علم الإجرام، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012، ص97.

3- علي محمد جعفر، علم الإجرام والعقاب" دراسة تحليلية لظاهرة الإجرام والسياسة العقابية في التشريع الليبي والمقارن"، لبنان، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص78.

4- ناصر الدين زبدي" **دراسة تحليلية لعوامل الإدمان في الوسط المدرسي**"، **مجلة المرشد**، جامعة الجزائر 02، العدد01، 2011، ص31.

5- أنظر في ذلك الدراسة التي قام بها في هذا الشأن مصطفى سويف، مرجع سابق، ص93.

6- لقد اختلفت الآراء حول أثر العامل الاقتصادي على الظاهرة الإجرامية بين رأي متطرف يرى بأن العامل الاقتصادي هو السبب الأصلي في ارتكاب السلوك الإجرامي دون غيره، ورأي ينكر دوره إطلاقا، ورأي وسطي يقر بتأثيره مع العوامل الأخرى، فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص191.

7- سيد فتحي أحمد الخولي، "**أثر التغيرات الاقتصادية على الجريمة في المملكة العربية السعودية**"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، السعودية، جدة، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد 14، العدد02، 2000، ص39 وما يليها.

أساسيا في تعاطي المخدرات[1]، ويمثل البيئة الحاضنة للتعامل في المخدرات بسبب الظروف الحياتية القاسية التي يعيشها الفرد الفقير الناتجة عن الفشل القائم في تحقيق التوازن بين رغباته وإمكانياته المحدودة والمنعدمة المتاحة لديه، الأمر الذي يسبب له إحباطا وقلقا دائمين يجعله يذهب إلى سبيل المخدرات، وهو الأمر الذي بينته مختلف الدراسات العلمية التي أجراها العديد من الباحثين في هذا الشأن[2]، ولكن هذا لا يعني أن الفقير هو وحده من يتجه نحو المخدرات، على اعتبار أنها لا تقتصر على العوز والحاجة، لأن الغنى والرفاه يسهمان في انتشار المخدرات، سيما أن الانتعاش الاقتصادي داخل الدولة يسهم في ارتفاع الإنتاج وزيادة العرض وانخفاض الأسعار وبالتالي تحسن مستوى المعيشة وارتفاعها، مما يوفر للفرد معيشة ملائمة تجعل منه شخصا غنيا لا يحتاج إلى المال، وهو الأمر الذي يجعل صاحبه يبحث عن الترفيه والمتعة لإشباع غريزته، فيكون فريسة سهلة في أيدي مجرمي المخدرات، وهو نفس الأمر في حالة الكساد الاقتصادي الذي ينتج عنه ارتفاع الأسعار وانخفاض الطلب الذي يؤثر على القدرة الشرائية ويؤدي بالتالي إلى انخفاض في دخل الفرد، الأمر الذي يجعل كثيرا من المؤسسات في حالة إفلاس، مما يؤثر على العمال الذين يصيبهم الإحباط والقلق الدائم لعدم وجود عمل يسدون به حاجاتهم، وهو ما يجعلهم يلجأون إلى المخدرات[3]، وبالتالي فإن الدول الغنية والفقيرة تتساوى من حيث انتشار آفة المخدرات، والفرق الوحيد بينهما أن الدول الغنية بإمكانها وضع برامج ومؤسسات تتكفل بمعالجة المدمنين وهو ما لا تستطيع فعله الدول الفقيرة للإمكانات الضخمة التي تحتاجها مثل هذه البرامج [4].

1- خلاصة وافية، تقرير المخدرات العالمي لسنة 2016، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، والمتعلق بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعنونة بـ" التزامنا المشترك بالتحدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال"، ص22، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.unodc.org/doc/wdr2016/WDR_2016_ExSum_arabic.pdf

2- أنظر النتائج التي توصل إليها كل من الباحثين Daiعالم الاجتماع في بحثه حول الإدمان على المخدرات بمدينة شيكاغو سنة 1937 والبروفيسور Herbert Blumer في بحثه حول الإدمان بمدينة أوكلاند سنة 1966، محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، مرجع سابق، ص204.

3- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص200 وما يليها.

4- أحمد مجدي حجازي، المخدرات والواقع المصري، مصر، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1994، ص60.

ج-العوامل الثقافيـــة:

تعد الأسباب الثقافية من ضمن الأسباب الخارجية التي لها دور مهم في توجيه السلوك الإجرامي للفرد، والتي تشمل كل العوامل ذات الطابع المعنوي الروحاني التي ارتبطت واستقرت في ضمير المجتمع والمتعلقة أساسا بالقيم والمثل ومدى معرفة الإنسان وتعلمه، ومن أهمها التعليم والإعلام[1].

إن التعليم المقصود بالدراسة ليس التعليم بمفهومه الضيق الذي يعني التلقين بكافة الوسائل الممكنة، المتمثلة في القراءة والكتابة، بل التعليم بالمفهوم الواسع الذي يشمل العناصر السابقة مضاف إليها التهذيب وغرس القيم والمثل العليا في نفس الفرد حتى يستقيم سلوكه[2]، فالدراسات المختلفة بينت بأن التعليم في الدول المتقدمة مثل الدول الأوروبية يأخذ منحى في مفهومه الضيق المرتبط بعملية التلقين وحشو المعلومات، وهو ما يكون سببا في انتشار تعاطي المخدرات[3]، كما بينت بأن التعليم بمفهومه الواسع له دورا إيجابيا ودرعا حصينا على تعاطي المخدرات والإدمان عليها[4].

كما يعد الإعلام من أهم وسائل التثقيف ونقل الأخبار، وهو وسيلة للسيطرة على فكر الجماهير من جهة والتعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ويولها وتوجهاتها من جهة أخرى[5]، إذ تحقق وسائل الإعلام المختلفة كالتلفزيون والإذاعة والصحف والسينما والانترنت في أغلب الأحيان الأهداف المنوطة بها، ولكنها من خلال تحقيقها لتلك الأهداف قد تمرر خطأ أو عمدا موضوعات بذيئة قد يصل مداها إلى التأثير على المتلقي إلى ارتكاب الجريمة بصفة عامة[6]، وتعاطي المخدرات على وجه الخصوص، سيما أن الإعلام الهدام للقيم يصور آثار المخدرات بأسلوب شيق من خلال ربطها بالبهجة والسرور والنشوة ونسيان المشاكل والهموم، وينسب التعامل فيه إلى فئة مجتمعية معينة[7]، وهو الأمر الذي يجعل التأثير

1- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص267.

2- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص181.

3- وهم بذلك قد خالفوا مقولة "فيكتور هيقو" المذكورة في هذا الشأن والتي مفادها أن التعليم إذا تجرد من معاني التهذيب والقيم والمثل العليا ، يكون قد فشل في القيام بدوره الإيجابي وتحقيق غاياته السامية في نفسية المتعلم.

4- بينت الدراسات العملية والميدانية التي أجريت في القاهرة حول نسبة تعاطي مخدر الأفيون كالآتي: نسبة 86 %من الأميين، و11 %من أصحاب المؤهلات المتوسطة، 02 %من أصحاب المؤهلات الجامعية، محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، مرجع سابق، ص212.

5- إسماعيل حلمي، مرجع سابق، ص72.

6- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص185.

7- مثلما يفعل الإعلام الفرنسي بنسب جرائم المخدرات إلى فئة شباب المسلمين خاصة ذو الأصول المغاربية (تونس والجزائر والمغرب)الساكنين بفرنسا، عزام أمين، التكيف الاجتماعي والهوية العربية لدى فئة الشباب من أصول

والاستجابة لسحر المخدرات أكيدا[1]، وهو ما بينته الدراسات الميدانية في هذا الشأن والتي أجريت على عينة من تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات، التي بينت أن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والصحف تعد مصدرا أساسيا للمعلومات المتعلقة بالمخدرات ولها علاقة بتعاطيهم لها[2]، وهو الأمر الذي جعل الكثير من الشباب يسعى إلى تقليد من الفنانين المدمنين على المخدرات[3]، سواء من خلال التلفاز أو الفيديوهات المبرمجة بواسطة استعمال الانترنت، التي أصبحت وسيلة للتعريف بالمخدرات وأنواعها، ووسيلة للتعاطي خاصة مع ظهور المخدرات الرقمية، التي تحمل من برامج وخطط ترتبط بالترويج التكنولوجي للمخدرات الافتراضية وذلك عن طريق شبكات مختصة في صناعة البرامج المدمرة لحياة الإنسان، والتي تستهدف فئة المراهقين خصوصا، إذ تحتوي على مقاطع ونغمات يتم سماعها بكلتا الأذنين، تبث بطريقة غير متوازنة تكون بصوت أعلى في الأذن اليمنى وأقل في الأذن اليسرى، تصل إلى المخ، وتمتاز بمجانيتها وسرعة الوصول إليها ومحاكاتها لأنواع المخدرات الطبيعية [4].

=مغاربية في فرنسا" حين يكون العنف استراتيجيا هوياتية، الفصل السادس، من كتاب للمجموعة من المؤلفين بعنوان " العنف والسياسة في المجتمعات المعاصرة، الجزء الثاني، الثنائية الثقافية والخطاب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، نوفمبر 2017، أنظر عبر الرابط الإلكتروني التالي:www.dohainstitute.org

1- إن الإعلام يؤثر على السلوك ويترك بصمات إيجابية في تعاطي المخدرات، فهو يمس مشاعر الفرد المتلقي وتحرك الأشياء الكامنة في النفس البشرية وتثير الفضول لدى الفرد للتجربة، وهو الأمر الذي يحتاج إلى جهود شاقة ودراسات متخصصة لمواجهة هذا الخطر الإعلامي، إسماعيل حلمي، مرجع سابق، ص105، ص114.

2- مصطفى سويف، مرجع سابق، ص87.

3- هاني عرموش، مرجع سابق، ص310.

4- ليلى ميسوم، "**المخدرات الرقمية ظهور إدمان جديد عبر شبكة الانترنت**"، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العدد21، جوان 2016، ص163 ، ص165، ص166.

المبحث الثاني

آليات الوقاية الأولية لمنع انتشار المخدرات

إن تطور مفهوم السياسة الجزائية المعاصرة أفرز معه ضرورة إدراج أساليب جديدة تشمل الوقاية الأولية من الجريمة، وهي التي تمثل الركيزة الأساسية المستخدمة في تطوير وإيجاد آليات الوقاية الأولية للحيلولة من انتشار المخدرات، من خلال وضع تدابير وإجراءات تتسم بالخصوصية فيما يتلاءم والتغيرات الحاصلة في عالم المخدرات، وإعاقة كافة الدوافع والأسباب والعوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم المخدرات، ومنع احتمالات الخطورة الاجتماعية قبل أن تتحول إلى جرائم مخدرات فعلية، وبالرغم من عدم سن المشرع الجزائي الجزائري لمثل هذه الآليات الوقائية الأولية لمنع المخدرات ضمن القانون رقم 04-18 لصعوبة حصر مفهوم الخطورة الاجتماعية القائم على الاحتمالية، والذي لا يتوافق مع مبدأ الشرعية الموضوعية الذي يوجب فيها النص على الجرائم بدقة وحصر وسائل مجابهتها، فإن المشرع قد أقر عدة وسائل في ظل مهام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

وقد أولت مختلف التشريعات أهمية للوقاية الأولية ومنحت دورا كبيرا لسير وصلاحيات معظم المصالح الوزارية والقطاعية، التي تسهم في منع الآفات الاجتماعية عموما والمخدرات خصوصا، وقد عمل الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها على التنسيق بين مختلف هذه المصالح في الدولة، والتي تسهم في مواجهة الخطورة الاجتماعية بوسائل تحول دون الوقوع في جرائم المخدرات أصلا، والتي يقتصر دورها على التوعية والإرشاد والتوجيه المدروس والمخطط له بطرق علمية، بالإضافة إلى المجهودات المجتمعية القاعدية والمساعدة التي تضفي شمولية وفعالية في الوقاية الأولية بما لا يترك مجالا للعجز والقصور، وسوف نبين هذه الوسائل الوقائية الأولية لمنع وجود المخدرات فيما يلي:

المطلب الأول: دور التربيـة القاعدية في الوقاية الأولية من المخدرات.

المطلب الثاني: دور الوسائل العامـة في الوقاية الأوليـة من المخدرات.

المطلب الأول

دور التربية القاعدية في الوقاية الأولية من المخدرات

إن تحقيق الوقاية الأولية من المخدرات يفرض على المجتمع بكل مكوناته والدولة بكافة مؤسساتها ومصالحها معا ضرورة وضع إستراتيجية فعالة تنطلق من المحيط الأول الذي يتواجد فيه معظم الأفراد، وتهتم بالدور الأسري قبل تكوينها إلى غاية تشكلها لما تمثله من كيان يمنح الفرد تكوينا تربويا وقاعديا

أوليا في المجال البنائي المرتبط بالتنشئة وصقل السلوك السوي الذي يجنبه الوقوع ضحية التعامل في المخدرات والمؤثرات العقلية، ويعزز ذلك وجوب مرافقة الفرد في مختلف المؤسسات التعليمية المختلفة التي يبقى فيها فترات طويلة لاعتبارها ثاني مجتمع بعد الأسرة، فتجعله ينخرط في المجتمع المدني بشتى توجهاته التي تحفز فيه روح الإبداع والمبادرة فتجعله يستثمر من وقته فيما له صلاح وتبعده عن مختلف الآفات الاجتماعية التي في مقدمتها التعاطي أو التعامل غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، ومن هنا سوف نبرز أهم الوسائل القاعدية الخاصة المستخدمة في الوقاية الأولية من المخدرات فيما يلي:

الفرع الأول: دور الأسرة في توفير جو وقائي لبناء الفرد:

إن الأسرة تمثل الحلقة الدفاعية الأولى لحماية أفرادها من الوقوع في آفة المخدرات، فهي بصلاحها تستطيع أن تحقق وقاية إستباقية من المخدرات توفر عليها في المستقبل تكاليف علاجية ومشاكل هي في غنى عنها، إذ يقع عليها أدوار كبيرة قبل تشكيل الأسرة وبعد تشكيلها من قبل جميع أفرادها سواء الوالدين أو الأبناء، وسوف نبين هذا الدور الأصيل والمتميز فيما يلي:

أولا: كيفيات تكوين الأسرة عامل وقائي مهم لبناء الفرد:

إن بناء الأسرة بالكيفيات والطرق السليمة يجنب أفرادها كافة مسارات الانحراف وتعاطي المخدرات، وهو الأمر الذي سنبينه فيما يلي:

أ-التأهيل الأسري الوقائي قبل الزواج:

إن الزواج يعد مشروعا من مشاريع الحياة لا يقوم إلا بتخطيط محكم، ولكي يتخذ الفرد قرار الزواج لا بد من الاستعداد له جيدا لاكتساب دور اجتماعي جديد في حياته المقبلة التي تختلف اختلافا جذريا عن حياة العزوبية، وأن يتأقلم مع معادلة تغير الأدوار الحياتية التي كان فيها بالأمس إبنا، فأصبح زوجا، ثم صار أبا، إذ أن هذا التغير يؤدي إلى اختلاف الأدوار حسب تلك المراحل، فمع مرور الزمن تختلف معه تركيبة الإنسان ونضجه العقلي والفكري، ففي السابق كان زواج الفرد دليلا على أنه أصبح ناضجا، بينما في الوقت الحالي فإنه يتعين على الفرد أن يكون ناضجا لكي يتزوج[1].

1- عبيد علي عطيان آل مظف، وغيداء عبد الله الجويسر، "**دور برامج التأهيل في التوعية بالتخطيط للزواج وبناء الأسرة**"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، السعودية، جدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد21، 2013، ص128، ص129.

ونظرا للمشاكل الأسرية والزوجية المتفشية في وقتنا الحالي من تفكك وطلاق وسوء معاملة والتي تؤثر على الزوجين وعلى أبنائهم وعلى المجتمع كله، توجهت الأنظار إلى ضرورة إتباع إستراتيجية وقائية أولية تقوم على تقديم خدمات اجتماعية في المجال الأسري، عبر برامج إرشادية تحتوي على دورات تدريبية يتم تقديمها للمقبلين على الزواج تحت مسمى **التأهيل للزواج**، الذي يوفر للمقبلين عليه كافة المهارات اللازمة للاستعداد السليم للحياة الزوجية، والتوعية بعناصر التخطيط السليم للزواج قبل الإقبال على هذه الخطوة الكبيرة التي تمثل ميثاقا غليظا، وتغيير كافة الأفكار السلبية اتجاه الزواج وتكوين الأسرة [1].

إن مضمون التوعية التي يجسدها التخطيط للزواج وبناء الأسرة، تشمل توقعات الحياة الزوجية، والتكيف مع ما يحدث عند الانتقال لبيت الزوجية من تغيرات في نمط الحياة وتحمل المسؤوليات المشتركة بين الزوجين، وهو ما يجعل الطريق واضحا للمقبلين على الزواج للتكيف مع النمط الجديد للحياة، فهذا التأهيل الزواجي ينمي العلاقات الشخصية، والثقافة والمهارات الزواجية التي تخفض وتقضي على التفكك وخفض معدلات الطلاق، إذ يتجسد هذا التأهيل الزواجي عبر استخدام برامج تعليمية من خلال المحاضرات والتمارين التدريبية وورشات العمل وعبر أشرطة فيديو وأفلام قصيرة توضيحية التي تنمي العلاقات بين الزوجين وتعيق مسار التفكك الأسري[2].

إن الاعتماد على التأهيل الأسري قبل الزواج يضمن للفرد وقاية أولية من المشاكل الأسرية المستقبلية، ويدخل ضمن الجانب الاستراتيجي للوقاية من المخدرات، سيما أنه من أهم الآثار التي انبثقت من التأهيل الزواجي، توعية الأسر بإخضاع المقبلين للزواج للفحوص الطبية والنفسية، والتي تستند إلى فحوصات مخبرية للكشف عن الأمراض المعدية أو المزمنة الوراثية، وحتى الكشف عن العادات السيئة الإنحرافية كالتدخين والإدمان على المخدرات، وفحوصات سريرية تعتمد على النظر والأجهزة البسيطة، وهي تساهم في حفظ الخطر المتوقع مستقبلا[3]، وتدقق من صلاحياتهم لتحمل المسؤوليات الأسرية والزواجية مستقبلا، وهو الأمر الذي أدى إلى تجنب الكثير من المشاكل المستقبلية[4]، خاصة تلك المتعلقة بالجانب الوراثي

1- وجدان التيجاني، والصديق عباس، "**التأهيل للزواج**"، **مجلة الأمن والحياة،** السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد375، جويلية 2013، ص64.

2- عبيد علي عطيان آل مظف، وغيداء عبد الله الجويسر، المرجع السابق، ص132 وما يليها.

3- منال محمد رمضان هاشم العيني، أثر الأمراض الوراثية على الحياة الزوجية، رسالة ماجستير في الفقه المقارن، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، 2008، ص54.

4- وجدان التيجاني، والصديق عباس، مرجع سابق، ص65.

التي قد تنتقل إلى الأبناء[1]، لاسيما اكتشاف إدمان أحدهما للمواد المخدرة، كما اتبعت بعض الدول، ومنها الجزائر سياسة تشريعية وقائية لضمان استمرار جيد للحياة الأسرية من خلال النص على المادة 07 مكرر من الأمر رقم 05-02 المتعلق بقانون الأسرة[2]، والذي أردفه بمرسوم تنفيذي رقم 06-154 والمتعلق بكيفيات تطبيق أحكام المادة 07 مكرر[3]، أين يشرط وجوب فحص طبي أولي قبل الزواج استكمالا لعقد الزواج، ولكن ما يعاب على الفحص الطبي ضمن المنظومة التشريعية الجزائرية اقتصار الفحص على فحص عيادي شامل وتحليل فصيلة الدم، وأصبح مقتصرا على الفتاة أكثر من الرجل وأصبح مقتصرا على فحص العذرية فقط، وعلى الرغم من إمكانية طلب الطبيب إجراء فحوصات إضافية إلا أنه لم يحصرها ولم يشمل إدمان المخدرات ضمنها، وهذا ما يجب أن يضيفه المشرع لضمان وقاية أولية قبل الزواج، ومعرفة الطرفين ببعضهما في هذا الإطار.

ويتبين من مسألة التأهيل الأسري قبل الزواج أن له دورا وقائيا أوليا كبيرا سواء من حيث تجنب المشاكل الأسرية التي قد تحدث مستقبلا وتؤدي إلى التفكك الذي ينجر عنه إتباع طريق المخدرات من أفراد العائلة الواحدة، إذ يعرف الفحص الطبي القبلي بحالة الشخصين والتي تجنبهم زواج غير ناجح، ويوفر للفرد مخاطبة للأفراد الراغبين في الزواج والإنجاب وتكوين الأسرة، ويساهم في إذكاء وعيهم بالضرر والخطر المستقبلي المحدق الذي يسببه التعامل والتعاطي في المخدرات والإدمان عليها على حياة الأسرة وعلى حياة الجنين وعلى ظروف معيشته في جو منحرف.

ويتضح من خلال ما سبق أن المشرع الجزائري قد أغفل جانبا من التأكيد على التأهيل الزواجي أو الأسري فيما يخص المقبلين على الزواج وإبراز دور الجمعيات والمصالح المختصة في تعزيز الفكر التأهيلي الوقائي قبل الزواج، الذي يضمن الوقاية من المخدرات مسبقا، علما أن قانون الأسرة قد جاء بالفحص الطبي الشمولي الذي لم يعبر عن دور الفحص الطبي في اكتشاف المدمنين والمتعاطين

1- إبراهيم طوماش، **تأثير الأسرة بين الدفع والمنع في قضايا المخدرات" من منظور علمي الإجرام والوقاية"**، مرجع سابق، ص150.

2- الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فيفري2005، المعدل والمتمم للقانون رقم 84-11 المؤرخ في 09 جوان 1984، والمتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة بتاريخ 27 فيفري2005.

3- المرسوم التنفيذي رقم 06-154 المؤرخ في 11 ماي 2006، المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 07 مكرر من القانون 84-11 المؤرخ في 09 جوان 1984، المتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادرة بتاريخ 14 ماي 2006.

للمخدرات الذي يجنب الأسرة مشاكل مستقبلية، وهو الأمر الذي يستدعي من المشرع الجزائري في إطار السياسة الوقائية الأولية للأسرة التدخل العاجل لفرض إنشاء مؤسسات تأهيل زواجي وأسري، وإقرار فحص طبي متخصص في المخدرات لتجنب عوامل الخطر الاجتماعي، وذلك ضمن قانون الوقاية من المخدرات ومكافحته عبر إنشاء فصل مختص بالوقاية الأولية يتضمن مواد تشير إلى هذه البرامج الوقائية.

ب-الدور المشترك للزوجين في توفير الأمن الأسري الوقائي:

يكون للزوجين دور مهم في توفير جو أسري أولي لأبنائهم يوفر لهم وقاية أولية من الوقوع في عالم المخدرات تعاطيا وتعاملا، وذلك من خلال ما يهيئانه من ظروف وعوامل لتوفير أمن أسري يسهم في رعاية الأبناء في كنف جو ملائم، يوفر لهم الأمن والأمان بكل معانيه وأبعاده لحماية الأسرة مستقبلا، من أي اعتداء على حياة أفرادها ومن أي خطرٍ داهم قد يهددهم خاصة آفة المخدرات، وهذا الأمن يجعل الفرد داخل الأسرة يشعر بالاطمئنان المادي والمعنوي[1].

ويقع على عاتق الزوجين رجلا وامرأة في إطار التعاون المشترك توفير أمن داخلي يضمن كافة العناصر والمقومات الضرورية اللازمة لحياة أبنائهم، ويحقق لهم الانسجام العائلي الذي يحفظ الحياة والعلاقة الزوجية، من خلال قدرة الزوجين على التكيف مع الخصائص والمقومات الشخصية لكل منهما وكافة الظروف المحيطة بهما، خاصة في السنة الأولى من الزواج التي تعد من أخطر مراحل الحياة الزوجية، فالزوجان الذكيان اللذان يهدفان إلى تكوين أسرة تتمتع بالترابط يجدان حلولا توافقية قوامها الانسجام والقضاء على مسببات الخصام، ويتجنبان كل ما من شأنه أن يوصلهما إلى الطلاق، فيحققان بذلك السعادة والاطمئنان الأسري لهما وينجبان نسلا سليم الجسم والعقل يترعرعون في جو من المودة والوفاق[2]، إذ يجب على الآباء أن يوفروا جوا عائليا قوامه التفاهم المشترك بينهما، وأن يحلوا كافة الخلافات الزوجية بعيدا عن الأبناء وتجنب تكرار المشاجرات العائلية حتى لا ينفروا الأبناء من البيت العائلي إلى مكان آخر، يجدون فيه ما يعوضهم عن الأمان والسكينة غير المتوفر داخل الأسرة، فيقع على الآباء واجب عدم فتح المجال واسعا لذهاب أبنائهم إلى الشارع مع رفقاء السوء والدخول في عالم

1- عزيز أحمد صالح ناصر الحسني، "**الأمن الأسري - المفاهيم، المقومات، المعوقات، دراسة ميدانية في مدينة صنعاء-**، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، اليمن، جامعة صنعاء الأندلس للعلوم والتقنية، المجلد 15، العدد12، أكتوبر2016، ص171.

2- أكرم نشأت إبراهيم، علم الإجتماع الجنائي، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص67.

المخدرات، لأن الأسرة المتماسكة توفر بيئة وحصنا منيعا ضد الإدمان والتعامل غير المشروع في المخدرات.

ولتعزيز العلاقات الأسرية بين الزوجين يجب تحقيق التكامل والاحترام في الحقوق والواجبات بين الزوجين وعدم تجاوزها، وإعادة تنظيم أساس البيت بما يتماشى وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في ظل التغيرات المجتمعية المعاصرة، من خلال قيام الزوج بحسن المعاشرة والإنفاق والقوامة، وواجب الطاعة الزوجية من الزوجة وتربية الأبناء وإعدادهم إعدادا سويا[1]، في جو يسوده الاحترام المتبادل بصفة دائمة ومستمرة، لكي يجنبهم كافة أنواع المشاكل والتفكك الأسري، ويقيهم هم وأبناءهم الدخول في عالم المخدرات.

كما يقع على عاتق الزوجين توفير مقومات وظروف المعيشة التي تهيئ الجو الملائم لتربية أطفالهم، فقد أقرت المادة 05 الفقرة 01 و02 من القانون رقم 15-12 المتعلق بحماية الطفل، على أنه " يقع على عاتق الوالدين مسؤولية حماية الطفل، كما يقع على عاتقهما تأمين ظروف المعيشية اللازمة لنموه في حدود إمكانياتهما المالية وقدراتهما"[2]، ويتبين من خلال هذه النص أن المشرع قد راعى ظروف الوالدين المادية لتوفير المعيشة لأطفالهم ولم يحملهم ما لا طاقة لهم به، ومن ثم يتعين على المرأة أن لا تدفع زوجها إلى التهور وجلب الأموال بطرق غير مشروعة تنتهي به في السجن، وتسهم في التفكك الأسري، وعلى أساس ذلك يستوجب على الزوج أو الأب أن يجتهد في توفير الظروف المادية الملائمة والتحسين المستمر للأمن الأسري الداخلي الذي يجنب كامل أفراد أسرته طريق الانحراف، كما يقع على عاتق المرأة إن كانت تعمل خارج المنزل مسؤولية كبيرة تكاملية في التنشئة السوية للأبناء الذين يحتاجون لوجود الأم معهم خاصة في الأوقات والمراحل العمرية الأولى وسن المراهقة، والاهتمام بالزوج وقيامها بواجباتها الأسرية، كما يقع على المرأة الماكثة في المنزل مسؤولية تربية أطفالها لتجنبهم الوقوع في عالم المخدرات ومساعدة زوجها الذي يسهر على توفير لقمة العيش في ظل تزايد المتطلبات الحياتية.

1- عبد الحميد عمارة، وإبراهيم طوماش، وزينب عمارة، الإستراتيجيات الوقائية لتعزيز الأمن الأسري في العالم الإسلامي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول الأمن الأسري " الواقع والتحديات"، إسطنبول، تركيا، في الفترة الممتدة من 13 إلى 14 أكتوبر2018، المنشور في المركز الدولي للإستراتيجيات التربوية والأسرية، المجلد 01، عدد خاص، 2020، ص110، ص111.

2- القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 جوان 2015، المتعلق بحماية الطفل.

ولتوفير جو أسري يتجسد فيه الأمن الداخلي يجب على الزوجين لوقاية أبنائهم من المخدرات، الإطلاع المستمر على خطورة هذه الآفة، ومعرفة كافة أنواعها ومسبباتها، ليتشكل لديهما وعي وقائي أولي يساعدهما على نقل تلك المعارف لأبنائهم، بالأسلوب الصحيح والملائم، لتجنب التدمير الكلي للأسرة[1].

وعلى الرغم من مسؤولية الزوجين أو الوالدين في توفير أمن أسري داخلي يقي أبناءهم الدخول في عالم المخدرات، إلا أن هناك جهات مساعدة لتدعيم هذا الأمن الأسري، في حالة ضعف أو فشل الزوجين في مهمتهما، تشمل الدولة والجماعات المحلية التي تسهر على توفير المساعدة المادية اللازمة لضمان الحماية، والرعاية البديلة للأطفال في حالة حرمانهم من العائلة، لكي ينشأوا في بيئة أسرية سليمة[2]، كما تشمل الأسرة الممتدة والتي تشمل الجد والجدة والأعمام والأخوال، التي توفر هي الأخرى أمنا أسريا يغطي نقائص الأسرة النووية الضيقة، وهو الأمر الذي يجب على الزوجين والدولة الاستثمار فيه نظرا للخصائص الوقائية التي توفرها للأطفال في تجنب مشاكل الانحراف والدخول عالم المخدرات.

ثانيا:مرافقة الوالدين للأبناء للوقاية من المخدرات: وتشمل هذه المرافقة الأدوار التالية:

أ-دور الوالدين في مجال التنشئة:

يعتبر الوالدان داخل الأسرة الركيزتان الأساسيتان لقيامها، فهما من يساهما في بناء وتنشئة أولادهم، تنشئة سليمة تجنبهم الدخول عالم المخدرات، إذ يقع على عاتق الآباء مسؤولية كبيرة لبناء شخصية أولادهم، من خلال الاهتمام بمراحل نموهم الجسمي والنفسي والعقلي والخلقي والديني، وتحضيرهم للتفاعل مع المحيط الذي يعيشون فيه، في جميع المراحل العمرية التي يمرون بها ويكون تحت مسؤوليتهم خاصة مرحلة الطفولة والمراهقة[3]، فيجب على الأبوين توفير جو أسري ملائم خال من المخدرات والتدخين، خاصة في المراحل الأولى لتشكيل الجنين، لما قد يسببه تعاطي المخدرات من تشوهات جسدية وخلقية له مع إمكانية انتقال الميل إلى تعاطي المخدرات عن طريق الوراثة، فيجب على الآباء أن يحافظوا على الجانب الصحي لهم ويبتعدوا عن المخدرات[4].

1- صفوت درويش، مرجع سابق، ص96.

2- المادة 05 الفقرات 03 و04 و05 من القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 جوان 2015، المتعلق بحماية الطفل.

3- سعدة دريفل، مرجع سابق، ص153.

4- إبراهيم طوماش، **تأثير الأسرة بين الدفع والمنع في قضايا المخدرات" من منظور علمي الإجرام والوقاية"**، مرجع سابق، ص150.

كما يقع على عاتق الآباء تنشئة أبنائهم تنشئة دينية، وتعليمهم مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، التي ترسخ فيهم معاني الخلق والطاعة، وذلك منذ صغرهم حتى يكبروا معها، لينشأوا أتقياء مسلحين بالإيمان، الذي يكون لهم صمام أمان داخلي يجنبهم الاقتراب من المخدرات[1]، وتنمية الحس الضميري لدى الولد ليصبح رقيبا ذاتيا عند غياب رقابة الآباء، وبث روح التعاون والمودة[2]، والتراحم والرأفة لتسهيل التواصل النفسي والعقلي والروحي مع الآباء في المستقبل[3].

ولتحقيق نتائج فعالة لصقل ذوات الأبناء يجب على الآباء بث القيم الأخلاقية الرفيعة والاجتماعية المثلى في نفوس الأبناء منذ الصغر ودعم كل المواهب والقدرات التي تشبع حاجتهم وتحسن نفسيتهم[4]، ويجب أن يسهم الوالدان كذلك في بناء شخصية أولادهم وإنضاجها، بشكل يتلاءم مع المراحل العمرية مع التخفيض في الاعتماد على الآباء تدريجا ليتحملوا مسؤوليات في المستقبل، فكلما كانت شخصية الأبناء قوية وناضجة كلما زادت قدرتها على مواجهة ضغوط الحياة والحذر والابتعاد عن المخدرات وعن رفقاء السوء الذين يعرفونهم بها[5].

وللآباء دور كبير في الضبط الاجتماعي الأولي الذي يساهم في التنشئة الاجتماعية للأبناء وضبط الأفعال مستقبلا في حياتهم، ويجنبهم الوقوع في التعاطي أو التعامل غير المشروع في المخدرات أو المؤثرات العقلية، وذلك عبر استعمال وسائل الثواب والعقاب والحساسية الاجتماعية والخشية من الله وعاطفة الحنان لدى الأم التي تعد أهم ضابط داخل الأسرة التي تحملهم الطاعة والحرص على دوام نموهم، خوفا من اتجاهه نحو الكراهية، وإتباع العادات والتقاليد الحسنة التي تبث فيهم نموا متكاملا[6].

إن مساهمة الآباء في التنشئة الأسرية التفاعلية بين الأبناء إيجابيا مع الأفراد والجماعات، وتبادل العلاقات السوية مع الأصدقاء، يفرض عليهم ضرورة الاستماع لهم والوقوف مع آرائهم السديدة وتصويب

1- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص08.

2- إبراهيم طوماش، **تأثير الأسرة بين الدفع والمنع في قضايا المخدرات" من منظور علمي الإجرام والوقاية"**، مرجع سابق، ص151.

3- محمد ناجح، دور مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة من منظور إسلامي، مصر، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 1999، ص182.

4- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص10.

5- صفوت درويش، مرجع سابق، ص96.

6- حسن الساعاتي، بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع، مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1996، ص29، ص30.

آرائهم الخاطئة، ومعاملتهم معاملة معتدلة، وتوجيهم إلى إتباع قيم التسامح مع الآخر والتعاطف والتعاون بشكل سليم وهو الأمر الذي يبعث فيهم الثقة في النفس ويدعم شخصيتهم مستقبلا[1].

ويتضح أن الوالدين داخل الأسرة يمثلان الحجر الأساس في تنمية قدرات أبنائهم وتنشئتهم تنشئة صحيحة وسوية، ويساهم في تقوية شخصية أبنائهم وتكوينهم النفسي والعقلي والفكري عبر المراحل العمرية التي يستطيعون فيها التأثير الإيجابي فيهم، فالتنشئة الأولى إذا كانت صحيحة كانت درعا وقائيا مع ذهاب أولادهم في سن مبكر أو متأخر إلى التعامل غير المشروع أو التعاطي والإدمان في المخدرات والمؤثرات العقلية، فلهذا يتعين على الوالدين الحرص على النمو النفسي والاجتماعي لأبنائهم وإقامة نظام قوي من القيم الأخلاقية التي تضمن سلوكات مستقبلية سوية، ترتكز على قيم ديننا الحنيف الذي يعد صالحا لكل زمان ومكان.

ب-دور الوالدين في تدعيم المجال السلوكي:

إن للوالدين دور كبير في توجيه ومراقبة سلوك الأبناء في المراحل العمرية المختلفة، لما لسلوك الفرد من أهمية في التعبير عن اكتمال الشخصية الفردية[2]، فهما اللذان يهيئان الأبناء إلى اكتساب الخبرات التي تجعلهم يعتمدون على أنفسهم وذلك تحت رقابة واعية ومدركة لعواقب الأمور ومرافقة مستمرة تسهم في ضبط سلوكاتهم[3]، ولنجاعة تدعيم السلوك الفردي للأبناء يتعين عليهم أن يكونوا قدوة جيدة لهم دينا وخلقا، وأن يكونوا نموذجا يقتدى به ومثالا حقيقيا يحتذى به لبث قيم الأخلاق التي تجسد حقيقة تقليد الأبناء لهم ويصبحون مثلهم في تعاملاتهم وتصرفاتهم وسلوكاتهم مع أنفسهم وغيرهم[4]، وأن يراقبوا عن كثب كل تصرفات أبنائهم غير السوية، وإيجاد كل التدابير التي تجنب أبناءهم الدخول عالم المخدرات والحيلولة دون اكتساب أنماط إجرامية، والمشاركة في تصحيح مسار الأبناء بحكمة وهدوء، إذ يقع على عاتق الآباء ضرورة توعيتهم وتوجيهم وإرشادهم سلوكيا وامنيا وقانونيا وتثقيفيا عن خطورة المخدرات على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، وتوضيح وسائل التملص من التعامل فيها بكافة الطرق[5]، لأن المراقبة

1- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص09.

2- إبراهيم طوماش، **تأثير الأسرة بين الدفع والمنع في قضايا المخدرات" من منظور علمي الإجرام والوقاية"**، مرجع سابق، ص151.

3- الحاج عمري، وعبد الرحمان شداد،"**التنشئة كعملية اجتماعية للوقاية من المخدرات**"، **مجلة تطوير العلوم الاجتماعية**، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، العدد04 ، جوان 2009، ص111، ص112.

4- صفوت درويش، مرجع سابق، ص96.

5- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص11.

المستمرة والمرافقة من طرف الآباء لها دور في اكتشاف السلوك أول بأول وتغيره سريعا خاصة في سن المراهقة، كما يقع على الآباء مسؤولية تعليم أبنائهم نمط السلوك الاجتماعي خارج الأسرة، وتوجيهه بطريقة مباشرة وغير مباشرة في التعامل مع باقي الأفراد، خاصة الرفقاء، وتوعيتهم بحسن اختيار الرفيق ذي الخلق القويم و المسار السوي والتحذير من رفقاء السوء لما يشكلونه من خطر محدق في عالم المخدرات[1]، فيجب عليهم تعليمهم كيفيات اختيار الأصدقاء الجيدين، والأوفياء المخلصين وسبل التعامل معهم والمحافظة على الترابط والانسجام في المصاحبة، مع ضرورة تعرف الآباء على رفقاء أبنائهم وعائلاتهم وخلفياتهم وسمعتهم في المجتمع القريب منهم وذلك لمرافقة أطفالهم ومعرفة كل تحركاتهم وتصرفاتهم، كما يمكن للآباء اختيار أصدقاء أبنائهم بطريقة ذكية يجعلون أبناءهم لا يحسون باختيار أبائهم، وذلك من خلال اختيار أصدقاء من العناصر الخيرة في الحي وداخل المدرسة المعروفين بحسن الخلق، لأن حسن اختيار الأبناء لرفقائهم تجنبهم الوقوع في عالم المخدرات أصلا، على اعتبار أن الصاحب ساحب إما أن يسحبه إلى الخير أو إلى الشر على حسب طبيعة الصاحب.

ولأجل تدعيم السلوك الوقائي للابتعاد عن المخدرات يتعين تنظيم فترات المشاهدة لوسائل الاتصال من تلفاز وإذاعة وانترنت وأجهزة محمولة، واختيار البرامج التثقيفية والفكرية الهادفة، وإبعادهم عن البرامج التي تسيء إلى تصرفاتهم وسلوكاتهم، وتتعارض مع تربيتهم في مختلف المرحل العمرية والإدراكية[2]، خاصة البرامج التي تسعى لنشر التعامل في المخدرات كالأفلام والمسلسلات التي تحث على تعاطي المخدرات، ويعتبرها وسيلة تبعث في الشخص القوة والنشاط، كما أن البرامج التي تسعى إلى الوقاية من المخدرات، قد تفهم خطأ من طرف الأبناء ولا تؤدي دورها على ما يرام، في مرافقة أبائهم وتوضيح لهم خطورة المخدرات وأن الهدف من هذه البرامج هو عدم الوقوع في عالم المخدرات وليس تشجيعا على التعامل فيها.

إن التحكم من طرف الآباء في استعمال وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة يكفل للأبناء وقاية من مختلف المخاطر التي تسببها لهم، مع ضرورة توجيههم لما فيه صلاح لهم من تلك الوسائل وتغليب أسلوب الحوار لتدعيم العلاقة الأسرية وتقويتها، وإرشادهم لتجنب المخاطر التي تسببها الانترنت في تصرفاتهم، من خلال حجب المواقع السيئة التي قد تسيء إلى سلوكاتهم مستقبلا، ومراقبة حساباتهم

1- لولوة بنت عبد الكريم القويفلي، دور الأسرة بين انتشار المخدرات والوقاية من الإدمان، السعودية، مكة المكرمة، مركز الدراسات والبحوث، 2014، ص148.

2- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص11.

البريدية وجعلهم أصدقاء معهم في مجال التواصل الاجتماعي ليسهل عليهم مراقبتهم ومعرفة أفكارهم وتصرفاتهم وأصدقائهم في الفضاء الافتراضي، وترسيخ أسلوب الحوار لديهم لمناقشة كافة الأمور الغامضة التي تفرزها شبكة الانترنت، خاصة في المراحل العمرية التي ينقص لديهم فيها الوعي والإدراك[1]، كما يقع على عاتق الآباء توضيح خطورة المخدرات خاصة الأنواع الحديثة منها كالمخدرات الرقمية التي أفرزتها شبكات الانترنت[2]، فمراقبة الآباء لأولادهم عبر مواقع الاتصال الحديثة يجنبهم ويقيهم من التعامل مع شبكات التهريب والتعامل غير المشرع في المخدرات، والانخراط في صيدليات الانترنت غير المشروعة التي تسهل التعامل في المؤثرات العقلية[3].

وللآباء مسؤولية كبيرة في تجنيب أبنائهم الوقوع في المخدرات، تتمثل في ضرورة تحفيزهم على ممارسة الرياضة والانخراط في الجمعيات ذات النشاط الفكري والتثقيفي لملأ الفراغ وتقويم السلوك، وإتباع أساليب التوازن التربوي للأبناء الذي لا يحتوي على القسوة المفرطة والتدليل المفسد، والذي يشمل الحب والحزم والجدية، لتكون تصرفاتهم المستقبلية صالحة وسوية، ويجب على الآباء التوازن في توفير الحاجيات للأبناء بالابتعاد عن البخل وعلى التبذير المفرط اللذان يدفعان بالأبناء إلى المخدرات، مع مراعاة الوسطية في الإنفاق المادي، وعدم التمييز بين الأبناء وتنمية روح الحوار بينهم وتعويدهم على طرح المشاكل الأسرية والوصول إلى أفضل النتائج، وأن يكونوا من المستمعين والمرافقين والمراقبين لأبنائهم في فترة المراهقة خاصة.

الفرع الثاني: تعزيـــز قـــدرات الفـــرد خـــارج الأســـرة:

إن نجاح الأسرة في وقاية أبنائها وكافة أفرادها من المخدرات والمؤثرات العقلية، لا يقتصر على المجهودات الكبيرة التي تكون بداخلها فقط، بل تتعدى ذلك إلى خارج أسوار المنزل وخارج الإطار الأسري القاعدي وإلى كافة الحاضنات الأخرى، التي يبقى فيها الفرد مدة زمنية طويلة سيما ما ارتبط ذلك بالمؤسسات التعليمية والبحثية في كامل الأطوار، وما تعلق بمختلف تنظيمات وتشكيلات المجتمع المدني التي تحفز في الفرد الابتعاد عن عالم المخدرات الخطر، وسنبين هذا الدور فيما يلي:

1- عبد الحميد عمارة، وإبراهيم طوماش، وزينب عمارة، مرجع سابق، ص115.

2- عمر عبد المجيد مصبح، مرجع سابق، ص215.

3- أنظر إلى مساهمة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب إستراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، ص72.

أولا: دور المؤسسات التعليمية والبحثية في تعزيز قدرات الفرد لوقايته من المخدرات: ويتمثل دور هذه المؤسسات فيما يلي:

أ-دور مؤسسات التربية والتعليم في وقاية الفرد من المخدرات:

إن لمؤسسات التربية والتعليم بكل مكوناتها الأساسية (الابتدائي والإكمالي والثانوي) دور وقائي من المخدرات، إذ تمثل المدرسة الإبتدائية أهمها على اعتبارها الحلقة الأولى في ترتيب هذه المؤسسات التي يلتحق بها الفرد والمجتمع الأول الذي يخرج إليه الطفل بعد أسرته، ويقضي فيها معظم أوقاته[1]، إذ تتولى هذه المؤسسات عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد بعد الأسرة مباشرة، عن طريق التعليم والتلقين والتربية[2]، فلها دور فعال وكبير في المساهمة في الوقاية من انتشار المخدرات[3]، الذي يساهم في النهاية بخفض الطلب عليها[4].

إن الجزائر وعلى الرغم من عدم وجود نصوص قانونية واضحة تتضمن تدابير وإجراءات وقاية أولية من المخدرات في المؤسسات التعليمية في تشريعها المدرسي الساري المفعول، إلا أنها أشارت إلى إجراءات وقائية أولية تخص المتمدرسين من الوقوع في مغبة الآفات الاجتماعية، والتي تعد المخدرات من ضمنها، فقد تضمن التشريع المدرسي الجزائري الإشارة إلى ضرورة احترام التلاميذ لقواعد حفظ الصحة والنظافة والامتناع عن تعاطي التبغ وكل ما يضر صحتهم وبالأخص كل أنواع المخدرات، فمنع تعاطي التبغ يعد في حد ذاته وقاية أولية من الاتجاه نحو تعاطي الأنواع الأخرى من المخدرات التي يكون التبغ أحد وسائلها، كما ساهم التشريع المدرسي في إنشاء جمعية أولياء التلاميذ بهدف مرافقتهم ومعرفة كافة المشكلات التي تعرقل مسارهم، وهذا يعد تدبيرا وقائيا للتلميذ يربط بين المؤسسة التربوية والتعليمية وأسرته لضمان رقابة مستمرة ومرافقة دائمة لعدم وقوعه في المحظور[5]، وللمؤسسات التربوية والتعليمية دور وقائي قبلي في محاربة الآفات الاجتماعية والتحسيس بمخاطرها داخل المؤسسة وضمن محيطها والتي تشكل

1- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص171.

2- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص46.

3- محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، مرجع سابق، ص212.

4- التعليم المدرسي للوقاية من تعاطي المخدرات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص12.

5- المواد 05 و22 و25 من القانون رقم 08-04 المؤرخ في23 جانفي 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية،الجريدة الرسمية، العدد 04، الصادرة بتاريخ 27 جانفي 2008.

خطرا على التلميذ ومجتمعه[1]، كما تلتزم وزارة التربية الوطنية حسب تشريعها المدرسي بالتكيف الدائم لبرامج التعليم والاتصال مع الهيئات والمؤسسات والجمعيات بغية إقامة منظمة صحية وقائية والمحافظة على الأمن العام داخل المؤسسة وبجوارها[2].

ومع عدم وجود نصوص تشريعية مدرسية صريحة للوقاية من المخدرات ضمن المنظومة التشريعية المدرسية، نرتئي ضرورة وضع إستراتيجية وقائية أولية لاسيما أن تلك المؤسسات التعليمية والتربوية تعد الخط الدفاعي الأول ضد انتشار المخدرات[3]، تشمل إدماج مواد تعليمية من طرف وزارة التربية الوطنية وفي جميع الأطوار التعليمية تسهم في تحقيق الوقاية الأولية من انتشار المخدرات، وإرساء معالم التربية الصحية ضمن برامج التعليم يحقق وينمي للتلاميذ والمتمدرسين وعيا حقيقيا بالمشكلة ويزيل عن المشكلة غموضها.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ثار جدل فقهي كبير حول إدخال برامج الوقاية من المخدرات ضمن البرامج التعليمية بين مؤيد ورافض، فيعلل الرافضون رأيهم، أن معرفة خطورة المادة لا يكفي للوقاية منها في ظل توفرها بسهولة، وأن التطرق لموضوعها قد يدفع صاحبه إلى الفضول وحب الاستطلاع، ويساء فهم المعلومات الملقنة في الدرس عكسيا[4]، ولكن هذا الرأي الرافض يبقى غير سليم خاصة مع وجود برنامج استشرافي وتعليمي وتربوي وقائي قائم على أسس علمية ، توضع أطره من قبل مختصين وذوي خبرة، لكي لا تفهم الوقاية على أنها تشجيع لتعاطيها من خلال إدماج هذه المقررات تحت عنوان علمي متعلق بعلم الأحياء أين يبرز الأستاذ آثار المخدرات الفيزيولوجية على الإنسان، مع تكوين مستمر للمعلمين

1- في هذا الإطار قام مركز التوجيه المدرسي والمهني بالتعاون مع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بتنظيم أيام تحسيسية لوقاية التلاميذ من خطر المخدرات شملت 14 مؤسسة تربوية من 20 جانفي 2015 إلى 11 مارس2015 تحت" شعار لا للمخدرات"، غزالة خاير، "**الأيام التحسيسية من مخاطر تعاطي المخدرات في الوسط المدرسي**" **مركز التوجيه المدرسي والمهني**"، **مجلة الوقاية والمكافحة**، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجزائر، العدد41، 2015، ص30.

2- وحدة التشريع المدرسي الجزائري، سند تكويني لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي والإكمالي، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، الحراش، 2005، ص 20، ص22، ص29، ص30، ص74.

3- نسرين جواد شرقي، دور المؤسسات التربوية في الوقاية من المخدرات" المدرسة أنموذجا"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي حول يوم الصحة النفسية، العراق، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، المنعقد في 10 أكتوبر 2018، ص91.

4- صفوت محمود درويش، مكافحة المخدرات بالتربية والتعليم، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1989، ص19.

والأساتذة حول كيفيات تلقين الدرس جيدا، خاصة القائم على التجربة الشخصية والعمل البحثي في ظل مجموعات صغيرة[1].

ولتحقيق مساهمة فعالة للوقاية من المخدرات من طرف مؤسسات التعليم والتربية الجزائرية وجب إعادة النظر في ذلك من خلال إعادة سن تشريع وقائي في التشريع المدرسي وإعادة النظر في المناهج الدراسية والتربوية من خلال برمجة تدريس مخاطر المخدرات، وتعميق الحس الأخلاقي والوقائي والديني والاجتماعي والتوعوي والإرشادي للابتعاد عن المخدرات، والإعداد لمواجهة خطورة المخدرات، وتبيان العلة من التحريم والتجريم لها شرعا وقانونا ضمن المناهج الدراسية[2]، مع ضرورة رسم وزارة التربية الوطنية لإستراتيجية شاملة في برامجها الدراسية لمؤسساتها للوقاية القبلية من المخدرات، تستفيد من التجارب الدولية السباقة في هذا الشأن، خاصة مع نجاح مثل هذه البرامج في كثير من الدول[3].

ب-دور الجامعة في وقاية الفرد من المخدرات:

إن الجامعة تمثل إحدى المؤسسات التعليمية والبحثية الهامة، التي يقع على عاتقها العديد من المسؤوليات المتعلقة بمواجهة مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته وتحقيق تقدمه، فهي تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي والتطور التكنولوجي والتنموي، والمساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية[4]، فللجامعة دور كبير في انتهاج سياسة وقائية أولية للتصدي لخطر المخدرات داخل حرمها وخارجه، من خلال كافة الإجراءات التخطيطية والتنفيذية التي تقي طلابها داخل البيئة

1- يحقق التعليم الوقائي من المخدرات نجاحا كبيرا عندما يستخدم الأستاذ طرقا وأساليبا تفاعلية تجعل من الطالب يستفيد من الدرس جيدا، التعليم المدرسي للوقاية من تعاطي المخدرات، مرجع سابق، ص31.

2- منصور بن مصلح الجهني، دور المدرسة في وقاية طلابها من أخطار المخدرات، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الأول حول أجهزة مكافحة المخدرات " قضايا المخدرات وتأثيرها على الأطفال"، لبنان، بيروت، في الفترة الممتدة من 02 إلى 05 جويلية 2012، ص44 وما يليها.

3- من بين هذه الدول التي تدرس مواد المخدرات في برامجها التعليمية الدنمارك والسويد منذ1922 ، عبد القادر يوسف، إسهام اليونسكو في مكافحة سوء استعمال المخدرات من خلال التربية والبرامج، مداخلة مقدمة في المؤتمر الإقليمي السادس للمخدرات، السعودية، الرياض، المنظم من طرف وزارة الداخلية، إدارة مكافحة المخدرات السعودية، في الفترة الممتدة من 09 إلى 14 نوفمبر 1974، ص214.

4- المواد 02 و04 و05 من المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003، المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 24 أوت 2003.

الجامعية، وكل الجهود التنسيقية مع المؤسسات الرسمية الأخرى والمجتمعية التي تساهم في الوقاية من المخدرات[1].

ولقد أصبحت المخدرات تشكل خطرا كبيرا داخل المؤسسات الجامعية الجزائرية، لذلك وجب إعادة رسم سياسة وقائية تتبناها وزارة التعليم العالي تشمل مختلف التدابير الوقائية القبلية للتصدي للظاهرة وذلك من خلال رسم إستراتيجية متكاملة تسعى للوقاية من المخدرات داخل حرمها الجامعي وخارجه، باعتبارها مؤسسة تعليمية وتربوية تساهم في إعادة تفعيل الدور التربوي والتوعوي بخطورة المخدرات وأثارها السلبية من خلال إقامة عدة ندوات علمية، تشرك الطالب فيها للإيجاد حل للمشكلة يكون هو طرف فيه [2]، مع ضرورة الاهتمام بالجانب التربوي والسلوكي وإتباع أساليب تربوية وتعليمية متطورة في المناهج التعليمية الجامعية لبناء جيل مستقبلي مبني على قاعدة متينة من الوعي والتربية، والابتعاد عن سياسة التخبط في التجارب الفاشلة الموجودة في السياسات التعليمية التقليدية[3].

إن التعاون جد مهم بين الأساتذة وطلبة الدراسات العليا في البحث حول خطورة المخدرات وسبل الوقاية منها من خلال البحوث المشتركة ومتابعة تطورات المخدرات، في ظل دراسات تعتمد على مخابر بحثية[4]، وبحوث في الماجستير والدكتوراه تتعلق بإيجاد آليات حول الوقاية من المخدرات[5]، ولذلك يجب التعمق في البحث العلمي المتعلق بالوقاية من المخدرات الذي يرتكز على العلم التام بماهية المخدرات وكيفية كشفها وكشف الوسائل العلمية والحيل التي تستخدم في تركيب المخدرات، من خلال اعتماد البحث العلمي على التدريب وإجراء البحوث العلمية وتوجيه طلاب الدراسات العليا خاصة وكل الأخصائيين الاجتماعين والنفسانيين للقيام بإجراء بحوث لإيجاد حلول وقائية تجنب الطلبة والمجتمع من المخدرات[6].

1- إبراهيم بن محمد الزين، دور الجامعات في وقاية الطلاب من المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول المخدرات،(حقيقتها وطرق الوقاية والعلاج)، السعودية، الرياض، المنظمة من طرف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في الفترة الممتدة من 22 إلى 24 أكتوبر 2011 ، ص595.

2- سعود بن عيد العنزي، "**دور الجامعات السعودية في توعية المجتمع بأضرار المخدرات وطرق الوقاية منها- دراسة ميدانية-**"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، السعودية، جامعة تبوك، كلية التربية والآداب، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، المجلد 10، العدد27، 2017، ص95، ص96.

3- إبراهيم بن محمد الزين، المرجع السابق، ص604.

4- وهو الأمر الذي تجسد فعلا من خلال إنشاء مخبر جامعي بحثي يتعلق باستراتيجيات الوقاية ومكافحة المخدرات في الجزائر تابع لكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الجلفة.

5- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص51.

6- إبراهيم بن محمد الزين، مرجع سابق، ص591.

ولأجل تحقيق ذلك المبتغى يتعين على المؤسسة الجامعية أن تقوم بتنظيم مؤتمرات وندوات محلية ودولية لإبراز خطورة المخدرات، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى من الوقاية منها[1]، وعلى الجامعة عقد ندوات ودورات تدريبية خاصة بالأساتذة والأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين، ورؤساء الأندية الرياضية، والجمعيات الطلابية، لتوعيتهم بخطورة المخدرات وتطوير قدراتهم في الوقاية منها[2].

ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على ملأ أوقات الفراغ لدى الطلاب من خلال إعداد برامج اجتماعية وثقافية جديرة بتنمية وعيهم وفتح مداركهم وتوفير فرص الإبداع لديهم من خلال المشاركة في النشاطات المختلفة داخل الجامعة، والتزام الجامعة بتعزيز الصحة البدنية للطلاب حتى يكونوا في وضع ملائم يبعدهم عن تعاطي المخدرات، وعلى الجامعة توظيف البحوث العلمية للأساتذة وطلبة الدراسات العليا التي تحدد الاستراتيجيات الوقائية الأولية للحد من انتشار الظاهرة وإخراجها إلى الجانب العلمي والميداني سواء داخل الجامعة أو خارجها.

ولتحقيق وقاية فعالة داخل الجامعة عليها أن تبدأ بمحاربة التدخين كإجراء وقائي أولي لعدم انتشار المخدرات خاصة أنه يعد الوسيلة التي يبدأ بها الطالب مسار المخدرات، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والمؤسسات الرسمية الأخرى، كما يتعين على الجامعة توقيع اتفاقية تعاون مشتركة بينها وبين الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها لاعتباره جهة تساهم في رسم سياسة وقائية تواجه المخدرات، وذلك للاستفادة من خبرته في هذا المجال، واستفادة هذا الأخير من الأبحاث العلمية التي تفرزها الجامعة في هذا الشأن.

ثانيا: دور هيئات المجتمع المدني في وقاية الفرد من المخدرات: ويتمثل دورها فيما يلي:

أ-دور الجمعيات الشبابية الجوارية في وقاية الفرد من المخدرات:

تشكل الجمعيات الشبابية على المستوى المجتمعي والجواري العمود الفقري للمجتمع المدني[3]، والتي تعبر عن جماعة من الأفراد لها الرغبة في القيام بنشاط معين سواء كان موجودا من قبل أو غير موجود لفائدتهم أو لفائدة مجتمعهم، في إطار من التعاون والتطوع وممارسة الأنشطة والعلاقات التي تقوم بها

1- خالد عواض الثبيتي، دور الجامعات السعودية في وقاية الشباب من المخدرات، السعودية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2014، ص63.

2- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص54.

3- أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي" دراسة للجمعيات الأهلية العربية"، مصر، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994، ص11.

الجمعية الشبابية الجوارية تربويا وثقافيا وفنيا واجتماعيا، وهو ما يخلق ديناميكية ونشاطا جواريا يسهم في تشكيل دعامة للمجتمع وخلق جو ملائم لتأطير شباب واع ومسؤول يهدف إلى تحقيق التنمية والإبداع والابتكار ويجعلهم أفرادا متشبعين بقيم المواطنة[1]، قادرين على حل المشكلات والآفات الاجتماعية على المستوى المحلي والجواري القريب من الفرد[2]، ولكي تقوم هذه الجمعيات الشبابية بدورها الوقائي من المخدرات يجب أن ترتكز على عدة مقومات لممارسة عملها الجمعوي تشمل القيادة والريادة وتحمل المسؤولية والتعاون والقضاء على أوقات الفراغ، والاستقلالية والاعتماد على النفس[3].

ويتمحور دور الجمعيات الشبابية أساسا في بناء إنسان متوازن يمكنه التكيف مع محيطه وفهم كل مؤثراته ومكوناته وجعله شخصا قادرا على الاعتماد على نفسه، وذلك عن طريق التوعية والتحسيس المستمر والدائم، وإعداد لقاءات شبابية تساعد في توعية أقرانهم من أخطار المخدرات ونشر ثقافة شبابية رافضة لها، وإشراك الفرد بالأنشطة الإيجابية التي تقوم بها إسهاما في الوقاية من المخدرات، مع فتح المجال والأبواب أمام أفراد المجتمع للدخول في ميدان العمل التطوعي الجواري للوقاية من المخدرات وتدريبهم في هذا المجال.

وعلى الرغم من مساهمة الجمعيات الشبابية الجوارية داخل المجتمع الجزائري في الوقاية من المخدرات على المستوى الجواري والمجتمعي إلى جانب مؤسسات الدولة المختلفة والديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها[4]، إلا أنها وأمام الانتشار الكبير والخطير للمخدرات يبقى دورها منقوصا لقلة الجمعيات المتخصصة في الوقاية من المخدرات، ولهذا يجب اعتماد إستراتيجية تعزز من العمل الجمعوي الشبابي في الوقاية من المخدرات من خلال اتخاذ جملة من التدابير، التي تشمل ضرورة تشجيع الدولة على إنشاء جمعيات تطوعية في الوقاية من المخدرات، وتسهيل الحصول على الإعتمادات بسهولة ومرافقتها ماديا

1- سيد أعمر شينون، وشافية غليط، "**النشاط الجمعوي للجمعيات الخيرية ودوره في بناء روح التكافل الاجتماعي في المنطقة جمعية الإرشاد والإصلاح نموذجا**"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، الجزائر، المركز الجامعي بتامنغست أمين العقال الحاج موسى أخاموخ، المجلد 7، العدد4، 2018، ص447.

2- المعهد الدولي للبيئة والتنمية، دور منظمات المجتمع المدني، المنشورات الدولية للمعهد، المملكة المتحدة، لندن، العدد 05، 2003، ص08.

3- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص72.

4- عبد المالك سايح، تصريح المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، حول" دعوة المجتمع المدني للمساهمة في التصدي لآفة المخدرات والتحسيس حول خطورتها" في ظل الملتقى التكويني حول إعداد المشاريع الخاصة بالوقاية من المخدرات، جريدة المساء، الجزائر، الصادرة بتاريخ 15-04-2009.

ومعنويا نظرا للدور المحوري الذي تقوم به كعمل جواري قريب من الفرد داخل المجتمع، وذلك لتقوية الرباط الاجتماعي بين تلك الجمعيات الجوارية وبين أفراد المجتمع، ولنقل الثقافة المجتمعية السوية للفرد، وأنماط التصرف المقبول، ومستوى الالتزام بالقواعد والمعايير التي تكون له حصنا ودرعا وقائيا قبليا من خطر المخدرات.

كما يتعين ضرورة تقوية التعاون بين الجمعيات الشبابية الجوارية مع المؤسسات الفاعلة الأخرى كالقضاء والجمارك والأمن والعمل على عقد أيام تحسيسية وقائية مشتركة تساهم في تغيير فكر الفرد حول المخدرات.

ويتعين مساهمة الجمعيات الجوارية في ربط جسر قوي بين مؤسسات الدولة والفرد، وضرورة وضع شراكة بين هذه الجمعيات مع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها تسهم في الوقاية من المخدرات، والشراكة بين جمعيات المجتمع المدني في الدول الأخرى والاستفادة من تجاربها في الوقاية من المخدرات من جهة[1]، وتعزيز التعاون كذلك مع الديوان الوطني لمكافحة التهريب الذي يسهم هو الآخر في وضع برنامج وطني للوقاية من التهريب من جهة أخرى[2]، وتدريب العاملين والمتطوعين في المجال الجمعوي على الأساليب الحديثة والمتطورة للتوعية والتحسيس من خطر المخدرات، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وخصوصية المجتمع الجزائري والنسق الاجتماعي الوطني لإيجاد آليات وقائية فعالة تقي شبابنا من ويلات المخدرات، ويتوجب كذلك ضرورة إشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين في تمويل حملات التوعية لحماية الشباب وجعلهم أداة حقيقية للتنمية.

كما يتعين على الدولة توفير فضاءات موجهة للجمعيات والشباب لإبعادهم عن المخدرات كدور الشباب والمراكز الثقافية، وإشراك الجمعيات الشبابية الجوارية في رسم السياسة الوقائية من المخدرات في إطار الديمقراطية التشاركية، مع تعميم كل التجارب الناجحة في المجال الوقائي الجواري على المستوى الوطني، ووضع دليل يتضمن قائمة الجمعيات الشبابية الناشطة في مجال الوقاية من المخدرات.

1- وهو الأمر الذي جسده الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها من خلال جمعه لممثل عن 34 جمعية من الوسط مع خبراء ومختصين من الجزائر وفرنسا، في إطار التعاون مع مجموعة بومبيدو الذي يرتكز في مجال البحث التقني وحملات التحسيس للوقاية من المخدرات، ثرية مسعودة، الجمعيات الوطنية لمكافحة= =المخدرات وإدمانها تضع يدها بيد السلطات، مقال منشور في جريدة الحوار، الجزائر، الصادر بتاريخ 18-04-2009، أطلع عليه بتاريخ 22-03-2018، على الساعة 23:56، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.djazairess.com/elhiwar/12842.

2- المادة 07 من الأمر رقم 06-09 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، المعدل والمتمم للأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.

ب–دور الجمعيات الرياضية في وقاية الفرد من المخدرات:

لقد اهتمت الدول بالرياضة في العصر الحديث لما لها من دور تنموي وتطويري في بناء الفرد والمجتمع، ويعد النشاط الجمعوي الرياضي العامل الأساسي المنظم والراعي للأنشطة الرياضية، الذي يحفز على ممارستها ويشجع على انتشارها بين جميع الأفراد بطابعها التربوي والتعليمي والترفيهي والترويحي والوقائي، إذ يساهم في البناء الفكري والعاطفي والبدني للفرد في مختلف مراحل حياته التي تمكنه اجتماعيا من تحقيق الصفات الخلقية والطاعة والاحترام[1]، وتعتبر الجمعيات الرياضية أداة فعالة في العمل الرياضي وفضاء هاما في حياة الفرد، والتي تتكون من عدة أشخاص تربطهم فكرة رياضية واجتماعية مقبولة قانونا لا تهدف إلى تحقيق ربح مالي[2]، ويتمحور هدفها الأساس في ترقية وتنظيم وتنشيط اختصاص رياضي ما أو عدة نشاطات رياضية[3]، وإرساء ثقافة رياضية لدى أفراد المجتمع تقيهم وتبعدهم من الوقوع في شبح المخدرات والانحراف[4]، وتقضي بذلك على الطلب غير المشروع في المخدرات، وتحول دون استعمالها في أوساط الشباب [5].

والجزائر من الدول التي تهتم بالحركات الجمعوية الرياضية التي تتكون من الاتحادات والرابطات الرياضية والنوادي الرياضية للهواة[6]، والنوادي الرياضية المحترفة، لما لها من دور محوري على مستوى محلي ووطني يساهم في محاربة ووقاية أفرادها من الأمراض الاجتماعية والمخدرات وترقية القيم الأخلاقية المرتبطة بالخلق الرياضي، إذ تسعى الدولة إلى مساهمة مؤسساتها بشكل مستمر في الاتصال مع هياكل

1– رابح صغيري، برنامج رياضي ترويحي مقترح للتخفيف من بعض الاضطرابات النفسية لدى المدمنين على المخدرات" دراسة ميدانية بمركز فرانس فانون البليدة"، أطروحة دكتوراه تخصص الإرشاد النفسي الرياضي، جامعة الجزائر 3، معهد التربية البدنية والرياضية، 2012–2013، ص199.

2– محمد سليمان الأحمد التكريتي، ولؤي الصمدي، الثقافة بين القانون والرياضة، الطبعة الأولى، العراق، دار وائل، 2005، ص73.

3– المادة 28 من الأمر رقم 95–09 المؤرخ في 25 فبراير 1995 المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 29 مارس 1995.

4– إبراهيم بن داود، "**التكاملية بين الرياضة والصحة في مجابهة المخدرات**"، **مجلة تطوير العلوم الاجتماعية**، الجزائر، التابعة لمخبر استراتيجيات الوقاية ومكافحة المخدرات في الجزائر، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، المجلد 04، العدد01، جوان 2017، ص147.

5– صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص118.

6– المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 15–74 المؤرخ في 16 فيفري 2015 المتعلق بالأحكام والقانون الأساسي النموذجي المطبق على النادي الرياضي الهاوي، الجريدة الرسمية، العدد11، الصادرة بتاريخ 25 فيفري2015.

تنظيم الحركة الجمعوية لترقية النشاطات الرياضية والترفيهية، لاسيما دعم الأنشطة الرياضية في الوسط المباشر على مستوى الأحياء والتجمعات السكنية، وتساهم في تثمين الألعاب الرياضية[1]، التي لها هدف وقائي للصحة وتسهم في استغلال أوقات الفراغ، ومكافحة الآفات الاجتماعية، وتعمل الدولة على تنظيم الرياضة للجميع ضمن جمعيات الأحياء والرابطات الرياضية البلدية والولائية[2]، وعلى الرغم من اهتمام الدولة بالجمعيات الرياضية، إلا أنها بقيت محصورة في أماكن معينة دون تعميمها إلى مناطق أخرى في الوطن، وهذا الأمر يستدعي تكافل كل الجهود لتطوير دور الجمعيات الرياضية في الوقاية من المخدرات، سيما من خلال ضرورة المشاركة في إطار جمعوي وتشكيل جمعيات رياضية لها هدف إستراتيجي قائم على تحبيب ممارسة الرياضة في نفوس الشباب وتسليط الضوء على نماذج ناجحة في الميدان الرياضي لإظهار الجانب المشرق والمشرف للرياضة وتبيان فوائد ممارسة الرياضة من الناحية الذهنية والبدنية، ووضع سياسة إستراتيجية مبنية على تخطيط وبرامج ونشاطات تستلهمها من خصوصية مجتمعها الجواري وخصائص شبابها ورغباتهم، واحتياجاتهم ومشاكلهم، وتحييد كل المؤثرات السلبية التي قد تدفع بالفرد إلى اللجوء إلى المخدرات كوسيلة تعويضية، وتعزيز كافة المؤثرات الإيجابية التي تحول دون وقوعه تحت سيطرة المخدرات، مع ضرورة تأطير الكفاءات الشبانية المندمجة في الإطار الجمعوي الرياضي باستعمال وسائل وقائية حديثة لعدم وقوع الشباب في المخدرات، ووضع خطة مستمرة ومبرمجة لاستثمار كل أوقات الفراغ وتعويضة ببرامج ونشاطات رياضة هادفة.

ويقع على عاتق الدولة ومؤسساتها كوزارة الشباب والرياضة ووزارة الداخلية التزام بتطوير وتفعيل العمل الجمعوي الرياضي[3]، من خلال المساهمة في تشجيع تشكيل جمعيات رياضية على المستوى الجواري والمحلي والوطني ودعمها المعنوي والمادي من خلال إنشاء فضاءات تحتوي كل تلك البرامج الرياضية للجمعيات، وتطوير نشاطها ليشمل الوقاية من الآفات الاجتماعية خاصة المخدرات لما يجنب

1- المادة 02 و08 الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 فيفري 1995 المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها.

2- المادتين 48 و49 من القانون رقم 13-05 المؤرخ في 23 جويلية 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، الجريدة الرسمية، العدد 39، الصادرة بتاريخ 31 جويلية 2013.

3- لحسن بوعبد الله، وبن جدو بوطالبي،" **ممارسة النشاط البدني الترويحي والوقاية من المخدرات" دراسة ميدانية بالنوادي الشبابية(12-18 سنة) الجزائر العاصمة**"، **مجلة مخبر علوم وتقنيات النشاط البدني والرياضي**، جامعة الجزائر3، العدد 7، جانفي 2014، ص23.

الفرد والأسرة والمجتمع والدولة من تكاليف باهضة في المكافحة والعلاج من الإدمان، إذ يجب الاهتمام كذلك برياضة الأحياء وإعادة النظر في خريطة بناء الأحياء وذلك من خلال إدراج المساحات الخضراء ومساحات اللعب وممارسة النشاطات الرياضية المختلفة ضمن المخططات والمشاريع المستقبلية، لأن الاهتمام بالرياضة الجوارية يعد النواة الأولى لاكتشاف المواهب التي تبعدهم عن المخدرات.

المطلب الثاني

دور الوسائل العامة في الوقاية الأولية من المخدرات

إن تحقيق فعالية تكاملية للوقاية الأولية من المخدرات، يتطلب تسخير كافة المجهودات المتنوعة وفق أطر علمية ومدروسة ومستمرة ذات طابع استراتيجي شامل، ومساعد لدور الأسرة وكافة الهيئات القاعدية المساعدة لها، الذي يتجسد في الأدوار والوسائل الأساسية العامة التي توفرها كل من مصالح الدولة في مختلف المجالات والتي تحقق أمنا متكاملا صحيا وتنمويا وأمنيا ودينيا وثقافيا، يقي كافة أفراد المجتمع من الوقوع في المخدرات، وسنبين هذا الدور فيما يلي:

الفرع الأول: دور الأمن المجتمعي والرقابي في تحقيق وقاية أولية من المخدرات:

إن الوصول إلى وقاية أولية من المخدرات يقتضي تسخير الدولة كافة الإمكانات والوسائل الملائمة، لتوفير أمن مجتمعي صحي وتنموي، وأمن رقابي شرطي، والذي يتجسد في وجوب إبراز الخطورة الاجتماعية للمخدرات والمؤثرات العقلية، وتحقيق إذكاء جماعي وتوعية وتحسيس بكافة الوسائل الممكنة وبحسب الفئة المعنية بذلك توقيا لخطورة وآثار هذه الآفة التي تعد وباء عالميا، ويتجلى ذلك فيما يلي:

أولا: دور الأمن المجتمعي في توفير الوقاية الأولية من المخدرات:

إن توفير الوقاية الأولية من المخدرات يقتضي توفير الأمن الصحي والتنموي الدائم، ويتمثل ذلك فيما يلي:

أ-دور الأمن الصحي في الوقاية من المخدرات:

إن الدولة الجزائرية ممثلة في وزارة الصحة تسعى إلى توفير أمن صحي وقائي أولي من المخدرات، وذلك من خلال إقرارها في قانون الصحة رقم 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018، سياسة وطنية صحية يرتكز تنفيذها على العمل القطاعي المشترك عبر مساهمة مختلف الفاعلين المتدخلين في مجال الصحة وتنظيمهم وتوجيههم، لاسيما في تحديد كل الأدوية الصيدلانية التي تدخل في خانة التخدير وتحديدها تحديدا علميا يقي أفراد المجتمع من خطرها وتجنب الدولة الكوارث، من خلال إرسال قوائم إلى وزارة

العدل لإدراجها ضمن المواد السمية المخدرة[1]، وفي هذا الإطار المشترك تسعى وزارة العدل ممثلة في الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها الذي يعتمد على إستراتيجية محكمة منطلقها تكوين الموظفين المتخصصين التابعين للصحة لتدعيم نشاطهم الوقائي في مجال المخدرات[2]، ومن أجل تحقيق الوقاية الأولية من تعاطي المخدرات وكافة السلوكات المضرة بصحة المراهقين والشباب وضمان نموهم الكامل، تشارك كل هياكل الصحة ومؤسساتها بالتعاون مع الجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات الأخرى والجمعيات المعنية في الأعمال والنشاطات الاجتماعية والتربوية والصحية وتسعى لترقيتها، وتسهر وزارة الصحة على ترقية الاتصال والإعلام والتحسيس في مجال الصحة خاصة بالخطورة والأضرار الصحية التي تخلفها المخدرات على صحة الفرد، وطرق الوقاية منها، إذ تنظم هياكل الصحة في إطار تنفيذ برامج الصحة حملات التوعية والإعلام وأعمال الوقاية من الأمراض والآفات الاجتماعية وفي مقدمتها الإدمان على المخدرات، وذلك لتحقيق الهدف الوقائي الرامي إلى التقليل من أثر محددات المخدرات أو تفادي انتشارها أو إيقاف انتشارها أو الحد من آثارها، من خلال استعمال وسائل الاتصال في إيصال المعلومة الصحية للمتلقي عن طريق التلفاز أو الصحافة، أو عبر المقابلات والندوات والمحاضرات والمؤتمرات، واستخدام وسائل النشر والكتيبات والملصقات ورسائل الهاتف وكل الرسومات التوضيحية المعبرة[3]، إذ تدعم كذلك وزارة الصحة كل ما يتعلق بنشر برامج التربية الصحية والبدنية والرياضية، وتشجع الأشخاص على الوقاية من السلوكات التي تعرضهم للخطر وانتشار الأمراض الوبائية كتعاطي المخدرات[4]، واستهلاك مختلف المؤثرات العقلية والأدوية المواد الصيدلانية السامة[5]، إذ يقع على الدولة في هذا الإطار تعزيز الدور الوقائي من خطر المؤثرات العقلية لمهني الصحة وخاصة الأطباء العامين من خلال تكوينهم

1- المادة 04 من القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018 المتعلق بالصحة.

2- أنظر إلى مضمون السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات، المخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات ومكافحتها، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 2004، ص12.

3- سامية بورنان، "**بناء برنامج للتوعية الصحية لتغيير تصورات المراهقين نحو الإدمان على المخدرات**"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، الجزائر، جامعة المسيلة محمد بوضياف، العدد 08، جانفي 2015، ص64.

4- المواد 84 و17 و30 و34 و46 من القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018 المتعلق بالصحة.

5- ولقد عرفت انتشارا كبيرا كمواد مخدرة لاسيما أن الدولة لم تفرج عن الأدوية المصنفة كمؤثرات عقلية.

الأساسي وفي إطار التكوين المتواصل الدائم بما يساعدهم على الكشف المبكر لحالات تعاطي المؤثرات النفسية المؤدية للإدمان[1].

كما تتولى الدولة من خلال وزارة الصحة ومختلف هياكلها بواسطة برامج ملائمة ترقية الممارسة الفردية والجماعية للتربية البدنية والرياضية التي تساهم في حماية صحة الفرد والوقاية من تعاطي المخدرات، وذلك وفقا للحالة الصحية والظروف المعيشية وفقا لسن ونوع جنس كل فرد، كما تسعى إلى المساهمة في ترقية الصحة في الوسط التربوي والجامعي وفي التكوين المهني عبر مختلف النشاطات والأعمال والبرامج الصحية الملائمة التي توفر لهم جوا ملائما للوقاية من الآفات الاجتماعية ومنها المخدرات[2].

إن التدخين يعد بوابة الإدمان والطريق السهل إلى إدمان المخدرات، وسببا رئيسيا للذهاب إلى أنواع أخرى من المخدرات، خاصة لما يحتويه من مادة النيكوتين التي تؤثر على الجسد ووظائفه المختلفة، والتي تجعل من صاحبه يضطر إلى تعاطي السجائر باستمرار لضمان وجود نسبة النيكوتين في الدم[3]، الذي إذا تمكن من الجسم يجعل صاحبه في حالة استرخاء والتعود عليه يسبب إدمانا، وهو الأمر الذي يجعل التدخين في حد ذاته من أكثر أنواع السلوك الإدماني التي عرفها الإنسان، وقد أثبتت الدراسات أن معظم المدمنين على الهروين الذين يخضعون للعلاج أن المادة التي يشعرون في أمس الحاجة إليها هو تدخين السجائر وليس تعاطي الهروين أو أي مخدر آخر، وأن ما نسبته 23 % من المدخنين جربوا تعاطي المخدرات، وأن 99 % من مدمنين الهروين يدخنون السجائر، ونسبة 58% من الشباب الذين يستهلكون مادة الحشيش يعدون من المدخنين[4].

وكل هذه الدراسات تبين أن التدخين هو أولى الخطوات والبوابة الرئيسية نحو تعاطي المخدرات، خاصة وأن المراهقين الشباب يحاولون إثبات ذاتهم[5]، من خلال التدخين الذي يجرهم إلى المخدرات، وفي هذا الإطار قد وضعت الدولة ممثلة بوزارة الصحة سياسة وقائية صحية للوقاية من التدخين تمهيدا للوقاية من

1- قوي أحمد بوحنية، الإعلام الأمني ودوره في مكافحة المخدرات" دراسة تطبيقية على دول المغرب العربي"، السعودية، دار جامعة نايف للنشر، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2017، ص111.

2- المواد 67 و94 و95 من القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018 المتعلق بالصحة.

3- عبد الرحمن محمد العيسوي، مرجع سابق، ص32، ص33.

4- لامية خولوفي، ووسيلة زايدي، "**التدخين بوابة الإدمان "دراسة حالة طفل مدمن بمدرسة ابتدائية"**، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، المجلد الرابع، العدد 03، سبتمبر 2019، ص108.

5- وزارة الدولة للأسرة والسكان، الحملة القومية للرقابة من المخدرات، " إختار حياتك"، صندوق التمويل الأهلي لرعاية النشء والشباب والرياضة، ص04.

المخدرات، تشمل قيام مصالح الصحة بالتعاون مع القطاعات الصحية لإعداد ووضع برامج وقائية من الإدمان على التبغ، يمنع من خلالها الترويج والإشهار والدعاية لفائدة مواد التبغ، وضرورة تبيان وإظهار بحروف كبيرة بأن التبغ مضر بالصحة في غلاف السجائر، ويحتوي على رسومات مصورة على شكل إنذار من سلطة الصحة، وإظهار كل لبيانات التركيبية السامة الأساسية وإفرازاتها كالنيكوتين المسبب للإدمان والذي يجعل صاحبه يتجه نحو المخدرات، وقد تضمنت كذلك السياسة الصحية للوقاية من التدخين المؤدي إلى المخدرات ضرورة تبليغ منتجي ومستوردي التبغ السلطات الصحية المختصة بالتركيبة التي يحتويها التبغ وكل إفرازاتها مع ضرورة تحقيق المصالح المعنية في ذلك وفقا للمعايير المسموحة، كما منعت التدخين في الأماكن الجماعية والمستقبلة للجمهور، وبيع التبغ والسجائر للقصر، وتساهم في ضمان التحسيس بخطورة التدخين على الصحة، وقد وضعت هذه التدابير الوقائية للتصدي للتدخين لكي يضع حدا للسبب الرئيس في الإدمان على المخدرات[1].

ب-دور الأمن التنموي المستدام في الوقاية من المخدرات:

إن تحقيق الدولة لمقومات التنمية المستدامة يتطلب ضرورة توفير إطار أمني اجتماعي داخلي للوقاية من المخدرات والابتعاد عن مختلف التعاملات غير المشروعة فيها يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الفرد من اكتفاء معيشي واقتصادي واستقرار حياتي ملائم له وتأمين الرفاهية الشخصية يشعره بانتمائه لدولته وتحفظ له وجوده وكيانه، وتجعله لا يشعر بالعوز والحاجة ويتغلب على الفقر والفاقة والبطالة والمرض، الذي يؤدي به إلى اكتساب الطابع العدواني الذي يؤدي إلى اضطراب سلوكه وانحرافه[2]، فتوفير الأمن الاجتماعي من خلال التنمية المستدامة يؤدي إلى تحقيق وقاية أولية من المخدرات.

إن عملية التنمية المستدامة تعد عملية شاملة تهدف أساسا إلى إيجاد سبل تضمن الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي للدول إلى وضعية أكثر ازدهارا وتحسين المستوى المعيشي للأفراد في الحاضر والمستقبل، إذ أن للتنمية المستدامة بعدين أساسين الأول اقتصادي يشمل تكريس موارد الدولة والمجتمع لغرض التحسين المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم التفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر وجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل الدولة

1- المواد 49 إلى 58 من القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018 المتعلق بالصحة.

2- مصطفى العوجي، دروس في علم الجنائي " السياسة الجنائية والتصدي للجريمة"، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، مؤسسة نوفل، 1987، ص315، 316.

الواحدة أقرب إلى المساواة الفعلية والحقيقية، والثاني اجتماعي تنموي يشمل تحقيق نوعية حياتية وتوفير مناصب وفرص العمل وسيادة قيم العدل والمساواة بين السكان مع التركيز بصفة عامة على الجماعات الضعيفة والمهمشة والمحرومة والمعوزة، وتوجيه جهود الاستثمار في رأس المال البشري خاصة الطاقة الشبابية وزيادة مهاراتهم لتحسين أدائهم في العمل والإنتاجية وإنشاء مدن جديدة تتلاءم وظروف التنمية المستدامة والنهوض بالتنمية الريفية للحد من النزوح نحو المدن[1]، ولكي تحقق التنمية المستدامة هدفها الوقائي من انتشار المخدرات بأبعادها الأساسية ينبغي أن تتفق سياسات الوقاية مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الدولة، التي يجب عليها تشجيع تكافؤ الفرص في الحصول على عوامل الوقاية كالمبادرات التي تضعها الدولة في مواجهة الفقر والإدماج الاجتماعي والتنمية.

ولقد بينت معظم الاتفاقيات الدولية والوثائق الدولية دور التنمية المستدامة في الوقاية من مشكلات المخدرات[2]، من خلال إقرارها على ضرورة تبني خطة تمتد إلى غاية 2030 تجسد مدى تقارب الوقاية من المخدرات مع أهداف التنمية المستدامة، ولقد أكدت ذلك اللجنة العالمية المعنية بسياسة المخدرات في توصياتها الأولى لسنة 2011 تقتضي ضرورة تحول جذري في سياسة الوقاية من المخدرات تشمل ضمان وجود سياسات المخدرات وترسيخها فعليا ضمن أهداف التنمية المستدامة، واحترام الحكومات للعناصر الأساسية لأهدافها، التي يجب أن تدعم كل الاستجابات المستقبلية للمخدرات، ومختلف الشراكات القائمة على العدالة والتي يكون محورها الأشخاص وتحقيق الكرامة والتضامن الذي يوفر الازدهار للجميع، وفي هذا الإطار قام المجتمع الدولي في إطار التعاون الوزاري لتحضيره لجنة المخدرات في مارس 2019 لوضع إستراتيجية المخدرات العالمية للعقد القادم في ظل التفاعلات بين أهداف التنمية المستدامة كإطار عمل للسياسة المشتركة المعتمدة لغاية 2030 وسياسة المخدرات العالمية، وقد وحّد المجتمع الدولي لهذا الخصوص شعاره " عدم ترك أحد" يستخدم المخدرات أو أي مجتمع متأثر بها، وأعلن إعادة النظر للأهداف الشاملة لسياسات المخدرات لتتماشى وخطة التنمية المستدامة التي تعتمد

1- سهيلة حسيب، وجمال لطرش، "**التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات**"، **مجلة نماء الاقتصاد والتجارة**، الجزائر، جامعة جيجل محمد الصديق بن يحي، المجلد 02، عدد خاص، أفريل 2018، ص299، ص301.

2- ولقد أقر مؤتمر جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا التزام الدول بضرورة تفعيل وتدعيم وإيجاد المقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة لمواجهة والوقاية من مشاكل المخدرات على مستوى محلي ووطني ودولي، أنظر في ذلك البند 05 و19 من تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهاسبرغ، جنوب إفريقيا،26 أغسطس2002، والذي اعتمد في 04 سبتمبر2002، منشورات الأمم المتحدة، عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.preventionweb.net/files/resolutions/N0263691.pdf

على إنهاء الفقر والقضاء على الجوع وتوفير العمل اللائق وتحقيق نمو اقتصادي وتوفير مدن حضرية مستدامة[1].

وفي هذا الإطار يسعى المجتمع الدولي إلى إيجاد سياسات وقائية تكون أكثر إنسانية وفعالية مع فقراء منتجي المخدرات القائمة على الزراعة، من خلال إدراج أهداف مستحدثة للتنمية المستدامة في الوقاية من المخدرات، كتحقيق التنمية الريفية وإيجاد فرص العمل، وهو ما يتيح للفقراء المنتجين إيجاد مخرج من الإجرام من خلال توفير لهم سبل العيش القانونية[2]، واتخاذ تدابير التنمية الريفية المصممة خصيصا لتراعي الاحتياجات التنموية للفرد والمجتمع[3].

والجزائر سعت جاهدة إلى تحقيق مقومات التنمية المستدامة التي توفر لها أرضية وقائية أولية من انتشار المخدرات، من خلال إيجاد عدة صيغ تنموية تقضي على الفقر والبطالة وتحسن الوضع المعيشي، تتمثل في إنشاء برنامج خاص للإدماج المهني لتشغيل الشباب سنة 1990، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1995، وإنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سنة 1996، وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1997، وإنشاء برنامج عقود ما قبل التشغيل لخرجي الجامعات سنة 1998[4]، وإنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لتدعيم أصحاب المبادرات الفردية في 2004[5]، ولكن على الرغم من هذه البرامج التنموية المتعددة والتي خصصتها الدولة الجزائرية، إلا أنه يعاب عليها أنها كانت

1- اللجنة العالمية لسياسات المخدرات، سياسة المخدرات والتنمية المستدامة، سبتمبر 2018، ص03، عبر الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.globalcommissionondrugs.org/wp-content/uploads/2018/10/ARABIC-2018_SDGPaper_WEB.pdf

2- تقرير موجز عن الاجتماع البرلماني لعام 2016، المنعقد في نيويورك يومي 08 و09 فبراير 2016 الذي يجرى تعميمه عملا بقرار الجمعية العامة 123/65، في إطار التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، في الدورة 70، البندان 107 و124 من جدول الأعمال المراقبة الدولية للمخدرات، ص17، ص25.

3- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المعهد الوطني المكسيكي للإحصائيات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة عن وضع خارطة طرق دولية لتحسين إحصاءات المخدرات، اللجنة الإحصائية، الدورة الثامنة والأربعون، 08 إلى 10 مارس2017، ص15.

4- فاطمة عبدلي، "**الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة وعلاقتها بحركة السكان" دراسة البطالة عند خرجي الجامعات**"، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر، جامعة الشلف حسيبة بن بوعلي، العدد06، ديسمبر2016، ص18 وما يليها.

5- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد06، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004.

مخصصة لفترات محددة وكانت بمثابة مسكنات، وهو الأمر الذي تسعى الدولة لتداركه في إطار سياستها التنموية المستدامة من خلال وضع مخطط دعم الاستثمار وتثمين المورد البشري، والتوسع في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها، وإعطاء أولوية للتنمية الاقتصادية المستدامة للمدن الحضرية[1]، وللأرياف والمناطق الجبلية[2]، ومناطق الظل التي تنعدم فيها معالم التنمية.

إن تحقيق أمن اجتماعي فعال عن طريق الاهتمام بمقومات التنمية المستدامة للوقاية من المخدرات، يتطلب ضرورة تضامن مؤسسات الدولة والتعاون مع المجتمع المدني بالشراكة مع الدولة في معالجة مسألة الدخل المستدام، وإيجاد فرص العمل والتنمية البشرية للمجتمع ومساعدة الفئات المهمشة، وتوفير نمو اقتصادي مستمر وعلى نطاق واسع وليس ظرفي، وتشجيع الاستثمار الخاص، وإعداد برامج إنمائية بديلة تقطع الطريق أمام مسببات انتشار التعامل غير المشروع في المخدرات،وتزويد الشباب باعتبارهم الطاقة الفاعلة في الدولة بالمهارات اللازمة لاتخاذ خيارات وقرارات سليمة وتنمية روح الانتماء والمبادرة، وتوفير مكان للمشردين يأويهم، والقضاء على البطالة، والاهتمام بالزراعة القانونية من خلال توفير الأطر اللازمة لذلك لتعويض زراعة المخدرات.

ثانيا: دور الأمن الرقابي في توفير الوقاية الأولية من المخدرات:

إن الأمن الرقابي للوقاية الأولية من المخدرات يستوجب التخطيط العمراني وتفعيل دور مصالح الأمن المختلفة، و ذلك على النحو الذي سنوضحه فيما يلي:

أ-دور التخطيط العمراني في الوقاية الأولية من المخدرات:

إن البيئة العمرانية التي يسكنها الفرد والتي تتسم بسوء تخطيطها وتصميمها، تسهل من انتشار الجريمة في أوساطها، وهذا الأمر أكدته مختلف الدراسات في علم الإجرام أين أكد "أندرسون" في نظرية "قانون الشارع" أن الأفراد الذين يعيشون في الأحياء السكنية الفقيرة يتصفون بأنهم أشخاص مترددون عن التبليغ عن الجرائم التي تقع في حيهم نتيجة ظروفهم التي تجعلهم في عزلة عن المعايير العامة للمجتمع، فيتكون لديهم موقف سلبي للذهاب للشرطة أو تبليغها، نتيجة كثرة عصابات الإجرام كتجار المخدرات والسلاح هنالك وهو ما يجعلهم دائمي الاحتكاك بهم، إذ يلجأون في حل مشاكلهم بأنفسهم من خلال

1- المادتين 07 و08 من القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس2006

2- القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد41، الصادرة بتاريخ27 جوان 2004.

تشكيل عصابات، وذلك يرجع لغياب وسائل الضبط الاجتماعي وقلة اتصال الجهات الرسمية بالأحياء الفقيرة وهو ما يفقدهم الثقة برجال الأمن[1]، إذ أن الأحياء السكنية التي لا تتوفر فيها الجوانب الأمنية الوقائية تجعلها أوكارا لانتشار الجريمة، إذ بينت نظرية " النافذة المحطمة" والتي نظر لفكرها كل من "جيمس ويلسون، وجورج كيلنج" سنة 1982، أن تأثير الفوضى والتخريب داخل المناطق الحضرية على انتشار كبير للجرائم داخل المجتمعات، إذ تتمحور فحوى هذه النظرية بأنه عندما يحطم أحدهم نافذة زجاجية لبناية مهجورة أو سيارة ولا تصلح هذه النافذة، فيتكون اعتقاد بعدم وجود أي اهتمام لذلك، وهو الأمر يزيد من انتشار تكسير نوافذ أخرى وظهور جرائم لعدم وجود رقابة وعقاب على هذه التصرفات البسيطة التي سرعان ما تؤدي إلى جرائم كبيرة فتنتقل من منزل لآخر حتى تصل إلى الشارع ككل، فتشمل المنازل المهجورة والسيارات والأركان المظلمة، وهو الأمر الذي يلفت مدمني المخدرات بوجودها بدون رقيب فيساهم ذلك في استهلاك وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية في البيوت المهجورة والأماكن المظلمة وأماكن القمامة، وسرعان ما يتوسعون إلى المناطق المأهولة ، فهذه النظرية بينت كيف أن عدم وجود اهتمام بجرائم بسيطة يؤدي إلى ظهور جرائم منظمة وخطيرة لاسيما التعامل في المخدرات[2].

ولقد بينت نظريات علم الإجرام وجود ارتباط وثيق بين العمران والأحياء وانتشار الجريمة خاصة انتشار أوكار المخدرات والمؤثرات العقلية، ولإيجاد حلول وقائية أولية تمنع انتشار المخدرات داخل النسيج العمراني، يتعين إيجاد تخطيط وتصميم البيئة العمرانية والسكنية لتقوية العلاقات الاجتماعية بين السكان وإحساسهم بالأمن ومشاركتهم في إيجاده، وتقليص فرص الجريمة والرفع من مستوى الأمن في الأحياء السكنية[3]، ويعد التخطيط الاستراتيجي للمدن عملية تصورية لما يجب أن يكون عليه شكل المدينة متوافقة مع حياة الإنسان، يشترك في تخطيطها مهندسوا المدن وعلماء الاجتماع والبيئة وعلم الإجرام وعلم

1- عبد التواب جابر أحمد محمد مكي، "**آراء أندرسون حول ظاهرة العنف والجريمة في المجتمعات الفقيرة –رؤية سوسيولوجية تحليلية–**"، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، مصر، العدد46، جويلية 2017، ص03 وص04.

2- إن الأشكال البسيطة للإخلال بالنظام العام تؤدي إلى الجرائم الخطرة، ولقد تم تنفيذ نظرية النافذة المكسورة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تغريم هذه السلوكات البسيطة وقد أسهم ذلك في زيادة عدد التبليغات وتكون فكرة بأن هناك شخص يهتم بهذه التجمعات الحضرية وساهم ذلك في ظهور فكر وقائي استباقي لظهور جرائم خطيرة داخل الأحياء السكنية، نفس المرجع، ص06.

3- علي بن سالم بن عمر باهمام،" **توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية– حالة دراسية للأحياء السكنية المعاصرة بمدينة الرياض–**"، **مجلة العلوم التطبيقية**، السعودية، جامعة أم القرى، المجلد 12، العدد02، جويلية 2000، ص46.

الوقاية[1]، ويجب أن يراعى في التصميم العمراني للمدينة الجوانب الأمنية الوقائية، والمحافظة على النسيج الاجتماعي الذي تحتويها المدينة أو الحي[2]، وأن تشكل المدينة المصممة دفاعا وقائيا واحترازيا لسكانيها وخلق نموذج عمراني يحمي نفسه[3]، كأن يشمل هذا التخطيط جوانب الإنارة العمومية في الأحياء والسكنات والشوارع ومختلف الأماكن المظلمة والزوايا الحادة الخفية، والتي تعد أهم وسيلة للتصدي للجريمة وتسهل المراقبة الطبيعية لرجال الأمن وقاطني الحي[4].

والجزائر تعاني من البناءات الفوضوية نتيجة تراكمات اقتصادية وأمنية، ساهمت في انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية في أوساطها، نتيجة صعوبة واستحالة التوغل في الأحياء القصديرية والشعبية لاتساع نطاقها وعدم وجود منافذ فيها أو طرقات، وهو الأمر الذي جعلها مكانا وأوكارا للمخدرات، وورشة تنتج المنحرفين والمتاجرين بالمخدرات حتى أن الأطفال الفقراء استغلوا لترويج هذه السموم[5]، كما أن التصميم العمراني الجديد للمدن جعلها تصبح عبارة عن مراقد في الليل ومناطق شبه خالية في النهار، وهو الأمر الذي يشجع في بروز عصابات التعامل غير المشروع في المخدرات في هذه الأحياء[6]، وإدراكا لدور التخطيط العمراني للمدينة في الوقاية من الآفات الاجتماعية وخاصة المخدرات، قد وضعت الجزائر في

1- رابح سعدان، الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة" المنطقة الحضرية البوني عنابة نموذجا"، مذكرة ماجستير، الجزائر، جامعة عنابة، باجي مختار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005-2006، ص73.

2- أنصاف جعفر خيون، "**البيئة الأمنية أحد متطلبات إعداد التصاميم والمخططات الأساسية للبيئة الحضرية**"، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، العراق، العدد38، 2015، ص331.

3- أحمد بن عايض أحمد عسيري، دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الأمن، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم الشرطة، تخصص قيادة أمنية، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، 2004، ص08، ص10، ص48.

4- ليليان أحمد دلالة، "**التخطيط العمراني والوقاية من الجريمة**"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الهندسية، سوريا، المجلد 39، العدد01، 2007، ص449.

5- مليكة حراث، أكبر حي قصديري في تيبازة يتحول إلى كولومبيا في غياب كلي للأمن" أطفال دون 16 سنة يقومون بتسويق قوارير الخمر والمتاجرة بالمخدرات في حي قصديري بحجوط"، مقال منشور في مجلة أخبار اليوم، الجزائر، الصادر بتاريخ 02-03-2011، أطلع عليه بتاريخ 14-12-2017، على الساعة: 13:29، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/21169

6- م. ميلود، أحياء تحت سيطرة العصابات ببلعباس، روبرتاج، مقال منشور في جريدة الخبر، الجزائر، الصادر بتاريخ 16-09-2016، أطلع عليه بتاريخ 15-12-2017، على الساعة: 17:36، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.elkhabar.com/press/article/111784

هذا الإطار سياسة عمرانية للمدن الحضرية، من خلال النص على القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، تهدف من خلاله إلى تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي الذي يوفر الأمن المجتمعي، والقضاء على السكنات الهشة التي أصبحت مرتعا خصبا لتجار ومتعاطي المخدرات، والتحكم في مخططات النقل والشغل وحركة المرور لتسهيل الأمر على دوريات الشرطة في المراقبة، وتوفير كل الخدمات العمومية وتعميمها في جميع الأحياء والوقاية من الآفات الاجتماعية وخاصة المخدرات، والإقصاء والانحرافات والفقر والبطالة، وتدعيم التجهيزات الحضرية والجماعية للمدينة، إذ أقرت بضرورة إشراك المواطن في وضع برامج تسهل تسيير أحيائهم بالشراكة مع الجماعات المحلية والدولة، وعلى الرغم من وجود نقاط عمرانية سوداء في ربوع الوطن إلا أن الدولة تسعى جاهدة إلى القضاء عليها ووضعت من شأن ذلك مرصدا وطنيا يدرس تطورات المدينة وسبل ضبطها وتحيينها وتأهيلها وهيكلتها وفقا لسياسة استشرافية مستقبلية تكون أداة للوقاية من المخدرات ومختلف الانحرافات الأخرى[1].

وفي هذا الإطار استعانت بالمختصين في علم الاجتماع وعلم الإجرام وعلم الوقاية من الإجرام مع مهندسي البناء في التخطيط العمراني للمدن المستقبلية، وفقا لنموذج علمي متكامل يسهم في تحقيق أمن وقائي عمراني من انتشار التعامل غير المشروع في المخدرات، من خلال معالجة الثغرات الأمنية والقضاء على الزوايا المظلمة في الأحياء، وتشجيع وضع أحياء تكنولوجية تتسم بالإنارة ليلا وتعزيز بنايات تسهل لقاطنيها استعمال رقابة طبيعية بالعين المجردة من قبل سكان الحي وبوضع كاميرات للمراقبة، وقد تجسد هذا الإجراء الأخير من خلال إنشاء نظام وطني للمراقبة بواسطة الفيديو، وتفعيله ضمن الأماكن الحضرية الكبرى وضواحي المدن ومحاور الطرق الكبرى، والأماكن المفتوحة، كأداة تقنية للإطلاع والإستباق والوقاية من الأعمال الإجرامية عموما بما فيها كافة التعاملات غير المشروعة في المخدرات[2].

1- المواد 06 و10 و14 و17 و26 من القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

2- المادتين 02 و03 من المرسوم الرئاسي رقم 15-228 المؤرخ في 22 أوت 2015، المحدد للقواعد العامة المتصلة بتنظيم النظام الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو وسيره.

ب–دور مصالح الأمن في الوقاية الأولية من المخدرات:

إن جهاز الأمن والشرطة يعد أول وأقرب جهاز حكومي للمواطن، لأن عبارة " **الشرطة في خدمة الشعب**" تعد مقولة لم تأت من فراغ بل هي مبنية على أسس فعلية نظرا لما توفره مصالح الأمن والشرطة من خدمات وقائية للمواطنين، والتي تسهم في تعزيز أواصر التعاون من خلال تشجيع المواطنين بالتعاون مع الأمن، وإرشاد المواطنين، وتجنب أخطار المخدرات والوقاية منها[1]، وتبسيط القوانين الرادعة لها[2]، كما تقوم أجهزة الشرطة والأمن والدفاع بمهام وقائية تهدف إلى توفير الأمن بالمعنى الشامل، نظرا لما يطرأ على جوانب الحياة من تعقيدات وتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك عن طريق الإعلام الأمني الوقائي الذي يرصد الظواهر الاجتماعية المنحرفة التي قد تتسلل إلى المجتمع وتدفع إلى نشوء الشخصية الإجرامية، أو عن طريق تبني مواد وبرامج تهدف إلى تبصير المواطنين بمخاطر المخدرات، ويسهم الإعلام الأمني الشرطي في اتخاذ ما يلزم من تدابير وقائية قبل ارتكاب ووقوع الجريمة، إذ يقع على رجال الأمن بمختلف المصالح مهام التوعية وتبصير المواطنين حول استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية وخطورتها على العقل والمجتمع وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والصحية وكيفيات الوقاية منها[3]، مع إبراز العقوبات المرتبطة بالتعامل فيها بكل الصور، والتوعية بكل ما هو جديد في نطاق الجريمة المنظمة المرتبطة بالمخدرات، وتقديم حلول للنأي والابتعاد عنها [4].

إن وظيفة الشرطة ومختلف مصالح الأمن لا تقتصر على وجهها الجزائي في التصدي للجريمة وتعقب المجرمين بل أن معظم عملها يتناول الجانب الوقائي الاجتماعي[5]، في إطار شراكة مجتمعية تشمل كافة

1– أحمد عبد اللطيف الفقي، الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة، مصر، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص34، ص35.

2– بركة بن زامل الحوشان، الإعلام الأمني والأمن الإعلامي، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص2016.

3– محمد بوحنه، "**التعاون العربي في مجال الإعلام الأمني**"، **مجلة الشرطة**، الأمانة العامة للمدرية العامة للأمن الوطني، مجلس وزراء الداخلية العرب، العدد100، ديسمبر 2011، ص66.

4– الإعلام الأمني مشكلات وحلول، مركز الدراسات والبحوث، السعودية، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002، ص126.

5– سمير رزق الله، اختصاصات الشرطة ودورها الاجتماعي، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي العربي السادس حول الدفاع الاجتماعي، العراق، بغداد، تشرين الثاني 1973، ص34.

الأطر الإستراتيجية والسياسات التي تهدف إلى ضبط الجريمة ووقاية المجتمع[1]، وتوفير أساليب جديدة تفاعلية شرطية اجتماعية[2]، وذلك عبر الدوريات التي يقوم بها رجال الأمن، لإقرار الأمن والنظام العام داخل الدولة وبسط سلطانها على كل بقعة من أراضيها، لملاحظة مدى تنفيذ القوانين فيها، وتمثل الدوريات العمود الفقري لجهاز الأمن وخدمة ضرورية وأساسية تقوم بها لتحقيق أهداف الشرطة والأمن، إذ تمثل العمل الوحيد الذي يعتمد عليه في القضاء على فرص ارتكاب الجريمة والحيلولة دون قيام الرغبة في ارتكابها بإزالة المؤثرات الضارة وإحلال المؤثرات الصالحة محلها، وتقويم اتجاهات الفرد والجماعات أثناء اتصال أفراد الدورية بالمواطنين في عملها اليومي، وفي كل ساعات الليل والنهار، إذ يوفرون لهم كل أسباب الطمأنينة والأمن والسلام ويتعرفون على مطالبهم واحتياجاتهم، كما يكمن الدور الوقائي لدوريات الشرطة في استبعاد كل الفرص المواتية لارتكاب الجريمة والقضاء عليها لمجرد الاعتقاد بوجود هذه الفرصة[3].

والجزائر بمصالحها الأمنية تسعى إلى توفير برامج وقائية من المخدرات من خلال الإعلام الأمني والتوعية المستمرة بخطورة المخدرات عن طريق المحاضرات في وسائل الإعلام وفي مختلف التظاهرات والندوات وعن طريق توزيع ملصقات مصورة ورسائل قصيرة في الهواتف والتوعية الأمنية في مختلف مؤسسات الدولة كالمساجد والمدارس والجامعات والجمعيات[4]، إذ تسعى إلى القضاء على الطلب غير المشروع من المخدرات عبر إيجاد قنوات فنية وشرطية وقائية تقضي على دخول هذه المواد خاصة من

1- عمر بلال صديق، تطور مفهوم حفظ الأمن في البلاد العربية، مداخلة مقدمة في الدورة العلمية التدريبية القصيرة حول دراسات في وضع وتطوير المناهج في كليات الشرطة، المنعقدة في تونس، في الفترة الممتدة من 07 إلى 26 سبتمبر 1981، المنشورة في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، الرياض ، ص44.

2- أحمد مبارك سالم، "**الشرطة المجتمعية في إطار إستراتيجية خليجية موحدة**"، **دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، العدد160، 2010، ص10.

3- محمود السباعي، إدارة الشرطة في الدولة الحديثة، مصر، القاهرة، الشركة العربية للطباعة والنشر، 1963، ص201 وما يليها.

4- وذلك عبر القيام بالعديد من الحملات التحسيسية ومنها الحملة التي قامت بها مصالح أمن ولاية الجزائر على مستوى ساحة الكيتاني بباب الواد تحت شعار أخطار المخدرات وانعكاساتها وتأثيراتها السلبية لفائدة العائلات وطلاب المدارس والشباب، وهو العمل الذي يدخل ضمن المخطط الوقائي من المخدرات المجسد من خلال الإعلام الشرطي المجتمعي، أنظر في ذلك: المقال المعنون بـ" أمن ولاية الجزائر" يوم تحسيسي حول أخطار المخدرات"، مقال منشور في وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر، الصادر بتاريخ 30 -03-2017، أطلع عليه بتاريخ 26-09- 2018، على الساعة : 12:48، عبر الرابط الإلكتروني التالي:http://www.aps.dz/ar/societe/41421

الجهة الغربية للبلاد، من خلال التنسيق للجهود مع مصالح الأمنية المتمثلة في الجيش والشرطة والدرك والجمارك لمواجهة عصابات تهريب المخدرات وإيجاد حلول وقائية تقضي على العرض والطلب المتزايد[1]، لاسيما أن عمل رجال الأمن يعتمد على الاستعانة بكل الحلول الوقائية اللازمة لعدم دخول المواد المخدرة وإتباع كل التقنيات المتاحة التي تستند إلى المعلومات العلمية والخبرات الأمنية[2]، التي تبرز كثافة دخول المخدرات على الشريط الغربي[3]، أين وضعت مصالح الأمن الجزائري خطة أمنية جديدة لها بعد استراتيجي للوقاية من دخول المادة المخدرة والمؤثرات العقلية عبر حفر خندق لسد الطريق على المهربين، تتماشى مع ما أقره المشرع الجزائي في المادة 03 الفقرة 06 من الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب، في وضع تدابير وإجراءات وقائية لمكافحة التهريب، عن طريق دعم الترتيب الأمني للشريط الحدودي خاصة ما تعلق منه بالمناطق البعيدة عن مراكز المراقبة الأمنية[4]، لاسيما مع ارتفاع تهريب القنب الهندي إلى 60 طنا سنويا نتيجة قرب المحاصيل الزراعية المخدرة للحدود الجزائرية، ويبلغ طول هذا الخندق الوقائي حوالي 170 كلم من بلدية مرسى بن مهيدي شمالا إلى بلدية العريشة جنوبا بعرض 08 أمتار وعمق 05 أمتار تكفلت بإنجازه وحدات الجيش الوطني الشعبي، وتسهر على حماية الحدود بواسطة المروحيات كل من وحدات الجيش والدرك والجمارك في إطار التشاركية في العمل الأمني الوقائي للقضاء على العرض والطلب على المخدرات من جهة الحدود الغربية[5] .

الفرع الثاني: دور الأمن الديني والثقافي في تعزيز الوقاية الأولية في مجال المخدرات:

إن من أهم الوسائل الأساسية العامة التي تسعى الدولة إلى توفيرها لتحقيق وقاية أولية من المخدرات، هو تعزيز دور المسجد كمنارة دينية تأمر وتنهى عن المنكر وتقوّم السلوك الإنساني وتساعد على التوجيه والإرشاد بمخاطر وآثار المخدرات والمؤثرات العقلية، وتوجيه الإعلام بكافة وسائلة لإعطاء رسالة معبرة

1- قوي أحمد بوحنية، مرجع سابق، ص105.

2- مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي" السياسة الجنائية والتصدي للجريمة"، مرجع سابق، ص517.

3- محمد خالد باسعيد، "**تهريب المخدرات بالمنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب**"، **مجلة آفاق فكرية**، الجزائر، جامعة سيدي بلعباس الجيلالي ليابس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 02، مارس 2015، ص108.

4- المادة 03 من الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب.

5- ن. بلهواري، خندق بين الجزائر والمغرب، مقال منشور في أخبار الوطن، الجزائر، الصادر في أفريل 2016، أطلع عليه بتاريخ 12-08-2019، على الساعة: 12:58 عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.elkhabar.com/press/article/103355/

وحقيقية تسهم في نشر وعي وقائي أولي فعال، ينقذون به أفرادا وجماعات لم تنخرط بعد في هذا العالم المظلم، وسنبين ذلك فيما يلي:

أولا: دور المؤسسة الدينية في تعزيز الوقاية الأولية من المخدرات:

تحظى المؤسسة الدينية بأهمية كبيرة وتتمتع بإستراتيجية معتبرة في الوقاية الأولية من المخدرات، وذلك على النحو الذي سنوضحه فيما يلي:

أ-أهمية دور المسجد في الوقاية الأولية من المخدرات:

إن البناء الأخلاقي للفرد منذ الطفولة وفي كل مراحل عمره المختلفة هو الذي يستطيع أن يجعل السقوط في الإدمان على المخدرات عملا فرديا شاذا، فمسؤولية البناء الأخلاقي لا يستطيع التشريع القيام بها وحده بل لا بد من مساهمة جميع المؤسسات في بنائه على أسس سليمة دينيا وخلقيا، ويعد المسجد المكان الملائم الذي تؤدي فيه هذه الرسالة بالذات في شقيها الديني أو العقدي والخلقي[1]، فالمشرع الجزائري قد عرف المسجد وبين أهميته ووظائفه، في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 2013/11/09 المتضمن القانون الأساسي للمسجد بأنه:" بيت الله يجتمع فيه المسلمون لأداء صلاتهم وتلاوة القرآن الكريم وذكر الله ولتعلم ما ينفعهم في أمور دينهم ودنياهم، وهو مؤسسة دينية اجتماعية تؤدي خدمة عمومية هدفها ترقية قيم الدين الإسلامي"[2] ، ويتبن من خلال هذا التعريف أن المسجد له وظيفتان أساسيتان خدمة الدين والدنيا، فالمسجد يعد مكانا للعبادة والصدر الأول لشؤون الدولة، لما يحققه من تنظيم اجتماعي ممتاز يقوم على الوظائف التربوية والثقافية والقيمية[3]، ومدرسة تتربى فيها النفوس تربية روحية، تساهم في إصلاح الفرد والمجتمع خلقيا ونفسيا، وتمد المسلم بقيم سامية يستمد منها مقومات دينه، وتعزز لديه المعاني الروحية التي تربطه بخالقه، فالمسجد اليوم لم يعد دوره مقتصرا على أمور الدين فقط بل شمل البعد الاجتماعي الروحي وغرس القيم الايجابية في نفوس الأفراد التي توجه تصرفاتهم لتأمين المجتمع من الأفكار والأفعال المنحرفة خاصة التعامل في المخدرات[4]، وقد

1- جمال الدين محمد محمود، **الدين والعلم في مواجهة المخدرات، مؤلف مشترك، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية**، مصر، القاهرة، العدد221، 2014، ص32، ص33.

2- المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 09 نوفمبر2013 المتضمن القانون الأساسي للمسجد، الجريدة الرسمية، العدد58، الصادرة بتاريخ 18 نوفمبر2013.

3- نبيل أحمد عامر صبيح، التربية في الإسلام ودور المسجد فيها، قطر، حولية كلية التربية، 1982، ص62.

4- محمد أركون، ترجمة كامل يوسف حسين،" **تحولات المقدس**"، **مجلة نزوى الثقافية**، الأردن، عمان، العدد 36، 01 أكتوبر 2003، ص44.

أقر المرسوم التنفيذي رقم 13-377 السالف الذكر أن المسجد له عدة وظائف تشمل كافة الجوانب الروحية والتربوية والعلمية والثقافية والاجتماعية، فضلا عن الوظيفة الرئيسة المتمثلة في التوجيه والوعظ والإرشاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو يساهم في حماية المجتمع من الآفات الاجتماعية انطلاقا من الوقاية الأولية من المخدرات، والمشاركة في الأيام والحملات التحسيسية الوطنية والمحلية وحملات التوعية الصحية بالتنسيق مع المصالح المختصة لإظهار الجانب السلبي للمخدرات[1]، وبهذا يكون المسجد أداة ضبط اجتماعي تسعى للحفاظ على مقومات المجتمع الإسلامي، نظرا للأثر الكبير الذي يحدثه من خلال التغيرات الفكرية والسلوكية لأفراد المجتمع[2]، ولما يتمتع به من قدرة في القضاء على أشكال الانحراف التي يمكن أن يتعرض لها أفراد المجتمع، فالفرد المسلم يلج المسجد وكله استعداد مادي وروحي في استقبال الرسائل والمحركات التي تجعل منه رجلا صالحا مفيدا لمجتمعه وفقا للمعايير الإسلامية، محصنا من كل أعمال الانحراف[3].

إن المسجد يعد أفضل مؤسسة لتوعية الناس وتوجيههم نحو أفضل السبل للوقاية من المخدرات والمسكرات، لما يحدثه من أثر في قلوب المؤمنين وعقولهم في مواجهة المخدرات، لاسيما أن تأصيل الاقتناع الديني في حرمة تعاطي والتعامل غير المشروع في المخدرات هو دور المسجد الذي له امتداد للدور الذي بدأه سيد الخلق صلى الله عليه وسلم في مسجده عندما بنى مجتمعا مسلما محصنا بإيمان قوي يحميه من فعل المنكرات، فلهذا يقع على المسجد أن يورث هذه المفاهيم العظيمة للأجيال وغرسها في الشباب، كما أن تكرار ارتياد المساجد عدة مرات في اليوم يساهم في إفادة مرتاديه من خلال خطب الجمعة والدروس المختلفة والندوات والمحاضرات التي يقيمها الإمام من شأنها أن تقوّم سلوكه وتقيه من السير نحو المخدرات[4]، وتعد خطبة الجمعة من أبرز الوسائل تأثيرا داخل المسجد في نفوس المسلمين عن

1- المواد 04 و08 و09 من المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 09 نوفمبر 2013 المتضمن القانون الأساسي للمسجد.

2- زايد الحارثي، التنشئة الاجتماعية والسلوك المأمول للشباب، الطبعة الأولى، الكويت، جمعية المعلمين الكويتين، 1999، ص10.

3- محمد بن حليمة محمد، دور المؤسسات الدينية في تأطير السلوك الاجتماعي" مؤسسة المسجد أنموذجا"، دراسة بحثية مقدمة لشبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، 2016، ص04، ص09.

4- علي أحمد عبد العال الطهطاوي، معالم الخيرات بشرح أضرار المخدرات، مرجع سابق، ص111، ص112.

طريق الوعظ والإرشاد ونشر القيم والمثل العليا[1]، وأنجع السبل في الدعوة إلى الإصلاح المجتمعي بالحكمة والموعظة الحسنة والإقناع بالدليل العلمي والشرعي[2]، الذي يعلم الفرد حقائق دينه ودنياه من كتاب الله وسنة نبيه[3]، والتي تحفظ عقيدته وتقيه من الخرافات ومن التعامل في المخدرات[4]، فيقع على عاتق الدعاة والأئمة داخل المسجد وخارجه ضرورة تصحيح المفاهيم الخاطئة لدى الشباب حول المخدرات[5]، وتبيان حكم الشّرع والقانون بتحريم وتجريم تعاطي المخدرات والتعامل غير المشروع فيها والأضرار التي تخلفها في الفرد والمجتمع، لاسيما أن الكثير من الشباب لديهم اعتقاد خاطئ بأن المخدرات مكروهة وليس محرمة شرعا، وأن يساهم في تقوية الوازع الديني لديهم ليشكل حصنا منيعا من الاقتراب نحو المخدرات[6].

ب-البعد الاستراتيجي للمؤسسة الدينية في الوقاية الأولية من المخدرات:

لقد عملت الدولة الجزائرية في رسم سياستها الوقائية من انتشار المخدرات على إرساء بعد استراتيجي لدور المؤسسة الدينية، من خلال التنصيص على مهام الإمام الرامية إلى الوقاية من الآفات الاجتماعية والتي تندرج المخدرات ضمنها، وإلقاء دروس الوعظ والإرشاد، والمساهمة في ترقية الخطب المنبرية والدروس المسجدية بما يتلاءم والمشكلات الاجتماعية[7]، وعلى مهام المرشدات الدينيات في دورهن في مختلف الأنشطة الاجتماعية والوعظية وحماية الطفولة من كافة الأخطار، أين أقر المشرع في سياسته

1- محمود أمين العالم، الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن، الطبعة 03، مصر، قضايا فكرية للنشر والتوزيع، 1993، ص395.

2- عبد القادر عبود، "**الوسائل الإعلامية في التواصل البيداغوجي**"، **المجلة الأكاديمية**، جامعة الجزائر، كلية الأدب، قسم التعليم للغات، العدد02، 2001، ص17، ص18.

3- صالح بن غانم السدلان، المسجد ودوره في التربية والتوجيه وعلاقته بالمؤسسات الدعوية في المجتمع، الطبعة الأولى، السعودية، الرياض، دار بلنسية، 1994، ص36.

4- عايد علي عبيد الحميدان، الإسلام وبرامج التوعية في مواجهة آفة المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول جهود العلماء المسلمين في مكافحة المخدرات، الأردن، عمان، في الفترة الممتدة من 07 إلى 09 جويلية 2005، المنشورة في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة اسيسكو ،2011، ص228.

5- عبد الحميد كشك، دور المسجد في المجتمع المعاصر، مصر القاهرة، المختار الإسلامي للطباعة والنشر، د س ن، ص44، ص45.

6- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص40، ص41.

7- المادة 34 من المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 24 ديسمبر2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، الجريدة الرسمية، العدد73، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر2008.

لتدعيم دور المسجد على ضرورة تكوين الدعاة والأئمة والمرشدات والطاقم الذي يعمل في المؤسسة الدينية، واشتراط مستوى تعليمي لإيصال الرسالة المسجدية في الوقاية من المخدرات، كاشتراط شهادة الليسانس أو شهادة معادلة لها بالنسبة للإمام الأستاذ والمرشدة الدينية وشهادة الماجستير وما يعادلها بالنسبة للإمام في رتبة أستاذ رئيسي، وهو الأمر الذي يبين أن الدولة تسعى إلى تطوير وتفعيل الرسالة المسجدية الدينية خاصة في الوقاية من المخدرات[1].

ويعد إشراك المؤسسة الدينية في الوقاية الأولية من المخدرات عن طريق السماح للخبراء في مجال مكافحة المخدرات والمجال الصحي بإلقاء محاضرات وندوات ودروس بمعية الأئمة يشخصون فيه حالة انتشار المخدرات وخطرها على الفرد والمجتمع مهمة عظيمة، بعد الصلوات المفروضة لإيصال رسالة ذات معاني دينية وعلمية في آن واحد، لما يمثله المسجد من مكان مقدس لدى الأفراد يحظى بتأثير كبير[2]، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل شملت مساهمة المؤسسة الدينية في إشراك المؤسسة الأمنية في التحسيس بخطر المخدرات وبث الوعي الأمني الوقائي داخل المساجد.

ويسعى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها جاهدا في إطار المخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات ومكافحتها إلى تطوير الدور المسجدي من خلال إمداده بالإحصاءات وكل التطورات في مجال المخدرات ومجال الوقاية منها من خلال إنشائه لبنك معلومات ومعطيات وطني ودولي حول المخدرات، وإشراكه في النشاط التحسيسي ضد المخدرات، والعمل على تنظيم تظاهرات إعلامية وتحسيسية وأسابيع إعلامية في الأماكن التي يتواجد فيها الشباب مع توفير كل الدعائم الإعلامية الضرورية في المساجد والمؤسسات الأخرى[3].

1- المواد 39 و40 و50 من المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 24 ديسمبر 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف.

2- وهو الأمر الذي تجسد فعليا من خلال القيام ببعض الخبراء بإلقاء محاضرات داخل المساجد برفقة الأئمة، ومنها البادرة التي قام بها الدكتور عبد الكريم عبيدات، الخبير الدولي ورئيس المنظمة الوطنية لرعاية الشباب ورئيس المركز الصحي لعلاج الإدمان والعلاج النفسي، والتي ألقى محاضرة بعد صلاة العصر في مسجد النضال ببلدية سيدي امحمد موسومة بعنوان" خطر المخدرات وسبل الوقاية منها وطرق علاج الإدمان"، وذلك بمناسبة الندوة الافتتاحية للحملة التحسيسية بخطر المخدرات والوقاية منها، وذلك برفقة محاضرين آخرين يشملون كلا من مفتش التوجيه الديني والتعليم القرآني وإمام خطيب، وإمام أستاذ، وذلك يوم الجمعة بتاريخ 26 فيفري 2016. أنظر في ذلك عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.youtube.com/watch?v=k6NZrv0Brjc

3- أنظر المخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات ومكافحتها، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 24-11-2004، ص12، ص17، ص18.

وعلى الرغم من كل هذه التدابير الإستراتيجية في تطوير العمل المسجدي بالشراكة مع المؤسسات الأخرى، إلا أن دورها في الوقاية من المخدرات يبقى مشوبا ببعض النقص، الذي يجب تداركه من خلال إعادة تفعيل دور المؤسسة الدينية والمسجدية في الوقاية من المخدرات عن طريق إتباع تدابير إستراتيجية على المدى القريب والمتوسط والبعيد، لكي ترقى مؤسسة المسجد إلى مكانة تجعلها تدعم بالوسائل الأساسية للوقاية من المخدرات، والتي يجب أن تشمل ضرورة تركيز رجال الدين والأئمة جهودهم الوقائية على الدعاية المنتظمة والذكية لإقناع أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل الأوساط الشعبية والمثقفة بأضرار المخدرات، لأن الاكتفاء بالتوعية في مجالس الدرس وخطب الجمعة ليس كافيا، فيجب عليهم الخروج من المساجد والتوجه نحو المدارس والأندية والمصانع والأحياء القريبة من المساجد لبث الجانب التوعوي الوقائي من خطر المخدرات، خاصة وأن الإمام له تأثير كبير في سامعيه من الناحية الدينية والإنسانية.

ولأجل تفعيل دور الإمام في الوقاية الأولية من المخدرات يتعين تكوينه بصفة دورية، وجعله أداة لامتلاك روح المسجد التي تعبر عن روح الجميع، التي تجمع ولا تفرق، وتزويده بكافة المعطيات الجديدة المتعلقة بعالم المخدرات خاصة التسارع المدهش في ظهور أنواع جديدة منها، وتزويده بكافة التدابير الوقائية، ويجب الاستفادة من المسجد كأحد الأدوات والوسائل الاتصالية الفاعلة في نقل الرسالة التوعوية والاستثمار في المكانة الاجتماعية السامية للأئمة والخطباء.

ولوزارة الشؤون الدينية والأوقاف في هذا الشأن مهمة تفعيل مبدأ التخطيط وتحديد أساليب المسجد وبرامجه، ووضع خطط سنوية وموسمية للوقاية من المخدرات، والارتقاء الدائم بأساليب المسجد وبرامجه، مع الاستفادة من وسائل التطور التكنولوجي كاستخدام جهاز العرض الحائطي، وتنظيم ورشات مشتركة بين كل المؤسسات الفاعلة خاصة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في مجال الوقاية من المخدرات لتفعيل برامج التوعية والتحسيس المسجدي، بصفة دورية ومستمرة وليست مناسباتية، وضرورة الاهتمام بتعميم التوجه الديني والأخلاقي الإسلامي في المؤسسات الشبابية الأخرى، وإنشاء مكتبات ملحقة بالمساجد وتزويدها بكل ما له علاقة بالابتعاد كليا عن المخدرات وعن كل الآفات الأخرى.

ولكي يؤدي المسجد دوره ومهمته المنوطة به يتعين رفع مستوى الخطاب الديني، وتطوير أساليب التوعية والإرشاد من خلال استعمال اللوحات الإعلانية في المساجد وتوزيع ملصقات ومنشورات دينية توعوية بخطورة المخدرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وأوجه تحريمها دينيا وقانونيا وكيفيات الوقاية منها، وعقد لقاءات شهرية مع جماعة المسجد وبأهل الحي لتوعيتهم بخطورة المخدرات وتعزيز الأمن الفكري السديد الذي يقي الجميع من المخدرات، والعمل على إلقاء دروس مختصرة وهادفة بعد الانتهاء

من الصلوات حول خطورة المخدرات واختيار الأوقات الجيدة للاستيعاب الفكري، ويجب أن يكون ذلك وفقا لمخطط مدروس يرتكز على بعد استراتيجي مفاده أن الإسلام هو التشريع الوحيد الذي يغرس القيم الأصيلة ويضع نظاما رقابيا في كل شخص يقيه من خطر المخدرات.

ثانيا: دور وسائل الإعلام في تعزيز الوقاية الأولية من المخدرات:

إن استخدام وسائل الإعلام في تعزيز الوقاية الأولية من المخدرات تعد من التدابير الفعالة التي تعتمدها الدول في حماية المجتمع من خطر المخدرات، وسوف نبين ذلك فيما يلي:

أ-أهمية الوسائل الإعلامية المستخدمة للوقاية الأولية من المخدرات:

إن وسائل الإعلام لها أهمية كبيرة في نشر المعلومات وتوزيع المعارف والبحث عن كيفيات الحصول عليها، وعرض الحقائق المخفية[1]، والاستجابة لحاجات المواطن في مجال الإعلام والتوعية والثقافة والتربية والترفيه والمعارف العلمية والتقنية، وذلك عبر الوسائل التقنية التي تمتلكها المؤسسات الإعلامية، التابعة للقطاع العمومي، أو التي تمتلكها الأحزاب السياسية أو الجمعيات المعتمدة من طرف الدولة، أو التي يمتلكها أشخاص معنويون يخضعون للقانون الجزائري، ويمتلك رأسمالها أشخاص طبيعيون أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية،التي تنشر الأخبار والأفكار بين الناس على نحو يعبر عن ميولهم واتجاهاتهم وقيمهم بقصد التأثير على المتلقي، من خلال نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو آراء أو أفكار أو معارف، عبر مختلف الوسائل المكتوبة أو المسموعة أو المتلفزة أو الإلكترونية والتي تكون موجهة للجمهور أو لفئة محددة ومحصورة منه[2].

ولوسائل الإعلام تأثير كبير على نفسية الفرد، سواء عندما يقرأ صحيفة يومية أو يشاهد قناة فضائية أو عند سماعه للإذاعة أو عند استخدامه لوسائل الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، إذ تتفاعل عوامل نفسية معقدة داخل الفرد وهو يتابع وسائل الإعلام المختلفة، وهذا التأثير يتكون نتيجة قضاء فترة طويلة لمتابعة وسائل الإعلام نظرا للتطور الحاصل في استخدام التقنيات الحديثة في تكنولوجيا

1- خالد إبراهيم الكردي، كيفية تناول وسائل الإعلام لمشكلة المخدرات، مداخلة مقدمة في الدورة التدريبية حول دور وسائل الإعلام في برامج الوقاية من المخدرات، السعودية، الرياض، المنظم من طرف كلية التدريب، قسم التدريبية، في الفترة الممتدة من 24 إلى 28 جانفي 2016، ص03.

2- المادة 05 من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.

الاتصال[1]، فيؤثر على مكونات التنشئة والتطبيع والنمو الاجتماعي للفرد وعلى النقل الثقافي بين الأجيال وتكوين الإنسان وتوجيه الميول والمشاعر[2].

ولما كان للإعلام من تأثير كبير على الاتجاهات والسلوكيات كان لا بد أن يكون له دور اجتماعي فعال في مواجهة الآفات الاجتماعية عامة والمخدرات خاصة عبر بث توعية وقائية أولية من خطورتها[3]، لاسيما أن المتخصصين في مجال الوقاية من المخدرات يحذرون من ثقافة نشر المخدرات، التي تحرص مافيا المخدرات على نشرها، والتي ترتكز على إبراز علاقة تعاطي المخدرات بالمرح والضحك والتفكير السديد والقوة الجنسية وعدم وجود أضرار صحية لها مع سهولة الإقلاع عنها وعدم تحريم الدين لها، إذ نجحت مافيا المخدرات من بسط سيطرتها على الطبقات الشعبية وبعض الطبقات المثقفة[4]، وهذا الأمر يستدعي وجود وسائل إعلامية مضادة لمواجهة هذا الخطر تساهم في حماية وتوعية الأفراد[5]،سواء تعلق الأمر بوسائل الإعلام المرئية المتمثلة أساسا في التلفاز الذي يبث برامج مختلفة تقوي من وعي المتلقي[6]، كالبرامج الدينية الإرشادية التي تبرز خطورة المخدرات وتنقل آراء علماء الدين حولها عبر المحطات التلفزيونية، والبرامج الدرامية الفنية التي تحتوي على بعد قصصي تمثيلي معبر يسهم في إيصال المعاني بخطورة المخدرات سواء في صورة فلم أو مسلسل أو مسرحية[7]، كما تستطيع الصحافة المقروءة والإلكترونية أن تلعب دورا كبيرا في الوقاية من المخدرات، على الرغم من أن رسالتها ومحتواها لا تستفيد منه في الغالب إلا الطبقة المتعلمة أو التي تعرف القراءة، إذ تساهم في التغطية الإخبارية لما يدور داخل

1- محمد المدني بوساق، مرجع سابق، ص34.

2- خالد إبراهيم الكردي، مرجع سابق، ص04.

3- سمير شعبان، "**الإعلام ودوره في نشر الجريمة والوقاية منها**"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر، جامعة ورقلة قاصدي مرباح، المجلد 02، العدد02، 2010، ص56.

4- صفوت درويش، مرجع سابق، ص100، ص101.

5- محمد كيرات، "**الإعلام والقضايا سبل التوعية وآليات المواجهة** "، **مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والإتصالية**، الجزائر، العدد11، 2017، ص22.

6- ربيحة نبار، دور التلفزيون في التوعية بمخاطر الجريمة "دراسة ميدانية على عينة من النساء الماكثات بالبيت ببلدية بسكرة"، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع إتصال، الجزائر، جامعة بسكرة محمد خيضر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2017-2018، ص126.

7-أحمد مطهر عقبات، دور وسائل الإعلام في الوقاية من انتشار المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات، السعودية، الرياض، المنظمة من طرف جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية المنعقدة، في الفترة الممتدة من 02 إلى 04 أفريل 2007، والمنشورة في مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، 2007، ص10، ص11.

المجتمع من أحداث ومشاكل اجتماعية كانتشار المخدرات، فيقوم الصحافي بنقل الأخبار المتعلقة بحجم انتشار الظاهرة وخطورتها على الفرد والدولة والمجتمع عن طريق السرد التحريري والتحليلي، الذي يبين واقع التعامل غير المشروع في المخدرات وموقف الشّرع والقانون منه، ويمكنه إيصال الفكرة مصورة باستخدام رسم كاريكاتوري معبر يجسد معاني الجوهر السلبي للمخدرات[1]، كما تساهم المقالات الصحفية المبنية على التحقيق والتحليل التي تتشارك مع مختصين[2]، ورجال أمن في زيادة وبث وعي وقائي لدى المتلقي من الوقوع في المخدرات والتعامل غير المشروع فيها[3]، كما أن الإذاعة باعتبارها وسيلة من وسائل الإعلام التي تمتاز بسرعة انتشارها والقدرة على جذب المستمعين إليها، في كل مكان سواء داخل المنزل أو خارجه في أماكن العمل أو داخل السيارة، وبغض النظر عن مستوى المتلقي التعليمي فهي أداة تخاطب غير المتعلم والمتعلم على حد سواء، لأنها أداة مسموعة وليست مقروءة، وتمتاز بسهولة حمل الجهاز الذي يبثها وقلة تكلفته[4]، فهي تسهم في بث برامج موجهة للأسرة وجميع أفراد المجتمع وترفع من المستوى التوعوي لديهم، وتبرز كيفيات التعامل مع المخدرات، وتفتح المجال واسعا للمستمعين في إبداء آرائهم عبر الاتصال بالمحطات الإذاعية للاستفادة منها وفتح رؤية جديدة تنم عن تبادل الآراء مع مختصين ومواطنين يساهمون في إيجاد حلول وقائية من المخدرات[5]، ولقد استفادت مؤسسات الإعلام من التطور التكنولوجي الحديث وتوظيفه من خلال جعل الانترنت وسيلة حديثة لنقل المعلومات والبرامج عبر الواب فاستحدثت بذلك الصحافة الإلكترونية والصحافة الإلكترونية السمعية البصرية عبر الانترنت، وهو الأمر الذي فتح لها مجالا واسعا لاستخدامها في الجانب التوعوي والتحسيسي لخطورة المخدرات عبر إقامة مواقع إعلامية عبر الواب[6].

1- أحمد مطهر عقبات، المرجع السابق، ص07، ص08.

2- أنظر مساهمة الحوار الصحفي التوعوي في الوقاية من المخدرات مع رئيس المؤسسة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث، الذي أشاد بدور وسائل الإعلام المحلي في نقل صوت المختصين كونها تعد الوسيط بين المؤسسات والمواطن ولها دور التحسيس بخطورتها والوقاية منها، صابر بليدي، آفة المخدرات تجتاح المجتمع الجزائري " حجز 70 طنا خلال العام الماضي لا يعني التحكم في الوضع، الأطفال المدمنون في حاجة إلى علاج لا إلى عقاب"، مقال صحفي منشور في مجلة العرب، لندن، العدد9830، السنة 37، ص21، الصادر بتاريخ 16-02-2015، أطلع عليه بتاريخ 16-05-2017، على الساعة : 18:53 ، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://i.alarab.co.uk/pdf/2015/02/16-02/p1000.pdf

3- خالد إبراهيم الكردي، مرجع سابق، ص33.

4- محسن سامي ختاتنة، وأبو سعد أحمد عبد اللطيف، علم النفس الإعلامي، الأردن، عمان، دار المسيرة، 2010، ص 40.

5- أحمد مطهر عقبات، مرجع سابق، ص09.

6- المواد من 67 إلى 72 من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالإعلام.

ب- فعالية التدابير الإعلامية للوقاية الأولية من المخدرات:

إن المؤسسة الإعلامية كوسيلة تعترضها جملة من المعوقات لا تجعلها تقوم بمهامها على أحسن وجه تتمثل في عدم استمراريتها في طرح البرامج الإعلامية ذات البعد الوقائي وحصرها في المناسبات الدولية، وعدم إلمام مؤسسات الإعلام بالأبحاث والدراسات العلمية المتعلقة بمظاهر المخدرات وخطورتها، والتي تفقدها الاعتماد على أساس علمي في إظهار الحقائق العلمية، وعدم تكوين العاملين في المجال الإعلامي لتنمية المهارات في مجال معرفة كل جوانب المخدرات، خاصة وأن عدم معرفة إيصال المعلومة التوعوية قد يساهم سلبا في انتشار التعامل وتعاطي المخدرات بدلا من الحد منها وخفض الطلب، ومحدودية البرامج التوعوية الإعلامية الموجهة للوقاية من المخدرات، وعدم اختيار الأوقات المناسبة للوصول إلى الجمهور المستهدف، والتي تؤدي إلى عدم تعلقه بالمعلومة وعدم تتبعها والاهتمام بها ذهنيا وعلميا، وعرض برامج إعلامية متناقضة مع القيم الإسلامية الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الكثير للثقة اتجاه مؤسسة الإعلام[1].

ولمواجهة هذا القصور الذي يشوب المؤسسة الإعلامية ويعيق دورها الوقائي في التصدي لمشكلة المخدرات، وجب إتباع سياسة إعلامية تتخذ مجموعة من التدابير الإعلامية الهادفة، التي تقي الفرد من خطر المخدرات والتي تشمل كافة الجهود الإعلامية التي تستهدف الوقاية من المخدرات بشكل علمي مدروس وممنهج، وذلك من خلال زيادة الوعي بمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والعالم، إذ تعتبر هذه التدابير واحدة من أهم جهود الوقاية والسلاح الفعال إذا ما أحسن استخدامه وأحسن توظيف وسائله لهذا الغرض[2]، خاصة ما تحتويه الرسالة من مضمون فإذا كان ضعيفا تنقل لملايين الناس تأثير يتسم بالوهم، أما إذا كانت تحتوي على مضمون جيد وعرض بطريقة جيدة فإنه يكون تأثيرها كبيرا ومذهلا ويترك أثرا بالغا في نفسية المتلقي[3].

ويترتب عن ذلك وجوب إعادة تفعيل دور المؤسسة الإعلامية الوقائي في مجال المخدرات بما يتلاءم وخطورة الوضع من خلال وضع تدابير إعلامية إستراتيجية ترقى بها إلى مستوى التوعية الهادفة، وذلك بمواجهة أوجه القصور الذي يكتنف دورها، من خلال القيام بتخصيص مساحات وفضاءات مكتوبة لطرح وجهات النظر المختلفة حول مشكلة المخدرات، وإعلام القراء بحملات التوعية المنظمة من طرف الخبراء

1- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص92 وما يليها.

2- صفوت درويش، مرجع سابق، ص101.

3- صفوت درويش، مرجع سابق، ص100.

والمختصين والباحثين والمراكز وإبراز مختلف الندوات العلمية المنعقدة لهذا الشأن [1]، إذ يتطلب استخدام وسائل وأساليب علمية مخططة تأخذ بعين الاعتبار أهمية التصميم الجيد للمادة الإعلامية وتنوع أساليبها لتتناسب مع ثقافة المتلقي واختيار الوقت المناسب لنشرها [2]، وإرسال إيضاحات توجيهية لإرشاد المواطنين بضرورة الاهتمام بالتربية والتقويم وغرس الممارسات الإيجابية لدى الأفراد المتلقين[3]، ويقع على عاتق المؤسسة الإعلامية ضرورة تطوير سياساتها وفقا لخطط وبرامج موجهة للوقاية من المخدرات وفقا للمنهجية العلمية الموضوعية المرتكزة على فهم دقيق وسليم لطبيعة المخدرات وخطورتها[4]، والمساهمة في تغيير الثقافات المعروفة والمشجعة على التعامل غير المشروع في المخدرات والعمل على تصحيح المفاهيم الخاطئة بترسيخ قيم راسخة تتبني من خلال فتح باب المناقشة ضمن البرامج المختلفة وخلق جو من مشاركة الأفراد في صياغة برامج وقائية من المخدرات، مع ضرورة الاستفادة من خدمات الانترنت باعتبارها من الوسائل الإعلامية الحديثة وذلك عبر وضع برامج توعوية وقائية من المخدرات يستفيد منها رواد الانترنت عبر مواقع مخصصة ومسيرة بمنهج علمي مدروس، والعمل على ترجمة البرامج الإعلامية الوقائية المتبعة في الدول التي سبق لها وأن تعاملت مع هذا الوضع الخطير للمخدرات واستخدام كافة التدابير التي تصلح وتتلاءم مع خصوصية مجتمعنا وثقافتنا وتقاليدنا[5].

إن الوصول إلى تدابير إعلامية هادفة للوقاية الأولية من المخدرات يفرض ضرورة انتقاء إعلاميين متخصصين وأكفاء ومقدمي برامج من ذوي الخبرة، مع تكوينهم في المجال القانوني والوقائي، ترتكز مهمتهم الأساسية في فن التوعية، واستخدام الإعلانات المستمرة ذات المضامين المؤثرة والمقنعة وبأسلوب بسيط ومفهوم يلفت الانتباه، وإصدار كتيبات ونشرات وملصقات توضيحية، وتنظيم معارض وقوافل ثابتة ومتنقلة تبرز خطورة المخدرات وطرق الوقاية منها، ولا يكون ذلك فعالا إلا إذا ما كانت البرامج التوعوية مستمرة وليست مناسباتية، وذلك بالتظافر مع جهود المؤسسات الأخرى التوعوية كرجال الأمن والمختصين

1- ليندة لبيض، ومراد زعيمي، "**الأداء الوظيفي للصحافة المكتوبة الجزائرية ودوره في التصدي لظاهرة المخدرات**"، **مجلة آفاق للعلوم**، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، العدد 05، 2016، ص189.

2- صفوت درويش، مرجع سابق، ص101.

3- مؤيد خلف حسين الدليمي، "**دور وسائل الإعلام في الحد من انتشار المخدرات وتعاطيها في العراق- دراسة ميدانية على المدمنين ومتعاطي المخدرات في العاصمة بغداد-**"، **مجلة البحوث الإعلامية**، مصر، القاهرة، جامعة الأزهر، كلية الإعلام ، المجلد 43، العدد43، 2015، ص441.

4- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، مرجع سابق، ص111.

5- صفوت درويش، مرجع سابق، ص102، ص103.

والأطباء والمجتمع المدني[1]، مع إبراز دور الشركاء الأساسين في الجهود الوطنية المبذولة للوقاية من المخدرات كما هو الحال مع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الذي يسهم في تعزيز الوعي القانوني الوقائي للمواطنين، وتحفيزا لذلك وجب تكريم أصحاب الأعمال الإعلامية المتميزة في المجال الوقائي من المخدرات والعمل على تعميمها وتطويرها بصفة دائمة ومستمرة.

ولأجل تحقيق الدور الفعال للمؤسسة الإعلامية يتعين وضع ميثاق يحدد أخلاقيات رجل الإعلام الذي يجب أن يتصف بجملة من الصفات عند تأديته لمهامه النبيلة أبرزها عدم إبراز الجوانب السلبية ودعم وإظهار كل ما هو إيجابي لتفكير الفرد الذي يجنبه الوقوع في المخدرات، مع ضرورة وضع سلطة وآلية داخل وزارة الاتصال مهمتها تقييم ومراقبة ما تحققه وسائل الإعلام المختلفة من نجاح وفشل في هذا المجال وتسهم في تدارك ذلك الفشل وتعمم كل التجارب الناجحة والهادفة، وأن تفرض على وسائل الإعلام أن تكون معظم البرامج ذات طابع محلي وطني، يحصنها من الغزو الثقافي الغربي في التأثير على النشء عبر وسائل الإعلام.

1- الأزهر ضيف، ومحمد ذيب، "**التوعية الإعلامية ودورها في مكافحة المخدرات والوقاية منها لدى الشباب**"، **مجلة المجتمع والرياضة**، الجزائر، جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر، المجلد 01، العدد02، ديسمبر2018، ص156.

الفصل الرابع

السياسة الوقائية البعدية من المخدرات

الفصل الرابع

السياسة الوقائية البعدية من المخدرات

إن التشريعات الجزائية المعاصرة في مجال المخدرات ترنو إلى رسم سياسات جزائية قوامها تحقيق فعالية متكاملة لا تترك مجالا لانتشار المخدرات وتفاقمها، إذ أن اعتماد هذه التشريعات على نمط الوقاية الأولية التي تمنع الأشخاص الأسوياء وتحول دون دخولهم عالم المخدرات أصلا، لا تتوقف على هذا النمط، بل تتجه إلى الاعتماد على آخر قائم يتمثل في الوقاية البعدية التي تكون لاحقة على ارتكاب جرائم المخدرات، وتتعلق بأشخاص غير أسوياء ضحايا بارونات المخدرات، فالسياسة الجزائية المعاصرة الناجحة هي التي تقوم على حماية جميع شرائح المجتمع بما فيهم غير الأسوياء منهم أو المستهلكين والمدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية باعتبارهم ضحايا جماعات إجرامية منظمة.

إن اعتماد الدولة على نمط الوقاية البعدية في مجال المخدرات يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق نتائج إيجابية على المستوى القريب والمتوسط والبعيد، وعلى جميع النواحي سواء بالنسبة للمدمن على المخدرات ومسار علاجه الذي يخفض من الطلب والعرض المتزايد عليها، أو بالنسبة للدولة التي تتخلص من تزايد انتشار المخدرات في إقليمها، إذ أن اعتماد هذا النمط لا يتأتى إلا من خلال وضع سياسة تعتمد على علاج المستهلكين والمدمنين على حد سواء، وتفعيل آليات الرقابة على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والتصرف فيها، وسيرورة الأموال المتأتية منها، وسوف نبين في هذا الفصل نمط الوقاية البعدية باعتباره أسلوبا قائما ومكملا للوقاية الأولية فيما يلي:

المبحث الأول: أهميـة النمط الوقائي البعدي في مجـال المخدرات.

المبحث الثاني: آليـات الوقايـة البعديـة فـي التصـدي للمخـدرات.

المبحث الأول

أهميـة النمـط الوقـائـي البعـدي في مجال المخدرات

إن انتهاج نمط الوقاية البعدية من المخدرات يمثل أسلوبا مجسدا لتطبيق تدابير الأمن والاحتراز من تفاقم انتشار المخدرات في الدولة الواحدة وفي العالم بأسره، القائم أساسا على التصدي للخطورة الإجرامية، ونظرا لأهمية هذا النمط في المنظومة الجزائية، فإن الفقه الجزائي والفكر الجزائي قد دفعا بقوة إلى بلورته في نصوص قانونية جزائية قابلة للتطبيق الفعلي في القوانين الداخلية لمواجهة المخدرات ومختلف التشريعات الدولية المرتبطة بذلك، وذلك بغية تحقيق أهداف أساسية وإستراتيجية تتمثل عموما في خفض الطلب والعرض المتزايد على المخدرات والمؤثرات العقلية، من خلال تقليص فرص الحصول عليهما، وتحقيق معاملة مختلفة بالنسبة لضحايا جرائم المخدرات المستهلكين والمدمنين عليها مقارنة بالعصابات الإجرامية.

إن الاهتمام بأسلوب الوقاية البعدية اللاحقة عن ارتكاب بعض جرائم المخدرات يعد ضروريا في التصدي لمشكلة المخدرات التي تعرف تزايدا كبيرا، سيما أن التوجه الإستراتيجي الدولي المعاصر في ظل مختلف الهيئات الدولية المخصصة لمواجهة المخدرات، قد أرسى معالم وقائية بعدية لاحقة على ارتكاب بعض جرائم المخدرات لخفض الطلب والعرض المتزايد، والذي يتجسد باستمرار ضمن أسانيد دولية ضمنتها مختلف التشريعات الوطنية ضمن منظومتها التشريعية الجزائية الداخلية، في ظل إحترام لمبدأ الشرعية الجزائية، واحترام حقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية، والتفريد في المعاملة على حسب الجريمة المرتكبة، والرعاية اللاحقة، وإعادة الإدماج والتأهيل الاجتماعي لضحايا المخدرات، وسوف نبين ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: ماهيـــة الوقايــة البعديــة مــن المخــدرات.

المطلب الثاني: الأبعاد القانونية لاعتماد الوقاية البعدية من المخدرات.

المطلب الأول

ماهية الوقاية البعدية من المخدرات

إن البحث في أسلوب الوقاية البعدية من المخدرات كنمط معاصر في السياسة الجزائية للتصدي لانتشار للمخدرات والمؤثرات العقلية، يقتضي التطرق إلى ماهيته التي تتحدد معالمها من خلاله أهم التعاريف الفقهية التي قيلت فيها سواء من زاوية المضمون الواسع أو الضيق للوقاية البعدية من

المخدرات، وكذا المقومات والمرتكزات التي تقوم عليها، والتعرف على ملامح الظهور الأولي لفكرة الوقاية البعدية في ظل المدارس الفقهية المختلفة، ومختلف التشريعات الجزائية التي جسدتها في قوانينها المختلفة، وذلك لأجل الإحاطة بتأصيل الفكر الوقائي البعدي في مجال المخدرات، وسنبين ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: التعريف بالوقاية البعدية من المخدرات:

إن إيجاد تعريف كامل ودقيق للوقاية البعدية من المخدرات يبقى من الصعوبة بمكان، في مختلف القوانين فبالرغم من احتوائها على مظاهر كثيرة للوقاية البعدية من المخدرات التي تتعلق أساسا بتدابير الأمن أو تدابير الاحتراز، إلا أنها لم تعرفها تاركة ذلك للفقه للتكفل بها، وسوف نبين مختلف المضامين الفقهية للوقاية البعدية من المخدرات ومرتكزاتها فيما يلي:

أولا: تحديد مضمون الوقاية البعدية من المخدرات:

إن تحديد مضمون هذه الوقاية يقتضي البحث عنها في ظل النظرة الواسعة للفقه حول الوقاية البعدية من الجريمة بصورتها العامة، والتطرق بصفة خاصة للمخدرات بمنظور ضيق لاعتبارها جريمة تمتاز بخصوصية وتحتاج إلى وقاية بعدية مختلفة خاصة بها، وسنبين ذلك فيما يلي:

أ- المعنى الفقهي العام للوقاية البعدية من المخدرات :

إن تحديد المدلول الفقهي الواسع للوقاية البعدية من المخدرات، يقترن اقترانا أساسيا بمدلول الوقاية البعدية من الجريمة عموما والتي تدخل في طياتها وتندرج ضمنها المخدرات، إذ يعتبر هذا المدلول الواسع أول ظهور لفكرة الوقاية البعدية، ولقد ظهرت لذلك عدة تعاريف فقهية، إذ يعرف مصطفى سويف الوقاية البعدية أو اللاحقة من الجريمة على أنها كافة التدابير المخصصة للتصدي لمضاعفات كانت قائمة أصلا، لما يؤدي إلى الإعاقة الكاملة أو الجزئية للمشكلة أو المضاعفات المترتبة عليها[1]، ويعرفها "ويلر" بأنها كل عمل أو إجراء من شأنه التقليل أو التخفيف من معدلات الجريمة[2].

ولقد فرق بعض الباحثين بينها وبين الوقاية الأولية، على أن الوقاية البعدية ما هي إلا تدابير وإجراءات تكون بعد وقوع الفعل الإجرامي، وتخصص عادة لعلاج الجريمة، وهي عكس التدابير الوقائية الأولية القبلية التي تكون قبل وقوع الجريمة من الأساس، إذ تشمل الوقاية البعدية كافة الجهود المختلفة المبذولة

1- مصطفى سويف، مرجع سابق، ص156.

2- رشاد أحمد عبد اللطيف، الأساليب الوقائية لمواجهة مشكلة تعاطي المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات، السعودية، الرياض، المنظمة من طرف جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، في الفترة الممتدة من 02 إلى 04 أفريل 2007، ص03 وما يليها.

والتدابير المتعلقة بالعلاج والتقويم[1]، والرعاية والإصلاح وإعادة الإدماج، التي تهدف إلى تفادي وقوع الجريمة مرة ثانية من مرتكبيها[2].

كما عرفها جانب آخر من الباحثين على أنها كل التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية لوصف العلاج الملائم لإزالة أو تحجيم الخطورة الإجرامية[3]، وهي من الإجراءات التي يعتمدها المشرع الجزائي في مواجهة الخطورة الإجرامية التي يقوم من خلالها بتقويم وعلاج مرتكب الجريمة ودرأ ميوله وخطورته عن المجتمع الذي يعيش فيه ويؤثر عليه[4].

وقد اعتبرها جانب من الفقه على أنها مجموعة من الإجراءات العلاجية والتهذيبية المنصوص عليها في القانون، والتي تهدف إلى تأهيل المنحرف وإعادته فردا صالحا في المجتمع، والتي من شأنها تفادي الخطورة الإجرامية، وتشترط لتطبيقها وجود نصوص قانونية تحكمها في إطار مبدأ الشرعية الجزائية، وتمنع العودة إلى ارتكابها، ويحتاج تنفيذ التدابير الوقائية البعدية في شقها العلاجي إلى إنشاء مؤسسات علاجية وتكوين مختصين، يوفرون كافة الظروف الجيدة للأفراد خارج وداخل المؤسسات العقابية والإصلاحية[5]، لتحقيق وقاية لاحقة تضمن عدم تكرار ارتكاب الجريمة وتحفظ المحكوم عليه من الإجرام مجددا[6].

وعلى الرغم من تفريق الباحثين والفقهاء بين مدلول الوقاية ومدلول العلاج كإجراءين مختلفين، إلا أن أغلبهم يعتبر التدابير العلاجية تدخل ضمن أساليب الوقاية البعدية اللاحقة خاصة وأن هدف العلاج والوقاية واحد وهو السعي إلى وقف وقوع الجريمة والتصدي لها وعدم تكرارها مستقبلا[7].

ومن خلال كافة التعاريف الفقهية السابقة يمكن أن **نخلص إلى تعريف إجرائي** للوقاية البعدية من المخدرات بمفهومها الواسع الذي يندرج ضمن مفهوم الجريمة عموما على " أنها مجموعة من الإجراءات

1- رمسيس بهنام، الإجرام والعقاب" علم الإجرام وعلم الوقاية والتقويم"، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1978، ص235.

2- محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي، مرجع سابق، ص 03، ص04، ص29.

3- محمد محي الدين عوض، محاضرات في السياسة الجنائية، السعودية، مصر، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1977، ص32.

4- أحمد فتحي سرور، الوسيط في شرح قانون العقوبات" القسم العام"، الطبعة 01، مصر، 2010، ص377.

5- أنفاس قانونية، دور التدابير الوقائية في الحد من الجرائم، 20 فبراير 2015، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://abdelghafour19.blogspot.com/2015/02/blog-post_49.html

6- مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، " السياسة الجنائية والتصدي للجريمة"، مرجع سابق، ص295.

7- رمسيس بهنام، الإجرام والعقاب" علم الإجرام وعلم الوقاية والتقويم"، مرجع سابق، ص235، ص236.

المتخذة لاحقا بعد ارتكاب الجريمة، وتنحصر ضمن تدابير التحرز من الإجرام والعودة إليه مجددا من نفس الأشخاص في المستقبل"، وقد اعتبرها المشرع الجزائي وشملها ضمن مفاهيم متعددة تتمثل في التدابير الاحترازية والتدابير الوقائية وتدابير الأمن، التي تتمثل غالبا في التدابير العلاجية والرعاية والإصلاح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج سواء داخل المحيط المجتمعي أو ضمن المؤسسة العقابية، وذلك وفق شروط محددة، وجعل هدفها مواجهة الخطورة الإجرامية الكامنة في الشخص والهادفة إلى منعه من العودة إلى الجريمة مجددا.

ب- المعنى الفقهي الخاص للوقاية البعدية من المخدرات:

إن إيجاد تعاريف للمضمون الواسع العام للوقاية البعدية من الجريمة والتي تندرج ضمنها المخدرات، سهل ومهد الطريق للفقهاء لإيجاد تعاريف مختلفة للوقاية البعدية من المخدرات بمضمونها الضيق باعتبارها جريمة تمتاز بخصوصية وبأركان مختلفة عن باقي الجرائم، الأمر الذي جعل الفقه يحدد لها مفهوما خاصا.

فقد عرف " مارتن بلوم" الوقاية البعدية من المخدرات بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذ لوقاية الأفراد أو المواطنين في المجتمع من النواحي الجسمية والنفسية والاجتماعية والثقافية التي تهددهم خاصة ما ينتج من مشاكل من استهلاك المخدرات وإدمانها ومن مختلف الاضطرابات وحالات الانتكاسة، إذ تستهدف هذه الإجراءات تقوية وتعزيز القوى الحالية لديهم والقوى الكامنة وتحسين مستويات الصحة، وتحقيق الأهداف المرغوبة للمجتمع منها[1].

ويعرفها بعض الباحثين على أنها كل فعل مخطط له لمعالجة استهلاك والإدمان على المخدرات والوقاية منه، وذلك تحسبا لظهور مشكلة معينة، ترتبط بالمخدرات، أو بكافة المضاعفات التي تنتجها مستقبلا، يهدف إلى إعاقة انتشارها وسط المجتمع بواسطة أساليب مختلفة[2].

كما يعرفها آخرون بأنها مجموعة البرامج والتدابير المتنوعة التي تهدف إلى معالجة المنحرفين مثل تحويل الرغبات والميول الخطرة عند الإنسان المدمن أو الذي يتعامل بصفة غير مشروعة في المخدرات أو المؤثرات العقلية، وعلاجها والعمل على الحد من حالات التعرض للإغراءات، ونشر الثقافة والوعي

1- سيد عويس، دراسة عن مكافحة الإدمان على المسكرات وسبل الوقاية منها، ندوة المخدرات الثانية، السعودية، الرياض،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1404هـ، ص07.

2- أحسن مبارك طالب، مرجع سابق، ص09، ص10.

بين المستهلكين والمتعاملين في المخدرات، والحد من استهلاك المخدرات ومعالجة المستهلكين والمدمنين على حد سواء[1].

كما يعرفها آخرون بأنها مختلف التدابير الاحترازية التي تقرها القوانين والتشريعات والتي تؤدي إلى الحد من استهلاك والإدمان على المخدرات، والتي تشمل كافة الإجراءات والبرامج المخصصة للمتعاطين والمدمنين، والمتمثلة في إنشاء أقسام لرعاية ومعالجة المدمنين بالمستشفيات والعيادات المتخصصة، والأقسام النفسية والاجتماعية، ووضع الضوابط والقيود الرقابية التي تحد من انتشار المواد المخدرة، سواء داخل المجتمع، أو داخل المؤسسات العقابية وإجبارهم على العلاج وإزالة حالات التسمم، وذلك في ظل ضمان تحسين المستوى المعيشي للمتعاطين أو مستخدمي المخدرات والاهتمام بتغيير النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تؤدي إلى الحد من الاستخدام غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية[2].

إن الوقاية البعدية من المخدرات في نظر هؤلاء لا ترتبط فقط بالتدابير العلاجية والتأهيل وإعادة الإدماج للمتعاطي ومدمني المخدرات فقط، بل تشمل كذلك حتى التشريع العقابي، الذي لا يهدف إلى الردع فقط، بل إلى تحقيق معالم الوقاية البعدية اللاحقة من المخدرات، إذ اعتبر بعض الفقهاء بأن الوقاية البعدية تشمل كذلك العقوبة التي تهدف إلى مواجهة مشكلة الإدمان والانتشار الكبير للمواد المخدرة[3] .

ويتضح من خلال التعاريف السابقة ذات المضمون الضيق أنها لا تعبر بدقة عن تحديد المضمون الحقيقي والواقعي للوقاية البعدية في مجال المخدرات، لا سيما أنها ارتبطت أساسا بالشخص المدمن فقط وتعلقت بمختلف التدابير الاحترازية العلاجية ومختلف تدابير الرعاية والتأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع وداخل المؤسسات العقابية، ولم تشمل الوقاية البعدية المرتبطة بالرقابة على المادة المخدرة في حد ذاتها، لاسيما الإجراءات التي تسهم في خفض العرض، وخفض الطلب باعتبارهما وجهين لعملة واحدة.

ومن هنا نخلص إلى تعريف إجرائي للوقاية البعدية من المخدرات يتلاءم ومتطلبات وشمولية التصدي المتكامل على "أنها مجموعة التدابير والإجراءات المتخذة سواء من طرف الدولة أو الأفراد أو الأسرة أو المجتمع المدني، والتي تشمل التدابير العلاجية للمستهلكين والمدمنين، وتوفير الرعاية اللازمة لهم

1- صالح نجيدات، الوقاية من الجرائم، مقال منشور في مجلة كل العرب، فلسطين، الناصرة، الصادر بتاريخ 07-09-2013، أطلع عليه بتاريخ 22-07-2018، على الساعة 12:36 ، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.alarab.com/Article/559367

2- إبراهيم رجب، مفاهيم في الوقاية من الجريمة، السعودية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1999، ص02.

3- رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص04.

وتأهيلهم وإعادة إدماجهم سواء داخل المجتمع أو في المؤسسات العقابية عبر المؤسسات العلاجية والنفسية والاجتماعية المتخصصة التي تسهم في خفض الطلب المتزايد على المخدرات والمؤثرات العقلية، والتدابير الرقابية التي يضمنها القانون سواء الردع والمكافحة المرتبط أساسا بالمواد المخدرة النباتية أو الصيدلانية منها، وسيرورة الأموال المتأتية من التعامل غير المشروع في المخدرات ورقابتها، والتي تقوم بها الدولة من خلال أعوانها والتي تحد وتخفض من العرض للمواد المخدرة" .

ثانيا: مرتكزات الوقاية البعدية من المخدرات:

إن نمط الوقاية البعدية من المخدرات يقوم على جملة من المرتكزات، سوف نوضحها فيما يلي:

أ- وجود خطورة إجرامية:

إن تطور القانون الجزائي أفرز معه الانتقال من اهتمام علماء الإجرام بالجريمة في حد ذاتها إلى فكرة شخص الفاعل، وذلك من خلال العناية بالمستقبل والتركيز على وقاية المجتمع وإرساء المفهوم الواقعي للدفاع الاجتماعي، وهو الأمر الذي مهد لظهور معيار جديد في القانون الجزائي يتمثل في فكرة الخطورة الإجرامية، التي دعت إليها السياسة الجزائية الحديثة للعناية والاهتمام بالأشخاص المجرمين، الذين يظهرون خطورة تهدد سلامة وأمن المجتمع[1]، إذ تعد فكرة الخطورة الإجرامية من أهم التحولات الكبرى في السياسة الجزائية الحديثة، بعد أن سيطرت على الفكر الجزائي المعاصر هموم الوقاية من الإجرام[2].

إن فكرة الخطورة الإجرامية[3] ما هي إلا تعبير عن استعداد إجرامي يتواجد لدى الشخص يكون من المحتمل إقدامه على ارتكاب جرائم مستقبلية[4]، وهي حالة خاصة تنشأ عن مجموع عوامل فردية واجتماعية تنبئ أن الشخص الذي ارتكب فعلا يعد جريمة من المحتمل أن يرتكب في المستقبل أفعالا يعتبرها القانون

1- علي حسن الطوالبه، مرجع سابق، ص01.

2- ربيعة زواش تباني، التدابير الاحترازية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر، جامعة قسنطينة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007، ص116.

3- يجب الإشارة إلى أن الخطورة الإجرامية والخطر يتفقان في معنى احتمال العدوان، ويختلفان في أن الخطر وصف يلحق النتيجة التي هي عنصر في الركن المادي للجريمة، بينما الخطورة الإجرامية تعد وصفا يلحق الفاعل ولا تتوقف على توافر الجريمة، كما أن الخطر يعد فكرة قانونية في الجريمة وعنصرا فيها، بينما الخطورة الإجرامية تعد فكرة إجرامية لا تقتضي توافرها وقوع الجريمة وإن كانت تعد مفترضا ضروريا لتحديد العقوبة أو تدبير الأمن الوقائي، محمد أحمد حامد، مرجع سابق، ص207.

4- أحمد محمد لريد، "**الخطورة الإجرامية ودورها في السياسة الجنائية المعاصرة**"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، مخبر القانون الخاص المقارن، الجزائر، جامعة الشلف حسيبة بن بوعلي، العدد 02، ماي 2016، ص15، 16.

جرائم[1]، كما تعبر عن حالة تدل على توافر لدى الشخص احتمالية واضحة نحو ارتكاب الجريمة أو العود من جديد إلى ارتكابها[2].

إن فكرة الخطورة الإجرامية تقوم على أساسين رئيسين، يتمثل الأول في احتمالية ارتكاب جريمة في المستقبل، والتي تعبر عن العلاقة بين عوامل حاضرة ونتيجة لم تتحقق بعد، ويتمثل الثاني الجريمة التالية التي يتوقع حدوثها مستقبلا نتيجة للعوامل الإجرامية لدى المجرم، ولا يشترط القانون أن تكون على درجة من الجسامة [3].

وإذا كانت الخطورة الاجتماعية التي أشرنا إليها سابقا من أهم مرتكزات الوقاية الأولية القبلية في مجال المخدرات، فإن الخطورة الإجرامية تعد أهم مرتكزات قيام الوقاية البعدية اللاحقة في مجال المخدرات، والتي تدخل في صميم التدابير الاحترازية الوقائية للتصدي لمشكلة المخدرات، والتي تعنى بمواجهة نوعين من الخطورة خطورة الشخص المدمن على نفسه ومحيطه، وخطورة المادة المخدرة على جميع أفراد المجتمع، فتشمل مواجهة الخطورة الأولى إيداع المدمن والمستهلك لمصحة علاجية ومتابعته برعاية لاحقة وإعادة الإدماج، بينما تشمل مواجهة الخطورة الثانية المادة المخدرة، عن طريق كافة التدابير الاحترازية الرقابية لخفضها والقضاء عليها لعدم وصولها إلى المستهلك، وإبعاد الأشخاص عليها وإسكان كل الاستعدادات الإجرامية للحصول عليها أو العودة إلى استهلاكها أو التعامل غير المشروع فيها من جديد.

ولمواجهة الخطورة الإجرامية المتعلقة بالمادة المخدرة بذاتها، قامت معظم التشريعات بوضع تدابير وقائية بعدية في صورة تدابير احترازية تتمثل في المصادرة العينية، والتي تستخدم على الأشياء التي لا يجوز التعامل فيها بحكم القانون، لأن مجرد حيازتها يعد عملا غير مشروع، يكون جريمة، وتعتبر هذه المصادرة العينية للمادة المخدرة إضافة لملكية الدولة لشيء يجرم القانون التعامل فيه، إذ يهدف هذا التدبير سحب شيء خطر من التداول، وتلجأ إلى الاستفادة منه لأغراض طبية وعلمية وإتلاف ما يمكن

1- أحمد عبد العزيز الألفي، الحالة الخطرة، الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعي، مصر، القاهرة، 1970، ص271.

2- أحمد فتحي سرور،" **نظرية الخطورة الإجرامية**"، مرجع سابق، ص499.

3- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص266.

إتلافه[1]، ويدخل هذا الإتلاف ضمن التدابير الوقائية البعدية التي تجنب تداول المخدرات والمؤثرات العقلية في السوق من جديد، وتلافي خطورتها الإجرامية.

ب- وجود جريمة سابقة:

إن قيام الوقاية البعدية في مجال المخدرات تدخل في صميم التدابير الاحترازية الوقائية، التي ترتكز على ضرورة وجود جريمة مرتكبة سابقة، والتي تتمثل في السلوك السلبي الصادر عن إرادة جنائية يترتب عنها جزاء في المقابل، ويتطلب القانون لكل جريمة توافر أركان معينة لها يحددها النص الجزائي، وإقدام الشخص المتابع على ارتكاب فعل خاضع لنص التجريم، على أن يكون هذا الفعل متصفا من الوجهة الموضوعية بطابع عدم المشروعية والذي يؤدي إلى اتخاذ تدبير احترازي وقائي لاحق بحق الشخص وفقا للمعيار الشخصي أو في حق الشيء محل المصادرة وفقا للمعيار العيني[2].

وعلى الرغم من وجود اختلاف فقهي حول مدى اشتراط وجود جريمة سابقة لقيام الوقاية البعدية، بين مقر لضرورة وجودها ورفض صريح على عدم وجودها[3]، فقد فصل المشرع الجزائي الجزائري في ذلك بإقراره ضرورة وجود ارتكاب جريمة سابقة، لتطبيق تدابير الوقاية وتدابير الأمن وفقا لمبدأ شرعية تدابير الأمن التي نصت عليها المادة 01 من قانون العقوبات، والتي اعتبرت أنه لا وجود لتدابير أمن بغير قانون، كما أكدت المادة 04 من نفس القانون على أن الوقاية من الجرائم لا تكون إلا بواسطة تدابير

1- نظام توفيق المجالي، شرح قانون العقوبات القسم العام،" دراسة تحليلية في النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجزائية"، الأردن، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005، ص466.

2- نور الهدى محمودي، التدابير الاحترازية وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص علم الإجرام وعلم العقاب، الجزائر، جامعة باتنة الحاج لخضر، كليــة الحقــوق، 2010-2011، ص64، ص65.

3- إن هذين الاتجاهين يبرران موقفهما على أساس مختلف، فيبرر الاتجاه المؤيد على اشتراط ارتكاب جريمة سابقة، انطلاقا من حماية الحريات الفردية، في إطار احترام لمبدأ شرعية التدابير، فلا مناص له من تطبيق ذلك إلا بحكم من القضاء وبواسطة دعوى عمومية تراعي كافة الضمانات، كما يبرر أصحاب الاتجاه المعارض على أن اشتراط وقوع الجريمة ينتفي وطبيعة التدابير الاحترازية والغرض من تطبيقها، وهو الوقاية من الظاهرة الإجرامية، فلا مجال للانتظار حتى وقوع الجريمة فعلا، ويقرون بضرورة تقدير درجة الخطورة الإجرامية للشخص ثم تطبيق التدبير مقدما وقبل الشروع في ارتكاب الفعل غير المشروع. نور الدين هنداوي، مبادئ علم العقاب، دراسة مقارنة للنظم العقابية، الكويت، مؤسسة دار الكتاب، 1996، ص126، وإسحاق إبراهيم منصور، الموجز في علم الإجرام والعقاب، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 1980، ص153.

الأمن[1]، إذ أن المشرع قد إشترط وجود جريمة سابقة مرتبطة بالمخدرات[2]، أو غير مرتبطة بها[3]، وجعلها من بين ركائز قيام الوقاية البعدية التي تعد تدبيرا احترازيا في مجال المخدرات، وهو الأمر الذي بينته المادة 22 الفقرة 01 من قانون العقوبات الجزائري والتي تنص على أن :" الوضع القضائي في مؤسسة علاجية هو وضع شخص مصاب بإدمان اعتيادي ناتج عن تعاطي مواد كحولية أو مخدرات أو مؤثرات عقلية، تحت الملاحظة في مؤسسة مهيأة لهذا الغرض، ذلك بناء على أمر أو حكم أو قرار قضائي صادر من الجهة المحال إليها الشخص، إذ بدا أن السلوك الإجرامي للمعني مرتبط بإدمان المخدرات" [4]، ويتضح من الفقرة الأولى من المادة 22 من قانون العقوبات الجزائري، أنها اشترطت أن يكون التدبير الوقائي البعدي في مجال المخدرات بناء على حكم قضائي صادر عن الجهة المحال إليها الجاني، وتبرير هذا الشرط يعود إلى وجوب التمسك بمبدأ الشرعية من جهة، واعتباره دليلا على خطورة الفاعل المدمن وتفاقم علته ومرضه الذي أخذ يعبر عنه بالجريمة من جهة أخرى[5].

إن الوقاية البعدية من المخدرات ترتكز على ضرورة وجود جريمة مسبقة مرتبطة أساس بجرائم المخدرات، كاستهلاك وإدمان الشخص على المخدرات، وقيامه بمختلف التعاملات غير المشروعة فيها، وذلك لاتخاذ تدابير احترازية شخصية وقائية فعالة حيالها سواء على شخص المستهلك أو شخص المدمن، أو تدابير عينية على المادة المخدرة ومختلف التعاملات غير المشروعة فيها، تتسم بطابع الشرعية في الإجراء المقابل للجريمة المرتكبة فيأخذ الشخص المدمن إلى المصحات المختصة للعلاج، سيما أن الإدمان والاستهلاك يعتبران من الجرائم المعاقب عليها في القانون، وأصحابها يتخذ في حقهم تدابير وقائية لاحقة على الفعل المجرم تشمل العلاج والرعاية، أو كانت بصدد جرائم غير مرتبطة بالمخدرات وكان الشخص مدمنا على المخدرات داخل المؤسسة العقابية فيستفيد هو الآخر من تدابير وقائية بعدية لإزالة التسمم والرعاية وإعادة الإدماج.

1- المادتين 01 و04 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

2- المادة 22 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

3- المادة 61 من القانون رقم 05-04 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

4- الأمر رقم 66-156 المؤرخ 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

5- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري" الجزاء الجنائي" القسم العام، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص574.

ج- أن يكون الشخص مدمنا على المخدرات أو المؤثرات العقلية:

إن قيام الوقاية البعدية ترتكز على اتخاذ تدابير احترازية علاجية شخصية تشمل الشخص المدمن على المخدرات والمؤثرات العقلية، فالإدمان على المخدرات يجعل صاحبه في حالة تسمم دورية أو مزمنة تنتج عن تكرار تعاطي واستهلاك المخدر وتلحق أضرارا مختلفة بالفرد والمجتمع[1]، ويجعل من صاحبه في حالة تبعية نفسانية أو تبعية نفسانية جسمانية اتجاه مخدر أو مؤثر عقلي[2]، إذ يجعل هذا الإدمان من صاحبه شخصا خطيرا على نفسه وأسرته ومجتمعه، ويؤثر على ذكائه وقدرته وتصرفاته، وغرائزه، الأمر الذي يجعله يلجأ إلى العنف.

إن الإدمان حالة تبدأ بالاستهلاك الذي يصبح عادة لتتقوى ويشتد تأثيرها على صاحبها إلى أن تصبح إدمانا يصعب التخلص منه، وقد وصف الإدمان بأنه حالة مرضية يفقد صاحبها السيطرة على إرادته[3]، والتي تؤدي به إلى القيام بأعمال إجرامية، ولهذا فقد اعتبرت مختلف القوانين في العالم ومنها الجزائر بأن الإدمان مرض يجب معالجة صاحبه وليس عقابه، وسعت لذلك إلى مواجهة المدمن بتدابير وقائية بعدية عن طريق العلاج من حالات التسمم واستئصال المرض وإبطال مفعوله[4].

وبالرجوع إلى المادة 22 من قانون العقوبات الجزائري نلاحظ أن المشرع قد اشترط لتطبيق تدابير الوقاية البعدية والتي تتمثل في الوضع القضائي في مؤسسة علاجية أن يكون الشخص مصابا بإدمان اعتيادي ناتج عن تعاطي المخدرات آو المؤثرات العقلية، دون أن يشمل هذا الشخص المستهلك الذي لم يصل به الحال إلى درجة الاعتياد والإدمان الاعتيادي، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة نظر ليشمل المدمن والمستهلك على حد سواء.

إن التطبيق السليم للتدابير الوقائية البعدية التي تشمل الوضع القضائي في مؤسسة علاجية يتطلب قيامه على قواعد متينة، ينبغي أن يكون من خلال حكم صادر من الجهة القضائية، لارتكاب الشخص جرما متعلقا بالمخدرات، أو غيرها، وسواء كان في الوسط المجتمعي أو داخل المؤسسة العقابية، خاصة

1- فاطمة العرفي وليلى إبراهيم العدواني، مرجع سابق، ص44.

2- أنظر مدلول الإدمان على المخدرات في المادة 02 من القانون 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

3- محمد فتحي محمد، إدمان المخدرات والمسكرات بين الواقع والخيالي من منظور التحليل النفسي اللاكاني، مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،2011، ص84.

4- عبد الله سليمان، مرجع سابق، ص573.

وأن ظروف المدمن تحتاج إلى متابعة طبية لإزالة التسمم، ويجب أن يستند هذا الوضع القضائي على خبرة طبية ومتابعة طبية مستمرة، وألا يكون المدمن قد سبق الحكم بإيداعه في مصحة للعلاج.

الفرع الثاني: التطور الفلسفي والقانوني لظهور فكرة الوقاية البعدية من المخدرات:

لقد كان ظهور الثورة العلمية في منتصف القرن التاسع عشر، بداية التفكير العلمي ودراسة الواقع والاعتماد على المنهج العلمي التجريبي، وهو الأمر الذي فرض تغيير جذري في التفكير الجزائي وفي رسم السياسة الجزائية للدولة وفقا لنظرة معاصرة، تعتمد على التنوع في السياسة الجزائية التي تتخذ من الوقاية اللاحقة والبعدية متنفسا جديدا لها من خلال ابتكار نظرية التدابير الاحترازية، التي تختلف على أسلوب التفكير العقلي المحض، إذ ظهرت عدة مدارس حديثة وحركات تجعل من المنهج العلمي التجريبي أساسا لها، وهي التي سنبينها فيما يلي:

أولا: مساهمة التطور الفلسفي في ظل المدارس الحديثة في ظهور أسلوب الوقاية البعدية :

لقد ساهم التطور الفلسفي في مختلف النظريات في وضع اللبنة الأولى للوقاية البعدية المتمثلة أساسا في التدابير الإحترازية والتي مهدت لها في مجال المخدرات، والتي استفادت منها معظم التشريعات القانونية المعاصرة في رسم سياستها الوقائية البعدية، وسنبين ذلك فيما يلي:

أ- ظهور فكرة الوقاية البعدية في ظل المدرسة الوضعية:

لقد جاءت المدرسة الوضعية كرد فعل على الانتقادات الموجهة للمدرستين التقليديتين الأولى والجديدة، والتي يعاب عليها عدم الاهتمام بالمجرم والتركيز على الجريمة، وهو الأمر الذي دفع بأنصار هذه المدرسة الوضعية إلى التركيز على شخصية المجرم وإيجاد التدابير اللازمة للتصدي للجريمة[1].

ويعود الفضل في إنشاء المدرسة الوضعية إلى كل من الطبيب "شيرازي لومبروزو"، والأستاذ "أنريكو فري"، والقاضي "رافائيل جاروفالو"، الذين أسندوا السياسة الجزائية في ظل المدرسة الوضعية على المنهج العلمي، وفسروا الجريمة على ضوئه وحددوا من خلاله ردة الفعل ضد الجريمة ومختلف التدابير الوقائية اللاحقة بها، واعتبرت النتائج العلمية لعلم الإجرام التي تبحث في الأسباب والدوافع الحقيقية لارتكاب الجاني للجريمة، المصدر الأساسي المحدد للسياسة الوقائية اللاحقة في ظل المدرسة الوضعية[2].

1- محمد أحمد المنشاوي، مبادئ علم العقاب، السعودية، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، 2015، ص79.

2- غنام محمد غنام، علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الأولى، مصر، المنصورة، دار الفكر والقانون، 2015، ص25 وما يليها.

ولقد ارتكزت السياسة الوقائية البعدية في ظل المدرسة الوضعية على فلسفة وفكر متميز، في رسم السياسة الجزائية الوقائية على التدابير الاحترازية المتخذة بعد ارتكاب الجريمة لمواجهة الخطورة الإجرامية، وذلك تبعا لأنواع المجرمين حسب تصنيف رواد هذه المدرسة، الذين اقترحوا لمواجهة هذه الفئات ضرورة اتخاذ أساليب وقائية بعدية تشمل تدابير احترازية تتناسب وخطورتهم الإجرامية[1].

كما رفضت المدرسة الوضعية فكرة حرية الاختيار التي كانت أساسا لقيام كل من المدرستين التقليديتين الأولى والجديدة بالاختلاف في المفهوم، إذ اعتبرت المدرسة الوضعية أن حرية الاختيار والإرادة بلا أساس ولا يعتد بها لكون أن الجريمة تعد ظاهرة اجتماعية ناتجة عن مختلف العوامل الداخلية والخارجية[2]، وقد ركزوا على فكرة قيام المسؤولية الجزائية استنادا إلى شخصية الجاني ومدى خطورته الإجرامية على المجتمع ومعرفة كل العوامل المؤدية للجريمة لاتخاذ مختلف التدابير دفاعا عن المجتمع[3]، عن طريق اتخاذ تدابير اتجاه المجرم تمنع وقوع جريمة أخرى مستقبلا من نفس المجرم أو من مجرم آخر[4] .

ولقد ساهمت المدرسة الوضعية في إرساء ورسم معالم سياسة جزائية حديثة تعتمد على المنهج العلمي، فبفضلها قامت مختلف التشريعات العالمية بإعادة تنظيم السجون، وتصنيف الجناة على أسس علمية، والاعتماد على تدابير وأنظمة مختلفة كالرعاية الصحية والتأهيل [5]، واعتبر رواد هذه المدرسة أن الإنسان مسير وليس مخير، وأن سبب لجوئه للجريمة مرده الأسباب والعوامل العضوية والمادية والاجتماعية، ولذلك فإنه يترتب على ارتكابه للجريمة مسؤولية اجتماعية وليست أخلاقية لا تعدوا أن تكون

1- وللعلم فإن رواد المدرسة الوضعية قد صنفوا المجرمين إلى خمسة أصناف تتمثل في المجرمين بالميلاد والمجرمين بالعادة والمجرمين المجانين والمجرمين بالصدفة والمجرمين بالعاطفة، أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، مرجع سابق، ص56، ص57، وكذا نظير فرج مينا، الموجز في علمي الإجرام والعقاب، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص56.

2- محمد بن المدني بوساق، مرجع سابق، ص40.

3- جلال ثروت، علم الإجرام وعلم العقاب، مصر، الإسكندرية، دار الهدي، 2007، ص225.

4- نظام توفيق المجالي، "**المسؤولية الحتمية في فكر المدرسة الوضعية، دراسة تحليلية**"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، الهيئة القومية للبحث العلمي، ليبيا، 1996، ص149.

5- ومن التشريعات التي تأثرت بالمدرسة الوضعية التشريع الجزائي الإيطالي لسنة 1889، والتي اعتمدت على تنفيذ عقابي على حسب نوعية الجاني فالمجنون يأخذ إلى المستشفى والمدمن إلى مؤسسة تربوية، وقد اعتمدوا على نظام البيئة المفتوحة، وكذا بالنسبة للتشريع الفرنسي من 1904 إلى غاية 1937، وهي التشريعات التي أثرت على تطوير التشريعات الأخرى كنظام السجون وإعادة التأهيل في الجزائر، مكي دردوس، الموجز في علم العقاب، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 50، ومحمد أحمد المشهداني، المرجع السابق، ص256.

سوى تدبيرا لا يقصد منه الإيلام أو التشهير بالجاني وإنما وسيلة في يد المجتمع يدافع بها عن نفسه لاعتبار أن الجريمة ظاهرة اجتماعية، وإحلال التدبير الاحترازي والوقائي محل العقوبة[1]، إذ اعتمدوا على أساليب البحث العلمية والواقعية من خلال علم الإجرام الذي يبحث عن أسباب الجريمة، وقد ساهم رواد هذه المدرسة في تحسيس المشرع والقاضي بضرورة فحص شخصية المجرم، إلى جانب العنصر الموضوعي للجريمة، مع مواجهة الخطورة الإجرامية[2].

ويلاحظ من خلال القواعد التي أرستها المدرسة الوضعية أن مبدأ الحتمية قد غير من فكرة الهدف من الجزاء الجنائي، إلى هدف وقائي مبني على إصلاح حال الجاني مستقبلا دون محاسبته عما مضى، وهو الأمر الذي فرض على رواد هذه المدرسة تصنيف المجرمين وفحصهم ومعاملتهم معاملة علاجية وتهذيبية تبعا لخطورتهم الإجرامية الكامنة لدى كل واحد منهم، إذ يرجع الفضل لهذه المدرسة إلى التأسيس لفكر وقائي بعدي يقوم على أساس التدابير الاحترازية الوقائية في مجال المخدرات والمسكرات وعلاج التشرد والتسول ومواجهة الدعارة[3]، والتي جاءت لعدم كفاية وكفاءة العقوبة في إصلاح الجاني، وعدم فاعلية العقوبة لردع الجاني خاصة إذا كان مدمنا، فاتخاذ هذه التدابير الاحترازية يسهم في الوقاية من الخطورة الإجرامية عن طريق العلاج والتهذيب والرعاية باعتبارهم جناة ذوي طبيعة خاصة يحتاجون إلى الوقاية البعدية أكثر من العقاب الذي لا ينفعهم.

ب- ظهور فكرة الوقاية البعدية في ظل المدارس الوسطية:

لقد شكلت كل من المدرسة التقليدية والمدرسة الوضعية دعامة أساسية في تطوير الفكر الجزائي ورسم السياسة الجزائية عموما، فلكل منهما مزايا وعيوبا، إذ ظهرت اتجاهات أخرى حاولت التوفيق بينهما من خلال الأخذ ما تراه ايجابيا، ولقد ظهر فكر مختلط توافقي بين المنهج الميتافيزيقي القائم على التفكير، والمنهج العلمي القائم على التجريب، وقد انقسم هذا الفكر إلى عدة اتجاهات لرسم السياسة الجزائية، فتعددت اتجاهات المدارس الوسطية إلى عدة أصناف، أهمها المدرسة الإيطالية الثالثة، والإتحاد الدولي لقانون العقوبات، والجمعية الدولية لقانون العقوبات، وحركة الدفاع الاجتماعي.

ولقد تأسست المدرسة الإيطالية الثالثة من طرف الفقيهين الإيطاليين "آليمينا" و"كارنافالي"، وأخذت هذه المدرسة بالاتجاه الميتافيزيقي، واعترفت بالعقوبة كجزاء يحقق الردع العام متأثرة بنظرية النفعية

1- مكي دردوس، مرجع سابق، ص51.

2- أمين مصطفى محمد، مرجع سابق، ص368، ص369.

3- محمد أحمد حامد، مرجع سابق، ص158.

الاجتماعية[1]، معتمدة على الاتجاه العلمي القائم على حتمية وقوع الجريمة والمنكرة لمبدأ حرية الاختيار، الذي يقر بوجود التدابير الوقائية الاحترازية[2].

وقد جاء الإتحاد الدولي لقانون العقوبات الذي نشأ سنة 1880 على يد كبار أساتذة القانون الجنائي وهم " فون ليست" من ألمانيا، و"فون هامل" من هولندا، و"بران" من بلجيكا، وقام بعقد مؤتمرات دولية من 1889 إلى 1913، وقد اعتمد على دراسة شخص المجرم، وفقا للمنهج الوصفي العلمي، الذي أفرز صنفين من المجرمين، مجرمين بالطبيعة، ومجرمين بالصدفة، وذلك لاختيار التدبير الوقائي الاحترازي المناسب اتجاههم لإصلاحهم وعدم عودتهم إلى الإجرام، وذلك عند عجز العقوبات على تحقيق الغرض المطلوب من الجزاء الجنائي، متأثرا في ذلك بالمدرسة الوضعية[3]، وقد أسس الإتحاد الدولي، للمشردين والمدمنين على المخدرات تدابير احترازية شخصية وقائية خاصة بهم لما يتميزون به من خطورة إجرامية[4]، وبلوروا فكرة التدابير الاحترازية على منطلق قانوني قائم على شروط ضرورية لقيامه ترتكز على وجود مبدأ شرعية التدابير الاحترازية وفقا للقانون وبنص قانوني، ويكون تطبيقه بعد ارتكاب جريمة وصدور حكم قضائي[5].

وقد ظهرت الجمعية الدولية للقانون الجنائي سنة 1924 برعاية كلية الحقوق بباريس، وكان مقرها باريس[6]، التي استأنفت ما كان يقوم به الاتحاد الدولي للقانون الجنائي، فكان رواد هذه الجمعية يقرون بالخطورة الإجرامية، وبالعقوبة والتدبير معا، إذ عقدت عدة مؤتمرات ثم توقفت عن نشاطها قبل الحرب العالمية الثانية[7].

كما تأسست حركة الدفاع الإجتماعي عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945، ومن أبرز أنصارها الأستاذ الإيطالي "جرامتيكا" والمستشار الفرنسي "مارك أنسل"، فقد ساهمت هذه الحركة في رسم سياسة جديدة للوقاية من الجريمة، تعتمد على معاملة المجرمين على طرق حديثة، وتنادي بوجوب إصلاح المجرمين، وتأهيلهم من جديد لحياة اجتماعية أفضل، تنأى عن المعاملة القاسية التي تتسم

1- محمد أحمد المشهداني، مرجع سابق، ص272.

2- أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، مرجع سابق، ص76.

3- أحمد فتحي بهنسي، السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية، مصر، القاهرة، دار الشروق، 1983، ص293.

4- عبد الفتاح الصيفي، الجزاء الجنائي، لبنان، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1972، ص24.

5- محمود نجيب حسني، علم العقاب، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1967، ص80 وما يليها.

6- أحمد فتحي بهنسي، مرجع سابق، ص 293، 294.

7- مكي دردوس، مرجع سابق، ص59.

بالإيلام والتعذيب، وذلك بفحص شخصية المجرم وقياس التدبير الوقائي المناسب له وفقا لمستوى خطورته، فقد بحثت حركة الدفاع الاجتماعي على كافة التدابير التي من شأنها المساهمة في الوقاية من الجريمة وعلاجها، والتي تتصل بالمشاكل الفردية أو الجماعية، وترعى مصالح المجتمع، وتقترح التدابير الملائمة للوقاية من الجريمة[1]، ويرجع الفضل لهذه الحركة بالنسبة للوقاية البعدية من المخدرات خاصة في كيفية التعامل مع المدمنين وإرجاعهم معافين إلى حظيرة المجتمع.

ولقد ساهمت المدرسة الوسطية التوافقية بجميع مكوناتها في إرساء معالم سياسة جزائية وقائية لاحقة، أكدت وحددت من خلالها المسؤولية الجزائية انطلاقا من فكرتي الخطأ والخطورة الإجرامية، وشجعت البحث العلمي التجريبي القائم على أسباب ارتكاب الجريمة المحددة بدقة للجزاء العادل للجاني[2].

وعلى الرغم من إتباع المدرسة الوسطية لسياسة جزائية مزدوجة توافقية تعتمد على سياسة العقاب والتدابير الاحترازية على حسب الحالة والجريمة وشخصية المجرم وظروفه، وتصنيف دقيق للمجرمين لمعرفة المعاملة الجزائية الملائمة التي تخص كل مجرم على حدى[3]، فإنه يحسب لها أنها جسدت هذه التدابير الوقائية وفقا لتدابير احترازية أقرت له مبدأ شرعية قانوني لقيامه فعليا، وهو الفكر الذي أثر في مختلف التشريعات الجزائية في مختلف دول العالم منها التدابير الوقائية البعدية للتصدي للإدمان ومختلف التعاملات غير المشروعة في المخدرات.

ثانيا: التطور التشريعي للوقاية البعدية من المخدرات في ظل القوانين المختلفة:

إن تطور فكرة الوقاية البعدية المتمثلة في التدابير الاحترازية للتصدي للمخدرات، في ظل المدارس الفلسفية الحديثة، أثر على تطور الفكر الجزائي، الذي أعطى بعدا جديدا لرسم السياسة الجزائية المعاصرة التي تتلاءم مع طبيعة الأشخاص التي تواجههم، وهو الأمر الذي تجسد فعليا في إطار منظومة تشريعية جزائية في مختلف دول العالم، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أ- تطور الوقاية البعدية في التشريعات الغربية:

إن المدراس الفقهية التي أسست لفكرة الوقاية البعدية المتمثلة في التدبير الاحترازي، مهدت لبلورتها في تشريع جزائي معاصر للوقاية البعدية من المخدرات، وكانت التشريعات الغربية من أوائل التشريعات التي أدخلت ضمن منظومتها الجزائية هذه التدابير.

1- محمد أحمد حامد، مرجع سابق، ص162.

2- محمد بن المدني بوساق، مرجع سابق، ص43.

3- محمد أحمد المشهداني، مرجع سابق، ص273.

إن انتشار أفكار المدرسة الوضعية، ساهم في إيجاد اتجاه إصلاحي بارز في قانون " تسانرديلي" الإيطالي الصادر في 1889 الذي نص على إجراءات وقائية لاحقة بمدمني الخمر والعائدين من الجريمة، فقد أعطى للجزاء الجنائي بعدا ووظيفة وقائية لا تستطيع العقوبات التقليدية تحقيقها، فقد نصت على ضرورة إيجاد مؤسسات خاصة لمدمني الكحول والمخدرات[1]، وهو القانون الذي مهد لتطوير تدابير الوقاية البعدية خاصة بصدور القانون الإيطالي الصادر سنة 1930 المعدل بالقانون رقم 27 لسنة 1958، الذي أسس لتدابير احترازية شخصية كالوضع في بيت للصحة والرقابة لإعمال الإصلاح والتوجيه، وتدابير عينية كالمصادرة[2]، وهو القانون الذي عرف عدة تعديلات إلى غاية وصوله إلى الصيغة الأخيرة التي تتماشى مع تطورات عالم المخدرات.

ويعد السويسري "كارل ستوس" أول من تحمس لفكرة التدابير الوقائية الإحترازية، واقترح القيام بإصلاح جذري في السياسة الجزائية وفي التشريع الجزائي الرامي لإدراج تلك التدابير في القوانين الوضعية، وهو من الأوائل الذين نشروا مشروع جزائي متكامل ينص صراحة على إدراج التدابير الوقائية الإحترازية سنة 1893، إذ يعد المشروع السويسري أول محاولة جادة لإقرار هذه التدابير وتحولا واقعيا في السياسة الجزائية المعاصرة[3]، أين ساهم في تطور المنظومة التشريعية السويسرية خاصة ما أقره قانون العقوبات لسنة 1937 من تدابير وقائية بعدية احترازية شخصية بإحالة المدمنين على المسكرات إلى مأوى للعلاج، وتدابير عينية كالمصادرة وفقا للمواد 44 و45 و58 من قانون العقوبات السويسري لسنة 1937 [4].

ويعد التشريع الفرنسي كذلك من أوائل التشريعات الداخلية في العالم التي أصدرت قانونا لمكافحة المخدرات، وذلك قبل نشأة التنظيم الدولي، ضمن القانون الصادر في 19 يوليو 1845، المعدل بالقانون الصادر في 12 يوليو 1916، الذي أقر في المادتين 31 و32 منه تجريم بيع المواد المخدرة والتنازل

1- وعلى الرغم من أن قانون " تسانرديلي" بقي على ولائه للمدرسة التقليدية في المسؤولية الأدبية، إلا أنه يعد النواة الأساسية لتكوين التدابير الاحترازية، عبد الله سليمان، النظرية العامة للتدابير الإحترازية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص42.

2- نفس المرجع، ص05.

3- محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، الطبعة الخامسة، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986، ص906.

4- عبد الله سليمان، النظرية العامة للتدابير الاحترازية، رسالة دكتوراه، مصر، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1982، ص612.

عنها وتسهيل تعاطيها[1]، فقد كان لبنة أساسية لظهور تشريعات خاصة لاحقة تتسم بطابعها الوقائي البعدي في إطار سياسة جزائية معاصرة، منها إصدار القانون المؤرخ في 24 ديسمبر 1953 الذي أقر تدبير وقائي لاحق لإيداع مدمني المخدرات في مؤسسة علاجية، كما أقر في القانون الصادر في 15 أفريل 1954 تدابير إعادة التهذيب والتأهيل لمدمني المخدرات والخمر الخطيرين[2]، هذه القوانين التي عرفت عدة تعديلات، خاصة علاج المدمنين منها القانون الفرنسي المؤرخ في 31 ديسمبر 1970[3]، الذي اعتبر مستهلك المخدرات كمنحرف ومريض واستبدل نظام العقوبة بنظام التكفل الطبي بموجب قرار من النيابة[4]، إذ أن هذا القانون الأخير قد عدل وتمم بترسانة قانونية ضمن قانون الصحة الفرنسي أقرت سياسة وقائية مستمرة صحية وعلاجية ورعائية لمدمني المخدرات[5].

ب-تطور الوقاية البعدية في التشريعات العربية:

إن تطور الفلسفة والفكر الجزائي فيما يتعلق بالوقاية البعدية من المخدرات، وتجسيده في التشريعات الغربية أدى إلى ضرورة تطبيقه والتنصيص عليه في المنظومة التشريعية العربية وذلك لتتماشى مع السياسة الجزائية المعاصرة لمواجهة المخدرات والتعامل مع المدمنين والمستهلكين ومع المادة المخدرة في حد ذاتها، وهو الأمر الذي تجسد فعلا في التشريعات العربية المختلفة والتي نبين بدايات اعتماد هذا النمط من التدابير الوقائية اللاحقة في التصدي للمخدرات.

ويعد التشريع الليبي من أوائل التشريعات العربية التي تبنت الاتجاه الوقائي اللاحق في السياسة الجزائية المعاصرة، وذلك من خلال صدور أول قانون عقوبات ليبي سنة 1953 مأخوذا من القانون الإيطالي لسنة 1930، والذي عرف تعديلا سنة 1956، تميز بأنه مزيج بين القانونين الليبي والمصري، وتضمن هذا القانون الإقرار لأحكام التدابير الوقائية الخاصة بالمجرمين الخطرين في المواد من 135 إلى

1- محمد بخيت الملاح، الإدمان على المخدرات، أخطاره- أسبابه- ووسائل القضاء عليه، مصر، القاهرة، مطبعة فتح الله نوري، 1938، ص45، ص167.

2 -LEVASSEUR George, Cours de droit Pénal Complémentaire, France, Paris, Dalloz , 1960,P170.

3- عبد السلام بنسليمان، السياسة الجنائية في مواجهة المخدرات على المستويين الدولي والوطني" دراسة تأصيلية مقارنة"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق، شعبة القانون الخاص، المغرب، جامعة الرباط محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والإقتصادية،2000 -2001 ، ص234.

4 - Loi n70-1320 du 31-12-1970 Relative aux mesures sanitaire de lutte coutre la toxicomanie, et la répression de trafic et de l'usage illicite des substances vénéneuses voir le lien électronique : legifrance.gouv.fr.

5- وذلك عبر مختلف القوانين والمراسيم الفرنسية المحددة لذلك إبتداء من 1983 ،1991 ،1992 ،2000،1999، وصولا إلى غاية آخر تعديل. أنظر في ذلك:legifrance.gouv.fr

164[1]، وتطرق إلى الإجراءات الجزائية للتدابير الوقائية في المواد من 511 إلى 523، فنص القانون الليبي على التدابير الوقائية البعدية السالبة للحرية كالوضع في مؤسسة علاجية للأمراض العقلية، وتدابير وقائية غير مقيدة للحرية تكون تحت رقابة البوليس كحظر ارتياد الخمارات والمحلات العامة التي تستهلك فيها المسكرات، وتدابير وقائية مالية كالمصادرة المرتبطة بالأموال المحصلة أو المكتسبة من الأشياء التي يعد صنعها أو استعمالها أو حملها جريمة في حد ذاتها كالمخدرات[2]، ولهذا يعتبر القانون الليبي من أوائل القوانين العربية الذي كرس مفهوم الوقاية البعدية المتمثلة في التدابير الاحترازية التي أقرتها السياسة الجزائية المعاصرة[3].

كما عرف قانون العقوبات المصري الصادر في 1883 التدابير الوقائية اللاحقة كنظام يحل محل العقوبة، وكنظام مقرر لمعتادي الإجرام وفقا للقانون رقم 05 لسنة 1908، والقانون رقم 59 لسنة 1970[4]، كما عرفت المنظومة التشريعية المصرية ضمن قوانين جزائية خاصة مكملة لقانون العقوبات، التدابير الوقائية البعدية المتمثلة في التدابير الاحترازية والتي أقرت ضرورة إيداع مدمن المخدرات في إحدى المصحات المتخصصة لذلك كتدبير وقائي، وهو ما أقره القانون رقم 182 لسنة 1960 المتعلق بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها المعدل بالقوانين رقم 40 لسنة 1966، ورقم 16 لسنة 1973، ورقم 61 لسنة 1977[5].

1- إن المشرع الليبي قد تأثر بخطى السياسة الجزائية الإيطالية التي كانت سباقة إلى وضع مبادئ المدرسة الوضعية موضع التنفيذ ضمن قوانينها الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالخطورة الإجرامية وصياغة التدابير الوقائية اللاحقة في نصوص ملزمة للقاضي لمواجهة الحالات التي لا تتوافر في مرتكبي الجريمة فيها شروط المسؤولية الجزائية من إرادة واختيار مما يخرجهم من طائلة العقاب، فائزة يونس الباشا، السياسة الجنائية في جرائم المخدرات" دراسة مقارنة في ضوء أحدث التعديلات لقانون المخدرات الليبي"، الطبعة الثانية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001، ص228

2- هذه التدابير الوقائية التي نص عليها قانون العقوبات الليبي سنة 1956، وللعلم فإنه كان لبنة لإصدار قانون مواجهة المخدرات يحتوي على مبادئ الوقاية البعدية المتمثلة في علاج المدمنين وتأهيلهم ومصادرة محصلات المخدرات كتدبير وقائي خاصة القانون الصادر في 1971 المعدل في 1990، أنظر في ذلك : المادتين 37 و42 من القانون رقم 07 لسنة 1990 المتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

3- أحمد عبد العزيز الألفي، **الخطورة الإجرامية والتدابير الوقائية في التشريع الليبي**، **المجلة الجنائية القومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، القاهرة، المجلد 13، العدد 03، نوفمبر 1970، ص379، ص390.

4- محمود مصطفى، أصول قانون العقوبات في الدول العربية، الطبعة الثانية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1983، ص166.

5- المادة 37 الفقرة 02 من القانون رقم 182 لسنة 1960 المتعلق بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية المصرية، العدد 131، الصادرة في 13 جوان 1960.

كما أقر قانون العقوبات المغربي لسنة 1962 اتخاذ التدابير الوقائية البعدية، وأفرد تطبيقها وفقا للمواد من 61 إلى 104، وقسمها إلى تدابير شخصية وأخرى عينية، من بين التدابير الشخصية التي تصلح للوقاية من الإدمان على المخدرات إقراره على الوضع القضائي داخل مؤسسة للعلاج، ومن بين التدابير العينية إقراره لمصادرة الأشياء المحجوزة[1]، كما تأثر التشريع المغربي بالتشريع الفرنسي في مواجهة المخدرات[2]، فأنشأ في 21 ماي 1974 ظهيرا خاصا لزجر الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المدمنين من المخدرات، وأقر تدابير وقائية بعدية تتعلق باستعمال المخدرات في الفقرة 02 من الفصل 08 ، تشمل عدم المتابعة الجزائية إذا وافق مستعمل المخدرات والمدمن عليها على العلاج في مؤسسة علاجية عامة أو مصحة خاصة على حسب الحالة[3]، ويعد هذا القانون نقلة نوعية في السياسة الجزائية الوقائية في المغرب أين فتح المجال واسعا لمبدأ العلاج بدل العقاب لمدمني المخدرات الذين أعتبرهم المشرع المغربي جناة يعانون من حالة مرضية تتطلب العلاج وإعادة التأهيل.

كما تأثر المشرع الجزائري بالمدارس الفقهية الوضعية، والتوافقية، وكذا بالتشريعات الغربية خاصة التشريع الفرنسي، التي أسست لفكر جديد لسياسة معاصرة تعتمد على الوقاية البعدية المجسدة في التدابير الإحترازية، فقد أقر ذلك من خلال إصداره قانون العقوبات في 08 يونيو 1966، الذي نص على جملة من التدابير منها التدابير الوقائية اللاحقة والبعدية، المتعلقة بمعالجة مدمني المخدرات في مؤسسات علاجية عن طريق الوضع القضائي[4]، والتي أدرجها ضمن مسمى تدابير الأمن، تقي صاحبها من العودة إلى الجريمة مستقبلا[5]، وهذا القانون مهد إلى إصدار قانون متعلق بالوقاية من المخدرات سنة 2004،

1- محمود مصطفى، المرجع السابق، ص164.

2- وللعلم فإن الفلسفة التي اعتمدها المشرع المغربي في مجال الوقاية البعدية من المخدرات تجد مصدرها في القانون الفرنسي المؤرخ في 31 ديسمبر1970، عبد السلام بنسليمان، السياسة الجنائية في مواجهة المخدرات على المستويين الدولي والوطني" دراسة تأصيلية مقارنة"، مرجع سابق ، ص234.

3- ظهير شريف، بمثابة قانون رقم 73-132-1 صادر في 21 ماي 1974 المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات، وبتغيير الظهير الشريف الصادر في 02 ديسمبر 1922 المتعلق باستيراد المواد السامة والاتجار فيها وإمساكها واستعمالها، والظهير الصادر في 24 أفريل 1954 بمنع قنب الكيف الصادر في الجريدة الرسمية المغربية، عدد3214، بتاريخ 05 جوان 1974.

4- المادة 22 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري.

5- محمد أحمد حامد، مرجع سابق، ص385.

يحمل في طياته أسس تطبيق هذه التدابير الاحترازية سواء بالنسبة للمدمن أو ما تعلق بكيفية التصرف والرقابة في المادة المخدرة المصادرة[1].

ويتضح في هذا الخصوص بأن معظم التشريعات الجزائية العربية قد أقرت في سياستها الجزائية للوقاية من المخدرات تدابير وقائية احترازية شخصية وعينية متأثرة بالتطورات التي شهدتها الفلسفة الجزائية والفكر الجزائي والتغير السريع في المنظومة التشريعية الغربية السباقة في ذلك.

المطلب الثاني

الأبعاد القانونية لاعتماد الوقاية البعدية من المخدرات

إن اعتماد نمط الوقاية البعدية من المخدرات يجسد أبعادا قانونية متعددة، تتجلى في مختلف الأهداف التي تستطيع تحقيقها عند تطبيق مختلف التدابير الوقائية اللاحقة، سيما ما ارتبط بها في شخص المدمن على المخدرات أو المؤثرات العقلية، وما تعلق بالمجتمع الذي يحيط به ويعيش فيه، أو فيما تحققه هذه الوقاية البعدية من أهداف إستراتيجية تسهم في خفض العرض والطلب المتزايد على هذه المواد المخدرة على اختلاف أنواعها، إذ أن هذه الأهداف المختلفة لن تتجسد إلا في ظل منظومة قانونية قوية توفر مختلف التدابير القابلة للتطبيق على أرض الواقع، سواء في ظل الالتزامات الدولية لمختلف الاتفاقيات التي أقرتها أو في ظل الهيئات الدولية المعنية بمواجهة المخدرات، أو في ظل المنظومة القانونية الوطنية المتنوعة، وسنبين هذه الأبعاد القانونية من خلال التعرض إلى الأهداف الوقائية البعدية والأسانيد القانونية المعتمدة في التصدي للمخدرات وذلك فيما يلي:

الفرع الأول: الأهـداف الوقائية البعدية من المخدرات:

إن إقرار الدولة في ظل سياستها الجزائية للوقاية البعدية في مجال المخدرات، يضمن لها مزايا عديدة توفر عليها مجهودات مادية ومعنوية كانت سترهقها مستقبلا، إذ أن اللجوء إلى الوقاية البعدية لتأمين أمن الأشخاص في شقه العلاجي يقي الشخص المدمن وكامل محيطه من مختلف الجرائم ويحفظ النظام العام والصحة العامة داخل الدولة الواحدة، كما أن تطبيق الوقاية البعدية الاحترازية العينية تسهم في عدم العودة إلى جرائم المخدرات مجددا، وتحقق بعدا وقائيا للدولة يتجلى في التخفيض من مصادر العرض والطلب المتزايد على المخدرات والمؤثرات العقلية، وسنقوم بتوضيح هذه الأهداف المختلفة فيما يلي:

1- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين.

أولا: الأهداف الوقائية البعدية المرتبطة بالشخص المدمن ومحيطه:

إن الاعتماد على نمط الوقاية البعدية اللاحقة من المخدرات تضمن للشخص المدمن وللمجتمع المحيط به عدة أهداف، سوف نبينها فيما يلي:

أ-أهداف الوقاية البعدية من المخدرات على شخص المدمن:

إن الوقاية البعدية من المخدرات لها هدف شخصي على مستهلك ومدمن المخدرات والمؤثرات العقلية أساسا، تشمل القضاء على الخطورة الإجرامية الكامنة فيه، وذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير والأساليب العلاجية والتهذيبية والتقويمية لتأهيله[1]، ونزع كل مكونات وأسباب الخطورة في شخصيته، وتحويلها إلى سلوك مستقيم مطابق للقانون[2].

إن الوقاية البعدية في جرائم المخدرات تشمل مختلف تدابير الأمن التي تهدف إلى تحقيق الردع الخاص، الذي لا يشمل العقاب، ولكن يشمل إيلاما نفسيا وأدبيا خاصا من حيث التقيد على نحو لا يطيقه الرجل الحر، في مواجهة الخطورة الإجرامية في شخصية المجرم المدمن للقضاء عليها بواسطة القانون الذي يضمن له[3]، العلاج في مؤسسات إستشفائية عمومية وخاصة متخصصة في نزع السموم، وفي حالة مرضه مرضا عقليا جراء المخدرات يوضع في مؤسسة للأمراض العقلية، كما يضمن القانون للشخص المدمن في إطار الوقاية البعدية مراقبة نفسية مستمرة، ورعاية لاحقة، وإصلاحا، وإعادة إدماج في المجتمع، سواء كان في حظيرة المجتمع، أو في السجن[4]، إلى غاية هدايته إلى الطريق السوي، وجعله فردا صالحا نافعا ومنتجا، وهي عملية جد معقدة تحتاج إلى مجهودات معتبرة لتعديل اتجاهاته واستعداداته ومفاهيمه وأفكاره[5].

إن توفير العلاج للشخص المدمن يوفر له قطع الصلة بينه وبين العوامل الإجرامية والمادة المخدرة، ويجرده من الوسائل المادية التي تغريه لارتكاب الجريمة مستقبلا، وهو ما يضمن له تغييرا جذريا في العادات والتقاليد والاتجاهات الخاصة بالمتعاطين، ليحل محلها عادات وقيم جديدة تتوافق مع قيم

1- مجدي محمد سيف عقلان، "**التدابير الاحترازية في الشريعة الإسلامية**"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 01، العدد 01، أكتوبر 1984، ص93.

2- محمد أحمد حامد، مرجع سابق، ص60.

3- رمسيس بهنام، " **العقوبة والتدابير الاحترازية**"، **المجلة الجنائية القومية**، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، مصر، القاهرة، المجلد 11، العدد الأول، مارس 1968، ص20.

4- عبد العال الديربي، مرجع سابق، ص45.

5- محمد أحمد حامد، مرجع سابق، ص63

المجتمع[1]، كما يضمن له وقاية لاحقة علاجية للحالات المستعصية والمتضمنة لاضطرابات الانتكاسة من المخدرات طويلة إلى غاية شفائه وتحسن حالته[2]، خاصة وأن مدمن المخدرات يعد شخصا مريضا، يمثل له المرض في حد ذاته خطورة إجرامية لما لها من تأثير على نفسيته وتحويلها إلى نفسية عدوانية، تتسم بالاستسلام للدوافع الإجرامية التي لا يستطيع مجابهتها، وهو الأمر الذي يقتضي المعالجة بالطرق الطبية الخاصة لعدم فعالية المعاملة العقابية في مواجهة هذا النوع من المجرمين.

إن الوقاية البعدية في مجال المخدرات تضمن استفادة الشخص المدمن في العلاج من التسمم كمرحلة أولى، خاصة وأن الإتجاه الحديث في معظم دول العالم يميل إلى اعتبار مدمن المخدرات شخصا مريضا يحتاج إلى العلاج لا العقاب، وذلك في مؤسسات إستشفائية متخصصة بالأمراض الطبية والنفسية، خاصة وأن معظم شخصية المدمنين تمتاز بطبيعة " سيكوباتية" تظهر عدم نضجه، فيضمن له هذا العلاج تقليل جرعات المخدرات تدريجيا، أو بحذف المخدر وتعويضه بأدوية أخرى إلى غاية شفائه، كما تضمن له معالجة اجتماعية مكملة للعلاج الطبي[3]، ترتكز على التدريب على المهارات الاجتماعية المصاحبة للتدخلات العلاجية والوقائية غير التقليدية التي أصبحت جزءا مهما في برامج الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات وإساءة استخدامها والإدمان عليها، إذ يحتاج الفرد المدمن إلى مثل هذه المهارات الاجتماعية للوقاية من الوقوع في سلوكيات تعاطي المخدرات والإدمان عليها، خاصة وأنه سلوك متعلق بطرق التعلم الاجتماعية التي تتطلب في المقابل برامج للوقاية منه، تطور من كفاءة المدمن الاجتماعية للتغلب على المشكلات الشخصية، التي تسهم في خفض سلوك الإدمان والابتعاد عنه، وتطور المهارات الاجتماعية لديه بشكل خاص وتدعم الجانب النفسي لديه، وهذا ما يجعل الوقاية البعدية فعالة ومرافقة للعلاج الطبي[4]، كما تضمن له إعادة تأهيل المدمن من خلال ترميم قدراته وإخراج مزاياه الإيجابية

1- عبد العال الديربي، مرجع سابق، ص43.

2- عفاف عبد الكريم مرشد ربيع، درجة الإنتكاسة لدى عينة من المتعافين والمدمنين على المخدرات" دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، تخصص الإرشاد التربوي والنفسي، فلسطين، جامعة القدس، عمادة الدراسات العليا، قسم التربية، 2010، ص04.

3- هناء نزار توفيق أنشاصي، مرجع سابق، ص157.

4- محمد أحمد خدام المشاقبة، "**فعالية برنامج إرشادي في تطوير المهارات الاجتماعية وخفض سلوك الإدمان لدى المدمنين على المخدرات**"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، فلسطين، غزة، المجلد 21، العدد04، أكتوبر2013، ص267 وما يليها.

وتزويده بمهارات جديدة، تمكنه من استعادة مكانته السابقة، وتحويله إلى شخص صالح ومنتج ولا يبقى عالة على المجتمع[1].

ب-أهداف الوقاية البعدية من المخدرات على المجتمع: إن اتخاذ التدابير الوقائية البعدية على الشخص المدمن في وقتها، تجنب أفراد أسرته ومجتمعه الخطورة الإجرامية، والقضاء والإقلاع عن الجريمة، وتمنعه الذهاب إلى ارتكاب جرائم تتعلق بالمخدرات، أو جرائم أخرى كالسرقة من الآباء، والسرقة من الغير بقصد الحصول على المادة المخدرة، أو السطو على الصيدليات بارتكاب وسائل التهديد والإكراه على الصيادلة والأطباء للحصول على الأدوية المخدرة والمؤثرات العلقية، وكذا جرائم التزوير للوصفات الطبية، وممارسة جرائم البغاء والدعارة والجرائم الأخلاقية، فعلى الرغم من أن المدمنين على المخدرات ليسوا على قدر كاف من الذكاء والإحترافية في عالم الجريمة، خاصة لما يحدثه التسمم في مستوى إدراكهم، فالوقاية البعدية لها هدف مجتمعي يكمن في القضاء على الجريمة في المجتمع والمحافظة على النظام العام والسكينة العامة[2]، ولكن تجدر الإشارة إلى أن الخطورة الإجرامية الحقيقية التي يمكن أن يسببها المدمن لأهله ومجتمعه، هي عندما يكون الإدمان على بعض المخدرات والمؤثرات العقلية، التي تنشأ شعورا قويا من الإثارة والهياج العصبي لديه، وهو الأمر الذي يطلق العنان للغرائز، فتضعف قدرته على الحد من السيطرة عليها[3].

إن تطبيق الوقاية البعدية في مجال المخدرات بفعالية تجعل من الشخص المدمن فردا صالحا في المجتمع، تمنعه من الإجرام، ومن العودة إلى الجريمة مستقبلا[4]، وهو الأمر الذي يجنب المجتمع جرائم

1- هناء نزار توفيق أنشاصي، مرجع سابق، ص158.

2- سيدي محمد الحمليلي، السياسة الجنائية " بين الاعتبارات التقليدية للتجريم والبحث العلمي في مادة الجريمة"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق، 2011-2012، ص349.

3- سيد عبد النبي محمد، حروب خفية "المخدرات وتدمير الأمم"، مصر، الجيزة، وكالة الصحافة العربية، 2020، ص27.

4- نور الهدى محمودي، مرجع سابق، ص60.

جديدة[1]، لاسيما أن عدم نجاح العلاج المتكامل للمدمن يجعله في انتكاسة وعودة سريعة إلى عالم الجريمة التي تؤثر على المجتمع[2].

كما تهدف الوقاية البعدية في مجال المخدرات خاصة عند فعالية العلاج المتكامل إلى خلق جو مجتمعي سليم يتمتع بالصحة العامة، ويوفر للمجتمع الوقاية من الأمراض المتنقلة كنقص المناعة والتقليل من الوفيات جراء الجرعات المتزايدة، وهو الأمر الذي يجعل المجتمع يعرف تطورا وارتفاعا صحيا داخل المجتمع[3].

إن إتباع أسلوب وقائي بعدي فعال في علاج المدمنين والمستهلكين يوفر للمجتمع كافة الأموال المخصصة والتي تنفق على التعاطي والاستهلاك المتزايد للمخدرات والمؤثرات العقلية، وهو الأمر الذي يساعد المجتمع على توجيهها إلى أهداف أخرى ذات فائدة كتدعيم الغذاء والبرامج الصحية والرعاية الاجتماعية بمختلف صورها التي توفر للمجتمع حاجياته الأساسية والمشروعة[4].

ثانيا: الأهداف الوقائية البعدية المرتبطة بالمادة المخدرة:

تتجلى الأهداف الأساسية لقيام وتفعيل سياسة الوقاية البعدية واللاحقة في مجال المخدرات، في الوصول إلى تقليصها وتخفيضها والقضاء مستقبلا على العرض المتزايد للتعامل غير المشروع في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وتخفيضها والقضاء كذلك على الطلب المتزايد للاستهلاك والإدمان على المخدرات، فالدول تسعى إلى تطوير تدابير وقائية بعدية ملائمة تتعلق بتخفيض العرض وتخفيض الطلب، باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، وذلك في إطار التوازن بينهما بدرجة متعادلة من الاهتمام وفقا للنظرة التقليدية، وفي إطار التكامل والتنسيق المشترك في الجهود والاستراتيجيات وتنفيذ الخطط في

1- محمد أحمد حامد، مرجع سابق، ص62.

2- وللعلم فإنه يصنف الباحثون في علم الإجرام العائدين إلى الإدمان بأنهم فئة من الأشخاص الذي يتكرر سلوكهم الإجرامي، مع رفضهم لتحمل الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية وهم مجرمون عائدون تعطلت لديهم الآنا بسبب حضور اضطراب عضوي وعصبي نتيجة الإدمان على المخدرات، وهو يمثل إخفاقا في المحافظة تغيير السلوك القديم عبر التوقف على المادة المخدرة، عبد العزيز بن علي الغريب، ظاهرة العود للإدمان في المجتمع العربي، الطبعة الأولى، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات، 2006، ص26.

3- مكتب العمل الدولي، التقرير الرابع، البند الرابع من جدول الأعمال، فيروس نقص المناعة البشرية " الإيدز" وعالم العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 98، جنيف، 2009، ص27 وما يليها.

4- رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص11.

خفض العرض والطلب معا، في إطار موحد في الزمان والمكان في ظل التعاون الدولي والوطني وفقا للنظرة الحديثة، وتتمثل هذه الوقاية فيما يلي:

أ- خفض العرض غير المشرع للمخدرات:

يحتل مبدأ خفض العرض غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية في إستراتيجيات الدول والمنظومات التشريعية الدولية والوطنية مكانة أساسية في تفعيل البعد الوقائي البعدي اللاحق في مجال المخدرات، والذي يعتبر من ضمن التدابير الأولية التي انتهجته جل الاتفاقيات الدولية في مجال التصدي لمشكلة المخدرات على مستوى عالمي ووطني، للحد أو للقضاء على مصدر وصيرورة المواد المخدرة بكافة أنواعها، بدأً من الاتفاقيات الثلاث المؤسسة لمكافحة المخدرات لسنة 1961، 1971، 1988، ومختلف التوصيات المختلفة لهيئات الأمم المتحدة للدول الأعضاء التي تندرج في ظل الإستراتيجية الدولية والوطنية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد لتخفيض العرض غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية عبر السنوات المختلفة وصولا إلى سنة 2019، وامتداد إلى غاية 2030[1]، إذ يمثل خفض العرض غير المشرع للمخدرات كافة التدابير الرقابية والوقائية التي تهدف إلى القضاء أو التقليل من كميات المواد المخدرة المعروضة في الأسواق غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية من طرف كارتلات ومهربي ومروجي المخدرات والمؤثرات العقلية، ومواجهة العرض الذي يشمل الإنتاج والزراعة والصناعة والتهريب والترويج، والاتجار، وتقوم مواجهة هذا العرض على دعائم أساسية تشمل كافة التدابير اللازمة الموجودة ضمن إطار المكافحة الأمنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية والقوانين الوطنية[2].

إن خفض العرض غير المشروع للمخدرات يتطلب تظافر الجهود لتحقيقه سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فهو يبدأ من خلال التشريع العقابي الذي يعد أداة فعالة لاغنى عنها في مواجهة العرض المتزايد غير المشروع للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية، فهو يقوم بمهمة الوقاية البعدية الأولى لما يوجهه من تحذير وتهديد لكل من تسول له نفسه الاقتراب من المخدرات بعيدا عن الاستعمال الطبي والعلمي

1- وذلك من خلال الإحصائيات والتقارير السنوية التي تبرزها الهيئات المعنية بمواجهة المخدرات العالمية حول انتشار الزراعات المختلفة لأنواع المخدرات والصناعات الدوائية للمؤثرات العقلية وتحويلات المالية غير المشروعة، والإستراتجيات المتكاملة والشاملة لتقليص العرض المتزايد عليها في الدول الأكثر انتشارا زراعة وإنتاجا وترويجا وصناعة، أنظر في ذلك: الأمم المتحدة، الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، تقرير الأمانة العامة، الوثيقة رقم :E/CN.7/2019/5 ، الدورة الحادية والستون، المتعلقة الإستراتيجية المتكاملة لخفض الطلب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 29 جانفي2019.

2- سي يوسف قاسي، مرجع سابق، ص189.

والدوائي[1]، كما أن الدور الردعي للأجهزة الأمنية يمثل وقاية بعدية من اتساع دائرة التعامل في المخدرات منعا وتخفيفا وقضاء على العرض المتزايد غير المشروع على المواد المخدرة[2].

كما يتطلب لتقليص العرض غير المشروع من المخدرات والمؤثرات العقلية، القيام بإجراءات رقابية ووقائية تمنع تسريب المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك من خلال تفعيل واحترام أذونات التصدير والاستيراد في إطار التجارة الدولية للمخدرات والمؤثرات العقلية، ومواجهة كافة أساليب التسريب القائمة على عمليات الشراء غير المشروع من تجار الجملة والتجزئة، المحصل عنها من خلال التهريب أو عن طريق السرقة من المستشفيات، إذ يقع على عاتق الدول تبادل المعلومات كإجراء وقائي فيما يخص كل أنواع التجارة المشروعة وغير المشروعة فيما يخص السلائف للحيلولة دون تسريبها واستعمالها في صناعة المخدرات[3].

إن تنفيذ مبدأ خفض العرض غير المشروع للمخدرات كسياسة وقاية بعدية في مجال المخدرات، يتطلب من الدول وضع إستراتيجية شاملة تعيق وتمنع كافة مسببات انتشار المواد المخدرات والمؤثرات العقلية في السوق غير المشروعة، وذلك عن طريق القضاء على الزراعات غير المشروعة، وتدمير المزارع المنتجة للنباتات المخدرة، وغلق المصانع التي تنتجها في إطار غير مشروع[4]، وتحويل المجال الزراعي إلى مجالات ربحية ونفعية مشروعة، وتوجيه الصناعات الدوائية إلى صناعات نفعية وتفعيل آليات الرقابة على تسريب مواد ومؤثرات عقلية بطرق غير مشروعة، والتصدي إلى عصابات المخدرات وإضعاف نفوذهم، ومراقبة كل العمليات المصرفية التي تهدف إلى غسيل الأموال المحصلة من تجارة المخدرات، وإعادة النظر في مسألة التجارة الحرة التي استفادت منها عصابات الإجرام في توسيع تجارتها غير المشروعة.

كما يدخل في نطاق خفض العرض والقضاء على المواد المخدرة، التدابير المعنية بالتصرف في كتلة المخدرات والمؤثرات العقلية المصادرة من قبل أجهزة الأمن المختلفة التي قد تحول إلى الأغراض الطبية والعلمية، أو للإتلاف، خاصة وأنها تمثل إجراء وقائيا وتدخل ضمن التدابير الوقاية البعدية لخفض

1- صفوت درويش، مرجع سابق، ص21.

2- سمير محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص168.

3-الأمم المتحدة، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2004، نيويورك، 2005، وثيقة رقم: E/INCB/2004/1، ص22، ص27.

4- محمد فتحي عيد، "**خفض الطلب على المخدرات**"، **مجلة الأمن والحياة**، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 179، 1997، ص36.

العرض، وذلك من خلال ضمان الرقابة عليها في المستودعات والإسراع في حرقها، وهو الأمر الذي يشكل ضمانة أساسية في القضاء على كتلة قد تحول إلى التعامل فيها من جديد في حالة سرقتها أو عدم إتلافها وبيعها من جديد من قبل المسؤولين على إتلافها بطرق غير مشروعة.

ب-خفض الطلب غير المشرع للمخدرات:

إن خفض الطلب غير المشروع على المخدرات من الأهداف الأساسية ومن أولويات الدول سواء على المستوى الوطني الداخلي، أو الدولي أو الإقليمي، لتحقيق سياسة وقائية بعدية للتصدي لمشكلة المخدرات، خاصة في ظل اتساع نطاق الاستهلاك والإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية بكل أنواعها، والذي نتج عنه معادلة بسيطة تتمثل في استمرارية طلب المستهلكين والمدمنين المرتهنين لها، وزيادة المتاجرين لها على توفيرها لهم بكافة السبل مع استحداث مواد مخدرة ومؤثرات جديدة خارجة عن نطاق التجريم، وتوسيع تعاملاتهم وفتح أسواق غير مشروعة لها، وعلى الرغم من اتجاه سياسات المواجهة نحو تقليص العرض، إلا أنها لم تعد ذات جدوى وحدها، الأمر الذي فرض ضرورة الالتجاء إلى وضع إستراتيجية وقاية بعدية من المخدرات تقوم على مبدأ خفض الطلب يكمل مبدأ تقليص العرض، واللذان يعدان وجهان لعملة واحدة، مكملان لبعضهما البعض للقضاء والتقليل من الطلب المتزايد على المخدرات والمؤثرات العقلية[1].

ويقصد بخفض الطلب محاولة القضاء على مختلف الأسباب التي تؤدي إلى الطلب والحاجة المتزايدة للمخدرات والمؤثرات العقلية، وصرف المستهلكين عنها وعن التعامل فيها تعاطيا واتجارا، وتقليل الإقبال على استهلاكها والإدمان عليها والإحجام عن شرائها، خاصة وأن كبار المتاجرين فيها قد وصلوا إلى شرائح مجتمعية مبكرة ووسعوا من دائرة استهلاكها[2].

ويستند خفض الطلب غير المشروع للمخدرات على مبدأ الوقاية البعدية، من خلال سد الطريق للانخراط في الاستهلاك والإدمان، ومد يد العون للمدمنين ومرتهني المخدرات الذين هم تحت رحمة واضطرابات المخدرات والمؤثرات العقلية، عن طريق إخراجهم من دائرة الإدمان ورعايتهم والعودة بهم من جديد إلى حظيرة المجتمع أفرادا صالحين[3]، وتطبيق استراتيجي للتوعية الإصلاحية والعلاجية للأفراد المدمنين، التي تضمن لهم الانتقال من نشاط إدماني إلى نشاط آخر سوي يوفر لهم عدم انتكاسة لمرة

1- سمير محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص137.

2- سي يوسف قاسي، مرجع سابق، ص190.

3- عبد العال الدريبي، مرجع سابق، ص108.

أخرى، وتطبيق التوعية الإرشادية والتعزيزية الموجهة للأسرة في كيفية التعامل مع أفرادها المدمنين أو التعامل مع أفرادها الذين تعافوا من الإدمان على المخدرات أو المؤثرات العقلية[1]، كما يمتد برنامج خفض الطلب لمعالجة الأخطار والأضرار التي سببها التعاطي في غير المتعاطين في الأسرة والمجتمع المحلي[2].

إن تطبيق تدابير خفض الطلب كمبدأ وقائي بعدي استدعى من الدول سواء في إطار وطني ودولي إلى وضع إستراتيجية لذلك تتبني على إتباع مكونات أساسية تشمل علاج المدمنين عليها وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم ورعايتهم ليقل الطلب عليها، واتخاذ جملة من التدابير والإجراءات اللازمة لتقليص نسبة مستهلكي المخدرات إلى أقل حد ممكن، ليقل الطلب عليها من جهة وتبّور تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية من جهة أخرى[3]، وقد كان أول استعمال لمصطلح "خفض الطلب غير المشروع على المخدرات" في سياق دولي في إطار المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المستقبلية في مجال مكافحة إساءة استعمال العقاقير الذي اعتمد في 26 يونيو 1987، وهو نفس اليوم الذي جعله العالم يوما عالميا لمكافحة المخدرات[4]، ولقد وضع لذلك برنامجا استراتيجيا بالتشارك مع الهيئات الدولية المعنية لخفض الطلب غير المشروع من المخدرات والمؤثرات العقلية ممتد من 2003 إلى غاية 2008، يتمحور على وضع عدة برامج وقائية لخفض الطلب منها ما هو بعدي مفاده توفير خدمات الوقاية البعدية والعلاجية وإعادة التأهيل للمدنيين والمسجونين الذين يسيئون استعمال المخدرات ويعانون من إضطراباتها [5]، وتبعته

1- سعيد بن فالح السريحة، التوعية وخفض الطلب على المخدرات، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية التدريب، 2009، ص13.

2- محمد فتحي عيد، التعاون بين المؤسسات التربوية والأجهزة الأمنية للحد من انتشار المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات، السعودية، الرياض، المنظمة من طرف جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، في الفترة الممتدة من 02 إلى 04 أفريل 2007، ص21.

3- سمير محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص138.

4- عبد العال الدريبي، مرجع سابق، ص108.

5- أنظر لقرارات لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة في دورتيها 42، و43، فيما يخص تنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب من أجل إعداد واستكمال استراتيجيات وبرامج خفض الطلب واختيار ملاءمتها لتحقيق الهدف منها في موعد يمتد من 2003 وصولا إلى نتائج ملحوظة وقابلة للقياس في موعد غايته سنة 2008.

عدة برامج وقائية بعدية لخفض الطلب من 2009 [1]، إلى غاية 2019، لا تقوم فقط على العلاج من اضطرابات المخدرات والمؤثرات العقلية، والعلاج من الإيدز وفيروسه الناتج عن الإدمان على المخدرات، وإعادة التأهيل والرعاية والإدماج سواء في الوسط المجتمعي أو الوسط العقابي السجني[2].

ولكي يكون خفض الطلب غير المشروع للمخدرات فعالا كبعد وقائي يجب أن يرتكز على ثلاثة مبادئ أساسية يتمثل الأول في **مبدأ توفير المعلومة وصحتها** التي تسهل تنفيذ برامج خفض الطلب وتحقيق هدف محدد، وذلك من خلال توفير معطيات شاملة ودقيقة عن المخدرات والمؤثرات العقلية التي يساء استعمالها، والأشخاص الذين يتعاطونها، وأماكن التعاطي ووسيلتها وأسباب تعاطيها ليكون برنامجا مرنا وفعالا يتماشى مع تغير الظروف، ويتمثل الثاني في **مبدأ التكامل** الذي يفرض أن تكون برامج خفض الطلب المتمثلة في الوقاية والعلاج والرعاية والتأهيل وإعادة الإدماج متكاملة وشاملة في آن واحد مع برامج خفض العرض، ومع برامج أخرى كتعاطي التبغ والكحول وإساءة استعمال الأدوية التي توصف بوصفات طبية، ومع البرامج والسياسات الاجتماعية والتنموية الشاملة التي تنتهجها الدولة، كما يتمثل المبدأ الثالث في **مبدأ التقييم** الذي يبين أن تغيير السلوك الإدماني يحتاج إلى زمن طويل، ليكون برنامجا ناجحا وفعالا لاسيما أن العلاج يشمل مرحلة إزالة التسمم وما بعدها من الرعاية المستمرة التي تجنب صاحبها الانتكاسة والعودة من جديد إلى إرتكاب جرائم تتعلق بالمخدرات أو جرائم أخرى[3].

الفرع الثاني: الأسانيد القانونية لإتباع نمط الوقاية البعدية من المخدرات:

إن إتباع سياسة وقائية بعدية في مجال المخدرات يستند إلى أساس قانوني تعتمد عليه الدول بصفة موحدة في ظل المجتمع الدولي أومنفردة في ظل تشريعاتها الداخلية، وهو الذي جسدته مختلف الاتفاقيات الدولية والهيئات الدولية المعنية بمجابهة المشكلة العالمية للمخدرات، في إطار استراتيجي مستمر ومتطور

1- أنظر لمحتوى فعاليات الاجتماع الوزاري رفيع المستوى الذي عقد بمقر الأمم المتحدة بالعاصمة النمساوية يومي 11 و12 مارس 2009، والذي شارك في 137 دولة عضو في لجنة المخدرات ومراقبون وممثلون لدول غير أعضاء في اللجنة ومنظمات حكومية وغير حكومية دولية، الذي جعل 2019 سنة القضاء التام على مشكلة المخدرات أو الحد منها إلى درجات كبيرة.

2- الأمم المتحدة، أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المتضمن لتوصيات كل من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، تقرير المدير التنفيذي، الوثيقتين رقم: E/CN.7/2019/2، E/CN.15/2019/2، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، 08 جانفي 2019، ص05 وما يليها.

3- محمد فتحي عيد، "**خفض الطلب على المخدرات**"، مرجع سابق، ص40.

لتحقيق نجاعة أفضل وتصدي فعال، والتي تسهم في تطبيقه وتفعيله مختلف التشريعات الداخلية للدول الأعضاء والملتزمة بمختلف هذه الاتفاقيات المنظمة لمختلف الهيئات الدولية المختلفة المعنية بالتصدي للمخدرات، وذلك وفق تخطيط علمي ممنهج يساير مختلف التطورات الحاصلة في عالم المخدرات والمؤثرات العقلية، وسنبين مختلف الأسانيد المجسدة لنمط الوقاية البعدية من المخدرات فيما يلي:

أولا: الجهود الدولية في وضع أسانيد وقائية بعدية في مجال المخدرات:

لقد وضع المجتمع الدولي جملة من التدابير الوقائية البعدية من المخدرات والمؤثرات العقلية في ظل الاتفاقيات الدولية المختلفة والهيئات الأممية المختصة في مواجهة المخدرات، وأقر نصوص دولية وتوصيات إستراتيجية تعمل على تحقيق وقاية لاحقة في ذلك، وسنبين هذه الجهود الدولية فيما يلي:

أ- تدابير الوقاية البعدية من المخدرات في ظل الاتفاقيات الدولية:

لقد ساهمت الاتفاقيات الدولية المختلفة في إقرار مجموعة من التدابير الوقاية البعدية في مجال المخدرات، منها خفض الطلب على المواد المخدرة عن طريق إعلانها توفير التدابير العلاجية لمرتهني المخدرات، وذلك عبر الاتفاقية الدولية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، التي تبناها مؤتمر الأمم المتحدة والتي نصت على ضرورة معالجة مدمني المخدرات وتأهيلهم، في المستشفيات المتخصصة والتي يتعين عليها توفير جو ملائم خال من المخدرات، وقد حثت كافة الدول المنظمة إليها على توفير كافة المرافق والهيئات العلاجية لمدمني المخدرات في حدود الإمكانات المالية والظروف الاقتصادية للدولة، وفي إطار تطبيق السياسة العلاجية على النطاق الوطني فقد نصت تلك الاتفاقية في المادة 36 الفقرة 01 البند ب منها على أن لكل دولة طرف فيها حق اتخاذ التدابير الوقائية البعدية مع مراعاة حدود أحكامها الدستورية، اللازمة لتزويد الأشخاص بالعلاج الطبي والرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي وفقا لأحكام المادة 38 الفقرة 01 من الاتفاقية والتي تقر باتخاذ الدول الأطراف للتدابير الممكنة عمليا لمنع إساءة استعمال المخدرات، والتعرف على الأشخاص المتورطين والمدمنين لها في وقت مبكر، وتوفير لهم العلاج والرعاية والتأهيل والإدماج الاجتماعي، وتشجع هذه الاتفاقية على إعداد وتكوين موظفين متخصصين لمعالجة الأشخاص الذين أساءوا استعمال المخدرات ومتابعة رعايتهم وتأهيلهم وإدماجهم اجتماعيا[1]، وتعد هذه الاتفاقية اللبنة الأولى التي أكدت على ضرورة توفير وقاية بعدية تتمثل في التدابير العلاجية لمدمني المخدرات.

1- الاتفاقية الدولية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

كما ساهمت الاتفاقية الدولية للمؤثرات العقلية لسنة 1971، في إقرار جملة من التدابير الوقائية البعدية للتصدي لخطر المؤثرات العقلية، والتي تهدف إلى خفض الطلب، من خلال المادة 20 الفقرة 01 و02 منها التي أكدت فيها على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف في الاتفاقية لكافة التدابير الوقائية البعدية والعملية الكفيلة بمنع إساءة استعمال المؤثرات العقلية، ومعرفة الأشخاص المدمنين لها والتكفل بهم عن طريق توفير العلاج الفوري، والعناية بهم بعد العلاج، وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في حظيرة المجتمع مجددا، مع تشجيع الدول الأطراف لتدريب موظفين قادرين على معالجة الأشخاص الذين يسيئون استعمال المؤثرات العقلية والعناية بهم بعد العلاج وتأهيلهم وإدماجهم مجددا، إذ تلزم هذه الاتفاقية الدول الأطراف مع مراعاة أحكامها الدستورية، ضرورة الإقرار بالتدابير الوقائية البعدية المتمثلة في العلاج من أضرار المؤثرات العقلية، والرعاية بعد العلاج والتأهيل والإدماج، إضافة إلى العقوبات الزجرية للأشخاص الذين يرتكبون جرائم خطيرة، وذلك من خلال الاعتماد على سياسة جزائية متوازنة لمواجهة المؤثرات العقلية تتراوح بين العقاب والوقاية البعدية العلاجية على اعتبار أن أصحابها هم ضحايا وليسوا مجرمين عكس من يروج ويتاجر ويهربها، كما أقرت هذه الاتفاقية الدولية في المادة 21 الفقرة أ ضرورة اتخاذ التدابير الوقائية للتصدي للاتجار غير المشروع بالمؤثرات العقلية من خلال إيجاد آليات لتنسيق الجهود الوطنية في ظل التعاون الدولي[1].

كما أكدت كذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، في المادة 03 الفقرة 03 البند "ب" و"ج" على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف للتدابير الوقائية البعدية المتعلقة بالشخص المدمن على المخدرات والتي تسهم في خفض الطلب، من خلال إخضاعه لتدابير العلاج والرعاية المختلفة اللاحقة والتأهيل والإدماج حتى ولو كان مسجونا مثلما أقرته الاتفاقيات السابقة هذا من جهة، كما أقرت تدابير وقائية بعدية من جهة أخرى تتمثل في كيفيات القضاء على الزراعات غير المشروعة للنباتات المخدرة والتزايد للطلب غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك من خلال ترك الحرية للدول الأطراف لما تراه مناسبا وملائما من تدابير لمنع انتشار الزراعات غير المشروعة للنباتات التي تحتوي على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية، كخشخاش الأفيون وشجيرات الكوكا ونبات القنب، عن طريق استئصال كل ما هو مزروع بصفة غير مشروعة داخل إقليم الدولة، بشرط أن

1- الاتفاقية الدولية للمؤثرات العقلية لسنة 1971.

تراعي في اتخاذها لتدبير الاستئصال مبادئ حقوق الإنسان الأساسية وحماية البيئة[1]، فلا تلجأ الدولة إلى حرقها فتضر مخلفاتها من ركامها ودخانها البيئة والإنسان، وأن تتبع طرقا حديثة كان تحول المحاصيل إلى النشاطات العلمية والتي تحرق يجب أن تحرق في أماكن مخصصة للحرق بعيدة عن البيئة والإنسان كاستعمال أفران خاصة لذلك.

كما أجازت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، للدول الأطراف إمكانية التعاون فيما يتعلق بالقضاء على الزراعات والمزروعات غير المشروعة من خلال تقديم الدعم لتحقيق تنمية ريفية متكاملة تقضي على تلك النشاطات غير المشروعة، وتبادل المعلومات حول الكيفيات العلمية والتقنية للقضاء على تلك الزراعات، والتعاون بين الدول المجاورة في إيجاد حلول مشتركة تقوم على برامج الاستئصال الثنائي في كلتا المنطقتين وعلى امتداد حدودهما، كما أقرت هذه الاتفاقية ضرورة الإسراع في إبادة المحجوزات من المخدرات والمؤثرات العقلية أو التصرف فيها في المجال المشروع والعلمي[2]، ويلاحظ أن هذه التدابير التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، فيما يتعلق بتدابير القضاء على الزراعات والنباتات المخدرة غير المشروعة، تمثل تدبيرا وقائيا بعديا، على الرغم من أن الجريمة والمصادرة كإجراء قد تمت، فهو يجنب الدول إعادة تلك الكميات إلى السوق مع خفض للطلب وللعرض، وتوجيه المزارعين إلى نشاطات فلاحية ربحية مشروعة.

وقد أقرت كذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000، على أن تحرص الدول الأطراف على وضع تدابير وقائية بعدية تتصدى لغسيل وتبيض الأموال الناتج عن أنشطة المخدرات غير المشروعة العابرة للحدود الوطنية التي تقوم به جماعات منظمة، تتمثل في إنشاء نظام داخلي شامل رقابي ووقائي، داخل المصارف والمؤسسات المالية وسائر المؤسسات المعرضة لغسيل الأموال، يحدد هوية الزبون ويحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، ويكشف عن كافة أشكال

1- المادة 14 الفقرة 02 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

2- المادة 14 الفقرة 03 و05 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

غسيل أموال المتأتية من المخدرات والجرائم الأخرى عبر الوطنية، مع رصد حركة النقود والصكوك القابلة للتداول عبر حدودها، التي قد تدخل في تبيض أموال الاتجار غير المشروع في المخدرات[1].

ب- التوجه الإستراتيجي لهيئات الأمم المتحدة في الوقاية البعدية من المخدرات:

في إطار تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالوقاية البعدية في مجال المخدرات التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية الثلاث لمواجهة المخدرات لسنة 1961 و1971 و1988، قامت هيئات الأمم المتحدة بوضع توجه إستراتيجي لتفعيل التدابير الوقائية البعدية للتصدي للمخدرات، والمتمثلة في كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة المخدرات التابعة لمجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي[2]، ومختلف الهيئات الأخرى كاللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق الطفل، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[3]، التي أحرزت تقدما فيما يتعلق بوضع سياسة وقائية بعدية تتضمن تدابير لخفض الطلب على نحو يقر بتوفير كل مقومات العلاج لمرتهني المخدرات ورعايتهم، وتفعيل التدابير العلاجية لاضطرابات تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل والرعاية، وفقا لمبادئ الصحة العمومية الأصلية ومبادئ العدل والإنصاف الاجتماعي، واحترام مبادئ حقوق الإنسان، وذلك من خلال الاعتماد على تدخلات طبية متنوعة وسريعة تتعلق بتوفير العلاج للمصابين باضطرابات تعاطي المخدرات والحالات الصحية المرتبطة به ورعايتهم على أساس أخلاقي، تتبع سياسة بعدية تعتمد على العلاج الشامل متعدد التخصصات، عبر تدخلات دوائية ونفسية واجتماعية متنوعة ومتكاملة تركز على كافة الاحتياجات المختلفة للمصابين وتلبي هذه الاحتياجات الصحية المتعلقة بتعاطي المخدرات مثل الإصابات وحالات الانتحار والاضطرابات النفسية الناجمة عن تعاطي المخدرات، وزيادة جرعة المخدرات، والعدوى بفيروس فقدان المناعة، والتهاب الكبد الفيروسي، وقد

1- المادة 07 الفقرة 01 و02 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000، التي اعتمدت وفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر باليرمو إيطاليا في ديسمبر 2000، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/55 المؤرخ في 15 نوفمبر 2000.

2- الأمم المتحدة، أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المتضمن لتوصيات كل من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، تقرير المدير التنفيذي، الوثيقتين رقم: E/CN.7/2019/2، E/CN.15/2019/2، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، 08 جانفي 2019، ص03.

3- الأمم المتحدة، التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "دراسة بشأن تأثير مشكلة المخدرات العالمية على التمتع بحقوق الإنسان"، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون، البندان 02 و08 من جدول الأعمال، الوثيقة رقم: A/HRC/30/65 ، الجمعية العامة، 04 سبتمبر 2015، ص01.

أقرت منظمة الصحة العالمية ضرورة دعم السياسات العلاجية للمصابين باضطرابات تعاطي المخدرات من خلال الإستراتيجيات الدولية والإقليمية والوطنية، وتوفير التمويل الكافي لتجسيدها، وتطبيق آليات مناسبة و توفير بيئة تشريعية وطنية تعزز من رعاية الطفل والأسرة من ممارسة خدمات العلاج من تعاطي المخدرات، وحتى المتعاطين لها داخل السجون في إطار مستمر ومتكامل، عبر الخدمات العلاجية التي يقدمها القطاع العام أو الخاص[1].

كما ساهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الترويج لفكرة ضرورة توفير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير العلاج والرعاية لمتعاطي المخدرات ونزلاء السجون، على أسس قائمة على احترام حقوق الإنسان والصحة العمومية والاعتبارات الجنسية[2]، وبين خطورة وآثار اضطرابات المخدرات والتي اعتبرها إضرابات مزمنة تجعل من صاحبها يعود لتعاطي المخدرات باستمرار ولسنوات طويلة، وألح على توفير خدمات علاجية مستمرة ومتتابعة دائمة لسنوات طويلة، ونظرا لخطورة هذه الاضطرابات قرر كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية وضع وإعداد برنامج علاجي يرعى مدمني المخدرات ويضمن لمرتهني المخدرات والمؤثرات العقلية نفس معايير الجودة والفرص التي يوفرها النظام الصحي للأمراض المزمنة، وذلك بغية مساعدة الدول الأعضاء على تطوير أساليب الوقاية البعدية العلاجية على نحو فعال ومتكامل، من خلال وضع معايير تسمح باستخدام كافة التدخلات الدوائية والرعاية النفسية والاجتماعية المتكاملة، التي تقوم على مبادئ تجعل العلاج سهلا وملائما ومتاحا للجميع، مع ضمان المعايير الأخلاقية للرعاية في خدمات العلاج، والتنسيق مع كافة أنظمة العدالة الجزائية والأنظمة الاجتماعية والصحية، وأن يستند العلاج على الأدلة العلمية والطبية، وأن تعتمد على سياسة وقائية تتم على فحص دقيق وتدخل سريع وإحالة للعلاج[3].

1- تقرير منظمة الصحة العالمية، حول البعد الصحي العمومي لمشكلة المخدرات العالمية، الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المجلس التنفيذي، 15 جانفي 2016، الدورة 38، البند 06 و04 من جدول الأعمال المؤقت، عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://apps.who.int/iris/handle/10665/251437

2- الأمم المتحدة، التشجيع على تنسيق المقررات ومواءمتها بين لجنة المخدرات ومجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك بشان الإيدز وفيروسه، مذكر الأمانة، الوثيقة رقم: E/CN.7/2019/6، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، 17 ديسمبر 2019، ص02 وما يليها.

3- المعايير الدولية لعلاج اضطرابات تعاطي المخدرات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مارس 2017، ص 03 وما يليها، عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.unodc.org/documents/UNODC-WHO_International_Treatment_Standards_Arabic.pdf

وفي إطار التدابير الوقائية البعدية المتعلقة بخفض العرض ألّح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على ضرورة الحرص على منع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة والمواد الموجهة للأغراض الطبية، ومنع تسريب السلائف الكيماوية المخصصة لصناعة المخدرات على نحو غير مشروع، والقضاء على التصنيع غير المشروع للعقاقير المخدرة، في إطار الوقاية من غسيل الأموال، وقد ألّح المكتب المذكور على الكشف عن التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية والمؤثرات العقلية والتعاون بين الدول[1]، وقد بينت الإحصاءات حجم الزراعات في معظم الدول المعنية بها، والتي يلح دائما على القضاء عليها وإبادة الزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات على نحو ينعش اقتصاديات تلك الدول عن طريق التنمية المستدامة وتعويضها بالزراعات المشروعة[2].

ثانيا: أسانيد وضع سياسة وقائية بعدية من المخدرات في النطاق الوطني:

إن الجزائر وفي إطار مجابهتها للمخدرات لم تخرج عن الالتزامات الدولية في الجانب الوقائي البعدي، فقد أدخلت هذا النمط في منظومتها التشريعية الجزائية والصحية، وسنوضح أسانيد تطبيق هذا النمط الوقائي في الجزائر فيما يلي:

أ-الوقاية البعدية من المخدرات في ظل المنظومة الجزائية الوطنية:

لقد سايرت المنظومة الجزائية الوطنية مختلف الاتفاقيات الدولية المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، وذلك في إطار الالتزامات الدولية، فاعتمدت في ذلك على منظومة جزائية تستجيب لمتطلباتها الداخلية ولالتزاماتها الدولية فيما يخص الإقرار بالسياسة الوقائية البعدية التي أخذت بعدا متنوعا داخل المنظومة الوطنية الجزائية، ورسمت سياسة متنوعة ومتكاملة في هذا الإطار، بدأً من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الذي بين انتهاج الجزائر لسياسة علاج مدمني المخدرات وإزالة حالات التسمم، فوفر لهم ضمانات عدم المتابعة الجزائية بشرط المتابعة الطبية ومواصلة المعالجة عند طبيب مختص، وداخل مؤسسات علاجية

1- الأمم المتحدة، أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المتضمن لتوصيات كل من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، تقرير المدير التنفيذي، الوثيقتين رقم: E/CN.7/2019/2، E/CN.15/2019/2، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، 08 جانفي 2019، ص06 وما يليها.

2-الأمم المتحدة، الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، تقرير الأمانة العامة، الوثيقة رقم :E/CN.7/2019/5 ، الدورة الحادية والستون، المتعلقة الإستراتيجية المتكاملة لخفض الطلب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 29 جانفي2019، ص02 وما يليها.

متخصصة، وحدد شروطها في المواد من 06 إلى 11 من نفس القانون، وبين كيفيات تطبيقها المادة 06 من القانون رقم 04-18 وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-229 المؤرخ في 30 يوليو 2007.

وتدعيما للسياسة الوقائية البعدية من المخدرات أسند المشرع الجزائي الجزائري للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها مهمة التكفل بالتنسيق مع مختلف المصالح القطاعية المعنية داخل الدولة، وذلك لإعداد سياسة وطنية شاملة في مجال الوقاية والعلاج من الإدمان وإعادة الإدماج والسهر على مدى تطبيقها، والتي تتضح من خلال الإحصاءات السنوية التي يجريها الديوان والتي تبرز مدى التكفل البعدي بمدمني المخدرات في المؤسسات العلاجية المختلفة داخل وخارج المؤسسة السجنية، هذه الإحصاءات تجعله ينسق مع القطاعات المعنية لإعداد سياسة وقائية بعدية تتلاءم مع طموحات الدولة في القضاء على هذه الآفة، ويسهر ضمن إطار المخطط التوجيهي على تنفيذ التدابير الوقائية البعدية المتمثلة في العلاج والرعاية الطبية لمدمني المخدرات ومرتهنيها، وتقويم مجموع الأعمال التي تم القيام بها في إطار الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج من خلال لجنة التقويم والمتابعة التي تسهر على تطبيق توجيهات الحكومة[1].

وقد أقر المشرع الجزائي الجزائري كذلك منهجا وقائيا بعديا في المرسوم التنفيذي رقم 07-230 المؤرخ في 30 يوليو 2007 المحدد لكيفيات التصرف في النباتات والمواد المحجوزة أو المصادرة في إطار الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، يتمثل في الغرض من الإتلاف وتحويل المواد إلى الوجهة المشروعة الطبية والعلمية التي تقوم في القضاء على تلك المواد وخفض الطلب والعرض وعدم عودتها إلى السوق بأية طريقة كانت وهذا ما يمثل تدبيرا وقائيا بعديا، وليس الإتلاف والمصادرة كإجراء قضائي محض [2].

وفي إطار التزامات الجزائر بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من خلال مصادقتها على اتفاقية " باليرموا" لسنة 2000، ونظرا لارتباط جرائم المخدرات بالإجرام المنظم، والشبكات الإجرامية التي تحقق أكبر قدر من الأرباح الطائلة، التي تقوم دائما بتبييض هذه الأموال المحصل عليها من التعامل

1- المرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 09 جوان 1997، المتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

2- المرسوم التنفيذي رقم 07-230 المؤرخ في 30 جويلية 2007 المحدد لكيفيات التصرف في النباتات والمواد المحجوزة أو المصادرة في إطار الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الجريدة الرسمية، العدد49، الصادرة بتاريخ 05 أوت 2007.

غير المشروع في المخدرات[1]، فقد أقرت وسنت لمواجهتها تدابير وقائية بعدية تتمثل أساسا في معرفة شبكة الأموال عبر العالم ومعرفة الأشخاص والأرصدة المشبوهة، بموجب القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما المعدل بموجب الأمر رقم 12-02، وكذا القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، اللذين ألزما ضرورة بتطبيق قاعدة " **إعرف عميلك**"، التي تعد قاعدة وقائية لمعرفة تحركات الأموال المشبوهة والمحصلة من عمليات التعامل غير المشروع في المخدرات على نحو عابر للحدود الوطنية، تتجسد عن طريق تأكد الخاضعين الممثلين في المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية الملزمة بالإخطار بالشبهة من موضوع وطبيعة النشاط وهوية زبائنهم وعنوانيهم قبل ربط أية علاقة، سواء تعلق الأمر مع أشخاص طبيعيين أو معنويين[2].

ب-الوقاية البعدية من المخدرات في ظل المنظومة الصحية الوطنية:

إن المنظومة الصحية في الجزائر راعت جوانب توفير التدابير الوقائية البعدية خاصة ما تعلق منها بالتدابير العلاجية والرعاية وإعادة الإدماج لمدمني المخدرات ومرتهنيها، والملاحظ أن القانون السابق رقم 85-05 الصادر في 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها قد أظهر سعي الدولة إلى توفير العلاج الطبي المزيل للتسمم في مؤسسات متخصصة وبإجراءات قضائية محددة في المواد من 249 إلى 253 منه، ولكن ما كان يعاب على هذه الإجراءات أن المشرع أدرجها ضمن الفصل الثاني المعنون بأحكام جزائية تتعلق بالمواد الصيدلانية، إذ أنها تعد تدابير علاجية وليست جزاء أو عقابا، وقد تدارك المشرع ذلك بإصداره للقانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الذي أدراجها في الفصل الثاني بعنوان ملائم يجسد طبيعتها المتمثلة في التدابير الوقائية والعلاجية في المواد من 06 إلى 11،

1-كمال بوبعاية، مكافحة الجريمة المنظمة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، تخصص قانون جنائي وعلم الإجرام، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2019-2020، ص23، ص52.

2- المادتين 04 و07 من القانون 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 09 فيفري 2005، المعدل بالأمر رقم 12-02، وكذا المادة 58 من القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية.

وهـي نفسها التي كانت في القانون رقم 85-05 المتعلق بالصحة[1]، والتي ألغيت بموجب المادة 38 من القانون رقم 04-18.

ولقد أرسى كذلك القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 المتعلق بالصحة، تطبيق سياسة وقائية بعدية في ظل المنظومة الصحية الجزائرية، تمثلت في إقرارها لمبادرة الدولة في المبادرة وتنفيذ أعمال الوقاية من الإدمان على المخدرات، وتحديد مهام واختصاصات مؤسسات وهياكل الصحة التي تتكفل بالقضاء والحد من اضطرابات الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، وتطوير الدولة لكافة المصالح المناسبة للوقاية من السلوكات الإدمانية، ووضع هياكل لإزالة التسمم وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي، وتشجيع إنشائها على نحو يضمن العلاج والرعاية بعد العلاج ليعود مرتهنوا المخدرات أفرادا صالحين[2].

وكرست المنظومة الصحية في الجزائر العلاج الإستشفائي الطوعي، والاستشفاء القضائي حسب الحالة سواء بالحجز أو الوضع في مؤسسة علاجية وفقا لأحكام للمادتين 21 و22 من قانون العقوبات[3]، وألحقت مواد في المنظومة الصحية لتبين مدى التزام الجزائر بكافة الاتفاقيات الدولية وتوصيات هيئات الأمم المتحدة بهذا الشأن، التي تمنح للشخص المدمن من المخدرات الحق في الصحة والعلاج والرعاية حتى داخل السجن[4]، فقد أقرت المادتان 101 و102 من القانون رقم 18-11 الصحة داخل الوسط العقابي، والتي تضع الدولة لتحقيقها برنامجا وطنيا يشمل نشاطات وخدمات الصحة الوقائية للمحبوسين وحمايتها وترقيتها وحفظها وتوفير العلاج القاعدي، والتكفل بالكشف عن كافة الأمراض والوقاية من الأخطار الوبائية وتوفير المساعدة النفسية لكافة المحبوسين من المدمنين وغير المدمنين، وذلك داخل مصالح الصحة للمؤسسات العقابية أو في مختلف الهياكل والمؤسسات الصحية العمومية الخارجة عن النطاق العقابي، ومراقبة مصالح الصحة سيما الحالة الصحية للمحبوسين وإرسال تقارير دورية لوزير

1- القانون رقم 85-05 الصادر في 16 فيفري 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، وكذا القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين.

2- المواد 59 و62 و63 من القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018 المتعلق بالصحة.

3- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

4- أنظر إلى إتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات لكل من 1961، 1971، 1988، ومختلف توصيات هيئات الأمم المتحدة بخصوص التدابير العلاجية والرعاية الصحية داخل السجون.

الصحة والعدل، لاتخاذ كافة التدابير الملائمة[1]، إذ أن هذه الرعاية الصحية داخل المؤسسة العقابية ما هي إلى تأكيد على مدى حرص الدولة على تنفيذ البرامج الصحية داخل المؤسسة العقابية، والتكامل بينها وبين وزارة الصحة والمؤسسات الإستشفائية، خاصة وأن القانون رقم 05-04 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين كان سباقا لإقرار الرعاية الصحية والعلاجية للمحبوسين داخل مؤسساته العقابية، خاصة وأن المشرع الجزائري قد انتهج نهجا مرنا يمتاز بوضع سياسة جزائية متنوعة في نظام السجون، متأثرا بمدرسة الدفاع الاجتماعي التي أعطت بعدا جديدا لمهام السجون، التي أصبحت تسعى إلى توفير القدر الكافي من العلاج والرعاية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين[2]، وهو الأمر الذي أقرته المادة 61 من القانون المذكور الذي منح الحق لمدمني المخدرات سواء طواعية من تلقاء نفسه أو في حالة ثبوت إدمانه نتيجة الفحوصات الدورية والإجبارية داخل المؤسسات العقابية التي يحرص على تنفيذها أطباء داخل السجون، في أن يزيل كافة اضطرابات الإدمان وإزالة التسمم الناتج عن المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك داخل هيكل استشفائي متخصص لتقي العلاج المزيل للتسمم سواء داخل المؤسسة أو خارجها على حسب حالة المدمن والإمكانيات الموجودة داخل المؤسسة العقابية[3].

1- القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018 المتعلق بالصحة.

2- مكي دردوس، مرجع سابق، ص125.

3-القانون رقم 05-04 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتضمن تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

المبحث الثاني

آليات الوقاية البعدية في التصدي للمخدرات

إن إتباع نمط الوقاية البعدية في مجال المخدرات لا يتجسد على أرض الواقع إلا من خلال اتخاذ جملة من الآليات القانونية والتي تتجلى في الوسائل القانونية التي يضعها المشرع الجزائي والمشمولة أساسا بالتدابير الاحترازية العينية، والتدابير الاحترازية الشخصية، والتي تعتمد في الأولى على رقابة المخدرات والمؤثرات العقلية وكافة المواد الصيدلانية ذات الخصائص المؤثرة عقليا، من طرف الدولة والهيئات الإدارية التابعة لها ومنتسبي قطاع الصحة، ورقابة أعوان الدولة لحركة رؤوس الأموال والأرباح المتأتية من الاتجار غير المشروع في المخدرات التي تحاول العصابات الإجرامية غسلها ضمن أطر قانونية لا تلفت الانتباه، وإيجاد آليات قانونية للتصرف في كافة المخدرات والنباتات والمؤثرات العقلية والزراعات غير المشروعة للنباتات المخدرة على أراضي زراعية المصادرة والمحجوزة تصرفا لا يترك مجالا لزيادة كتلة المادة المخدرة في السوق المؤدي إلى ارتفاع في الطلب والعرض عليها.

وتعتمد كذلك الآليات القانونية للوقاية البعدية من المخدرات على تنفيذ تدابير احترازية وقائية شخصية على شخص المستهلك أو المدمن على المخدرات، تضمن له توفير مختلف أطر العلاج المزيل للتسمم جراء تعاطيه للمخدرات، ورعايته وتأهيله وإعادة إدماجه في حظيرة المجتمع، سواء كان داخل أو خارج المؤسسة العقابية، وذلك بالتشارك المجتمعي والقضائي والطبي في تحقيق العلاج انطلاقا من الفرد وأسرته والمحيط الذي يعيش فيه، والالتزام بتدابير العلاج المحدد من طرف السلطة القضائية أو من طرف المؤسسات الإستشفائية المتخصصة في ذلك، بصورة مستمرة غير منقطعة، وتوفير كافة الظروف التي تجعله يبتعد عن مرحلة الانتكاسة، والعودة إلى الجريمة والمخدرات من جديد، وسنبين أهم هذه الآليات الوقائية البعدية من المخدرات فيما يلي:

المطلب الأول: الوسائل القانونية الوقائية المتعلقة بالرقابة والتصرف في المخـدرات.

المطلب الثاني: الوسائـل المتعلقة بالتدابير العلاجية من استهلاك وإدمان المخدرات.

المطلب الأول

الوسائل القانونية الوقائية المتعلقة بالرقابة والتصرف في المخدرات

إن الدولة في إطار انتهاجها للسياسة الوقائية البعدية في مجال المخدرات تتبع جملة من الوسائل المتخذة في شكل تدابير احترازية عينية تتجسد في كافة وسائل الرقابة من جهة، سيما ما تعلق منها

بمختلف المواد والمستحضرات السامة ذات الخصائص المخدرة والمؤثرة عقليا، خاصة في ظل انتشار نوع ثانٍ من التعامل غير المشروع في المؤثرات العقلية من داخل الدولة الواحدة وفي مخزونها الطبي الإستشفائي واستخدامه لأغراض غير مشروعة، والرقابة على جميع رؤوس الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع في المخدرات التي تحاول الشبكات الإجرامية تبيضها وإدخالها ضمن السيولة المالية للدولة بصفة مشروعة، أو ما ارتبط من جهة أخرى بمختلف وسائل التصرف في النباتات والمواد المخدرة، والتصرف في الزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات، وسنوضح هذه الوسائل المتبعة فيما يلي:

الفرع الأول: الوسائل القانونية الوقائية المتعلقة بالرقابة على المخدرات وسيرورة أموالها:

إن تضيق الدولة بسياستها الردعية على منابع ومصادر ومنافذ دخول المخدرات والمؤثرات العقلية الآتية من خارج حدود الوطن، جعل من عصابات المخدرات والمستهلكين والمدمنين يستثمرون في المواد والمستحضرات السامة ذات الخصائص المخدرة والمؤثرة عقليا من المخزون المحلي للدولة داخليا باستعمال طرق احتيالية للحصول عليها، كما جعلهم يستغلون التطور الحاصل في مجال العولمة في إخفاء كافة المصادر والأرباح المتأتية من المخدرات وتبيضها بشكل غير ظاهر في شبكات البنوك الوطنية والدولية، وهو الأمر الذي اقتضى من الدولة أن تتنبه إليه وتضع له أطرا قانونية تضمن الرقابة على مثل هذه المواد المخدرة وحركة الأموال المتأتية منها، وسنبين هذه الوسائل الرقابية فيما يلي:

أولا: الرقابة على المواد والمستحضرات السامة ذات الخصائص المخدرة والمؤثرة عقليا:

إن تأثير العولمة، وتأثير لوبيات الأدوية والصناعات الدوائية، أثر في نمط الإدمان في الجزائر وأدى إلى تحوله من استهلاك المواد الطبيعية كالقنب إلى المواد الصيدلانية والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا، والتي تحتوي على جزء منها مؤثر عقلي، وليست مصنفة ومجدولة في قائمة المؤثرات العقلية، وهو الأمر الذي فرض على الدولة لسد الطريق على هذا النوع من الإدمان الجديد الذي تحول من السوق غير المشروع إلى سوق مشروع وباستعمال طرق احتيالية وسوء في استعمال هذه المواد، وفرض على الدولة اتخاذ تدابير وقائية بعدية تهدف إلى الرقابة الإدارية والتقنية والأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا على الأشخاص الفاعلين في سيرورتها وتمكينها والتصرف فيها، وذلك من خلال إنشائها واستحداثها لهيئات وطنية ومحلية تتكفل بالرقابة، وهو ما سنبينه فيما يلي:

أ-الهيئات المكلفة بالرقابة على المواد والأدوية ذات الخصائص المخدرة والمؤثرة عقليا:

لقد قام المشرع الجزائري في إطار الرقابة على المواد والأدوية ذات الخصائص المخدرة والمؤثرة عقليا، بإنشاء هيئات تتكفل بذالك، تتمثل في كل من الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية، واللجنتين الوطنية والولائية للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا.

إن المشرع الجزائري وفي إطار سياسته الوقائية من المؤثرات العقلية والمواد المخدرة السمية، قد تضمن في القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة في الفصل الرابع منه إنشاء هيئة وطنية تسمى **الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية**، وهي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالصحة، تقوم بتوفير خدمة عمومية في مجال تسيير ومصادقة ومراقبة المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية ذات الاستعمال البشري[1]، ونظم مهامها وعملها وسيرها من خلال المرسوم التنفيذي رقم 19-190 المؤرخ في 03 يوليو 2019، الذي نص على وجود مقرها في الجزائر العاصمة، مع إمكانية إنشاء فروع وملحقات جهوية لها بقرار من وزير الصحة، يديرها مدير عام معين بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح من وزير الصحة، ومزودة بمجلس علمي، يمثل وظيفة استشارية يبدي آراء واقتراحات وله عدة مهام أبرزها إبداء رأيه في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية، تسير هذه الوكالة من طرف مجلس إدارة يتكون من ممثل عن الوزير المكلف بالصحة رئيسا، وممثلين عن وزراء الدفاع، والمالية، والداخلية، والعمل والضمان الاجتماعي، و التعليم العالي والبحث العلمي، والصناعة، والعدل، والطاقة، والتجارة، والبيئة، والفلاحة، وثلاث (03) شخصيات يعنهم وزير الصحة بحكم كفاءتهم ومؤهلاتهم في المجالات ذات الصلة بمهام الوكالة، وممثل عن مستخدمي الوكالة، كما يمكن للوكالة أن تستعين بكل شخص من شأنه أن يساعد في أشغال الوكالة بحكم المؤهلات والكفاءة[2].

وتتولى هذه الوكالة مهمة الرقابة المستمرة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري، خاصة ما تعلق بالمراقبة الخاصة بالمواد والأدوية ذات

1- المواد 223 إلى 225 من القانون 18-11 رقم المتعلق بالصحة، والمواد 01 و02 من المرسوم التنفيذي رقم 19-190 المؤرخ في 03 جويلية 2019، المتعلق بتحديد مهام الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 07 جويلية 2019.

2- المواد 16 و20 و04 و08 من المرسوم التنفيذي رقم 19-190 المؤرخ في 03 جويلية 2019، المتعلق بتحديد مهام الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية وتنظيمها وسيرها.

الخصائص المخدرة أو المؤثرة عقليا، ومعرفة مسارها الطبيعي المشروع، ووضع تدابير وقائية بعدية تسهم في عدم وصولها إلى الأشخاص بطريقة غير مشروعة، كما يدخل ضمن اختصاصها معرفة الأدوية غير المجرمة والتي أصبحت عبارة عن مؤثرات عقلية ومنتشرة داخل المجتمع وتؤثر على الصحة العمومية، في اتخاذ التدابير الضرورية التي تهدف إلى الحماية والحفاظ على الصحة العمومية في حالة وجود مادة صيدلانية أو مستلزم طبي يشكل أو قد يشكل خطرا على صحة البشر، وهي بذلك تقطع الطريق على المتعاملين فيها واستخدامها كمخدرات أو مؤثرات عقلية، إذ تقوم بالتقييم العلمي للأخطار الناتجة عن المواد الصيدلانية، وإعداد السجل الوطني للأدوية (دستور الأدوية) الذي من خلاله يجدد بصفة دورية قائمة الأدوية والمواد الصيدلانية التي لها خصائص مخدرة ومؤثرة عقليا تماشيا مع الاستهلاك الخارجي لها، وتضع من خلاله تدابير وقواعد لممارسات الصنع والتخزين والتوزيع والتصرف في المواد الصيدلانية، إذ تقوم هذه الوكالة بإرسال تقرير سنوي عن نشاطها إلى وزير الصحة بصفته مركز قرار في الدولة الذي من خلاله يقوم برسم سياسة صحية تمنع مثل هذه الممارسات غير المشروعة في هذا النوع من المواد الطبية وتعزز من رقابتها [1].

ومن بين الهيئات الرقابية التي استحدثها المشرع الجزائري كذلك **اللجنة الوطنية واللجنة الولائية للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا**، إذ تنشأ اللجنة الوطنية لدى الوزارة الأولى المكلفة بالصحة العمومية، تتولى تقييم خطورة الإدمان على المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا وسوء استعمالها، وإبراز آثارها على الصحة العمومية، وتحديد قائمتها بموجب قرار من وزير الصحة، وتقوم بكافة الأبحاث والدراسات والتحقيقات لمعرفة ذلك، وتقدم كافة الآراء من تلقاء نفسها وفي إطار مهامها أو في إطار المسائل التي يعرضها عليها وزير الصحة حول التدابير الوقائية اللاحقة الواجب اتخاذها للحفاظ على الصحة العمومية والوقاية من الإدمان على المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا أو سوء استعمالها، وتقترح كل التدابير الضرورية لتفعيل الرقابة في مجال المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا، وتعد في هذا الإطار تقريرا سنويا ترسله إلى وزير الصحة والذي من خلاله يرسم سياسة وقائية رقابية فعالة بالتشاور والتنسيق مع الوزارات الأخرى للدولة، كما تتوفر اللجنة الوطنية على لجان ولائية توضع لدى مدير الصحة والسكان على مستوى كل ولاية، تتولى مراقبة المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا، من خلال مراقبة ومتابعة تصريحات الصيادلة، واقتراحها على مدير الصحة بالولاية لإجراء

1- المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 19-190 المؤرخ في 03 جويلية 2019، المتعلق بتحديد مهام الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية وتنظيمها وسيرها.

وبرمجة تفتيشات محددة لمعالجة بعض المشاكل التي تصل إلى علم اللجنة الولائية، وكل التدابير الوقائية والرقابية الضرورية لذلك، وتعد تقريرا سنويا حول أشغالها ومهامها وترسله إلى اللجنة الوطنية لضمان معرفة سيرورة الرقابة على كامل التراب الوطني واتخاذ تدابير رقابية موحدة[1].

ويتضح في هذا الإطار الرقابي أن كلا من الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية، واللجنة الوطنية للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا، ووزارة الصحة، تعمل في إطار تعاون مشترك ومتكامل، فتراقب مجال إنتاج المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا وتصنيعها وتوضيبها وتحويلها وتوزيعها وعرضها والتنازل عنها أو اقتنائها أو حيازتها، ومدى وجود مخالفة أو خلل فيها من عدمها، إذ تقوم الوكالة بإعداد تقرير ترسله إلى كل من اللجنة الوطنية وإلى الهيكل المختص للوزارة المكلفة بالصحة، ليكون هنالك تنسيق مشترك ودائم ومستمر يعزز من تدابير الرقابة.

ب-آليات الرقابة على المواد والأدوية ذات الخصائص المخدرة والمؤثرة عقليا:

إن التضييق الذي تمارسه الدولة بأجهزتها الأمنية المختلفة الذي يقلل من عرض المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة، يجعل من متعاطي ومدمني هذه المواد المخدرة يلجأون إلى العقاقير والمواد الطبية والصيدلانية باعتبارها مخدرات بديلة غير مجرمة وغير موضوعة ومصنفة في جداول المخدرات، وهو ما يسهم في ازدياد الطلب عليها، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار تسريبها والاتجار فيها والتعامل فيها[2]، بعيدا عن الرقابة التي تمارسها الدولة وهيئاتها باعتبارها مواد وأدوية تكون في متناول الجميع بوصفة طبية على الرغم من احتوائها لخصائص مؤثرة عقليا، إذ يقع على عاتق الدولة تفعيل نظام الرقابة للوقاية من كافة التصرفات والأفعال التي تدخل في هذا الإطار، نظرا لاتساع وانتشار التعامل في المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا غير المصنفة وغير المجرمة البديلة عن المؤثرات العقلية في الجزائر في السنوات الأخيرة، كدواء "ليريكا" ودواء "ريفوتريل"، وبريقابالين اللذين يعدون من الأدوية التي تحتوي على جزء مؤثر عقليا، والتي نبهت النقابة الوطنية للصيادلة وزارة الصحة بخطورة هذه المواد والأدوية غير المصنفة، وأكدت على ضرورة إدراجها ضمن المؤثرات العقلية، وتحيين القانون المسير لهذه الأدوية، وإعادة ضبط قائمة وجداول المؤثرات العقلية، ونشرها في وثيقة رسمية، بغرض اعتمادها من قبل

1- المادتين 38 و37 من المرسوم التنفيذي رقم 19-379 المؤرخ في 31 ديسمبر 2019 المتعلق بتحديد كيفيات المراقبة الإدارية والتقنية والأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا.

2- سمير محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص160.

أعوان الأمن عند القيام بالحملات التفتيشية كوثيقة معتمدة، مع ضرورة تصنيف المؤثرات العقلية غير المصنفة أصلا، وتجريمها[1].

واستجابة لهذه الإشكالات العملية قد وضع المشرع سياسة وقائية بعدية تشمل الرقابة على المواد والأدوية ذات الخصائص المخدرة أو المؤثرة عقليا، في المادة 245 من القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة، تشمل جملة من الإجراءات الرقابية الإدارية والتقنية والأمنية لهذه المواد ذات السمية، تتعلق أساسا بإنتاج المواد والأدوية ذات الخصائص المخدرة أو المؤثرة عقليا، وصنعها وتوضيبها وتحويلها واستيرادها وتصديرها وعرضها وتوزيعها والتنازل عنها وتسليمها واقتنائها وحيازتها، وكل استعمال للنباتات أو أجزاء النباتات ذات الخصائص المخدرة أو المؤثرة عقليا، والتي أفرد لها تنظيما خاصا لمراقبتها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 19-379 المؤرخ في 31 ديسمبر 2019، وقد أوجد هذا المرسوم آليات وقائية رقابية إدارية وتقنية وأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص المخدرة والمؤثرة عقليا، من استلام المواد الأولية إلى غاية التصرف فيها من قبل الصيدلي أو الصيدلي الإستشفائي.

ولقد أقر المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 19-379 المؤرخ في 31 ديسمبر 2019، نوعين من الرقابة على المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا، تتمثل الرقابة الأولى في رقابة سيرورة التعامل في المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا، وتتمثل الرقابة الثانية في رقابة الفاعلين الأساسيين في التمكين من استعمال المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا.

ولقد وضع المشرع الجزائري عدة آليات وتدابير رقابية لضمان سيرورة المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا على وجه مشروع، ففي مجال التعاون الدولي فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير، أكدت على مطابقة تسيير المنتوج وفقا للقانون واحترام الأحكام الإدارية المتعلقة بعملية الاستيراد والتصدير، وإلزام الصيدلي أو المسؤول عن الاستيراد والتصدير لهذه المواد، بمسك وحيازة سجل الدخول والتوزيع وسجل المواد الأولية أو النفايات أو المنتجات غير المطابقة، لضمان تتبع فعلي لها وتسهيل رقابة هذه المواد ذات الخطورة الإجرامية، كما وضع في مجال التعامل الوطني آليات رقابية تشمل مراحل الإنتاج

1- خاصة في ظل إتساع نطاق استهلاكها والتعامل فيها وإفلات أصحابها من العقاب، القرار الصادر عن المحكمة العليا، غرفة الجنح والمخالفات، ملف رقم 1245763، المؤرخ في28-06-2018، قرار غير منشور، نسخة مصورة كملحق، ولقمان قوادري، النقابة تطالب بنشر الجداول ورفع التجريم، مقال منشور في يومية النصر، الجزائر، الصادر بتاريخ 31-05-2019، أطلع عليه بتاريخ 23-06-2019، على الساعة 17:28، عبر الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.annasronline.com

والتوضيب والتوزيع والتحويل والعرض والتنازل عنها، تشمل عمليات التفتيش دورية وفجائية على مستوى المؤسسات الصيدلانية التي تقوم بمختلف العمليات السابقة، للتأكد من كل الخروقات على مستوى قواعد الممارسة وعلى مستوى المخزونات، وهو الأمر الذي يرسل على شكل تقرير إلى وزارة الصحة لوضع التدابير الوقائية الرقابية الفعالة في المستقبل، كما تفرض هذه الرقابة على الصيدلي القائم بمختلف العمليات السابقة بمسك الوثائق التوضيحية لكل العمليات لتسهيل مراقبة أعماله من طرف الهياكل المختصة ومعرفة سيرورة هذه المواد وأماكنها وكمياتها للتحكم في السوق، ومعرفة كل الخروقات التي قد يقوم بها المكلف بهذه العملية في إطار خارج عن القانون[1].

كما وضع المشرع الجزائري عدة آليات وتدابير رقابية لضمان رقابة الفاعلين الأساسيين في التمكين من استعمال المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا، تشمل رقابة على الاقتناء والحيازة ورقابة على التسليم لهذه المواد، فبالنسبة لرقابة الاقتناء والحيازة فقد وضع المشرع عدة تدابير رقابية، تتمثل في أن يكون الطلب والفاتورة لهذه المواد منفصلة عن الأدوية الأخرى، وأن يتضمن ذلك معلومات كافية عن الصيدلي وعن العملية التي يقوم بها، كوضعه عند التسليم عبارة "**خدمة مؤداة**" على الفاتورة وتبيان تاريخ الاستلام والختم، وفي حالة التحصيل من المورد أن يكون التسليم مطابق للفاتورة ومعلوماتها، وهذا كله للتأكد من سيرروة المواد من خلال الوثائق التي يحررها أو يمسكها الصيادلة الخواص أو الإستشفائيين، كما يتعين على كل من الصيدلي المدير التقني لمؤسسة صيدلانية، والصيدلي، والصيدلي المساعد، والصيدلي الإستشفائي في مؤسسة خاصة أو عمومية إستشفائية، حفظ المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا في خزانة مغلقة بمفتاح مخصص لذلك خشية سرقتها وإساءة استعمالها على الوجه غير المخصص لها، وهي تدخل في إطار الوقاية البعدية الرقابية نظرا لخطورة المادة المتعامل فيها على الصحة العمومية نتيجة سوء استعمالها وعدم مراقبتها جيدا، كما يجب القضاء على المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا منتهية الصلاحية للخطر الذي قد تسببه لأصحابها وإبعادها عن كافة المدمنين كتدبير وقائي إحترازي رقابي، وفي حالة رصد أي مخالفات وخروقات في مجال الاقتناء والحيازة تقوم كل من الوكالة الوطنية والصيادلة المفتشون، واللجنة الولائية بإرسال تقارير لوزارة الصحة[2].

1- المواد من 03 إلى 08 من المرسوم التنفيذي رقم 19-379 المؤرخ في 31 ديسمبر 2019، المتعلق بتحديد كيفيات المراقبة الإدارية والتقنية والأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا.

2- المواد من 09 إلى 14 من المرسوم التنفيذي رقم 19-379 المؤرخ في 31 ديسمبر 2019، المتعلق بتحديد كيفيات المراقبة الإدارية والتقنية والأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا

وقد وضع المشرع الجزائري آليات رقابية بالنسبة لمجال التسليم للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا، تتمثل في حصر وصف هذه المواد إلا من طرف الأطباء، وان تكون في ثلاثة نسخ بألوان مختلفة أبيض وأصفر ووردي، تسلم النسختين باللون الأبيض والأصفر للمريض وتبقى النسخة الوردية عند الطبيب التي يحتفظ بها لمدة سنتين، وقد حدد المشرع تاريخ صلاحية الوصفة بثلاثة أشهر، وان تتضمن الوصفة بيانات متعددة موضحة في المرسوم سابق الذكر تشمل الرقم التسلسلي والهيكل الإستشفائي وبيانات الطبيب والمريض واسم المنتوج والجرعة والمقدار وشكل المنتوج ومدة العلاج، وأن يكون الشخص الذي يوصف هذه المواد طبيبا مختصا في الأمراض العقلية ويكون العلاج لمدة شهر، فيقع على عاتق الطبيب مسك كل المعلومات والوصفات في سجل خاص في المؤسسة التي يعمل بها ويحتفظ بها لمدة 05 سنوات، كما حدد ضوابط صرف المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا من الصيدلي أو الصيدلي المساعد ووضح كيفيات التعامل والاحتفاظ بالوصفة باللون المطلوب وعلى حسب حالات العلاج الكامل أو الجزئي في المؤسسات العمومية أو الخاصة أو على مستوى الصيدليات وفقا لضوابط رقابية تتعلق بالمدة التي لا تتجاوز 03 أشهر واللون والاحتفاظ بالوصفة في المادتين 26 و27 من المرسوم التنفيذي رقم 19-379، كما وضع تدابير للتبادل في هذه المواد بين مؤسسات الصحة والصيدليات سواء في نفس الولاية أو خارج الولاية، تقتضي تبيان طبيعة وكمية المواد المتبادلة والمنقولة وبمراقبة وتبليغ كل من اللجنة الولائية واللجنة الوطنية لمراقبة سيرورة المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا، كما يلتزم الصيدلي في المؤسسة الإستشفائية العمومية أو الخاصة بكل الوصفات المصروفة بدون استشفاء وسجل سحب هذه المواد وبطاقة المخزون والسجل اليومي لدخول وخروج هذه المواد، كما يلتزم الصيدلي بسجل الدخول ودفتر الوصفات الطبية، كما يمكن حوسبة هذه الوصفات والتصرف فيها في نظام معلوماتي يسهل طباعته وسرعة الحصول عليه من طرف المفتشين، بشرط ألا يكون هنالك أي تشطيب أو بياض ولا زيادة ولا محو في هذه الوصفات، كما يجب حفظ السجلات ودفاتر الوصفات لمدة 05 سنوات لإمكانية الرجوع إليها ، ويتم زيادة على الجرد السنوي جرد المخزون كل 03 أشهر، ويقع على عاتق الصيادلة أيا كان انتماؤهم أن يبلغوا ويبرروا وجوبيا على الفوارق التي تم معاينتها من طرف اللجنة الولائية بمراقبة المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا[1].

1- المواد من 15 إلى 36 من المرسوم التنفيذي رقم 19-379 المؤرخ في 31 ديسمبر 2019، المتعلق بتحديد كيفيات المراقبة الإدارية والتقنية والأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا.

ويتضح جليا أن كل هذه الإجراءات الرقابية الدورية والمستمرة تكون بهدف معرفة الكميات الموجودة وسيرورتها في مسارها الطبيعي والمشروع وكل انحراف على المسار المشروع وسوء الاستعمال، وضبط السوق وخفض الطلب والعرض عن سوء استعمال هذه المواد ذات الخصائص الإدمانية، ولذلك قد أوجد المشرع تجريما وقائيا لكل من تسول له نفسه التلاعب بهذه المواد خاصة من الأشخاص المذكورين في هذا المرسوم التنفيذي، وعقابه بعقوبة من 10 سنوات إلى 20 سنة وبغرامة من 200.00 دج إلى 500.000دج وفقا للمادة 423 من القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة .

ويلاحظ بأنه وعلى الرغم من نص المادة 245 من القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة على رقابة المواد والأدوية ذات الخصائص المخدرة أو المؤثرة عقليا، وكل ما يتعلق بالرقابة على النباتات أو أجزاء النباتات ذات الخصائص المخدرة أو المؤثرة عقليا، إلا أنه يتضح من المرسوم التنفيذي رقم 19-379 المنظم لهذه الرقابة أنه من حيث العنوان ومن حيث المضمون جاء خاليا بالمعنى والدلالة لكل المواد ذات الخصائص المخدرة ولم يتطرق أصلا إلى النباتات ذات الخصائص المخدرة أو المؤثرة عقليا، بل اقتصر على الرقابة على المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا دون المخدرة، وكأن هذا المرسوم لم يأت لتطبيق أحكام المادة 245 من القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة، بل أتى لتطبيق جزء من المادة 245 فقط وهذا ما يتبين من المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 19-379 .

ويتضح من ذلك أن الرقابة على المواد والأدوية ذات الخصائص المخدرة عقليا لا تكفي وحدها، بل يجب أن تؤسس لجدولة ودسترة قانون الأدوية في الجزائر مع ما يتماشى والتحول الكبير في المجال الصيدلاني، والذي يفرض ضرورة إشراك مخابر البحث العلمية المتخصصة، والهيئات المذكورة أعلاه التابعة لوزارة الصحة، لحصر هذه المواد في جداول تعدل دوريا وباستمرار وتكون مرجعا للقضاة وسدا للعجز التي تعرفه الجداول الأربعة التي ذكرتها الاتفاقية الدولية للمؤثرات العقلية لسنة 1971 التي أصبحت لا تتلاءم والتطور الكبير للأدوية والمواد الصيدلانية، وتتميز بالتناقضات وعدم الاتساق الذي يشوب نظام الجدولة الدولي، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة المراجعة الدقيقة لنماذج تصنيف المؤثرات العقلية بناء على مقياس منطقي للأضرار والفوائد.

ثانيا: الرقابة على حركة الأموال المتأتية من المخدرات:

إن تشكيل كارتيلات دولية وانتشار الشركات العاملة في نقل كميات كبيرة من المخدرات، قد جعل مواجهة هذا البلاء أكثر صعوبة من ذي قبل، خاصة في ظل وجود أرباح طائلة تجنى من التعاملات الدولية في المخدرات، والتي تقدر ببلايين الدولارات، والتي يتم تبيض وغسل هذه الأموال المتأتية من

المخدرات، وهو الأمر الذي ألزم الدول ومنها الجزائر بوضع آليات دولية ووطنية للرقابة على سيرورة الأموال المتأتية من المخدرات للقضاء على أعمالهم وتخفيضا للطلب والعرض المتزايد على المواد المخدرة، وسنوضح أهم آليات الرقابة على حركة الأموال المتأتية من المخدرات التي تعتمد عليها الجزائر فيما يلي:

أ- رقابة عائدات التعامل غير المشروع للمخدرات في ظل الاتفاقيات الدولية:

لقد أصبح المتعاملون في مجال المخدرات يستخدمون أساليب جد متطورة لتسهيل عملياتهم كاستخدام التعاملات المصرفية لإخفاء أموالهم وإعطائها صبغة شرعية، تتمثل في استثمارات تجارية واقتصادية كبرى لتبيض كل العمليات المتعلقة بالمخدرات، تتعلق بالقيام بعمليات مالية معقدة يتم فيها استباحة الأموال المشبوهة[1]، وهو الأمر الذي فرض على المجتمع الدولي ضرورة إتباع سياسة رقابية وقائية تتلاءم وكل عمليات تبيض الأموال المتأتية من التعاملات غير المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية.

وبالنظر إلى الاتفاقيات الثلاثة التي جاءت لمواجهة المخدرات، نجد أن الاتفاقية الوحيدة لسنة 1961، فيما يخص موضوع الرقابة على الأموال المتأتية من المخدرات ومصادرتها جاءت مقتضبة، فنلاحظ أنه في المادة 37 منها أقرت بجواز مصادرة المخدرات والمعدات المستخدمة المضبوطة أثناء ارتكابها أو الشروع فيها، ولم تشر إطلاقا إلى الرقابة على الأموال التي يتم الحصول عليها من التعامل غير المشروع في المخدرات، ويعاد تبيضها واستغلالها في مشاريع اقتصادية متنوعة، وهو نفس الأمر بالنسبة لاتفاقية المؤثرات العقلية والمواد النفسية لسنة 1971 التي لم تقر بذلك في المادة 22 منها وأقرت مصادرة المؤثرات العقلية والأدوات التي استخدمت فيها دون التطرق إلى آليات الرقابة المتعلقة بحركة الأموال المتأتية من التعامل فيها ومصادرتها، ونتيجة لهذه الثغرة القانونية التي أصبحت تنعكس آثارها على التشريعات الوطنية، أوصت لجنة المخدرات بضرورة استكمال الفراغ التشريعي، والذي كلل بإبرام صك دولي جديد يتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، التي أولت اهتماما كبير بامتداد المصادرة إلى العائدات المحصلة من التعامل غير المشروع في

1- لقد أعلن الخبير العالمي" **رالف لايندير**" الذي يعمل في مجال مكافحة الممارسات المصرفية غير المشروعة، أن تهريب المخدرات يساهم في حدوث عمليات غسيل الأموال تقدر قيمتها بـ125 مليار دولار على مستوى العالم، مما يمثل 25 % من إجمالي عمليات غسل الأموال المرتبطة بالاتجار غير المشروع في المخدرات فقط والتي تبلغ بـ 500 مليار دولار سنويا. عبد العظيم حمدي، غسيل الأموال في مصر والعالم، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1997، ص47.

المخدرات، وأكدت في المادة 05 منها على تفعيل آليات الرقابة بين الدول الأطراف من خلال اقتفاء أثرها وتجميدها أو التحفظ عليها بقصد مصادرتها بشكل نهائي، وأقرت مبدأ عدم التمسك بسرية السجلات المصرفية، لتتكفل أجهزة المكافحة من الإطلاع عليها وتتبع الأموال الموجودة خارج الإقليم الوطني في إطار تدابير تتجسد في القوانين الداخلية للدول، وترتبط بمعاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف في إطار المساعدة القانونية المتبادلة[1].

وتبقى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 على الرغم من أنها أسست للرقابة ومصادرة الأموال والعائدات المتأتية من التعامل غير المشروع في المخدرات، إلا أنها لم تحدد الجهات المختصة بتنفيذ هذه التدابير الرقابية، ولم تجرم كل من يحجب المعلومات والعمليات المصرفية وهو الأمر الذي يحد من فعاليتها على مستوى التنفيذ.

وقد اعتبرت هذه الاتفاقية الدولية لسنة 1988 المصدر الأساسي لقيام اتفاقيات دولية وتشريعات داخلية وطنية لمواجهة تبيض الأموال والرقابة على حركة الأموال المتأتية من التعامل غير المشروع في المخدرات[2]، وأول قانون دولي يضع بنيانا قانونيا لمكافحة غسيل الأموال، يهدف إلى حرمان المتاجرين من ثمرة نشاطهم الآثم،[3] والقضاء على حافز استمرارهم في هذا الجرم الخطير عن طريق تتبع حركة الأموال ومصادرتها[4]، وهي اللبنة الأساسية لظهور اتفاقيات دولية وإقليمية مكملة تعزز آليات الرقابة على العائدات الإجرامية ومسارها في الجرائم المختلفة بما فيها المخدرات، سيما ما تعلق ببيان "**بازل**" **لسنة 1998** بشأن منع الاستخدام الإجرامي للنظام المصرفي لأغراض غسيل الأموال الذي صدر بسويسرا، والذي أكد على ضرورة منع استخدام البنوك والمؤسسات المالية في أغراض غسيل الأموال وتفعيل الدور

1- المادة 37 من الاتفاقية الوحيدة لسنة 1961، والمادة 22 من اتفاقية المؤثرات العقلية والمواد النفسية لسنة 1971، والمادة 05 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

2- جمال خوجة، جريمة تبيض الأموال" دراسة مقارنة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق، 2007-2008، ص44.

3- الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، تقرير التطبيقات عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسيل الأموال، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2011، ص21.

4- ولقد اختلف الفقه حول الطبيعة القانونية لمصادرة الأرباح المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، فالبعض اعتبرها عقوبة، بينما اعتبرها الفقه الإيطالي تدبيرا وقائيا احترازيا الغرض منها انتزاع الربح الذي قد يكون سببا في استمرارية الجريمة وتزيين الطريق للعودة إلى الإجرام، علي فاضل حسن، نظرية المصادرة في القانون الجنائي المقارن، مصر، القاهرة، عالم الكتب، 1973، ص333.

الرقابي والإشراف المصرفي، وتوخي الدقة عند فحص العملاء، وأكد على مبادئ منها " إعرف عميلك"، والامتثال للقانون، وإجراءات الرقابة الداخلية الملائمة، والبرامج التدريبية للموظفين، وإزالة القيود الخاصة بسرية الحسابات لتمكين جهات الرقابة الوطنية من تبادل المعلومات في حالة الشك بوجود غسيل للأموال، كما جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000" "باليرمو" والتي أكدت ضرورة إقامة تدابير رقابية في الأنظمة الدولية والوطنية للدول الأعضاء للإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، وذلك لتحديد هوية الزبون وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة لإنفاذ القوانين على الصعيدين الوطني والدولي، وهي نفس المبادئ التي أكدتها اتفاقية استراسبورغ لسنة 1990، التي أكدت مبادئ الرقابة على غسيل الأموال المتأتية من المخدرات ومن مختلف الجرائم[1].

وفي هذا الإطار قد اعتمد برنامج الأمم المتحدة من أجل الرقابة الدولية على المخدرات الكثير من اللوائح التي توجب على الدولة وأجهزة الأمم المتحدة التزامها بشكل جماعي ومتزامن من أجل مواجهة التدفقات المالية غير المشروعة، والوقاية من آثار الأموال المستخدمة التي يعزم استخدامها في الاتجار غير المشروع في المخدرات، الحيلولة دون استغلال النظام المصرفي في أنشطة غير مشروعة مرتبطة بالمخدرات، وسن أنظمة ملائمة تضمن مصادرة العائدات المتأتية من الاتجار غير المشروع في المخدرات، واستحداث مبادئ توجيهية من قبل الاتحادات المالية الوطنية والإقليمية والدولية بغرض التعاون مع الحكومات في تحديد العائدات المتأتية من المخدرات وتجميدها ومصادرتها، وعقد اتفاقيات ثنائية متعددة الجوانب لوضع ضوابط صارمة على الأموال الناتجة من المخدرات بشكل يسمح بمصادرتها،ومطالبة البنوك والمؤسسات المالية باتخاذ إجراءات وتدابير لمعرفة هوية أصحاب التعاملات غير المشروعة، وتشديد الرقابة على الأموال المتأتية من المخدرات وحضر كل الأموال المودعة دون معرفة أسماء أصحابها[2].

ب- رقابة المؤسسات البنكية والمالية لحركة الأموال المتأتية من المخدرات في ظل التشريع الوطني:

إن مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع والمؤثرات العقلية لسنة 1988، ومختلف الاتفاقيات الأخرى، قد ألزمها تنفيذ بنودها بما يتلاءم وخصوصية تشريعها

1- هشام بشير، وإبراهيم عبد ربه إبراهيم، غسل الأموال بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011، ص85 وما يليها.

2- نفس المرجع، ص28.

الداخلي، ونظرا لاحترام الجزائر لهذه الالتزامات الدولية، كان لزاما عليها أن تكيف منظومتها القانونية الداخلية وتطابق التشريع الداخلي مع المبادئ والمعايير الدولية والالتزامات التعاقدية الدولية، خاصة ما تعلق منه في مجال الرقابة على حركة الأموال المتأتية من التعامل غير المشروع في المخدرات، وغسلها وتبيضها، وهو ما أفرز حرصها على إصدار عدة تشريعات وقوانين تتضمن آليات الرقابة، أهمها إصدار القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما المعدل بالقانون رقم 15-06 المؤرخ في 15 فبراير 2015، الذي اعتبر تبيضا للأموال وفقا للمادة 02 منه كل تحويل للممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع كالمخدرات لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه الممتلكات على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله، وكل إخفاء أو تمويه للطبيعة الحقيقية للممتلكات أو المصدر أو المكان أو كيفيات التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع علم الفاعل أنها عائدات إجرامية، وكل اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع علم الشخص القائم بذلك وقت تلقيها أنها تشكل عائدات إجرامية، وحتى المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المقررة وفقا لهذه المادة أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها أو محاولة ارتكابها والمساعدة أو التحريض على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه[1].

وتظهر هذه الأفعال الإجرامية المذكورة أعلاه في عدة أساليب ظاهرها مشروع وباطنها أموال غير مشروع، كأسلوب التحويل، والإيداع من خلال المصارف وإعادة الإقراض، والصفقات النقدية، والصيرفة الموازية أو السرية، واتخاذ عمليات الاستيراد والتصدير، والمشاركة في البورصات بطرح أسهم في شركات، والتعاملات المالية عبر شبكة الانترنت[2]، وترتبط جرائم تبيض الأموال بضرورة وجود جريمة أو جرائم أصلية قبلها حتى ولو ارتكبت بالخارج، سمحت لمرتكبها بالحصول على الأموال المادية أو غير المادية، المنقولة أو غير المنقولة، والتي يحصل عليها بأية وسيلة كانت، والوثائق أو الصكوك القانونية

1- القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل بالقانون رقم 15-06 المؤرخ في 15 فيفري 2015، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 15 فيفري 2015.

2- صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، الأردن، دار اليازوري العلمية، 2018، ص152 وما يليها.

سواء الإلكترونية أو الرقمية، بما فيها الإئتمانات المصرفية والشيكات والحوالات والأسهم والأوراق المالية والكمبيالات وخطابات الاعتماد[1].

وأهم دور رقابي للوقاية في مثل هذه التصرفات المالية تقوم به المؤسسات البنكية والمالية، عن طريق اعتماد مبدأ الحيطة والحذر[2]، وذلك بتطبيق جملة من التدابير الوقائية الرقابية والتي تشمل تنظيم الدفع على مستوى القنوات البنكية والمالية، فقد ألزمت المادة 07 من القانون رقم 05-01 البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بمبدأ التحقق من هوية الزبون أو المتعامل وعنوانه قبل فتح أي حساب أوي أي عملية مصرفية يقوم بها، واشترط القانون وثائق رسمية صالحة لكل من الشخص الطبيعي والمعنوي يتم الاحتفاظ بها لمدة 05 سنوات وفقا للمادة 14 من القانون 05-01 ، وتحيينها كلما طلب ذلك[3]، وذلك تطبيقا لمبدأ "إعرف عميلك"[4]، ولا تتوقف الرقابة عند هذا الحد بل تتعادى ذلك إلى تتبع كل المعاملات المرتبطة به[5]، وفي حالة وجود عملية مصرفية في ظروف غير عادية ومعقدة وغير مبررة وغير مستندة إلى مبرر اقتصادي أو مشروع يتعين على المؤسسات المالية الاستعلام حول مصدر الأموال ووجهته وهوية المتعاملين الاقتصاديين، ويحرر تقرير سري لذلك يحتفظ به[6].

ويتبين أن القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما في المادة 07 منه أنه قد اشترط لتطبيق "مبدأ إعرف" عميلك من طرف البنوك والمؤسسات المالية **قبل فتح** أي حساب لديها **وقبل ربط أي علاقة عمل أخرى**، وألزم تلك المؤسسات بعد القيام بأية عملية قبل استكمال عملية التحقق من هويته، وحسنا فعل المشرع في إعماله لهذا النظام الرقابي، الذي يوفر له

1- المادة 04 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

2- مختار شبلي، الإجرام الاقتصادي والمالي والدولي وسبل مكافحته، الطبعة الثانية، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2012، ص112.

3- المادتين 07 و14 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

4- صالحة العمري، "**جريمة غسيل الأموال وطرق مكافحتها**"، **مجلة الإجتهاد القضائي**، الجزائر، جامعة بسكرة محمد خيضر، العدد 05، سبتمبر 2009، ص199.

5- ليندة بن طالب، غسل الأموال وعلاقته بمكافحة الإرهاب" دراسة مقارنة"، مصر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2011 ، ص299.

6- المادة 10 القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

مستقبلا الإطلاع على كل التصرفات وحركة رؤوس الأموال والتعاملات غير المشروعة، التي لا يعتد فيها بالسر المصرفي أو السر البنكي في مواجهة الهيئات المتخصصة في الرقابة.

إن هذه الرقابة الممارسة على الزبون، تقتضي كذلك ضرورة تكوين موظفي البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية بشكل مستمر لمواكبة مثل عمليات غسل الأموال المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تتعلق أساسا بتعريفهم بالأساليب الحديثة للاكتشاف والتبليغ عن هذه العمليات التي تواكب دوريا العولمة، وتنمية مهاراتهم حول تطبيق الإجراءات القانونية.

كما اشترطت المادة 80 الفقرة ط من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، أن لا يكون أي شخص مؤسسا لبنك أو مؤسسة مالية أو عضوا في مجلس إدارتها وان يتولى مباشرة أو بواسطة شخص آخر إدارة بنك أو مؤسسة مالية أو تسييرها أو تمثيلها بأية صفة كانت أو أن يخول حق التوقيع إذا حكم عليه بسبب أي مخالفة أو جريمة ترتبط بالاتجار بالمخدرات والفساد وتبيض الأموال والإرهاب[1]، إذ أكد أن يكونوا من غير المسبوقين في تلك الجرائم، خوفا من استغلالهم من قبل العصابات الإجرامية المنظمة، والتي تسعى دائما إلى اختراق وإغراء المؤسسات البنكية والمالية لتسهيل أعمالها.

إن الهدف الأساس من الرقابة الشديدة على الأموال والتعاملات المصرفية غير المشروعة والمتأتية من المخدرات، تهدف في النهاية إلى اكتشافها وحجزها ومصادرتها، وهو الأمر الذي يقطع الطريق على أصحابها ويخفض من العرض والطلب على المخدرات وهو ما يجعل فعالية الرقابة من مستلزمات الوقاية البعدية في مجال المخدرات[2].

الفرع الثاني: الوسائل القانونية الوقائية المتعلقة بالتصرف في النباتات والمواد المخدرة والزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات:

إن إتباع سياسة وقائية بعدية يتطلب من الدولة تجسيدها عبر وضع المشرع الجزائي لآليات قانونية تضمن عدم استغلال كافة المخدرات والنباتات المخدرة والمواد المخدرة والمؤثرات العقلية وحتى الزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات فوق أراضي صالحة للزراعة مرة أخرى، وضمان التصرف فيها عند

1- الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

2- عبد العال الديربي، مرجع سابق، ص113.

المصادرة والحجز تصرفا أمثلا، لا يترك مجالا لسرقتها وإعادتها إلى السوق مرة أخرى، وسوف نبين أهم وسائل التصرف فيها كتدبير وقائي احترازي فيما يلي:

أولا:التصرف القانوني في النباتات والمواد المخدرة المحجوزة والمصادرة:

إن قيام أي شخص بأي تعامل غير مشروع في المواد المخدرة يؤدي بهذه الأخيرة إلى المصادرة والحجز، والتصرف فيها بما يخوله القانون لذلك سواء بتخصيص جزء منه إلى الأغراض الطبية والعلمية أو إلى توجيهها إلى الإتلاف، وسنبين وسائل التصرف فيها فيما يلي:

أ- مصادرة النباتات والمواد المخدرة أساس قيام التصرف فيها:

لقد اختلف الفقه حول الطبيعة القانونية للمصادرة بين اعتبارها عقوبة أم تدبيرا وقائيا، وخرج اتجاه وسطي يعتبر أن المصادرة تدبيرا قانونيا يجمع بين معنيي العقاب والوقاية، وهي عقوبة لأنها تجرم كل من له اتصال غير مشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية من تحقيق أهدافهم وكسبهم غير المشروع، وتدبير احترازي تمنع وقوع الجريمة مرة أخرى بمصادرة الشيء المخدر محل الخطر[1]، وهو التوجه الذي اعتمده المشرع الجزائي الجزائري في القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، والذي اعتبر المصادرة تدبيرا قانونيا بوصفيه العقابي والوقائي، إذ أن المتمعن في ذلك يلاحظ أن المشرع في سياسته الجزائية في مواجهة المخدرات عموما قد انتهج نهجا مختلفا عن سائر التشريعات المختلفة، فنظر إلى المصادرة بوجهين مختلفين، فقد اعتبر من جهة أولى المصادرة كعقوبة مكملة للعقوبات الأصلية، كما هو ثابت من المادة 29 من نفس القانون، التي اعتبرت بأن مصادرة الأشياء التي استعملت أو كانت موجهة لارتكاب الجريمة أو الأشياء الناجمة عنها عقوبة تكميلية يجوز للجهة القضائية المختصة الحكم بها، وقد تماشى المشرع في ذلك مع الأحكام العامة المقررة في قانون العقوبات الجزائري، الذي اعتبر المصادرة وفقا للمادة 15 مكرر 01 الفقرة 01 و02 عقوبة تكميلية ضمنها في الفصل الثالث، كما اعتبر المشرع الجزائي المصادرة من جهة أخرى أنها تدبير وقائي احترازي عيني، خاصة لما تطرق إلى مصادرة النباتات والمواد المخدرة والمؤثرة عقليا بالنسبة للشخص المتابع الذي يخضع أو خضع للعلاج المزيل للتسمم، في الفصل الثاني المعنون **بالتدابير الوقائية والعلاجية**، في المادة 06 الفقرة 03 من القانون رقم 04-18 هذا من جهة، وتطرق في الفصل الرابع في القواعد الإجرائية في المادة 32 من نفس القانون التي تأمر الجهة القضائية المختصة في جميع

1- فائزة يونس الباشا، السياسة الجنائية في جرائم المخدرات" دراسة مقارنة في ضوء أحدث التعديلات لقانون المخدرات الليبي"، مرجع سابق، ص145.

الجرائم من المادة 12 وما يليها بمصادرة النباتات والمواد المحجوزة التي لم يتم إتلافها أو تسليمها إلى هيئة مؤهلة قصد استعمالها بطريقة مشروعة، وقد حدد لذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-230 المؤرخ في 30 يوليو 2007 كيفيات وتدابير التصرف فيها لخفض الطلب والعرض وعدم إرجاع هذه الكتلة إلى السوق مرة أخرى، وبما أن الوقاية البعدية تمثل مجموعة من التدابير والإجراءات التي تكون بعد ارتكاب الجريمة، فإن المصادرة والتصرف في المواد المحجوزة التي تضمنتها كل من المادتين 06 الفقرة 03 والمادة 32 تعد تدبيرا وقائيا احترازيا عينيا بعدياً.

إن المصادرة العينية عموما والتي تكون تدبيرا احترازيا لا عقوبة تكميلية، لا ترد عادة إلا على أشياء لا يجوز التعامل فيها بحكم القانون، لأن مجرد حيازتها يمثل فعلا غير مشروع يكون جريمة، وهي تمثل إضافة إلى ملكية الدولة يحرم ويجرم القانون التعامل فيها جبرا عن حائز المادة وبلا مقابل، إذ أن الهدف من المصادرة العينية كتدبير وقائي احترازي هو سحب شيء خطير من التداول والتعامل في السوق داخل الدولة، وعادة ما تلجأ هذه الأخيرة إلى إتلاف هذا الشيء عندما يؤول إليها بناء على المصادرة العينية[1]، ويشترط في المصادرة العينية كتدبير احترازي وفقا للمادتين 06 الفقرة 03 و 32 من القانون رقم 04-18 أن يفترض في الشيء محل المصادرة ما يعد اقتناؤه أو استعماله أو بيعه والتعامل فيه غير مشروع، ويكفي لتحقق هذا الشرط أن يكون المشرع نص صراحة على تجريم كافة التعاملات غير المشروعة في المخدرات أو الاستعمال السيئ لها، ويكفي أن تتحقق أحد الصور وليس كلها لقيام المصادرة كالبيع مثلا، ويستوي لتحققها أن تكون الجريمة قصدية أو خطئية، ويشترط كذلك أن يكون قد سبق ارتكاب جريمة تتعلق بالمخدرات، وأن يكون الشخص بصدد متابعة لا تقوم بسبب العلاج المزيل للتسمم الناتج عن الاستهلاك أو الإدمان، أو أن يكون بصدد حكم من الجهات القضائية المتخصصة في جميع الجرائم بالمصادرة العينية لكل المواد والنباتات المخدرة، دون النظر إلى نوع الجريمة وجسامتها سواء كانت جنحة أو جنحة مشددة، أو جناية، قصدية أو خطئية، كما لا يشترط أن يصدر حكما على الجاني، فتكون المصادرة قائمة حتى ولو حكم ببراءة الشخص أو في حالة قيام الامتناع عن المسؤولية، كما يقضى بالمصادرة العينية للمادة المخدرة حتى ولو تحقق أحد أسباب انقضاء الدعوى العمومية أو عدم قيامها مثل

1- نظام توفيق المجالي، شرح قانون العقوبات القسم العام،" دراسة تحليلية في النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجزائية"، 2005، مرجع سابق، ص465.

السبب العلاجي المزيل للتسمم في الجرائم المحددة في المادة 12 من القانون رقم 04-18[1]، وأهم هذه الشروط أن تكون المواد والنباتات المخدرة قد ضبطت وحجزت فعلا ، وإلا كيف التطرق إلى المصادرة كتدبير احترازي والمادة غير متوفرة للتصرف فيها إما إلى تحويلها إلى الوجهة الطبية أو العلمية أو إلى الإتلاف الذي هو في حد ذاته تدبير وقائي يجنب عودة هذه المواد والنباتات إلى السوق مرة ثانية.

ب- وسائل التصرف في النباتات والمواد المخدرة المحجوزة والمصادرة:

إن أيلولة مصادرة النباتات والمواد المخدرة والمؤثرات العقلية المضبوطة والمحجوزة، وفقا لسياسة المشرع الجزائي الجزائري، وحسب التنظيم المتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 07-230 المؤرخ في 30 يوليو 2007، قد حدد كيفيات التصرف فيها وذلك وفق منهجين، يتمثل الأول في تحويل جزء من المخدرات والمؤثرات العقلية إلى الاستعمال المشروع سواء الطبي والعلمي الذي يوفر على الدولة مصاريف تعوض على الأقل مصاريف الإتلاف، ويتمثل الثاني في إتلاف النباتات والمواد المحجوزة والمصادرة التي لا تستغل في الميادين الطبية وتشكل عبئا على الدولة وعلى الصحة العامة والنظام العام في الدولة.

ولقد وضع المشرع الجزائي وفقا للمرسوم رقم 07-230 شروطا إجرائية مختلفة لتطبيق التدابير الوقائية للتصرف في النباتات والمواد المخدرة المحجوزة أو المصادرة ، تتمثل في ضرورة إعداد محضر جرد لكل النباتات والمواد المحجوزة المصنفة كمخدرات أو مؤثرات عقلية وفقا لمبدأ شرعية التجريم أي وفقا للجداول المصنفة لها، يتضمن هذا المحضر معلومات دقيقة بالنسبة لكل من الوزن وطبيعة المخدر ونوعه ووصفه الطبي وكميته التقديرية مع توضيح ظروف وتاريخ ومكان حجزها وذكر التحاليل المنجزة عليها وعدد الأختام ونوعيتها، وكافة المعلومات الأخرى المتعلقة بها، مع تحرير محضر عند تغيير الأختام في حالة ما إذا تم خزنه وأخذ عينة منه وتحليله للمقارنة مع ما تم حجزه، إذ يأمر القاضي المختص عند حجز المخدرات أو المؤثرات العقلية، باقتطاع كميات مختومة كافية بغرض إقامة الدليل القانوني ومعرفة المواد المحجوزة توضع تحت تصرف الجهة القضائية المختصة في أي وقت[2].

1- المادتين 06 الفقرة 03 والمادة 32 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

2- المادتين 02 و03 من المرسوم التنفيذي رقم 07-230 المؤرخ في 30 جويلية 2007 المتعلق بتحديد كيفيات التصرف في النباتات والمواد المحجوزة أو المصادرة في إطار الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

وبعد اقتطاع العينات الضرورية من المخدرات أو المؤثرات العقلية المحجوزة، ووفقا للمادتين 04 و05 من المرسوم التنفيذي رقم 07-230 يأمر القاضي المختص بإتلافها، ويتسلم محضرا يبين كل المخدرات أو المؤثرات العقلية التي يمكن استعمالها واستغلالها علميا في مجالات الطب والطب البيطري والصيدلة وكل المؤسسات المتخصصة في هذا المجال والتي تستخدمها الدولة استخداما مشروعا في النشاطات الطبية والعلمية ذات المنفعة، إذ أن هناك من المخدرات أو المؤثرات العقلية المحجوزة التي لا يمكن إتلافها أو تحويلها إلى الأغراض الطبية والعلمية والتي تبقى لسبب ضروري وملح لسير الإجراءات وعدم إعاقة سيرها مستقبلا، يصدر في حقها حكم أو قرار من الجهة القضائية المختصة بمصادرتها وبقائها في المستودعات إلى غاية صدور حكم أو قرار نهائي على المتهمين، وهو الأمر الذي أكدته التعليمة الوزارية رقم 97-09 في أن يكون الإتلاف في اليوم الموالي الذي يصدر في الحكم على المتهمين، وما يمكن ملاحظته عمليا أن طول صدور الحكم أو القرار يجعل المخدرات والمؤثرات العقلية تبقى في المستودعات لمدة طويلة مما يؤدي إلى تكديسها، وهو ما يسهل من سرقتها وإعادة إرجاع جزء منها إلى السوق غير المشروع، فلذلك فإن سرعة الإتلاف لهذه المحجوزات تعد تدبيرا وقائيا بعديا يجنب عودتها إلى السوق، يتعين على المشرع الجزائي انتهاجه في سياسته الوقائية والإسراع في تنفيذ الإتلاف أو التحويل إلى الوجهة الطبية والعلمية المشروعة بأقصى وقت ممكن وبمجرد حجزها بعد 24 ساعة من ذلك، إذا لم يتطلب إجراء خبرة قضائية بشأنها، لتفادي عودتها من جديد وخفض العرض والطلب عليها، وأن لا يترك أي نوع من المخدرات إلى غاية صدور الحكم، خاصة مع وجود إمكانية لأخذ عينات مخبرية منها.

وقد وضع المشرع وفقا للمواد 06 و07 من المرسوم التنفيذي رقم 07-230 ضمانات للتصرف في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية عن طريق الإتلاف تترأسها جهة قضائية تتمثل في وكيل الجمهورية المختص إقليميا، يحرر عند الإتلاف محضر يوقع من قبل جميع الحاضرين في عملية الإتلاف والتي عادة ما تتشكل من قبل ضابط شرطة قضائية، وآخر من مصالح دائرة الاستعلامات والأمن، وممثل عن الدرك الوطني، وممثل عن الحماية المدنية، وممثل عن مديرية حماية البيئة، وتحت إشراف وكيل الجمهورية وبمساعدة كاتب ضبط ،يبينون بدقة نوعية النباتات والمواد المتلفة مرفوقة ببطاقات الحجز، وتتحمل خزينة الدولة العمومية مصاريف النقل والإتلاف، غير أن الواقع العملي يثبت أن هذا الإتلاف عادة ما يكون عن طريق الحرق، مساء والذي يكون في أفران كبيرة وفي درجة تمتد من 45 إلى غاية

900 درجة ويحتاج الحرق مدة طويلة تمتد من 07 إلى 15 ساعة على حسب كمية ونوعية المخدرات[1]، وفي هذا الإطار يقع على الدولة توفير أفران متطورة تتلف المخدرات المحجوزة سواء المخدرات أو المؤثرات العقلية في وقت قصير، كي لا يستغل المهربون خاصة على الحدود فترة الإتلاف التي تمتد إلى 15 ساعة لتمرير شحنات أخرى، وهو الأمر الذي يقتضي تكثيف الدوريات والحراسة عند الإتلاف، ولا تعرض صحة الأفراد للخطر، وأن تراعي مبادئ السلامة والصحة العامة وان تكون بعيدة عن التجمعات السكانية.

وعلى الرغم من وجود ضمانات وتدابير وقائية واحترازية للتصرف في النباتات والمواد المخدرة المحجوزة والمصادرة، إلا أن هناك عدة إشكالات عملية وقانونية، تتمثل في أن المرسوم التنفيذي رقم 07-230 المؤرخ في 30 يوليو 2007 جاء وفقا للمادة 01 منه محددا لكيفيات التصرف في النباتات والمواد المحجوزة أو المصادرة تطبيقا لأحكام المادة 32 فقط من القانون رقم 04-18 دون أن تشمل المصادرة التي تطرقت إليها المادة 06 الفقرة 03 من نفس القانون في حالة عدم المتابعة لوجود علاج طبي من التسمم الناتج عن الإدمان، ومن الأفضل تعديل هذا المرسوم التنفيذي في مادته الأولى من خلال حذف عبارة " تطبيقا لأحكام المادة 32 من القانون رقم 04-18" ويترك مجال التصرف في المواد المصادرة مفتوحا، كما يحتاج هذا المرسوم إلى إعادة تحيين مستمر يتماشى مع التعديلات الحاصلة في قانون الصحة وكل التنظيمات والمراسيم التنفيذية المرتبطة بها، خاصة في مسألة وكيفية إتلاف المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا منتهية الصلاحية، المقررة في المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 19-376 المؤرخ في 31 ديسمبر 2019 المحدد لكيفيات المراقبة الإدارية والتقنية والأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا، ولذلك يتعين تعديل المرسوم التنفيذي رقم 07-230 ليصبح يتعلق بالتصرف في النباتات والمواد المحجوزة والمصادرة والتصرف في المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا منتهية الصلاحية لإعطائها رقابة من طرف القضاء تمنعها من التلاعب في مصيرها وسيرورة التصرف فيها بالإتلاف، وأن يكون هنالك تنظيما يحدد كيفيات التصرف فيها وجهة واحدة تتكفل بإتلاف المخدرات والمؤثرات العقلية، وإتلاف كل المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا منتهية

1- كريم كالي، الحرق مساء وساعات طويلة لتحويل " الزطلة" إلى رماد، مقال منشور في جريدة الخبر، الجزائر، الصادر بتاريخ 20-03-2013، أطلع عليه 23-06-2018، على الساعة 12:56، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.elkhabar.com/ar/index.php?op=print&news=327910

الصلاحية، خاصة مع وجود نوعين من الإتلاف إتلاف مرتبط بجريمة، وإتلاف لا يرتبط بجريمة وإنما بنهاية صلاحية، يحتمل أن يسبب جريمة مستقبلا تشكل خطورة إجرامية مستقبلا.

ويعاب على هذا المرسوم التنفيذي رقم 07-230 أنه لم يبرز بدقة الشروط التقنية والعلمية التي على أساسها يمكن اختيار جزء من المحجوزات على آخر للغرض الصيدلاني أو الطبي أو العلمي في نص المادة 04 الفقرة 02، وهو الأمر الذي يفترض وجوبا إقرار مرسوم آخر تنظيمي يبن المواد والنباتات التي تحتاجها الدولة للأغراض الطبية والعلمية في شكل جداول ووفقا لمقاييس بحثية تكون وزارة الصحة ومراكز البحث العلمي طرفا فاعلا في تحديدها.

ويتضح جليا أن العبرة من التصرف في هذه النباتات والمواد المخدرة سواء عن طريق تحويلها إلى الغرض الطبي والعلمي، أو إلى إتلافها هو إبعادها عن الوجهة غير المشروعة التي كانت مخصصة لها، وخوفا من إعادة رجوعها إلى السوق غير المشروع مرة ثانية سواء بسرقتها أو فساد المكلفين بحراستها في أماكن الحجز والضبط وإعادة بيعها مرة أخرى، فالهدف الأساسي إذا هو تحقيق وقاية بعدية تتمثل في تدبير احترازي لتلافي خطورتها للمرة الثانية.

ثانيا: التصرف القانوني في الزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات:

لمنع الجزائر من أن تتحول من منطقة عبور واستهلاك إلى منطقة زراعة لمختلف نباتات المخدرات، يقتضي من المشرع الجزائي الجزائري إيجاد وتفعيل آليات قانونية للتصرف في الزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات فوق أراضي زراعية لم يتم جنيها بعد، وفقا لمعايير حماية البيئة والتنمية المستدامة، والتي سنوضحها فيما يلي:

أ- سكوت المشرع الجزائي عن التصرف في الزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات:

إن المتأمل في إحصاءات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها وفقا للحصيلة السنوية للكميات المحجوزة والقضايا المعالجة من طرف مصالح المكافحة من سنة 2004 إلى غاية 2018 يلاحظ ارتفاعا ملحوظا فيما يخص الكميات المحجوزة الموجهة للزراعة خاصة ما تعلق ببذور ونبات القنب والأفيون، وعدد القضايا المعالجة بالنسبة للزراعة، وهو ما ينبئ بخطر تحول الجزائر من دولة عبور واستهلاك إلى دولة زراعة[1]، خاصة وأنه في سنة 2007 اكتشفت مصالح الأمن مزرعة في الجنوب بمدينة أدرار لإنتاج

1- أنظر الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة من سنة 2004 إلى سنة 2018، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، عبر الموقع الإلكتروني التالي: https://onlcdt.mjustice.dz

الأفيون مساحتها 40 متر مربع تموّن السوق المحلية، وقد أثار خبراء في الشرطة القضائية الجزائرية تخوفهم من تحول الفلاح الجزائري إلى محترف في زراعة المخدرات في الجزائر بالنظر للمغريات والأرباح المتأتية من زراعتها، على الرغم من محدودية الفلاح الجزائري في تحويل المنتوج إلى مادة مستهلكة وفقا للمعايير الدولية، مع إمكانية استفادته من خبرات الفلاح المغربي المنتج للمخدرات، وأمام هذا التغيير الحاصل في تحول الجزائر من دولة استهلاك وعبور إلى دولة زراعة، قد شددت مصالح الأمن وضيقت عليهم ممارسة زراعاتهم غير المشروعة، عن طريق المراقبة بالمروحيات والاستفادة من صور الساتل لتحديد المساحات المشكوك فيها في وسط الغابات والواحات، والتحقيق مع بعض المزارعين المشكوك فيهم، ولكن رغم هذا التضييق الأمني إلا أن الفلاحين وأمام الأرباح المحصلة من الزراعة انتقلوا إلى زراعة من نوع خاص للإفلات من العقاب، وذلك عن طريق الزراعة في حواشي السكك الحديدية والمفرغات العمومية والمساحات الخضراء، التي لا يشك فيها مصالح الأمن والتي تعد ملكية عامة غير تابعة لأحد، يصعب على مصالح الأمن القبض على مرتكبي هذا النوع من الزراعة[1].

ولأجل منع التحول من دولة استهلاك وعبور إلى دولة زراعة، يقتضي انتهاج سياسة وقائية تتماشى مع هذا الإتجاه فيما يخص التصرف في الأراضي الزراعية التي تحتوي نباتات مخدرة مزروعة وقبل جني المحصول، فقد حسم المشرع في التصرف في النباتات والبذور بمصادرتها وإتلافها، إلا انه لم يظهر في قانون مكافحة المخدرات رقم 04-18 أو في المرسوم التنفيذي رقم 07-230 تدابير وإجراءات إتلاف المحاصيل المزروعة في الأراضي قبل جنيها، بالرغم من النص على مصادرة الأرض بما عليها وحرق النباتات المخدرة في مكانها، أو حصاد المنتوج غير المشروع والاستفادة منه للأغراض الطبية، أو إتلافه وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-230 ، ولقد التزم المشرع الصمت وعدم الإفصاح عن مصير الأراضي التي تحتوي على نباتات لم يحن قطفها بعد، هل في هذه الحالة القاضي الجزائري يستعين بالاتفاقيات الدولية التي حثت الدول الأعضاء على إدراج تدابير تشمل حرق أو اقتلاع هذا المنتوج، وتدمير واستئصال الزراعات غير المشروعة، مع احترام قواعد الصحة العمومية واحترام مبادئ حماية البيئة

1- سعاد عزوز، الفلاح الجزائري قد يتحول إلى مختص في زراعة المخدرات، مقال منشور في جريدة بوابة الشروق، الشروق أونلاين، الجزائر، الصادر بتاريخ 26-05-2007، أطلع عليه بتاريخ 22-07-2018، على الساعة 14:22، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.djazairess.com/echorouk/14198

والتنمية المستدامة، انطلاقا من التزامات الجزائر الدولية[1]، مع النظر إلى ملكية هذه الأرض هل هي ملكية الجاني أو لشخص آخر لا يعلم بذلك فبمقتضى مراعاة مبدأ أن لا تكون المصادرة مضرة بحق الغير حسن النية، والذي أقرته القواعد العامة وفقا للمادة15 مكرر 01 من قانون العقوبات، فهنا يصادر المنتوج ويتصرف فيه بالإتلاف أو التحويل إلى الأغراض العلمية والطبية، وترجع الأرض لصاحبها حسن النية.

وأمام هذا النقص الذي يعتري المنظومة الجزائية الجزائرية فيما يتعلق بالتصرف في الأراضي المزروعة بنباتات مخدرة خاصة فيما يتعلق بإتلاف الزراعات غير المشروعة، ينبغي تعديل قانون مكافحة المخدرات رقم 04-18 والمرسوم التنفيذي رقم 07-230 فيشمل كيفيات التعامل مع الزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات، وإظهار طرق إتلاف هذه النباتات وفقا لإجراءات وتدابير تراعي مبادئ السلامة والصحة العمومية وحماية البيئة والتنمية المستدامة، وإدراجها ضمن التدابير الوقائية البعدية التي تحول دون تكرار العملية مرة أخرى، وتحد وتقلص من العرض والطلب غير المشروع للمحاصيل الزراعية المخدرة.

ب- ضرورة تفعيل آليات التصرف القانوني في الزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات:

إن انضمام ومصادقة الجزائر على معظم الاتفاقيات المناهضة للمخدرات والمؤثرات العقلية، واعتبارها دولة طرف فيها، يفرض عليها أن تلتزم بتطبيق مبادئها ونصوصها، وإدراج توصياتها ومعظم موادها ضمن المنظمة الجزائية الوطنية، لتفادي تطبيق الاتفاقية من طرق القاضي الجزائي الجزائري، والتماشي مع التطورات الحاصلة في عالم الجريمة المرتبطة بالمخدرات، لاسيما فيما تعلق بآليات التصرف القانوني في الأراضي المزروعة لنباتات مخدرة، وكيفية إتلاف الزراعات غير المشروعة، وذلك بالسماح لأجهزة المكافحة بإبادة الزراعات غير المشروعة، واتخاذ مختلف التدابير والإجراءات اللازمة للحد من تفاقم مشكلة الزراعات غير المشروعة وتقدير بدائل تنموية لتعويض المزارعين والفلاحين عن الزراعات الضارة غير المشروعة للنباتات المخدرة.

إن تفعيل آليات التصرف القانوني في الأراضي المزروعة لنباتات مخدرة من طرف المشرع الجزائري، يبتدئ أساسا من خلال التزامات الدولة بمضامين وتوصيات كل من الاتفاقيتين الدوليتين

1- المادة 22 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، والمادة 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

للمخدرات لسنة 1961، و1988، خاصة وأن المادة 22 من الاتفاقية الوحيدة لسنة 1961 أوصت الدول الأطراف بضرورة حظر الزراعات غير المشروعة، واتخاذ كافة التدابير الوقائية والمنعية لتدمير النباتات التي تزرع بطريقة غير مشروعة باستثناء الكميات البسيطة للأبحاث العلمية، كما نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 في المادة 14 منها على وجوب اتخاذ الدول الأعضاء للتدابير الكافية للقضاء على الزراعات غير المشروعة للنباتات المخدرة كإجراء تخفيض كل من العرض والطلب، واتخاذ التدابير اللازمة لتدمير واستئصال الزراعات غير المشروعة، وتبادل التقنيات فيما بين الدول حول أفضل السبل للقضاء على الزراعات غير المشروعة، وتفعيل التبادل الثنائي بين الدول الأطراف ذات الحدود المشتركة في تدمير واستئصال الزراعات غير المشروعة للنباتات المخدرة[1].

إن نجاح سياسة إتلاف الزراعات غير المشروعة للمخدرات يفرض على الدولة القيام ببعض التدابير المبدئية تشمل عملية مسح شاملة للمناطق الوعرة التي توجد فيها الزراعات، ودراسة دقيقة للمنطقة من الناحية المكانية والاقتصادية والاجتماعية، والبحث على أفضل السبل لمباشرة عمليات الإتلاف، توفير الإمكانيات المادية والبشرية للقيام بعملة الإتلاف، وتقديم كل الدعم لسكان تلك المنطق لإبعادهم عن هذه الزراعات غير المشروعة[2].

إن تفعيل آليات القانونية للتصرف القانوني في الأراضي المزروعة لنباتات مخدرة يقتضي الاستفادة من تجارب بعض الدول التي سبق لها وأن تصرفت في الزراعات غير المشروعة عن طريق الإتلاف، ونخص بالذكر التجربتين اللبنانية[3]، والمغربية، واللتان تستعملان طرقا متعددة كالاستئصال اليدوي أو بواسطة الرش اليدوي، وأحيانا بواسطة الرش الجوي، في حالة إذا كانت المساحات المزروعة واسعة والتضاريس صعبة، والتي تختار المبيدات الفعالة للقضاء على الزراعة ولا تضر الصحة العمومية وحقوق

1- الاتفاقية الدولية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

2- عبد اللطيف محمد أبو هدمة بشير، مرجع سابق، ص453 وما يليها.

3- عدنان الأمين، إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان، لبنان، بيروت، الجمعية اللبنانية لعلم الإجتماع، دار الفارابي، 2009، ص259.

الإنسان والحفاظ على البيئة، ومختلف التجارب الدولية الأخرى التي تكثر فيها الزراعات والتي أقرت بفعالية طريق الرش بالمبيدات على طريقة الإستئصال اليدوي نظرا لخطورة الأماكن المحروسة بمتمردين[1].

ويتعين على الدولة أن تضع ضمن سياستها الوقائية البعدية منع تكرار مثل هذا النوع من الزراعات غير المشروعة، من خلال إحلال زراعات بديلة تحقق التنمية المستديمة وتكون مصدر رزق مشروع ومربح يعوض كل ضرر حاصل عن هذا النوع الخطير على الصحة العمومية وعلى الاقتصاد الوطني، إذ يقع على الدولة الجزائرية في منظومتها القانونية الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يحقق النماء والتنمية المستديمة المشروعة وفق أطر وبرامج اقتصادية مربحة ومحددة، تعتمد على الاهتمام بالفلاح، وتوعيته بخطورة هذه الزراعات غير المشروعة، وفتح له المجال واسعا لزراعات بديلة تدخل فيها التكنولوجيا الحديثة التي تزيد من جودة ومردودية المنتوج الذي يجعلهم يحظون بعيش كريم، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير البنية التحتية من شبكة طرقات ومواصلات واستصلاح وتهيئة الأراضي الجبلية والواحات و المناطق الريفية، مع ضرورة تعديل القانون رقم 04-18 وكذا المرسوم التنفيذي رقم 07-230 المتضمن عملية الإتلاف، بإدراج ووضع آليات التصرف والإتلاف الفعال لهذه الزراعات غير المشروعة والابتعاد على الحرق الذي يضر أكثر مما ينفع، وإتباع أساليب إتلاف تتسم بتطبيق مبادئ الحفاظ على الصحة العامة والحماية لحقوق الإنسان وحماية البيئة ومرافقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة لهذه المناطق التي تعرف نشاطا متزايدا في المجال الزراعي لهذا المنتوج غير المشروع.

المطلب الثاني

الوسائل المتعلقة بالتدابير العلاجية من استهلاك وإدمان المخدرات

إن انتهاج سياسة وقاية بعدية لاحقة على ارتكاب بعض جرائم المخدرات المرتبطة بالاستهلاك والإدمان عليها، يرتبط أساسا بوضع تدابير احترازية وقائية تهتم بتوفير أطر العلاج الطبي والعلاج المزيل للتسمم، والذي يكون تجسيده متعلقا بجملة من الوسائل المشتركة التي يتخذها الفرد والأسرة والمجتمع بالتظافر مع جهود وآليات الدولة ومؤسساتها العلاجية المختلفة التي تضمن له علاجا مستمرا وعدم المتابعة القضائية العقابية وإتباع طرق وإجراءات محددة قانونا، توفر له الرعاية والاهتمام وإعادة الإدماج والتأهيل الاجتماعي باعتباره ضحية عصابات إجرامية والحلقة الأضعف في سلسلة المخدرات والمتعاملين

1- عبد السلام بنسليمان، السياسة الجنائية في مواجهة المخدرات على المستويين الدولي والوطني" دراسة تأصيلية مقارنة"، مرجع سابق، ص377، ص378.

غير الشرعيين فيها، ولعل هذه الوسائل هي التي تضمن للمستهلك أو المدمن التعافي والعلاج، وللدولة خفض الطلب والعرض وعدم رجوعه للجريمة مرة أخرى، وسنوضح أهم هذه الوسائل العلاجية فيما يلي:

الفرع الأول: الوسائل المجتمعية المهيئة لمعالجة مستهلكي ومدمني المخدرات:

إن من أهم الحلقات الأساسية التي تعزز علاج المستهلكين والمدمنين من آثار المخدرات والمؤثرات العقلية على حد سواء، هي ما يقوم به هذا الشخص الضحية المستهلك أو المدمن من تدابير تساعد على شفائه وتخطيه لهذا الوباء، وما تقوم به الأسرة والمجتمع ككل من توفير جو ملائم يضمن له عدم انتكاسته ورجوعه إلى الحالة الإدمانية الأولى، إذ تقوم هذه الوسائل المجتمعية بدور كبير في تهيئة وتمهيد الطريق لهذه الفئة واحتوائها احتواء فعالا يسهم في ذهابهم طواعية وبإسناد من الأسرة والمجتمع للعلاج، وهو الأمر الذي يوفر عليهم وعلى المجتمع والدولة أشواطا علاجية كبيرة، وسنبين أهم هذه الوسائل المجتمعية فيما يلي:

أولا: دور الأسرة والمحيط الخارجي:

إن للأسرة والمحيط الخارجي المتمثل أساسا في المؤسسات التربوية والتعليمية والمجتمع المدني دور كبير في مساعدة الشخص ضحية الاستهلاك أو الإدمان على المخدرات أو المؤثرات العقلية في الذهاب إلى العلاج، وتخطيه كامل تلك العقبات ليرجع فردا صالحا إلى المجتمع، وسنبين ذلك فيما يلي:

أ- دور الأسرة في مساعدة المدمن على العلاج:

إن للأسرة دور كبير في مساعدة أفرادها المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية على العلاج، فتبدأ من مراقبة أبنائها حسب مراحلهم العمرية، حول استهلاكهم للمخدرات من عدمه، ومراقبتهم لرفقاء السوء، والتعرف على المظاهر والتغيرات النفسية والسلوكية التي تطرأ على شخصية الفرد المدمن فيها، فإذا تأكدت واكتشفت الأسرة مبكرا بأن أحد أفرادها يتعاطى أو يدمن على المخدرات أو المؤثرات العقلية، فإنه يتعين عليها استيعاب الوضع الجديد الواقع في نظام الأسرة[1]، واللجوء إلى الاستعانة بالطبيب أو مكتب إستشارات الإدمان اللذان يوجهان الأسرة على مراحل العلاج الإدماني[2]، وتقوم الأسرة بإقناع المريض

1- هيام محمود رزق، المراهق والتدخين، لبنان، بيروت، دار القلم للطباعة والنشر، 2016، ص60.

2- إلياس حاجوج، ترجمة إلى العربية من المعهد البيلوغرافي بألمانيا، كيف يعمل هذا؟ جسم الإنسان وأمراضه، الطبعة الأولى، السعودية، الرياض، العبيكان للنشر، 2006، ص522.

المدمن وتهيئته للامتثال للعلاج، وإجراء التحاليل الطبية لذلك، ليصبح شخصا مهيأً للعلاج والرعاية وإعادة الإدماج، وهو الأمر الذي يعد نصف العلاج، ويشد من أزر المدمن ويجلب له الشفاء[1].

ويقع على عاتق الأسرة التي يذهب أحد أفرادها للعلاج من الإدمان على المخدرات، أن تكون على دراية مستمرة بالدورة الإدمانية التي يعاني منها الفرد المدمن المنتمي إليها، وكافة المراحل التي يمر بها المدمن أثناء إدمانه، وكيفيات التعامل معه، مع إلمامها بالدور التوعوي العلاجي الوقائي من خلال اهتمامها بالتوعية المعلوماتية والتوعية السلوكية والتوعية المعرفية، والتعرف من خلال مخالطة الأطباء المعالجين لأنواع العلاجات المختلفة، وكيفية التعامل معها ومع الفرد المدمن لإعطاء نتائج إيجابية، ومعرفة المراحل العلاجية للإدمان، وكافة الحقائق الكامنة وراء الشفاء منه، وهو ما يساعد الأطباء والمدمن من تحقيق نتيجة متكاملة وفعالة في العلاج[2].

ويتمثل دور الأسرة في هذه الحالة في مرافقة فردها المدمن في العلاج ومواصلته له، بالشروط التي وصفها الطبيب المعالج سواء في العلاج الإقامي الداخلي أو العلاج الخارجي على حسب ودرجة الإدمان من المخدرات، والالتزام بالوصفة الطبية والتكفل بإعطاء الأدوية العلاجية للمدمن من قبل الوالدين، لكي لا يسئ استعمالها، على اعتبار أن الخلط أو الزيادة في جرعات الأدوية يجعلها تتحول إلى مؤثرات عقلية، والحرص على مواصلة العلاج في جميع مراحله، ومراقبة حالات واضطرابات الانتكاسة ومواجهتها، ودمجه في أوساط الأشخاص الذين تعافوا من الإدمان، لكي يلاحظ بنفسه واقعية الرجوع إلى الحالة الطبيعية من أشخاص كانوا مثله، وهو الأمر الذي يحفزه على تخطي الوضع وبمساعدة الأسرة.

وفي حالة انتهاء العلاج الطبي من الإدمان، لا ينتهي دور الأسرة في مرافقة المدمن ومراقبته، بل يليه التزام يتمثل في الاحتواء الأسري له الذي يشمل القضاء على الاتصالات السيئة داخل الأسرة وعلاج كل عوامل الخطر الأسرية والتكيف مع واقع وجود فرد مدمن معهم[3]، وتوفير التأهيل الوقائي، من خلال توفير جو بعيد عن العودة إلى الإدمان من جديد على المخدرات والمؤثرات العقلية، وإعادة دمجه في المجتمع بعد الشفاء ونزع السموم وتهيئته تهيئة سلوكية تبعده عن الانتكاسة من جديد، وهذا الأمر لا يتحقق إلا إذا

1- صفوت درويش، مرجع سابق، ص97.

2- شبكة الألوكة، دور الأسرة في رعاية مدمن المخدرات وتأهيله، 2003، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.alukah.net/publications_competitions/0/54846/

3- فتيحة سليماني، الإدمان على المخدرات وأثره على الوسط الأسري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، الجزائر، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، 2011-2012، ص49.

كانت الأسرة تتوفر على مقومات أساسية تشمل ضرورة إلمامها بكافة المعلومات الأساسية حول دورها الرعائي للمتعافين من الإدمان من المخدرات والمؤثرات العقلية، وكل الحقائق المرتبطة بالتأهيل النفسي والاجتماعي والمهني، ومعرفة حقائق الرغبة والإلحاح الذي يواجهها الفرد المدمن للرجوع إلى حالة الإدمان، وذلك بغية إعاقتها والحيلولة دون توفرها أصلا[1].

إن توفير الأسرة لجو مهيئ ومساعد لتخطي الفرد الإدمان وآثاره ، يحتم على الأسرة تدارك كافة الصعوبات التي تواجهها بداية من اكتشاف حالة الإدمان إلى غاية تأهيله وإعادة دمجه، بمساعدة من الدولة التي يقع على عاتقها إلحاق هذه الأسر بدورات تثقيفية وتدريبية تتعلق بكيفيات التعامل مع المدمن في جميع المراحل العلاجية، وضرورة إدراج دور الأسرة في المساعدة في الذهاب إلى العلاج في ظل القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات في الشق العلاجي، مثلما أقره المشرع المصري صراحة في المادة 37 مكرر ب من القانون رقم 122 لسنة 1989 الذي أعطى مكانة للزوج والأصول والفروع في طلب العلاج للشخص المدمن الذي ينتمي إليها ولا تتوفر لديه إرادة حقيقية في العلاج من التسمم الناتج عن تعاطي وإدمان المخدرات، والذي يوفر له ضمانة عدم إقامة الدعوى الجزائية.

ب- دور المحيط الخارجي في علاج المدمنين:

إن المدمن على المخدرات والمؤثرات العقلية يعد ضحية المجتمع، والظروف القاسية المرتبطة بنشأته، فالأسرة لا تستطيع وحدها مساعدة أحد أفرادها المدمنين على العلاج من المخدرات، بل يجب تظافر الجهود خاصة من قبل المحيط الخارجي القريب من الفرد المدمن والذي يوفر له مساعدات وظروف علاجية، والتي ترتبط أساسا بالمدرسة والمجتمع المدني.

إن إشراك المؤسسات التربوية والتعليمية على نطاق واسع في العلاج من التعاطي والإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية يبقى ضروريا[2]، ومكملا لدور الأسرة خاصة وأن الفرد المتمدرس يبقى فترة طويلة فيها، وهو الأمر الذي يحتم على هذه المؤسسة مراقبة جميع تصرفاته خاصة المتعلقة بسلوك التعاطي والإدمان، والكشف عن حالات التعاطي المبكر أو الإدمان، وإخبار أسرهم بذلك، وعرضهم على المختصين الاجتماعين والنفسانيين التابعين للمدرسة بصفة مستمرة، دون إهمال جانبهم التربوي والتعليمي،

1- محمد أحمد خدام المشاقبة، الإدمان على المخدرات" الإرشاد والعلاج النفسي"، الأردن، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع،2007، ص80 وما يليها.

2- الأمم المتحدة، الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط الشباب من متعاطي المخدرات بالحقن، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، الشبكة العالمية للشباب، نيويورك، 2004، ص51.

ولنجاح دور المدرسة في هذا الأمر يجب عليها أن توفر مختصيين اجتماعيين ونفسانيين يراقبون تصرفات التلاميذ ويكتشفون إدمانهم من عدمه، وهو الأمر الذي يقطع الطريق على استمرارهم في ذلك، كما يقع على المدرسة تنظيم بعض الحلقات الدراسية والتكوينية للمعلمين والأخصائيين عن كيفية اكتشاف أي حالة تعاطي وإدمان داخل المؤسسة في وقت مبكر لضمان عدم انتشاره في الوسط التعليمي[1].

كما يعد المجتمع المدني لبنة أساسية لدعم مسار العلاج للمدمنين من المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك من خلال جمعيات خاصة أو مؤسسات أو منظمات تابعة للمجتمع المدني تعنى باستكمال عملية شفاء المدمنين، وتهتم بالمدمنين وتجمعهم في مكان خاص وتجعلهم يبدون آراءهم وحالات علاجهم ومساره وكيفية شفائه وعودته فردا صالحا في المجتمع، إذ للمجتمع دور كبير وأساسي في الحد من حالات الإدمان، عن طريق التوعية وتقديم برامج وخدمات للمتعافين من الإدمان وأسرهم، وزيادة الحملات الدعائية للتشجيع على علاج الإدمان في المؤسسات المتخصصة[2]، وتوفير سبل الرعاية الكافية، مع التأكيد على أهمية تقبل المجتمع لمدمني المخدرات بعد إتمام العلاج وتوفير فرص عمل لهم، والتي من شأنها تساهم في التقليل من خطر الإنتكاسة وإنقاذ المتعافي من الإدمان وأسرته بطريقة إيجابية وفعالة[3].

ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى احتمالية كبيرة من وجود حالة الانتكاسة لدى المتعافي والعودة إلى الإدمان ما لم يتم التحقق بعمق في الاحتياجات الحقيقية له والعمل على تلبيتها بشكل فعال وسريع يتلاءم مع طبيعة الإدمان وشكله والفئات العمرية للمدمنين وجنسهم وبيئاتهم وثقافاتهم، فمن أهم هذه الاحتياجات التي ينبغي تلبيتها لمنع الانتكاسة، القدرة على حل المشكلات والتعامل مع الأحداث والتوترات الحياتية وتحسين العلاقات الأسرية والاجتماعية والتعامل مع الاشتياق للمخدر، ودعم الجماعات ممن لديهم نفس المشكل، والدعم المهني والمالي، فهذه الاحتياجات المختلفة لا تستطيع المصحات ولا الأسرة

1- رسمي عبد الملك رستم، وعبد أبو المعاطى الدسوقي، ومجدي عبد النبي هلال، وعصام توفيق قمر، وعلي علي التمامي، مداخلة تربوية لوقاية الطلاب من خطر الإدمان، الجزء الرابع، سلسلة الدراسات " المشكلات السلوكية في المؤسسات التربوية"، مصر، القاهرة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، 2012، ص42.

2- محمد العوض وداعة الله، مواقع التواصل الاجتماعي وقضايا الشباب الجامعي، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020، ص139.

3- عبد العزيز بن عبد الله الدخيل، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الحد من العود لتعاطي المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول عوامل الإنتكاسة لدى مدمني المخدرات، السعودية، الرياض، المنظمة من طرف جامعة نايف للعلوم الأمنية، المنعقدة في جوان 2012، ص13.

تحقيقها جميعا، دون مشاركة من المجتمع المدني الذي ينظم نفسه على شكل جمعيات ومؤسسات توفر الدعم المتبادل ومؤازرة المتعافين وأسرهم، وتقديم المساعدة النفسية والعاطفية لهم، وذلك من خلال وضعها لبرامج ومخططات لمساعدة هاته الفئة وحل مشاكلهم في إطار الحفاظ على خصوصية أفرادها[1].

وتعرف الجزائر بالنسبة للجمعيات والمجتمع المدني الناشطة في مجال مرافقة المتعافين والمعالجين من الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية نقصا كبيرا ، على الرغم من أهمية هذه الحلقة في تكملة العلاج الطبي والأسري، وهو الأمر الذي ينبغي على الدولة الجزائرية إعادة النظر فيه من خلال وجوب تدعيم ومساعدة هذه المؤسسات والجمعيات وإنشائها لما لها من دور حيوي في توفير مزايا لا تستطيع جهات أخرى تحقيقها.

ثانيا: دور الفرد المدمن في علاج نفسه:

إن الفرد الواقع ضحية إدمان المخدرات أو المؤثرات العقلية، بإمكانه أن يكون فعالا ومساهما في الذهاب المبكر للعلاج المزيل للتسمم بصفة ذاتية ملتزما بصفة مستمرة بكافة أطر العلاج التي يقررها الطبيب المختص لعلاجه، وسوف نبين أهم التدابير الوقائية الذاتية للشخص المدمن فيما يلي:

أ-إلتزام الفرد بالعلاج الذاتي:

إن المدمن على المخدرات يعد فردا من المجتمع وضحية يقع عليها الإلتزام بضرورة وقاية نفسها من المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال الإقلاع عنها والمبادرة إلى العلاج إراديا[2]، وهو ما يفرض عليه أن يكون واعيا بأنه مجرد ضحية ومريض يحتاج إلى علاج وليس مذنبا، وأن حلقة العلاج يجب أن تبتدأ به، وأن يعترف بوجود مشكلة وانه أصبح مدمنا وأسيرا للمخدرات أو المؤثرات العقلية، وأن يخبر عائلته وأصدقاءه الصالحين المخلصين فورا برغبته في العلاج من الإدمان ومن التسمم الناتج عنه، فيجب عليه أن يحدد في قرارات ذاته موعدا للإقلاع الحقيقي ويهيئ نفسه لذلك القرار المصيري في حياته، ويتحلى بالإرادة والعزيمة والصدق مع الذات في الإقلاع النهائي عن المخدرات[3]، وأن يكون فردا فعالا في قطع

1- عبد العزيز بن عبد الله الدخيل، المرجع السابق، ص14.

2- أحمد عبد اللطيف الفقي، وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص59.

3- صفاء صلاح سند إبراهيم، جودة الحياة والصحة النفسية طريقك إلى السعادة، مصر، الجيزة، مؤسسة يسطرون للنشر والتوزيع، 2016، ص50.

الطريق وإنهاء كافة الصداقات والعلاقات بمحيطه الإدماني سواء مع الأشخاص المدمنين، أو الأماكن التي تزوده بالمخدرات وتدفعه إلى استهلاكها والإدمان عليها[1].

ولأجل نجاحه في العلاج والقضاء على الإدمان يجب عليه أن يستفيد من الأخطاء السابقة، و يحكم عقله ويفرق بين الصواب والخطأ، وينظر بتمعن في الآثار السلبية وما سببته من خسائر كبيرة في كل النواحي، وأن يتوصل إلى نتيجة نهائية بضرورة العلاج لما له من فوائد كبيرة تؤدي بصاحبها إلى مستقبل واعد، يفرحه ويفرح أسرته وكل المحيطين به، إذ لا يشعر بالذنب والاكتئاب تجاه الأشخاص الذين آذاهم على اعتبار انه لم يكن في حالة طبيعية ويجب على أسرته أن تبادله هذا الشعور[2].

وتعتبر رغبة وسعي المدمن إلى العلاج وإسراعه في طلب المساعدة الطبية لتجنب كل المخاطر التي لا يحمد عقباها ضرورة ملحة للتخلص من هذه الآفة وكل ما ترتب عنها أو ما تعلق بإصابته بأمراض خطيرة قد توصله إلى مرض عقلي أو الوفاة، فيتطلب منه أن يكون واعيا وصبورا بدوره في نجاح العلاج وفشله، وأن يقتنع من البداية بأن النجاح لا يكون فوريا، ويجب أن يحاط علما بالاحتمالات المختلفة سواء منها المصاحبة للعلاج أو التالية لها حتى ولو لم يتحقق النجاح المنشود، ولا يصاب بخيبة أمل كبيرة قد تفقده الثقة والرغبة في مواصلة العلاج[3].

أ-إلتزام الفرد المدمن أمام الهيئات الفاعلة لمساعدته في العلاج:

إن الفرد المدمن يقع عليه التزام يجب أن يتقيد به لنجاح علاجه، يتمثل في أن يختار المؤسسة الملائمة لتوفير العلاج على حسب احتياجاته وحالته، ويتعاون مع المؤسسات الطبية من أجل تحقيق نتيجة فعالة، ولا يقطع العلاج المزيل للتسمم، ويحترم الوصفة الطبية بكمياتها ومقاديرها وأوقاتها ومدتها، إذ يقع عليه مسؤولية قطع الإدمان على المخدرات في فترة العلاج، فلا يقوم بتناول الأدوية المزيلة للتسمم اللإدماني مع المؤثرات العقلية، فهذا يقطع عمل الأطباء ولا يؤدي إلى نتيجة فعالة.

ويجب أن يعلم الطبيب المعالج كذلك بأن مفتاح النجاح في علاج المدمن هو إشراكه في التخطيط واختيار العلاج الذي يناسبه وهو الأمر الذي يؤدي إلى نجاح المساعدة المقدمة له من الخدمة العلاجية

1- قبل بدأ العلاج والتأهيل يجب أن يقطع المدمن ويبتعد كليا عن المخدرات لزيادة الأمل في شفائه، هناء نزار توفيق أنشاصي، مرجع سابق، ص153.

2- حسن أحمد شحاتة، التدخين والإدمان وإعاقة التنمية، لبنان، دار المعرفة، 2009، ص 136.

3- نفس المرجع، ص132.

والرعائية على أكمل وجه، لا سيما أن المعالج الجيد والممتاز هو من يصغي إلى المدمن ويحاول أن يحقق مطالبه[1].

ويجب أن يعلم المدمن بان فترة العلاج ليست بالسهلة سيما أنه يتعرض إلى حالة الانتكاسة والتي يقتضي أن يتجنبها لمواصلة العلاج وبمساعدة من كل الفاعلين في العلاج سواء الطبيب أو الأسرة أو الأصدقاء الصالحين أو المجتمع المدني، وأن يتغلب على الرغبة في العودة إلى الإدمان لا سيما أن رحلة العلاج قد تأخذ وقتا طويلا، ويتأقلم مع الحياة الجديدة، وأن يكتسب بمساعدة الفاعلين في العلاج من الإدمان طرقا جديدة للإشباع بعيدا عن المخدرات.

ويقع على المدمن بالتزامن مع العلاج أن ينظم وقته ويملأه، خاصة إلى جعل الرياضة ملجأ للتخلص من مفرزات الإدمان وسمومها، والاعتماد على العلاج الرياضي من خلال الانخراط في الأندية الرياضية المختلفة، والتي تضمن له استعادة كفاءته البدنية وثقته بنفسه وقيمته ونقاء جسده وفاعليته [2].

الفرع الثاني: الوسائل القانونية لمعالجة مستهلكي ومدمني المخدرات:

لقد وضع المشرع سياسة وقائية بعدية تتمثل في إقرار تدابير احترازية شخصية تسمح بعدم متابعة مستهلكي أو مدمني المخدرات الذين يخضعون للعلاج الطبي أو العلاج المزيل للتسمم، وذلك وفقا للشروط التي حددها القانون رقم 04-18 الذي يسعى إلى توفير وضمان العلاج لكل من المستهلكين والمدمنين على المخدرات أو المؤثرات العقلية، لاعتبارهم أشخاصا ضحايا أكثر من أنهم مجرمين، وحاجتهم تكون ملحة للعلاج أكثر منها للعقاب، وهو الأمر الذي ضمنه القانون لهم سواء داخل المؤسسات العقابية أو خارجها قبل تحريك الدعوى أو بعدها، من خلال توجيههم إلى المؤسسات المتخصصة التي استحدثتها الدولة لتوفير العلاج، هذه الأخيرة التي تستقبل فئة أولى من المستهلكين أو المدمنين الخاضعين لرقابة القضاء بصفة مستمرة، وفئة ثانية من الذين يذهبون طواعية ومن تلقاء أنفسهم لتلقي العلاج دون رقابة القضاء، وسنوضح هذه الوسائل العلاجية فيما يلي:

1- الرابطة الوطنية لمساعدة المدمنين على المخدرات والعقاقير الطبية، الحقوق والفرص الممنوحة لك في العلاج من الإدمان، السويد، ستوكهولم، ص15، أنظر في الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.socialstyrelsen.se/globalassets/sharepoint-dokument/artikelkatalog/ovrigt/2008-124-13_200812413.pdf

2- سيد عبد النبي محمد، المرجع السابق، ص54، وحازم النهار وزملائه، الرياضة والصحة في حياتنا، الأردن، دار اليازوري العلمية، 2012، ص183.

أولا: التدابير القضائية لعلاج مستهلكي ومدمني المخدرات:

لقد أقر المشرع الجزائي الجزائري مجموعة من التدابير القضائية لكل من مستهلكي أو مدمني المخدرات أو المؤثرات العقلية، التي تسهم في ضمان معالجتهم طبيا وتأهيلهم وإعادتهم أشخاص معافيين إلى حظيرة المجتمع، سواء قبل تحريك الدعوى العمومية أو بعد تحريكها، وذلك وفق شروط وضوابط محددة قانونا، سوف نبينها فيما يلي:

أ-التدابير القضائية العلاجية قبل تحريك الدعوى: لقد جسد المشرع الجزائري الفكر الوقائي البعدي من خطر استهلاك وإدمان المخدرات، واعتبر أن مستهلك المخدرات يدخل ضمن طائفة الأشخاص المرضى المحتاجين للعلاج أكثر من العقاب، فكرس لحمايتهم ووقايتهم مبدأ عدم ممارسة الدعوى العمومية ضد مستعملي أو مستهلكي المخدرات أو المؤثرات العقلية الذين يحتمل أن يصيبوا بحالة إدمانية بموجب أحكام المادة 06 من القانون رقم 04-18 والتي نصت صراحة على أنه:" لا تمارس الدعوى العمومية ضد الأشخاص الذين امتثلوا إلى العلاج الطبي الذي وصف لهم لإزالة التسمم وتابعوه حتى نهايته.

ولا يجوز أيضا متابعة الأشخاص الذين استعملوا المخدرات أو المؤثرات العقلية إستعمالا غير مشروع إذا ثبت أنهم خضعوا لعلاج مزيل للتسمم أو كانوا تحت المتابعة الطبية منذ حدوث الوقائع المنسوبة إليهم"[1].

ويلاحظ من خلال المادة 06 المذكورة أعلاه، ومختلف المواد المذكورة في المرسوم التنفيذي رقم 07-229 المؤرخ في 30يوليو 2007 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 06 من القانون رقم 04-18، أن المشرع قد خول للنيابة العامة ممثلة بوكيل الجمهورية عدم تحريك الدعوى العمومية وعدم متابعة الأشخاص الذين استعملوا واستهلكوا المخدرات أو المؤثرات العقلية، في إطار وضعيتين قانونيتين، تشمل الأولى خضوع مستهلك المخدرات للعلاج الطوعي، وتشمل الثانية امتثال مستهلك أو مدمن المخدرات للعلاج الموصوف لهم لإزالة التسمم.

وتظهر الوضعية الأولى المتعلقة بخضوع المستهلك للعلاج الطوعي الإرادي جليا من خلال المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 07-229 المؤرخ في 30 يوليو 2007 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 06 من القانون رقم 04-18، التي تظهر أن وكيل الجمهورية يقرر عدم ممارسة الدعوى العمومية ضد كل من استعمل المخدرات أو المؤثرات العقلية استعمالا غير مشروع **بناء على التقرير الطبي الذي يقدمه هذا**

1- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

الشخص لوكيل الجمهورية، وفي هذه الحالة يكون المشكوك في استعماله المخدرات أو المؤثرات العقلية قد خضع إلى العلاج الطبي، وتتحقق هذه الحالة عند قيام المستهلك بالفحص الطبي العادي والإرادي، فيكشف الطبيب من خلاله استهلاكه أو إدمانه على المخدرات أو المؤثرات العقلية، فيصف له علاجا بوصفة طبية، أو يوجهه إلى مؤسسة متخصصة للعلاج والمتابعة الطبية على حسب حالته، ففي هذه الوضعية يقع على عاتق المستهلك للمخدرات أو المؤثرات العقلية لأجل متابعته إثبات خضوعه الإرادي للعلاج، وذلك من خلال شهادة طبية من الطبيب المعالج تؤكد خضوعه للعلاج الحقيقي، كما أعطى المشرع جوازيا لوكيل الجمهورية في حالة شكه أن الشخص المستهلك قد استعمل المخدرات دون وصفة أو بواسطة وصفة طبية وهمية أو مزورة، إمكانية الأمر بفحصه من قبل طبيب مختص ليتأكد من إفادة الشخص المستعمل للمخدرات إستعمالا غير مشروع، وهو الأمر الذي يتضح جليا من خلال العبارة التالية: **ويمكنه أيضا أن يأمر بفحص المعني من قبل طبيب مختص** المنوه عنها في المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 07-229 المؤرخ في 30 يوليو 2007 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 06 من القانون رقم 04-18[1].

ويتبين أن المشرع الجزائي الجزائري في هذه الوضعية قد أعتمد على أسلوب المرونة مع مستعملي المخدرات، وأسلوب الترغيب على العلاج للقضاء على الإدمان ومسبباته واضطراباته، فالغاية من عدم تحريك الدعوى العمومية ضد الشخص الخاضع للعلاج الإرادي والطوعي هي مكافأته وتشجيعه على الاستمرار في العلاج الذي يتطلب مدة معينة لإزالة السموم من جسده.

كما تظهر الوضعية الثانية المتعلقة في امتثال المستهلك أو مدمن المخدرات للعلاج الموصوف له لإزالة التسمم، وقد اشترط المشرع في هذه الحالة لعدم تحريك الدعوى العمومية من قبل وكيل الجمهورية أن يكون قد امتثل إلى العلاج الطبي الذي وصف له لإزالة التسمم منذ الوقائع المنسوبة إليه وتابعه إلى النهاية، فقد أقرت المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 07-229 المؤرخ في 30 يوليو 2007 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 06 من القانون رقم 04-18، أنه إذا تبين واتضح لوكيل الجمهورية من عناصر ملف القضية أن شخصا استعمل المخدرات أو المؤثرات العقلية، وجعل حالة الإدمان قائمة عليه، يصدر وكيل الجمهورية أمرا بفحصه من طرف طبيب مختص في ذلك، وعلى حسب تقرير خبرته الطبية، ويتحدد قرار وكيل الجمهورية الذي لا يخرج عن أمرين، وهما إما أن يأمر بمتابعة العلاج المزيل للتسمم

1- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 07-229 المؤرخ في 30 جويلية 2007 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 06 من القانون رقم 04-18.

بالمؤسسة المختصة والتي يحددها، وإما بوضعه تحت المتابعة الطبية في مدة محددة على حسب ضرورة الفحص الطبي، وذلك بالنسبة للشخص المستهلك الذي لا تستدعي حالته العلاج المزيل للتسمم داخل مؤسسة مختصة[1]، ويلاحظ من خلال هذه المادة أن المشرع قد ميز واهتم بتدابير العلاج من التسمم بالنسبة للمدمن على المخدرات أو المؤثرات العقلية، وبين الشخص المستهلك العادي الذي لم يصل إلى مرحلة الإدمان والتعود عليها.

وسواء استفاد الشخص من العلاج المزيل للتسمم بصفته مدمنا، أو استفاد من المتابعة الطبية بصفته مستهلكا، فيقع على الطبيب المعالج وفقا للمادتين 04 و05 من المرسوم التنفيذي رقم 07-229 المؤرخ في 30 يوليو 2007 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 06 من القانون رقم 04-18، أن يقدم لوكيل الجمهورية شهادة طبية تحدد تاريخ بداية هذا العلاج أو المتابعة الطبية والمدة المحتملة لنهايتها، ويراقب الطبيب المختص سير العلاج المزيل للتسمم أو المتابعة الطبية، ويعلم بانتظام وبصفة دورية وكيل الجمهورية بالحالة الصحية التي يمر بها المستهلك أو المدمن، كما يخبر الطبيب أو مدير المؤسسة المتخصصة وكيل الجمهورية فورا بحالة انقطاع العلاج، ليتخذ كافة الإجراءات القانونية لاسيما وان له الحق في متابعته ورفع دعوى عمومية ضده حتى ولو أصدر أمرا بعلاجه لأنه لم يحترم العلاج أو المتابعة إلى غاية نهايتها وذلك وفقا للمادة 06 من القانون رقم 04-18 [2].

ويقع على المشرع الجزائي الجزائري الاستفادة من التجربة الأمريكية فيما يخص مدى مراقبة علاج المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية التي أقرت أسلوب المراقبة الإلكترونية بواسطة السوار الإلكتروني لضمان علاج مستمر غير منقطع[3]، وذلك لضمان سياسة علاجية فعالة تجسد وتمهد لآلية رقابية تسهم في مدى متابعة المستهلك أو المدمن على المخدرات لعلاجه الطبي، وتخول للقاضي المختص بذلك مراقبته من مكتبه بسهولة بواسطة وضع سوار إلكتروني يحدد مكان تواجده في المصلحة الطبية بما يتوافق مع الرزنامة العلاجية التي تحدد علاجه والتي تكون تحت تصرف القاضي المختص، وذلك لضمان استمرارية علاجه.

1- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 07-229 المؤرخ في 30 جويلية 2007 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 06 من القانون رقم 04-18.

2- المادتين 04 و05 من المرسوم التنفيذي رقم 07-229 المؤرخ في 30 جويلية 2007 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 06 من القانون رقم 04-18.

3- BROCHU Serge , Drogue & criminalité, une relation complex, CANADA, Presses de l'université de Montréal, 1995, p160, 161.

وهذه الآلية الرقابية لا تتجسد إلا إذا أدرج المشرع الجزائي الجزائري إضافة لنص جديد يقر بها، سواء في القانون رقم 18-01 المؤرخ في 30 يناير 2018 المتمم للقانون 05-04 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين[1]، أو في ظل القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، بما يضمن أن يكون السوار الإلكتروني بديلا للعقاب ووسيلة رقابية لمواصلة العلاج الطبي لمستهلكي ومدمني المخدرات.

ويتضح إجمالا فيما يتعلق بتطبيق المادة 06 وكافة المواد الموجودة في المرسوم التنفيذي رقم 07-229 المؤرخ في 30 يوليو 2007 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 06 من القانون رقم 04-18، أن المشرع فعلا قد أمر بتدابير قضائية علاجية للمدمن قبل تحريك الدعوى العمومية ضده ، وفي حالة عدم توفر شروط القانونية لتطبيق الوضعيتين السابقتين، فإن المشرع الجزائري لم يحدد إمكانية رفع دعوى عمومية من قبل وكيل الجمهورية ومتابعة الشخص المستهلك والمدمن بوضوح ماعدا ما أشار إليه في المادة 09 من القانون 04-18 بالنسبة لتطبيق العقوبات المحددة في المادة 12 من نفس القانون، وقابل عدم مواصلة العلاج بالعقاب دون إشارة لمواصلة العلاج أو أي تدابير أخرى في ظل إكمال عقوبته، وللإشارة فإن التشريع المصري في هذا الخصوص قد ميز بين الشخص المستهلك والشخص المدمن بوضوح في المادتين 37 مكرر "أ"، و37 مكرر"ب" من القانون رقم 182 لسنة 1960 المتعلق بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها حسب آخر تعديل، فبالنسبة للأول الذي يذهب طواعية للعلاج إذا لم يكمل علاجه قبل صدور اللجنة المختصة في ذلك يلتزم بدفع نفقات العلاج، ويجوز تحصيلها عن طريق الحجز الإداري، بينما الشخص المدمن الذي يذهب للعلاج بناء على طلب زوجه أو أحد أصوله أو أحد فروعه إلى اللجنة المختصة بذلك، فإنه يحظى بالرعاية والعناية، فإذا رفض العلاج تأمر المحكمة الجزائية إيداعه أو إلزامه بالتردد على العلاج.

ب-التدابير القضائية العلاجية بعد تحريك الدعوى العمومية: في حالة ارتكاب الشخص لجنحة الاستهلاك أو الحيازة لأجل الاستهلاك الشخصي للمخدرات أو المؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة،

1- ولقد جاء هذا القانون الذي استحدث آلية الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بواسطة السوار الإلكتروني، خاليا من أحكام تطبيقه لهذه الآلية في مراقبة المعالجين على الإدمان على المخدرات. القانون رقم 18-01 المؤرخ في 30 جانفي 2018 المتمم للقانون 05-04 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 30 جانفي 2018.

المعاقب عليها في المادة 12 من القانون رقم 04-18، وبعد تحريك الدعوى العمومية ضده يمكن طبقا للمادة 07 من القانون رقم 04-18 فإن لقاضي التحقيق بالنسبة للبالغين أو قاضي الأحداث بالنسبة للأطفال أن يأمر بإخضاع المتهمين بهذا الجرم لعلاج مزيل للتسمم مع اتخاذ كافة تدابير المراقبة الطبية وإعادة التكييف الملائم إذا ثبت بواسطة خبرة طبية متخصصة أن حالتهم تستوجب علاجا طبيا لنزع التسمم[1].

إن المتمعن في نص المادة 07 من القانون رقم 04-18 يلاحظ بان الأشخاص المتهمين والذين يشملهم علاج التسمم، هم المدمنون دون المستهلكين، خاصة وأن المدمن هو الشخص الذي يحتاج إلى علاج التسمم، وليس المستهلك، فبما أن كل مستهلك ليس مدمنا وكل مدمن هو مستهلك، فإن المشرع في المادة 12 كان عليه أن يضيف فقرة تقر بالاستهلاك المؤدي للإدمان، على الرغم من أن المادة 02 قد عرفت الإدمان على أنه حالة نفسية تبعية نفسانية أو تبعية جسمانية تجاه المخدر أو المؤثر العقلي، فالمشرع حدد الإدمان حسب معيار الأثر وليس على معيار تكرار الاستهلاك وهو الأمر الذي يجعل المادة 07 من القانون 04-18 غير واضحة في معرفة الأشخاص المتهمين الذين يحتاجون إلى العلاج من التسمم، ولكن بما أن التسمم يكون نتيجة تكرار الاستهلاك المؤدي إلى الإدمان، فإن المستهلك في هذه الحالة بالرغم من عدم وصوله درجة الإدمان فإن النص يخول لقاضي التحقيق أو قاضي الأحداث إفادته من العلاج الطبي المزيل للتسمم.

وفي حالة لجوء قاضي التحقيق أو قاضي الأحداث إلى تعيين طبيب مختص لفحص المتهم المدمن، للتأكد من أن حالته الصحية تستوجب الوقاية البعدية العلاجية أو لا، فيكونان أمام اتجاهين، الأول في حالة إثبات التقرير الطبي المختص بأن الشخص المتهم لا يحتاج إلى علاج طبي مزيل للتسمم، فإن كلا من قاضي التحقيق أو قاضي الأحداث حسب الحالة، يواصلان التحقيق، ويحيلان المتهم إلى الجهة القضائية المختصة لمحاكمته، أما الاتجاه الثاني في حالة إثبات التقرير الطبي أن المتهم فعلا يعتبر مدمنا للمخدرات أو المؤثرات العقلية، ويحتاج إلى العلاج المزيل للتسمم، فإن كلا من قاضي التحقيق أو قاضي الأحداث على حسب الحالة يصدر أمرا بوضع المتهم في مؤسسة متخصصة للعلاج الطبي[2].

1- المادة 07 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

2- المادة 07 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

ولقاضي التحقيق وبحكم مهامه فإنه وطبقا للمادة 125 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجزائية أن يخضعه لالتزامات الرقابة القضائية، في الأفعال المنسوبة إليه التي قد تعرضه إلى عقوبة الحبس أو عقوبة أشد، إذ تلزم الرقابة القضائية المتهم في أن يخضع بقرار من قاضي التحقيق إلى التزام أو عدة التزامات، منها الخضوع إلى بعض إجراءات الفحص العلاجي حتى وإن كان بالمستشفى لاسيما لغرض إزالة التسمم[1].

وما يمكن الإشارة إليه بالنسبة لقاضي الأحداث، أن بإمكانه اتخاذ تدبير وقائي لاحق فيأمر وضع الطفل بصفة مؤقتة لمدة لا تتجاوز 06 أشهر، طبقا للمادة 36 من القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015 المتعلق بحماية الطفل، في مركز متخصص في حماية الأطفال في خطر، أو في مصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة، أو في مركز أو مؤسسة إستشفائية إذا كان الطفل في حاجة إلى تكفل صحي أو نفسي كإدمانه على المخدرات[2].

ولكن ما يلاحظ في مجال التدابير العلاجية بالنسبة للأطفال، فإنه على الرغم من منح الصلاحية لقاضي الأحداث في إقرار تدابير علاجية للأطفال المدمنين وفقا للقانون رقم 04-18 ووفقا للقانون رقم 15-12، إلا أنها تبقى غير كافية لوجود حساسية مفرطة لهذه الشريحة وسرعة تعرضها للإدمان على المخدرات، لذلك يجب على المشرع الجزائي الجزائري أن يخصص فصلا كاملا للوقاية البعدية للأطفال الجانحين في جرائم المخدرات والمدمنين لها سواء في قانون الوقاية من المخدرات أو في قانون حماية الطفولة، وحمايتهم بوسائل قانونية وإجرائية خاصة تتماشى مع المراحل العمرية التي يعيشونها.

وطبقا لنص المواد 07 الفقرة 02 والمادة 08 والمادة 09 من القانون رقم 04-18، يبقى الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق أو قاضي الأحداث بالعلاج المزيل للتسمم بالنسبة للمدمن ساري المفعول حتى بعد انتهاء التحقيق، وإلى غاية أن تقرر الجهة القضائية المختصة المتمثلة في جهة الحكم خلاف ذلك، كما يجوز لجهة الحكم القضائية المختصة أن تلزم المدمن الخاضع للعلاج بمتابعة علاجه كما له أن تمدد آثار التدابير العلاجية المقررة من طرف قاضي التحقيق أو قاضي الأحداث، وينص على ذلك ضمن

1- أنظر الالتزام 07 من التزامات الرقابة القضائية المحددة في المادة 125 مكرر 01 من الأمر رقم 11-02 المؤرخ في 23 فيفري 2011، المتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 23 فيفري 2011

2- القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 جويلية 2015، المتعلق بحماية الطفل.

الحكم ورغم وجود معارضة أو استئناف فيه على حسب الحالة، وذلك تفاديا لانقطاع علاجه، فالاستئناف أو المعارضة في هذه الحالة لا يوقف التنفيذ العلاجي المزيل للتسمم، وفي حالة تطبيق تدابير علاج التسمم بأمر من قاضي التحقيق أو قاضي الحكم يمكن لجهة الحكم المختصة أن تعفي الشخص من العقاب المقرر في المادة 12 من القانون رقم 04-18 والمتمثل أساسا في الحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 5.000دج إلى 50.000دج، وتطبق هذه العقوبات في حالة عدم إلتزام المدمن وامتناعه عن قرار الخضوع للعلاج المزيل للتسمم[1].

وفي إطار العلاج داخل المؤسسات العقابية، يصدر النائب العام في حق المحبوس المحكوم عليه الذي ثبت إدمانه على المخدرات، أو بالنسبة للمدمن الذي يرغب من تلقاء نفسه في إزالة التسمم من الإدمان، مقرر الوضع التلقائي رهن الملاحظة، بناء على رأي مسبب يدلي به الطبيب المختص، بناء على شهادة طبية لطبيب المؤسسة العقابية، في هيكل استشفائي متخصص يضمن له العلاج[2].

ويتضح أن تنفيذ أمر قاضي التحقيق أو جهة الحكم المختصة بعلاج المدمن من التسمم دائما يخضع لأحكام المواد من 07 إلى 09 من القانون رقم 04-18، مع ضرورة مراعاة أحكام المادة 125 مكرر 01 الفقرة 02 و07 من قانون الإجراءات الجزائية المتعلقة بالرقابة القضائية.

ثانيا: التدابير الصحية العلاجية لمستهلكي ومدمني المخدرات على مستوى المصالح الطبية:

لقد وفرت الدولة في إطار سياستها الوقائية البعدية في مجال التصدي للمخدرات العديد من المؤسسات الطبية المخصصة لعلاج المدمنين على المخدرات أو المؤثرات العقلية، ونوعت من طرق وأساليب علاجها، وهو الأمر الذي سنبينه فيما يلي:

أ- **أنواع المؤسسات المخصصة لعلاج الإدمان:** لقد بينت المادة 22 الفقرة 01 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، أن الشخص المدمن يتم علاجه في مؤسسة علاجية مهيئة لذلك الغرض، كما حددت المادة 10 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18 الأماكن المخصصة لعلاج المدمنين من حالات التسمم الناتج عن إدمان المخدرات أو المؤثرات العقلية، وحصرتها بين مؤسسات علاجية متخصصة أو مؤسسات خارجية تحت المراقبة

1- المواد 07 و08 و09 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

2- المادة 61 الفقرة 01 و02 من القانون رقم 05-04 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

الطبية، تقوم المؤسسة المتخصصة بعلاج المدمن من خلال إقامته فيها إلى غاية شفائه، بينما تهدف المؤسسة العلاجية الخارجية بتوفير المراقبة الطبية والعلاج للمدمن وتوفير له الدواء المناسب ومراقبة الطبيب له دوريا إلى غاية علاجه دون أن يقيم فيها.

وهو الأمر الذي أكدته المادة 61 من القانون رقم 05-04 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، في أن يوضع المحبوس المحكوم عليه الذي ثبت إدمانه على المخدرات أو المدمن الذي يرغب في إزالة التسمم بهيكل استشفائي متخصص لتلقيه العلاج.

وتضمن المراكز الطبية لمعالجة الإدمان على المخدرات العلاج الطوعي والإرادي، ومساعدة القضاء على إجراء خبرة طبية وإستشفاء قضائي إجباري للأشخاص الذين يكونون رهن الحجز أو الوضع القضائيين[1]، وتشمل هذه المراكز العلاجية ما يلي:

- **المراكز المتنقلة** تتمثل في المراكز التي تضمن استقبال الأشخاص وإعلامهم وتوجيههم وإقامة الفحوصات الطبية ومختلف المتابعات الاجتماعية والنفسية الملائمة لكل حالة إدماني، وتتكفل بالفطام والمتابعة في الوسط الإستشفائي[2].

- **مراكز متخصصة توفر إيواءً جماعيًا** تستقبل أشخاص في حالة فطام أو يزاولون علاج استبدال وذلك لمدة محددة، تقوم بتعزيز القطيعة مع إستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية، واستعادة التوازن الشخصي وتسهيل إعادة الإدماج الإجتماعي والمهني للمقيمين[3].

- **مراكز متخصصة في الوسط العقابي** تتكفل بالعلاج الطبي والنفسي لمدمني المخدرات أو المؤثرات العقلية للمحبوسين، بالتنسيق مع الهياكل العلاجية والإستشفائية الخارجية، وذلك بغية تحضيرهم للرجوع إلى حظيرة المجتمع أفرادا أصحاء صالحين[4]، ويتولى القيام بهذه النشاطات مستخدموا الصحة في مصالح الصحة للمؤسسات العقابية أو في الهياكل والمؤسسات العمومية للصحة[5].

1- المادتين 158 و159 من القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018، المتعلق بقانون الصحة.

2- KAVCIYAN Aram, " la prise en charge du toxicomanie " , séminaire de formation des médecins dans le cadre du projet MEDNET et l'Office national de lutte contre la drogue et la toxicomanie , pise en charge des toxicomanes, Algérie ,1 er semestre 2008, p 45.

3- بن عبيد سهام، جريمة إستهلاك المخدرات بين العلاج والعقاب، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص العلوم الجنائية، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2012-2013، ص132.

4- BENSELMENE Mustapha, " l'organisation de prise en charge du toxicomanie ", séminaire de formation des médecins dans le cadre du projet MEDNET et l'Office national de lutte contre la drogue et la toxicomanie , pise en charge des toxicomanes, Algérie ,1 er semestre 2008, p 89.

5- المادة 101 الفقرة 02 من القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018، المتعلق بقانون الصحة.

- **مراكز علاجية بالإقامة** وهي ما تعرف بالمصحات التي تقوم بحجز المدمن على المخدرات أو المؤثرات العقلية في مكان معين طيلة مدة علاجه، هدفها الأساس إزالة التسمم من قبل أطباء متخصصين في هذا المجال[1].

ويستطيع الإدمان على المخدرات أو المؤثرات العقلية بجميع أنواعها أن يلحق بصاحبه إلى إصابته بمرض عقلي، وهو الأمر الذي يجعل **مؤسسات الأمراض العقلية** ضمن المؤسسات المتخصصة في معالجة الإدمان، خاصة وانه في السابق كانت الدولة تسند مهمة التكفل بالمدمنين إلى أطباء الأمراض العقلية في المستشفيات، والآن يدخل ضمن تشكيلة المراكز المتخصصة بمعالجة الإدمان أطباء الأمراض العقلية[2]، وهو الأمر الذي أشارت إليه الفقرة 02 من المادة 22 من قانون العقوبات، على إمكانية تطبيق الحجز القضائي في مؤسسة إستشفائية للأمراض العقلية وفقا للفقرة 02 من المادة 21 من قانون العقوبات[3].

وقد بذلت الدولة الجزائرية في إطار سياستها الوقائية البعدية جهودا كبيرة في توفير الهياكل العلاجية من الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، فقد أنشأت 35 مركزا وسيطيا لعلاج المدمنين موزعة عبر مختلف ولايات الوطن، وقد اعتمدت الدولة في توزيعه على معيار تحقيق الفرصة للعلاج لكل المدمنين أينما وجدوا وتقريب خدمات العلاج للمدمنين الذين يصعب عليهم التنقل إلى المدن الكبرى، ومركزين رئيسيين لعلاج وإزالة التسمم الناتج عن الإدمان في كل من البليدة ووهران، وأربعة مراكز أخرى لعلاج المدمنين تتوزع بين باتنة وعنابة ومركزين بالجزائر العاصمة[4]، ويمتاز العلاج في هذه المراكز بأنها مجانية وهو الأمر الذي يحفز المدمنين على العلاج خاصة وأن غالبية هذه الفئة من البطالين غير المؤمنين اجتماعيا ويعانون من مشاكل مادية، كما يمتاز بالسرية المتمثلة في عدم الإفصاح عن أسماء الخاضعين للعلاج وهو ما يحفزهم على ذلك، كما تتوفر على أطباء متخصصين وأكفاء سواء في العلاج الطبي أو النفسي[5].

1- بن عبيد سهام، مرجع سابق، ص133.

2- لحسين بن الشيخ آث ملويا، مرجع سابق، ص27.

3- المادتين 21 و22 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

4- المراكز العلاجية للإدمان، الجزائر، المحددة في موقع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 2019، عبر موقع الديوان الإلكتروني التالي: https://onlcdt.mjustice.dz

5- بن عبيد سهام، مرجع سابق، ص135.

والدولة الجزائرية تسعى في إطار سياستها العلاجية توفير قدر أكبر من المراكز العلاجية وتحسين الخدمات العلاجية[1]، وهو الأمر الذي يساهم فيه الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها من خلال المخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات ومكافحتها، من خلال الحث والعمل مع المصالح المختصة على تقليص الطلب غير المشروع للمخدرات عن طريق إنشاء مراكز العلاج والوقاية داخل المؤسسات الإستشفائية، وضمان التكفل الملائم بالمدمن الذي يكرر العودة للمخدرات، وإعطائه أولوية في العلاج الطبي والنفسي، وضمان متابعة طبية من طرف فرق متعددة التخصصات للمحكوم عليهم بسبب إستهلاك المخدرات لتفادي عودتهم للمخدرات من جديد[2]، وهو ما أكده كذلك القانون 18-11 المتعلق بالصحة في سعي الدولة الجزائرية إلى توفير المصالح والمؤسسات العلاجية لإزالة التسمم من الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، وإلى إنشاء المصالح المناسبة للوقاية من السلوكات الإدمانية، ووضع هياكل صحية لإزالة التسمم، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي وتشجيع إنشائها، تماشيا مع متطلبات الوضع، وإلتزاما بالإتفاقيات الدولية القانونية والصحية لرعاية المدمنين[3].

إن الانتشار الواسع للمخدرات واتساع دائرة الإدمان فرض على الدولة ضرورة تنويع مراكزها العلاجية وطرق العلاج، فجعلها ترسم مخططا متكاملا، خاصة وأنها بالإضافة إلى المراكز السابقة قد أنشأت مركز بوشاوي لعلاج الإدمان بدون دواء، وهو المركز الذي يسد العجز الناتج عن اكتظاظ المؤسسات العلاجية، ويوفر علاجا بطريقة بسوكولوجية متميزة[4]، كما تم إنشاء أول مصحة عربية لعلاج الإدمان على الفيسبوك أو الانترنت في الجزائر، والتي تعد الأولى عربيا والثالثة عالميا بعد الصين وكوريا الجنوبية في 28 ماي

1- في إطار المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية في مجال التكفل الصحي بالمدمنين، شرعت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات منذ 2007 بإعداد برنامج طموح يمتد إلى عدة سنوات يهدف إلى إنجاز 53 مركز وسيطي لعلاج المدمنين، و15 مركز لإزالة الإدمان، نور الدين بوزراتي، "**الإستراتيجية الجزائية والصحية في معالجة الإدمان على المخدرات**"، **مجلة الوقاية والمكافحة**، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها الجزائر، العدد00، سبتمبر 2014، ص20.

2- أنظر للمخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات ومكافحتها، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 24-11-2004، ص21.

3- المادتين 62 و63 من القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018، المتعلق بقانون الصحة.

4- عبد الكريم عبيدات، رئيس المنظمة الوطنية لرعاية الشباب، حول إنشاء مركز بوشاوي وأهدافه، مقابلة تليفزيونية، قناة الشروق، 29 سبتمبر 2019، أطلع عليها بتاريخ 22-10-2019 على الساعة: 10:25، عبر الرابط الإلكتروني:https://web.facebook.com/EchorouknewsTV/videos

2016، في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بشير منتوري بقسنطينة، والتي تهدف إلى الإصغاء والاستقبال الجيد وتشجيع خيار العلاج وضمان الاستمرارية في العلاج[1].

وعلى الرغم من وجود عدة مراكز مختلفة وموزعة عبر معظم ولايات الوطن إلا أنها تبقى غير كافية خاصة مع تزايد الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، وهو الأمر الذي يتعين على الدولة إعادة النظر في رسم خريطة جديدة وعادلة في توزيع مؤسسات علاجية جديدة تحقق الغاية المرجـــوة في عـلاج متكامل للمدمن، وبالتالي تبقى التدابير العلاجية الواردة في القانون رقـم 18-04 رهينة قدرة المؤسسات العلاجية المتخصصة الموجودة فعلا على استيعاب الحالات المتزايدة من الإدمان.

ب-طرق العلاج من الإدمان: تختلف طرق العلاج من الإدمان وتتعد على حسب نوع المادة المتعاطاة وطبيعة الشخص وحالته ومدة التعاطي، إذ أن التدخل العلاجي المبكر كنوع من أنواع الوقاية البعدية في مجال المخدرات، يجنب المستهلك الوقوع في مرحلة الإدمان التي تعد مرحلة خطيرة تسبب لصاحبها عدة مضاعفات، يحتاج صاحبها إلى مدة طويلة للعلاج، وتقتضي اتخاذ تدابير علاجية تتلاءم وطبيعة الشخص[2]، فالعلاج من الإدمان على المخدرات أو المؤثرات العقلية يتطلب تمهيدا للعلاج الذي يشمل المقابلة الأولى بين المتعاطي المدمن والطبيب المعالج ، التي تسهم في تقوية العلاقة والثقة المتبادلة بينهما، الأمر الذي يعزز من رغبة المدمن في العلاج المزيل للتسمم.

وعند دخول المدمن للمستشفى أو المركز المتخصص لمعالجة الإدمان على المخدرات أو المؤثرات العقلية، يقوم الأطباء المتخصصون بإجراء فحوصات وتحاليل دقيقة، لمعرفة درجة وحجم الاعتماد الجسمي والنفسي على المادة المخدرة، وتشخيص كل الأمراض التي قد يتعرض لها المدمن جراء تعاطيه المتكرر والمستمر للمخدرات[3].

إن العلاج الطبي للمدمن يختلف على حسب طبيعة المادة المخدرة، وطرق تناولها، ومدة استخدامها، فالمدمن على الحشيش صاحبه لا يصاب في الغالب الأعم بتسمم حاد، خاصة وأن الكمية اللازمة لإحداث التسمم يصعب على الفرد تعاطيها، وأن آثار الحشيش تتعلق بالقلق والهلوسة والهياج، فعلاجه

1- حمزة كحال، أول مصحـــة عربية لعلاج الإدمـــان " على الفيسبـــوك"، مقال منشـــور في مجلـــة العربـــي الجديد، لندن، الصادر بتاريخ 05 يونيـو 2016، أطلـــع عليـه بتاريـــخ 22-10-2019، على الساعـــة: 11:23 ، عبـــر الموقع الإلكتـــروني التالي:https://www.alaraby.co.uk/

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة " دراسة في علم الاجتماع الجنائي"، الطبعة الثانية، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص76.

3- بن عبيد سهام، مرجع سابق، ص138.

يكون بعزل المصاب إلى مكان هادئ، ولا حاجة لإدخاله إلى المستشفى، بل يحتاج عادة إلى العلاج النفسي الفردي والجماعي والإرشادي[1]، كما أن العلاج من الأعراض الإنسحابية لمركبات الأفيون يكون عن طريق علاج بالمستشفى وتحت إشراف طبي يعطى جرعات محددة تستمر أسبوعين حتى تزول الرغبة في تعاطي المورفين أو الهيروين، ثم تخفض الكمية تدريجيا حتى يتخلص المدمن من الأعراض الإنسحابية، كما يتم معالجة التسمم بمركبات مضادة للمركبات الافيونية كالنالوكسون، والنلتركسون، والنالورفين، كما يتم العلاج من مادة الكوكايين في المستشفى عن طريق المهدئات والعلاج النفسي والتأهيل ما بعد الشفاء[2].

وتختلف المؤسسات العلاجية في اتخاذها للأساليب العلاجية حسب الإمكانيات الموجودة والخبرات المتوفرة، فهناك من تعتمد على سحب المخدر بالأدوية الكيماوية لتحرير الفرد المدمن من الاعتماد الكيميائي على العقار[3]، وهناك من لا تعتمد على العلاج بالأدوية، بل تعتمد على العلاج النفساني، الذي يقوم على مد جسور التعاون بين المدمن والطبيب للإفصاح عن الصعوبات التي تعترض المدمن وتسهم في سلوكه الإدماني، وهذا ما يساعد الطبيب على إيجاد حلول مكملة للعلاج الكيمياوي، ويكون هذا العلاج النفسي في شكل مقابلات فردية، أو في شكل جماعات، تسهم في الإقلاع عن المخدرات والابتعاد عنها[4]، وإعادة التوازن النفسي للمدمن، والإعتبار له ولشخصيته وذاتيته كفرد، وهو ما يشعره بأنه فرد مفيد وأساسي في معالجة نفسه، ويعد هذا النوع من العلاج من أحسن الأنواع لما يتركه في نفسية المدمن ويشعره بأنه شخص مقبول في المجتمع والجماعة التي يحاورها[5].

إن الانتهاء من العلاج الطبي الكيمائي والعلاج النفسي لا يؤتي أكله، إلا إذا ألحق بعلاج اجتماعي يسمى بمرافقة ما بعد العلاج، يقلص من فرص الإنتكاسة لدى الفرد المدمن على المخدرات، التي تعد من

1- فيصل محمد خير الزراد، مرجع سابق، ص213، ص214.

2- نفس المرجع، ص228، ص238.

3- أحسن مبارك طالب، "**علاج المدمنين على المخدرات على ضوء التجربة السويدية في مواجهة مشكلة تعاطي المخدرات**"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 09، العدد 17، 31 جانفي 1994، ص182.

4- عبد الكريم نصار، أساسيات علم الإجرام والعقاب" دراسة تحليلية اجتماعية في علم الإجرام"، الطبعة الأولى، العراق، أربيل، جامعة جيهان الخاصة، 2011، ص351.

5- أحسن مبارك طالب، "**علاج المدمنين على المخدرات على ضوء التجربة السويدية في مواجهة مشكلة تعاطي المخدرات**"، المرجع السابق، ص183.

أخطر المراحل التي يمر بها[1]، ويضمن عدم الاستمرار في سلوك التعاطي والاقتناع في ترك المخدرات أو المؤثرات العقلية نهائيا، فإن استثمرت العائلة والأصدقاء والأقارب ومختلف المؤسسات الاجتماعية المختصة في هذا الميدان والدولة في هذه المرحلة جيدا، توصل هذا الفرد إلى مرحلة الاستقرار الذي يضمن له توجيه طاقته إلى الأشياء المفيدة ونبذ كافة السلوكات المشينة والتخلي عنها ، وهو الأمر الذي يسهل عليه الخروج من دائرة الإدمان بلا عودة، وإعادة الإدماج في حظيرة المجتمع مجددا[2].

وبالإضافة إلى هذه الأساليب العلاجية هنالك أساليب أخرى تخلوا من العلاج بالأدوية كالعلاج بالطاقة الكهرومغناطيسية، والتي تستخدم بواسطة التحريض الكهربائي لسحب أعراض المخدر، عن طريق بطارية كهربائية يخرج منها سلكان على شكل سماعة الأذن، وعند إيصال التيار الكهربائي يشعر المدمن بسخونة بسيطة في أذنيه، ويستخدم هذا الجهاز عادة لمدة 10 أيام، وقد أثبت هذا العلاج قدرته على الشفاء ولكن ليس مع كل الحالات[3]، وهذا الأسلوب يستخدم في الجزائر في مركز بوشاوي "كالما" لعلاج الإدمان علاجا بدون أدوية لفائدة المدمنين[4].

ولقد أكد المخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات ومكافحتها الذي يدخل ضمن مهام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها على أن نجاح طرق وأساليب العلاج من الإدمان على المخدرات، لا يكون إلا إذا تنوعت الأساليب بين العلاج الطبي الدوائي والعلاج النفسي والعلاج الاجتماعي الرعائي اللاحق، ومضاعفة فروع الاستماع الطبي والنفسي والاجتماعي، ووجود هياكل طبية متنوعة توفر خدمات سريعة في كل الأوقات، وتوفير أطباء متخصصين، يخضعون دوريا إلى التكوين والتدريب المستمر على أرقى أساليب العلاج التي تمكن المدمن من التخلص من الإدمان وأعراضه نهائيا[5].

1- جابر بن سالم موسى، وعز الدين الدنشاري، وعبد الرحمن عقيل، المخدرات " الأخطار، المكافحة، الوقاية، العلاج"، السعودية، الرياض، دار المريخ، 1991، ص128.

2- أحسن مبارك طالب، "**علاج المدمنين على المخدرات على ضوء التجربة السويدية في مواجهة مشكلة تعاطي المخدرات**"، مرجع سابق، ص185.

3- فيصل محمد خير الزراد، مرجع سابق، ص164.

4- عبد الكريم عبيدات، رئيس المنظمة الوطنية لرعاية الشباب، حول إنشاء مركز بوشاوي وأهدافه، مقابلة تليفزيونية، قناة الشروق، مرجع سابق.

5- أنظر للمخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات ومكافحتها، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 24-11-2004، ص21.

الخاتمــة

تبين لنا أن السياسة الجزائية بخصوص مواجهة جرائم المخدرات تعد من القضايا والمشاكل المعقدة في العالم عموما وفي الجزائر خصوصا، وذلك لارتباطها بظواهر متعددة الجوانب، الأمر الذي فرض ضرورة دراساتها من زاوية مختلف العلوم، علم القانون، وعلم الإجرام، والوقاية، والنفس والاجتماع، والسياسة وغيرها، وذلك لتأثيرها المباشر على حياة الإنسان، الذي كلما عرف تطورا في ميدان ما وإلا استغله في التعاملات غير المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية والذي سبب وما زال يسبب آثارا على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والعالم ككل.

وقد عالجنا في هذه الدراسة على ضوء الإشكالية المطروحة السياسة الجزائية التي انتهجها المشرع الجزائري لمواجهة المخدرات وبينا مدى فعاليتها في تحقيق المكافحة والوقاية منها، وارتأينا أنه من المفيد في خاتمة هذا البحث وتفاديا لتكرار ما ذكرناه من قبل في بابي هذا البحث وفصوله، استخلاص أهم النتائج والاقتراحات التي توصلنا إليها والمتمثلة فيما يلي:

أولا: النتائـج:

1- إن المعاقبة على المادة المخدرة وتحديدها عرف ثلاثة أنظمة تشمل نظام الجداول، والنظام الشمولي، والنظام المختلط، فالمشرع الجزائي الجزائري قد أخذ في سياسته التجريمية والعقابية بنظام الجداول، المحدد للمادة المخدرة ضمن الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول سنة 1972، والمحدد للمؤثرات العقلية ضمن اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، ونظام الجداول الوطني التي تتكفل وزارة الصحة بتحديده وتحيينه، والذي لا يستطيع القاضي الجزائي الخروج عنه طبقا لمبدأ الشرعية الجزائية.

2- لقد عرفت أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية وفقا لمنشئها تطورا ملحوظا حسب نوعها، فهناك الطبيعية، والمخدرات التصنيعية، والمخدرات المستحدثة، هذه الأخيرة التي عرفت في السنوات الأخيرة انتشارا كبيرا جراء التطور العلمي في المجال الصيدلاني والتكنولوجي، لاسيما بعد تطوير المواد الصيدلانية الجديدة الذات الخصائص المؤثرة عقليا كمواد مثل لريكا والبريقابالين، وريفوتريل، وباراكيديل، وترامادول، ونوزينون، الفلاكا، وظهور مخدرات رقمية تمتاز بسهولة الحصول عليها ومجانيتها.

3- إن انتشار التعامل غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية أثر ولا زال يؤثر على الفرد والأسرة وعلى كيان المجتمع وعلى الدولة الجزائرية، في جميع النواحي الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

4- إن التطور الفلسفي والفكري الجزائي في مختلف دول العالم ومختلف المدارس الفكرية المختلفة أقر وجود نظام منع كلي للتعامل في جميع أنواع المخدرات، ونظام جزئي لإباحة التعامل في بعض أنواع المخدرات، وهو الأمر الذي أفرز ظهور منظومة تجريمية وعقابية متنوعة، ساهمت في الوصول إلى التشريعات الجزائية الدولية والوطنية المطبقة حاليا، ومنها الجزائر التي انتهجت سياسة جزائية لمواجهة هذا التطور، الذي لم يخرج عن الإطار العالمي سواء من حيث إبرامها للعديد من الاتفاقيات الدولية المنشئة لمكافحة والتصدي لمشلكة المخدرات، أو من حيث تضمينها لسياسة وطنية جادة ومتنوعة في مواجهة هذه الآفة.

5- إن المشرع الجزائي الجزائري قد أقر نوعين من الاستهلاك للمخدرات والمؤثرات العقلية، هما الاستهلاك غير مشروع المعاقب عليه قانونا، والاستهلاك المشروع الذي يكون في حالة المعالجة من السموم عن طريق مرافقة طبية مستمرة.

6- إن المشرع الجزائي الجزائري قد اعتمد على معيارين أساسين في مجال المخدرات، يتمثل الأول في المعيار النوعي، الذي يحدد من خلاله محل الجريمة ويميزها عن المادة غير المشروعة التي تنتمي إلى فئة المخدرات والمؤثرات العقلية، بنص جزائي يتجسد في نموذج محدد في قانون المخدرات، يحدد لها عقوبات تناسب خطورتها وجسامة آثارها المضرة، ويتمثل الثاني في المعيار الكمي، الذي على أساسه يتحدد التكييف القانوني للواقعة بين جنحة وجناية، ويتحدد ما يجب فرضه من عقوبة مشددة أو عقوبة مخففة، مع بقاء كامل السلطة التقديرية للقاضي الذي يستخلصه من ظروف وملابسات القضية.

7- إن المشرع الجزائي الجزائري قد تفادى في ظل القانون رقم 04-18 مصطلح المتاجرة، لاعتباره فعلا يستلزم التكرار، ضمانا لعدم إفلات صاحبه من نطاق التجريم والعقاب، وعوضه بمصطلحات كالبيع أو الشراء لأجل البيع.

8- ميز المشرع الجزائي بين التصدير والإستيراد في القانون رقم 04-18، والتصدير والإستيراد الذي يأخذ وصف التهريب المقرر في الأمر رقم 05-06، إنطلاقا من معيار ارتكابهما داخل أو خارج المكاتب الجمركية، فالأول يكون داخلها والثاني يكون خارجها، وعلى الرغم من اختلاف الوصف الجرمي بينهما فقد أقر لهما عقوبة واحدة تتمثل في السجن المؤبد، ضمن قانونين جزائيين مختلفيين مكملين لبعضهما البعض.

9- إن المشرع الجزائي الجزائري قد أقر في القانون رقم 04-18 سياسة تجريمية وعقابية متنوعة لصور جرمية مختلفة، بين الوصف الجنحي البسيط، والمشدد، والوصف الجنائي، تنسجم مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وتحقق ردعا معقولا في مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية.

10- إن عدم تحديد مدة تقادم العقوبة في جنح وجنايات المخدرات طبقا للقانون رقم 04-18، يجعلها تخضع إلى تطبيق القواعد العامة المحددة في المادة 612 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.

11- أسند المشرع الجزائي الجزائري مهمة البحث والتحري عن جرائم المخدرات للضبطية القضائية ذات الإختصاص العام طبقا للقانون رقم 19-10 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الذي بموجبه أصبح الضبط القضائي لمستخدمي مصالح العسكرية للأمن مكلف هو الآخر بهذه المهمة، بعد نزعها منه بموجب الأمر رقم 15-02 المتعلق بتعديل قانون الإجرءات الجزائية.

12- إن المشرع الجزائي الجزائري بموجب القانون رقم 19-10 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، قد ألغى إجراء تأهيل النائب العام لضباط الشرطة القضائية للممارسة الفعلية للصلاحيات المرتبطة بهذه الصفة، الذي كان بموجب مقرر من النائب العام لدى المجلس القضائي الذي يوجد بإقليم اختصاص مقرهم المهني بناء على اقتراح من السلطة الغدارية التي يتبعونها، تفاديا للإشكالات التي أثرت على السير الحسن لمصالح الشرطة القضائية في البحث والتحري بالنظر إلى طول إجراءات التأهيل.

13- إن المشرع الجزائي الجزائري قد أسند مهمة البحث والتحري عن جرائم المخدرات للضبطية القضائية ذات الإختصاص الخاص، كأعوان الجمارك، والمهندسين الزراعيين، ومفتشي الصيدلة، وأعوان المصلحة الوطنية لحرس السواحل، بموجب قوانين وتنظيمات خاصة.

14- لقد وسع المشرع الجزائي في ظل قانون الإجراءات الجزائية للإختصاص الإقليمي للضبط القضائي في القيام بمهمة البحث والتحري عن جرائم المخدرات، ومدّده داخل التراب الوطني، خروجا عن القواعد العامة التي تحدد النطاق الجغرافي، التي تشترط فيها الاستعجال والإذن من القاضي المختص قانونا، واستبعد التمديد إلى خارج التراب الوطني لإسطدامه بمبدأ سيادة الدولة.

15- إن استبعاد تمديد الإختصاص الإقليمي في جرائم المخدرات إلى الدول الأخرى، سيما جرائم المخدرات المرتبطة بالإجرام المنظم العابر للحدود الوطنية، لم يمنع الجزائر من إيجاد آليات أخرى للتعاون الأمني الدولي والإقليمي لمكافحة جرائم المخدرات، عن طريق إبرام إتفاقيات دولية وثنائية، والإنضمام إليها، وإلى أجهزة دولية متخصصة في مكافحة جرائم المخدرات والجريمة المنظمة كالأنتربول والأفريبول، للإسهام في تخطي مشكلات الحدود والسيادة وضمانا لعدم إفلات المجرمين من العقاب وتتبع أثرهم.

16- نوّع المشرع الجزائي الجزائري في الأجهزة القضائية الجزائية المختصة في مكافحة جرائم المخدرات على حسب طبيعتها وخطورتها، بين أجهزة قضائية عادية يحكمها مبدأ التقاضي على درجتين، وأجهزة قضائية جزائية متخصصة تتعلق بقضاة متخصيصين، يعملون في ظل محكمة الجنايات الإبتدائية والإستئنافية، والمحاكم ذات الإختصاص الموسع أو الأقطاب الجزائية المتخصصة، والجهات الجزائية المتخصصة بالأطفال.

17- لقد حدّد المشرع الجزائي الجزائري في مجال مكافحة جرائم المخدرات الولاية القضائية بخضوعها لمبدأ الإقليمية كأصل عام، ومبدأي الشخصية والعينية كمبدأين إحتياطيين مكملين لبدأ الإقليمية، واستبعد مبدأ العالمية نظرا للإشكالات الكبيرة التي يفرزها، وأقر لذلك تطبيق أحكام التعاون الدولي المنظم في إطار إتفاقيات دولية وإقلمية وثنائية، لاسيما ما تعلق بتسليم المجرمين وتنفيذ الأحكام الجزائية الأجنبية.

18- إن المشرع الجزائري يسعى إلى اعتماد مبدأ التخصص القضائي وإرساء دعائمه في مكافحة جرائم المخدرات، وقد عبر عن توجهه ورغبته في ذلك من خلال محاولته ملاءمة أسس ومقومات هذا المبدأ ضمن الجهات القضائية ذات الاختصاص الموسع، وكذا أحكام محكمة الجنايات التي جعلها تفصل بتشكيلة قضائية إحترافية إذا ما تعلق الأمر بجرائم المخدرات، أي دون حضور المحلفين، ولم يستحدث جهة قضائية متخصصة ذات اختصاص مانع تتولى النظر في جرائم المخدرات على مستوى الدرجة الأولى والثانية، بفرع جنح، ومحكمة جنايات متخصصة في جرائم المخدرات فقط، مع تمديد الاختصاص الإقليمي، مكتفيا فقط بتمديد الاختصاص الإقليمي، وجعل انعقاد الاختصاص للمحاكم ذات الاختصاص الموسع مقيدة بسلطة الملاءمة للنائب العام جوازا ودون إلزامية انعقاد الاختصاص وجوبا.

19- إن تعديل المشرع للمادة 51 بالأمر رقم 15-02 المتعلق بقانون الإجراءات الجزائية، جعله يتعارض مع مقتضيات أحكام القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، باستعماله وتوظيفه لمصطلح المتاجرة في المخدرات في التوقيف للنظر، الذي تخلى عنه القانون رقم 04-18 .

20- إن تقادم الدعوى العمومية في جرائم المخدرات جنحا وجنايات يخضع إلى القواعد العامة المقررة في المواد 07 و08 و08 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، لعدم وجود نص صريح وخاص ضمن القانون 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها.

21- بعد تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر رقم 15-02 أصبحت جرائم المخدرات تخضع للقواعد العامة بخصوص الحبس المؤقت، فبعدما كان يسوغ لقاضي التحقيق تمديد مدته الأصلية المحددة بـ 04

أشهر إلى 11 مرة إذا تعلق الأمر بالتحقيق في الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، قد أصبح تمديد مدة الحبس المؤقت لغرفة الإتهام وغل يد قاضي التحقيق، إذا ما تعلق الأمر بالجرائم العابرة للحدود الوطنية مع جعله متعلقا فقط بحالة اللجوء إلى المساعدة القضائية المتبادلة في إطار التعاون الدولي تحت السلطة التقديرية لغرفة الإتهام، فتخضع جنايات تهريب المخدرات، وجنايات المخدرات ذات الطابع العابر للحدود الوطنية لإمكانية التمديد التي تصل لمدة 32 شهرا، وبمفهوم المخالفة في حالة عدم اللجوء إلى التعاون الدولي لا يمكن تمديد الحبس المؤقت.

22- أقر المشرع الجزائي الجزائري في ظل الأمر 15-02 إمكانية إستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة في جنح المخدرات دون الجنايات.

23- إن عدم القضاء النهائي على إنتشار كافة جرائم المخدرات في المجتمع الجزائري، جعل المشرع يكمّلها بسياسة وقائية ذات فعالية وشمولية لمواجهة المخدرات في الجزائر، وقد تبنى نمطين وقائيين يتمثل الأول في الوقاية الأولية والثاني في الوقاية البعدية.

24- إن الوقاية الأولية من المخدرات تأخذ بتطبيق كافة التدابير والإجراءات ذات الطابع الإستراتيجي التي تقوم بها كافة مكونات المجتمع ومؤسسات الدولة وهيئات المجتمع الدولي، عن طريق دراسة علمية لعاومل الخطر الإجتماعي المؤدية لإنتشار التعامل غير المشروع في المخدرات، التي تسهم في إيجاد الحلول الوقائية بصورة استباقية للقضاء على المخدرات.

25- إن تطور الفلسفة والفكر الجزائي في ظل المدارس المختلفة، أدى إلى ظهور منظور معاصر للسياسة الجزائية تعتمد على أسلوب الوقاية القبلية على ارتكاب الجريمة، قد وظفته معظم الدول في استراتيجياتها للوقاية من المخدرات، ومنها الجزائر، من خلال تنظيم المجتمع إنشاء هيئات رسمية كالديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، بما يضمن إعاقة كافة أنواع عوامل الخطر الإجتماعي.

26- إن إتجاه المشرع إلى رسم وتطبيق سياسة واستراتيجية وقائية أولية لمنع انتشار المخدرات، يجد أساسه في الإرتفاع الملحوظ في التعامل غير المشروع في المخدرات بصورة دائمة ومستمرة، ومن ضرورة إلتزامها ببنود الإتفاقيات الدولية التي تقر بتطبيق هذا الأسلوب الهام ضمن السياسة الجزائية للمنظومة الوطنية، التي تعززت بإنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها الذي يسهر كجهة حكومية على التنسيق بين مصالح الدولة وتنفيذ ورسم سياسات وقائية في هذا المجال.

27- لقد أولت الدولة في سياستها الوقائية الاولية أهمية كبيرة لمنع انتشار المخدرات وإعاقة مختلف عوامل الخطر الإجتماعي، من خلال تفعيلها لدور التربية القاعدية للأسرة والفرد والمجتمع المدني

والمؤسسات التربوية والتعليمية بمختلف أطوارها، التي تسهم في بناء الفرد وإرشاده وتوجيهه إلى الطريق الصحيح، وتفعيلها كذلك للوسائل العامة للدولة بمختلف مؤسساتها الصحية والتنموية والرقابية والدينية والإعلامية، التي تحقق وعيا مجتمعيا وإرشاديا يمنع ويحول دون وجود آفة المخدرات داخل الدولة.

28- إن تطبيق المشرع الجزائي للوقاية البعدية من المخدرات يحقق للدولة وللفرد تخفيظا في العرض والطلب غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، ويوفر لهما إمكانية التصدي للخطورة الإجرامية، وعدم تكرارها، ويسهم في علاج المستهلكين والمدمنين على المخدرات.

29- لقد ساهم التطور الفلسفي والفكر الجزائي في مختلف النظريات إلى وضع الأسس واللبنات الأولى للوقاية البعدية من المخدرات، والمتمثلة أساسا في التدابير الإحترازية، التي سرعان ما وظفت في مختلف التشريعات الدولية والوطنية في التصدي للمخدرات.

30- إن توجه المشرع الجزائري إلى نمط الوقاية البعدية يجد أساس تطبيقه في الإلتزامات الدولية التي أفرزتها مصادقة الجزائر على مختلف الإتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن، ووضعت لها استراتيجية طويلة الأمد لتنفيذها تماشيا للتغيرات الحاصلة، والتي فرضت إدخالها ضمن منظومتها الوطنية، بما يحقق تخفيظا للعرض والطلب غير المشرع للمخدرات.

31- إن إتباع المشرع الجزائي الجزائري لنمط الوقاية البعدية في مجال المخدرات، جعله يعزز من آليات الرقابة على المواد والمستحضرات ذات الخصائص المخدرة والمؤثرة عقليا، وعلى سيرورة وحركة الأموال المتأتية من الإتجار غير المشروع في المخدرات، والتصرف في النباتات والمواد المخدرة والزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات المحجوزة والمصادرة، بما يضمن عدم عودتها إلى السوق من جديد، ويحقق خفظا للعرض والطلب غير المشروع عليها.

32- إن للفرد المستهلك، أو المدمن على المخدرات، أو المؤثرات العقلية، وأسرته، ومجتمعه القريب منه، دور أساسي في تمهيد خضوعه للعلاج المزيل للتسمم، وإحترام علاجه وإستمراره دون إنقطاع، ومساعدته على مقاومة درجات الإنتكاسة الناتجة عن الإدمان للمخدرات.

33- لقد خص المشرع الجزائري مستهلك ومدمن المخدرات والمؤثرات العقلية بضمانات قضائية وتسهيلات علاجية كونه ضحية لإعتباره الحلقة الضعيفة بين مجرمي المخدرات، سواء قبل تحريك الدعوى أو بعدها، وفقا للشروط المحددة قانونا، كما وفرت الدولة في منظومتها الصحية مؤسسات ومراكز علاجية وأطباء متخصصين لعلاجه على حسب درجات إدمانه، وبالكيفات التي تخرجه من دائرة الإدمان وتؤهله ليعود فردا صالحا معافى إلى حظيرة المجتمع.

34- لقد إعتمد المشرع الجزائري في مواجهة المخدرات على سياسة جزائية، تتسم بالمرونة والتوجه المتنوع، تتراوح بين سياسة الردع والتجريم والعقاب، وسياسة تنفيذ الإجراءات الردعية، وسياسة الوقاية بنمطيها الأولية التي تحول دون وقوع جرائم المخدرات أصلا، والبعدية التي تسهم في تخفيض العرض والطلب وعلاج المدمنين من المخدرات والمؤثرات العقلية وعدم عودتهم إليها.

ثانيا :الاقتراحات:

1- إن إتباع المشرع الجزائي الجزائري لنظام الجداول في تحديده للمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، يفرض على وزارة الصحة تحيين قائمة الأدوية والمستحضرات التي تدخل في خانة المؤثرات العقلية دوريا وبسرعة حتى لا تخرج من دائرة التجريم والعقاب، بما لايترك القاضي عند تطبيقه للقانون في حالة صعبة عند إصداره لحكمه أو قراره، خاصة مع ظهور أنواع جديدة كثيرة الاستهلاك والتعامل فيها والتي تعد غير مجدولة، وعلى أساس ذلك تعد غير مجرمة وبسبب ذلك يفلت أصحابها من العقاب، لذلك يتعين أن يتسم التشريع بطابع التطور والمرونة مسايرة التقدم العلمي في الميدان الكيميائي الذي يفرز يوميا أنواعا جديدة من المخدرات والمؤثرات العقلية، وأن يجد حلولا فعالة لوسائل التدليس والإحتيال الموجهة للحصول على المواد المخدرة بطريقة غير مشروعة، من خلال وجوب تحيين تلك الجداول باستمرار من طرف وزارة الصحة بما يجعلها منسجمة مع القانون رقم 04-18.

2- ضرورة إرفاق الجداول المحددة في الإتفاقيات الدولية والجداول المحينة من قبل وزارة الصحة كملحق في نهاية القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، لكي يسهل ذلك على منفذي القانون عملهم.

3- ضرورة تجريم ومعاقبة المشرع الجزائي الجزائري لكل إستعمال غير مشروع للمواد الصيدلانية ذات الخصائص المخدرة والمؤثرة عقليا كالبريقابالين، وترامادول، وليركا، والفلاكا، وغيرها من المواد واسعة الاستهلاك والظهور، وإرفاقها وحصرها ضمن الجداول المحددة للمؤثرات العقلية، وإخراجها من دائرة المواد الصيدلانية، وكذا تجريم ومعاقبة الإستهلاك السمعي، أو الحيازة من أجل الإستهلاك السمعي للأوعية الرقمية وبرامج الانترنت بالنسبة للمخدرات الرقمية.

4- يتعين على المشرع الجزائي الجزائري أن يميز بين المستهلك العادي والمستهلك التاجر، وبين التاجر البسيط والمحترف للمخدرات أو المؤثرات العقلية، مع وضع سياسة تجريمية وعقابية تتناسب مع كل واحد منهم على حدى.

5- على المشرع الجزائي الجزائري أن يجرم ويعاقب على عرض أو بيع المخدرات أو المؤثرات العقلية عبر الانترنت أو بواسطة صيدليات الانترنت غير القانونية، ووضع حد لها من خلال الإلتزام التام بحجب المواقع الخاصة بها.

6- يتعين على المشرع تحديد الغرض من الحيازة المحددة في المادة 17 الفقرة 01 والحيازة من أجل الاستهلاك المحددة في المادة 12 من القانون رقم 04-18، وجعلها منسجمة مع المادة 03 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، التي تعد مصدرا تشريعيا له.

7- إعادة النظر في الوصف الجزائي للجنح المشددة المحددة في المادة 17 الفقرة 01 من القانون رقم 04-18 المتمثلة في القيام بصفة غير مشروعة بالانتاج، أو الصنع، أو الحيازة، أو العرض، أو البيع، أو الوضع للبيع، أو الحصول، أو الشراء قصد البيع، أو التخزين، أو الإستخراج، أو التحضير، أو التوزيع، أو التسليم بأية صفة كانت، أو السمسرة، أو الشحن، أو النقل عن طريق العبور، أو نقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، وإعتبارها جنايات يعاقب عليها بالسجن المؤبد، سواء بالنسبة للفاعلين الأصليين، أو المحرضين أو المشجعين، أو الشركاء.

8- إن إقرار عقوبة 20 سنة حبسا بصفة مشددة، لكل من يسلم أو يعرض مخدرات أو مؤثرات عقلية حسب الشروط المحددة في المادة 13 الفقرة الأولى من القانون رقم 04-18 على قاصر، أو معوق، أو شخص يعالج من إدمانه، أو في مراكز تعليمية أو تربوية أو تكوينية أو صحية أو إجتماعية، أو داخل هيئات عمومية، تبقى غير كافية ولا تؤدي دورها الردعي في حماية هذه الفئة، إذ يتعين على المشرع بالنسبة لهذه الصور إعادة النظر في وصفها الجزائي، وإعتبارها جنايات يعاقب عليها بالسجن المؤبد.

9- ضرورة إقرار المشرع الجزائي الجزائري لعقوبة الإعدام، وتفعيلها بالنسبة لكافة الجنايات نظرا لخطورتها وتأثيرها على الإقتصاد الوطني والأمن الوطني والصحة العمومية، بما يحقق وظيفة الردع في إستئصال هذه الفئة لتكون عبرة لغيرها، وتثبيت سيادة وسلطان الدولة وقوتها في نفوس كل من يفكر في إرتكاب مثل هذه الجنايات.

10- ضرورة تعديل المادة 25 من القانون رقم 04-18 بفقرتيها، وإضافة إلى الفقرة الثانية منها المادة 17 الفقرة 03 نظرا لخطورتها والموصوفة بالجنايات مثلها مثل المواد الأخرى المحددة من 18 إلى 21، مع تعديل للفقرة الأولى فيما يخص الجرائم المشمولة بالغرامة وتحديدها بالمواد من 13 إلى المادة 17 الفقرة 01، وأن يفصل بين الغرامات في مادة الجنح والغرامات في مادة الجنايات، فيتم تحديد الجنح إبتداء

من المادة 13 إلى غاية 17 الفقرة 01، والجنايات إبتداء من المادة 17 الفقرة 03 إلى 21 من القانون رقم 04-18.

11- ضرورة النص على تطبيق الفترة الأمنية في ظل القانون رقم 04-18، بصفة وجوبية في الجنايات، وجوازية في الجنح المتعلقة بالمخدرات، حتى لايترك المجال واسعا لسلطة القاضي في خرق مبدأ مساواة الخصوم أمام القانون.

12- ضرورة التنسيق المتكامل بين وزارة العدل، والديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، ووزارة الصحة، ورجال الأمن، لإيجاد سياسة تجريمية وعقابية وطنية موحدة في ظل التزايد في استهلاك والتعامل غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.

13- ضرورة توفير تكوين مستمر لجهاز الضبطية متخصص لمكافحة جرائم المخدرات، يتماشى مع التحولات الخطيرة في مجال تطور المخدرات والمؤثرات العقلية.

14- ضرورة تدخل المشرع الجزائي لإعطاء كل من أعوان الصحة النباتية ومفتشي البيئة وأعوان الغابات صفة الضبط القضائي في ظل قوانينهم وتنظيماتهم الخاصة بهم، وفي ظل القانون المتعلق بمكافحة المخدرات والوقاية منه، خاصة إذا ما تعلق الأمر بجرائم زراعة المخدرات في الأوساط البيئية والغابية والصحراوية والريفية، والإستعانة بخبرتهم وتواجدهم في تلك المناطق للكشف عن طبيعة النباتات المخدرة، وتحرير محاضر لذلك وتبليغ القضاء بتواجدها في تلك المناطق.

15- تفعيل آليات التعاون الأمني والقضائي الدولي الجماعي والثنائي والإقليمي في مكافحة جرائم المخدرات ذات البعد العابر للحدود الوطنية، وإيجاد قنوات لتبادل المعلومات فيما بين الدول بطريقة سريعة وفي قنوات محمية والاستفادة من التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات، في ظل إحترام السيادة الوطنية للدولة.

16- ضرورة تكوين قضاة متخصصين في مجال مكافحة جرائم المخدرات، بصفة مستمرة لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

17- إن تخلي المشرع الجزائي الجزائري طبقا للقانون رقم 04-18 عن فعل المتاجرة لعدم فعاليته، يفرض أن يساير وينسجم مع القوانين الجزائية الأخرى خاصة قانون الإجراءات الجزائية الذي لايزال يحتفظ بهذا الفعل الملغى، وهذا ما يقتضي إلغاء مصطلح المتاجرة في مختلف النصوص الجزائية الأخرى المرتبطة بالقانون رقم 04-18 .

18- إعادة إدراج المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة بالأمر رقم 15-02 إلى حالتها الأولى التي كانت عليها في ظل القانون 06-22، ليشمل التوقيف للنظر الجنح والجنايات المتلبس بها ولا يقتصر على جرائم المتاجرة بالمخدرات التي ألغيت بالقانون رقم 04-18 وعوضت بأفعال أخرى أكثر دلالة، وذلك لتحقيق فعالية ونجاعة أكبر في مواجهة مجرمي ومرتكبي جرائم المخدرات.

19- ضرورة الاستفادة من خدمات المحادثة المرئية عن بعد في الاستماع للأشخاص والتحقيق والمحاكمة فيما بين الدول في قضايا المخدرات العابرة للدول وربح الوقت لكي لا تفلت الشبكات الإجرامية من العقاب، وتنظيمها وتفعيلها عبر قنوات اتصالية وفقا لاتفاقيات ثنائية وجماعية بين الدول، مع تفعيل استخدامها وطنيا عبر كامل مرافق العدالة الجزائرية، وتوسيع استخدامها لتشمل جنايات المخدرات وأن لا تبقى مقتصرة على الجنح، في ظل إحترام الضمانات الإجرائية للمتهم.

20- ضرورة الإستعانة بكافة الوسائل والأجهزة من طرف الضبطية القضائية، للكشف عن حالات إخفاء المخدرات والمؤثرات العقلية في جسم الانسان مع احترام الكرامة الإنسانية.

21- ضرورة الاعتماد على إجراء مراقبة الاتصالات الإلكترونية في مجال الوقاية من جرائم المخدرات ومكافحتها، مثلها مثل الوقاية من جرائم الإرهاب والتخريب والجرائم الماسة بأمن الدولة، وإضافتها كفقرة ثانية من المادة 04 من القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، خاصة لاستخدام وسائل الاتصال الحديثة في الترويج والتواصل مع الشبكات الإجرامية عبر الوطنية في جرائم المخدرات.

22- ضرورة توفير حماية فعالة للمتسرب داخل العصابات الإجرامية للمخدرات، والسماح له بإدلاء شهاداته أمام القضاء بصفة سرية تمنع من الوصول إليه بدلا من رئيسه كونه أكثر إطلاعا لتفاصيل الجريمة، والإستعانة بوسائل تقنية تغير من نبرات صوته للمحافظة على حياته كما فعل المشرع الفرنسي، وعلى المشرع في هذا الإطار أن يضع إطارا تنظيميا لحماية المتسرب، وترك معلوماته وهويته الحقيقية لدى رئيسه ولدى وزراة العدل ، لكي يتم حمايته ومعرفة حقيقته لدى المصالح المختصة.

23- ضرورة النص على آليات وقائية أولية في ظل القانون رقم 04-18 بما يتلاءم مع تسميته، وما ينسجم مع مقتضى المادة الأولى التي تبين هدفه الوقائي، ومع الفصل الثاني المعنون بالتدابير الوقائية والعلاجية، من خلال تعديل الفصل الثاني ووضع مواد جديدة تتعلق بالوقاية الأولية من المخدرات تشمل كافة التدابير التي تضعها الأسرة والفرد والمجتمع والدولة بكافة مؤسساتها المدرسية، والمسجدية،

والإعلامية، والرياضية، والتنموية، والعمرانية، مع إعطاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها مهمة التكفل بالرعاية والتنسيق مع مختلف مؤسسات الدولة لتفعيل الجانب الوقائي الأولي من المخدرات.

24- الإهتمام بالتحليل والدراسة العلمية لعوامل الخطر الإجتماعي من المخدرات، لإيجاد آليات وقائية أولية تحول دون وجودها في المجتمع الجزائري.

25- ضرورة إنشاء برامج تسهم في تحقيق وعي اجتماعي عام للمجتمع، ووعي فردي يؤدي إلى الخفض والقضاء على معدل انتشار المخدرات، يعتمد على مخطط يشمل مخرجات البحث العلمي، الذي يبث الأفكار الأساسية في ثقافة المجتمع، والتي تشكل حجر الأساس لعمليات التخطيط والتكامل بين أداء كل المؤسسات، والتي تؤدي إلى بناء هوية الوعي الاجتماعي الوقائي بخطورة المخدرات.

26- تفعيل تدابير وقاية الأطفال لتجنب وقوعهم ضحايا الإدمان على المخدرات، واستغلالهم في الإتجار والترويج للمخدرات أو المؤثرات العقلية من قبل عصابات المخدرات.

27- إنشاء مؤسسات تأهيل زواجي وأسري، وإقرار فحص طبي متخصص في المخدرات لتجنب مشاكل أسرية قد تحدث مستقبلا، وتفعيل برامج التوعية الوقائية بخطر المخدرات الموجهة للأسرة من خلال تقوية الروابط والعلاقات الأسرية، وتعليم مهارات أبوية فاعلة لتوعية الأبناء بخطر المخدرات.

28- ضرورة مساعدة ومرافقة الدولة لأفرادها في المجال التنموي، والإقتصادي، والإجتماعي، والصحي، والثقافي، والرياضي.

29- إستنفار لحالة الشعور العام المجتمعي بخطورة التعاطي والتعامل الغير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وينبغي أن ترتكز برامج التوعية والوقاية الأولية من خطر المخدرات على العوامل المانعة لوقوع الشباب في المخدرات، وتنقص من عوامل الخطورة الدافعة للتعاطي والتعامل غير المشروع في المخدرات.

30- يجب أن يكون تصميم برامج الوقاية الأولية من المخدرات وفقا لخصائص الفئة المستهدفة، وخصوصية المجتمع المحلي مثل السن والجنس لتفعيلها أكثر فأكثر، وأن يكون من طرف مختصين في مجال المخدرات من الذين لهم خبرة بحثية من جهة، ومن المراكز البحثية المتخصصة في البحث العلمي لرسم سياسات وقائية أولية تتوافق مع متطلبات التنفيذ العملية، ومع أسس التخطيط المتخصص في ميدان المواجهة الوقائية للخطورة الاجتماعية للمخدرات.

31- ضرورة إحتواء المقرر الدراسي على برامج وقائية متفاوتة، ففي المدرسة الابتدائية يجب التركيز على برامج التعليم والتثقيف والتعلم الاجتماعي والعاطفي، أما في الأطوار الأخرى في المرحلة المتوسطة،

والثانوية، والجامعية، فينبغي أن تركز على أدبيات العلاقات بين الأصدقاء وتعلم كيفيات مقاومة تعاطي المخدرات، وتقوية الاتجاهات الرافضة لتعاطي المخدرات، وتقوية الالتزامات الشخصية المضادة لتعاطي المخدرات.

32- إيجاد نمط عمراني للمدينة يتلاءم وعدم انتشار المخدرات، يتشارك فيه المختصون في الهندسة والعمران وكل المختصين في علم الإجرام وعلم الوقاية من الجريمة.

33- ضرورة تدعيم كافة هياكل المجتمع المدني، وتشجيع إنشاء جمعيات متخصصة في مجال الوقاية الاولية من المخدرات.

34- ضرورة إتسام برامج الوقاية الأولية من المخدرات بالتكاملية، والشمولية في التطبيق بين مكونات المجتمع ومؤسسات الدولة المختلفة لحماية المجتمع، وتوفير الأمن العام من خطورة المخدرات.

35- تفعيل آليات الرقابة على المواد والأدوية ذات الخصائص المخدرة والمؤثرة عقليا، مع تعزيز دور البنوك الرقابية على حركة الأموال المتأتية من الإتجار غير المشروع في المخدرات داخل الدولة وخارجها.

36- ضرورة تحيين قائمة الأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا لغرض رقابة فعالة على استعمالها.

37- إعادة صياغة المرسوم التنفيذي رقم 19-379 المتعلق بتحديد كيفيات المراقبة الإدارية والتقنية والأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا بما يتلاءم مع أحكام المادة 245 من القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة، لإقتصاره فقط على المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا، وعدم تطرقه إلى النباتات ذات الخصائص المخدرة، على الرغم من أن المادة الأولى من المرسوم سابق الذكر تقر بهما معا وتماشيا مع المادة 245 من القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة.

38- ضرورة شمول المرسوم التنفيذي رقم 07-230 بالإضافة إلى التصرف في النباتات والمواد المخدرة المحجوزة والمصادرة، كذلك التصرف في المواد والأدوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا منتهية الصلاحية، لإعطائها رقابة من طرف القضاة ولمنع التلاعب في مصيرها والتصرف فيها.

39- ضرورة إتلاف المخدرات والمؤثرات العقلية كإجراء وقائي بعدي بعد 48 ساعة من حجزها، بعد جردها وأخذ عينات منها، خوفا من سرقتها وإعادة خروجها إلى السوق ثانية، وليس بعد صدور الحكم، لاسيما مع طول أجل صدور الحكم، وهو الأمر الذي يسبب تكديسا لها وصعوبة في إتلافها خاصة وأنها تأخذ مدة طويلة لحرقها.

40- ضرورة إقتناء الدولة لأفران عالية الجودة وتخصيص أماكن محددة عبر مختلف ربوع الوطن لإتلاف المخدرات والمؤثرات العقلية، تحت حراسة أمنية مشددة، وبإحترام شروط الصحة والبيئة.

41- ضرورة تحديد المشرع بموجب مرسوم تنفيذي كافة المواد والنباتات التي تحتاجها الدولة للأغراض الطبية والعلمية، في شكل جداول وفقا لمقايس علمية تحددها وزارة الصحة.

42- ضرورة تفعيل آليات التصرف القانوني في الزراعات غير المشروعة لنباتات المخدرات، وإتباع أساليب إتلاف تتسم بتطبيق مبادئ الحفاظ على الصحة العامة، وحماية حقوق الإنسان، وحماية البيئة، ومرافقة الجانب التنموي المستديم، الذي يعوّض مثل هذه الزراعات غير المشروعة.

43- تكوين وإرشاد مستمر للأسر والمجتمع المدني من قبل مختصيين، لتخطي أفرادها المدمنين مراحل الإدمان ومراحل الإنتكاسة بسهولة.

44- إعادة تفعيل التدابير العلاجية بما يتوافق مع اعتبارها سياسة وقائية بعدية بديلة عن المتابعة الجزائية، لكون أصحابها ضحايا وليس مجرمين.

45- تعديل القانون رقم 04-18 والتنصيص في مواده على العلاج الطوعي وغير المتصل بالدعوى العمومية ومصالح القضاء، وتدعيم آلياته وكافة الهيئات والأشخاص المشجعة للمدمن للقيام به، وتشجيع نشاطات الشباب والنوادي الرياضية وجمعيات المساعدة عن الإقلاع عن المخدرات، لإعادة تأهيل متعاطي ومستهلكي ومدمني المخدرات ودمجهم في المجتمع.

46- ضرورة عدم إفشاء أسرار المدمنين من قبل المصالح العلاجية المتواجد فيها، أو الذين تلقو فيها العلاج سابقا لأي شخص أو جهة كانت، وذلك لما قد يسببه من أضرار لهم قد تسيء إليهم وتضر من مكانتهم داخل المجتمع وتعيقهم في إيجاد عمل.

47- ضرورة إصدار القرار الوزاري المشترك بين وزير الداخلية، ووزير العدل، ووزير الصحة، المحدد لشروط سير العلاج المذكور في المادة 10 من القانون رقم 04-18، الذي لم يعرف النور من 2004 إلى غاية 2020.

48- إنشاء بطاقة وطنية بالأشخاص الخاضعين للعلاج من المخدرات، تمثل صحيفة صحية وتلغي صحيفة السوابق العدلية لهم وجعلها خالية، وذلك لإيجاد آليات تنظيمية لمعالجة المدمن من جهة وإيجاد السبل لإعادة إدماجه في المجتمع من جهة ثانية.

49- توسيع إنشاء مؤسسات علاجية عبر مختلف ربوع الوطن وتنويعها بين مؤسسات علاجية عمومية وخاصة وعبر الانترنت، وإنشاء وحدات طبية خاصة متنقلة عبر المنازل، خاصة مع تفاقم الظاهرة في مجتمعنا.

50- تفعيل التعاون الدولي في المجال العلاجي من الإدمان على المخدرات، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة مع الشركاء الأجانب .

ولكل ما سبق من الإقتراحات فإنه يتعين على الدولة ترسيم سياسة جزائية فعالة لمواجهة المخدرات، تعتمد في الأساس على تشريع خاص بها قائما على أساس الواقع العملي، والبحث العلمي، والإحصاءات الفعلية، ومعرفة عوامل الخطر والأسباب الحقيقية لانتشارها، والاستعانة بكافة الخبراء والمختصين في القانون، وعلم الإجرام، وعلم الوقاية من الجريمة، وعلم الضحية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والأطباء، والصيادلة، وعلماء الاقتصاد، والعمران والمدينة، وغيرهم من المختصين الذين يطورون المنظومة القانونية لمواجهة المخدرات، ويضعون أسسا صحيحة وصالحة لسياسة جزائية وطنية متماسكة ومحددة الأهداف، خاصة وأن مشكلة المخدرات تمس مختلف الفئات من كل النواحي، ولذلك يجب أن تكون للدولة إرادة سياسة جادة في مواجهة هذه الظاهرة، لأنه لا قيمة لقانون ممتاز في ظل بيئة لا تطبقه وتسهم في تفاقم آفة المخدرات.

قائمة المصادر والمراجع

❖ المصادر والمراجع باللغة العربية:

I. المصادر:

أولا- القرآن الكريم.

ثانيا: النصوص القانونية:

أ- الدستور:

1- الدستور الجزائري لسنة 1976 الصادر بالأمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بعد مصادقة الشعب الجزائري على هذا الدستور في استفتاء 19 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية، العدد 94، الصادرة بتاريخ 24 نوفمبر 1976.

2- الدستور الجزائري لسنة 2016، الصادر بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.

ب-الإتفاقيات الدولية:

1- اتفاقية الأمم المتحدة الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، التي اعتمدت وفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر نيويورك المنعقد من 24 جانفي 1961 إلى 25 مارس 1961، بموجب قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي 689- ي (د 26).

2- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، التي اعتمدت وفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر فيينا لاعتماد برتوكول بشأن المؤثرات العقلية المنعقد من 11 جانفي 1971 إلى 21 فيفري 1971، بموجب قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي 1474 ي (د -48).

3- برتوكول سنة 1972 المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، الذي اعتمد وفتح باب التوقيع عليه في مؤتمر جنيف من 06 مارس 1972 إلى 24 مارس1972، بموجب قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي 1577 (د - 50).

4- إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة بتاريخ 10 ديسمبر 1982، التي أنشأت من قبل الجمعية العامة بموجب قرار 3067، والتي دخلت حيز التنفيذ في 16 نوفمبر 1994.

5- اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي الموقعة في الرياض بتاريخ 06 أفريل 1983، وكذا تعديل المادة 69 من الاتفاقية الموافق عليه في 26 نوفمبر1997 من طرف مجلس وزراء العدل العرب في دور انعقاده العادي الثالث عشر، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-47 المؤرخ في 11 فيفري 2001، الجريدة الرسمية ، العدد 11، الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2001.

6- اتفاقيــة الأمم المتحــدة لمكافحــة الاتجــار غير المشــروع بالمخــدرات والمؤثــرات العقليــة لسنـــة 1988، التي اعتمدت وفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر فيينا لاعتماد اتفاقية مكافحــة الاتجــار غير المشــروع بالمخــدرات والمؤثــرات العقليــة من 25 نوفمبر 1988 إلى 20 ديسمبر 1988، بموجب قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي 1988/08.

7- اتفاقية التعاون القضائي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية تركيا الموقعة بالجزائر في 14 ماي 1989، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000-370 المؤرخ في 16 نوفمبر 2000، الجريدة الرسمية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 21 نوفمبر 2000.

8- الإتفاقية النموذجية للأمم المتحدة لتسليم المجرمين لسنة 1990، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 116/45 بتاريخ 14 ديسمبر 1990.

9- المعاهدة النموذجية للأمم المتحدة، بشأن تبادل المساعدة في المسائل الجنائية، المعتمدة بموجب القرار 117/45، المؤرخ في 14 ديسمبر 1990.

10- إتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا)، في 09 و 10 مارس 1991، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 94-181 المؤرخ في 27 جوان 1994، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 1994.

11- الإتفاقية الثنائية للتعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال محاربة الإرهاب والإجرام المنظم والإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية، الموقعة بالجزائر في 22 نوفمبر 1999، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 07-374 المؤرخ في 01 ديسمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2007.

12- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000، التي اعتمدت وفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر باليرمو إيطاليا في ديسمبر 2000، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/55 المؤرخ في 15 نوفمبر 2000.

13- الإتفاقية الثنائية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطالية، المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي، الموقعة بالجزائر في 22 جويلية 2003، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-73 المؤرخ في 13 فيفري 2005، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 16 فيفري 2005.

14- الاتفاقية الثنائية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية، المتعلقة بتسليم المجرمين، الموقعة بالجزائر في 22 جويلية 2003، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-74 المؤرخ في 13 فيفري 2005، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 16 فيفري 2005.

15- الإتفاقية الثنائية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلقة بالتعاون في مجال الأمن ومكافحة الإجرام المنظم، الموقعة بالجزائر في 25 أكتوبر 2003، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 07-375، المؤرخ في 01 ديسمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2007.

16- الإتفاقية الدولية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، المتعلقة بتسليم المجرمين، الموقعة بلندن بتاريخ 11 جويلية 2006، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-464 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 2006.

17- الإتفاقية الثنائية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومملكة إسبانيا في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والإجرام المنظم، الموقعة بالجزائر في 15 جوان 2008، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-427، المؤرخ في 28 ديسمبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد05، الصادرة بتاريخ 21 جانفي 2009.

18- النظام الأساسي لآلية الإتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي "آفريبول"، المعتمد في الدورة العادية الثامنة والعشرون للإتحاد الإفريقي، في المؤتمر المنعقد بأديس بابا، أثيوبيا، بتاريخ 30 جانفي 2017.

19- الإتفاق بين حكومة الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومفوضية الإتحاد الإفريقي المتعلق بمقر آلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "آفريبول" المحرر بالجزائر بتاريخ 14 ماي 2017، والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 18-140 المؤرخ في 21 ماي 2018، الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادرة بتاريخ 27 ماي 2018.

ج-القوانين العضوية:

1- القانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 17 جويلية 2005، المتعلق بالتنظيم القضائي، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2005.

2- القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.

3- القانون العضوي رقم 17-06 المؤرخ في 27 مارس2017، المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 17 جويلية 2005، المتعلق بالتنظيم القضائي، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 29 مارس 2017.

د-القوانين العادية الوطنية:

1- القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979، المتعلق بقانون الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد30، الصادرة بتاريخ 24 جويلية 1979، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فيفري 2017، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2017.

2- القانون رقم 85-02 المؤرخ في 26 جانفي 1985 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 27 جانفي 1985.

3- القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 17 فيفري 1985.

4- القانون رقم 87-17 المؤرخ في 01 أوت 1987، المتعلق بحماية الصحة النباتية، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 05 أوت1987.

5- القانون رقم 89-06 المؤرخ في 25 أفريل 1989، المتضمن إلغاء مجلس أمن الدولة، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 26 أفريل 1989.

6- المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في 30 سبتمبر1992، المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، الجريدة الرسمية، العدد 70، الصادرة بتاريخ 01 أكتوبر 1992.

7- القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية، العدد، 48، الصادرة بتاريخ 06 أوت 2000.

8- القانون رقم 01-08 المؤرخ في 26 جوان 2001 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2001.

9- القانون رقم 02-09 المؤرخ في 08 ماي 2002، المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 14 ماي 2002.

10- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003.

11- القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد41، الصادرة بتاريخ27 جوان .2004

12- القانون رقم 04-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد71، الصادرة بتاريخ 10 نوفمبر 2004.

13- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر.2004

14- القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 09 فيفري 2005، المعدل بالقانون

رقم 15-06 المؤرخ في 15 فيفري 2015، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 15 فيفري 2015.

15- القانون رقم 05-04 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 13 فيفري2005.

16- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006.

17- القانون رقم 06-02 المؤرخ في 20 ديسمبر المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد84، الصادرة في 24 ديسمبر 2006.

18- القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس.2006

19- القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2006.

20- القانون رقم 08-04 المؤرخ في23 جانفي 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 04، الصادرة بتاريخ 27 جانفي 2008.

21- القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 23 أفريل 2008.

22- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009.

23- القانون رقم 13-05 المؤرخ في 23 جويلية 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، الجريدة الرسمية، العدد 39، الصادرة بتاريخ 31 جويلية 2013.

24- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.

25- القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 جويلية 2015، المتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية، العدد39، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2015.

26- القانون رقم 16-03 المؤرخ في 19 جوان 2016، المتعلق بالبصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 22 جوان 2016.

27- القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فيفري 2017 المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2017.

28- القانون رقم 17-07 المؤرخ في 27 مارس2017، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المؤرخ في 08 يونيو 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 29 مارس 2017.

29- القانـون رقم 18-01 المؤرخ في 30 جانفي 2018، المتمم للقانون 05-04 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتضمـن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 30 جانفي 2018.

30- القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 13 ماي 2018.

31- القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018، المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية، العدد46، الصادرة بتاريخ 29 جويلية 2018.

32- القانون رقم 19-10 المؤرخ في 11 ديسمبر2019، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2019.

هـ-القوانين الأجنبية:

1- القانون المصري رقم 182 لسنة 1960 المتعلق بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية المصرية، العدد 131، الصادرة في 13 جوان .1960

2- ظهير شريف، المغرب، بمثابة قانون قم 73-132-1 صادر في 21 ماي 1974 المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات، وبتغيير الظهير الشريف الصادر في 02 ديسمبر 1922 المتعلق باستيراد المواد السامة والاتجار فيها وإمساكها واستعمالها، والظهير الصادر في 24 أفريل 1954 بمنع قنب الكيف الصادر في الجريدة الرسمية المغربية، عدد3214، بتاريخ 05 جوان .1974

3- مختلف القوانين الفرنسية المحددة لمعاملة المدمنين على المخدرات 1991،1983، 1992، 1999،2000، إلى غاية آخر تعديل. أنظر في ذلك عبر الرابط الإلكتروني التالي: legifrance.gouv.fr

4- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (50) لسنة 2017، جريدة الوقائع العراقية، منشورات وزارة العدل، العراق، العدد 4446، 08 ماي 2017.

و- الأوامـــــر:

1- الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 10 جوان 1966.

2- الأمر رقم 66-156 المؤرخ 08 جوان 1966، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 11 جوان 1966.
3- الأمر رقم 66-180 المؤرخ في 21 جوان 1966، المتضمن إنشاء المجالس القضائية الخاصة بقمع الجرائم الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد32، الصادرة بتاريخ 24 جوان 1966.
4- الأمر رقم 75-09 المؤرخ بتاريخ 17 فيفري 1975، المتعلق بالاتجار والاستهلاك المحظورين للمواد السامة والمخدرات، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة بتاريخ 21 فيفري .1975
5- الأمر رقم 75-46 المؤرخ في 17 جوان 1975، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد53، الصادرة بتاريخ 04 جويلية 1975.
6- الأمر رقم 76-79 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976، المتضمن قانون الصحة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد101، الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 1976.
7- الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 فيفري 1995، المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 29 مارس 1995.
8- الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فيفري 2005، المعدل والمتمم للقانون رقم 84-11 المؤرخ في 09 جوان 1984، والمتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة بتاريخ 27 فيفري 2005.
9- الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية، العدد59، الصادرة بتاريخ 28 أوت 2005، المعدل والمتمم.
10- الأمر رقم 06-09 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.
11- الأمر رقم 09-03 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المعدل والمتمم للقانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أوت2001، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 29 جويلية 2009
12- الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر.2010
13- الأمر رقم 11-02 المؤرخ في 23 فيفري 2011، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 23 فيفري 2011.

14- الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 13 فيفري 2012، المعدل والمتمم للقانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 15 فيفري 2012.

15- الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015.

ز-المراسيم الرئاسية:

1- المرسوم رقم 63-343 المؤرخ في 11 سبتمبر 1963، المتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

2- المرسوم رقم 77-177 المؤرخ في 07 ديسمبر 1977، المتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالمواد العقاقيرية النفسية والمبرمة في 21 فيفري 1971 بمدينة فيينا، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 11 ديسمبر 1977.

3- المرسوم الرئاسي رقم 95-41 المؤرخ في 28 جانفي 1995، المتضمن المصادقة بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الموافق عليها في فيينا بتاريخ 20 ديسمبر 1988، الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1995.

4- المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 10 فيفري 2002، المتعلق بمصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي عرضت للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة في الدورة 55 في نوفمبر 2000، الجريدة الرسمية، العدد09، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2002.

5- المرسوم الرئاسي رقم 02-61 المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتضمن مصادقة الجزائر على هذا بروتوكول 1972 المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2002.

6- المرسوم الرئاسي رقم 04-184 المؤرخ في 26 جوان 2004، المتضمن إحداث المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2004.

7- المرسوم الرئاسي رقم 08-52 المؤرخ في 09 فيفري 2008، المتضمن إحداث مصلحة مركزية للشرطة القضائية للمصالح العسكرية للأمن التابعة لوزارة الدفاع الوطني والمحدد لمهامها، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 13 فيفري 2008.

8- المرسوم الرئاسي رقم 09-143 المؤرخ في 27 أفريل 2009، المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادرة بتاريخ 03 ماي 2009.

9- المرسوم الرئاسي رقم 13-309 المؤرخ في 08 سبتمبر 2013، المتضمن إلغاء المرسوم الرئاسي رقم 08-52 المؤرخ في 09 فيفري 2008، المتضمن إحداث مصلحة مركزية للشرطة القضائية للمصالح العسكرية للأمن التابعة لوزارة الدفاع الوطني والمحدد لمهامها، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر 2013.

10- المرسوم الرئاسي رقم 14-183 المؤرخ في 11 جوان 2014، المتضمن إنشاء مصلحة التحقيق القضائي لمديرية الأمن الداخلي بدائرة الإستعلام والأمن ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 12 جوان 2014.

11- المرسوم الرئاسي رقم 15-228 المؤرخ في 22 أوت 2015، المحدد للقواعد العامة المتصلة بتنظيم النظام الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 23 أوت 2015.

12- المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 08 أكتوبر 2015، المحدد لتشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الجريدة الرسمية، العدد53، الصادرة بتاريخ 08 أكتوبر 2015.

13- المرسوم الرئاسي رقم 17-01 المؤرخ في 02 جانفي 2017، المتضمن مهام المصلحة الوطنية لحرس السواحل وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 04 جانفي2017.

14- المرسومين الرئاسيين رقم 18-182 المؤرخ في 04 جويلية 2018 المتضمن إجراءات العفو بمناسبة الذكرى 56 لعيد الاستقلال والشباب، والمرسوم 18-183 المؤرخ 04 جويلية 2018 المتضمن إجراءات العفو بمناسبة الذكرى 56 لعيد الاستقلال والشباب لفائدة المحبوسين الذين تحصلوا على شهادات في التعليم والتكوين، الجريدة الرسمية، العدد41، الصادرة في 11 جويلية 2018.

ح-الرأي الإستشاري للمجلس الدستوري:

1- رأي المجلس الدستوري، رقم 01/ ر.ق. ع / م د/05 المؤرخ في 17 جوان 2005، المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي للدستور، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2005.

ط- المراسيم التنفيذية:

1- المرسوم رقم 76-140 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976، المتعلق بتنظيم المواد السامة، الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 02 جانفي 1977.

2- المرسوم التنفيذي رقم 93-329 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد 86، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1993.

3- المرسوم التنفيذي رقم 96-265 المؤرخ في 03 أوت 1996، المتضمن إنشاء سلك الحرس البلدي المحدد لمهامهم وتنظيمهم، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 07 أوت 1996.

4- المرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 09 جوان1997، المتعلق بإنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجريدة الرسمية، العدد41، الصادرة في 09 جوان 1997.
5- المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 07 أفريل 2002، المتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي، الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادرة بتاريخ 07 أفريل 2002.
6- المرسوم التنفيذي رقم 03-133 المؤرخ في 24 مارس2003، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 09 يونيو1997، المتعلق بإنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 26 مارس.2003
7- المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003، المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 24 أوت .2003
8- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد06، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004.
9- المرسوم التنفيذي رقم 06-154 المؤرخ في 11 ماي 2006، المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 07 مكرر من القانون 84-11 المؤرخ في 09 جوان 1984، المتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادرة بتاريخ 14 ماي 2006.
10- المرسوم التنفيذي رقم 06-348 المؤرخ في 05 أكتوبر 2006، المتضمن تمديد الإختصاص المحلي لبعض المحاكم ووكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة بتاريخ 08 أكتوبر 2006، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 16-267 المؤرخ في 17 أكتوبر2016، الجريدة الرسمية، العدد 62، الصادرة بتاريخ 23 أكتوبر 2016.
11- المرسوم التنفيذي رقم 07-228 المؤرخ في 30 جويلية 2007 المتضمن لكيفيات منح الترخيص باستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية لأغراض طبية أو علمية، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 05 أوت 2007.
12- المرسوم التنفيذي رقم 07-229 المؤرخ في 30 جويلية 2007 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 06 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 05 أوت 2007.
13- المرسوم التنفيذي رقم 07-230 المؤرخ في 30 جويلية 2007 المحدد لكيفيات التصرف في النباتات والمواد المحجوزة أو المصادرة في إطار الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الجريدة الرسمية، العدد49، الصادرة بتاريخ 05 أوت 2007.

14- المرسوم التنفيذي رقم 08-198 المؤرخ في 06 جويلية 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالصحة النباتية، الجريدة الرسمية، العدد 38، الصادرة بتاريخ 09 جويلية 2008.

15- المرسوم التنفيذي رقم 08-286 المؤرخ في 17 سبتمبر 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالفلاحة، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 2008.

16- المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 24 ديسمبر 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، الجريدة الرسمية، العدد73، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2008.

17- المرسوم التنفيذي رقم 10-77 المؤرخ في 18 فيفري 2010، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الممارسين الطبيين المفتشين في الصحة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 21 فيفري 2010.

18- المرسوم التنفيذي رقم 10-322 المؤرخ في 22 ديسمبر 2010، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2010.

19- المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 09 نوفمبر 2013 المتضمن القانون الأساسي للمسجد، الجريدة الرسمية، العدد58، الصادرة بتاريخ 18 نوفمبر 2013.

20- المرسوم التنفيذي رقم 15-74 المؤرخ في 16 فيفري 2015، المتعلق بالأحكام والقانون الأساسي النموذجي المطبق على النادي الرياضي الهاوي، الجريدة الرسمية، العدد11، الصادرة بتاريخ 25 فيفري 2015.

21- المرسوم التنفيذي رقم 17-324 المؤرخ في 08 نوفمبر 2017، المحدد لشروط وكيفيات تعيين المساعدين المتخصصين لدى النيابة العامة وقانونهم الأساسي ونظام تعويضاتهم، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة بتاريخ 15 نوفمبر 2017.

22- المرسوم التنفيذي رقم 19-190 المؤرخ في 03 جويلية 2019، المتعلق بتحديد مهام الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 07 جويلية 2019.

23- المرسوم التنفيذي رقم 19-379 المؤرخ في 31 ديسمبر 2019، المحدد لكيفيات المراقبة الإدارية والتقنية والأمنية للمواد والأدوية ذات الخصائص الإدمانية، الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 05 جانفي 2020.

ي- القرارات الوزارية:

1- القرار المؤرخ في 20 أوت 2003، المتعلق تنظيم وسير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجريدة الرسمية، العدد 58، الصادرة بتاريخ 28 سبتمبر 2003.

2-القرار المؤرخ في 09 جويلية 2015 المتعلق بترتيب النباتات والمواد المصنفة كمخدرات أو مؤثرات عقلية أو سلائف، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 09 سبتمبر 2015.

II. المراجع :

أولا: الكتب:

أ- الكتب العامة:

1- إبراهيم رجب، مفاهيم في الوقاية من الجريمة، السعودية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1999.

2- أحسن مبارك طالب، الوقاية من الجريمة، لبنان، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2001.

3- أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، مصر، القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، 2006.

4- أحمد البدري، دور الشرطة في مكافحة جريمة غسل الأموال، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 2012.

5- أحمد بسيوني أبو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، مصر، دار الكتب القانونية، 2006.

6- أحمد جلال عز الدين، الملامح العامة للجريمة المنظمة، السعودية، الرياض، منشورات المركز العربي للعلوم الأمنية، 1999.

7- أحمد حويتي، دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة والانحراف، المملكة العربية السعودية، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2001.

8- أحمد عبد الظاهر، تفتيش الأنثى في التشريعات العربية، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2016.

9- أحمد عبد العزيز الألفي، الحالة الخطرة، الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعي، مصر، القاهرة، ددن، 1970.

10- أحمد عبد اللطيف الفقي، وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

11- أحمد عبد اللطيف الفقي، الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة، مصر، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

12- أحمد عكاشة، وطارق عكاشة، الطب النفسي المعاصر، الطبعة السابعة عشر، مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2019.
13- أحمد فتحي بهنسي، السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية، مصر، القاهرة، دار الشروق، 1983.
14- أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1972.
15- أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجزائية، الطبعة السابعة، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996.
16- أحمد فتحي سرور، الوسيط في شرح قانون العقوبات" القسم العام"، الطبعة 01، مصر، 2010.
17- إسحاق إبراهيم منصور، الموجز في علم الإجرام والعقاب، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 1980.
18- إسلام يعقوب التحيوي، هلاوس روح، مصر، القاهرة، دارك للنشر والتوزيع، 2018.
19- أشرف توفيق شمس الدين، شرح قانون العقوبات-القسم العام- النظرية العامة للجريمة والعقوبة، الطبعة الثالثة، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2013 -2014.
20- أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
21- السلطة القضائية، القضاء المتخصص ودوره بالإرتقاء بالعدالة، فلسطين، 2013.
22- السيد يس، السياسة الجنائية المعاصرة" دراسة تحليلية" لنظرية الدفاع الاجتماعي، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار الفكر العربي،1973.
23- الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الإنجاز التحدي، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2008.
24- إلياس حاجوج، ترجمة إلى العربية من المعهد البيلوغرافي بألمانيا، كيف يعمل هذا؟ جسم الإنسان وأمراضه، الطبعة الأولى، السعودية، الرياض، العبيكان للنشر، 2006.
25- أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي" دراسة للجمعيات الأهلية العربية"، مصر، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994.
26- أمين عزام، التكيف الاجتماعي والهوية العربية لدى فئة الشباب من أصول مغاربية في فرنسا" حين يكون العنف استراتيجيا هوياتية، الفصل السادس، من كتاب للمجموعة من المؤلفين بعنوان " العنف والسياسة في المجتمعات المعاصرة، الجزء الثاني، الثنائية الثقافية والخطاب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولـــتى، بيروت، نوفمبـــر 2017، عبر الرابـــط الإلكترونـــي التالي:www.dohainstitute.org
27- أمين مصطفى محمد، مبادئ علم الإجرام" الظاهرة الإجرامية بين التحليل والتفسير"، مصر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1996.
28- آندرو هارتمان، ترجمة عمار جمال، حرب من أجل روح أمريكا" تاريخ الحروب الثقافية، مصر، القاهرة، الكتب خان للنشر والتوزيع، 2017.

29- أنفاس قانونية، دور التدابير الوقائية في الحد من الجرائم، 20 فبراير 2015، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://abdelghafour19.blogspot.com/2015/02/blog-post_49.html

30- باسل عبد الله الضمور، غسل الأموال في المصارف" دراسة مقارنة"، السعودية، الرياض، مكتبة القانون والإقتصاد، 2013.

31- بركة بن زامل الحوشان، الإعلام الأمني والأمن الإعلامي، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.

32- تشيزاري بكاريا، رسالة في الجرائم والعقوبات، لعام 1764 في ليقورنو، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار النهار للنشر،2008.

33- جلال ثروت، علم الإجرام وعلم العقاب، مصر، الإسكندرية، دار الهدي، 2007.

34- جمال سيف الدين فارس، التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007.

35- جيلالي بغدادي، الإجتهاد في المواد الجزائية، الجزء الأول، الجزائر، الرويبة، المؤسسة الوطنية للاتصال والشهر والإشهار، 1996.

36- جيلالي بغدادي، التحقيق "دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية"، الطبعة الأولى، الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1999.

37- حازم النهار وزملائه، الرياضة والصحة في حياتنا، الأردن، دار اليازوري العلمية، 2012.

38- حسن الساعاتي، بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع، مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1996.

39- حسن ربيع، شرح قانون العقوبات المصري" القسم العام"، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996.

40- حسن صادق المرصفاوي، المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1996.

41- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة " دراسة في علم الاجتماع الجنائي"، الطبعة الثانية، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2010.

42- دارين يقدح، ونصر الدين هنوني، الضبطية القضائية في القانون الجزائري، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2009.

43- رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، الطبعة الخامسة، مصر، القاهرة، مطبعة الاستقلال الكبرى،1981.

44- رغدة رشيم، سيكولوجية المراهقة، الطبعة الأولى، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009.

45- رمسيس بهنام، الإجرام والعقاب" علم الإجرام وعلم الوقاية والتقويم"، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1978.

46- رمسيس بهنام، ومحمد زكي أبو عامر، علم الإجرام والعقاب، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999.

47- رودولفوساراتشي، ترجمة أسامة فاروق حسن، علم الأوبئة " مقدمة قصيرة جدا"، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

48- زايد الحارثي، التنشئة الاجتماعية والسلوك المأمول للشباب، الطبعة الأولى، الكويت، جمعية المعلمين الكويتين، ،1999.

49- سامية الساعاتي، الجريمة والمجتمع، الطبعة الثانية، لبنان، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1982.

50- سفيان عبدلي، دور النيابة العامة واستقلاليتها ، تحولات أوروبية جديدة، د. د. ن، 2013، على الموقع الإلكتروني التالي:www.google.books.dz

51- سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني (إشكاليات تأصيل علم الإجرام، التحليل الوصفي لظاهرة الجريمة، التحليل التفسيري لعوامل الجريمة)، مصر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1994.

52- شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001.

53- شيري جونسن وآخرون، ترجمة أمثال هادى الحويلة وآخرون، علم النفس المرضي " استنادا على الدليل التشخيصي الخامس"، مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2016.

54- صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، الأردن، دار اليازوري العلمية، 2018.

55- صالح بن غانم السدلان، المسجد ودوره في التربية والتوجيه وعلاقته بالمؤسسات الدعوية في المجتمع، الطبعة الأولى، السعودية، الرياض، دار بلنسية، 1994.

56- صالح شيخ عمر، الجريمة "الجوانب النفسية والعقلية للجريمة"، العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1989.

57- صفاء صلاح سند إبراهيم، جودة الحياة والصحة النفسية طريقك إلى السعادة، مصر، الجيزة، مؤسسة يسطرون للنشر والتوزيع، 2016.

58- طارق علي أبو السعود، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة، الكويت، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، مركز الإعلام الأمني، د س.

59- طارق كور، آليات مكافحة جريمة الصرف على ضوء أحدث التعديلات والأحكام القضائية، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2013.
60- طلال أبو عفيفة، أصول علمي الإجرام والعقاب وآخر الجهود الدولية والعربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، فلسطين، القدس، دار الجندي للنشر والتوزيع، 2013.
61- عبد الباقي الفاوي إبراهيم، وقيدت ضد بهلول، مصر، الجيزة، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر، 2018.
62- عبد الحميد الشواربي، الظروف المشددة والمخففة للعقاب، مصر،الإسكندرية، منشأة دار المعارف، 1998.
63- عبد الحميد عمارة، ضمانات الخصوم أثناء مرحلة المحاكمة الجزائية في التشريعين الوضعي والإسلامي، الجزائر، القبة، دار الخلدونية، 2010.
64- عبد الحميد كشك، دور المسجد في المجتمع المعاصر، مصر القاهرة، المختار الإسلامي للطباعة والنشر، د س ن.
65- عبد الرحمن محمد أبو توتة، علم الإجرام، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998.
66- عبد العزيز حسن الحمادي، نشاط المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول وأنشطتها على ضوء القانون الدولي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، إدارة مركز بحوث الشرطة، 2013.
67- عبد العظيم حمدي، غسيل الأموال في مصر والعالم، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1997.
68- عبد الفتاح الصيفي، الجزاء الجنائي، لبنان، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1972.
69- عبد القادر القهوجي، فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام والعقاب، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1998.
70- عبد الكريم نصار، أساسيات علم الإجرام والعقاب" دراسة تحليلية اجتماعية في علم الإجرام"، الطبعة الأولى، العراق، أربيل، جامعة جيهان الخاصة، 2011.
71- عبد الله أوهايبية، شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام، الجزائر، دار موفم للنشر، 2015.
72- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الجزء الأول، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2017-2018.
73- عبد الله سليمان، النظرية العامة للتدابير الاحترازية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.
74- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري" الجزاء الجنائي" القسم العام، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
75- عبد المجيد جباري، دراسات قانونية في المادة الجزائية على ضوء أهم التعديلات الجديدة، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2012.

76- عدنان الأمين، إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان، لبنان، بيروت، الجمعية اللبنانية لعلم الإجتماع، دار الفارابي، 2009.

77- علي أحمد خضر المعماري، وأحمد عبد العزيز الهسنياني، دراسات في علم الإجرام، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012.

78- علي أحمد عبد العال الطهطاوي، العلاقات الزوجية في ضوء الكتاب والسنة النبوية وأقوال الأئمة، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 2016.

79- علي حسن الطوالبه، دراسة في الخطورة الإجرامية، مملكة البحرين، مركز الإعلام الأمني ، وزارة الداخلية، د د ن، د س ن.

80- على سيد إسماعيل، مواقع التواصل الاجتماعي بين التصرفات المرفوضة والأخلاقيات المفروضة، مصر، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2019.

81- علي شملال، الدعاوى الناشئة عن الجريمة، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2010.

82- علي عبد القادر القهوجي، أصول علمي الإجرام والعقاب، لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002.

83- علي فاضل حسن، نظرية المصادرة في القانون الجنائي المقارن، مصر، القاهرة، عالم الكتب، 1973.

84- علي محمد جعفر، علم الإجرام والعقاب" دراسة تحليلية لظاهرة الإجرام والسياسة العقابية في التشريع الليبي والمقارن"، لبنان، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

85- علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.

86- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الجزء الأول، الجزائر، دار ريحانة، 1999.

87- عمر سالم، المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية وفقا لقانون العقوبات الفرنسي الجديد، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1995، ص58.

88- غاي براون، ترجمة أحمد العمري، طاقة الحياة، السعودية، الرياض، العبيكان للنشر، 2003.

89- غنام محمد غنام، علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الأولى، مصر، المنصورة، دار الفكر والقانون، 2015.

90- فتوح عبد الله الشاذلي، دراسات في علم الإجرام، الظاهرة الإجرامية تفسيرها وعواملها، مصر، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2001.

91- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.

92- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، الأردن، عمّان، دار أسامة، 2003.

93- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مصر، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2007.

94- كاظم عبد الله نزال المياحي، حجية المراقبة الإلكترونية للصوت والصورة في الإثبات الجنائي، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2017.

95- كريج ستيل، ترجمة مراد علي عيسى، الشيزوفرينيا إنفصام الشخصية "العلاج السلوكي المعرفي للمرض والتدخلات القائمة على الأدلة والتوجهات المستقبلية"، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

96- لجنة الوقاية المحلية لولاية سكسونيا السفلى، برنامج بكاريا، الكيفية النوعية في الوقاية من الجرائم وفقا لمعايير بكاريا، ألمانيا،2007.

97- ليندة بن طالب، غسل الأموال وعلاقته بمكافحة الإرهاب" دراسة مقارنة"، مصر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2011.

98- مأمون محمد سلامة، قانون العقوبات" القسم العام، مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1983

99- مأمون محمد سلامة، شرح قانون الإجراءات الجزائية، الجزء الثاني، مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1988.

100- محسن سامي ختاتنة، وأبو سعد أحمد عبد اللطيف، علم النفس الإعلامي، الأردن، عمان، دار المسيرة، 2010.

101- محمد أحمد المنشاوي، مبادئ علم العقاب، السعودية، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، 2015.

102- محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007.

103- محمد أحمد حامد، التدابير الإحترازية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

104- محمد العوض وداعة الله، مواقع التواصل الاجتماعي وقضايا الشباب الجامعي، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020.

105- محمد المجدوب، الوسيط في القانون الدولي العام، لبنان، بيروت، الدار الجامعية، 1999.

106- محمد أمين فلاح الخرشة، مشروعية الصوت والصورة في الإثبات الجنائي، الأردن، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015.

107- محمد بشير العامري، الإنسان والبيئة "دراسة إجتماعية تربوية"، الطبعة الثالثة، الأردن، عمّان، دار المأمون، 2012.

108- محمد بن حليمة محمد، دور المؤسسات الدينية في تأطير السلوك الاجتماعي" مؤسسة المسجد أنموذجا"، دراسة بحثية مقدمة لشبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، 2016.

109- محمد بن وارث، مذكرات في القانون الجزائي الجزائري، القسم الخاص، الطبعة الرابعة، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2009.

110- محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1998.

111- محمد سليمان الأحمد التكريتي، ولؤي الصمدي، الثقافة بين القانون والرياضة، الطبعة الأولى، العراق، دار وائل، 2005.

112- محمد علي المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، الأردن، عمّان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012.

113- محمد علي سويلم، الأحكام الموضوعية والإجرائية للجريمة المنظمة العابرة للحدود في ضوء السياسة الجنائية المعاصرة" دراسة مقارنة بين التشريع والإتفاقيات الدولية والفقه والقضاء"، مصر، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2008.

114- محمد محده، ضمانات المتهم أثناء التحقيق الإبتدائي، الطبعة الأولى، الجزائر، عين مليلة، دار الهدى، 1991-1992.

115- محمد محي الدين عوض، محاضرات في السياسة الجنائية، السعودية، مصر، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1977.

116- محمد ناجح، دور مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة من منظور إسلامي، مصر، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 1999.

117- محمود السباعي، إدارة الشرطة في الدولة الحديثة، مصر، القاهرة، الشركة العربية للطباعة والنشر، 1963.

118- محمود أمين العالم، الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن، الطبعة 03، مصر، قضايا فكرية للنشر والتوزيع، 1993.

119- محمود مصطفى، أصول قانون العقوبات في الدول العربية، الطبعة الثانية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1983.

120- محمود نجيب حسني، علم العقاب، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1967.

121- محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات" القسم العام"، الطبعة الخامسة، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986.

122- محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1988.

123- مختار سيدهم، من الإجتهاد القضائي للغرفة الجنائية بالمحكمة العليا، محاضرات- قرارات، الجزائر، موفم للنشر، 2017.

124- مختار شبلي، الإجرام الاقتصادي والمالي والدولي وسبل مكافحته، الطبعة الثانية، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2012.

125- مدحت محمد أبو النصر، الاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية، مصر، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2008.

126- مركز الدراسات والبحوث، الإعلام الأمني مشكلات وحلول، السعودية، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002.

127- مركز الملك فهد بن عبد العزيز للجودة، في المقدمة، 18 ديسمبر 2012، عبر الموقع الإلكتروني:trans@hasaedu.info.

128- مصطفى العوجي، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة، المملكة العربية السعودية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1986.

129- مصطفى العوجي، دروس في علم الجنائي " السياسة الجنائية والتصدي للجريمة"، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، لبنان، بيروت، مؤسسة نوفل،1987.

130- مصطفى محمد الدغيدي، التحريات والإثبات الجنائي، مصر، دار الكتب القانونية، 2006.

131- مكي دردوس، الموجز في علم العقاب، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

132- ممدوح الزوبي، عصابات المافيا جرائمها وتاريخ زعمائها،الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار الرشيد، 1996.

133- ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، إدارة الجودة في مشاريع الوقاية من الجريمة، " قراءة في أوراق مؤتمر بيكاريا الأول للجودة في مجال الوقاية من الجريمة – رؤى لجودة أفضل للوقاية من الجريمة-، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، إدارة مركز بحوث الشرطة، 2015.

134- نبيل أحمد عامر صبيح، التربية في الإسلام ودور المسجد فيها، قطر، حولية كلية التربية، 1982.

135- نصر الدين مروك، محاضرات في الإثبات الجنائي، النظرية العامة للإثبات الجنائي، الجزء الأول، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2009.

136- نظام توفيق المجالي، شرح قانون العقوبات" القسم العام"، الطبعة الأولى، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2004.

137- نظام توفيق المجالي، شرح قانون العقوبات القسم العام،" دراسة تحليلية في النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجزائية"، الأردن، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005.

138- نظير فرج مينا، الموجز في علمي الإجرام والعقاب، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

139- نور الدين هنداوي، مبادئ علم العقاب، دراسة مقارنة للنظم العقابية، الكويت، مؤسسة دار الكتاب، 1996.

140- نوربت فراي، ترجمة علا عادل، 1968 الثوار الشباب "موجة تمرد عالمية"، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة ، صفصافة للنشر، 2017.

141- هدى حامد قشقوش، الجريمة المنظمة، الطبعة الثانية، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2006.

142- هشام بشير، وإبراهيم عبد ربه إبراهيم، غسل الأموال بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011.

143- هيام محمود رزق، المراهق والتدخين، لبنان، بيروت، دار القلم للطباعة والنشر، 2016.

144- وحدة التشريع المدرسي الجزائري، سند تكويني لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي والإكمالي، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، الحراش، 2005.

145- وليد سرحان، محاضرات نفسية، سلسلة سلوكيات، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2012.

146- ياسر حسين بهنس، التحقيق الجنائي باستخدام الوسائل العلمية الحديثة " دراسة مقارنة"، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2017.

ب-الكتب المتخصصة:

1- أحمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والإدمان، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1996.

2- أحمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والإدمان، مصر، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2001.

3- أحمد مجدي حجازي، المخدرات والواقع المصري، مصر، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1994.

4- إدوار غالي الذهبي، جرائم المخدرات في التشريع المصري، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978.

5- إدوار غالي الذهبي، جرائم المخدرات، الطبعة الثانية، مصر، القاهرة، مكتبة غريب، 1988.

6- أسامة محمد حسن، الوسيط في المواجهة التشريعية لجرائم المخدرات في القانون المصري والأمريكي – دراسة مقارنة-، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2015.

7- إسماعيل حلمي، الإعلام والمخدرات، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.

8- الأمم المتحدة، الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط الشباب من متعاطي المخدرات بالحقن، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، الشبكة العالمية للشباب، نيويورك، 2004.

9- الرابطة الوطنية لمساعدة المدمنين على المخدرات والعقاقير الطبية، الحقوق والفرص الممنوحة لك في العلاج من الإدمان، السويد، ستوكهولم، عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.socialstyrelsen.se/globalassets/sharepoint- dokument/artikelkatalog/ovrigt/2008-124-13_200812413.pdf

10- أنور الطراونة، تعاطي المذيبات الطيارة بين الأحداث في الوطن العربي، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2017.

11- إيمان محمد علي الجابري، خطورة المخدرات ومواجهتها تشريعيا، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999.

12- إيهاب عبد المطلب، الموسوعة الجنائية الحديثة في جرائم المخدرات" التعليق على نصوص قانون المخدرات"، المجلد الأول، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011.

13- بريك بن عائض القرني، المخدرات الخطر الاجتماعي الداهم، السعودية، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، 2010.

14- بطاهر تواتي، الدفاع الاجتماعي في مجال المخدرات في التشريع الجزائري المقارن، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2008.

15- جابر بن سالم موسى، وعز الدين الدنشاري، وعبد الرحمن عقيل، المخدرات " الأخطار، المكافحة، الوقاية، العلاج"، السعودية، الرياض، دار المريخ، 1991.

16- جابر بن سالم موسى، المعجم العربي للمواد المخدرة والعقاقير النفسية، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، .2005

17- حسن أحمد شحاتة، التدخين والإدمان وإعاقة التنمية، لبنان، دار المعرفة، 2009.

18- حسنين المحمدي بوادي، مكافحة المخدرات بين القانون المصري والقانون الدولي، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2005.

19- خالد حمد المهندي، المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطر، الدوحة، وحدة الدراسات والبحوث، مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013.

20- خالد عواض الثبيتي، دور الجامعات السعودية في وقاية الشباب من المخدرات، السعودية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2014.

21- خالد مختار الفار، سيكولوجية العلاقة بين مفهوم الذات والأمن النفسي لدى متعاطي المخدرات، مصر، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2016.

22- رسمي عبد الملك رستم، وعبد أبو المعاطى الدسوقي، ومجدي عبد النبي هلال، وعصام توفيق قمر، وعلي علي التمامي، مداخلة تربوية لوقاية الطلاب من خطر الإدمان، الجزء الرابع، سلسلة الدراسات " المشكلات السلوكية في المؤسسات التربوية"، مصر، القاهرة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، 2012.

23- سامي عبد القوي، علم الأدوية النفسية الإكلينيكي، الطبعة الثانية، مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2018.

24- سعد الدين مسعد هلالي، التأصيل الشرعي للخمر والمخدرات" دراسة فقهية مقارنة"، الكويت، سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية –الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة،2001.

25- سعد المغربي، سيكولوجية تعاطي الأفيون ومشتقاته، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

26- سعيد بن فالح السريحة، التوعية وخفض الطلب على المخدرات، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية التدريب، 2009.

27- سمير عبد الغني، مبادئ مكافحة المخدرات، مصر، القاهرة، دار الكتب القانونية، 2009.

28- سمير محمد عبد الغني، مكافحة المخدرات في عصر العولمة" المخدرات والجريمة والفساد والاقتصاد والإستراتيجية الحديثة للمكافحة، مصر، الإمارات، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، 2014.

29- سيد عبد النبي محمد، حروب خفية المخدرات وتدمير الأمم، مصر، الجيزة، دار الكتب المصرية، وكالة الصحافة العربية، 2020.

30- سيد عويس، دراسة عن مكافحة الإدمان على المسكرات وسبل الوقاية منها، ندوة المخدرات الثانية، السعودية، الرياض،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1404هـ.

31- سيف الدين حسين شاهين، المخدرات والمؤثرات العقلية،السعودية، الرياض، مطبع شركة العبيكان للطباعة والنشر، 1988.

32- شبكة الألوكة، دور الأسرة في رعاية مدمن المخدرات وتأهيله، 2003، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.alukah.net/publications_competitions/0/54846/

33- صالح السعد، المخدرات والمجتمع، دار الثقافة للنشر، الأردن، عمان، 1996.

34- صالح السعد، الوقاية من المخدرات، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999.

35- صفوت درويش، الوقاية من المخدرات بين النظرية والتطبيق، مصر، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، 2005.

36- صفوت محمود درويش، مكافحة المخدرات بالتربية والتعليم، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1989.

37- صلاح محمد عبد الحميد، المراهقة والمخدرات، مصر، القاهرة، دار هيئة النيل العربية، 2007.

38- عبد الإله بن عبد الله المشرف، ورياض بن علي الجوادي، المخدرات والمؤثرات العقلية أسباب التعاطي وأساليب المواجهة، الطبعة الأولى، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

39- عبد الحميد الشواربي، البراءة في قضايا المخدرات، مصر، المؤسسة الثقافية الجامعية،2003.

40- عبد الرحمن محمد العيسوي، المخدرات وأخطارها، مصر، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2005.

41- عبد السلام بنسليمان، مكافحة المخدرات بالمغرب دراسة قانونية اجتماعية، المغرب، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 1993.

42- عبد العال أحمد عطوه، موقف الشريعة الإسلامية من المخدرات، بحوث ومحاضرات، الجزء الثالث، السعودية، الرياض، إدارة مكافحة المخدرات، 14 نوفمبر 1974.

43- عبد العال الديربي، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجهود الدولية للوقاية منها، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016.

44- عبد العزيز بن علي الغريب، ظاهرة العود للإدمان في المجتمع العربي، الطبعة الأولى، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات، 2006.

45- عبد اللطيف أبو هدمة بشير، الاتجار غير المشروع في المخدرات ووسائل مكافحته دوليا، مصر، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2003.

46- عبد الله عبد الغني، عن المرأة وتجارة المخدرات" دراسة في أنثروبولوجيا الجريمة، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1991.

47- عزت حسنين، المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

48- علي أحمد راغب، إستراتيجية مكافحة المخدرات دوليا ومحليا، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1998.

49- علي أحمد راغب، مناطق زراعة وإنتاج المخدرات عالميا، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.

50- علي أحمد عبد العال الطهطاوي، معالم الخيرات بشرح أضرار المخدرات، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 2002.

51- فائزة يونس الباشا، السياسة الجنائية في جرائم المخدرات" دراسة مقارنة في ضوء أحدث التعديلات لقانون المخدرات الليبي"، الطبعة الثانية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001.

52- فؤاد القسوس، دنيا المخدرات وعالم الهلوسة، الأردن، دار البيروني للنشر والتوزيع، 2011.

53- فاطمة العرفي، وليلى إبراهيم العدواني، جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع، الجزائر، عين مليلة، دار الهدى، 2010.

54- فوزية عبد الستار، شرح قانون مكافحة المخدرات، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1990.

55- فيصل محمد خير الزّراد، الإدمان على الكحول والمخدرات والمؤثرات في العقل، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، 2009.

56- قوي أحمد بوحنية، الإعلام الأمني ودوره في مكافحة المخدرات" دراسة تطبيقية على دول المغرب العربي"، السعودية، دار جامعة نايف للنشر، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2017.

57- لحسين بن الشيخ آث ملويا، المخدرات والمؤثرات العقلية"دراسة قانونية وتفسيرية"، الجزائر، عين مليلة، دار هومه، 2010.

58- لولوة بنت عبد الكريم القويفلي، دور الأسرة بين انتشار المخدرات والوقاية من الإدمان، السعودية، مكة المكرمة، مركز الدراسات والبحوث، 2014.

59- مجدي محمود محب حافظ ، قانون المخدرات وفق أحدث التعديلات معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار العدالة، 1992.

60- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، تقرير التطبيقات عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسيل الأموال، 2011.

61- محمد إبراهيم زيد، التنظيم التشريعي للمخدرات في الدول العربية، كتاب مكافحة المخدرات، السعودية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1990.

62- محمد أحمد خدام المشاقبة، الإدمان على المخدرات" الإرشاد والعلاج النفسي"، الأردن، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع،2007.

63- محمد المدني بوساق، مواجهة خطر المخدرات،الجزائر، القبة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.

64- محمد بخيت الملاح، الإدمان على المخدرات، أخطاره- أسبابه- ووسائل القضاء عليه، مصر، القاهرة، مطبعة فتح الله نوري، 1938.

65- محمد رفعت، إدمان المخدرات" أضرارها وعلاجها"، الطبعة الثالثة، لبنان، بيروت، دار المعرفة للطباعة، 1989.

66- محمد علي سكيكر، الوجيز في قانون المخدرات، " تشريعات، تعليقات"، مصر، ددن، 2010.
67- محمد فتحي عيد، ورياض هاشم، تجارة الهيروين والكوكايين في مصر والعالم، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.
68- محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، السعودية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 1988.
69- محمد فتحي عيد، الإرهاب والمخدرات، السعودية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005.
70- محمد فتحي محمد، إدمان المخدرات والمسكرات بين الواقع والخيالي من منظور التحليل النفسي اللاكاني، مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،2011.
71- محمد مؤنس محب الدين، السياسة الجنائية في مواجهة المخدرات – دراسة مقارنة – مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1995.
72- محمد هلال ناجي، إدمان المخدرات رؤية علمية اجتماعية، مصر، القاهرة، دار المعارف، 1999.
73- محمد وهبي، عالم المخدرات بين الواقع والخيال الخادع، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1990.
74- محمود ربيع خاطر، كنوز مصر التشريعية قانون المخدرات معلقا عليه بأحدث أحكام محكمة النقض، مصر، القاهرة، دار محمود، 2015.
75- محمود زكي شمس، أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي، سوريا، دمشق، نشر خاص، 1995.
76- محمود زكي شمس، أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي "فقها – تشريعا-اجتهادا- قضاء" الجزء الثاني، سوريا، دمشق، نشر خاص، 2000.
77- مسعود عبيد الله، إنما الخمر والمخدر رجس، الطبعة الأولى، الجزائر، باتنة، دار الشهاب، 1985.
78- مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع "نظرة تكاملية"، الكويت، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، 1996.
79- مصطفى مجدي هرجة، جرائم المخدرات الجديد في ضوء الفقه والقضاء، مصر، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 1996.
80- نبيل صقر، وقمراوي عز الدين، الجريمة المنظمة- التهريب والمخدرات وتبيض الأموال- في التشريع الجزائري، الجزائر، عين مليلة، دار الهدى، 2008.
81- نسرين محمد جميل، ظاهرة تعاطي المخدرات، حلقات وأبحاث الإدمان على المخدرات، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2005، مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي: www.alwatanvoice.com

82- نصر الدين مروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية، الجزائر، بوزريعة، دار هومه، 2004.

83- نواصر العايش، استهلاك المخدرات ورد الفعل الاجتماعي، الجزائر، باتنة، مطبعة عمار قرفي، 1990.

84- هاني الجزار، الأمان النفسي وتعاطي المخدرات لدى المراهقين "دراسة في سيكولوجية الإدمان"، مصر، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد للنشر، 2018.

85- هاني عبد القادر عمارة، السموم والمخدرات بين العلم والخيال، الطبعة الأولى، الأردن، عمّان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

86- هاني عرموش، المخدرات إمبراطورية الشيطان التعريف الإدمان العلاج، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار النفائس، 1993.

87- هناء نزار توفيق أنشاصي، المخدرات "أسبابها، انتشارها، الوقاية منها"، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار الفكر، 2001.

88- وزارة الدولة للأسرة والسكان، الحملة القومية للرقابة من المخدرات، " إختار حياتك"، صندوق التمويل الأهلي لرعاية النشء والشباب والرياضة.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ- أطروحات الدكتوراه:

1- إبراهيم مجاهدي، جريمة المخدرات وآليات مكافحتها على ضوء القانون الدولي والتشريع الوطني" دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة البليدة سعد دحلب، كلية الحقوق، أكتوبر 2011.

2- السعيد عمراوي، الإتجار غير المشروع بالمخدرات وسبل مكافحته، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، 2016-2017.

3- القحطاني خالد بن مبارك القروي، التعاون الأمني الدولي ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أطروحة دكتوراه، السعودية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، قسم فلسفة العلوم الأمنية، 2006.

4- حورية مبروك، ضمانات الحرية الفردية أثناء التوقيف للنظر" دراسة مقارنة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، 2011- 2012.

5- رابح صغيري، برنامج رياضي ترويحي مقترح للتخفيف من بعض الاضطرابات النفسية لدى المدمنين على المخدرات" دراسة ميدانية بمركز فرانس فانون البليدة"، أطروحة دكتوراه تخصص الإرشاد النفسي الرياضي، جامعة الجزائر 3، معهد التربية البدنية والرياضية، 2012-2013.

6- ربيحة نبار، دور التلفزيون في التوعية بمخاطر الجريمة "دراسة ميدانية على عينة من النساء الماكثات بالبيت ببلدية بسكرة"، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع إتصال، الجزائر، جامعة بسكرة محمد خيضر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2017-2018.

7- ربيعة زواش تباني، التدابير الاحترازية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر، جامعة قسنطينة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007.

8- سعدة دريفل، تعاطي المخدرات في الجزائر وإستراتيجية الوقاية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر 02، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010-.2011

9- سي يوسف قاسي، إستراتيجية مكافحة جرائم المخدرات على المستويين الدولي والعربي، أطروحة دكتوراه دولة في الحقوق، تخصص القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2007-2008.

10- سيدي محمد الحمليلي، السياسة الجنائية " بين الاعتبارات التقليدية للتجريم والبحث العلمي في مادة الجريمة"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق، 2011-2012.

11- عبد السلام بنسليمان، السياسة الجنائية في مواجهة المخدرات على المستويين الدولي والوطني" دراسة تأصيلية مقارنة" ، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق، شعبة القانون الخاص، المغرب، جامعة الرباط محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية،2000-2001 .

12- عبد الفتاح سعد منصور، النظرية العامة للإرهاب" دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، مصر، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2011.

13- عبد اللطيف أبو هدمة بشير، الاتجار غير المشروع في المخدرات ووسائل مكافحته دوليا، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق القانون الخاص، المغرب، جامعة الرباط محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 1990-1991.

14- عبد الله سليمان، النظرية العامة للتدابير الاحترازية، رسالة دكتوراه، مصر، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1982.

15- علي الحاج مختار الغوج، السياسة التشريعية في مكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات وفق أحكام التشريع المغربي والليبي، أطروحة دكتوراه الدولة في القانون الخاص، المغرب، جامعة الرباط محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 1998-1999.

16- فوزي عمارة، قاضي التحقيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم، الجزائر، جامعة قسنطينة الإخوة منتوري، كلية الحقوق، 2009-2010.

17- كمال بوبعاية، مكافحة الجريمة المنظمة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، تخصص قانون جنائي وعلم الإجرام، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2019-2020.

18- مجراب الدوادي، الأساليب الخاصة للبحث والتحري في الجريمة المنظمة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، 2015-2016.

19- محمد الحبيب عباسي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص القانون العام، الجزائر، جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016-2017.

20- محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي، الوقاية من الجريمة بين الوقاية الموقفية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الأمنية، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، 2011.

21- محمد صغير سعداوي، السياسة الجزائية لمكافحة الجريمة" دراسة مقارنة بين التشريع الجنائي الدولي والشريعة الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 2009-2010.

22- محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المصري والقانون المقارن، رسالة دكتوراه في الحقوق، مصر، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1981.

23- منتصر محمد عبد الحميد محمد عويضة، جريمة إدارة أو تهيئة مكان لتعاطي المواد المخدرة "دراسة مقارنة"، رسالة لنيل دكتوراه في الحقوق، مصر، جامعة القاهرة، كلية الحقوق الدراسات العليا، 2012.

ب-رسائل الماجستير:

1- أحمد بن عايض أحمد عسيري، دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الأمن، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم الشرطة، تخصص قيادة أمنية، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، 2004.

2- آسية ذنايب، الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، فرع علاقات دولية وقانون المنظمات الدولية، الجزائر، جامعة قسنطينة الإخوة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010.

3- بهية بركات، الإدمان على المخدرات وتأثيره على السلوك الإجرامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي، الجزائر، جامعة الجزائر 01، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2008.

4- بومدين لباز، الأقطاب الجزائية المتخصصة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الجنائي، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، 2011-2012.

5- جمال خوجة، جريمة تبيض الأموال" دراسة مقارنة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، الجزائر، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق، 2007-2008.

6- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، الجزائر، جامعة سطيف فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2011-2012.

7- رابح سعدان، الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة" المنطقة الحضرية البوني عنابة نموذجا"، مذكرة ماجستير، الجزائر، جامعة عنابة باجي مختار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005-2006.

8- سمير فارح، ظاهرة العودة للإدمان على المخدرات والتفكك الأسري، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الجنائي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2008-2009.

9- سهام بن عبيد، جريمة إستهلاك المخدرات بين العلاج والعقاب، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص العلوم الجنائية، الجزائر، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2012-2013.

10- صالح بوكروح، واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2012.

11- طارق غلاب، السياسة الجنائية لمكافحة جرائم المخدرات في الجزائر، مذكرة لنيل شهـادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق، 2010-2011.

12- عبد الرحمن زيدان الحواجري، المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية في الفقة الإسلامي، رسالة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن، فلسطين، الجامعة الإسلامية غزة، كلية الشريعة، 2002.

13- عبد السلام بنسليمان، مكافحة المخدرات ووقاية المدمنين عليها في القانون الجنائي المغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص(ماجستير)، المغرب، جامعة الرباط محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 1985-1986.

14- عبد الله دغيش العجمي، المشكلات العلمية والقانونية للجريمة الإلكترونية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون العام، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

15- عفاف عبد الكريم مرشد ربيع، درجة الإنتكاسة لدى عينة من المتعافين والمدمنين على المخدرات" دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، تخصص الإرشاد التربوي والنفسي، فلسطين، جامعة القدس، عمادة الدراسات العليا، قسم التربية، 2010.

16- فائزة يونس الباشا، السياسة الجنائية في جرائم المخدرات" الواقع والأفاق"، رسالة ماجستير، ليبيا، كلية القانون، 1995.

17- فاطمة سفيحي، الفراسة في التراث العربي في ضوء الدرس السيميائي المعاصر، مذكرة لنيل رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة تيزي وزو مولود معمري، كلية الأدب، 2010.

18- فتيحة سليماني، الإدمان على المخدرات وأثره على الوسط الأسري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، الجزائر، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، 2011-2012.

19- فريدة قماز، عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، الجزائر، جامعة قسنطينة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، 2009.

20- فوزي جيماوي، السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق، 2012-2013.

21- فوزي لواتي، التحقيق في جرائم المخدرات على ضوء أساليب التحري الخاصة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع القانون الجنائي، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2014-2015.

22- منى سمير محمد أبو عريبان، تدابير الدولة للوقاية من الجريمة" دراسة فقهية"، رسالة ماجستير في الفقه والقانون، فلسطين ، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، 2016.

23- منال محمد رمضان هاشم العيني، أثر الأمراض الوراثية على الحياة الزوجية، رسالة ماجستير في الفقه المقارن، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، 2008.

24- نور الهدى محمودي، التدابير الاحترازية وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص علم الإجرام وعلم العقاب، الجزائر، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2010-2011.

ثالثا: المعاجم:

1- إبن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، الجزء الرابع، الطبعة الثالثة، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1999.

2- إبن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد الخامس عشر، الطبعة الثالثة، لبنان، بيروت، دار صادر، 1993.

3-مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.

رابعا: المقالات العلمية:

1- إبراهيم بن داود إبراهيم، "**التكاملية بين الرياضة والصحة في مجابهة المخدرات**"، **مجلة تطوير العلوم الاجتماعية**، مخبر استراتيجيات الوقاية ومكافحة المخدرات في الجزائر، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، المجلد 4، العدد1، جوان 2017.

2- إبراهيم طوماش، **تأثير الأسرة بين الدفع والمنع في قضايا المخدرات" من منظور علمي الإجرام والوقاية"**، **مجلة آفاق للعلوم**، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، العدد 06، 2017.

3- أحسن مبارك طالب، "**علاج المدمنين على المخدرات على ضوء التجربة السويدية في مواجهة مشكلة تعاطي المخدرات**"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 09، العدد 17، 31 جانفي 1994.

4- أحمد بن دحمان، "**في أنواع المخدرات وطرق تصنيع بعضها والآليات القانونية والدولية لمحاربتها**"، **مجلة الشرطة**، المغرب، العدد 7، جويلية 2005.

5- أحمد عبد العزيز الألفي، **الخطورة الإجرامية والتدابير الوقائية في التشريع الليبي**، **المجلة الجنائية القومية**، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، مصر، القاهرة، المجلد 13، العدد 03، نوفمبر 1970.

6- أحمد فتحي سرور، "**نظرية الخطورة الإجرامية**"، **مجلة القانون والاقتصاد**، مصر، جامعة القاهرة كلية الحقوق، العدد 34، 1964.

7- أحمد مبارك سالم، "**الشرطة المجتمعية في إطار إستراتيجية خليجية موحدة**"، **دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي، العدد160، 2010.

8- أحمد محمد لريد، "**الخطورة الإجرامية ودورها في السياسة الجنائية المعاصرة**"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، مخبر القانون الخاص المقارن، الجزائر، جامعة الشلف حسيبة بن بوعلي، العدد 02، ماي 2016.

9- الأزهر ضيف، ومحمد ذيب، "**التوعية الإعلامية ودورها في مكافحة المخدرات والوقاية منها لدى الشباب**"، **مجلة المجتمع والرياضة**، الجزائر، جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر، المجلد 01، العدد02، ديسمبر 2018.

10- الحاج عمري، وشداد عبد الرحمان،"**التنشئة كعملية اجتماعية للوقاية من المخدرات**"، **مجلة تطوير العلوم الاجتماعية**، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، العدد04، جوان 2009.

11- المختار أعمرة، "**السياسة الجنائية ودورها في الحد من الاتجار في المخدرات وتعاطيها دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون**"، **المجلة المغربية للإدارة والتنمية**، المغرب، العدد المزدوج99-100، أكتوبر 2011.

12- المعهد الدولي للبيئة والتنمية، "**دور منظمات المجتمع المدني**"، **المنشورات الدولية للمعهد**، المملكة المتحدة، لندن، العدد 05، 2003.

13- أم السعود إبراهيمي، "**الإدمان على المخدرات بين التحليل النفسي والاجتماعي**"، **مجلة تطوير**، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، كلية العلوم الاجتماعية، العدد12، جوان 2015.

14- أنصاف جعفر خيون، "**البيئة الأمنية أحد متطلبات إعداد التصاميم والمخططات الأساسية للبيئة الحضرية**"، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، العراق، العدد38، 2015.

15- براء منذر كمال عبد اللطيف، "**عقوبة السجن مدى الحياة دراسة مقارنة**"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، العراق، المجلد14، العدد 08، سبتمبر 2007.

16- جمال الدين محمد محمود، "**الدين والعلم في مواجهة المخدرات**"، **مؤلف مشترك، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية**، مصر، القاهرة، العدد221، 2014.

17- حميد ياسر الياسري، "**ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في جغرافية السياسة**"، **مجلة البحوث الجغرافية**، العراق، جامعة الكوفة، كلية التربية، العدد 21، 2015.

18- رمسيس بهنام، " **العقوبة والتدابير الاحترازية**"، **المجلة الجنائية القومية**، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، مصر، القاهرة، المجلد 11، العدد 01، مارس 1968.

19- زينب عمارة، " **الحماية الجزائية للمرأة بين الخصوصية ومبدأ المساواة**"،**مجلة آفاق للعلوم**، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، المجلد 02، العدد 06، 01 جانفي2017.

20- سامية بورنان، "**بناء برنامج للتوعية الصحية لتغيير تصورات المراهقين نحو الإدمان على المخدرات**"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، الجزائر، جامعة المسيلة محمد بوضياف، العدد 08، جانفي 2015.

21- سعود بن عيد العنزي، "**دور الجامعات السعودية في توعية المجتمع بأضرار المخدرات وطرق الوقاية منها- دراسة ميدانية-**"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، السعودية، جامعة تبوك، كلية التربية والآداب، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، المجلد 10، العدد27، 2017.

22- سمير الجنزوري،" **الجوانب الأساسية للقانون الجنائي**"، **المجلة الجنائية القومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والقانونية، مصر، أ جيروم هول، العدد3، 1963.

23- سمير شعبان، "**الإعلام ودوره في نشر الجريمة والوقاية منها**"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر، جامعة ورقلة قاصدي مرباح، المجلد 02، العدد02، 2010.

24- سهيلة حسيب، وجمال لطرش، "**التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات**"، **مجلة نماء الاقتصاد والتجارة**، الجزائر، جامعة جيجل محمد الصديق بن يحي، المجلد 02، عدد خاص، أفريل 2018.

25- سيد أعمر شينون، وشافية غليط، "**النشاط الجمعوي للجمعيات الخيرية ودوره في بناء روح التكافل الاجتماعي في المنطقة جمعية الإرشاد والإصلاح نموذجا**"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، الجزائر، المركز الجامعي بتامنغست أمين العقال الحاج موسى أخاموخ، المجلد 7، العدد4، 2018.

26- سيد فتحي أحمد الخولي، "**أثر التغيرات الاقتصادية على الجريمة في المملكة العربية السعودية**"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، السعودية، جامعة جدة، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد 14، العدد02، 2000.

27- شين شيزو، **نتائج الرقابة الصارمة على المخدرات في الصين، ترجمة درية علي الكرار**، **مجلة العلم والمجتمع**، مصر، القاهرة، العدد 55، السنة14، سبتمبر .1984

28- صالح السعد، "**خصائص جريمة المخدرات**"، **مجلة أصداء الأمانة**، مجلس وزراء الداخلية العرب، العدد 11، 2005.

29- صالحة العمري، "**جريمة غسيل الأموال وطرق مكافحتها**"، **مجلة الإجتهاد القضائي**، الجزائر، جامعة بسكرة محمد خيضر، العدد 05، سبتمبر 2009.

30- طلال ياسين العتيبي، " **السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر: دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر**"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، سوريا، المجلد 26، العدد 01، 2010.

31- عادل عازر، "**طبيعة الخطورة وأثارها الجزائية في مشروع قانون العقوبات لسنة 1966**"، **المجلة الجنائية القومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، القاهرة، المجلد 11، العدد 01، مارس 1968.

32- عبد التواب جابر أحمد محمد مكي، "**آراء أندرسون حول ظاهرة العنف والجريمة في المجتمعات الفقيرة -رؤية سوسيولوجية تحليلية-**"، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، مصر، العدد46، جويلية 2017.

33- عبد القادر عبود، "**الوسائل الإعلامية في التواصل البيداغوجي**"، **المجلة الأكاديمية**، جامعة الجزائر، كلية الأدب، قسم التعليم للغات، العدد02، 2001.

34- عبد الحميد عمارة، " **نظام تسليم المجرمين في ظل التعاون القضائي الدولي**"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، الجزائر، جامعة باتنة الحاج لخضر، العدد 11، جوان 2017.

35- عبد الحميد عمارة، " **استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية** "، **مجلة دراسات وأبحاث**، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018.

36- عبد الحميد عمارة وزينب عمارة،" **الحرية الفردية في ظل أمر المنع من مغادرة التراب الوطني**"، **حوليات جامعة الجزائر**، جامعة الجزائر 01، الجزء الأول، العدد 33، مارس 2019.

37- عبد الحميد عمارة، " **الأثر الناقل لاستئناف حكم محكمة الجنايات** " **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجزائر، جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر، المجلد 10، العدد02، سبتمبر 2019.

38- عبد المؤمن بن الصغير، " **تطبيق النص الجنائي بين الإقليمية والعالمية في ظل عولمة مكافحة الجرائم المستحدثة**"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجزائر، جامعة الوادي حمه لخضر، المجلد10، العدد 03، ديسمبر 2019.

39- عبد المؤمن عبد ربي، **المخدرات موت يباع للشباب، محاضرة لعميد الشرطة، منشورة في مجلة الشرطة**، الجزائر، العدد 52، جويلية .1995

40- عبيد علي عطيان آل مظف، وغيداء عبد الله الجويسر، "**دور برامج التأهيل في التوعية بالتخطيط للزواج وبناء الأسرة**"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، السعودية، جدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد21، 2013.

41- عزيز أحمد صالح ناصر الحسني، "**الأمن الأسري – المفاهيم، المقومات، المعوقات، دراسة ميدانية في مدينة صنعاء-**، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، اليمن، جامعة صنعاء الأندلس للعلوم والتقنية، المجلد 15، العدد12، أكتوبر2016.

42- علي بن سالم بن عمر باهمام،" **توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية- حالة دراسية للأحياء السكنية المعاصرة بمدينة الرياض-**"، **مجلة العلوم التطبيقية**، السعودية، جامعة أم القرى، المجلد 12، العدد02، جويلية 2000.

43- عماد ظاظا، "**السلائف الكيمياوية**"، **مقال منشور في مجلة أصداء الأمانة**، الصادر عن مجلس وزراء الداخلية العرب، العدد 11، 2005.

44- عمر عبد المجيد مصبح، **الإشكالات الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية، مجلة القانون والمجتمع**، الجزائر، جامعة أدرار، المجلد 05، العدد01، 2017.

45- غزالة خاير، "**الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها**"، **مجلة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها**، الجزائر، العدد00، سبتمبر 2014.

46- غزالة خاير، "**الأيام التحسيسية من مخاطر تعاطي المخدرات في الوسط المدرسي**" **مركز التوجيه المدرسي والمهني**"، **مجلة الوقاية والمكافحة**، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجزائر، العدد41، 2015.

47- فاطمة عبدلي، "**الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة وعلاقتها بحركة السكان**" **دراسة البطالة عند خرجي الجامعات**"، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر، جامعة الشلف حسيبة بن بوعلي، العدد06، ديسمبر2016.

48- قدري عبد الفتاح الشهاوي، " **المراقبة الشرطية إحدى درجات السلم الاستدلالي** "، البحرين، مركز الإعلام الأمني، وزارة الداخلية البحرينية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.naef.com

49- كريمة علة،"**الجهات القضائية الجزائية ذات الإختصاص الموسع**"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، الجزائر، جامعة بجاية عبد الرحمن ميرة، المجلد 11، العدد01، 2015.

50- لامية خولوفي، ووسيلة زايدي، "**التدخين بوابة الإدمان** "**دراسة حالة طفل مدمن بمدرسة ابتدائية**"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، المجلد الرابع، العدد 03، سبتمبر 2019.

51- لحسن بوعبد الله، وبن جدو بوطالبي،" **ممارسة النشاط البدني الترويحي والوقاية من المخدرات**" **دراسة ميدانية بالنوادي الشبابية(12-18 سنة) الجزائر العاصمة**"، **مجلة مخبر علوم وتقنيات النشاط البدني والرياضي**، جامعة الجزائر3، العدد 7، جانفي 2014.

52- ليلى ميسوم، "**المخدرات الرقمية ظهور إدمان جديد عبر شبكة الانترنت**"، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العدد21، جوان 2016.

53- ليليان أحمد دلالة، "**التخطيط العمراني والوقاية من الجريمة**"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الهندسية، سوريا، المجلد 39، العدد01، 2007.

54- ليندة لبيض، ومراد زعيمي، "**الأداء الوظيفي للصحافة المكتوبة الجزائرية ودوره في التصدي لظاهرة المخدرات**"، **مجلة آفاق للعلوم**، الجزائر، جامعة الجلفة زيان عاشور، العدد 05، 2016.

55- ماهر بديار، وم م سلام مؤيد شريف، وم م منار عبد المحسن عبد الغني،" **الإختصاص العالمي لمحاكم الجنايات الوطنية** "، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العراق، المجلد الخامس، العدد 17، 2013.

56- مؤيد خلف حسين الدليمي، "**دور وسائل الإعلام في الحد من انتشار المخدرات وتعاطيها في العراق- دراسة ميدانية على المدمنين ومتعاطي المخدرات في العاصمة بغداد-**"، **مجلة البحوث الإعلامية**، مصر، القاهرة، جامعة الأزهر، كلية الإعلام ، المجلد 43، العدد43، 2015.

57- مجدي محمد سيف عقلان، "**التدابير الاحترازية في الشريعة الإسلامية**"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 01، العدد 01، أكتوبر 1984.

58- محمد أحمد خدام المشاقبة، "**فعالية برنامج إرشادي في تطوير المهارات الاجتماعية وخفض سلوك الإدمان لدى المدمنين على المخدرات**"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، فلسطين، غزة، المجلد 21، العدد04، أكتوبر2013.

59- محمد أركون، ترجمة كامل يوسف حسين،" **تحولات المقدس**"، **مجلة نزوى الثقافية**، الأردن، عمان، العدد 36، 01 أكتوبر 2003.

60- محمد السعيد تركي، ونسيغة فيصل، **سياسة الوقاية والمنع من الجريمة، مجلة البحوث والدراسات**، الجزائر، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد01، 2018.

61- محمد العيداني ويوسف زروق، "**رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03**"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، الجزائر، جامعة باتنة الحاج لخضر، المجلد 07، العدد01، جانفي 2020.

62- محمد أمين صبحي، **جرائم المخدرات في الجزائر وفق قانون 04-18**، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، مجلة إلكترونية خاصة تعنى بنشر الدراسات القانونية، الجزائر، قسنطينة، العدد الأول، 2013، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://revuenadwa.jimdofree.com

63- محمد بكرارشوش، " **الإختصاص الإقليمي الموسع في المادة الجزائية في التشريع الجزائري**"، **دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر، جامعة ورقلة قاصدي مرباح، العدد14، جانفي 2016.

64- محمد بوحنه، "**التعاون العربي في مجال الإعلام الأمني**"، **مجلة الشرطة**، الأمانة العامة للمدرية العامة للأمن الوطني، مجلس وزراء الداخلية العرب، العدد100، ديسمبر 2011.

65- محمد خالد باسعيد، "**تهريب المخدرات بالمنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب**"، **مجلة آفاق فكرية**، الجزائر، جامعة سيدي بلعباس الجيلالي ليابس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، مارس 2015.

66- محمد فتحي عيد، "**خفض الطلب على المخدرات**"، **مجلة الأمن والحياة**، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 179، 1997.

67- محمد كيرات، "**الإعلام والقضايا سبل التوعية وآليات المواجهة**"، **مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية**، الجزائر، العدد11، 2017.

68- مختار سيدهم، " **تهريب المخدرات في قانون الجمارك**"، بحث مقدم بملتقى الجمارك والعدالة الأول، **منشور في مجلة الجمارك**، الجزائر، عدد خاص، مارس 1992.

69- مختار سيدهم، " **المخدرات والمؤثرات العقلية**" ، **مجلة المحكمة العليا**، الجزائر، العدد 02، 2010.

70- مسعود أحمد إغبارية، "**الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب 2006 مصادر القوة والضعف**"، **مجلة قضايا إسرائيلية**، إسرائيل، العدد 25، 27 مارس 2007.

71- ناصر الدين زبدي" **دراسة تحليلية لعوامل الإدمان في الوسط المدرسي**"، **مجلة المرشد**، جامعة الجزائر 02، العدد01، 2011.

72- نصر الدين مروك، " **جريمة المخدرات في القانون الجزائري**"، بحث مقدم لطلبة ما بعد التدرج بالمدرسة الوطنية للصحة العمومية يوم 14 ديسمبر 1984، **منشور في نشرة القضاة**، الجزائر، العدد 55، 1999.

73- نظام توفيق المجالي، "**المسؤولية الحتمية في فكر المدرسة الوضعية، دراسة تحليلية**"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، الهيئة القومية للبحث العلمي، ليبيا، العدد01، 1996.

74- نور الدين بوزراتي، "**الإستراتيجية الجزائية والصحية في معالجة الإدمان على المخدرات**"، **مجلة الوقاية والمكافحة**، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجزائر، العدد00، سبتمبر 2014.

75- نورة حشاني، **المخدرات في ظل التشريع الجزائري ودور قطاع العدالة في محاربة هذه الآفة، نشرة القضاة**، الجزائر، العدد 54، 1999.

76- هشام بخوش، "**عولمة القوانين الجنائية لمواجهة عالمية الجريمة**"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، الجزائر، جامعة الأغواط عمار ثليجي، العدد 05، جانفي 2017.

77- وجدان التيجاني، والصديق عباس، "**التأهيل للزواج**"، **مجلة الأمن والحياة**، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد375، جويلية 2013.

78- وزارة العدل، المحكمة العليا حاليا، المجلس الأعلى سابقا، **المجلة القضائية للمحكمة العليا**، العدد الثالث، 1989

79- وزارة العدل، المحكمة العليا حاليا، المجلس الأعلى سابقا، **المجلة القضائية للمحكمة العليا**، العدد الرابع، 1989.

80- وزارة العدل، المحكمة العليا، **المجلة القضائية للمحكمة العليا**، العدد الثاني، 1993.

81- وزارة العدل، المحكمة العليا، **مجلة المحكمة العليا**، العدد الأول، 2012.

82- وزارة العدل، المحكمة العليا، **المجلة القضائية للمحكمة العليا**، العدد الثاني، 2014.

83- وزارة العدل، المحكمة العليا، **المجلة القضائية للمحكمة العليا**، العدد الأول، 2015.

84- وسام محمد خليفه، وعمار رجب معيشر، "**السياسة الجنائية للمشرع العراقي لمواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء القانون رقم (50) لسنة 2017**"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العراق، جامعة ديالي، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد الثامن، العدد 02، 2019.

خامسا: الوثائق والتقارير والتوصيات والمنشورات الدولية والوطنية:

أ- الوثائق والتقارير والتوصيات الدولية:

1- تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 1996 التابعة للأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، فيينا.

2- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهاسبرغ، جنوب إفريقيا،26 أغسطس2002، والذي اعتمد في 04 سبتمبر2002، منشورات الأمم المتحدة، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.preventionweb.net/files/resolutions/N0263691.pdf

3- الأمم المتحدة، التعليم المدرسي للوقاية من تعاطي المخدرات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

4- الأمم المتحدة، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2004، نيويورك، وثيقة رقم: E/INCB/2004/1.

5- مكتب العمل الدولي، التقرير الرابع، البند الرابع من جدول الأعمال، فيروس نقص المناعة البشرية " الإيدز" وعالم العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 98، جنيف، 2009.

6- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، " مساهمة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في الاستعراض رفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي، وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب إستراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات، 2009، عبر الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.incb.org/documents/Publications/ePublication/E-Publication_A_FINAL.pdf

7- توصيات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الاستعراض رفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب إستراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، الذي جرى في مارس 2014 في إطار الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام 2016 بشأن مشكلة المخدرات العالمية، أنظر في ذلك عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.incb.org/documents/Publications/ePublication/E-Publication_A_FINAL.pdf

8- الأمم المتحدة، تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2015، و2014، فيينا، على الموقع الإلكتروني التالي: www.unov.org

9- المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2015، عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.unodc.org/unodc/en/prevention/prevention-standards.html

10- الأمم المتحدة، التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "دراسة بشأن تأثير مشكلة المخدرات العالمية على التمتع بحقوق الإنسان"، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون، البندان 02 و08 من جدول الأعمال، الوثيقة رقم: A/HRC/30/65 ، الجمعية العامة، 04 سبتمبر 2015.

11- تقرير منظمة الصحة العالمية، حول البعد الصحي العمومي لمشكلة المخدرات العالمية، الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المجلس التنفيذي، 15 يناير2016، الدورة 38، البند 06 و04 من جدول الأعمال المؤقت، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://apps.who.int/iris/handle/10665/251437

12- تقرير موجز عن الاجتماع البرلماني لعام 2016، المنعقد في نيويورك يومي 08 و09 فبراير 2016 الذي يجرى تعميمه عملا بقرار الجمعية العامة 123/65، في إطار التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، في الدورة 70، البندان 107 و124 من جدول الأعمال المراقبة الدولية للمخدرات.

13- منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية 69، البند 12-6 من جدول الأعمال المؤقت، تقرير منظمة الصحة العالمية، حول البعد الصحي العمومي لمشكلة المخدرات العالمية، في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المنعقدة في أفريل 2016، عبر الرابط التالي:http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA69/A69_12-ar.pdf

14- الأمم المتحدة، تقرير 2016 حول" السلائف والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2016.
15- خلاصة وافية، تقرير المخدرات العالمي لسنة 2016، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، والمتعلق بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعنونة بـ" التزامنا المشترك بالتحدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال"، عبر الرابط:https://www.unodc.org/doc/wdr2016/WDR_2016_ExSum_arabic.pdf
16- التقرير الأممي الصادر عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، لسنة 2016، عبر الموقع الالكتروني:www.unodc.org
17- المعايير الدولية لعلاج اضطرابات تعاطي المخدرات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مارس 2017، عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.unodc.org/documents/UNODC-WHO_International_Treatment_Standards_Arabic.pdf
18- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المعهد الوطني المكسيكي للإحصائيات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة عن وضع خارطة طرق دولية لتحسين إحصاءات المخدرات، اللجنة الإحصائية، الدورة الثامنة والأربعون، 08 إلى 10 مارس2017.
19- تقرير المخدرات العالمي لسنة 2017، خلاصة وافية والاستنتاجات والتبعات السياساتية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ماي 2017، عبر الرابط الإلكتروني :https://www.unodc.org/wdr2017/field/WDR_Booklet1_Exsum_Arabic.pdf
20- اللجنة العالمية لسياسات المخدرات، سياسة المخدرات والتنمية المستدامة، سبتمبر 2018، عبر الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.globalcommissionondrugs.org/wp-content/uploads/2018/10/ARABIC-2018_SDGPaper_WEB.pdf
21- الأمم المتحدة، أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المتضمن لتوصيات كل من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، تقرير المدير التنفيذي، الوثيقتين رقم: E/CN.7/2019/2، E/CN.15/2019/2، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، 08 جانفي 2019.
22- الأمم المتحدة، الإحصاءات والتقارير السنوية التي تبرزها الهيئات المعنية بمواجهة المخدرات العالمية حول انتشار الزراعات المختلفة لأنواع المخدرات والصناعات الدوائية للمؤثرات العقلية وتحويلات المالية غير المشروعة، والإستراتجيات المتكاملة والشاملة لتقليص العرض المتزايد عليها في الدول الأكثر انتشارا زراعة وإنتاجا وترويجا وصناعة، الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، تقرير الأمانة العامة، الوثيقة رقم :E/CN.7/2019/5 ، الدورة الحادية والستون، المتعلقة الإستراتيجية المتكاملة لخفض الطلب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 29 جانفي2019.

23- الأمم المتحدة، التشجيع على تنسيق المقررات ومواءمتها بين لجنة المخدرات ومجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك بشان الإيدز وفيروسه، مذكر الأمانة، الوثيقة رقم: E/CN.7/2019/6، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، 17 ديسمبر 2019.

24- الاستعراض رفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب إستراتيجيـة متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، الجزء الأول" الوقاية الأولية من تعاطي المخدرات"، مساهمة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الأمم المتحدة، عبر الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.incb.org/documents/Publications/ePublication/E-Publication_A_FINAL.pdf

ب-الوثائق والتقارير والمنشورات الوطنية:

1- تصريح وزير العدل الجزائري، ومقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات، ومناقشة أعضاء المجلس الشعبي الوطني لمشروع القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، محضر الجلسة العلنية الثالثة عشر، الفترة التشريعية الخامسة، الدورة العادية السادسة، المنعقدة يوم الثلاثاء 26 أكتوبر 2004، مساء، الجريدة الرسمية للمداولات، السنة الثالثة، رقم 131، الصادرة بتاريخ 10 نوفمبر 2004.

2- المخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات ومكافحتها، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الصادر بتاريخ 24-11-2004.

3- الدراسـة الوبائيـة الشاملـة لتفشي المخدرات في الجزائـر، مسح وطني شامـل حول انتشار وبـاء الإدمان على المخدرات في الجزائـر، تقريـر ختامي، المركـز الوطنـي للدراسات والتحاليل في السكـان والتنمية، وزارة العـدل، الجزائـر، 26- 06-2007، عبـر الرابط الإلكترونـي:https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_fr/documents/document8.pdf

4- تقرير عبد النوري صالح، وضع المخدرات والإدمان وسياسة مكافحتها، مجموعة التعاون في مكافحة استهلاك المخدرات والاتجار غير المشروع بها، بالشراكة مع مجلس وزراء إيطاليا، دائرة سياسات مكافحة المخدرات، 2014.

5- عرض الأسباب المتعلق بصدور القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة، عبر الموقع الإلكتروني التالي:

http://camra-online.org/wp-content/uploads/2018/05/rapport-preliminaire-pls-2018-arb.pdf

6- إحصاءات المجموع العام للكميات المحجوزة، الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها من سنة 2004 إلى 2018، عبر موقع الديوان الإلكتروني التالي: https://onlcdt.mjustice.dz

7- إحصاءات المجموع العام للقضايا المعالجة، الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها من سنة 2004 إلى 2018، عبر موقع الديوان الإلكتروني التالي: https://onlcdt.mjustice.dz

8- إحصاءات القضايا المعالجة حسب طبيعة المخالفة، الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها من سنة 2004 إلى 2018، عبر موقع الديوان الإلكتروني التالي:https://onlcdt.mjustice.dz

9- إحصاءات الأشخاص المحكوم عليهم بالإدانة من الرجال والنساء في قضايا الحيازة والاستهلاك والتهريب وصور التعامل الأخرى وانتداب وعلاج المدمنين من 2012 إلى 2018، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، عبـــر موقع الديـــــوان الإلكتروني التالي: https://onlcdt.mjustice.dz

10- إحصاءات الأشخاص المحكوم عليهم بالإدانة في قضايا الحيازة والاستهلاك والتهريب، والمعالجين من الإدمان حسب المراحل العمرية، لسنة 2018، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، عبر موقع الديوان الإلكتروني التالي: https://onlcdt.mjustice.dz

11- المراكز العلاجية للإدمان، الجزائر، المحددة في موقع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 2019، عبر موقع الديوان الإلكتروني التالي: https://onlcdt.mjustice.dz

12- وزارة العدل، عرض الأسباب لمشروع قانون يعدل الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2019.

سادسا: المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1- إبراهيم بن محمد الزين، دور الجامعات في وقاية الطلاب من المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول المخدرات،(حقيقتها وطرق الوقاية والعلاج)، السعودية، الرياض، المنظمة من طرف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في الفترة الممتدة من 22 إلى 24 أكتوبر 2011.

2- إبراهيم طوماش، "الشروط القانونية لاستخدام البصمة الوراثية في التشريع الجزائـي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي والمدني، الجزائر، المنظم من طرف جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق، بتاريخ 05 أفريل 2017، غير منشورة.

3- أحمد أبو زيد، الهجرة الخارجية والداخلية وتأثيرها على مشكلة المخدرات تعاطيا واتجارا، مداخلة مقدمة في المؤتمر الإقليمي السادس حول المخدرات، السعودية، الرياض، المنظم من طرف المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، في الفترة الممتدة من 09 إلى 14 نوفمبر 1974.

4- أحمد مطهر عقبات، دور وسائل الإعلام في الوقاية من انتشار المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات، السعودية، الرياض، المنظمة من طرف جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية المنعقدة، في الفترة الممتدة من 02 إلى 04 أفريل 2007، والمنشورة في مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، 2007.

5- التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة، الجزائر، المنظمة من طرف أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ووزارة الداخلية الجزائرية، المنعقدة في 2005، المنشورة في الطبعة الأولى، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2006.

6- خالد إبراهيم الكردي، كيفية تناول وسائل الإعلام لمشكلة المخدرات، مداخلة مقدمة في الدورة التدريبية حول دور وسائل الإعلام في برامج الوقاية من المخدرات، السعودية، الرياض، المنظم من طرف كلية التدريب، قسم التدريبية، في الفترة الممتدة من 24 إلى 28 جانفي 2016.

7- حسن سامية الساعاتي، النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية السادسة حول الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى، السعودية، الرياض، المنشور في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1986.

8- رشاد أحمد عبد اللطيف، الأساليب الوقائية لمواجهة مشكلة تعاطي المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات، السعودية، الرياض، المنظمة من طرف جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، في الفترة الممتدة من 02 إلى 04 أفريل 2007.

9- سمير رزق الله، اختصاصات الشرطة ودورها الاجتماعي، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي العربي السادس حول الدفاع الاجتماعي، العراق، بغداد، تشرين الثاني 1973.

10- سهير عبد المنعم، الشباب وجرائم المخدرات لدى عينة من الإناث، مداخلة مقدمة في المؤتمر السنوي الثامن حول قضايا الشباب في مطلع القرن الحادي والعشرين، مصر، القاهرة، المنظم من طرف المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، في الفترة الممتدة من 22 إلى 25 ماي 2006.

11- صالح عبد النوري، التعاون الدولي في مجال التسليم المراقب للمخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول" التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات"، المنظمة من طرف جامعة نايف للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية للجماعات المحلية بالجزائر، في الفترة الممتدة من 20 إلى 22 جوان 2005، المنشور في مؤلف مشرك التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، الطبعة الأولى، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.

12- عايد علي عبيد الحميدان، الإسلام وبرامج التوعية في مواجهة آفة المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول جهود العلماء المسلمين في مكافحة المخدرات، الأردن، عمان، في الفترة الممتدة من 07 إلى 09 جويلية 2005، المنشورة في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة اسيسكو ،2011.

13- عبد الحميد عمارة وزينب عمارة، " أثر الإثبات الجزائي بالبصمة الوراثية على الحرية الفردية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي والمدني،

الجزائر، المنظم من طرف جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق، بتاريخ 05 أفريل 2017، غير منشورة.

14- عبد الحميد عمارة، وإبراهيم طوماش، وزينب عمارة، الإستراتيجيات الوقائية لتعزيز الأمن الأسري في العالم الإسلامي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول الأمن الأسري " الواقع والتحديات"، إسطنبول، تركيا، في الفترة الممتدة من 13 إلى 14 أكتوبر2018، المنشور في المركز الدولي للإستراتيجيات التربوية والأسرية، المجلد 01، عدد خاص، 2020.

15- عبد العزيز بن عبد الله الدخيل، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الحد من العود لتعاطي المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول عوامل الإنتكاسة لدى مدمني المخدرات، السعودية، الرياض، المنظمة من طرف جامعة نايف للعلوم الأمنية، المنعقدة في جوان 2012.

16- عبد القادر يوسف، إسهام اليونسكو في مكافحة سوء استعمال المخدرات من خلال التربية والبرامج، مداخلة مقدمة في المؤتمر الإقليمي السادس للمخدرات، السعودية، الرياض، المنظم من طرف وزارة الداخلية، إدارة مكافحة المخدرات السعودية، في الفترة الممتدة من 09 إلى 14 نوفمبر 1974.

17- عمر بلال صديق، تطور مفهوم حفظ الأمن في البلاد العربية، مداخلة مقدمة في الدورة العلمية التدريبية القصيرة حول دراسات في وضع وتطوير المناهج في كليات الشرطة، المنعقدة في تونس، في الفترة الممتدة من 07 إلى 26 سبتمبر 1981، المنشورة في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، الرياض.

18- فرج أحمد فرج، المخدرات كعامل معوق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تعاطيا واتجارا، مداخلة مقدمة في المؤتمر الإقليمي السادس للمخدرات، السعودية، الرياض، السعودية، المنظم من طرف المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، في الفترة الممتدة من 09 إلى 14 نوفمبر 1974.

19- محمد فتحي عيد، التعاون بين المؤسسات التربوية والأجهزة الأمنية للحد من انتشار المخدرات، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات، السعودية، الرياض، المنظمة من طرف جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، في الفترة الممتدة من 02 إلى 04 أفريل 2007.

20- منصور بن مصلح الجهني، دور المدرسة في وقاية طلابها من أخطار المخدرات، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الأول حول أجهزة مكافحة المخدرات " قضايا المخدرات وتأثيرها على الأطفال"، لبنان، بيروت، في الفترة الممتدة من 02 إلى 05 جويلية 2012.

21- نسرين جواد شرقي، دور المؤسسات التربوية في الوقاية من المخدرات" المدرسة أنموذجا"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي حول يوم الصحة النفسية، العراق، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، المنعقد في 10 أكتوبر 2018.

سابعا: محاضرات وتصريحات متلفزة:

1- عبد الكريم عبيدات، الخبير الدولي ورئيس المنظمة الوطنية لرعاية الشباب ورئيس المركز الصحي لعلاج الإدمان والعلاج النفسي، خطر المخدرات وسبل الوقاية منها وطرق علاج الإدمان، محاضرة متلفزة مقدمة في إطار الندوة الافتتاحية للحملة التحسيسية بخطر المخدرات والوقاية منها، الجزائر، داخل مسجد النضال ببلدية سيدي امحمد، يوم الجمعة بتاريخ 26 فيفري 2016، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=k6NZrv0Brjc

2-عبد الكريم عبيدات، رئيس المنظمة الوطنية لرعاية الشباب، حول إنشاء مركز بوشاوي وأهدافه، مقابلة تليفزيونية، قناة الشروق، 29 سبتمبر 2019، أطلع عليها بتاريخ 22-10-2019 على الساعة: 10:25، عبر الرابط الإلكتروني: https://web.facebook.com/EchorouknewsTV/videos

ثامنا: الجرائد:

1- أفتيس زايدي، مصنعان للحبوب المهلوسة على الحدود مع الجزائر ومطارات سرية لنقل الكيف المغربي، مقال منشور في جريدة النهار أونلاين، الجزائر، الصادر بتاريخ 23-10-2017، أطلع عليه بتاريخ: 04-08-2018، على الساعة: 23:25، عبر الموقع الإلكتروني التالي: https://www.ennaharonline.com

2- المقال المعنون بـ" أمن ولاية الجزائر" يوم تحسيسي حول أخطار المخدرات"، مقال منشور في وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر، الصادر بتاريخ 30 -03-2017، أطلع عليه بتاريخ 26-09- 2018، على الساعة : 12:48، عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.aps.dz/ar/societe/41421

3- المقال المعنون بـ " شرطة الجزائر"، منشور على موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، أطلع عليه بتاريخ 20-08-2017 على الساعة: 15:00، عبر الرابط الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki.

4- المقال المعنون بـ، شرطة الحدود والهجرة، المديرية العامة للأمن الوطني، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 28-09-2017، على الساعة: 19:56 عبر الموقع الإلكتروني التالي: WWW.DGSN.COM

5- المقال المعنون بـ" الإعلان رسميا عن استحداث شرطة خاصة "GOSP"، منشور في مجلة الخضرة، الجزائر، صادرة بتاريخ 23 جويلية 2016، أطلع عليه بتاريخ 01-10-2017، على الساعة: 15:30، عبر الموقع الإلكتروني التالي: https://www.elkhadra.com/fr

6- المقال المعنون بـ: "أخطر 5 مخدرات حديثة تسبب الوفاة لا يعرفها أحد"، مستشفى الأمل للطب النفسي وعلاج الإدمان، مصر، أطلع عليه بتاريخ 18-07-2018، على الساعة 10:46، منشور عبر الموقع الالكتروني: https://www.hopeeg.com/blog/show/modern-drugs

7- إلهام بوثلجي، مواطنون يحولون حدائق بيوتهم إلى مزارع للكيف، مقال منشور في مجلة بوابة الشروق، الجزائر، الصادر بتاريخ 10-10-2013، أطلع عليه بتاريخ 12-06-2017، على الساعة 12:53، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.echoroukonline.com

8- أمال كنين، خريطة زراعة إنتاج الأطنان من القنب الهندي شمال المغرب، مقال منشور الجريدة الإلكترونية هسبريس، المغرب، الصادر بتاريخ 17-01-2019، أطلع عليه بتاريخ 20- 03-2019، على الساعة: 19:12، عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.hespress.com.

9- أمين زرواطي، تشريع الحشيش والماريجوانا علاج أم حل للبطالة ومصدر للعائدات الضريبية؟، مقال منشور في قناة france24، فرنسا، الصادر بتاريخ 17-08-2018، أطلع عليه بتاريخ :20-10-2018، على الساعة:23:52 ، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.france24.com/ar

10- ثرية مسعودة، الجمعيات الوطنية لمكافحة المخدرات وإدمانها تضع يدها بيد السلطات، مقال منشور في جريدة الحوار، الجزائر، الصادر بتاريخ 18-04-2009، أطلع عليه بتاريخ 22-03-2018، على الساعة 23:56، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.djazairess.com/elhiwar/12842

11- جميلة. أ، " تدشين المصلحة الجهوية لمكافحة الإتجار غير الشرعي بالمخدرات في عنابة"، مقال منشور في جريدة المساء، الجزائر، صادر بتاريخ 23-05-2012، أطلع عليه بتاريخ 15-10-2017، على الساعة: 11:00، عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.djazairess.com

12- حبيبة محمودي، توقيف 149 شخص وحجز 300 ألف قرص مهلوس منذ بداية الحراك، مقال منشور في جريدة النهار الجديد، الجزائر، العدد 3726، الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 2019.

13- حمزة كحال، أول مصحة عربية لعلاج الإدمان " على الفيسبوك"، مقال منشور في مجلة العربي الجديد، لندن، الصادر بتاريخ 05 يونيو 2016، أطلع عليه بتاريخ 22-10-2019، على الساعة: 11:23 ، عبر الموقع الإلكتروني التالي: https://www.alaraby.co.uk/

14- سعاد عزوز، الفلاح الجزائري قد يتحول إلى مختص في زراعة المخدرات، مقال منشور في جريدة بوابة الشروق، الشروق أونلاين، الجزائر، الصادر بتاريخ 26-05-2007، أطلع عليه بتاريخ 22-07-2018، على الساعة 14:22، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.djazairess.com/echorouk/14198

15- س ح، " النقابة تطالب بنشر الجداول ورفع التجريم"، مقال صحفي في جريدة النصر، الصادر بتاريخ 31-05-2019، أطلع عليه بتاريخ 03-06-2019، على الساعة: 18:24، عبر الموقع الإلكتروني التالي: https://www.annasronline.com/index.php

16- س زموش، " الفلاكا مخدر مجهول يدفع للجنون والانتحار ينتشر بين المراهقين في الأحياء الشعبية"، مقال صحفي منشور في يومية الرائد، الجزائر، الصادر بتاريخ 02-10-2017، أطلع عليه بتاريخ 04-05-2018 على الساعة 11:45، عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://elraaed.com/ara/

17- صابر بليدي، آفة المخدرات تجتاح المجتمع الجزائري " حجز 70 طنا خلال العام الماضي لا يعني التحكم في الوضع، الأطفال المدمنون في حاجة إلى علاج لا إلى عقاب"، مقال صحفي منشور في مجلة العرب، لندن، العدد9830، السنة 37، الصادر بتاريخ 16-02-2015، أطلع عليه بتاريخ 16-05-2017، على الساعة : 18:53 ، عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://i.alarab.co.uk/pdf/2015/02/16-02/p1000.pdf

18- صالح نجيدات، الوقاية من الجرائم، مقال منشور في مجلة كل العرب، فلسطين، الناصرة، الصادر بتاريخ 07-09- 2013، أطلع عليه بتاريخ 22-07-2018، على الساعة 12:36 ، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.alarab.com/Article/559367

19- عبد المالك سايح، تصريح المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، حول" دعوة المجتمع المدني للمساهمة في التصدي لآفة المخدرات والتحسيس حول خطورتها" في ظل الملتقى التكويني حول إعداد المشاريع الخاصة بالوقاية من المخدرات، جريدة المساء، الجزائر، الصادرة بتاريخ 15-04-2009.

20- كريم كالي، الحـرق مساء وساعات طويلة لتحويل " الزطلة" إلى رماد، مقال منشور في جريدة الخبـر، الجزائر، الصادر بتاريخ 20-03-2013، أطلع عليه 23-06-2018، على الساعـــة 12:56، عبـــر الرابـــط الإلكترونـــي التالـــي:
https://www.elkhabar.com/ar/index.php?op=print&news=327910.

21- كريمة خلاّص، مختصون في الأمراض العقلية يكشفون خلال ملتقى دراسي بأن 50 من المائة من المدمنين على المخدرات في الجزائر نساء، مقال منشور في مجلة بوابة الشروق، الجزائر، الصادر بتاريخ 14-05- 2017، أطلع عليه بتاريخ 18-09-2018، على الساعة: 14:58، عبر الموقع الالكتروني التالي: https://www.echoroukonline.com

22- لقمان قوادري، النقابة تطالب بنشر الجداول ورفع التجريم، مقال منشور في يومية النصر، الجزائر، الصادر بتاريخ 31-05-2019، أطلع عليه بتاريخ 23-06-2019، على الساعة 17:28، عبر الموقع الإلكتروني التالي:https://www.annasronline.com

23- لويجي جوريو، سوق المخدرات استهلاك القنب في سويسرا بين الحظر والتغاضي، مقال منشور في وحدات الإنتاج التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية"SWISSINFO.CH"، سويسرا، الصادر 22- 07- 2012، أطلع عليه بتاريخ 25-09-2019، على الساعة: 12:13، عبر الموقع الإلكتروني التالي:www.swissinfo.ch

24- محمد فرح أبو العلا، أخطر أنواع المخدرات على الأمن العام، كيف يتحول متعاطي الفلاكا إلى مصاص دماء، مقال منشور في جريدة صوت الأمة، مصر، الصادر بتاريخ 25-07-2018، أطلع عليه بتاريخ 14-02-2019، على الساعة: 22:45 ، عبر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.soutalomma.com/Article/822597

25- مصطفى المليجي، تحقيق حول سوق المخدرات تحت الحصار ، سعر الترامادول تضاعف ب70 مرة ، مقال منشور في مجلة الأهرام المصرية، مصر، الصادر بتاريخ 09 -04- 2019، أطلع عليه بتاريخ 25-06-2019، على الساعة: 12:28، عبر الموقع الالكتروني التالي:www.ahram.org

26- مصطفى ق، قضية البارون"تيايا" تطيح بـ09 أعوان شرطة من بينهم ضابط بوهران، مقال منشور في مجلة النهار أونلاين، الجزائر، الصادر بتاريخ 24-07-2018، أطلع عليه بتاريخ 03-09-2018 ، على الساعة 12:36، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.ennaharonline.com/?p=470169

27- مليكة حراث، أكبر حي قصديري في تيبازة يتحول إلى كولومبيا في غياب كلي للأمن" أطفال دون 16 سنة يقومون بتسويق قوارير الخمر والمتاجرة بالمخدرات في حي قصديري بحجوط"، مقال منشور في مجلة أخبار اليوم، الجزائر، الصادر بتاريخ 02-03-2011، أطلع عليه بتاريخ 14-12-2017، على الساعة: 13:29، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/21169

28- م. بن ترار، شركة إسرائيلية بوجدة وراء إغراق الجزائر بالمخدرات، مقال منشور في جريدة المحور اليومي، الجزائر، الصادر بتاريخ 02-05- 2015، أطلع عليه بتاريخ 05-08-2018، على الساعة :14:25، عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://elmihwar.com/ar/index.php/mobile/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/22989.html

29- م. ميلود، أحياء تحت سيطرة العصابات ببلعباس، روبرتاج، مقال منشور في جريدة الخبر، الجزائر، الصادر بتاريخ 16-09-2016، أطلع عليه بتاريخ 15-12-2017، على الساعة: 17:36، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.elkhabar.com/press/article/111784

30- ن. بلهواري، خندق بين الجزائر والمغرب، مقال منشور في أخبار الوطن، الجزائر، الصادر في أفريل 2016، أطلع عليه بتاريخ 12-08-2019، على الساعة: 12:58 عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.elkhabar.com/press/article/103355/

31- هدى الفضلي، "المافيا دولة الجريمة"، مقال منشور في المجلة العربية، السعودية، العدد514، الصادرة بتاريخ 19-02-2015، أطلع عليه بتاريخ 12-09-2018، على الساعة: 17:56، عبر الرابط الإلكتروني التالي:http://www.arabicmagazine.com

32- ياسمين بوالجدري، حوار صحفي مع رئيس النقابة الوطنية للصيادلة مسعود بلعمبري، حول موضوع الصيادلة في حرب يومية مع مستهلكي المهلوسات، مقال منشور في مجلة حوار النصر، الجزائر، الصادر بتاريخ 31 -05- 2019، أطلع عليه بتاريخ 20 -06- 2019، على الساعة :11:26 ، عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://www.annasronline.com/index.php

تاسعا: المواقع الإلكترونية:

1-https://www.incb.org .
2-https://www.unodc.org.
3-https://www.majustice.dz
4-http://legifrance.gouv.fr .
5-https://onlcdt.mjustice.dz.
6-https://www.preventionweb.net.
7-https://www.alwatanvoice.com.
8-http://www.jointcommission.org.
9-http://www.globalcommissionondrugs.org.

❖ **المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:**

I. SOURCES :

A-CONVENTION :

1-Convention d' application de l' accord de Schengen du 14/03/1985, entre les gouvernements des ETATS de l' Union économique Benelux de la République fédérale d' Allemagne, la République Française, relatif à la suppression graduelle des contrôles aux frontières communs, voir le lien :eur-lex.europa.eu.

B-LOIS :

1- Loi n70-1320 du 31-12-1970 Relative aux mesures sanitaire de lutte coutre la toxicomanie, et la répression de trafic et de l'usage illicite des substances vénéneuses voir le lien électronique : legifrance.gouv.fr.
2-la loi 2011-392 du 14/04/2001 modifie le code de procédures français voir le lien électronique :legifrance.fr.

II. REFERENCES :

A- OUVRAGES GENERAUX :

1-Evidence-Based Practice for Adolescent Substance Abuse: A Primer for Providers and Families. UNCG Center for Youth, Family, and Community Partnerships, JULY 2008, look this link : http://www.azdhs.gov/bhs/guidance/catsu_attach_c.pdf .
2-Further Discussion of Comprehensive Theory of Substance Abuse Prevention, March, 2011, look this link:
http://www.jointcommission.org/assets/1/6/Further_Discussion_Comp_Theory_bhc.pdf
3- FAUSTIN Hélie, Traité de l' instruction criminelle ou théorie du code de l'instruction criminelle, 5éme volume, de l'instructionn écrite et de la détention préalable, France, PARIS, éd Charles Hingray librairie.
4-LEVASSEUR George, Cours de droit Pénal Complémentaire, France, Paris, Dalloz , 1960 .

5-LEVASSEUR.G, STEFANI.G, BOULOUC.B, Procédure pénale, FRANCE, PARIS, Dalloz, 16éme é, 1996
6- LOUBOUTIN Jean Michel, Interpol et la lutte contre la criminalité organisé : la criminalité organisé droit français et droit international et comparé, France, Paris, lexis nexis, 2012.
7-OLIVENSTEIN.C, Pourquoi on met en prison les mecs qui se shootent, France, Paris, Seuil éd, 1973.
8-RICHARD.M Lerner, PROMOTING POSITIVE YOUTH DEVELOPMENT: THEORETICAL AND EMPIRICAL BASES, Institute for Applied Research in Youth Development Tufts University, look this link: http://ase.tufts.edu/iaryd/documents/pubPromotingPositive.pdf.
9- RUZIE David, droit international public, France, Paris, Dalloz, 19 éd, 2008..
10- TIMMONS.ROBERTS.J, " From modernization to globalization: perspectives on developments and social change", USA, Blackwell publishers, 2000.

B- OUVRAGES SPECIAUX:

1- BROCHU Serge , Drogue & criminalité, une relation complex, CANADA, Presses de l'université de Montréal, 1995.
2- CABALLERO Francis, Droit de La Drogue , France, Paris, Dalloz, 1989.
3- Erich GOOD, McGraw-HILL, Theories of Drug Use , *Drugs in American Society*, 8th editions, 2012, Chapter 3/6 look this link : http://www.umsl.edu- keelr/180/theordrg.html
4- FRYDMAN Nathalie et MARTINEAU Helene, La Drogue : où en sommes-nous ? Bilan des connaissances en France en matière de drogues et de toxicomanies, France, Paris, La Documentation Française ,1998.
5- Winifred ROSSEN and Andrew WEIL, From Chocolate to morphine , everything you need to know about mind active drugs, USA, Boston, Houghton Mifflin,1983.

C-THESES:

1-TOGHRANEGAN Hassan, la politique criminelle iranienne à l'épreuve du crime organisé, thèse de doctorat en droit, université Panthéon, PARIS, Paris1, Sorbonne, 30/06/2012.

D-REVUES SCIENTIFIAUES :

1-COROZ.B, **" l'expérience d'une nouvelle loi sur les stupéfiants "**, **R.I.C.P,** n 4,1975.
2- DRIFEL Saada, **" Les drogues :Le danger et les modes de prévention "**, journal du développement des sciences sociales, algerie, université de Djelfa, Vol 01, n ° 01, 2011.
3- Gang Lee and other, **"Social Learning and Structural Factors in Adolescent Substance Use**", **Western Criminology Review**, 5(1) 2004, look this link: http://wcr.sonoma.edu/v5n1/manuscripts/lee.pdf .
4- JOSIN Lionel, " **La consommation de drogues douces conduit aux drogues dures** ",, publié le 26/03/2002, sur le cite électronique: www.lecavalierbleu.com.
5- PROUVEZE Rémy **," la coopération policière des Etats membres de l'Union européenne : Quelle place pour les accords bilatéraux ?", Revue de l' Union européenne**, n°598, du 11/05/2016.
6- SZABO Denis, **" Drogue : criminalité et culture : Essai de criminologie comparée "**, **Revue de droit pénal et de criminologie** , n°2, 64eme année, 1985.

E-JOURNAUX :

1- ChRISTIAN de Brie, Réprimer ou légaliser **"Drogue : chronique d'une Guerre perdue",** France, **le Monde Diplomatique**, n°481, Avril 1994, voir le lien électronique : www.monde diplomatique .fr/ archives.

F-COLLOQUES SEMINAIRES SCUIENTIFIQUES:

1- BENSELMENE Mustapha**,** " l'organisation de prise en charge du toxicomanie ", séminaire de formation des médecins dans le cadre du projet MEDNET et l'Office national de lutte contre la drogue et la toxicomanie , pise en charge des toxicomanes, Algérie ,1 er semestre 2008.

2- Brill. H and Hirose.T, **"** The Rise and fall of a methamphetamine epidemic: Japan (1945-1955) ", Seminar in psychiatry 2, 1969.

3-HULSMAN. L, " Drug Policy as a source of Drug problems and a vehicle of colonisation and repression", Trigesimo quinto course international de criminologia, Instituto de criminologia, Universidad Central, Quito, Ecudor, Herman rosera cueva ed, 1985.

4- KAVCIYAN Aram, " la prise en charge du toxicomanie " , séminaire de formation des médecins dans le cadre du projet MEDNET et l'Office national de lutte contre la drogue et la toxicomanie , pise en charge des toxicomanes, Algérie ,1 er semestre 2008.

الملحــق:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المحكمة العليا
رئيس أمانة الضبط

مستخرج من أصول
أمانة ضبط المحكمة العليا

رقم : 1245763
تاريخ: 28-06-2018

إنه في يوم الثامن و عشرون من شهر جوان
سنة ألفين وثمانية عشرة:
أصدرت المحكمة العليا غرفة الجنح والمخالفات
في جلستها العلنية المنعقدة بمقرها الكائن بشارع 11 ديسمبر 1960
الأبيار الجزائر، القرار الآتي بيانه :

مبلغ الرسوم :
رقم التسجيل :
سلم يوم : 2018-09-16

للمتهمين بإدانتهم بالأفعال المسندة إليهم وعقاب كل واحد منهم بسبع سنوات حبسا نافذا وخمسمائة ألف دينار غرامة نافذة ومصادرة الحبوب المحجوزة والمبالغ المالية وتحميل المدانين بالمصاريف القضائية، وبعد الإستئناف صدر القرار المطعون فيه.
- وحيث إن الطاعن [redacted] قدم تدعيما لطعنه بواسطة الأستاذ أرماضنة جعفر عريضة ضمنها وجهين للنقض.
الوجه الأول: والمأخوذ من إنعدام أو قصور الأسباب المادة 04/500 من قانون الإجراءات الجزائية:
بدعوى أن القرار المطعون فيه لم يسبب تسبيبا قانونيا وكافيا وكل ما جاء في حيثياته مأخوذ من تسبيب قاضي الدرجة الأولى ويفترض قانونا أن قاضي الدرجة الثانية يدقق في الحكم ويؤسس قراره لا أن يؤسسه على ماأخذ به قاضي الدرجة الأولى، ويفترض في القضاة أن يبينوا قرارهم على مادار بالجلسة طبقا للمادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية من مناقشات وعلى الأدلة المعروضة عليهم أثناءها و أثناء الجلسة إعترف المتهم باستهلاكه للحبوب وبوجود وصفة طبية من مختص يتولى علاجه ولم تتم مناقشة هذه الوصفة ولم يتم إستدعاء الطبيب والثابت أن الركن المادي لجريمة

البيع أو قصد البيع غير قائم وكان يتعين تعيين خبير لمعرفة إن كان الطاعن في حالة إدمان أم لا لتقديمه مايثبت أنه يتعاطى هذه الأدوية منذ تعرضه لحادث مرور.
الوجه الثاني: والمأخوذ من مخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات:
بدعوى أن قضاة المجلس خرقوا أحكام المادة 353 من قانون الإجراءات الجزائية والتي تنص على وجوب إعطاء الكلمة الأخيرة للمتهم أو دفاعه.
- وحيث إذا كان الطاعن [redacted] قدم تدعيما لطعنه بواسطة الأستاذ النوي شعبان عريضة ضمنها وجها وحيدا للنقض.
الوجه الوحيد المثار مأخوذ من القصور في التسبيب المادة 04/500 من قانون الإجراءات الجزائية:
بدعوى أن القرار المطعون فيه جاء قاصرا في التسبيب إذا إكتفى قضاة المجلس بحيثية واحدة وهي أن الوقائع المنسوبة للمتهمين قائمة من خلال ضبط جميع المتهمين وبحوزتهم الحبوب المهلوسة والتي كانت مخبأة بإحكام، وكان لازما على قضاة المجلس مناقشة حالة المتهم الطاعن وإنكاره التهمة عبر كافة مراحل التحقيق والمحاكمة إضافة إلى تصريحات باقي المتهمين بان الطاعن [redacted] لم يكن يعلم بوجود المهلوسات مخبأة بالسيارة ووجوده بالسيارة كان عرضيا وكان يجب مناقشة الأفعال المسندة للمتهمين كل على حدى تطبيقا لمبدأ شخصية المتابعة والعقوبة مما يجعل قصور التسبيب ثابت في هذه القضية.
- وحيث أن الطاعنين معفيين من الرسوم القضائية.
- وحيث إن النائب العام لدى المحكمة العليا قدم طلبات مكتوبة إلتمس فيها عدم قبول طعن المتهم بونخلة رمضان شكلا ورفض طعني المتهمين [redacted] [redacted] [redacted] موضوعا.

<u> وعليه فإن المحكمة العليا**</u>**

في الشكل:

أولا عن قبول طعون المتهمين [redacted]
- حيث إن طعني المتهمين [redacted] إستوفيا أوضاعهما الشكلية والقانونية فهما مقبولان.
عن الوجه الأول من عريضتي الطعن للمتهمين [redacted]
- حيث إنه وبالفعل فإنه يتبين من القرار المطعون فيه والحكم المستأنف أن قضاة الموضوع سببوا قضاءهم على المتهمين الطاعنين على أساس حيازتهم لأقراص من نوع بريقابالليين 150 ملغ وبريقابالليين أل دي أم 150 ملغ واصفين إياها بأنها أقراص مهلوسة وهذا دون أن يبينوا في أية جداول من الجداول الخمسة ذكرت على أنها من الأقراص المهلوسة كما أنهم لم يبنوا في قضائهم إن كانت تلك الأقراص قد خضعت عينة منهما للخبرة العلمية وثبت منها لأنها مهلوسة ولما لم يذكر هؤلاء القضاة إن كانت هذه الأقراص مذكورة في أحد الجداول الخمسة أو أن خبرة علمية أثبتت أنها مهلوسة فإنهم قصروا في تسبيب قضاءهم وعرضوه للنقض.
- وحيث إن نظر المحكمة العليا ولما لم يثبت أن تلك الأقراص مهلوسة إقتضى تمديد النقض إلى المتهم [redacted].
- وحيث إن المصاريف القضائية تتحملها الخزينة العمومية.

<u> فلهـــذه الأســـــباب **</u>**

تقضي المحكمة العليا:
- بقبول الطعون بالنقض شكلا وموضوعا وبنقض وإبطال القرار المطعون فيه مع تمديد النقض للمتهم [redacted] وبإحالة القضية والأطراف أمام نفس المجلس مشكلا من هيئة أخرى للفصل فيها طبقا للقانون.
- وتحميل الخزينة العمومية المصاريف القضائية.
ينفـذ هذا القـرار بعنايـة وبسـعي من النيابـة في المحكمـة العليـا، وتبليغـه إلى الأطراف وتحاط به علما الجهة القضائية التي أصدرت القرار المطعون فيه، للإشار إليـه في هامش أصل ذلك القرار عملا بالمادتين 522 و527 من قانون الإجراءات الجزائيـة

بـذا صـدر القـرار بالتـاريـخ المـذكـور أعـلاه من قبـل المحكمة العليـا غرفة الجنح والمخالفات القسم الأول المتركبة من السادة:

بن طابة حمودي	رئيـس القسم رئيسـا مقررا
سعادة بوبكر	مستشـــــــــــارا (ة)
مزهود رشيد	مستشـــــــــــارا (ة)
ابراهيمـــي فتيحـة	مستشـــــــــــارا (ة)
عدة سلطانة سعاد	مستشـــــــــــارا (ة)
حموش محمد	مستشـــــــــــارا (ة)
معبوط جميلة	مستشـــــــــــارا (ة)

وبحضـور السيـد (ة): الكفيف الطاهر المحـامـــــــي العـــــــام

Abstract:

The penal policy facing drugs has been and is still one of the largest topics that receive great international attention for its association with the future of peoples and nations, due to the spread of illegal dealing with it, its great extent addiction, and the damage that it causes at the level of the individual, family, society, state and the world in large, in various health, social and economic and cultural aspects, as a result of the benefit of organized criminal gangs in drugs from the great developments brought by globalization, and in order to confront this deadly and dangerous criminal phenomenon that threatens the entire human community, the Algerian penal legislator has adopted In a double policy between control and prevention, the first one is based on deterrence, a crime and punishment that the legislator adopted in the Law 04-18 related to the prevention of drugs and psychotropic substances and the suppression of illegal use and trafficking in them, relying on appropriate and relevant procedural rules consistent with it in order to achieve this goal in all stages of The penallawsuit, however, the second one is based on a preventive strategy to prevent the spread of drugs, obstructing all the causes of its spread, and adopting specific methods to reduce the demand and increasing supply to it. The Algerian legislator, facing the drug scourge, has adopted a comprehensive and penal policy to keep abreast of all the changes taking place in it, using all state organs and society components, with international cooperation and benefiting from all successful experiences in this field.